المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

قام الطالب بتصحيحات لجنة المناقشة المشكلة من الأساتذة:
أ.د/عياد الثبيتي مشرفاً.
أ.د/ السيد تقي مناقشاً.
أ.د/ جمال مخيمر مناقشاً.

رئيس القسم أ.د. سليمان العايد

بهاء الدين بن النحاس النحوي
في ضوء تعليقته على المقرب
مع تحقيق النصف الأول منها
الذي ينتهي بباب (لا)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو

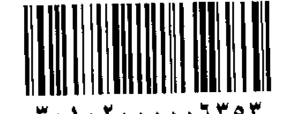
إعداد

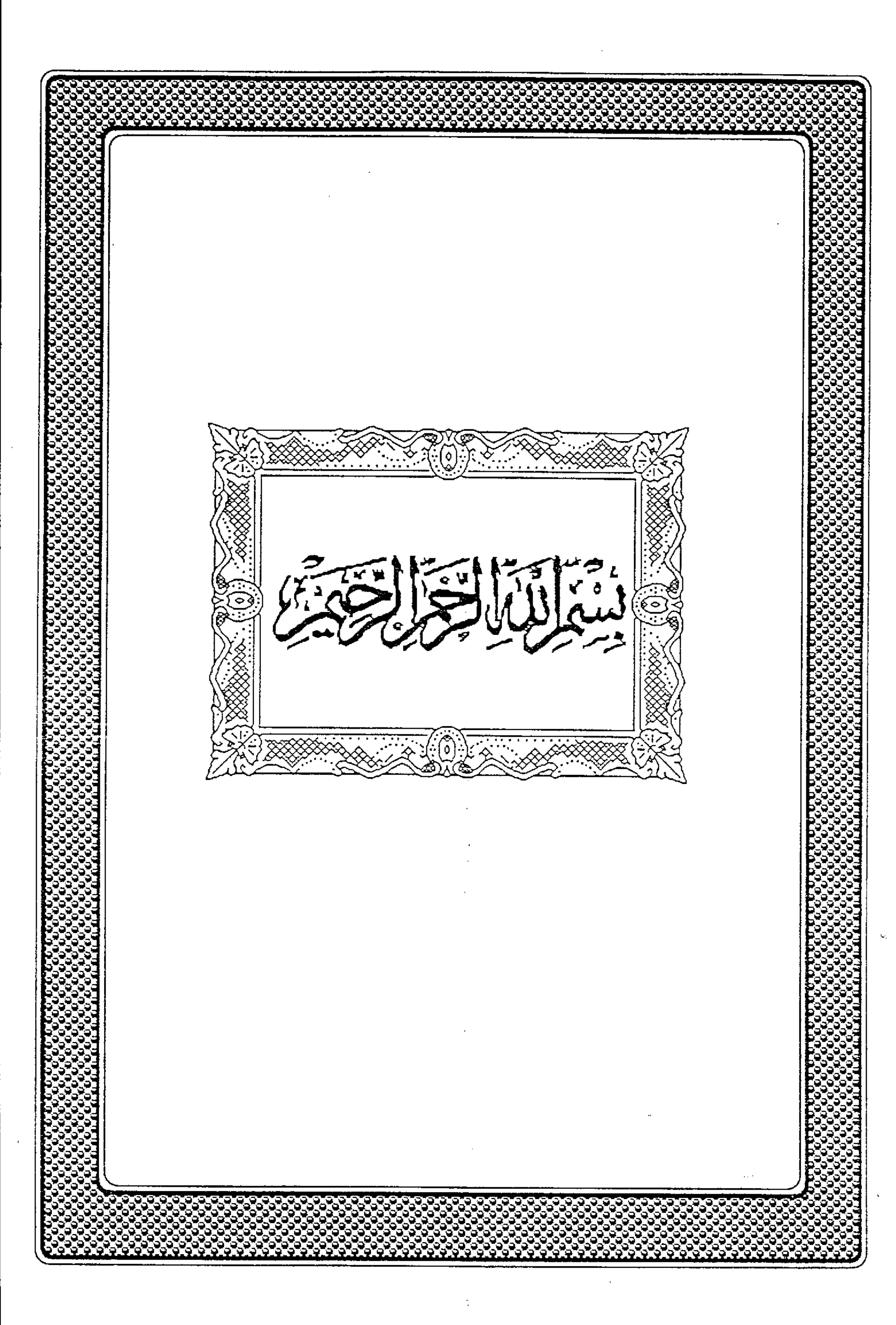
الطالب / محمد بن عبد الله العوفي

إشرا ف

الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

١٤١١هـ - ١٩٩١م




بسم الله الرحمن الرحيم



(ملخص الرسالة)

الحمد لله على نعمه التي لاتحصى وآلائه التي لاتستقصى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المصطفى وعلى آله وأصحابه ومن استن بسنته واهتدى ، وبعد :

فإن عنوان هذه الدراسة التي بين يديك – كما هو واضح على غلافها – هو (**بهاء الدين بن النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرب مع تحقيق النصف الأول منها الذي ينتهي بباب لا**) وقد اقتضت الخطة المرسومة لهذه الدراسة أن تكون في قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول جعلته في فصلين ، فصل خصصته لسيرة ابن النحاس ، وجاء هذا الفصل في تسعة مباحث : تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ومولده ، نشأته ، وأسرته ، شيوخه ، علمه وثناء العلماء عليه ، تلاميذه ، صفاته وأخلاقه ، انتقاله إلى مصر ، آثاره ، وفاته .

وأما الفصل الثاني فقد تناولت فيه دراسة الكتاب ، وقدر لهذا الفصل أن يكون في اثني عشر مبحثاً ، وهي : المقرب والنحاة ، تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحاس ، زمن تأليفه ، لمن ألف ، منهج ابن النحاس فيه، مصادره ، شواهده ، مذهب ابن النحاس فيه ، منهجه النحوي ، موقف ابن النحاس من بعض العلماء ، قيمة الكتاب العلمية ، أثره في النحاة الخالفين .

وأما القسم الثاني فقد جعلته لتحقيق هذا القدر من الكتاب ، وقد حرصت – بقدر ما وسعني الجهد والطاقة – أن يظهر النص في أقرب صورة أرادها ابن النحاس له ، وقد عانيت في هذا القسم على وجه الخصوص – قبل المناقشة وبعدها – ما الله وحده به عليم ، وذلك لاضطراب سياق كثير من النصوص ، ثم ذيلت النص بفهارس متعددة تعين القارئ على كشف مخبآته .

وفي الخاتمة قمت بتلخيص النتائج التي توصلت إليها ، وكان من أهمها : أن ابن عمرون وابن مالك من أشهر شيوخ ابن النحاس – رحمهم الله – ، لم يكن برو كلمان على صواب حين عزا لابن النحاس شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة ، العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو (التعليقة على المقرب) ، ابن النحاس من العلماء المتأخرين الذين تأثروا بالمنهج البصري وتقيدوا به ، اتضح لي ذلك في المسائل التي جرى فيها الخلاف بين المذهبين .

وفي نهاية هذا العرض الموجز المركز يطيب لي أن اتقدم بخالص الشكر لأستاذي المشرف الدكتور عياد الثبيتي ، فقد كان لدقة رؤيته وصدق حدسه حل كثير من المشكلات العلمية التي واجهتني في أثناء الدراسة والتحقيق، فجزاه الله عني خيراً ، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور السيد تقي ، فقد كانت ملاحظاته في أثناء المناقشة لهذا العمل محل العناية والاهتمام ، ورحم الله أستاذي الدكتور جمال مخيمر ، فقد ترك هذه الدنيا وبقيت بصماته واضحة في هذه الرسالة ، هذا مجمل ماقمت به في هذه الدراسة ، أسأل الله الجواد الكريم أن ينفع بها قارئها ، إنه ولي ذلك وهو القادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

الباحث :	المشرف على الرسالة :	عميد الكلية :
محمد بن عبد الله العوفي	**عياد بن عيد الثبيتي**	**حسن بن محمد باجودة**
		عنه /

((المقدمـــــــة))

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بهذه اللغة الشريفة وأحاط فقها بأسرارها ودقائقها ، صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه ومن استن بسنته ، واهتدى بنوره واقتفى أثره الى يوم الدين ، ثم أما بعد : فاننى حين أنهيت السنة المنهجية من دراستى ، طفقت أبحث عن موضوع مناسب لاتمام متطلبات هذه الدراسة ، فاتصلت بالمكتبة النحوية أشد مايكون الاتصال ، أقرأ وأسجل كثيرا من الملاحظات التى كانت تدور بخلدى ، وكنت أظن أن بعضا منها يصلح لأن يكون نواة لموضوع الدراسة ، وبعد بحث متواتر تبين لى آن ما كتبته من ملاحظات لايصلح أن يكون موضوعا للدراسة ، لأننى اذ ذاك كنت غرا غمرا بكثرة ما تزخر المكتبة النحوية من دراسات قد نشرت ونصوص قد حققت ، ثم عقدت العزم ثانية فشددت للبحث حجزتى وقرعت له ظنبوبى حتى انتهى بى التجوال عند ابن النحاس وكتابه التعليقة ، فأغرانى مشكورا أستاذى الدكتور عياد – حفظه الله – بدراسته ، وأخبرنى أن الموضوع لم يطرقه أحد من الباحثين ، ثم آخذت أتحسس واتنطس أخبار الرجل هنا وهنالك ، وأدمن قراءة كتابه ، فألفيتنى أمام امام كبير وشخصية فذة قمنة بالصحبة والدراسة ، وقد اقتفتنى طبيعة الدراسة أن يكون فى قسمين تقفوهما خاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت اليها ، فالقسم الأول جعلته فى فصلين ، فصل خصصته لسيرة ابن النحاس ، وجاء فى تسعة مباحث ، تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ومولده ، نشأته وأسرته ، شيوخه ، علمه وثناء العلماء عليه ، تلاميذه ، صفاته وآخلاقه ، انتقاله الى مصر ، آثاره ، وفاته .

وأما الفصل الثانى فقد وقفته على دراسة الكتاب فتناولت فيه المباحث الآتية : المقرب والنحاة ، تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته الى ابن النحاس ، زمن تأليفه ، لمن ألف ، منهج ابن النحاس فيه ، مصادره ،

شبواهده ، مذهب ابن النحاس فيه ، منهجه النحوى ، موقف ابن النحاس من بعض العلماء ، قيمة الكتاب العلمية ، أثره فى النحاة الخالفين .

وأما القسم الثانى فجعلته لتحقيق هذا القدر من الكتاب ، وقد حرصت فى هذا الجانب ـ قدر ماوسعنى الجهد ـ أن يخرج النص على وفق مناهج التوثيق والتحقيق العلمى السليم .

ويهمنى هنا أن أوكد فأقول : اننى لست أزعم أنى بلغت بهذا العمل درجة الكمال ، أو مشارفة الكمال ، فالكمال المطلق له سبحانه وتعالى ، ولكتابه المعجز الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنا أعلم علما لا يخالجه أدنى شك أن الانسان الى الخطأ والعجلة والنقص أقرب مايكون ، ولكن حسبك أن تعلم أن ماقمت به انما هو بمثابة باكورة أولى حاولت من خلالها الدخول الى كثير من كتب التراث والافادة منها ، و " من ألف فقد استهدف ، فان أحسن فقد استعطف ، وان أساء فقد استقذف، وباختلاف المختلفين ظهرت المعانى للناظرين ، وفطرة الانسان مبنية على النقصان ، ان أصاب فى معنى أخطأ فى معنى ، وان كمل من جهة نقص من أخرى ، وانما الكمال الذى لانقص فيه لخالق الأشياء الذى لاتغيب عنه غائبة فى الأرض ، ولا فى السماء . "(١) .

أسأل الله الجواد الكريم أن يجعل فيما قدمت نفعا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن يعلمنا ما ينفعنا ، ونسأله سبحانه أن يلهمنا الاخلاص والسداد فى القول والعمل ، انه ولى ذلك وهو القادر عليه ، ربنا عليك توكلنا ، واليك أنبنا ، واليك المصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) من مقدمة ابن السيد لاصلاح الخلل ، ص ٢ .

القسم الأول

الفصل الأول

بهاء الدين ابن النحاس

وفيه المباحث الآتية

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وأسرته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: علمه وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: صفاته وأخلاقه.

المبحث السابع انتقاله إلى مصر.

المبحث الثامن: آثاره.

المبحث التاسع: وفاته

المبحث الاول
(اسمه ونسبه ومولده)

هو[(١)] : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، ابن النحاس ، الحلبي، الشافعي النحوي ، بهاء الدين ، أبو عبد الله ٠

أما نسبته كما رأيت ، فقد قيل : (النحاس) و (الحلبي) و (الشافعي) و (النحوي)، وسأعرض فيمايلي لكل منها :

١ - (النحاس) :

قال ابن الأثير الجزري عندما تعرض لهذه النسبة : ((بفتح النون والحاء المشددة ، وبعد الألف سين مهملة ، هذه النسبة إلى من يعمل النحاس ، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية ويبيعها نحاس ، وعرف بها جماعة، منهم أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، النحوي ، من أهل مصر ٠٠٠٠))[(٢)]

٢ - (الحلبي) :

قال التجيبي : ((٠٠٠٠٠ والحلبي منسوب إلى مدينة جليلة بالشام ، يقال لها : حلب٠))[(٣)]

---

(١) انظر عن ابن النحاس المصادر الآتية :
مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٢ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٢٩/٢ ، معجم الشيوخ (المعجم الكبير) له ١٣٦/٢ ، دول الإسلام له ٢٠١/٢ ، معجم شيوخ الذهبي ١٤٣/٢ ، المعجم المختص بالمحدثين له ص ٢١١ ، العبر ٣٩٢/٣ ، برنامج الوادي آشي ص ١٢٩ ، الوافي بالوفيات ١٠/٢ ، فوات الوفيات ٢٩٤/٣ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٥٠٧/٢ ، درة الأسلاك لابن حبيب ١/ورقة ١٢٣ ، تذكرة النبية له ٢١٧/١ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٦/٢ ، الفلاكة والمفلكون ص ٧٧ ، السلوك ٨٨١/٣/١ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٧/١ ، النجوم الزاهرة ١٨٣/٨ ، الدليل الشافي ٥٧٩/٢ ، بغية الوعاة ١٣/١ ، درة الحجال ٢٦١/٢ ، كشف الظنون ١٣٤٤/٢ ، ٨٠٥ ، روضات الجنات ٢١٨/١ ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٣٣/٤ ، شذرات الذهب ٤٤٢/٥ ، مرآة الجنان ٢٢٩/٤ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٩٧/٥ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٧٦ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، المدارس النحوية ص ٣٤١ ، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ٢١٥ ٠

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب ٣٠٠/٣ ، وانظر وفيات الأعيان ١٠٠/١ ، ومقدمة معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ١٠/١٠

(٣) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٨ ، وانظر معجم البلدان ٢٨٢/٢ ٠

٣ ـ (الشافعي) :

هذه النسبة إلى المذهب الفقهي للإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي ـ رضي الله عنه ـ أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، قال الزركلي : ((..... وإليه نسبة الشافعية كافة))(١)

٤ ـ (النحوي) :

هذه النسبة إلى هذه الصناعة الشريفة اللطيفة (علم النحو) وقد انتسب إليها خلق كثير على مر القرون المتعاقبة .

وقد كان من يمن الطالع أن تحظى ولادة صاحبنا البهاء ابن النحاس بالتاريخ الدقيق ، فقد أجمع العلماء الذين أرخوا لحياته على أنه ولد لآخر يوم في جمادى الآخرة في مدينة حلب سنة سبع وعشرين وستمائة ٦٢٧(٢) ، بل إن بعضهم يتحرى الدقة في ذلك اليوم ، فيذكر أنه يوم الاربعاء(٣).

ومما ينبغي التنبيه إليه أن في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان أن ولادته كانت في عام ٦٣٢هـ ، ولعل ذلك تصحيف ، أو خطأ مطبعي(٤) .

(١) الأعلام ٢٦/٦ .
(٢) انظر على سبيل المثال الوافي بالوفيات ١١/٢ ، وتذكرة النبيه ٢١٧/١ ، وبغية الوعاة ١٣/١ .
(٣) مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٨ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .
(٤) تاريخ الأدب العربي ، ٢٩٧/٥ .

المبحث الثاني
(نشأته وأسرته)

هذه الصفحة من حياة ابن النحاس يلفها ويكتنفها كثير من الغموض كحياة الجم الغفير من علمائنا عليهم شآبيب الرحمة والغفران، لأن المصادر التي وقفت عليها لم يفصح أصحابها عن حال هذه النشأة ولاكيف كان مسارها ، والذى يمكن أن نتصوره عنها أن والده منذ نعومة أظفاره أخذ يوجهه الوجهة العلمية الصحيحة ؛ فقد ذكر الذهبي -رحمه الله - أنه قرأ على والده الجعديات في الحديث ، فلا يبعد - والحال هذه - أن يقرأ ابن النحاس على والده كثيرا من العلوم الشرعية من قرآن وحديث وتفسير في هذه السن المبكرة حتى إذا ما استكمل ابن النحاس هذه الدراسة الأولى على يد والده تاقت نفسه الوثابة لحضور حلق الشيوخ في مسقط رأسه حلب يعب من علمهم ماشاء الله له ذلك ، ويذكر التجيبي أن شيخه ابن النحاس نزل القاهرة عند وقعة التتار بها في عام ٦٥٨هـ (١) ، وعلى هذا يكون ابن النحاس قد قضى شطرا كبيرا من صدر حياته في حلب يقارب واحدا وثلاثين عاما ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر فألقى عصا التسيار واستقر به المقام فيها مشغولا بالعلم والتعليم حتى أتاه اليقين ، هذا كل مايمكن أن نتصوره عن نشأة ابن النحاس الأولى .

وأما أسرته فالحديث عنها غامض إلى حد كبير كنشأته ، فالرجل كمايذكر المؤرخون والمترجمون لحياته ((لم يتزوج قط)) (٢) وكل ما انتهى إلي من عدد أفراد هذه الأسرة ثلاثة نفر : أبوه ، وشيخة ابن عمرون ، وأخوه إسحق .

أما أبوه فقد كان من مشاهير أهل حلب ، وعلى الرغم من هذه الشهرة لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر إلا تلك الإشارة التي أوردها تلميذه التجيبي : « .... وكان أبوه الأجل محي الدين رئيسا من رؤساء حلب ، مشهورا معروفا، وبالوجاهة والجلالة موصوفا ، وكان من أعيان العدول بحلب ، من عدول القاضي بهاء

---

(١) انظر مبحث انتقاله إلى مصر ص ٨ .

(٢) الوافي بالوفيات ١٣/٢ ، وانظر فوات الوفيات ٢٩٤/٣ .

الدين ابن شداد ، وكان له سماع ببغداد وغيرها ، وذكر محمد بن شداد الحلبي في جنى الجنتين له : " أنه كان يعرف بابن عمرون ، لأن أمه كانت بنت عمرون ..."[1]

وأما ابن عمرون فيعد من أجل شيوخه وأشهرهم ، ذكره أبو حيان فقال : " كان نحويا حافظا ، محصلا ، خيرا ، أقرأ النحو بحلب ، وتخرج عليه كثير من أهلها ، منهم قريبه الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي ، عرف بابن النحاس - رحمه الله ....."[2]

قلت : صلة القرابة بين المصنف وابن عمرون أن إبراهيم أبا المؤلف يصبح ابن أخت ابن عمرون .

وأما أخوه إسحق فقد ذكر الذهبي أنه من تلاميذ ابن يعيش[3]، ولم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر ، والذي يظهر أنه لم يكن كأخيه محمد من النباهة والعلم ؛ فلذلك لم يكن مشهورا شهرة المؤلف - رحمه الله .

---

(١) مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٣ وانظر مبحث شيوخه ص ٥ .
(٢) تذكرة النحاة ص ٥٢ ، وانظر مبحث شيوخه ص ١٠ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٥ .

المبحث الثالث

(شيوخه)

١ - إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس :

لم أقف له على ترجمة - فيما اطلعت عليه من مصادر - إلا أن التجيبي ذكره عرضا في ترجمة المؤلف فقال : «٠٠٠٠٠٠٠ وكان أبوه الأجل محي الدين رئيسا من رؤساء حلب ، مشهورا ، معروفا ، وبالوجاهة والجلالة موصوفا ، وكان من أعيان العدول بحلب ، من عدول القاضي بهاء الدين ابن شداد ، وكان له سماع ببغداد وغيرها ، وذكر محمد بن شداد الحلبي في جنى الجنتين له : أنه كان يعرف بابن عمرون ؛ لأن أمه بنت عمرون ، قال : وتوفي يوم الجمعة سابع عشر محرم بحلب ، يعني من سنة خمس وأربعين وستمائة، وكان له من العمر اثنتان وستون سنة (١) "

ويبدو أن ابن النحاس قرأ كثيرا على والده بحلب ، كما يفعل كثير من طلاب العلم آنذاك ، ولكن المصادر لم تذكر إلا الجعديات مما قرأه على والده (٢) .

٢ - الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن يوسف ، أبو عبد الله ، الهذباني ، الكوراني : (٣)

«مولده في يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمائة » (٤)

قال الذهبي : «٠٠٠٠٠٠ وكان رأسا في الآداب ، يحفظ ديوان المتنبي ، وخطب ابن نباته ، والمقامات ، ويدريها ويحلها ، وكان ثقة خيرا ، تخرج به الفضلاء » (٥) .

«روى عنه الدمياطي ، والخطيب شرف الدين ، ومحمد بن الزراد ، وعبد الرحيم ابن قاسم المؤذن ، وأخوه قطب الدين ٠٠٠٠ » (٦) .

«توفي يوم الجمعة ثاني ذي القعدة - وقيل : ذي الحجة - سنة ست وخمسين وستمائة بدمشق» (٧)

سمع منه ابن النحاس ديوان أبي الطيب المتنبي ، وسقط الزند لأبي العلاء المعري (٨) .

---

(١) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٣ .
(٢) انظر المعجم المختص بالمحدثين ص ٢١١ .
(٣) ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٥٤/٢٣ ، تذكرة الحفاظ ٣٨/٤، الوافي بالوفيات ٣١٨/١٢ بغية الوعاة ٥١٨/١ .
(٤) بغية الوعاة ٥٢٨/١ .
(٥) سير اعلام النبلاء ٣٥٤/٢٣ .
(٦) سير اعلام النبلاء ٣٥٤/٢٣ .
(٧) بغية الوعاة ٥٢٨/١ .
(٨) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٢ ، ٣١٤ .

٣ ـ عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن بن محمد بن منصور ، ابن خلف ، الانصارى :(١)

ولد سنة ست وثمانين وخمسمائة بدمشق(٢) ،قال السيوطي ناقلا عن الحسيني :

((كان أحد الفضلاء المعروفين ، وذوي الأدب المشهورين ، جامعا لفنون من العلم، أخذ عن أبي اليمن الكندي وغيره ، وله تقدم عند الملوك ، ونظم ونثر(٣))) .

من آثاره : ((مجلد كبير في لزوم مالايلزم ، وسماه : إلزام الضروب بالتزام المندوب ، وله ديوان شعر ضخم ، سمي :ديوان الصاحب شرف الدين الانصاري ـ ط ، نشره المجمع العلمي العربي بدمشق.(٤)))

توفي ليلة الجمعة ثاني عشر جمادى الأولى سنة اثنين وستين وستمائة(٥) .

سمع عليه ابن النحاس سقط الزند لأبي العلاء المعري(٦) .

٤ ـ عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، ابن رواحة ، عز الدين ، الحموي ، الشافعي :(٧)

((ولد بجزيرة من جزائر المغرب ، وهي صقلية وأبوه بها مأسور ، في سنة ستين وخمسمائة(٨) .....))

قال الذهبي : ((حدث عنه البرزالي ، والمنذري ، وابن الصابوني ، والدمياطي وابن الظاهري ، والشرف ابن عساكر ، وأبو الحسين اليونيني ، وإدريس بن مزيز، وفاطمة بنت رواحه ، وبهاء الدين ابن النحاس(٩) .....))

((توفى بين حماه وحلب ، فحمل إلى حماة ، فدفن بها في ثامن جمادي الآخرة سنة ست وأربعين وست مئة(١٠)))

سمع منه ابن النحاس الحديث وديوان أبي الطيب المتنبي من أوله إلى أول السيفيات، وأجازه لباقية(١١) .

---

(١) انظر ترجمته في : فوات الوفيات٢/٣٥٤ ، الدليل الشافي ٤١٧/١ ، النجوم الزاهرة ٢١٤/٧ ، بغية الوعاة ١٠٢/٢ ، الاعلام ٢٥/٤ .
(٢) فوات الوفيات ٣٥٤/٢ .
(٣) بغية الوعاة ١٠٢/٢ .
(٤) الاعلام ٢٥/٤ ومابعدها .
(٥) الدليل الشافي ٤١٧/١ .
(٦) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٤ .
(٧) ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٦١/٢٣ ، العبر ٢٥٤/٣، الوافي بالوفيات ١٤٤/١٧،النجوم الزاهرة ٣٦١/٦ .
(٨)الوافي بالوفيات ١٤٤/١٧.
(٩) سير أعلام النبلاء ٢٦٢/٢٣ .
(١٠) المصدر نفسه ٢٦٣/٢٣ ، وانظر العبر ٢٥٤/٣ .
(١١) طبقات النحاه واللغويين ص ٢٧ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٣ .

٥ ـ عبد الله بن عمر بن علي بن زيد بن اللتي ، البغدادي ، الحريمي ، الظاهري، القزاز (١) :

ولـــــد بشارع دار الرقيق في ذي القعدة سنة خمس وأربعين وخمس مئة (٢) .

سمع من خلق كثيرين ((سمع بإفادة عمه أبي بكر محمد بن علي بن أبي القاسم سعيـــد بن أحمد بن الحسن بن البنا ، وأبي الوقت عبد الأول السجزي ، وأبي الفتح ابـــن البطي ، وأبي علي الحسن بن جعفر بن عبد الصمد بن المتوكل على الله ....)) (٣)

روى عنه كثيرون ـ ومنهم صاحبنا ابن النحاس ـ قال الذهبي :

((...... منهم ابن النجار ، وابن الدبيثي ، وابن النابلسي ، وابن هامل ، وابـــن الصابوني ، والشهاب ابن الخرزى ، وابن الظاهري ، وأبو الحسين اليونيني ، والمجد بن المهتار ، وبهاء الدين ابن النحاس .....)) (٤)

توفي في رابع عشر جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين وست مئة (٥) .

سمع عليه ابن النحاس مسند عبد بن حميد ، وجزء أم عزى ، وأم الفضل بيبي بنـــت عبد الصمد الهرثمية (٦) .

٦ ـ علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى ، الكمال الضرير (٧) :

((ولد في شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة)) (٨)

قال السيوطي : ((.... وقرأ على الشاطبي ، وشجاع المعطي ،وأبي الجود ، وسمـــع البوصيري وطائفة ، وتصدر للاقراء دهرا ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء ، وكان إماما يجري في فنون العلم .....)) (٩)

وقال ابن الجزري بعد أن ذكر بعض من قرأ عليه : ((.... وقرأ عليه محمد بـــــن إبراهيم بن النحاس النحوي ، وأبو بكر ناصر المبلط ....)) (١٠)

توفي في سابع ذي الحجة سنة إحدى وستين وستمائة (١١) .

---

(١) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣ ، الوافي بالوفيات ٣٧٢/١٧،العبر ٢٢٣/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣ .

(٣) الوافي بالوفيات ٣٧٣/١٧.

(٤) سير اعلام النبلاء ١٦/٢٣.

(٥) العبر ٣٢٣/٣.

(٦) انظر مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٣٨،وملء العيبة ١١١/٣،وبرنامج الوادي آشي ص ١٢٦.

(٧)ترجمته في : معرفة القراء الكبار ٦٥٧/٢، العبر ٣٠٣/٣، نكت الهميان ص ٢١٢، غايـــة النهاية ٥٤٤/١، حسن المحاضرة ٥٠١/١ .

(٨) معرفة القراء الكبار ٦٥٧/٢ .

(٩) حسن المحاضرة ٥٠١/١ فمابعدها .

(١٠)غاية النهاية ٥٤٥/١ .

(١١) العبر ٣٠٣/٣ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٤٥٤/٤ .

٧ – ابن فهـــرة :

هذا الشيخ لم أقف له على ترجمة-فيما اطلعت عليه من مصادر – ، وقد انفــرد بذكره-ممن ترجم للشيخ بهاء الدين – الفيروز أبادي (١) .

٨ – أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي ، الأندلسي ، علم الدين النحوي (٢) :

قال ياقوت : ((..... مولده فيما أخبرني عن نفسه في حدود سنة إحدى وستين وخمسمائة)) (٣)

((قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك ، ومحمد بن نوح الغافقي ، وبدمشـق على التاج الكندي ، وسمع عليه أكثر مسموعاته ، وببغداد على أبي البقاء العكبـري وأبي محمد بن الأخضر)) (٤)

((مات في سابع رجب سنة احدى وستين وستمائة بدمشق)) (٥)

من آثاره : شرح المفصل ، وشرح قصيدة الشاطبي ، وشرح الجزولية .

قرأ عليه ابن النحاس كتاب سيبويه ، قال ابن جابر ناقلا عن المؤلف : ((وقرأتـــه على أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي بدمشق ، أنا أبو اليمـن زيد بن الحسن الكندي .....)) (٦)

---

(١) انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ .

(٢) انظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٦٧/٤ ، معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، بغية الوعـــاة ٢٥٠/٢ ، غاية النهاية ١٥/٢ .

(٣) معجم الادباء ٢٣٤/١٦ .

(٤) بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

(٥) المصدر نفسه ٢٥٠/٢ .

(٦) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٦ ، ١٢٦ ، وانظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضـــي شهبه ص ٢٧ ، ودرة الحجال ٢٦١/٢ .

٩ ـ محمد بن حسن بن يوسف ، أبو عبد الله الفاسي : (١)

ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمس مئة (٢) .

((أخذ القراءات عن ابن عيسى ، وأصحاب الشاطبي ، والقاضي بهاء الدين ابن شداد ، وطائفة ..... ، وكان رأسا في القراءات والنحو ، وقورا متثبتا ، مليح الخط)) (٣)

قال الذهبي : ((وأخذ عنه خلق كثير ، منهم الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس ، والشيخ يحي المنبجي ، والشيخ بدر الدين محمد التاذفي ، والناصح أبو بكر ابن يوسف الحراني ..... ، وشرحه للشاطبية في غاية الحسن)) (٤)

توفي سنة ست وخمسين وست مئة (٥) .

١٠ ـ محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي ، الجياني : (٦)

قال الصفدي : ((..... سمع بدمشق من مكرم ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي الحسن السخاوي ، وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ، وجالس ابن عمرون وغيره بحلب ، وتصدر بحلب لإقراء العربية ....)) (٧)

((مات ـ رحمه الله ـ بدمشق ليلة الأربعاء ، ثالث عشر شعبان ، سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وصلي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون)) (٨)

وابن النحاس ـ رحمه الله ـ من أشهر تلامذة ابن مالك ، فقد أجازه جميع مروياته وتقاييده ، قال ابن النحاس : ((.... ولم يجز أحدا غيري ممن قرأ عليه إجازة عامة ـ فيما أعلم ـ وكتبها بخطه ـ رحمه الله ـ وجزاه أفضل الجزاء .)) (٩)

---

(١) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢٣ ، معرفة القراء الكبار ٦٦٨/٢ ، العبر ٢٨٣/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤ ، الوافي بالوفيات ٣٥٤/٢ ، غاية النهاية ١٢٢/٢ .

(٢) معرفة القراء الكبار ٦٦٨/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢٣ .

(٤) معرفة القراء الكبار ٦٦٩/٢ .

(٥) العبر ٣٨٣/٣ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤ .

(٦) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٣٥٨/٣ ، فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، غاية النهاية ١٨٠/٢ ، بغية الوعاة ، وانظر الأعلام ٢٣٣/٦ .

(٧) الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ .

(٨) غاية النهاية ١٨١/٢ .

(٩) برنامج المجاري ص ١١٦ ، وانظر نفح الطيب ٢٢٧/٢ .

١١ ـ محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون ، جمال الدين ، أبو عبد الله الحلبي :(١)

يعد من أشهر وأبرز شيوخ الشيخ بهاء الدين ـ رحمه الله ـ «ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقديرا ، وتوفي سنة تسع وأربعين وستمائة ....»(٢)

قال أبو حيان : «.... كان نحويا ، حافظا ، محصلا، خيرا ، أقرأ النحو بحلب، وتخرج عليه كثير من أهلها ، منهم قريبه الشيخ الإمام العلامة ، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي ، عرف بابن النحاس ـ رحمه الله ـ وشرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله : (الوزن الرابع عشر : محمدة في المصادر) وعاق عن إكماله موته ـ رحمه الله ـ »(٣)

«.....سمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ... وجالس ابن مالك .... »(٤) قرأ ابن النحاس عليه كتاب سيبويه إلى أثناء أبواب الاستثناء والإيضاح لأبي علي الفارسي .(٥)

١٢ـ يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي:(٦)

قال ابن خلكان : «... وكانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب ، وتوفي بها في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة ....»(٧)

«سمع بالموصل وحلب ودمشق ، وأخذ عن الجلة : كأبي اليمن زيد بن الحسن الكندي وأبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي ..... وكان ماهرا في صناعة التصريف.»(٨)

من آثاره : شرح المفصل ، وشرح الملوكي في التصريف ، وكلاهما مطبوع مشهور .

---

(١) ترجمته في : إشارة التعيين ص ٣٣٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣ الوافي بالوفيات ١٩٧/١ ، تذكرة النحاة ص ٥٢ ، بغية الوعاة ٢٣١/١ .
(٢) الوافي بالوفيات ١٩٧/١ .
(٣) تذكرة النحاة ص ٥٢ ومابعدها .
(٤) بغية الوعاة ٢٣١/١ .
(٥) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٥ ، ٣٠٨ .
(٦) ترجمته في : إنباه الرواة ٤٥/٤ ، وفيات الأعيان ٤٦/٧ ، إشارة التعيين ص ٣٨٨ ، الأعلام ٢٠٦/٨ .
(٧) وفيات الأعيان ٥٢/٧ .
(٨) إشارة التعيين ص ٣٨٨ .

١٣ - يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي الأَدمي (١) :

((ولد في سنة خمس وخمسين وخمس مئة)) (٢) ذكر له الذهبي شيوخا كثيرين ، منهم يحيـي الثقفي ، والحافظ عبد الغني ، ويحي بن بوش ....)) (٣)

قال السيوطي : ((أخذ عنه الشرف الدمياطي وآخرون ، آخرهم إبراهيم بن العجمـي وكان حافظا ثقة ، عالما بمايقرأ عليه ، لايكاد يفوته اسم رجل ، واسع الروايـة ، متقنا .)) (٤)

((مات في عاشر جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين وستمائة عن ثلاث وتسعين سنة .)) (٤)

---

(١) ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٣ ، تذكرة الحفاظ ٤١٠/٤ ، طبقات الحفـاظ للسيوطي ص ٤٩٨ ، الأعلام ٢٢٩/٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١٤١٠/٤ .

(٤) طبقات الحفاظ ص ٤٩٩ .

المبحث الرابع

(علمه وثناء العلماء عليه)

لو أردنا أن نتحدث عن ثقافة العلماء لاسيما المتأخرين منهم فنحن لانستطيع أن نحيط بها ، أو ندرك شأوها وأبعادها ؛ لأنهم-عليهم سحائب الرحمة والرضوان- وجدوا أمامهم تراثا ضخما في كل فن من فنون الثقافة الإسلامية والعربية ، وكانوا يضربون في كل فن من هذه الفنون بسهم مصيب ، والبهاء صاحبنا أحد أولئك العلماء الذين أفنوا أعمارهم في الدرس والتحصيل في مختلف العلوم : من نحو ، ولغة ، وقراءات وحديث ، وتفسير ، وفقه ، وخلاف، وهذه الحصيلة العلمية التي حازها الشيخ بهاء الدين لم تأت صفوا عفوا ، بل كانت نتيجة مكابدة ومعاناة ؛ وذلك باختلافه لحلقات الشيوخ ، وسعيه لمصادر العلم والمعرفة ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه ((اقتنى كتبا نفيسة))(١) كما رُوِيَ عنه أيضا أنه قال : ((مايزال عندي كتب بألف دينار وأحضر سوق الكتب دائما ، ولابد أن يتجدد لي علم بأمّ كتاب ماسمعت به .))(٢)

بهذه الهمة التي لاتعرف الملل، وبهذا النشاط الدائب استطاع الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - أن يصبح علما من أعلام علمائنا في القرن السابع ، وأن يتأهل ((لتدريس التفسير بجامع ابن طولون ، وبالقبة المنصورية ، وله تصدير في الجامع الأقمر ، وتصادير بمصر .))(٣)

وعلى الرغم من هذه الثقافة الواسعة التي ثقفها الشيخ عن شيوخه وعن مكتبته الخاصة فإن المترجمين لحياته لايذكرون له إلا النزر اليسير من الكتب التي قرأها على شيوخه ، يقول ابن الجزري : ((قرأ القراءات على الكمال الضرير ، وروى كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة لأبي علي ، والمفصل ، والحماسة ، وديوان حبيب ، وديوان المتنبي ، وأبي العلاء المعري ، وكتاب الصحاح للجوهري ، الجميع بالسماع .....))(٤)

---

(١) الوافي بالوفيات ١٢/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٣/١.

(٢) الوافي بالوفيات ١٢/٢.

(٣) ملء العيبة ١٣١/٣ .

(٤) طبقات القراء ٤٦/٢ ، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٨٢.

ولايزيد العلماء عماذكره ابن الجزرى شيئا ، وبعض هذه الكتب قرأه ابن النحاس على أكثر من شيخ ، وبعضها الآخر قرأه أكثر من مرة على شيخ واحد ، وهي :

١ ـ الجعديات : قرأها على والده .

٢ ـ مسند عبد بن حميد : قرأه على ابن اللتي .

٣ ـ كتاب سيبويه : قرأه إلى أثناء أبواب الاستثناء على شيخه ابن عمرون ، وقرأه أيضا على الشيخ علم الدين اللورقي .

٤ ـ الإيضاح : قرأه على ابن عمرون أيضا أربع مرات بحثا ونظرا ، وعرضه عليه عن ظهر قلب ، وقرأه أيضا على عبد العزيز بن محمد الأنصاري .

٥ ـ ديوان أبي الطيب المتنبي : سمعه على الحسين بن إبراهيم الكوراني ، وسمعه أيضا من أوله إلى أول السيفيات على عبد الله بن الحسين ابن رواحه ، وأجازه لباقيه .

٦ ـ سقط الزند لأبي العلاء : سمعه على عبد العزيز بن محمد الأنصاري،وسمعه أيضا على الحسين بن إبراهيم الكوراني .

ولم تقف ثقافة الشيخ بهاء الدين عند هذا الحد فحسب ، بل تجاوزت ذلك إلى أن أخذ عنه العلماء من تلاميذه وأغلب هؤلاء التلاميذ أخذ عنه النحو ، وبعضهم أخذ عنه النحو والحديث ، وبعضهم أخذ عنه الأدب ، وسأذكر بعض هذه الكتب التي قرأها عليه بعض تلاميذه والتى لم يتقدم لها ذكر ، وهي :

١ ـ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

٢ ـ جزء أم عزى.

٣ ـ جزء أم الفضل بنت عبد الصمد بن علي الهرثمية .

وهذه الثلاثة قرأها عليه تلميذه الرحالة القاسم بن يوسف التجيبي.

٤ ـ المفصل : قرأه عليه محمد بن أحمد بن عدلان الكناني .

٥ ـ حماسة أبي تمام : قرأها عليه أبو حيان ـ أشهر وأبرز تلاميذه .

هذه المصنفات التي قرأها الشيخ وأقرأها هي التي وقفت عليها-حسب ما انتهى إليه علمي ـ ولايعنى هذا أنها هي فقط التي أفاد منها ، فكتابنا التعليقة حافل بكثير من المصادر التي صرح المؤلف بذكر أسمائها في فنون شتى (١) .

هذه المكانة العلمية التي بوأها الله الشيخ بهاء الدين عرفها له تلاميذه وغيرهم من العلماء ، فقدروها حق قدرها ، وأثنوا عليه بما يثنى على الائمة الفضلاء ، فمن ذلك قول تلميذه التجيبي : ((..... شيخ البلاد المشرقية قاطبة في علم اللسان ، والمقر له في ذلك بالإجادة والإحسان ، سابق غايات العلوم ، وسائق رايات المنثور والمنظوم ، حالب درر فصاحة اللسان ، وخالب درر ملاحة البيان ، الذي لم أر بالحجاز الشريف ، والشام ، والثغر ، والمصر ، والقاهرة ، والصعيد الأعلى ، وكثير من بلاد الإسلام من يقاربه في التحقيق لصناعة العربية ، والتدقيق لغوامضها ، والاستبحار في علم اللسان العربي . (٢)))

وقال تلميذه ابن رشيد : ((أحد أعلام علماء الديار المصرية ، إمام في العربية والآداب والخلاف . (٣)))

وقال أيضا ناقلا عن أبي حيان : ((وقد وصفه صاحبنا أبو حيان محمد بن حيان الجياني فيما قرأته بخطه ، فقال : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس شيخ أهل البلاد في علم اللسان ، والمقر له في ذلك بالإجادة والإحسان ، ذاكر للعربية واللغة .... (٤)))

وقال ابن جابر : ((إمام الأدب ، وحجة العرب ، وشيخ الديار المصرية في اللغة العربية . (٥)))

---

(١) انظر مبحث مصادره ص ٤٣ .
(٢) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٢ ومابعدها .
(٣) ملء العيبة ٣/١٠٧ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .

وقال الصفدي مطنبا في مدحه والثناء عليه : ((..... وأما علمه بالعربية فإليه الرحلة من الأقطار ، ومن فوائده تدرك الأماني وتنال الأوطار ، قد أتقن النحو وتصريفه ، وعلم حد ذلك ورسمه وتعريفه ، ما أظن ابن يعيش مات إلا من حسده ، ولا ابن عصفور لأجله طار ذكره إلا في بلده ، ولا المرسي رست له معه قواعد ، ولأبي البقاء العكبري معه ذكر خالد ، بذهن نحى النحاس القديم عن مكانه ، وجعل ابن بري بريا من فصاحة لسانه ، وتحقيق ما اهتدى ابن جني إلى إظهار خباياه ، ولانسبت إلى السخاوى هباته ولاعطاياه ، تخرج به الأفاضل ، وتحرج منه كل مناظر ومناضل ، وانتفع الناس به وبتعليمه وصاروا فضلاء من توقيفه وتفهيمه .....)) (١)

ويقول ابن تغري بردي : ((.... وكان إماما ، عالما ، علامة، بارعا في العربية ، نادرة عصره في فنون كثيرة ....)) (٢)

---

(١) الوافي بالوفيات ١١/٢ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٨٣/٨ .

المبحث الخامس

(تلاميذه)

تلقى العلم على الشيخ بهاء الدين خلق كثير من طلابه وشداته ، ولم يقتصر الأخذ عنه على العامة من التلاميذ ، بل ((.... كان الوزراء والرؤساء يترددون إليه ويأخذون عنه))(١)، وقد وصف تلميذه الرحالة ابن رشيد كثرة أولئك التلاميذ بقوله :

((.... فبكرت في يوم الاثنين إلى المجلس المذكور الذي تقدم الوعد إليه ، فألفيت جمعا من صدور أهل العلم قد اجتمعوا بين يديه من شيوخ وكهول وشبان ، وسمعت مآخذ ومذاكرة ومناظرة أقوى مما سمعت بالأمس ....))(٢)

وعلى الرغم من هذه الكثرة الكاثرة التي أخذت وأفادت من علم الشيخ بهاء الدين إلا أنني لم أقف إلا على ثمانية عشر تلميذا ، وجاء هذا العدد نتيجة استعراضي لبغية الوعاة للسيوطي ، وإليك بيانا بأسماء هؤلاء التلاميذ مع نبذة يسيرة عن كل منهم :

١ - إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحي ، برهان الدين الحكري(٣) :

قال السيوطي : ((كان إماما في القراءات ، نحويا ، مفسرا ، يضرب به المثل في حسن التلاوة ، تصدر للإقراء ، وانتفع به الخلق .))(٤)

مولده سنة نيف وسبعين وستمائة ، ومات في الطاعون في ذي القعدة سنة تسع وأربعين وسبعمائة .(٥)

قال ابن الجزري بعد أن ذكر شيوخه : ((وأخذ النحو عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس .))(٦)

---

(١) برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .

(٢) ملء العيبة ١١٠/٣ .

(٣) ترجمته في : طبقات القراء ١٧/١ ، الدرر الكامنة ٢٩/١ ، حسن المحاضرة ٥٠٩/١ ، بغية الوعاة ٤١٥/١ .

(٤) حسن المحاضرة ٥٠٩/١ .

(٥) بغية الوعاة ٤١٥/١ .

(٦) طبقات القراء ١٧/١ .

٢ – إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدى الأغري ، النحوي، المقرئ (١) :

مولده سنة ثلاث وسبعين وست مئة ، أخذ القراءات عن الشيخ تقي الدين الصائغ ، وقرأ الفقة على الشيخ علم الدين العراقي ، والأصول على الشيخ تاج الدين البارنباري ، والفرائض على الشيخ شمس الدين الدارندي ، والنحو على الشيخ بهاء الدين ابن النحاس والعلم العراقي ، وعلى الشيخ أثير الدين أبي حيان ....)) (٢)

مات بالطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٣) .

٣ – إبراهيم بن هبة الله بن علي ، القاضي ، نور الدين الأسنوي ، النحوي (٤) :

قال الأدفوي : ((كان فقيها ، فاضلا ، أصوليا ، نحويا ، ذكي الفطره ، حسن الخلق ، أخذ الفقة على مذهب الشافعي عن الشيخ بهاء الدين هبة الله بن عبد الله القفطي ، والأصول عن الشيخ شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني ، والنحو عن الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي بن النحاس ، ...... توفي بالقاهرة سنة إحدى وعشرين وسبعمائة ، ووصى بشيء للفقراء ، ووقف لهم وقفا ، وليس له عقب – رحمه الله تعالى .)) (٥)

٤ – أحمد بن أبي بكر بن نصير الأسيوطي ، قطب الدين ، أبو العباس :

قال ابن رافع السلامي : ((مولده في حدود الخمسين وست مئة ، سمع من أبي الربيع سليمان بن يوسف بن أبي الهكاري جزءا بسماعه من أحمد بن عبد القوي ابن القيسراني ، ومن الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس ، توفي سنة ثمان وثلاثين وسبع مئة .)) (٦)

---

(١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٤/٦ ، طبقات القراء ١٨/١ ، الدرر الكامنة ٧٥/١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٣ ، بغية الوعاة ٤٣٤/١ .
(٢) الوافي بالوفيات ١٦٤/٦ .
(٣) بغية الوعاة ٤٣٤/١ .
(٤) ترجمته في الطالع السعيد ص ٦٩ ، الوافي بالوفيات ١٥٧/٦ ، طبقات السبكي ٤٠٠/٩ ، بغية الوعاة ٤٣٣/١ ، حسن المحاضرة ٤٢٣/١ .
(٥) الطالع السعيد ص ٦٩ .
(٦) الوفيات ٢١٨/١ .

٥ ـ أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي :(١)

قال ابن حجر : ((ولد في أواخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ هـ ، وأخذ عن بهاء الدين بن النحاس ، والدمياطي ، وغيرهما ، ورأيت بخطه أنه حضر درس البهاء ابن النحاس ..... ولزم أبا حيان دهرا طويلا ، وأخذ عن السروجي وغيره .(٢)

وذكره السيوطي فقال : ((جمع الفقة والنحو واللغة ، وصنف تاريخ النحاة والدر اللقيط من البحر المحيط .... مات سنة ٧٤٩))(٣)

٦ ـ أحمد بن محمد بن جبارة بن عبد المولى الحنبلي المرداوي الصالحي :(٤)

ولد سنة سبع أو ثمان وأربعين وستمائة(٥) ، قال السيوطي ناقلا عن الصفدي: ((سمع ابن عبد الدائم ، وقرأ على النبيه الراشدي والبهاء ابن النحاس ، وبرع في النحو والقراءات ، واشتهر بهما على تخبيط عنده.))(٦)

توفي فجأة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في رجب بالقدس عن ثمانين سنة .(٧)

٧ ـ حسن بن محمد ، نجم الدين ، أبو محمد ، الصفدي :(٨)

قال الصفدي في ترجمة الشيخ بهاء الدين : ((.... أخبرني الشيخ نجم الدين الصفدي ، وكان ممن قرأ عليه ....))(٩)

ونجم الدين هذا كما يقول الصفدي : ((تخرج به جماعة فضلاء ، وقل من قرأ عليه ولم ينبه ، ولم أر مثله في مبادئ التعليم ، كان يفتق ذهن المشتغل ويوضح طرق الاشتغال ، ولم أر مثله في تنزيل قواعد النحو على قواعد المنطق ، وكان يحب فساد الحدود والرد عليها ، والجواب عنها .... وكان جيد المشاركة ، أشعري العقيدة ، شافعي المذهب ، يحب الكتب ، ويبالغ في الحرص على اقتنائها والمنافسة فيها ...))(١٠)

توفي في رمضان بصفد سنة ٧٢٣ .(١١)

---

(١) ترجمته في : الدرر الكامنة ١٧٤/١ ، بغية الوعاة ٣٢٦/١ ، حسن المحاضرة ٤٧٠/١ ، الأعلام ١٥٣/١ .
(٢) الدرر الكامنة ١٧٤/١ .
(٣) حسن المحاضرة ٤٧٠/١ .
(٤) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٥/٨ ، غاية النهاية ١٢٢/١ ، الدرر الكامنة ٢٥٩/١ ، بغية الوعاة ٣٦٣/١ .
(٥) غاية النهاية ١٢٢/١ .
(٦) بغية الوعاة ٣٦٣/١ .
(٧) غاية النهاية ١٢٢/١ .
(٨) ترجمته في الوافي بالوفيات ٢٥٦/١٢، العبر ٦٨/٤، الدرر الكامنة ٤٤/٢، شذرات الذهب ٦١/٦.
(٩) الوافي بالوفيات ١٢/٢ .
(١٠) المصدر نفسه ٢٥٨/١٢ .
(١١) انظر العبر ٦٨/٤ .

٨ ـ عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن ، أبو محمد الحضرمي[(١)] :

قال ابن الخطيب : ((.... كان خاتمة الصدور ذاتا وسلفا وجلالة ، له القدح المعلى في علم العربية ، والمشاركة الحسنة في الأصلين ، والإمامة في الحديث ،والتبريز في الأدب والتاريخ واللغات والعروض ....))[(٢)]

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع ، وأبي بكر بن عبيدة ، وأبي جعفر بن الزبير ، وأجاز له من المشرق ابن تيمية ، وابن عساكر ، وابن النحاس[(٣)].

مولده بسبتة عام ستة وسبعين وستمائة ، وتوفي بتونس ثاني عشر شوال عام تسعة وأربعين وسبعمائة في الطاعون ، وكانت جنازته مشهورة ـ رحمه الله تعالى ـ[(٤)].

أخذ عن شيخه بهاء الدين ألفية ابن مالك[(٥)].

٩ ـ علي بن أحمد بن معروف التاذفي :

لم أقف له على ترجمة ـ فيما اطلعت عليه من مصادر ـ ، وفي ملء العيبة نص نقله ابن رشيد عن شيخه ابن النحاس ، هذه صورته : ((... كتب إليّ أحد تلامذتي وقد كان سألني أن أقيد له أسماء شعراء الحماسة ، وأول كل حرف من كل قصيدة ؛ لكونه كان يشرد عنه؛وهو علي بن أحمد بن معروف التاذفي ـ نسبة إلى قرية من أعمال حلب ـ وكان الشيخ قد مطله ، وقبلهما بيت في المدح لم يستحضره الشيخ :

أمللتني الحكم التي لم أنسها ... حاشاك تجعلها أمالي القالي

لاتنسى أسماء الحماسة منعيا ... وتدارك الأسماء بالأفعال[(٦)]

ولعلي بن أحمد هذا عشرة أبيات مدح بها شيخه ابن النحاس[(٧)].

---

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١١/٤ ، بغية الوعاة ١١٦/٢ ، نفح الطيب ٤٦٤/٥،٤٦٨،مقدمة البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٦/١ .

(٢) الإحاطة ١١/٤ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفح الطيب ٤٦٨/٥ .

(٥) برنامج المجاري ص١١٦ ، وانظر مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي ص ٤١ .

(٦) ملء العيبة ١٣٣/٣ .

(٧) المصدر نفسه ١٣٤/٣ .

١٠ عمر بن حسن بن حبيب :(١)

ولـــــــد سنة ثلاث وستين وستمائة ، وتوفي سنة ست وعشرين وسبعمائة .(٢)

قال ابن حجر : ((قال ولده البدر حسن في تاريخه للدولة التركية : إمام على المقام ، ومحدث عن خير الأنام ، وعالم لايغفل عن احتراز ، وعامل يقابل فرص الانتها ز ... خبيرا بالحديث والأسانيد والمتون))(٣)

وقال الذهبي : ((... وقرأ ونسخ وحصل الأجزاء ، خرجت له معجما من أزيد من خمسمائة شيخ بأسماع ....))(٤)

وقال ولده في ترجمة ابن النحاس : ((وهو من مشائخ والدي في الحديث .))(٥)

١١ – القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي السبتي :(٦)

مولده سنة سبعين وستمائة ، قال ابن حجر : ((سمع ببلده وحج ، فسمع من العراقـــي وابن عساكر ، وابن القواس ، وغيرهم))(٧)(٨)

وقال الذهبي : ((خرجت له مائة حديث عن مـائة شيخ ، وحصل أصولا وكتبا ، وله فضيلة جيـــــدة))(٩)

له من المصنفات برنامجه الذي ضمنه ماقرأه على شيوخه في فنون شتى ، وله أيضـــا كتاب مستفاد الرحلة والإغتراب ، ترجم فيه لكثير من العلماء الذين أخذ عنهـــــم ، وكلا الكتابين مطبوع بتحقيق عبد الحفيظ منصور .

قرأ على الشيخ بهاء الدين مسند أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – وصدرا من كتـــاب سيبوية ، وجميع جزء أم عزى وأم الفضل بنت عبد الصمد بن علي الهرثمية .(١٠)

---

(١) انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٥٠٦/٤، معجم الشيوخ الكبير ٧١/٢ المعجم المختص بالمحدثين ص ١٨٠ ، الدرر الكامنة ١٥٨/٣ ، الدليل الشافي ٤٩٦/١ .
(٢) الدليل الشافي ٤٩٦/١ .
(٣) الدرر الكامنة ١٥٩/٣ .
(٤) المعجم المختص ص ١٨٠ .
(٥) درة الأسلاك في دولة الأتراك ١/ورقة ١٢٣ .
(٦) ترجمته في : المعجم المختص بالمحدثين ص ١٩٤ ، والدرر الكامنة ٢٤٠/٣،ومقدمـــة برنامجه ز .
(٧) المعجم المختص بالمحدثين ص ١٩٤ .
(٨) الدرر الكامنة ٢٤١/٣ .
(٩) المعجم المعجم المختص ص ١٩٤ .
(١٠) راجع برنامج التجيبي ص ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ومستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٧، ٨٨ .

١٢ ـ محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ، القاضي ، الإمام ، ضياء الدين المناوي[(١)] :

ولد سنة ٦٥٥ بمنية القائد[(٢)] ، قال ابن قاضي شهبه :((.... سمع من جماعة ، وأخذ الفقة عن ابن الرفعة وطبقته ، وقرأ النحو على بهاء الدين ابن النحاس ، والأصول على الأصفهاني والعراقي ، وأفتى ، وحدث ، ودرس بقبة الشافعي ، وغيرها .... توفي في رمضان سنة ٧٤٦ ، ودفن بالقرافة[(٣)]))

١٣ ـ محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكناني[(٤)] :

إمام كبير من أكابر علماء الشافعية ، قال السيوطي : ((كان إماما يضرب به المثل في الفقه ، عارفا بالأصلين والنحو والقراءات ، ذكيا نظارا فصيحا ، ولد بمصر في صفر سنة ثلاث وستين وستمائة[(٥)] .....))

وقال الصفدي بعد أن ذكر بعض شيوخه : ((.... وقرأ القرآن على الصفي خليل ابن أبي بكر المراغي ، وقرأ المفصل على الشيخ بهاء الدين ابن النحاس ، وقرأ الأصول على الشيخ شمس الدين الأصبهاني ، وقرأ الفقه على الوجيه البهنسي ، وبرع في الفقه[(٦)] ، وشرح مختصر المزني ولم يتم .... [(٧)] توفي سنة ٧٤٩.

(١) ترجمته في : الدرر الكامنة ٢٨٥/٣ ، طبقات ابن قاضي شهبه ٦٠/٣ الوفيات لابن رافع ١٥/٢ ، حسن المحاضرة ٤٢٦/١ .

(٢) الدرر الكامنة ٢٨٥/٣ .

(٣) طبقات الشافعية ٦١/٣ .

(٤) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٨/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٩٧/٩ ، الدرر الكامنة ٣٣٣/٣ ، حسن المحاضرة ٤٢٨/١ .

(٥) حسن المحاضرة ٤٢٨/١ .

(٦) الوافي بالوفيات ١٦٨/٢ .

(٧) ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٢١ .

١٤ - محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، أبو عبد الله ، شمس الدين الذهبي (١) :

الإمام المشهور ، المؤرخ ، المحدث ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة (٢) .

أخذ عن خلق كثير يقاربون الألف ، له كثير من المصنفات ، منها على سبيل المثال ، لا الحصر : معجم الشيوخ الكبير ، والمعجم المختص بالمحدثين ، ومعرفة القراء الكبار ، وتذكرة الحفاظ ، وسير أعلام النبلاء (٣) قال ابن حجر واصفا مصنفاته : ((... ورغب الناس في تواليفه ، ورحلوا إليه بسببها ، وتداولوها قراءة ونسخا وسماعا .....)) (٤)

والإمام الذهبي من العلماء الذين أخذوا عن ابن النحاس ، قال الصفدي : ((وأخبرني شيخنا الذهبي قال : قرأت على الشيخ بهاء الدين رحمه الله - جزء شيء ....)) (٥)

١٥ - محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن حسان القيسي (٦) :

قال ابن الجزري : ((إمام ، مقرئ ، محدث ، رحال ، ثقة ، مشهور ، ولد سنة ثمان وسبعين وستمائة .....)) (٧)

أخذ عن شيوخ كثيرين ذكرهم في برنامجه ، قال ابن فرحون : ((... وكان محدثا مقرئا ، مجودا ، له معرفة بالنحو ، واللغة ، والحديث ورجاله ، وكان فقهه قليلا ... (٨) مات في تونس في شهر ربيع الاول سنة ٧٤٩هـ في الطاعون العام)) (٩)

قال ابن القاضي في ترجمة ابن النحاس : ((سمع عنه ابن جابر وأجاز له)) (١٠)

ومن المصنفات التي أجازها ابن النحاس لابن جابر ديوان أبي الطيب المتنبي (١١) .

---

(١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٣/٢ ، نكت الهميان ص ٢٤١ ، الدرر الكامنة ٣٣٨/٣ ، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ٣٤ ، غاية النهاية ٧١/٢ ، البدر الطالع ١١٠/٢ .

(٢) غاية النهاية ٧١/٢ .

(٣) انظر هذه المصادر وغيرها في الوافي بالوفيات ١٦٣/٢ ومابعدها .

(٤) الدرر الكامنة ٣٣٧/٣ .

(٥) الوافي بالوفيات ١٥/٢ ، وانظر معجم الشيوخ للذهبي ١٣٧/٢ .

(٦) ترجمته في : الدرر الكامنة ٤١٣/٣ ، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ١١٥ ، غاية النهاية ١٠٦/٢ ، الديباج المذهب ٢٩٩/٢ نفح الطيب ٢٠٢/٥ .

(٧) غاية النهاية ١٠٦/٢ .

(٨) الديباج المذهب ٣٠٠/٢ .

(٩) الدرر الكامنة ٤١٤/٣ .

(١٠) درة الحجال ٢٦١/٢ .

(١١) برنامج الوادي آشي ص ٣١٢ .

١٦ – محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد ، أبو عبد الله ، الفهري ، السبتي[1] :

ولد في جمادى الأولى سنة ٦٥٧[2] ، قال السيوطي ناقلا عن الإحاطة : ((كان متضلعا بالعربية واللغة والعروض ...... تام العناية بصناعة الحديث ، قيما عليها ، بصيرا بها ، محققا فيها ، ذاكرا للرجال ......))[3]

أخذ عن شيوخ كثيرين ، ضمنهم رحلته الموسومة ب (ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة) منهم ابن الأنماطي ، وأبو إسحق ابن الحاج ، وأبو جعفر الليلي ، له مصنفات كثيرة غير رحلته ، عددها الصفدي[4] .

قرأ على ابن النحاس قطعة من مسند عبد بن حميد ، وكتاب سيبويه[5] .

١٧ – محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سيد الناس[6] :

ولد في ذي القعدة سنة ٦٧١هـ[7] ((..... أحد الأعلام الحفاظ ، إماما في الحديث ، ناقدا في الفن ، خبيرا بالرجال والأسانيد ، عالما بالصحيح والقيم ، له حظ من العربية ، حسن التصنيف ...... سمع من غازي ، والعز وخلائق يقاربون الألف ، ولازم ابن دقيق العيد ، وتخرج عليه ، وأعاد عنده ، وكان يحبه ويثني عليه ، وأخذ العربية عن البهاء ابن النحاس ....))[8]

مات في شعبان سنة أربع وثلاثين وسبعمائة[9] .

---

(١) ترجمة في : الوافي بالوفيات ٢٨٤/٤ ، الدرر الكامنة ١١١/٤ ذيل طبقات الحفاظ لابن فهد ص ٩٧ ، طبقات القراء ٢١٩/٢ ، بغية الوعاة ٨٥/١ ، البدر الطالع ٢٣٤/٢ .
(٢) البدر الطالع ٢٣٤/٢ .
(٣) بغية الوعاة ١٩٩/١ .
(٤) الوافي بالوفيات ٢٨٥/٤ .
(٥) ملء العيبة ١١١/٣ ، ١٢٥، ١٢٦ .
(٦) ترجمته في : الدرر الكامنة ٢٠٨/٤ ، حسن المحاضرة ٣٥٨/١ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ص ٣٥٠ ، وطبقات الحفاظ له ص ٥٢٣ .
(٧) حسن المحاضرة ٣٥٨/١ .
(٨) طبقات الحفاظ ص ٥٢٤ .
(٩) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٥١ .

١٨ ـ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي (١) :

الإمام المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة ، يعد من أبرز وأشهر تلاميذ بهاء الدين ابن النحاس ، ((..... ولد بمطخشارش ، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ....)) (٢)

أخذ عن شيوخ كثيرين في الأندلس ، ومصر ، والحجاز ، يقاربون أربعمائة وخمسين شيخا .

كان كثير الملازمة لشيخه بهاء الدين ، ومن الكتب التي قرأها عليه الكتاب، والإيضاح العضدي ، وديوان أبي الطيب المتنبي ، وسقط الزند لأبي العلاء المعري، وحماسة أبي تمام. (٣)

توفي في ثامن عشري صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة . (٤)

---

(١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، نكت الهميان ص ٢٨٠ بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، نفح الطيب ٨٢٣/١ ، وانظر الأعلام ١٥٢/٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨٠/١ .

(٣) انظر برنامج الوادي آشي الصفحات ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ .

(٤) الوافي بالوفيات ٢٨١/٥ .

المبحث السادس

(صفاته وأخلاقه)

لم يكن العلماء من أصحاب التراجم والطبقات يهتمون بذكر الصفات الجسدية للمترجم له ، لأن ذلك لايهمهم بالدرجة الأولى في التعريف به ، وهكذا كان صنيعهم مع الشيخ بهاء الدين .

أما صفاته المعنوية ، فقد اتصف المؤلف بصفات كثيرة جعلت منه شخصية محببة إلى نفوس تلاميذه ، ممّا جعلهم يقبلون عليه ويأخذون عنه ، وقد شهد له بذلك العلماء ، يقول الصفدي : ((..... كان حسن الأخلاق ، منبسطا على الإطلاق ، متسع النفس ، في حالتي الغني والإملاق ، ذكي الفطرة ، زكي المخالطة والعشرة ، مطرح التكلف مع أصحابه ، عديم التخلف عن أشكاله وأضرابه ، ومع ذلك فلم يرزق أحد وجاهته في صدور الصدور ، ولافرح أحد بسيادته التي آربت على تمام البدور ، وكان معروفا بحل المشكلات ، موصوفا بإيضاح المعضلات ، كثير التلاوة والأذكار ، كثير الصلاة في نوافل الأسحار ، موثوقا بديانته ، مقطوعا بأمانته .....))(1)

أما عن كرمه فيحدثنا الصفدي أيضا فيقول : ((.... وأخبرني عنه غير واحد : أنه لم يزل عنده في بيته من أصحابه ومن الطلبة من يأكل على مائدته ، لايدخر شيئا عنهم والإجمعه ، وهنا أناس يلعبون الشطرنج ، وهنا أناس يطالعون ، وكل واحد في شأنه ، لاينكر على أحد شيئا ، ولم تزل أخلاقه مرتاضة حتى يكون وقت الاشتغال يتنكر..))(2)

ولعل خير موقف يصور لنا جانبا من كرمه وحبه لنشر العلم في تلاميذه ما دار بينه وبين تلميذه الرحالة ابن رشيد ، قال : ((.... وعرض علي جميع كتبه ، أو أكثرها كتابا كتابا ، حتى مللت وقال : حكمك فيها ماضٍ ، وهي مباحة لك ، فشكرته أتم الشكر ، وعرفت أني لقيت جليل القدر ، فلا أزال أذكره أطيب الذكر ......))(3)

---

(1) الوافي بالوفيات ١١/٢ .
(2) المصدر نفسه ١٣/٢ .
(3) ملء العيبة ١١١/٣ .

ويقول تلميذه التجيبي ذاكرا بعض صفاته في رحلته إلى مصر : ((..... شديد المروءة ، كثير المشاركة ، عظيم المؤانسة ، طنة للرجاء في ماله وجاهه ، خفيف القدم في حوائج إخوانه ، مشاركا لهم بأقصى مايمكنه ، عالي المنزلة ، جليل القدر ، كثر الله في الناس أمثاله .....))(١)

والأمانة العلمية أهم صفة تمثلت في شخصية ابن النحاس العالم ، تلك الصفة التي لايتحلى بها إلا الفضلاء من العلماء ، ومن خلال صحبتي له رأيته حريصا الحرص كله على عزو العلم لأهله والفضل لذويه ، وسأحيلك على بعض أقواله ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب التعجب بعد أن ذكر نصا من كتاب التعاقب لابن جني : ((.... هذا معنى كلامه ، وإن لم يحضرني نص لفظه ؛ لبعد العهد به ، وما أحسن ماقال ....))(٢)

٢ - وفي موضع آخر في باب عطف النسق يقول : ((هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب - رحمه الله - من جواز العطف على عاملين مطلقا ، سواء تقدم المجرور في المعطوف به ، أو تأخر ، مذهب لم أر أحدا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد))(٣)

٣ - وقال بعد أن نقل عجز بيت الحطيئة عن ابن الدهان :

* فسيان لاحمد لديك ولا ذم *

((كذا نقلته من خطه))(٤)

٤ - واستمع إليه يقول في باب ذكر جوازم الفعل : ((.... ولم أعلم أحدا من النحاة فيما يحضرني الآن قال بجواز جواب المصدر بالفعل المجزوم))(٥)

هذا وقد فطن السيوطي -وهو من أكثر العلماء رجوعا للتعليقة- لهذه الصفة التي اتسم بها الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - ، فأثنى عليه ، وتعرض لبعض العلماء الذين لايعزون العلم إلى أهله ، فقال تحت عنوان : الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لاتحتاج إلى علامة بعد أن نقل نصا عن التعليقة : ((وانظر إلى دين

---

(١) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٣ .
(٢) التعليقة ص ٨٨ .
(٣) المصدر نفسه ل ٨٥ ب .
(٤) التعليقة ل ٩٠ ب .
(٥) المصدر نفسه ل ١٠٣ ب .

الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين ، وهي : كتاب المعجزات الكبير، وكتاب الخصائص الصغرى ، وغير ذلك ، فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبي وكتب الخيضري والسخاوي شيئا مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم .)(١)

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٢/٢ ، وانظر بعض النص في صدر عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد ١٢/١ .

المبحث السابع
(انتقاله إلى مصر)

لرحيل العلماء واغترابهم عن أوطانهم دواع مختلفة : منها الرحلة لطلب العلم ومقابلة الشيوخ والأخذ عنهم ، ومنها أداء فريضة الحج وزيارة المصطفى – صلى الله عليه وسلم – ومنها الحروب التي بسببها يتفرق الناس أيادي سبأ ، ومنها طلب الرزق الذي يضطر كثير من العلماء إلى أن يرحل من مسقط رأسه ، ترى ، أي الأسباب كانت وراء رحيل صاحبنا من حلب ؟

يجيبنا على ذلك تلميذه التجيبي ، فيقول : ((نزل شيخنا بهاء الدين هذا القاهرة إثر خروجه من حلب عند وقعه التتار بها ، وكانت وقعتهم بها في صفر من سنة ثمان وخمسين وستمائة ، فعرف بها قدره ، واشتهر أمره ، وعظم جاهه ، ونزلته الخاصة والعامة منزلة لعلمه ورئاسته وكثرة فضائله))(1)

ثم بعد ذلك ، لاندري : هل حج الشيخ بهاء الدين أم لم يحج ؟ وهل رجع إلى مسقط رأسه حلب أم لم يرجع ؟ كل ذلك لم تفصح عنه المصادر التي وقفت عليها ، والله أعلم .

---

(1) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٣ .

المبحث الثامـــــن

(آثــــــــاره)

لم يكن حظ الشيخ بهاء الدين ـ رحمه الله ـ من كثرة التصنيف كحظ غيـــــره من علماء عصره ، كابن الحاجب والسخاوي وابن مالك ، وغيرهم ، ولعل ذلك راجع إلـــى أنه : ((..... ولي تدريس التفسير بجامع ابن طولون ، وبالقبة المنصورية ، وله تصدير في الجامع الأقمر ، وتصادير بمصر))(١)

ولاشك أن من ينصب نفسه لهذه المهنة يحتاج كثيرا من الوقت والجهد ، وأيضـــا فإذا علمنا أن الشيخ بهاء الدين كان محبا مغرما بالكتب ،حريصًا على اقتنائهـــــا وحضور سوقها تبين لنا مدى ماينفقه من وقت في البحث والمطالعة ، وذلك لماتمليــــه عليه مهنة التدريس ، وعلى أية حال فلعدم وقوفي على هذه المصنفات ـ ماخلا التعليقة ـ آثرت أن أرتبها ترتيبا أبجديا ، وهي :

١ ـ الإفادة : وقد انفرد بذكره ابن قاضي شهبه(٢) ، ولم أقف عليه ـ فيما اطلعت عليـــه من مصادر ومراجع .

٢ ـ التعليقة على مقرب ابن عصفور : وهو موضوع دراستنا ، وسيأتي الحديث عنه ـ إن شاء الله تعالى ـ .

٣ ـ ديوان على نحو قلائد العقبان واليتيمة والخريدة ، ذكره تلميذه ابن رشيـــد ، ثم قال : ((...... ثم كسل عن إتمامه))(٣) ، ولم أقف عليه ـ فيما تيسر لي مـــن مصادر ومراجع .

٤ ـ شرح القصيدة التي في الأفعال لمحاسن الشواء الحلبي ، ذكره الفيروز آبـــادي ، ووصفه بقوله : ((مجلدة لطيفة))(٤) ، ومن هذا الكتاب نسخة في مكتبة كوبريلي محمـــد باشا تحت رقم : ١٤٩٩(٥) ، وقد قمت بمراسلة المكتبة للحصول عليه فلم أحل بطائـــل ، ثم أخبرني أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن العثيمين بأنه انتهى من تحقيقــــه ،

---

(١) الوافي بالوفيات ١٣/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٤/١ .

(٢) طبقات النحاة واللغويين ص ٢٧ .

(٣) ملء العيبة بماجمع بطول الغيبة ١٣١/٣ .

(٤) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥٢/٥ ، وانظر كشف الظنون ١٣٤٤/٢ ، وحاشية أعلام النبـــلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥٣٣/٤ .

فطلبت منه مصورة المخطوطة مرات عديدة فماكان جوابه لي إلا أن قال : إنه لايعلم مكانها من مكتبته ٠

وأود قبل أن أختم حديثي عن آثار ابن النحاس أن أنبه إلى أن بروكلمان نسب إليه كتابين خطأ (١) ، وهما :

١ ـ ديوان طبع في بيروت سنة ١٣١٣هـ ٠

٢ ـ شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة.

أما الكتاب الأول فلم يذكره أحد من العلماء الذين ترجموا للمؤلف ،وبالإضافة إلى ذلك فإن الأستاذ الرحالة الشيخ خير الدين الزركلي-وهو من أكثر العلماء معرفة بكتب التراث ـ خطأ (٢) بروكلمان في نسبة الكتاب إلى ابن النحاس ٠

وأما الكتاب الثاني ، فالذي أوقع بروكلمان في هذا الوهم هو ماجاء في صدر النسخة : ((شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة للعلامة ابن النحاس تغمده الله برحمته)) ثم ماكتب بخط مائل في الناحية اليسرى من الورقة : ((بهاء الدين أبي العباس أحمد))

وقد رجعت إلى الكتاب فتصفحته وقرأت منه مايرجح عن نصفه فتبين لي أن أمر نسبته إلى صاحبنا ابن النحاس وهم محض ؛ لأن شخصية ابن النحاس معدومة فيه تماما ، ثم هناك أمر آخر يعضد نفي هذه النسبة ، وهو أن العلماء الذين أرخوا لحياة ابن النحاس لم يذكروا له هذا الكتاب ٠

ومما يحسن ذكره هنا أن الدكتور ناصر الدين الأسد رجح أن يكون الكتاب لأبي جعفر بن النحاس ، ومن الأسباب التي بنى عليها هذا الترجيح أن الكتاب لايوجد فيه

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٥٩٧ ٠
(٢) الأعلام ٥/٢٩٧ ٠

أسماء رواة عاشوا بعد النصف الاول من القرن الرابع (١)، ولم يلق هذا الترجيح القبول والرضا عند الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم فقال معللا لنقضه : ((أما أنا ، فمع استبعادي افتراض أن يكون البهاء ابن النحاس المذكور هو صاحب النسخة إلا أنني لا أوافق على ترجيح أن يكون أبو جعفر النحاس هو صاحبها ، وقد عارضت رواية المعلقة وشرحها في هذه النسخة بروايتها وشرحها لأبي جعفر النحاس المطبوع في برلين سنة ١٨٧٦م فوجدت بينهما اختلافا بينا ؛ ولهذا فإني أعد هذه النسخة لشارحها ماتزال غامضة .)) (٢)

قلت : وأما أنا ، فقد فتشت في كثير من المظان بغية الاهتداء إلى ترجمة بهاء الدين أبي العباس أحمد هذا فلم أوفق إلى ذلك ، ونسبة الكتاب إلى صاحبه ماتزال عندي إلى الآن في طي المجهول ، فعسى الأيام أن تكشف النقاب عن ذلك ، وسبحان العليم المحيط .

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٩٨ .

(٢) انظر مقدمة تحقيقه لديوان امرئ القيس ص ١٦ .

المبحث التاسع

(وفاته)

بعد حياة حافلة بالعلم درسا وتدريسا وتصنيفا توفي الشيخ بهاء الدين «..... بسكنه بالمدرسة القطبية بالبندقانيين في جمادي الأولى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، عن إحدى وسبعين سنة .»(١)

وقد رأيت المؤرخين متفقين على أن وفاة ابن النحاس كانت سنة ٦٩٨هـ، وأنه دفن بالقرافة بالقرب من تربة الملك المنصور لاجين ، ويختلفون في تحديد اليوم والشهر ، فيجعله بعضهم يوم الثلاثاء سابع جمادى الأولى(٢) ، ويجعله آخرون يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة(٣) ، ويذهب بعضهم إلى أنه يوم الأربعاء سابع جمادى الأولى(٤) .

وقد وصف جنازته تلميذه التجيبي بأنها : «كانت مشهورة ، لم يتخلف عنها أحد ، وأن جميع دروس المدينة بطلت يوم دفنه – رحمه الله تعلى –»(٥)

---

(١) طبقات الشافعية للأسنوي ٢٨٥/٢ .

(٢) الوافي بالوفيات ١١/٢ ، طبقات القراء لابن الجزري ص٤٦ ، النجوم الزاهرة ١٨٣/٨ .

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي ٢٨٥/٢ ، شذرات الذهب ٤٤١/٥ .

(٤) برنامج الوادي آشي ص١٢٥ ، درة الحجال ٢٦١/٢ .

(٥) مستفاد الرحلة والاغتراب ص٨٨ .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: المقرب والنحاة.

المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحاس.

المبحث الثالث: زمن تأليف التعليقة.

المبحث الرابع: لمن ألفت التعليقة.

المبحث الخامس: منهج ابن النحاس في التعليقة.

المبحث السادس: مصادر ابن النحاس في التعليقة.

المبحث السابع: شواهد ابن النحاس في التعليقة.

المبحث الثامن: مذهبه النحوي في التعليقة.

المبحث التاسع: منهج ابن النحاس النحوي في التعليقة.

المبحث العاشر: موقف ابن النحاس من بعض العلماء.

المبحث الحادي عشر: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثاني عشر: أثر التعليقة في النحاة الخالفين.

المبحـــــث الاول

(المقرب والنحـــــاة)

يعتبر كتاب المقرب للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور من أجل متون تراثنا النحـوي كمفصل الزمخشري ، والكافية الشافية والتسهيل لابن مالك (١) ، يقول ابن سعيد في حقـه : ((..... وقد أتيت له من افريقية بكتاب المقرب في النحو ، فتلقي باليمين من كـل جهة ، وطار بجناح الاغتباط.)) (٢)

غير أن هذه المنزلة التي لقيها الكتاب من النحاة لم تمنع بعضهم على اختـلاف أقطارهم ـ أن يتناولوه شرحا وتلخيصا ونقدا ، يقول المقري في ذلك : ((ولما ألـف ابن عصفور كتابه المقرب في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهـم ، منهم : ابن الضائع ، وابن هشام ، والجزيري ، وله عليه المنهج المعرب في الرد علـى المقرب ، وفيه تخليط كثير وتعسف ...... ، ومنهم ابن الحاج ، وأبو الحسن حـازم القرطاجني ، وسماه : شد الزنار على جحفلة الحمار ، وابن مؤمن القابسي وبهاء الدين ابن النحاس)) (٣)

وقد عرفت بفضل الله وعونه جملة من هذه الشروح ، فهاكها مرتبة على حسـب وفيات أصحابها :

١ ـ نقد المقرب لأبي عبد الله محمد بن يحي بن هشام الخضراوي ت ٦٤٦هـ ، وقفت علـى نص منه أثناء قراءتي للتذييل والتكميل ، قال أبو حيان : ((قال الأستـاذ أبو عبد الله بن هشام في كتاب النقد الذي له على المقرب ....)) (٤)

٢ ـ شرح المقرب لابن الحاج ت ٦٤٧ هـ المسمى بـ (إيرادات على المقرب) و (نقـد المقرب) (٥)

٣ ـ شرح المقرب المسمى بـ (المثل) لابن عصفور ت ٦٦٩هـ قام بتحقيقه الأستاذ عبـد

---

(١) صبح الأعشى ٥٤٠/١ .

(٢) نفح الطيب ١٨٤/٣ ، وانظر ابن عصفور والتعريف ص ٧٣ .

(٣) نفح الطيب ١٤٨/٤ ، وانظر كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

(٤) التذييل والتكميل جـ ٦ ل ١٢٠ ب .

(٥) بغية الوعاة ٣٥٩/١ ، ٣٧٣/٢ ، وانظر ابن الحاج النحوي ص ٢٦ .

الرحمن بن محمد العمار ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٠

٤ ـ شرح المقرب لابن عصفور (لعله الشرح الكبير) (١) منه نسخة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط تحمل رقم ٥١١ ، وقد قام مركز البحث وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة بتصوير هذه النسخة ، ورقمها فيه ٤٥٥ ، والنسخة بخط أندلسي رديء، مفقود كثير من أوراقها ، وبها آثار رطوبة كثيرة ٠

٥ ـ إملاء على مقرب ابن عصفور لأحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ (٢) ٠

٦ ـ تقريب المقرب لأبي حيان ت ٧٤٥هـ ، قام بتحقيقه أولا الدكتور عفيف عبد الرحمن ، ثم قام بدراسته وتحقيقه الأستاذ محمد جاسم الدليمي ، ونال به درجة الماجستير من كلية التربية جامعة الفاتح بليبيا ٠

٧ ـ شرح لمجهول بجامع القرويين بفاس برقم ١١٨٧ ، ذكره بروكلمان (٣) ٠

---

(١) ذكر الغبريني في عنوان الدراية ص ٣١٨ أن لأبي الحسن شروحات على المقرب ، فلعل هذا هو الشرح الكبير ٠

(٢) مقدمة رصف المباني ص ١٨ ، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٥ ٠

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٦٦/٥ ٠

المبحث الثانـــــــــي

(تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحـــاس)

ظل الكتاب دهرا بمصر والعلماء يرجعون إليه ، ويفيدون منه على قـــــــدر مايحتاجه كل منهم في تأليف كتابه ، لكن الأمر الذي لفت انتباهي وأثار دهشـــــــي هو أنه جاء بعناوين ثلاثة ، سأقص ذكرها عليك في الآتي :

١ ـ شرح المقرب : ذكر بهذا العنوان في صدر النسخة ، وأثبته أبو حيان ، والصفـــدي والفيروز أبادي ، والسيوطي ، والشيخ محمد راغب الطباخ ، وحاجي خليفة ، وعمـــر رضا كحالة (١) .

٢ ـ التعليق : ذكر بهذا العنوان في آخر النسخة ، كما ذكره ابن قاضي شهبه ، وناظـــر الجيش ، والسيوطي (٢) .

٣ ـ التعليقة : ذكره بهذا العنوان الصفدي ، والأسنوي ، والسيوطي ، والألوسي ، والشيخ عبد القادر البغدادي (٣) .

وهذه العناوين الثلاثة ، كما رأيت ـ وإن اختلفت ـ فالمعنى الـــــــــذي تؤدية واحد ، إلا أن الشرح مفهومه في الغالب أوسع من التعليق ، أو التعليقـــــة ؛ إذ أن الشارح يأتي على جل الكتاب فيشرحه ، بخلاف التعليق ، أو التعليقة ، وقـــــد يترخص العلماء في إطلاقه عليهما ، فأيا من هذه العناوين نأخذ ، وأيها ندع ؟

لقد أدى بي النظر ـ بعد طول تأمل لها ـ إلى اختيار عنوان (التعليقـــة على مقرب ابن عصفور) وقد استندت في ذلك على الآتي :

١ ـ أن السيوطي ـ رحمه الله ـ وهو من أكثر العلماء رجوعا للكتاب ـ يصرح كثيـــرا باسم (التعليقة) (٤)

٢ ـ قول الأسنوي في ترجمة المؤلف ـ رحمه الله ـ : ((.... وله تعليقة معروفة علـــى المقرب)) (٥)

---

(١) تذكرة النحاة ص٣٣٣ ، وانظر الوافي بالوفيات ٢٩٥/٣ ، البلغة في تاريخ أئمـــة اللغة ص٢٠٠ ، بغية الوعاة ١٤/١ ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٣٣/٤ ، كشـــف الظنون ١٨٠٥/٢ ، معجم المؤلفين ٢١٩/٨ .
(٢) طبقات النحاة واللغويين ص٢٧ ، تمهيد القواعد ج٢ل ٢٩٩ ، الأشباه والنظائر ٤٥/٣ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ .
(٣) انظر الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٨٨/١ ، ٣٧١ ، ٣٨٤ ، طبقات الشافعية ٢٧٥/٢ ، الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ص١٩ ، الخزانة ١٦/١ .
(٤) انظر على سبيل المثال الأشباه والنظائر ٤٥/١ ، ١٢٢ ، ٣٢٩ ، ٤١/٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤٤ ، ٤٥/٣ ، ٣٣٥ ، ٣٥٣ .
(٥) طبقات الشافعية ٢٨٥/٢ .

وأما نسبة الكتاب إلى ابن النحاس فصحيحة ، ولم أر أحداً فيما اطلعت عليه من مصادر شكك فيه ، أو نسبه لغيره ، وحسبك هنا الآن أن تقف معي على بعض نقوله عند العلماء ـ وقد صرحوا فيها باسم المؤلف رحمه الله ـ :

١ ـ قال الشيخ أبو حيان ـ وهو من أشهر تلاميذه ـ : ((.... قال شيخنا بهاء الدين ابن النحاس ـ رحمه الله ـ : وجه ابن الدهان رفع الأخفش (قائما) بأن جعل (أخطب) مضافا إلى أحوال محذوفة ، تقديره : أخطب أحوال كون الأمير ، فلا مجاز في (قائم) ـ حينئذ ـ))(١)

٢ ـ كما نقل عنه الصفدي فقال : ((قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس : اعلم أن (حتى) في الكلام على أربعة أضرب : تكون لانتهاء الغاية ، فتجر الأسماء على معنى إلى ، وتكون عاطفة كالواو ، ويبتدأ بعدها الكلام ، وتضمر بعدها (أن) فتنصب ....))(٢)

٣ ـ وقال السيوطي : ((قال ابن النحاس في التعليقة : كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في (غلامي) فطلبا لمزيد التخفيف .))(٣)

---

(١) التذييل والتكميل ج ٢ ل ٦٢أ ، وانظر النص في التعليقة ص ١٤٩أ.

(٢) الغيث المسجم ١٦٢/١ ، وانظر النص في التعليقة ل ٦٩ أ .

(٣) الأشباه والنظائر ٥٠/٣ ، وانظر التعليقة ص ٨٣ ب .

المبحث الثالث

(زمن تأليف التعليقة)

لست أدري على وجه التحديد التاريخ الذي ألفت فيه التعليقة، فلم يذكر ذلك أحد من العلماء الذين ترجموا لابن النحاس، كما أنني لم أقف إلا على التعليقة من آثاره، ومع كل هذا أستطيع أن أرجح أنها كانت آخر آثار ابن النحاس تأليفا، وكان معتمدي في هذا الترجيح أمرين :

١ ـ أن التعليقة حفلت بكثير من التحقيقات والتحريرات، وهذه الأمور ـ عادة ـ لاتأتي إلا بعد أن يبلغ العالم من العلم مبلغا عظيما ؛ لأنها تحتاج إلى دربة طويلة في الفن، ومعرفة بمسائلة وجزئياته، وهكذا ظهر لي ابن النحاس (١).

٢ ـ أما الأمر الآخر، فهو ماجاء في آخر النسخة، وهذه صورته :((هذا ماوجد من هذا التعليق لابن النحاس ـ رحمه الله ـ.)) (٢)

ومما يزيد هذا الترجيح قوة هو أن العلماء المعاصرين للمؤلف وقفوا على الكتاب، ووصفوه على هيئته التي هو عليها، يقول أبو حيان ـ وهو من أبرز تلاميذه ـ في وصفه : ((..... وذلك من أول الكتاب إلى باب الوقف، أو نحوه .....)) (٣)، وهذا الوصف من أبي حيان منطبق على الكتاب تماما، فالمؤلف انتهى فيه إلى بداية باب التصغير، وهذا مايجعلني أقول : إن المصنف ـ رحمه الله ـ قد لقي ربه قبل أن يتم التعليقة، والله أعلم.

---

(١) نثر المصنف ـ رحمه الله ـ كثيرا من هذه الأمور، وستطالعك ـ إن شاء الله تعالى ـ أثناء قراءتك لكلامه، وقد ظهرت بجلاء في بابي المبتدأ والخبر ص ١١٩، والتنازع ل ٩٠أ.

(٢) التعليقة ل ١٣٥ ب.

(٣) الوافي بالوفيات ١٣/٢، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠.

المبحث الرابع
(لمن ألفت التعليقة)

يجيبنا على هذا السؤال الفيروز أبادي إذ يقول : ((ولم يصنف شيئا غير ما أملى على الأمير بشار بن موسى بن طريطاي الرومي شرحا للمقرب)) (١)

وكم كنت شغوفا بمعرفة هذا الأمير لأعرف مدى العلاقة التي كانت تربطه بالمؤلف ، ومدى الظروف والملابسات التي جعلت الشيخ بهاء الدين يملي عليه التعليقة ، فيممت شطر كتب التراجم والطبقات والوفيات باحثا عن هذا الأمير ، فرجعت بعد رحلة طويلة من البحث صفر اليدين ، غير أنني وقفت على نص له في الكتاب يدل دلالة واضحة على أن له مشاركة جيدة في هذا العلم ؛ ولكى تتضح صورة النص لابد من ذكر كلام الشيخ بهاء الدين أولا ، ثم نعقبه باعتراض الأمير .

قال ابن النحاس معللا لقول ابن عصفور : (وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة) : لأن الباء أصل حروف القسم ؛ لأن معناها للإلصاق هو المعنى المطلوب في القسم ؛ فكانت الأصل لذلك ؛ ولذلك تصرفت أكثر من باقي حروف القسم ، فجاز معها إظهار الفعل وإضماره ، بخلاف باقي حروف القسم ، فإنه لايجوز معهن إظهار الفعل .

قال الأمير معترضا عليه : قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن إبراهيم بن النحاس – أدام الله أيامه وفضله – وقت تعليقي عنه هذا البحث : ماذكرت من الدليل يقتضي ألا يجوز حذف الفعل مع غير الباء ، بل يجب ذكر الفعل معهن ؛ لأن هذه الحروف فروع ، كما ذكرت ، وحذف الفعل فرع أيضا ، فتكثر مخالفة الأصل .

---

(١) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ ، وانظر الوافي بالوفيات ٢/١١ .

ثم قال ابن النحاس مجيبا عن هذا الاعتراض : أن الفعل هنا لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء ، فالباء لقوتها جاز أن يعلم معها أن الفعل للإنشاء ، بخلافهن ؛ فالتزمنا حذف الفعل معهن ؛ ليكون بقاء الحرف من غير فعل أدل على الإنشاء ، ونظير ذلك حرف النداء لماكان المراد بالنداء الإنشاء التزمنا معه حذف الفعل ، وأنبنا الحرف منابه ؛ ليكون أدل على الإنشاء ؛ ولأنها يقسم معها بالظاهر والمضمر ، فتقول : بالله لأفعلن ، و : بك لأفعلن ، ولايجوز مع الباقي الإتيان بالمضمر ، فلاتقول : وك لأفعلن.(1)

---

(1) التعليقة ل ٧٠ ب ، وانظر المقرب ٢٠٧/١ .

المبحث الخامس

منهج ابن النحاس في التعليقة

بدأ ابن النحاس كتابه دون مقدمة تحدد منهجه ، أو تشير إلى دوافع تأليفه ، أو الهدف منه ، وإنما استهله بقوله : ((بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيد المرسلين)) ، وهذا الافتتاح - كما ترى - في غاية الوجازة والاقتضاب ، لايبين المنهج الذي أراد المؤلف أن يسير عليه في تعليقته ولعل ابن النحاس - عليه رحمة الله - كان في نيته العود بعد إتمام الكتاب إلى صنع مقدمة كاشفة تبين الغرض - وتوضح المنهج الذي أراد ، وعلى أية حال سأحاول - قدر الطاقة أن أرسم صورة أوضح فيها بعض ملامح منهجه :

١ - سار ابن النحاس في تعليقته على سنن ترتيب أبواب المقرب ، فلم يقدم بابا على باب ، ولم يؤخر ، إلا باب التمييز فقد قدمه على باب المفعول معه والمفعول من أجله ، كما صنع ابن عصفور في شرح المقرب المسمى بـ (المثل) .

٢ - لم يشرح ابن النحاس باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل في باب مستقل ، بل دمجه مع باب اسم الفاعل ، ولعل السبب في ذلك هو أنه شرح بعض ألفاظ شواهد ابن عصفور في الباب ، فرأى أن يكون حديثه عنها مع باب اسم الفاعل .

٣ - أفرد ابن النحاس بابا مستقلا للقسم ، وبابا لحبذا ، على حين رأيت ابن عصفور تكلم عن الباب الأول مع باب حروف الخفض ، وعن الثاني مع باب نعم وبئس .

٤ - تختلف أبواب التعليقة بسطا ، وإيجازا ، وتوسطا ، حسب ماتقتضيه عبارة المقرب من الإيضاح والشرح ، فالأبواب التي أفاض ابن النحاس في شرحها هي : باب ماجرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل ، باب المبتدأ والخبر ، باب الإعمال ، باب عطف النسق .

أما الأبواب التي أوجز المؤلف في شرحها والتعليق عليها فهي : باب المفعول معه ، باب حبذا ، باب التمييز ، باب أسماء الأفعال ، باب أفعال المقاربة ، باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به ، باب نعم وبئس ، باب معرفة علامات الإعراب ، باب كان وأخواتها ، باب الإعراب ، باب لا ، باب الأفعال المتعدية ، باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث ، باب النسب ، باب عطف البيان ، باب نوني التوكيد الشديدة

والخفيفة ، باب ذكر الرافع للفعل المضارع ، باب أحكام الهمزة ، باب القسم ، باب التقاء الساكنين ، باب الوقف ، باب التثنية والجمع ، باب البدل .

وماعدا ذلك من الأبواب يتراوح بين البسط والإيجاز .

٥ ـ عرض المادة النحوية :

سأحاول هنا أن أوضح طريقة ابن النحاس في عرضه للمادة النحوية في التعليقة مسترشدا بالنقاط الآتية :

أ ـ لابن النحاس ـ رحمه الله ـ عناية واضحة في مفتتح كثير من أبواب التعليقة بالحدود والتعريفات وذكر محترزاتها ، تجد ذلك على سبيل المثال في باب تبيين الكلام وأجزائه ، وباب الإعراب ، وباب الفاعل ، وباب النداء ، وباب البدل ، وباب عطف النسق ، وغيرها من الأبواب ، وسأورد مثالا واحدا يكشف ذلك ، حد ابن عصفور الخبر بقوله : ((والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية)) ثم عقب ابن النحاس عليه بقوله : ((.... هذا يصح إذا كان الخبر نكرة ، أما إذا كان الخبر معرفة ، فقد يكون الخبر هو الجزء المستفاد ، كما كان في النكرة ، وقد يكون المستفاد هو النسبة ، لا المبتدأ ، ولا الخبر ، فينبغي أن يعوض قوله : (الجزء) باللفظ ، فيقول : هو اللفظ المستفاد من الجملة ، وينبغي أن يضم إليه : (غير واقع موقع الفعل) ليخرج مثل : أقائم الزيدان ، فإن (قائم) لفظ مستفاد من الجملة ، وليس خبرا ، لكنه واقع موقع الفعل ، لما كان تقديره : أيقوم الزيدان ، وينبغي أن يزيد فيقول : (أو المقول على سبيل الذكر) كقولنا الآن : الله أكبر ، وكقول المسلم للمسلم : الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، وينبغي أن يزيد في الحد أيضا بأن يقول : (من الجملة الابتدائية) ليخرج مثل قولنا : أقام زيد ، وانطلق بكر ، فإن الفعل هو الجزء المستفاد من الجملة هنا ، وليس مراده ؛ لأنه لايتكلم على الخبر من حيث هو خبر ، بل على خبر المبتدأ على الخصوص ، فبان أن الحد ينبغي أن يكون على هذه الصورة ، وهو أن يقول : والخبر : هو اللفظ المستفاد من الجملة الابتدائية ، ملفوظا به ، أو منويا ، غير واقع موقع الفعل ، أو المقول على سبيل الذكر .))(1)

---

(1) التعليقة ص ١١٣ .

ب ـ لم يتناول ابن النحاس ـ رحمه الله ـ في التعليقة كل مسائل الأبواب التي تعرض لها ابن عصفور ، وإنما اختار من ذلك ما رآه يحتاج إلى توضيح وبيان .

جـ ـ أما الطريقة التي سار عليها المؤلف في شرحه لكلام ابن عصفور فهي أنه يذكر فقرة من فقرات المقرب على وجه الاستقلال ، أو يذكر الفقرة ، ثم يعقبها بقوله : إلى آخره أو : إلى آخر الباب ، أو : إلى آخر البيت ، ثم يأخذ في شرح كلام ابن عصفور وبيانه ، أو التمثيل له ، أو شرح ألفاظ شاهده ، أو تفسير بعض ألفاظه .

د ـ لم يتطرق ابن عصفور لمسائل الخلاف والاحتجاج لها إلا في القليل النادر ، على حين ترى ابن النحاس مهتما بذكرها وذكر أدلة الفريقين من البصريين والكوفيين ، تجد ذلك منثورا في كثير من أبواب التعليقة ، كباب المبتدأ والخبر ، وباب التعجب ، وباب عطف النسق ، وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وغيرها .

المبحث السادس

(مصادر ابن النحاس في التعليقة)

ليس من السهل أن يحيط باحث مثلي بالمصادر التي أفاد منها الشيخ بهاء الدين – رحمه الله – فالرجل كان كثير التنقيب والتصفح لكلام النحاة ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه : ((اقتنى كتبا نفيسة)) (١) كما روى عنه أنه قال : ((ما يزال عندي كتب بألف دينار ، وأحضر سوق الكتب دائما ، ولابد أن يتجدد لي علم بأتم كتاب ما سمعت به .)) (٢)

ومن خلال دراستي للتعليقة تبين لي أن المؤلف قد أودعها كثيرا من أقوال النحاة وآرائهم من لدن سيبويه إلى عصره ، فأجده تارة يصرح باسم العالم النحوي ، وتارة يكني عن النحاة بعبارات كثيرة ، نحو قوله : (وذهب بعض النحاة) و : (قال بعضهم) و : (اختلف الناس) و : (هذا قول أكثر النحاة) و (ذهب بعض المحققين) و : (إلى هذا ذهب الكوفيون) ، ونحو ذلك، والمصنفات التى صرح بذكرها الشيخ في التعليقة متعددة متنوعة في فنون كثيرة ، وعلى هذا فقد قمت بترتيبها على النحو التالي : (٣)

أ – كتب النحو :

١ – كتاب سيبويه : انظر ل ١١٨ ب س ٣ .

٢ – معاني القرآن للفراء ت ٢٠٧ هـ .

٣ – المقتضب للمبرد ت ٢٨٥هـ : ل ١٢٧ ب س ١٣ .

٤ – الأصول لابن السراج ت ٣١٦ هـ : ل ١١٧ أ س ٢٣.

٥ – شرح الكتاب للسيرافي ت ٣٦٨هـ .

٦ – حواشي الجمل لابن خالويه ت ٣٧٠ : ل ٦٨ أ س ١٦ .

٧ – الإيضاح العضدي للفارسي ت ٣٧٧ هـ : ل ١١٤ أ س ٧ .

---

(١) الوافي بالوفيات ١٢/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٣/١ .

(٢) الوافي بالوفيات ١٢/٢ . والعبارة قلقة ، لم أتبين معناها.

(٣) سأذكر موضع المصدر في النصف المتبقي من التعليقة ، وسترى بحول الله – مصادر النصف المحقق في الفهرس الخاص بها ص ٣٢٣.

٨ – الإيضاح الشعري له .

٩ – المسائل الشيرازيات له .

١٠– المسائل الحلبيات له .

١١– تعاليقه على كتاب سيبويه .

١٢– التذكرة له : ل ٨٥ ب س ١٧ .

١٣– الإغفال له : ل ١١٢ أ س ٢٧ .

١٤– التكملة له : ل ١٢٤ ب س ١٠ .

١٥– الخصائص لابن جني ت ٣٩٢ هـ : ل ١٢٤ أ س ١ .

١٦– اللمع له .

١٧– التعاقب له .

١٨– التمام له ل ٨٣ ب س ٢٦ .

١٩– شرح المقصور والممدود له : ل ١٢٤ أ س ٣٠ .

٢٠– التنبية على مشكل أبيات الحماسة له : ل ١٢٤ ب س ١٧ .

٢١– الدمشقيات له : ل ١٠٤ ب س ٢٤ .

٢٢– الخاطريات له (الجزء الثاني) : ل ١٠٠ ب س ٥ .

٢٣– شرح الإيضاح للعبدي ت ٤٠٦ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٢ .

٢٤ – شرح مختصر الجرمي للربعي ت ٤٢٠ هـ .

٢٥– كتاب الواحدي في النحو (١) ت ٤٦٨هـ .

٢٦– شرح الإيضاح (المقتصد في شرح الإيضاح) للجرجاني ت ٤٧١هـ ل ٨١ب س ١٦ ، ل٨٥ب س ٤ .

٢٧– المسائل له .

٢٨ – الجمل له : ل ١١٩ب س ٩ .

٢٩– المفصل للزمخشري ت ٥٣٨هـ : ٨٩ أ س ١٨ ، ١٠٥ أ س ١ .

٣٠– أمالي ابن الشجري ت ٥٤٢هـ .

٣١– العوني لابن الخشاب ت ٥٦٧هـ : ل ٦٨أس ١٧ ، ١١٥ ب س ٢٦ .

---

(١) رجعت إلى كثير من المصادر التي ترجمت للواحدي فرأيت أصحابها ينصون على كتاب واحد له في النحو ، سموه : (الإغراب في الإعراب) لعله هذا ، انظر على سبيل المثال : إنباه الرواة ٢٢٣/٢ ومعجم الأدباء ٢٥٩/١٢ .

٣٢ ـ حواشي الإيضاح له : ل ٨٣ ب س ٢٣ ٠

٣٣ ـ شرح الإيضاح (الشامل) لابن الدهان ت ٥٦٩هـ : ل ٩١ ب س ٧ ل ٩٥ أ س ٨ ، ٩٦أس ٢ ٠

٣٤ ـ حواشي الإيضاح لابن بري ت ٥٨٢ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٣ ٠

٣٥ ـ شرح الكتاب لابن خروف ت ٦٠٩ هـ ٠

٣٦ ـ شرح الإيضاح للعكبري ت ٦١٦ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٤ ٠

٣٧ ـ التبيين له ٠

٣٨ ـ الفصول الخمسون لابن معطي ت ٦٢٨ هـ ٠

٣٩ ـ شرح بعض الجزولية له : ل ٩٥ أ س ٢ ٠

٤٠ ـ الكفاية لابن الخباز ت ٦٣٩ هـ ٠

٤١ ـ شرح المفصل للسخاوي ت ٦٤٣ هـ : ل ١٣٠ أ س ١٨ ٠

٤٢ ـ سفر السعادة وسفير الإفادة له ٠

٤٣ ـ شرح المفصل لابن عمرون ت ٦٤٩ هـ : ٨٨ أ ، س ٢٨ ، ١٠٤ ب س ٢٨ ٠

٤٤ ـ شرح الجمل لابن عصفور ت ٦٦٩ هـ : ل ١٢٦ أ س ٧ ، ١٢٦ أ س ١٥ ، ١٢٧ ب س ١٥ ٠

٤٥ ـ شرح المقرب (الشرح الكبير) له ٠

٤٦ ـ شرح الجزولية للأبذي ت ٦٨٠ هـ ٠

ب ـ كتب التفسير :

١ ـ جامع البيان عن تأيل آي القرآن (تفسير الطبري) ت ٣١٠ هـ ٠

٢ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تفسير الزمخشري) ت ٥٣٨ هـ : ل ١١٦ ب س ٤ ، ١١٧ أ س ٢٢ ، ١١٩ ب س ٢٠ ٠

٣ ـ التبيان في إعراب القرآن (تفسير العكبري) ت ٦١٦ هـ : ل ٧٨ أ س ١٦ ٠

جـ ـ كتب الحديث :

١ ـ صحيح البخاري ت ٢٥٦هـ : ل ١١٠ ب س ٢٩ ٠

٢ ـ صحيح مسلم ت ٢٦١ هـ : ل ١١٨ أ س ٢ ٠

د ـ كتب القراءات :

١ ـ التيسير في القراءات السبع للداني ت ٤٤٤ هـ : ل ١١٩ ب س ١٩٠

٢ ـ قصيدة الشاطبي ت ٧٩٠ هـ : ل ١٥٣ ب س ٢٠٠

هـ ـ معاجم اللغـــــــة :

١ ـ الصحاح للجوهري ت ٣٩٣ هـ : ل ١٠٨ أ س ٢ ، ١١٢ أ س ٩ ، ١٢٣ ب س ٢١.

٢ ـ المجمل لابن فارس ت ٣٩٥ هـ : ل ١٠٨ أ س ٣ .

٣ ـ المحكم لابن سيدة ت ٤٥٨ هـ .

و ـ كتـــب اللغـــــة :

١ ـ الفصيح لثعلب ت ٢٩١ هـ : ل ١١٠ ب س ٧ ، ١٢٤ ب س ٢٧ .

٢ ـ شرح رسالة أدب الكاتب لابن القوطية ت ٣٦٧ هـ : ل ٧٦ ب س ٢٤ .

٣ ـ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ت ٥١٦ هـ : ل ١١٢ أ س ٥ .

٤ ـ شرح فصيح ثعلب للبلي ت ٦٩١ هـ : ل ١٢٧ أ س ٤ .

ز ـ شروح الشعر :

١ ـ شرح المعلقات لابن النحاس ت ٣٣٨ هـ : ل ٧٤ ب س ١ .

٢ ـ شرح ديوان المتنبي للواحدي ت ٤٦٨ هـ : ل ١١٩ أ س الأخير.

حـ ـ كتب الشعر والأدب :

١ ـ الحماسة لأبي تمام ت ٢٣١ هـ .

٢ ـ ذيل الأمالي للقالي ت ٣٥٦ هـ .

٣ ـ رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ت ٤٤٩ هـ : ل ٨٩أ س ١٤ .

٤ ـ مقامات الحريري ت ٥١٦ هـ : ل ١٣٤ أ س ٢ .

٥ ـ مقامات الزمخشري ت ٥٣٨ هـ .

ط ـ كتب البلدان :

١ ـ معجم ما استعجم للبكري ت ٤٨٧ هـ .

تلك هي المصادر التي صرح الشيخ ـ عفا الله عنه ـ بأسمائها ، وإلى جانب هذه المصادر مصادر أخر اكتفى المؤلف حين النقل عنها بأسماء مؤلفيها ، وهي :

١ ـ الانتصار لابن ولاد ت ٣٣٢ هـ .

٢ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ .

٣ ـ تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠ هـ .

٤ ـ شرح الكتاب للرماني ت ٣٨٤ هـ .

٥ ـ الأفعال لابن القطاع ت ٥١٥ هـ .

٦ ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد ت ٥٢١ هـ .

٧ ـ المقدمة الجزولية للجزولي ت ٦٠٧ هـ .

٨ ـ شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ت ٦٤٥ هـ .

٩ ـ شرح التسهيل لابن مالك ت ٦٧٢ هـ .

وبعد : فلست أزعم كما قلت في صدر حديثي ـ أن هذه المصادر هي التي أفاد منها الشيخ وعول عليها ، فالتعليقة مشحونة بالنقل عن العلماء والإشارة إليهم ، كالكسائي ت ١٨٩ هـ وقطرب ت ٢٠٦ هـ وهشام ت ٢٠٩ هـ والجرمي ت ٥٢٥ هـ والمازني ت ٢٤٨ هـ والزجاج ت ٣١٠ ، وغيرهم ، وأود أن أنبه ـ قبل أن أختم حديثي عن مصادر المؤلف إلى أمرين جديرين بالتنبيه :

أحدهما : أن أكثر المصادر دورانا في التعليقة الكتاب ، وكتب أبي علي الفارسي ولاسيما الإيضاح ، وكتب تلميذه ابن جني وخاصة الخصائص ، ومفصل الزمخشري ، وشرح المفصل لابن عمرون .

أما الآخر : فهو أن كثيرا من هذه المصادر التي اعتمد عليها ابن النحاس ـ رحمه الله ـ لاأعلم لها وجودا على كثرة التنقيب والبحث ، فلعلها مفقودة ، أو في حكم المفقودة ، كحواشي الجمل لابن خالوية ، وشرح الإيضاح للعبدي ، ومسائل الجرجاني ، والعوني لابن الخشاب ، وحواشي الإيضاح له ، وشرح مختصر الجرمي للربعي ، وشرح الإيضاح (الشامل) لابن الدهان ، وغيرها .

المبحث السابع

(شواهد ابن النحاس في التعليقة)

أولا : من القرآن الكريم :

لابن النحاس ـ رحمه الله ـ عناية فائقة بكتاب الله تعالى ، فقد بلغت شواهده منه في التعليقة زهاء مئتين وعشرين آية ، وطريقته في الاستشهاد بالقرآن الكريم هي أنه يورد الآيات على سبيل التمثيل لقول ابن عصفور ، أو حين يذكر اختلاف العلماء في توجيه بعض الآيات[1] ، والمصنف ـ رحمه الله ـ قليل الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وهو حين يعرض لها يسلك مسلك البصريين في تأويلها وتوجيهها ، فمن ذلك قوله بعد أن أورد قول ابن عصفور : (إن دخول حرف النداء من غير استيحاش دليل على اسميتها) قال : ((قلنا : أما دخول حرف النداء عليها ، فلا دليل فيه على اسميتها ، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى : { ألا يسجدوا } في قراءة الكسائي ـ رحمه الله ـ وهما :

إما أن نقول : إن المنادى محذوف ، تقديره : ياقوم حبذا ، وياقوم اسجدوا .

وإما ان يكون جرد (يا) من النداء ، وجعلها لمجرد التنبيه .))[2]

وعلى الرغم من أن الشيخ بهاء الدين ينحو منحى البصريين غير أنه خالفهم في توجيه قراءة ابن عامر ـ رحمه الله : { وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم } فقال : وهب المصنف ـ رحمه الله ـ يقول في هذه الأبيات كلها ، أو غيرها إنها ضرورة ، فكيف يصنع في قوله تعالى في قراءة ابن عامر بنصب الأولاد ، وجر الشركاء ، فهذا في اللفظ ك (زج القلوص) وغيره من الأبيات التي أنشدت ، وإذا عرف هذا تحقق أن الجواب الذي أجاب به من قوله (ضرورة) ليس بشيء ، وأنه يحتاج إلى جواب غير ذلك ، والجواب أن نقول : ((وأما الآية الكريمة ، فتخرج جر (شركائهم) بمضاف محذوف ، كما ذكرنا في الأبيات ، وأما حذف التنوين من (قتل)

---

(1) انظر التعليقة الصفحات التالية : ص ١٠٠ ، و ص ١٨٥ ، وص ٢٥٠ ، وانظر ل ٨٢ أ ، ٨٤ ب ، ٩١ ب ، ١٢٣ أ .

(2) المصدر نفسه ص ٨٠ .

فلا يتجه فيه ماذكرناه في الأبيات ؛ لأنه ليس ثم التقاء ساكنين ، فتخريجه ـ حينئذ ـ أن نقول : إن (قتل)كان مضافا إلى لفظ (شركائهم) أخرى بين (قتل) و (أولادهم) ، فحذف من اللفظ ، وبقي (قتل) على إرادة الإضافة غير منون ، كما يكون لو ظهر المضاف في اللفظ .....)) (١)

وابن النحاس ـ رحمه الله ـ يجل القراءات ويحترمها إلى أبعد الحدود ، فلم أره لحن قارئا ، أو خطأه ، كما فعل ذلك كثير من سلفه البصريين ، بل كانت عبارته فيهم : ((..... أن رواية أبي عمرو وغيره من السبعة ـ رحمهم الله ـ صحيحة الإسناد عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكيف يسوغ إنكارها ، بل هي حجة على من خالفها ، وطريق إنكار النجاة ذلك شذوذه من جهة القياس ، لا السماع ، كشذوذ قوله تعالى : (استحوذ) ، فمتى رأيت في كلام النحاة مايدل على إنكار في إحدى الروايات السبعة المنقولة عن الأئمة الثقات ـ رضى الله عنهم أجمعين ، فوجهه ماذكرنا ، ولا نظن بهم إنكار الرواية ـ معاذ الله . .....)) (٢)

ثانيا : من الحديث الشريف والأثر :

تباينت وجهات نظر النحاة في قضية الاستشهاد بحديث المصطفى ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فمنهم من منع الاحتجاج به مطلقا ، ومنهم من أجازه مطلقا كذلك ، ومنهم من توسط في ذلك ، ولا يهمني هنا بسط هذه القضية وذكر أقوال العلماء وأدلة كل فريق ؛ لأن القضية أصبحت من الشهرة والذيوع بمكان مكين ، فقد أشبع العلماء قدامى ومحدثون الكلام فيها وقتلوها بحثا (٣) ، والذي يهمني هنا هو أن ابن النحاس ـ رحمه الله ـ من ذلك الطراز من النحاة الذين كان لهذا الفن الجليل الشريف نصيب في تكوين ثقافتهم، فقد قرأه ـ كما رأينا سابقا ـ على أكابر شيوخ عصره ، وتلقاه عنه بعض تلاميذه ، فلاشك أن يترك ذلك أثره في احتجاجه به ، فقد بلغت شواهده منه في التعليقة سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار ، وارتأيت أن أرتبها على هذا النحو :

---

(١) المصدر نفسه ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ل ١٢٩ ب .

(٣) التذييل والتكميل جـ ٥ ل ١٦٥ ، وانظر على سبيل المثال : الاقتراح ص ٥٢ ، الخزانة ١/٩ ، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٢٥١ ، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٠٧ ، الحديث النبوي في النحو العربي ص ١٠١ .

أ ـ الشواهد النحويـــــــة :

١ ـ إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر .

٢ ـ أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد .

٣ ـ إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم.ل ٩٦ أ .

٤ ـ إن كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يبعثنا ومالنا من طعام إلا التمر .

٥ ـ تمرة خير من جرادة / أثر .

٦ ـ خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يد.ل ٩٥ب .

٧ ـ فجاء فرس له سابقا .

٨ ـ لتأخذوا مصافكم.ل ١٠٣ أ .

٩ ـ لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم.

١٠ـ نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه / أثر .

ب ـ الشواهد اللغوية :

١ ـ استعذر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أبي . ل ٩٧ ب .

٢ ـ الأيم تعرب عن نفسها .

٣ ـ أنا أفصح العرب بيد أني من قريش . ل ٧٢ ب .

٤ ـ براءة الله من الشرك .

٥ ـ شكونا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حر الرمضاء في جباهنا وأيدينـــا فلم يشكنا .

٦ ـ صلاة الليل مثنى مثنى . ل ١١٢ أ .

٧ ـ لقد رأيتني مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومالنا طعام إلا الأســـودان . ل ١٣٤ أ .

٨ ـ من يعذرني من أناس آذوا أهلي . ل ٩٧ ب .

٩ ـ يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .

ثالثا : من الشعر :

بهاء الدين بن النحاس كغيره من النحاة المتأخرين الذين تدور شواهد الشعر في كتبهم كثيرا ، فقد بلغت شواهد التعليقة ثلاثمائة وأحد عشر شاهدا ، تسعون منها لم أقف على قائليها، وقد عول المؤلف في كثير منها على شواهد القدماء كسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والزّجاجي وابن جني ، والطريقة التي تغلب على ابن النحاس في ايراده للشواهد هي أنه يذكر البيت كاملا ، وقد يكتفي بإيراد صدر أو عجز البيت الذى فيه الشاهد ، وقد يكتفي بذكر كلمة أو كلمتين من البيت، وهذا قليل نادر ، والسواد الأكثر والجمهور الأعظم في أبيات التعليقة يعود إلى العصور التي حددها العلماء للاستشهاد ، وقد أورد أبياتا لبعض الشعراء المحدثين ، كأبي نواس وأبي تمام والمتنبي والحريرى ، وهو حين يوردها لايوردها على سبيل الاحتجاج والاستشهاد للقاعدة ، بل على سبيل التنظير والتمثيل لها (١).

فلأبي نواس ذكر له قوله :

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

ولأبي تمام :

* لعاب الأفاعي القاتلات لعابه *

وللمتنبي :

* عم بن سليمان ومالا تقسم *

وقوله : * أحاد أم سداس في أحاد *

وقوله : جاءتك تطفح وهي فارغة ... مثنى به وتظنها فردا

وللحريرى أورد له قوله :

جاد بالعين حين أعمى هواه ... عينه فانثنى بلا عينين

وأما الإضافة الجديدة في شواهد ابن النحاس والتي تعد بحق ثمرة يانعة من ثمرات معاناته لقراءة إيضاح الفارسي فهي أنه نبه على وهمه

---

(١) على هذا الترتيب انظرها في التعليقة ص١١٢ ، ص١٥٣ ، ص٢٩٠ ، ل ١١٢ أ ل ١٣٤ أ .

ومتابعة ابن عصفور له حين استشهدا على الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف بقول الشاعر :[١]

يوما تراها كشبه أردية الـ ... عصب ويوما أديمها نغلا

فقال : ((ماذكره من الحكم صحيح ، وما أنشده من البيت شاهدا عليه غير مستقيم ؛ لأنه ليس في البيت فصل بين حرف عطف ومعطوف أصلا ، بل (يوما) الذى بعد حرف العطف معطوف على (يوم) الذي في أول البيت و (أديمها) معطوف على الضمير المفعول في (تراها) فهو كقولنا :

أعطيت زيدا درهما وبكرا جبة ؛ وظننت زيدا قائما وعمرا ذاهبا ، فهل يخطر لأحد في مثل هذين المثالين فصل بين حرف العطف والمعطوف ، هذا مالا وجه له أصلا ؛ وإن كان الامام أبو علي الفارسي ـ رحمه الله ـ أنشد هذا البيت شاهدا على ماذكره المصنف ـ رحمه الله ـ وتبعه المصنف في ذلك ، فليس هذا بشاهد لما بيناه ... وقد ظفرت أنا ـ والحمد لله ـ له بشاهد في شعر هذيل ؛ قال إياس بن سهم الهذلي :[٢]

وأخلاقا وصلن بذاك جسما ... وبعد العقلَ والدلَّ الرزينا

وأود أن أنبهك قبل أن أختم كلامي عن شواهد التعليقة إلى أمرين ، أحدهما جدير بالتنبيه والإيضاح ، وهو أن ابن النحاس ـ رحمه الله ـ وهم في نسبة عجز البيت :

* وجرح اللسان كجرح اليد *

فنسبه إلى زهير ، والصواب ـ إن شاء الله ـ أنه لامرئ القيس .[٣]

وأما ثانيهما فهو أن للشيخ بهاء الدين اعتناء بالتفسير اللغوي لبعض ألفاظ بعض الأبيات التي ذكرها ابن عصفور .

---

(١) أنظر البيت في الايضاح ص١٤٨ ، والمقرب ٢٣٥/١ .

(٢) التعليقة ل ٨٣ ب ،وأنظر البيت في شرح أشعار الهذليين ٥٤٢/٢ .

(٣) راجع تخريجه في التعليقة ص٨ .

المبحث الثامن

(مذهبه النحوي في التعليقة)

جرت عادة كثير من الدارسين للنحاة واتجاهاتهم والمحققين لآثارهم أن يصنفوا النحاة إلى مذاهب ، تكثر عند بعضهم ، وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة – وهو الصواب فيما أرى – ؛ لأن النحاة الذين جاؤوا بعد هاتين المدرستين من بغداديين ومصريين وشاميين وأندلسيين ((لم ينهجوا نهجا جديدا له خصائصه المتميزة وحدوده الواضحة .....)) (١) ، وإنما كان لهم جهود مشكورة تمثلت في فهم النحو بكل دقائقه وجزئياته ، وهذا ما أفصحت عنه مصنفاتهم بما تضمنته من اختيارات لهم كانوا متابعين في كثير منها للنحاة الأوائل – رحمهم الله تعالى – وعلى هذا أستطيع أن أقول : إن الشيخ بهاء الدين – رحمه الله – من العلماء المتأخرين الذين ينحون منحى البصريين ويجرون في فلكهم ، ودليلنا على ذلك مايلي :

أ – تصريح المؤلف بانتمائه للبصريين في مواضع شتى من التعليقة ، وإليك بعض أقواله في ذلك :

١ – أورد ابن النحاس قول ابن عصفور : (أداة لايليها إلا الفعل) ثم قال عقب ذلك : ((قوله ..... فإن أدوات التحضيض لايليها إلا الفعل عندنا ، خلافا للكوفيين – رحمهم الله – في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها ، وكذلك أيضا أدوات الشرط لايليها إلا الفعل عندنا ، خلافا لهم أيضا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها)) (٢)

٢ – وقال في باب النداء : ((هذا عندنا ، خلافا للفراء ، فإنه يجيز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط ، نحو : عمر ، وينزل الحركة منزلة حرف رابع .....)) (٣)

٣ – ثم استمع إليه في باب التوكيد يقول لك بعد أن أورد قول ابن عصفور : (إلا النكرات فإنها لاتوكد) هذا مذهبنا ماعدا الأخفش – رحمه الله – خلافا للكوفيين – رحمهم الله – فإنهم أجازوا تأكيد النكرة إذا كانت محدودة)) (٤)

---

(١) ابن الطراوة النحوي ص ٢٩٩ .
(٢) التعليقة ص ١٧٤ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٩٠ .
(٤) المصدر نفسه ل ٨٦ ب .

ب ـ عند تعرض المؤلف ـ رحمه الله ـ لمسائل الخلاف بين المدرستين تراه يؤيد مذهب البصريين ، ويرد على أئمة نحاة الكوفة ، كالكسائي والفراء وهشام وابن سعدان ، وسأكتفي هنا بذكر بعض هذه المسائل للتدليل على ذلك (١) :

١ ـ الاسم مشتق من السمو .

٢ ـ نعم وبئس فعلان جامدان .

٣ ـ الفعل مشتق من المصدر .

٤ ـ الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم .

---

(١) المصدر نفسه ص ١١ ، ص ٧٤ ، ص ١٢ ، ل ٩٨ ب .

المبحث التاسع

(منهج ابن النحاس النحوي في التعليقة)

سبق أن أشرت قريبا إلى أن ابن النحاس ـ رحمه الله ـ كان يذهب مذهب البصريين ـ وقد دللت على ذلك بما فيه كفاية ، وسأعرض الآن لمنهجه في الدراسة النحوية مبينا موقفه من أصلين مهمين قام عليهما التفكير النحوي عند النحاة من لدن سيبويه إلى القرون المتأخرة ، وهما : السماع والقياس .

فالسماع : ((هو ماثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر .))(١)

والقياس : ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .))(٢)

والمتتبع لابن النحاس في التعليقة من أولها إلى آخرها يلاحظ أنه ـ رحمه الله ـ جار على سنن البصريين في دراسته النحوية ، فتراه يحتفل بالقياس ويلهج به ، فلا يقيس إلا على الشائع الكثير ، ولايعتد بالمسموع القليل ، كما يصنع الكوفيون ؛ ومن هنا رأيته يخرج كل ماخالف قواعد البصريين على القلة والشذوذ والضرورة في كل مسموع ، في آيات القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب وأقوالهم ، وسأعرض لبعض أقواله في ذلك :

١ ـ جوز الكوفيون دخول اللام في خبر لكن محتجين بقول الشاعر :

* ولكنني من حبها لعميد *

والبصريون لايرون ذلك ، فقال ابن النحاس منتقدا لهم : ((والجواب عما ذكره الكوفيون : أما البيت ، فلايعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة ، ولاعزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك مافيه ؛

---

(١) الاقتراح ص ٤٨ ، وانظر في أدلة النحو ص ٧ .

(٢) الاقتراح ص ٩٤ ، وانظر في أصول النحو ص ٧٨ .

ثم إنه لو صححناه لاحجة لهم فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون أصله : ولكن إنني من حبها لعميد ، فخفف الهمزة بإلقاء حركتها على النون ، وحذف إحدى النونات لكثرة اجتماع النونات ، فصار اللفظ : ولكنني ، فلم تدخل اللام – حينئذ – إلا مع إن ، لامع لكن ، ويحتمل أن يقال : إن هذه اللام زائدة ، لالام الابتداء ، كاللام في قوله :

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم　　　قال الذي سألوا أمسى لمجهودا (١)

٢ – استدل الكسائي – رحمه الله – على جواز حذف الفاعل بقول الشاعر :

فإن كان لايرضيك حتى تردني　　　إلى قطري لاأخالك راضيا

فقال ابن النحاس رادا عليه استدلاله : ((.... وماذكره من البيت لاشاهد له فيه ؛ إذ يجوز أن يكون فاعل (يرضيك) مضمر فيه ، يدل عليه سياق الكلام ، أو لفظ (يرضيك) تقديره : لايرضيك هو ، أي: شيء ، فتقيم (شيء) المفسر من سياق الكلام ، أو(هو)، أي : مرض ، فيدل عليه لفظ (يرضيك) ....)) (٢)

٣ – يرى البصريون أنه إذا اجتمع المفعول به مع غيره لايقام غيره مقام الفاعل ، وجوز الكوفيون إقامة غيره مقامه مع أولويته ، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى : { وكذلك نجي المؤمنين } وقوله تعالى : { ليجزى قوما بماكانوا يكسبون } تقديره عندهم : نجي النجاة المؤمنين ، و: يجزى الجزاء قوما ، وقد أبطل ابن النحاس استدلالهم هذا بقوله : ((لانسلم أن (نجي) مبني للمفعول ، بل أصله : ننجي ، وأدغم النون في الجيم ، ولو كان مبنيا للمفعول لكان فعلا ماضيا ، فكانت الياء تكون مفتوحة ، وحيث لم تفتح دل على ماذكرنا من كونه مضارعا مبنيا للفاعل ، لاللمفعول .

وأما الآية الكريمة الثانية ، فلادليل لهم فيها أيضا ؛ لأنا نقول :

---

(١) التعليقة ص ١٠٢ .
(٢) المصدر نفسه ل ٩٥ أ .

إن (جزى) يتعدى إلى مفعولين ؛ بدليل أنك تقول : جزيت زيدا خيرا ، وجزيته شرا ، وإذا كان كذلك ، فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني ، لا المصدر، فلادليل لهم – حينئذ – فيه))(١)

٤ – وقال في موضع آخر عند إيراده قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

((والجواب عن البيت الذي استشهد به (بعض الكوفيين) أنه غير معروف قائله ، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر ، أو يكون جعل (أن) بدلا من (ما) ، وليس في المثال المذكور (ما) فتكون (أن) بدلا منها ، أو تكون (أن) زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولما أن جاء البشير ﴾ وليست الناصبة للفعل ، هذا مع كونه من الشذوذ بمكان مكين .....(٢)

٥ – استشهد الكوفيون على حذف (أن) وإبقاء عملها بقوله تعالى : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لاتعبدوا إلا الله ﴾ أي : أن لاتعبدوا إلا الله ، فقال المؤلف رحمه الله – رادا عليهم : ((أما قراءة ابن مسعود فشاذة ، ويحتمل أن تكون (لا) فيها للنهي .....))(٣)

ومن أنواع القياس التي دارت في التعليقة مايأتي :

١ – حمل النظير على النظير :

قال ابن النحاس في باب التنازع : ((.... وإذا تعارض الأمر بين الفصل ، في الإضمار قبل الذكر كان الإضمار قبل الذكر أولى ؛ لأن له نظيرا في كلام العرب ، في باب نعم ، وفي باب رب ، وفي ضمير الشأن والقصة ، ولا كذلك الفصل بين العامل والمعمول ، والمصير إلى ماله نظير ، أو مانظيره أكثر أولى من المصير إلى مالا نظير له ، أو قل نظيره))(٤)

---

(١) التعليقة ص ٢٠١.
(٢) المصدر نفسه ل ١٠٠ ب .
(٣) المصدر نفسه ل ١٠٠ أ .
(٤) التعليقة ل ٩٣ ب .

ونحو ذلك قوله في باب الحكاية عند شرحه قول ابن عصفور (فإن كان حرف الجر على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما حرف علة حكيت ، لاغير)

أما الحكاية إذا كان على حرف واحد فلامتناع الإضافة التي تجوز فيما عداها على ماذكره المصنف ـ رحمه الله ـ وإنما امتنعت الإضافة لمايؤدي إليه من جعل اسم معرب على حرف واحد ، وهذا لانظير له ، وكذلك الحرفان إذا كان ثانيهما حرف علة ؛ لقلة نظيره ، نحو : ذي مال ، وفي زيد ، بمعنى فمه ، ولنا مندوحة عن ذلك إلى الحكاية ، فلانصير إلى ماقل نظيره ، أو لانظير له))(١)

٢ ـ حمل النقيض على النقيض :

علل المؤلف ـ رحمه الله ـ عدم تثنية وجمع (بعض) بقوله : ((ولا يثنى ولايجمع حملا على (كل) ؛ لأنه نقيضه ، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه))(٢)

ومع أن الشيخ بهاء الدين يجل القياس ويحترمه إلى أبعد الحدود ، فقد رأيت له موقفا عند قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ماخفت من أمر تبالا

رد فيه على الكوفيين وكثير من البصريين، قال :((..... فأنشده الكوفيون على حذف الجازم على أنه أمر ، وتقبله كثير من البصريين على ذلك ، وأجابوا بشذوذه ، والصحيح أن (تفد) فعل مضارع مرفوع على أنه خبر ، لاأمر ، وحذف الياء منه طلبا للتخفيف ، لاللجزم ، لمابينامن ضعف حذف الجازم))(٣)

---

(١) المصدر نفسه ل ١٢٦ أ .
(٢) المصدر نفسه ل ٨٩ أ .
(٣) التعليقة ل ١٠٣ أ .

المبحث العاشر

(موقف ابن النحاس من بعض العلماء)

١ - سيبويه :

لقي كتاب سيبويه من النحاة - على اختلاف طبقاتهم وبلدانهم - منذ وقت مبكر إلى القرون المتأخرة كل اهتمام وعناية ، فدرسوه ودرسوه وشرحوه ، وابن النحاس - رحمه الله - باعتباره أحد هؤلاء النحاة كان للكتاب عنده منزلة خاصة ، فقد قرأه - كما رأينا سابقا - على شيخين جليلين من شيوخ عصره ، وهما : جمال الدين ابن عمرون ، وعلم الدين اللورقي ، والمتأمل حق التأمل للتعليقة يجد أثر الكتاب فيها واضحا جليا ، فلاتكاد تخلو لوحة من لوحاته من دون ذكر لسيبويه أو لكتابه ، وعلى هذا أستطيع أن أبين موقف الشارح - رحمه الله - من سيبويه في الأمور الآتية :

أولا :- لم يخالف المؤلف سيبويه - رحمه الله - في أي مسألة من المسائل .

ثانيا :- صحح ابن النحاس كثيرا من أقوال سيبويه وآرائه ، فمن ذلك :

أ - مذهب سيبويه في حروف العلة التي في الفعل يوجد بها حركات مقدرة في الرفع ، ومذهب ابن السراج خلافه ، وقد رجح المؤلف مذهب سيبويه ، فقال : ((ويدل على صحة ماذهب إليه سيبويه - رحمه الله - أن الفعل معرب على ماقد عرف ، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب ، إما للتعذر كعصا ، أو الاستثقال كالقاضي ، رفعا وجرا قدرت ، فكذلك أيضا في الأفعال ؛ ولذلك اكتفى بعض العرب في الجزم بحذف الحركة المقدرة ، وأبقى حرف العلة ، وعليه قوله : ألم يأتيك .....))(١)

ب - يرى المبرد وابن السراج وأبو علي أن (إذما) اسم ، ورأي سيبويه أنها حرف ، وقد أخذ ابن النحاس برأي سيبويه ، وصححه ، قال : ((والصحيح قول سيبويه - رحمه الله - ؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها ، لدلالتها على الزمن الماضي ،

---

(١) التعليقة ص ٩ج .

دون شيء آخر ، ولقبولها التنوين والإضافة إليها ، ووقوعها مفعولا فيها ، وأما بعد التركيب فمدلولها بالإجماع الظاهر ، وهو من معاني الحروف ، فمن ادعى لها مدلولا آخر فعليه البيان ، وهي إذا ركبت غير قابلة لشيء من المعاملات التي كانت تقبلها قبل التركيب، فلاوجه لادعاء اسميتها ـ حينئذ ـ)) (١)

ثالثا :ـ معرفة ابن النحاس بمقاصد سيبويه ومراميه ، وقد تجلى لي ذلك في كثير من المواضع ، وسأكتفي بذكر مثالين :

أ ـ قال بعد أن أورد ترجمة سيبويه : (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وماكان نحو ذلك) ((وإن كان ـ رحمه الله ـ لم يجمع في الترجمة مسائل الباب ، كما جرت عادته ـ رحمه الله ـ في أكثر أبواب كتابه ، وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالا على فهم الباقي في نثر المسائل ، أو من يفهم الموقف ، ويحتمل عندي أن لايريد بقوله : (الفاعلين والمفعولين) أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آن واحد ، بل أعم من ذلك ، وهو أنهما لايخرجان عن هذه الصفة بأن يكونا إما فاعلين فقط ، أو ـ مفعولين فقط ، أو فاعلين ومفعولين معا ، ويكون باقي الترجمة مبنيا لهذه الحالة الثالثة ، أو يكون ـ رحمه الله ـ قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله : (وماكان نحو ذلك .....) (٢)

ب ـ وقال بعد أن ذكر علة عدم دخول الجر في الأفعال ، وعلة دخوله على الأسماء : ((..... وهذا سر قول سيبويه ـ رحمه الله ـ: وليس في الأفعال جر ، كما أنه ليس في الأسماء جزم)) (٣)

٢ ـ الأخفش :

أبو الحسن سعيد بن مسعدة من كبار نحاتنا المتقدمين ـ كما هو معروف ـ ،

(١) المصدر نفسه ل ١٠٣ ب .
(٢) المصدر نفسه ل ٩٠ أ .
(٣) المصدر نفسه ص ١/٢ .

وقد كان كثير الخلاف لإمام النحاة والبصريين في كثير من المسائل ، الأمر الذي جعل أبا الفتح يقول فيه قولته الشهيرة :((وقد كان أبو الحسن ركابا لهذا الثبج آخذا به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي – رحمه الله – قولا لأبي الحسن شيئا لابد للنظر من إلزامه إياه يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة))(١)

وقد لمح ابن النحاس ذلك في آراء أبي الحسن ، فعندما يسوق آراءه تكون في الغالب مقابلة بآراء سيبويه والبصريين ، ومن هنا رأيته يخطئه ويرد عليه في كثير من المسائل ، فمن ذلك :

١ – (ما) مذهب سيبويه فيها أنها حرف ، ومذهب الأخفش أنها اسم ، واستدل سيبويه على ذلك بأنه لا يعود إليها من صلتها ضمير ، وكذلك استدل الأخفش ، غير أنه يقدر الضمير العائد محذوفا ، ورد عليه ابن النحاس فقال :((.... وليس ذلك بصحيح ؛ لأنها قد وصلت بالفعل اللازم ، فلاضمير – حينئذ ، قال الشاعر :

يسر المرء ماذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

فوصل (ما) بـ (ذهب الليالي)،وهو فعل لازم ، و(الليالي) فاعلة ، فلاضمير – حينئذ ......))(٢)

٢ – الضمير في (عساي وعساك) عند سيبويه منصوب على أنه اسمها وفي (لولاي ولولاك) مجرور بها ، وعند الأخفش أنه في موضع رفع ، قال ابن النحاس بعد إيراد هذين الرأيين :((والوجه ماذكره سيبويه – رحمه الله – ؛ لأن التجوز في الفعل ، أو الحرف ، أحسن من التجوز في الضمير ؛ لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا أقل من أن لاتخرج هي عن أصلها.))(٣)

٣ – ذكر ابن النحاس قاعدة العطف على عاملين ، نحو قولك : إن في الدار زيدا والقصر عمرا ، وذكر حجة سيبويه ، وحجة الأخفش والكوفيين ، ثم رد حججهم ، وخرج الأبيات

---

(١) الخصائص ٢٠٥/١.
(٢) التعليقة ص ٥١ .
(٣) التعليقة ص ١٩٢.

والآيات على مذهب سيبويه والبصريين ﴿في﴾ لوحة ونصف.(١)

٣ - الفـــــــــراء :

أبو زكريا يحي بن زياد - رحمه الله - من أشهر وأكبر نحاة أهل الكوفة على الإطلاق، وقد حفلت كتب النحو بنقل آرائه وأقواله، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة، وابن النحاس من هؤلاء النحاة الذين أكثروا من نقل آراء الفراء وأقواله، وهو حين يعرض لها، يقرنها - غالبا - بآراء الكسائي، وهشام، وابن سعدان، ولم أر المؤلف وافق الفراء في أي مسألة من المسائل، بل تجده يرد عليه في كل مايذهب إليه، وسأجتزيء ببعض أقوال ابن النحاس في ذلك :

١ - قال المؤلف : ((وذهب الفراء - رحمه الله - إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو الباء في (بزيد) ، وفرق بينه وبين : ماجاءني من أحد ، و : كفي بالله ، أن حرف الجر هناك زائد ، فالاسم حينئذ هو الفاعل و(الباء) هنا ليست زائدة، فكانت هي قائمة مقام الفاعل ، وماذكره ليس بشيء ؛ لأن الباء حرف لايستحق إعرابا ، والمفعول القائم مقام الفاعل محدث عنه ، ولا يحدث عن الحرف ، فبان فساد ماذكره.))(٢)

٢ - وقال في باب النداء بعد أن عرض مذهب البصريين والكوفيين في الميم من (اللهم) ((.... وقال الفراء - رحمه الله - : الميم من اللهم ، كان أصله : ياالله أمنا بخير ، فأبقينا اسم الله تعالى والميم ، وحذفنا الياء ، وهذا الذي ذكره دعوى، لادليل عليها ، فلا يصار إليها .....))(٣)

٣ - عدم وثوق ابن النحاس بمايرويه الفراء ، فقد أنشد قول الشاعر :

وكمتا مدماة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب(٤)

---

(١) المصدر نفسه ل ٨٤ أ .
(٢) التعليقة ص ٤-١-.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٨٦ -
(٤) البيت في الكتاب ٧٧/١ ، وانظر المقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٨/١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٨٥ .

ثم عقب على ذلك بقوله : ((فإن سيبويه ـ رحمه الله ـ وغيره من الثقات أنشده بنصب (لون)، ولايفيد الفراء ـ رحمه الله ـ إنشاده إياه برفع (لون) ؛ لأنا نقول له : هبك سلمت لك هذه الرواية ، فكيف تصنع برواية النصب ، وقد رواها الثقات، ولاسبيل إلى رد مارووه ، وهو محجوج بهذا ......)) (١)

٤ ـ الفارسي :

أبو علي إمام كبير من أكابر النحاة الذين عرفهم القرن الرابع الهجري ، وقد أثرى المكتبة النحوية بكثير من المصنفات التي تعد مفخرة من مفاخره ، وهذه المصنفات لقيت من العلماء الذين جاءوا بعده كل استحسان وقبول ، لاسيما في مدينة حلب ، وابن النحاس كغيره من العلماء اللذين أفادوا من تراث أبي علي ، فقد صرح بكثير من مصنفاته ، كالإيضاح ، والمسائل الحلبيات ، والشيرازيات ، وغيرها ، وقد سبق أن تقدم ذلك ، ولكن الأثر الوحيد الذي أكثر ابن النحاس من الإفادة منه والنقل عنه هو الإيضاح ، ولاغرو في ذلك ، فقد قرأه ـ رحمه الله ـ قراءة بحث ونظر على شيخه ابن عمرون ، ولاغرابة إذا رأينا كثرة النقول عنه والتعويل عليه في التعليقة ، وهذه النقول شملت شواهده ، وتوجيهاته ، وآراءه ، وعلى الرغم من هذه المنزلة العالية التى حظي بها أبو علي عند ابن النحاس لم يمنعه ذلك من نقده والرد عليه ، وسأعرض لمثالين يبينان ذلك :

١ ـ علل أبو علي مسألة العطف في الجملة ذات الوجهين ، نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته ، بأنه :((لما لم يظهر الرفع في الجملة التي هي خبر المبتدأ صارت كأنها غير خبر ، فجاز أن يعطف عليه مالا يصح أن يكون خبرا ، ووافقه ابن جني ـ رحمه الله ـ على هذا الجواب)) (٢)

ولم يرق للشيخ بهاء الدين هذا التعليل فنقده وقال : ((وأما جواب أبي علي ـ رحمه الله ـ فإن شيخنا ـ رحمه الله ـ ناقشه فيه ، وقال : ماتمسكا به من عدم ظهور الإعراب يبطله تجويز سيبويه ـ رحمه الله ـ النصب في : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به، فجوز النصب مع ظهور الإعراب ، ولاضمير في الجملة .)) (٣)

---

(١) التعليقة ل ٩٢ أ .
(٢) التعليقة ص ١٦٩.
(٣) التعليقة ص ١٧٠.

٢ ـ نقد ابن النحاس تعليل الفارسي لرفع الفعل المضارع ، و((هو وقوعه موقع الاسم))[1] فقال : وهذه العبارة ـ وإن كانت عبارة أبي علي ـ رحمه الله ـ فليست مستحسنة ؛ لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم ، وأُزيل ، ووضعنا الفعل موضعه ، وليس المراد ذلك ؛ ولهذا احتاج المصنف ـ رحمه الله ـ إلى تفسيره بقوله : (وأعني بذلك)[2] وأحسن من هذه العبارة قول الزمخشري ـ رحمه الله ـ : وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم[3].

٥ ـ ابن جني :

يعد أبو الفتح ابن جني من ألمع وأبرع من تخرج بأبي علي ـ رحمه الله ـ ، وكان له الفضل كل الفضل في تسجيل آرائه وأقواله ، وذلك ما أفصحت عنه كتبه ، كسر الصناعة ، واللمع ، والمحتسب ، وغيرها.

واهتمام ابن النحاس بتراث ابن جني موصول باهتمامه بتراث أبي علي ، ومن هنا رأيت كثرة النقول عنه في التعليقة لاسيما كتابه العظيم الموسوم بالخصائص الذي يعد من أنفج وأمتع كتب العربية تأليفا ، وهذا الاحتفاء بابن جني وكتبه لم يمنع المؤلف من مخالفته والرد عليه ، كصنيعه مع شيخه أبي علي ، ولم يخالفه إلا في أمرين :

١ ـ تابع ابن جني شيخه أبا علي في تعليله العطف في الجملة ذات الوجهين، وقد رد الشيخ بهاء الدين هذا التعليل ناقلا عن شيخه ابن عمرون ، وقد سبق أن تقدم ذلك.

٢ ـ خرج ابن جني مخالفا في ذلك جمهور النحاة قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، على أن أصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذف المضاف ، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه ، فاتصل بعامله ، فاستتر فيه ، فتقديره: خرب هو ، ولم يعبأ ابن النحاس بهذا التخريج فقال في باب التنازع :

---

(١) الايضاح ص ٢٣ .

(٢) المقرب ٢٦٠/١ ، وتمام قول ابن عصفور : (... أن الفعل المضارع اذا وقع في موضع يجوز لك ازالته منه ، وجعل اسم بدله كان كأن مرفوعا ، نحو قولك : يقوم زيد ، ألا ترى أنك لوقلت : أخوك زيد ، لجاز)

(٣) التعليقة ل ٩٨ ب ، وانظر المفصل ص ٢٤٥ ، وشرحه لابن يعيش ١٢/٧ .

«وهذا التخريج لايضرنا ، فإنا إنما استدللنا به على رأي من يجعله على الجوار ، ولانقول بهذا التخريج ......»(١)

٦ - ابن عمرون :

جمال الدين محمد بن عمرون من أشهر وأبرز النحاة الذين عرفتهم حلب في القرن السابع ، كابن يعيش ، والسخاوي ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وهو - مع ذلك - من أشهر شيوخ الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - قاطبة ، وأكثرهم إفادة له وتأثيرا فيه ، فقد قرأ عليه كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي ، كماسبق ، فلاعجب أن يسجل المؤلف كثيرا من أقوال شيخه ، وهذه النقول التي حفلت بها التعليقة من شرح المفصل لابن عمرون لها أهميتها البالغة في التعريف بابن عمرون نحويا .

ولعل التعليقة هي المصدر الوحيد في كثرة النقول عن هذا الكتاب ، ونقول ابن النحاس عنه تفوق كل النقول عن العلماء ، فمنها :

١ - قال ابن النحاس في ثنايا باب مالم يسم فاعله : ((وأما البصريون فذكر النحاة عنهم أدلة كثيرة ، لاتسلم عند التحقيق ، وأجود ماقيل فيها ماذكره شيخنا جمال الدين ابن عمرون - رحمه الله ، وهو أن قال : إن بين المفعول المسرح وبين الفاعل مشاركة لاتوجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات ، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه ، فكذلك مع وجود ماشاركه هذه المشاركة لايقوم غيره مقام الفاعل))(٢)

٢ - نقل المؤلف - رحمه الله - عن الربعي وابن بابشاذ أنه يجوز العطف بحتى في الجمل ، ثم عقب على ذلك بقوله : ((قال شيخنا - رحمه الله - في قولهم : إن حتى يعطف بها في الجمل كالواو : هذا كلام غير محقق ، ورد عليهم بماذكره في شرح المفصل ، ويطول الوقت بذكره .))(٣)

(١) التعليقة ل ٩٢ ب ، وانظر الخصائص ١٩٢/١ ، والكتاب ٦٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٠/٢ .
(٢) التعليقة ص ١٠١ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٧١ .

وعلى الرغم من هذه الحفاوة التي لقيها ابن عمرون من تلميذه ، والتي تمثلت في كثرة النقول عن كتابه فإني رأيته - في موضع واحد من التعليقة - قد ناقشه ورد عليه قوله في مناقشته الزمخشري ، خرج أبو القاسم قول الشاعر :

جارية من قيس بن ثعلبة   كريمة أخوالها والعصبة

على الضرورة ، وحمله على الوصف .(١)

وهذا التخريج نقده ابن عمرون بقوله : ((أتراه يظن أن العرب كانت تعرف أوضاع النحاة - رحمهم الله - من الوصف ، والبدل ، وغير ذلك ، فكيف يحمله على الضرورة ، بل يجب على النحوي أنه : إذا وجد محملا صحيحا حمل عليه ، ولايعدل إلى الضرورة إلا إذا عجز عن غيرها ، وحمله على البدل ، أو عطف البيان أولى ؛ لعدم الضرورة ، ورجح جانب الوصف بأن الغالب استعمال الصفة ، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة ، كقولنا : هذا ابن زيد مقبل))(٢)

وهذا النقد من ابن عمرون للزمخشري لم يرق للمؤلف ، فرد على شيخه مناقشا بعض كلامه ، فقال : ((فإن ماذكره شيخنا - رحمه الله - من تخريج البيت ، ومناقشته للزمخشري - رحمه الله - في غاية الحسن ، ولامعدل عنه ، لكن عندي في قوله - رحمه الله - أن العرب لاتعرف أوضاع النحاة من الوصف والبدل نظر ؛ فإن الزمخشري لم ير أن العرب تقول : هذا وصف ، وتجري عليه أحكام الصفة ، ولا : هذا بدل ، وتجري عليه أحكام البدل ، بل تعتقد في هذا حكم المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالصفة ، وتعامله معاملة مايقتضيه ذلك المعنى ، وتعتقد في هذا المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالبدل ، وتعامله معاملة مايقتضي ذلك المعنى ، هذا مالايشك فيه أحد ، وأما أن تعبر عن تلك المعاني بهذه الألفاظ فلا))(٣)

---

(١) المفصل ص ٣٨ ، وانظر شرحه لابن يعيش ٢/٥ .
(٢) التعليقة ل ١٣١ أ .

المبحث الحادي عشر
(قيمة الكتاب العلمية)

لايخفى على كل دارس منصف أن لكل كتاب في تراثنا بعامة وفي تراثنا النحوي على وجه الخصوص ـ مهما صغر حجمه ، أو كبر ـ قيمة لاينكرها إلا جاهل بتلك الوشائج والصلات التي تربط الكتب بعضها ببعض ، أو حاقد حاسد لتراث هذه الأمة ولعلمائها الذين أفرغوا جهدهم ووقتهم في طلب العلم ، وأفنوا أعمارهم درسا وتحصيلا وتدريسا ، ومن هذا المنطلق أستطيع أن ألخص القيمة العلمية لكتابنا التعليقة في النقاط الآتية :

١ ـ اعتنى ابن النحاس ـ رحمه الله ـ بالتمثيل لكثير من الأحكام النحوية التي ساقها ابن عصفور .

٢ ـ ذكر ابن النحاس وشرح بعض الأحكام النحوية التي أغفلها ابن عصفور .

٣ ـ ان الشيخ بهاء الدين ـ رحمه الله ـ كغيره من نحاة القرون المتأخرة ، فقد حفل كتابه بنقل كثير من آراء النحاة وأقوالهم ، وبعض هذه النقول من كتب مفقودة ، أو فى حكم المفقودة ، كحواشي الجمل لابن خالويه ، وشرح الإيضاح للعبدي ، وشرح مختصر الجرمي للربعي ، وغيرها ، وقد بينت ذلك فيما تقدم (١) .

٤ ـ مما يلفت نظر قارئ التعليقة كثرة النقول عن شرح المفصل لابن عمرون ، فقد نثر المؤلف كثيرا منها في ثنايا الكتاب ، ونقل منه أيضا باب ماجرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل ، فقال مصدرا له : ((....... وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون ـ رحمه الله ـ في شرح المفصل إتقانا جاوز الحد ، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت : إنه سبق إليه مع تأخره المتقدمين أجمعين ، وإذا وقفت عليه بان مصداق ماقلت ......)) (٢)

٥ ـ تعتبر التعليقة مصدرا حافلا لكثير من مسائل الخلاف النحوي ، سواء في ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أو الخلاف بين بعض النحاة وبعض ، فالمصنف لايكاد يترك مسألة دون التعرض لذلك .

---

(١) انظر ماتقدم ص ٤٧ .

(٢) قف عليه في ل ١٠٤ ب فسترى أستاذا ضليعا كان له وزنه العلمي في عصره .

٦ ـ أنهى ابن النحاس المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة إلى اثنين وثلاثين موضعا ، وهذا العدد يعز أن تراه عند أحد غيره من النحاة ، ثم قال ـ رحمه الله ـ بعد ذلك في تواضع العلماء : ((..... فهذا ماحصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ، ولا أدعي الإحاطة ، فلعل غيري يقف على مالم أقف عليه ، ويهتدي إلى مالم اهتد إليه ، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ماذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ـ إن شاء الله ـ))(1)

(1) التعليقة ص ١٢٢.

المبحث الثاني عشر
(أثر التعليقة في النحاة الخالفين)

تقدم قبل أن الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - من علمائنا المقلين من حيث التصنيف ، فلم نعرف له إلا أربعة كتب ، اثنان منها مفقودان أو في حكم المفقودين ، واثنان منها موجودان وهما : شرح القصيدة التي في الأفعال لمحاسن الشواء الحلبي ، والتعليقة - موضوع دراستنا - ، ولعلها هي الأثر النحوي الوحيد (١) الذي تركه ابن النحاس ؛ لأنني على كثرة مراجعتي لكتب النحو أثناء التحقيق والبحث لم أقف له على غيره ، وكل مايهمني هنا في هذا المقام هو تلمس أثر التعليقة في مصنفات النحاة الذين عاصروا الشيخ ، أو جاءوا بعده ، فقد نقل عنها تلميذه أبو حيان ت ٧٤٥ هـ وابن هشام ت ٧٦١ هـ ، والصفدي ت ٧٦٤ هـ وناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ تلاميذ أبي حيان ، وعبد القادر المكي ت ٨٨٠ هـ ، والسيوطي ت ٩١١ هـ ، والبغدادي ت ١٠٩٣ هـ والألوسي ت ١٣٤٣ هـ ، ولست أزعم أن هؤلاء العلماء فقط هم الذين أفادوا من التعليقة ونقلوا عنها ، ولكن هذه النقول هي التي وقفت عليها عند هؤلاء العلماء ، وهي كافية لبيان أثر الكتاب في الخالفين وإفادتهم منه ، وقد تقدم قبل أيضا أن أشرت إلى بعض هذه النقول في مبحث تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحاس - رحمه الله - وسأشير الآن إلى هذه النقول من المصادر حسب وفيات أصحابها : (٢)

١ - التذييل والتكميل :

الجزء الثاني : ل ٥٩ ب ، ٦٠ أ ، ٦٢ أ .

الجزء الرابع : ل ١٧٥ ب .

٢ - ارتشاف الضرب :

الجزء الاول : ل ١١٠ ، ٤٥٥ .

٣ - تذكرة النحاة : من ص ٣٣٣ - ٣٦٧ ، ومن ص ٦٤١ - ٦٥٧ .

٤ - شرح اللمحة البدرية : ص ١٦٤ .

---

(١) انظر ماتقدم ص ٢٩ .

(٢) تقدم ذلك ص ٣٥ .

٥ ـ الغيث المسجم في شرح لامية العجم :

الجزء الأول : ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١١١ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣٢٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

الجزء الثاني: ص ١٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

٦ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :

الجزء الأول : ل ٨ ب ، ٣٨ أ ، ١٣٠ ب ، ١٤٨ ب ، ١٤٩ أ ، ١٤٩ ب ، ١٥٠ ب ، ١٥٣ ب ، ١٧٩ أ .

الجزء الثاني : ل ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٩ ، ٤٣١ .

٧ ـ هداية السبيل في شرح التسهيل : ص ١٧٩ ، وانظر من ص ٩٧٤ - ٩٨٦ ، وص ١٧٣٣ - ١٧٦١ .

٨ ـ همع الهوامع :

الجزء الاول : ص ٨ ، ٩ .

الجزء الثاني : ص ٢٩ ، ٤٨ .

الجزء الخامس : ص ١٤١ .

٩ ـ الاقتراح في علم أصول النحو : ص ٦٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

١٠ـ الأشباه والنظائر : هذا الكتاب من أحفل الكتب نقلا عن كتابنا ـ حسب ما اطلعت عليه من مصادر ـ انظر فهرس الأعلام ٢٣٧/٩ ، وانظر أيضا مواضع أخرى فاتت الأستاذ عبد العال سالم مكرم :

الجزء الثاني : ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .

الجزء الخامس : ص ٢١١ .

١١ ـ خزانة الأدب :

الجزء الاول : ص ١٦ .

١٢ ـ الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر : ص ١٩ .

((الخاتمـــــــة))

واذ قد وصل المطاف بى الى هذا الحد ، فاننى أحمد الله أهل الحمد ، وأصلى واسلم على مجتباه من خلقه أفضل وأشرف عبد ، ثم أما بعد : فعنوان هذه الدراسة – كما برز لك من عنوانها – هو ((بهاء الدين ابن النحاس فى ضوء تعليقته على المقرب مع تحقيق النصف الأول منها)) وقد هدفت هذه الدراسة الى كشف النقاب عن حياة ابن النحاس ، واماطة اللثام عن تعليقته ، وانى لأرجو أن أكون قد أصبت المحز فى كثير مما عرضت له فيها ، وقد خرجت بعد هذه الرحلة التى صحبت فيها الشيخ بهاء الدين فى كثير من كتب التراث ببعض النتائج التى أسفرت وأفصحت عنها هذه الدراسة ، ويجمل بى أن ألخصها فى الآتى :

(١) لا عبرة ولا معول على ماجاء فى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان من أن ولادة ابن النحاس كانت سنة ٦٣٧ هـ ، لأن اجماع العلماء – ومنهم تلاميذه – منعقد على سنة ٦٢٧ هـ .

(٢) لم يصلنا عن نشأة ابن النحاس وأسرته شيئ ذو بال ، وكل ماعرفته عن أسرته ثلاثة نفر ، أبوه ، وشيخه ابن عمرون ، وأخوه اسحق .

(٣) جمالى الدين ابن عمرون وابن مالك من أشهر وأبرز الشيوخ الذين أفاد منهم ابن النحاس ، فأولهما خصيصه وقريبه ، وقد أكثر ابن النحاس من النقل عن كتابه شرح المفصل ، وهذا الشرح يعد من أوسع وأفضل الشروح التى اعتنت بالمفصل ، وأما ثانيهما فقد أجاز ابن النحاس رواية جميع كتبه .

(٤) تجانف بروكلمان عن الصواب حين عزا لابن النحاس ديوانا طبع فى بيروت سنة ١٣١٣ هـ ، وشرح ديوان امرىء القيس المسمى بالتعليقة ، فالديوان كما ذكر الشيخ خير الدين الزركلى للشاعر فتح الله بن عبدالله ابن النحاس ، وأما الكتاب الثانى فليس لصاحبنا بهاء الدين ، ولا لأبى جعفر النحاس ، كما رجح الدكتور ناصر الدين الأسد ، وما ذهب اليه ليس له ما يؤيده ، ونسبة الشرح الى صاحبه لاتزال عندى الى الآن غامضة ، لم أصل فيها الى شئ قاطع .

(٥) بهاء الدين ابن النحاس هو المشرقى الوحيد – حسب ماانتهى اليه علمى – من بين النحاة الذين تناولوا المقرب بالشرح والبيان ٠

(٦) العنوان الصحيح لكتابنا هذا هو (التعليقة على مقرب ابن عصفور) وقد عولت فى تحقيق هذا العنوان واثباته على تصريح الأسنوى به فى طبقاته ، وتصريح السيوطى – رحمه الله – به أيضا فى كثير من المواضع فى موسوعته الأشباه والنظائر ٠

(٧) التعليقة – كما رجح لدى – كانت آخر أثر صنفه الشيخ بهاء الدين – رحمه الله – ، حيث انها اشتملت على كثير من التحقيقات والتحريرات فى النقول وايراد الاحتجاجات ، وهذه الأمور من آيات التآليف المتأخرة ، لأنها لاتصدر الا عن مراس طويل ومعالجة دقيقة ، وعلى هذا السمت نسج ابن النحاس ، فتراه متمثلا للنحو وجزئياته أدق وأعمق مايكون التمثل ٠

(٨) أهم المصادر التى أفاد منها ابن النحاس وأكثر من الاشتغال بها ، كتاب سيبويه ، وايضاح الفارسى ، والخصائص ، والمفصل ، وشرحه لابن عمرون ٠

(٩) بهاء الدين ابن النحاس من أكابر النحاة المتآخرين الذين يجرون فى حلبة البصريين وينافحون عن مذهبهم ، تجلى لى ذلك فى تصريحاته بهذا المذهب ، وفى ردوده على كبار أئمة الكوفيين ، كالكسائى والفراء وابن سعدان ٠

(١٠) من أكثر العلماء الذين أفادوا من التعليقة ونقلوا عنها أثير الدين أبوحيان تلميذ المؤلف فى كتابه تذكرة النحاة ، والصفدى فى الغيث المسجم فى شرح لامية العجم ، والسيوطى فى موسوعته النحوية الأشباه والنظائر ٠

وصف نسخة الكتاب ومنهج التحقيق :

للتعليقة على المقرب ، فيما أعلم ، نسخة يتيمة فريدة ،لاأعلم لهاأختا على كثرة بحثي وتنقيبي في فهارس المكتبات وسؤال أهل الشأن من ذوى الاختصاص ،وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية في رواق المغاربة تحت رقم (٤٩٣٧) ولها مصورة على شريط ميكروفلم بمركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة ،تحمل رقم (٢٦٠) .

وهي مكتوبة بقلم مشرقي مختلف ،جلة معجم ،وبعضه مهمل ،وهي غفل من تاريخ النسخ واسم الناسخ ،وعدد أوراقها مئة وخمسة وثلاثون (١٣٥) ورقة ،مقاس الواحدة منها ٢٨ × ٢٩سم على وجه التقريب ،وأوراقها مضطربة الترتيب ،ومنشأ هذا الاضطراب هو أن النسخة رقمت قبل أن ترتب أوراقها الترتيب الصحيح ،وعدد أسطرها مختلف ففي بعض الأوراق تصل الى ٢٣ سطرا ،وفي بعضها تصل الى ٢٨ سطرا ،وفي بعضها أيضا تصل الى ٣٥ سطرا ،وهي مقابلة على نسخة أخرى ،لعلها تكون أصل الكتاب ،وعلى الرغم من مقابلتها يوجد بها أسقاط كثيرة ،تتمثل في الكلمةالواحدة والجملة الواحدة ،والجمل الكثيرة في بعض الأحيان .

وغالبا هذه الاسقاط سببها سبق نظر الناسخ ،حيث انه لم يتحر الدقةأثناء النقل[1] ،والورقة الثالثة والسبعون (٧٣) من باب الاضافة فقدت من النسخة ،والورقة التاسعة والستون (٦٩)فيها طمس كثير بسبب الرطوبة ،لم اتمكن من قراءة كثير من كلماتها .

وعلى بعض أوراق النسخة طرر من معاني القرآن للفراء ،وشرح ملحة الاعراب للحريري ،وشرح الايضاح للخفاف ،وشرح الجمل لابن عصفور ،وشرح أبيات الايضاحله أيضا .

ويوجد فيها خرمان ،أولهما يقع في ورقة مئة وتسع وعشرين(١٢٩) وقداغتال هذا الخرم شرح الأبواب الآتية :

باب اسناد الفعل الى مؤنث ، وباب العدد ،وباب كنايات العدد وباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وباب الادغام من كلمتين ،وذكر ادغام المتقاربين ، وذكر

(١) على سبيل المثال انظر بعض هذه الاسقاط في ص ٧٠ ، ١٤٤، ١٥١، ١٦٦ ، ١٧٥،ول٧٧م، ٨٠ أ ، ٨٤ ب ، ٩٠ أ ، ١٢١ ب .

مخارج الحروف العربية الأصول ،وأحكام المتقاربات في الادغام ،وذكر حروف اللسان في الادغام ،وأما الثاني فيقع في ورقة مئة وثلاث وثلاثين(١٣٣) وقد أتى هذا الخرم على شرح باب الهمزة التى تكون آخر الكلمة ،وباب همزة الوصل .

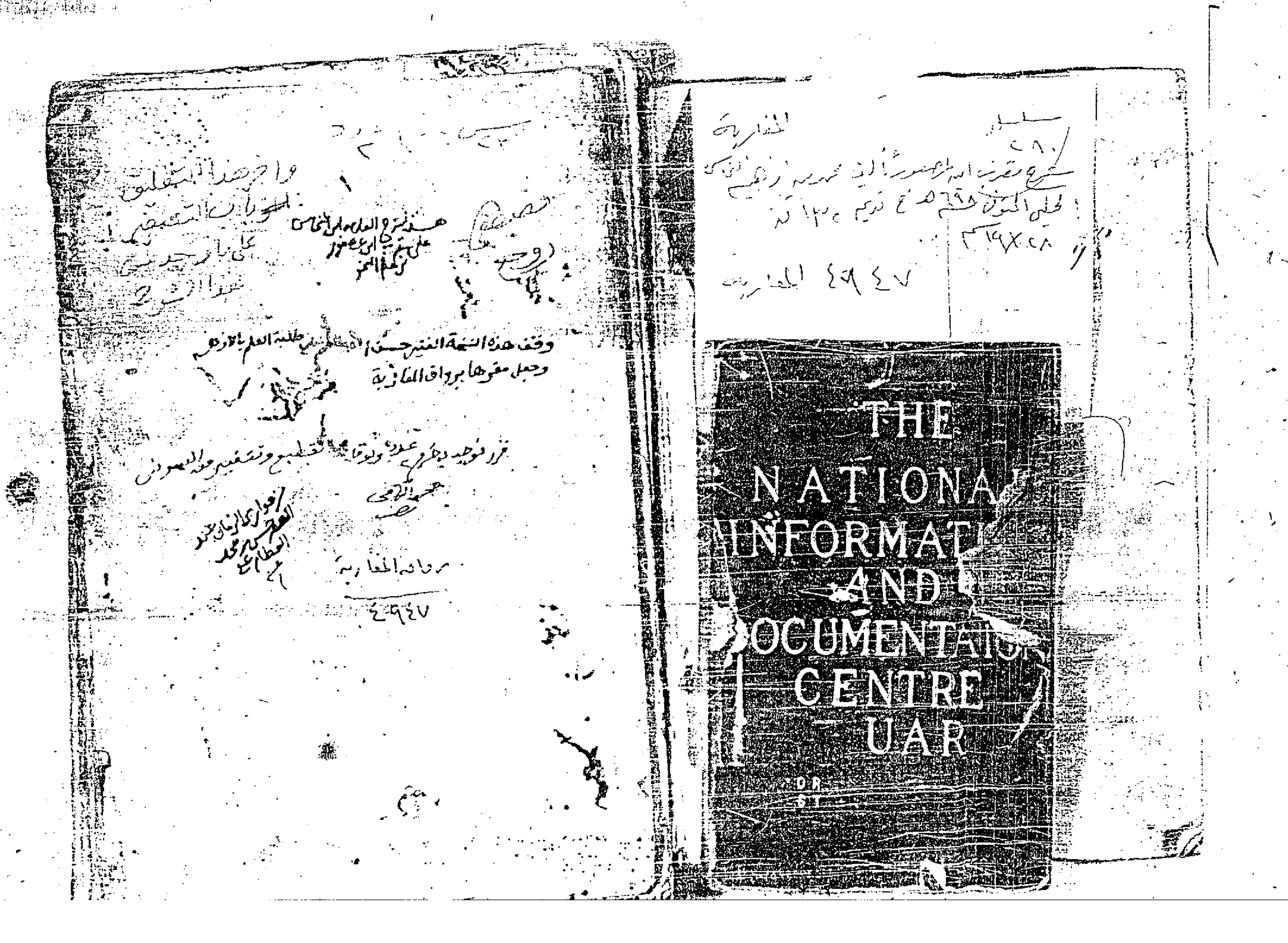
وواقف النسخة ،كما سيظهر لك على صفحة غلافها ،وهو الشيخ حسن العطار وقفها على طلبة العلم بالأزهر الشريف ،والعطار هذا كما ترجم له الشيخ الزركلي في اعلامه ،وهو ((حسن بن محمد بن محمود العطار ،من علماء مصر ،أصله من المغرب ومولده ووفاته في القاهرة . أقام زمنا في دمشق ،وسكن أشكودرة بألبانيا ،واتسع علمه ،وعاد الى مصر ،فتولى انشاء جريدة الوقائع المصرية في بدء صدورها ، ثم مشيخة الازهر سنة ١٢٤٦هـ الى أن توفي ....))(١)

وأما الطريق التى سلكتها في تحقيق النص فأنها لاتخرج عما رسمه لنا علماؤنا من قواعد وأسس في تحقيق النصوص ونشرها ،وعما قاموا به من أعمال جليلة لبعث واحياء كتب تراثنا الخالد ،وسأجمل لك الجوانب التى عنيت بها وجعلتها نصب عيني في الآتي :

١ ـ قمت بترتيب أوراق النسخة حتى استقامت لي على الجادة .
٢ ـ دللت على مواضع الآيات من كتاب الله تعالى .
٣ ـ خرجت القراءات القرآنية ،والاحاديث النبوية الشريفة والآثار ،والأمثال وأقوال العرب ، والشعر ،كل ذلك خرجته من مظانه .
٤ ـ ترجمت لبعض الاعلام الواردة في النص وأعرضت عن كثير منهم لشهرتهم ،والأمر في ذلك نسبي يختلف فيه المبتدي والشادي والمنتهي .
٥ ـ خرجت أقوال العلماء وآراءهم من كتبهم ،أو من الكتب التى نقلت عنهم ،وقد أتيت على ذلك بمقدار ماوسعني الجهد والطاقة ،ولا أدعي في ذلك احاطة .
٦ ـ قمت باتمام كثير من عبارات ابن عصفور في الحواشي ،لان ابن النحاس في الكثير الغالب لايذكر قول ابن عصفور كاملا .
٧ ـ كان لتخريجي نقول العلماء عن الكتاب أثر كبير في اقامة النص وقد بقيت على نصوص لم استطع سد ثلمتها واصلاح خللها على كثرة التفتيش والتنقير.(٢)
٨ ـ ربطت مسائل النص بكثير من كتب النحو السابقة واللاحقة لأبن النحاس .
٩ ـ ذيلت النص بفهارس فنية متنوعة ، آمل أن تكون معبرة عما يحويه .

---

(١) الاعلام ٢/٢٢٠.
(٢) في هذا المعنى ساق الجاحظ في كتابه الحيوان ٢/٧٩ كلاما عاليا نفيسا فهناك نصه : ((ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا ، أو كلمة ساقطة ،فيكون انشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني ايسر عليه من اتمام ذلك النقص حتى يرده الى موضعه من اتصال الكلام...))


THE
NATIONA
INFORMAT
AND
OCUMENTA
CENTRE
UAR
وقف هذه النسخة الفقير حسن ... على طلبة العلم بالأزهر
وجعل مقرها برواق المغاربة
رواق المغاربة
٤٩٤٧

٦٩

[illegible]

١٦

[illegible]

وأما الشين فإنه لا يدغم في شيء لما فيه من زيادة التفشي فادغامها يذهب ذلك فلذا ما يقول النحاة [illegible] إدغامها في السين [illegible] إلا في [illegible] عند إدغام السين فيها في قوله تعالى
يشتعل الرأس شيبا لأنهما متواخيتان في الهمس والجهر [illegible] والصفير في السين والتفشي
في الشين قال أبو الحسن رحمه الله [illegible] مذهب [illegible] [illegible] والتفشي [illegible]
[illegible] السين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النحاة [illegible] [illegible] [illegible] عليهم
ذلك [illegible] أبي عمرو وغيره من السبعة [illegible] الإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
[illegible] [illegible] النحاة ذلك [illegible] [illegible] القياس [illegible] السماع [illegible]
قوله تعالى [illegible] [illegible] النحاة [illegible] [illegible] [illegible] الروايات السبع [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الرواية معاذ الله [illegible]
[illegible] [illegible] بعض النحاة على أحد القراء السبعة [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] مذهب [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الشين [illegible] الضاد في قوله تعالى
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
للبائهم [illegible] [illegible] [illegible] إدغام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
النحاة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الضاد [illegible] [illegible] [illegible]
الاستطالة بالإدغام [illegible] [illegible] [illegible] أبي عمرو رحمه الله [illegible] [illegible] استعمل
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
إلى الأزواج [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الاستطالة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
المستعمل [illegible] [illegible] إدغام الضاد في الشين [illegible] [illegible] [illegible] إدغام
[illegible] [illegible] الضاد [illegible] [illegible] الضاد [illegible] [illegible] [illegible]
وإدغام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
وإذا جاز إدغامه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الإدغام [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
وإدغامها [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الإدغام [illegible]
اللام [illegible] إدغام لام التعريف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الإدغام لعدها
[illegible] [illegible] لأن اللام [illegible] طرف اللسان [illegible] [illegible] [illegible] طرف اللسان
[illegible] [illegible] الشين والضاد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] طرف
اللسان [illegible] [illegible] [illegible] طرف اللسان [illegible] [illegible] اللام الثاني [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] العامل [illegible] العامل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الصفات [illegible] [illegible] عنده
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] إعراب الاسم الذي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] المنصوب [illegible] المجرور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الصفات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
وإنما [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النسب [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
للذي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النسب [illegible] [illegible] [illegible]

إلا أن المبرد بن البتعلم لسانه الى حيزه والتعلم السامع أن الامر بتمامه منتظر
من التنبيه واستقر جحفا [illegible] حرف المد يكتب على آخره والد إلا لما انتهى عنه
الا انه من المعاني [illegible] وكل منهما عرف عليه فيحتاج الى التحليل من الحروف والحركات فيكون
قوله فانه ان كان من باب [illegible] ومعنى ما يلي فيه من اصول [illegible] بعد الكلمة وارى كحرف
قوله نحو لم يغز انما لزمت هاء السكت عند الوقف لما احتج بكلمة في اللام من
حروفها الاصول الا حرف واحد وذلك لمجانبة الم قوله ان كانت تاء التانيث الذي ابدلتها
في الوقف هاء ساكنة اجمع النحاة على ان ما قبلها انما تكون في التحليل او في الوقف هاء
على اللغة الفصحى واختلفوا ايهما بدل من الآخر فذهب البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الها
بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون بعض العرب يقف التاء في
الوصل والوقف كقوله ما لي يا اهل سورة البقرة فقال يا خليط ما ولا ابن
وقول الشاعر الله نجاك بكفي مسلمت ولا ان يدا ها فعلمنا ان التاء هي الاصل وان الها
بدل منها واستدلوا ايضا بان لنا موضعا قد ثبتت فيه ذلك التاء بالحاج وهو الفعل
نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه دل ان التاء فالمصير الى ان التاء
ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي اليه قولهم من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان التاء ثبتت في
الوصل الذي هو محل التغيير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل الجمود فالمصير الى ان ما جاء
في محل الجمود هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير قوله فان
كان الحرف الذي [illegible] الاصل اجمع النحاة على ان الوقف على الاسم المنصوب بالالف
واختلفوا في ان الالف ما هي فذهب سيبويه رحمه الله [illegible] للعمل على الفصيح وقوله
ثلاثة في الرفع والجر [illegible] علامة لذهاب التنوين في الوقف وفي النصب هي
من التنوين والالف [illegible] لام الكلمة محذوفة كما حذف مع التنوين وذهب ابو عثمان
المازني رحمه الله ومن تبعه الى ان الالف في الاحوال الثلاث بدل من التنوين [illegible] العلة
التي لاجلها ابدلنا التنوين الفا في النصب الصحيح موجودة هنا وهو انفتاح ما قبل
التنوين وعدم وجود الياء او الواو اللذين استثقلا مع ابدال التنوين في الصحيح في الرفع
والجر لاجلها وذهب السيرافي رحمه الله ومن تبعه الى ان الالف في الاحوال الثلاث المبدلة
من لام الكلمة واستدل على ذلك بامالتها في حال النصب في قوله تعالى او اجد على النار هدى
فاماله الف هدى ولا موجب لامالة الفتحة ان لم تكن منقلبة عن ياء واستدل ايضا بوقوعها
رويا في حال النصب في قول الشاعر ورب ضيف طرق الحي سرا وقال القسرا
روى في الحال التنوين لا يكون رويا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه رحمه الله لما ذكرنا من
العياس والجواب عن قول المازني ان يقول وان كان التنوين هنا يبدل في الرفع والجر الفا لان
مسئلة لكونها خلفا عن واو وياء ونظيرها الالم [illegible] جوار وغواش في حال الجر فانه
على اللغة الفصحى لا يستعمل الفتحة لكونها خلفا عن كسرة والجواب عما ذكره السيرافي ان
الامالة معول [illegible] هنا موجب عن الاتقال وهو كما سبق ومن الالف والجواب عن كونها
رويا ان يقول جاء هذا على لغة من يقف على المنصوب الصحيح بغير ابدال ويقول رايت زيد وهذا
ايضا يصلح ان يكون جوابا عن الاية وتلخص قال الخلاف فيه في موضع اصرح الخطاب اي

موضع اضعف انها بدل من التنوين انفا الاعتراض في اي موضع اضعف انها بدل لام الكلمة
[illegible] في ما اصل الاسما او وطور في عرضه رابعة فصاعدا او لياء في العاقبة فمن قال بدل
من التنوين منع وقوعها قافيه وحيث ما قيل بدل من لام الكلمة جاز وقوعها روياتها
ما [illegible] التثنية قوله التثنية كان ينبغي ان يقول المصنف رحمه الله
الصناعية ليخرج التثنية اللغوية نحو ثنا وهي في المضمرات واللذان وهذان في المبهمات فان العرب
قد وضعوها للتثنية قوله التثنية العونان اسنادي لتثنية محدود وضم جنس
اسم فصل ليخرج فعل ويعرف نكرة فصل بان ليخرج المعرفة المثله فصل ان ليخرج ضم اسم له
المعرفة كان ينبغي ان يقول المصنف في المعنى ليخرج قام رجل ورجل وحتى حتى حل التثنية
لان لم يضم الى الاسم في اللفظ الا الالف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض ليعلم ان
الاسم ثنى ولا يجمع لانها جنس والجنس لا نهاية له والحروف ايضا لا يثنى لا يجمع لان
بحالها في غيرها والمثنى انما هو في المعنى وايضا فان الحروف قد استغرقت كلما دل عليه من
[illegible] معرفة ونكرة [illegible] وهذا المعنى ليس في هذين الشيئين الا [illegible] وقيل ان التثنية انما تكون
للاسم لا يخلو اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فاذا اثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره
الالف والنون انفوت في الرفع تمام الدليل للالف حرف الاعراب وعلامة التثنية وعلامة الرفع
في المفرد ودخلت النون عوضا مما منع الاسم من الحركة والتنوين لان الاسم في حال الافراد
كان فيه حركة وتنوين فلما ثني منع من ذلك واتينا بالنون بدلا منهما وكسرت النون
لسكونها وسكون الالف قبلها ثم حركت بالكسر لوجهين الاول ان الاسم بعض السكون
فاردنا ان يأتي بالشيء الذي هو نقيضه لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الثاني
لان هذه النون بدل ساكنة لحروف المعاني والاصل في حروف المعاني السكون
فان حركت او فيما جعلت مكان الالف يا ونون ما قبلها مفتوح فتقول مررت
بالزيدين ورأيت الزيدين بالياء حرف الاعراب وعلامة التثنية وعلامة الجر والنصب
والنون ملحوظ على حالها في الرفع والمولث كذلك تقول قامت الهندان ومررت
بالهندين ورأيت الهندين فان اضيف المثنى اسقطت نونه للاضافة لان
الاضافة تؤذن بالانفصال والتنوين يؤذن بالانفصال ومحال الجمع بينهما والثاني كون
النون دليل تمام الاسم والمضاف مع المضاف اليه وهذا محال ان يكون الاسم الواحد
في حالة الواحد تاما وناقصا تقول قام غلاما زيد ومررت بغلامي زيد ورأيت
غلامي زيد والاصل فيه غلامان وغلامين قوله بشرط اتفاق اللفظ الا
قوله للتثنية اجمع النحاة على انه اذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية

القسم الثاني

تحقيق النصف الأول من تعليقة ابن النحاس على المقرب

م/٢

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيد (المرسلين)[1]
****

قـــــولُه : (الحمدُ للهِ الذي لمْ يُستَفتحْ بأفضلَ من اسمه كلامٌ)[2]

الحمـــدُ :الثناءُ على الممدوحِ (ونحوُه)[3]الشكرُ، والفرقُ بينهما :أنَّ الحمدَ يكونُ على ما فيه ، والشكرَ يكون على ما منه ، هذا أصلُه في اللغةِ، وضِدُّ كلِّ واحدٍ منهما يُظهرُ معناه ، فضِدُّ الشكرِ الكفرانُ ، ولا يُقالُ إلا كفرانُ النعمةِ، فالكفرُ لِما منه ، وكذلكَ الشكرُ ، وضِدُّ الحمدِ الذمُّ ، والذمُّ يقعُ على ما فيه قبحٌ ، وكذلك الحمدُ[4]،وهلْ يُستعملُ أحدُهما موضعَ الآخرِ؟ فيه وجوهٌ :

أحدُهُا : منعُ استعمالِ كلِّ واحدٍ منهما موضعَ الآخرِ ، لئلا يُؤدي إلى التباسِ المعاني.

والثاني : جوازُ استعمالِ كلِّ واحدٍ منهما موضعَ الآخرِ على المجازِ ، ولا يُلبسُ؛ (لأنَّ ذلكَ)[5] مشروطٌ فيه القرينةُ ، فتكونُ فارقةً له .

والثالث: (جوازُ)[5]استعمالِ الحمدِ موضعَ الشكرِ، (و)[5]منعُ استعمالِ الشكرِ موضعَ الحمدِ؛ ووجهه :أنَّ الحمدَ إذا كانَ على ما فيهِ ، والشكرَ على ما منهُ ، فَمَنْ أسْدَى إلى إنسانٍ معروفا لمْ يفعلْ ذلكَ إلا وفيه صفاتٌ (حسنةٌ)[5]، فعرفنا أنَّ معنى الشكرِ يُلازمُهُ معنى الحمدِ، فجازَ استعمالُ الشكرِ في موضعِ الحمدِ (لوجودِ)[5] معناهُ .

وقولُ الناسِ: (الحمدُ للهِ) أعمُّ منَ الشكرِ ،إنما يتَّجِهُ على هذا المعنى الثالثِ (دونَ)[6]المعنيينِ الأولينِ ، لأنهما على الأولِ متباينانِ ، وعلى الثاني، إن نظرنا إلى الحقيقةِ والمجازِ (معاً)[6] فكالمترادفينِ ، والزمخشري

================

١) مطموسة في الأصل.
٢) المقرب ١ /٤٣.
٣) مطموسة في الأصل.
٤) يريد أن الحمد يقع على ما فيه حسن ، وانظر الفروق اللغوية صـ ٣٥ .
٥) الكلمات والحروف التي بين الأقواس مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب.
٦) النون والألف مطموستان في الأصل .

رحمهُ اللهُ - في مُفَصّلهِ(١) ، وابنُ الحريريِ(٢) رحمه الله - في مقاماتـــه(٣)

استعملا الحمدَ في موضعِ الشكرِ .

(لله)(٤)

للخليـلِ - رحمه اللهُ - فيه مذهبـان :(٥)

أحدُهمـا : أنّه غيرُ مشتقٍ ، فهو مرتجَلٌ للعلميـةِ .

والآخـرُ : أنه مشتقٌ ، وله فيما اشتق منه مذهبان :

أحدُهمـا : هو مشتقٌ منَ الإلاهةِ وهي العبادةُ ، ومنه قراءةُ منْ قرأَ (ويَذَرَكَ وإلاهَتَكَ)(٦)

أي : وعبادَتكَ .

والآخـرُ : أنـه مشتقٌ منْ لاهَ يَليهُ إذا (تَستَّرَ)(٧) ، فعلى القولِ الأولِ الهمزةُ فـاءُ

الكلمةِ والألفُ منقلبةٌ عنْ يـاءٍ هيَ عينُها ، والهاءُ لامُها على كلِّ قـولٍ ،

فَوزْنُه على القولِ الثاني أفْعَلُ ، كانَ أصله إلْيَهاً ، فَنُقِلَتْ حركةُ اليـاءِ

إلى اللامِ فصارَ اللفظُ إلَيْهاً ، فتحرّكتْ الياءُ في الأصلِ (وانفتحَ ما قبلَها)(٨)

الآنَ فقُلِبتْ ألفا كما فُعِلَ في (أقامَ - وأقَالَ) وغيرِ ذلكَ ، فصارَ اللفظُ

إلهاً ، ثم أُدخِلتْ (عليهِ الألفُ)(٩) واللامُ للتعريفِ (فصارَ)(١٠) اللفظُ الإله

= =

١) المفصل صـ٢ .
٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصرى ، الإمام أبو محمد الحريرى ولد فى حدود ٤٤٦ قرأ على الفضل القصباني ، من آثاره المقامات ، ودرة الغواص فـي أوهام الخواص ، منظومة ملحة الإعراب في النحو ، توفى سنة ٥١٦ - انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٢٥٧ ومعجم المؤلفين ٨/١٠٨ .
٣) شرح مقامات الحريرى ١/٥ .
٤) المقرب ١/٤٣ .
٥) مذهب الخليل فى الكتاب ٢/١٩٥ واشتقاق أسماء الله ص ٢٦ ، وانظر آراء أخرى في اشتقاق لفظ الجلالة في سفر السعادة ١/٥ والاقتراح ص ٧٩ فقد نقل السيوطي كلاما نفيسا عن الامام فخر الدين الرازي يتعلق بهذه المسألة .
٦) سورة الأعراف آية ١٢٧ وهي قراءة ابن عباس وعلي وأنس وعلقمة وابن مسعود وغيرهم انظر المحتسب ١/٢٥٦ ومعانى الفراء ١/٣٩١ والبحر المحيط ٤/٣٦٧ .
٧) غير واضحة في الأصل وما أثبته من الصحاح ٦/٢٢٤٨ واللسان مادة (لوه) ١٣/٥٣٩ .
٨) هذه العبارة غير واضحة في الأصل .
٩) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .
١٠) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

(وقولُ)[1]منْ قالَ : هو مشتقٌ من الوَلَهِ ، فيكونُ ولاهٌ ، فقُلِبتْ واوُه همــزةً كما في (إشَــاحٍ) وَ (إعاءِ أخيهِ)[2] ليسَ بصحيحٍ؛لقوله في (جمعه آلهة)[3] ، ولوْ كانَ منَ الواوِ لقيلَ :أوْلِهَــةٌ كأوشحةٍ ، و(أوعيةٍ)[4].

وذهبَ سيبويه [5]ـ رحمه اللهُ ـ إلى أنَّ الهمزةَ (حُذِفتْ)[6] حَذْفاً لا على جهةِ التخفيفِ القياسيِ والتقى مِثْلانِ : الأولُ منهما ساكنٌ ، فَأُدغِمَ في الثاني،فصـــارَ اللفظُ (اللهَ) .

وذهبَ غيرُه [7] إلى أنَّ حركةَ الهمزةِ أُلقِيتْ على لامِ التعريفِ ، كما هُــوَ تخفيفُ الهمزِ القياسيِ، والتقى مثلانِ أيضا ، لكنَّ الأولَ منهما متحركٌ بالحركــةِ التــي للهمزةِ فَسُكِّنَ الأولُ وأُدْغِمَ في الثاني ، فاتَّفقَ اللفظُ حينئذٍ على القولينِ، ثُمَّ فُخِّـــمَ للتعظيمِ؛إذْ لمْ يكنْ قبلَه كسرةٌ (وهو علمٌ)[8] بالغلبةِ (على)[9] الصحيحِ للزومِ الألفِ واللامِ .

فإنْ قيلَ : هو علمٌ بالوضعِ لا نظرَ في كونهِ علماً بالغلبةِ إلى أنه لم يُسَمَّ بـه إلا اللهُ سبحانَه وتعـالى .

وَقدْ قيلَ في تفسيرِ قولهِ تعالى﴿هَــلْ تعلمُ لهُ سَمِيًّا ﴾[10]: هلْ تعلمُ أحــدًا يُسَمَّى اللهُ إلا اللهَ .

==================

١)مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

٢) سورة يوسف آية ٧٦ وهي قراءة ابن جبير ـ انظر المحتسب ١ / ٣٤٨ والتبيـان فـي إعراب القرآن ٢ / ٧٤٠.

٣) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب.

٤) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبته هو الصـواب.

٥) الكتاب ٢ / ١٩٥.

٦) الحاء مطموسة في الأصل .

٧) ذهب إلى ذلك ابو علي الفارسي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٨٩ .

٨) مطموسة في الأصل،ولعل ما أثبته هو الصواب .

٩) مطموسة في الأصــل .

١٠) سورة مريم آية ٦٥.

قـالَ الزمخشريُّ [1] (أَخْرسَ اللهُ الألسنَ أَنْ تُسَمِّيَ بهذا الاسمِ) فإن العلم . . . . .
وفي الذهـنِ كالشمسِ والقمرِ والريحِ . . . .

قـولُه : (جاعـلِ النطـقَ) [2]: هو اسمُ الفاعلِ منْ (جَعَلَ) وَجعلَ بمعنـى صيّرَ هنـا ، وجَعلَ فعلَ اسْتُعملَ على معانٍ :

أحدُهمـا :أنْ يكونَ (بمعنى عَملَ) [3] كقولهِ تعالى ﴿ وجَعلَ لكُم منَ الجبالِ أكنانا ﴾ [4].

والثانـي :أنْ يكونَ بمعنى خَلقَ ، كقوله تعالى ﴿وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ﴾ [5] وهـي فـي هذينِ الوجهينِ تَتَعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

والثـالثُ :أنْ يكونَ بمعنى صيّرَ ، كقوله تعالى ﴿وكذلكَ جَعَلناكُم أمةً وسطًا ﴾ [6] .

والرابـعُ: أنْ يكونَ بمعنى أعتقدَ ،كقوله تعالى ﴿وجَعَلوا الملائكةَ الذينَ هـمْ عبادُ الرحمنِ إناثا ﴾ [7] فإنها هـا هُنا بمعنى إعتقدَ ، لا بمعنى سَمَّى كما (وقعَ) [8] في كلامِ بعضِ الأكابرِ ، فإنهُم إنما يُذَمّونَ على الاعتقادِ ، لا على التسمية [9]

وقولُنا : (إنها بمعنى اعتقدَ) تفسيرٌ للمعنى ، لا للعملِ ، وهي في هذينِ الوجهين تَتَعدَّى إلى* مفعولينِ ، والثاني في المعنى (هـو الأولُ) [8]

والخامسُ : [أنْ يكونَ] بمعنى ألقى ، كقولهِ تعالى ﴿ويَجْعَلَ الخبيثَ بعْضَه على بعْضٍ﴾ [10] ، وهـذا يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسهِ ، والآخرِ بحرفِ جرٍّ .

والسادسُ: أنْ يكونَ منْ أفعالِ المقاربةِ بمعنى أَخَذَ وطَفِقَ ، فَيحتاجُ هنا إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ ، ويكونُ خبرُها فعلاً مضارعًا بغيرِ (أنْ) كقولِ الشاعرِ: [11]

= = = = = = = = = = = = = =

١) لم أعثر على هذا النص في الكشاف ٢ / ٤١٧ وعبارة الزمخشرى: أي لم يسم بالله قط . . إلخ
٢) المقرب ١ / ٤٣
٣) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبته هو الصواب .
٤) سورة النحل آية ٨١ .
٥) سورة الأنعام آية ١ .
٦) سورة البقرة آيـة ١٤٣ .
٧) سورة الزخرف آية ١٩ .
٨) ما بين الأقواس مطموس في الأصل ولعل ما أثبته هو الصواب .
٩) من هؤلاء الأكابر الزمخشري فى الكشاف ٣ / ٤١٥ ، وانظر البحر المحيط ٨ / ١٠ .
١٠) سورة الانفال آية ٣٧ .
١١) هو أبو حية النميرى والبيت فى شعره المجموع ص ١٩٢ ولا ايضاح ص ٣٣ وشرح شواهده لابن برى ص ٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧٩ والمقرب ١ / ١٠١ وعزاه الجاحظ فى البيان والتبيين ٣ / ٧٦ إلى ابى حية ، وينسب إلى الحكم بن عبد الاسدى قال العينى فى المقاصد النحوية ٢ / ١٧٣ (وليس بصحيح ؛ لانه لايوجد في ديوانه) وانظر شرح شواهد المغنـي ٢ / ٩١١ .

* ثمة غير موجودة في الأصل .

وقدْ جَعَلَتْ إذا ما قُمتُ يثقلُني ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ

.... (١)

٣/أ

النَّحْوُ(٢) في وَضْعِ اللغةِ على خمسةِ معانٍ :

الأول :القَصْدُ ، كقولِهم: نحا (ينْحُو)(٣) نَحْوا - أيْ : قصدَ يقصِدُ قَصْدا .

والثاني : المِثْلُ :كقولِهم : هذا نحوُ زيدٍ ، أيْ : مِثْلُه.

والثالثِ : المِقْدارُ ، كقولِهم : جاءُوا نحوَ مِئَةِ رجُلٍ ، أيْ : مِقْدارَها .

والرابعِ : بمعنى الشَّطْرِ ، كقولِهم :نحْوَ المسجدِ الحرامِ ، أيْ : شَطْرَه .

والخامس: النَّوعُ والقِسْمُ ، كقولِهم: هذا الشّيءُ على خمسةِ أنحاءٍ ، أيْ : على خمسةِ أقسامٍ وأنواعٍ .

===================

١) بعد البيت عبارة مطموس بعض كلماتها ، ولعلها كذا : (انتهى الموجود من شرح خطبة الكتاب ومقدمته) والذي يظهر أنها من إقحام الناسخ في المتن .

٢) المقرب ١ / ٤٥ وهذه الكلمة من تعريف ابن عصفور ، قال (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها . . .)

٣) مطموسة في الأصل .

(بـابُ تبيينِ الكـلامِ وأجزائِه)[1]

قـــوله : (الكـلامُ اصطلاحـا)[2]

حتّى يُخْرِجَ الإطلاقَ اللُّغَويَّ ، فإنهم يطلقونَ الكلامَ على الكلمةِ وما فوقَها ، واختلفَ النحاةُ في الكـلام[3]:

فذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّه مصدرٌ ، واستدلوا على ذلكَ بإعمالِه في قولِكَ : "كلامُكَ زيدًا حسنٌ" ، فـ (زيدًا) مفعولُ (كلامِكَ) وبقولِ الشاعرِ[4]:

أَلاَ هلْ إلى ريَّا سبيلٌ وساعةٌ ... تُكَلِّمُني فيها مِنَ الدَّهْرِ خاليا

فأشفيَ نفسيْ مِنْ تباريحِ ما بِهاَ ... فإنَّ كَلاَمِيْهَا شفاءٌ لِمَا بِيَا

فأعمل (كلامِي) في الضمير .

وذهبَ البصريونَ إلى أنه اسمٌ (للمصدرِ)[5] وليسَ بمصدرٍ (كالعطاءِ) فإنه اسمٌ للإعطاء ، و (سبحانَ) اسمٌ للتسبيح .

قالُوا : (لأنَّ)[5] اللفظَ المستعملَ مِنْ : (كَ لَ مَ) مِنْ معنى الحديث ليس إلا ثلاثةُ أبنيةٍ (كلّمَ) ومصدرُه : التكليمُ ، و (تَكلَّمَ) ومصدرُه : التكلُّمُ ، و (كَالَمَ) ومصدرُه: المُكَالَمَةُ ، والكِلاَمُ - بكسر الكاف - نحو : المُقَاتلَةُ ، والقِتَالُ ، وهذه الأفعالُ كلُّها ذواتُ زوائدٍ ، وزواتُ الزوائدِ يَجْرِي مصدرُها على طريقةٍ واحدةٍ ، والكلامُ ليس أحدَ هذه المصادرِ ، فثبتَ أنه ليسَ بمصدرٍ .

والجوابُ عن استدلالِ الكوفيينَ بإعمالِه هُو :أنَّ اسمَ المصدرِ يعملُ عَمَلَ المصدرِ بالإجماعِ ، والفرقُ بينَ المصدرِ واسمِ المصدرِ (أنَّ)[6] المصدرَ في الحقيقةِ هو الفعلُ الصادرُ عنِ الإنسانِ وغيرِه ، كقولنا : إنَّ (ضربا) مصدرٌ في قولنا

---

١) ترجم ابن عصفور لهذا الباب بباب معرفة علامات الإعراب - انظر المقرب ١ / ٤٥ وفي نسخة دار الكتب ترجم هذا الباب بباب تبيين الكلام .

٢) المقرب ١ / ٤٥ .

٣) انظر هذا الاختلاف في معاني القرآن ٣ / ٦٦ والإنصاف ١ / ٢٣٥ وشرح المفصل ١ / ٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٨٧ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١ / ١٩٣ والهمع ٥ / ٧٧ .

٤) هو ذو الرمة ، والبيتان في ملحقات ديوانه ص ٦٧٥ وشرح المفصل ١ / ٢١ ، والهمع ٥ / ٧٨ والدرر اللوامع ٥ / ٢٦٣ .

٥) مطموستان في الأصل،ولعل ما أثبته هو الصواب .

٦) مطموسة في الأصل،ولعل ما أثبته هو الصواب .

يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمرًا ، فيكونُ مَدْلولُه معنى ، وسَمَّوا ما يُعَبَّرُ عنه به مصدرا مجازا ، كتسميتهم لفظَ (تسبيحٍ وضربٍ) مصدرا ، واسمُ المصدرِ اسمٌ للمعنى الصادرِ عنِ الانسانِ (كسبحان) المُسَمَّى به التسبيحُ الذي هُو صادرٌ عنِ المُسَبِّحِ لا لفظُ (تَ سْ ب يْ ح) بل المعنى المُعَبَّرُ عنهُ بهذهِ الحروفِ.

وقالَ الزمخشريُّ ـ رحمه اللهُ ـ (وقدْ أجْرَوا المعانيَ في ذلكَ مُجْرَى الأَعْيانِ ، فَسَمَّوا التسبيحَ بسبحانَ)(١) فقولُه :(في ذلكَ) يَعْني في وضعِ الأعلامِ لها ، كما وَضَعُوها للأَعْيانِ ، فَنصَّ على أنَّ المُسَمَّى هنا معنىً لا لفظ ، (فكان وزانُ)(٢) سُبْحانَ إلى ذلكَ المعنى الصادرِ عن الإنسانِ (وزانَه (٢) إلى الشخصِ ، ووزانُ التسبيحِ إلى المعنى (وزانُه)(٢) إلى الشخصِ ، وهذا الفرقُ يَحْتَاجُ إلى زيادةِ نظرٍ وفِكْرٍ ، فإن فيه ما فيه ، وقال ابن الباذش(٣) : الكلامُ (عِبارة)(٤) عَمَّا هَجَسَ في النفسِ ، وفائدتُه : إيصالُه إلى سَمْعِ السامعِ ، وهو مأخوذٌ مِنْ خطرِ الكَلْمِ ، وهُوَ الجُرْحُ ، لأنه إنْ كانَ حسنًا أثَّرَ في النفسِ سرورًا ، وإنْ كانَ قبيحا أثَّرَ فيها حُزْنًا ، ٣/ب

=============

١) المفصل / ١٠ .

٢) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

٣) هو علي بن أحمد بن خلف ، أبو الحسن الباذش الأنصاري الغرناطي، ولد سنة ٤٤٤ هـ، أخذ القراءات عن أبي داود وعلي بن عبدالرحمن بن الدوش ويحيى بن إبراهيم اللواتي ـ قرأ عليه ولده أبو جعفر وعلي بن خلف بن الحسن الغرناطي ، له من المصنفات شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل ، توفي سنة ٥٢٨ هـ ـ أنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٢٢٧ ، طبقات القراء لابن الجزري ١ / ٥١٨ وبغية الوعاة ٢ / ١٤٢

٤) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

ولهـذا قـالَ زُهيــرٌ: (١)

* وَجُـرْحُ اللسـانِ كَجُـرْحِ اليَـدِ *

يَعْنـي الكَلامَ كالكِلامِ ؛ لأنَّ الكَلامَ مُؤثـرٌ في السـامعِ ، كما أنَّ الجُـرْحَ مؤثرٌ في المَجْـرُوحِ .

قــوله : (هُــوَ اللفـظُ)(٢)

اللفـظُ: أصــلُه الرمْـيُ ، مصـدَرُ لفظـتُ الشـيءَ لفْظًـا ، أي : رميتُه رميًـا ، ومنه : لفظـتُ النـواةَ ، أي : رميتُهـا ، فسُمّي اللفظُ لفظًـا ؛ لأن الـهواءَ مرمـيٌّ إلى المخارجِ التي عندَهـا يُسْـمَعُ جَرْسُ الحـرفِ ، فحينئـذٍ ـ الحـرفُ لفـظٌ . بمعنى ملفـوظٍ ، كقولهم : دِرْهَــمٌ ضــربُ الأميــرِ ، أي : مَضْروبُــه .

قــوله : (المُركَّــبُ)(٢)

الفــرقُ بينَ التأليفِ والتركيبِ أنَّه لابُدَّ في التأليفِ منْ نسـبةٍ تحصيل فائـدةٍ تامـةٍ مـعَ التركيـبِ ، مِثلَ قولنـا : زيـدٌ منطــلقٌ ، وقـامَ زيــدٌ ، والمُركَّبُ أعمُّ مِنَ (المؤَلَّفِ)(٣)

وقــوله : (المُفيــدُ)(٤)

احــترازعن المهملاتِ ، مِثلَ (ديـز) في قـلبِ (زيــدٍ) و (رَعْفَـج) في قلبِ (جَعْفَرٍ) وغيـرِ (ذلــكَ)(٥) لأنَّ المهملاتِ لا تفيـدُ معنى يُفْهَمُ منها عندَ ذكرهـا ، كما يُفهمُ منْ (زيدٍ) عنْدَ ذكرِه ، منْ حَيْثُ لمْ تُوضعْ لذلكَ ، كما وُضِعَ زيـدٌ ، وإنْ كانَ يُفهمُ منْ المهملِ عندَ النطقِ بـهِ أنـهُ قـامَ بمتكلمٍ ، وأنـه ليسَ بأخرسَ، وأنـه حيٌّ ، إلى غيـرِ ذلكَ مِنَ المفهومــــاتِ .

وقــوله : (بالوضــعِ)(٦)

فصــلٌ ثالثٌ حتى يُخرجَ ما يَدلُّ بالطَّبعِ ، كالغطيطِ ، والسُّعالِ ، فإن الغطيطَ يَدُلُّ على النائمِ ، والسُّعالُ يدلُّ على خشونةٍ في قصبةِ الرئـةِ ، أو بالعَقْـلِ ، كما إذا سَمِعْنا لفظًـا

=================

١) لم أقف عليه في شعر زهير ، والبيت في ديوان امرئ القيس ص ١٨٥ ، وهذا عجز البيت وصدره * ولو عن نثا غيره جاءنــي * ، وانظر عجزه في الخصائص ١/٢١٤ ، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٣٣٣ ومنثور الفوائد ص ٢٣ وشرح ألفيــة ابن معط لابن القواس ١٩٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٤٦ .

٢) المقــرب ١/٤٥.

٣) مطموسة في الأصل،ولعل ما أثبته هو الصواب.

٤) المقرب ١/٤٥.

٥) مطموسة في الأصل،ولعل ما أثبته هو الصواب.   ٦) المقــرب ١/٤٥.

مُهمَلاً ، فإنَّه يَدلُّ على أنَّه قام بمتكلمٍ ، إلى غير ذلكَ منْ الدلاتِ التي ذكرناها قبلُ(١) ، ولا يُسمى كلمة ، لأنهما دلا على ذلكَ بالطَّبْع ، أوْ بالعقلِ ، لا بوضعٍ.

والأشياءُ الدالةُ كثيرةٌ ،كالخطِّ ، والإشارةِ ، والعَقْدِ(٢) والنِّصْبة(٣) والنَّبْضِ(٤) ، والقِنْيَة(٥) ، والسَّحنة(٦) ، وغيرِ ذلكَ ، لكنَّ الأقربَ منْ هذه الدالةِ إلى الكلام إنما هُو اللفظُ ، فأتَى بهِ دونَ غيرِهِ لذلكَ .

وهذا الحدُّ للكلامِ ليسَ بمانعٍ ، لأنه يَدْخُل فيه المضافُ والمضافُ إليهِ ، كقولنا : غلامُ زيدٍ ، فإنهُ لفظٌ مركبٌ وجودًا ، مفيدٌ بالوَضْعِ ، وليسَ بكلامٍ في اصطلاحِ النحاةِ ، فيحتاجُ إلى أنْ يُضيفَ إليهِ فَصْلاً آخرَ ، وَهُو أنْ يقولَ : مستقلا بالفائدةِ ، أوْ يقولَ : فائدةً تامةً .

قولـه : (وأجزاؤه ثلاثةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ وحرفٌ)(٧)

(فإنْ)(٨) قيلَ : لا نُسَلِّم أنَّ الحرفَ مِنْ أجزاءِ الكلامِ ، لأنَّ الكلامَ لا يَفتقِرُ إلى وجودِهِ بوجهٍ ما .

نقولُ: إنَّ قولَنا : الحرفُ مِنْ أجزاءِ الكلامِ صحيحٌ ، وذلكَ أنكَ إذا قُلتَ : قامَ زيدٌ ، كانَ هذا الكلامُ خبرًا محضًا / يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ ، وإذا ألحَقْتَه (هَلْ) ٤/م فقلتَ : هلْ قامَ زيدٌ ، صارَ هذا الكلامُ استفهاما ، لا يَحْتَمِلُ صِدْقا ولا كَذِبا ،فبالحرفِ حصلَ له هذا المعنى .

فإنْ قيلَ : لا نُسَلِّم أنَّ الحرفَ لهُ مدخلٌ في الكلامِ ، لأنَّ قبلَ دخولِ (هَلْ) كانَ كلامًا ، وبعْدَ دخولِه هو كلامٌ ، وما حَصَلَ في الجملة إلاَّ معنى الاستفهامِ ، وهُوَ الذي دَلَّتْ (هَلْ) عليهِ فَعَرفْنا أنَّ الحرفَ ليسَ له مدخلٌ في الجملةِ .

==================

١) انظر ما تقدم ص ٨ .
٢) ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين ، انظر البيان والتبيين ١ / ٧٦ .
٣) هي الحال الدالة ، انظر المصدر السابق ١ / ٧٦ .
٤) الحركة ، انظر اللسان ٧ / ٢٣٥ (نبض) .
٥) في الأصل : القارورة واضحة هكذا ، وهو تحريف ، وما أثبته عن نقد النثر ص ٥ .
٦) قال ابن منظور : السَّحنة والسَّحَنة والسحناء : لين البشرة والنعمة وقيل الهيئة واللون والحال . اللسان ١٣ / ٢٠٤ (سحن) .
٧) المقرب ١ / ٤٥ .
٨) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

نقــولُ : إنــه وإنْ لمْ يكنْ له مدخلٌ في الإسنادِ ، فله مدخــلٌ في جَعْلِ الجُمــلةِ استفهاميــةً .

فإنْ قيلَ : إنَّ لنا موضعًا هُوَ كلامٌ ، فإذا أتيتَ بالحرفِ لمْ يبقَ كلامــًا ، نحو : إنْ قامَ زيــدٌ ، قبلَ دخولِ (إنْ) كانَ جملةً ، فحِينَ دخلتْ (صار)[1] كالمفــرَدِ .

نَقــولُ : إنا لمْ نقلْ : كلُّ حرفٍ بلْ هو حكمٌ أكثريٌّ ، والأمــرُ كذلــكَ ، وهو وإن لم يكنْ له مدخلٌ في الكلامِ مع الجُملةِ الواحدةِ ، فله مدخلٌ إذا حصــلتِ (الجُملتــانِ)[2]

وقــوله : (اســمٌ)[3]

فالاسمُ فيه لغاتٌ : سِمٌ بكسرِ السينِ وضمِّها ، وأُسم بكسرِ الهمزةِ وضمِّها (وسُمَى بوزنِ هُــدَى)[4] علی رأيِ أكثرِهم ، وأنشَدُوا شاهدًا عليــه :

* واللــهُ أسْمَاكَ سُــمَىً مبارَكًا[5] *

وقالَ بعضُهم : هذا لا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ الألفَ بدلٌ من التنوينِ ؛ لأنه منصوبٌ ، وهو اللغةُ التي هي* سُمٌ (بضمٍّ)[6] الســينِ .

واختلفَ النحــاةُ في اشتقاقِ الاســمِ :

فذهــبَ البصريــونَ إلى (أنه)[7] من السُّمُوِّ ، وهــو العُــلُوُّ .

وذهــبَ الكوفيــونَ إلى أنــه مِنَ الوَسْــمِ ، وهو العَلامــةُ[8] .

= =

١) مطموســة في الأصل ولعل ما أثبته هو الصواب .
٢) النــون مطموســة في الأصــل .
٣) المقــرب ١ / ٤٥ .
٤) مطموســة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .
٥) تمامــــه : * آثــرك اللــه بــه إيثاركـــا *
قائله أبو خالد القناني ، انظره في إصلاح المنطق ص ١٣٤ والإنصاف ١ / ١٥ وأوضح المسالك ١ / ٢٤ ، والتذييل والتكميل جـ ١ ل ١٣ب ، والمقاصد النحوية ١ / ١٥٤ واللسان (سمو) ١٤ / ٤٠١ .
٦) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .
٧) " " " " " " "
٨) انظر الإنصاف ١ / ٦ والتبيين ص ١٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٣ .
* في الأصل : (هو) .

وحقيقـةُ هذا الكلامِ أنَّهم أجْمَعُوا على أنـه حُـذِفَ منه حرفُ علةٍ ، وأنَّ المحذوفَ واوٌ ،
واختلفوا في مكانهـــا .

فمذهـبُ البصريينَ أنها كانـتْ لامـًا .

ومذهـبُ الكوفيينَ أنها كانت فاءً ، والصحيحُ ما ذهبَ إليـهِ البصريونَ لوجوهٍ، منها :

أنَّ الحذفَ في الأواخـرِ أكثرُ منه في الأوائـلِ ، والحمـلُ على الأكثـرِ أولى، وأيضا الحـذفُ في* الأواخـرِ أولى منـه في الأوائلِ، لأنَّ الآخرَ موضعُ ضجـرٍ وسآمةٍ وتعبٍ فناسـبَ الحذفَ ، ليخـفَّ على المُتكلمِ، بخـلافِ الأولِ ، لأنـه موضـعُ استجمامٍ وراحـــةٍ .

ومنْهـا : أنَّ الهمزةَ في (اسم) عوضٌ منَ المحذوفِ ، وإنما يُعَوَّضُ في غيرِ مَوْضِـعِ المحذوفِ، كـ (عِـدَةٌ) ـ أصلها (وعْـدٌ) فلما حَذَفْنا الواوَ (مِنْ)(١) أولِها عُوِّضَـتْ التـاءُ في آخرهـــا .

ومنهـا : أنه متى عـادَ المحذوفُ في تصاريفِ الكلمةِ ، فإنما يَعُودُ آخِـرًا ، لا أولاً ، كقولـكَ في جَمْعِـهِ (أسْماءٌ) وأصْلُهُ (أسـماوٌ) فَقُلِبَتْ الواوُ همزةً لوقوعِهـا طَرَفـًا بعْـدَ ألفٍ زائـدةٍ ، وقولكَ في جمعِ الجمعِ (أسَـامٍ) وأصْلُه (أسَـامِوٌ) فقُلبت الواوُ يـاءً لانكسارِ ما قبلَهـا ، وقولكَ في الفعـلِ (أسْـمَيْتُ) وأصْلُه : (أسْمَوْتُ) فَقُلبَـتْ الواوُ يـاءً لوقوعِهـا رابعـةً طرفـا ، وقولكَ في التصغيرِ (سُمَيٌّ) وأصْـلُه (سُمَيْـوٌ) ، فاجْتمعَتِ الواوُ والياءُ ، وسُبقتْ إحداهُما بالسكون ، فقلَبْنـا الواوَ يـاءً / وأدغمنـا ، فلما ظهَرَ المحذوفُ آخرا دلَّ على أنَّ موضعَه (الآخـرُ)(٢) ولوْ كانَ موضعُـه الأولَ لقـالوا : (أوسَـامٌ) في جمْعِـه ، و (أواسِـمُ) في جَمْعِ الجَمْعِ ، و (أوْسَمْتُ) في الفعلِ ، و (وُسَيْمٌ) في التصغيرِ ، ولمَّا لَمْ يُقلْ دلَّ على بطلانِ ما ذكروا .

وإنما قدَّمْنا الاسمَ على الفعلِ والحرفِ ، لأنَّهُ سما على قسيْمَيهِ ، إذْ كان يُخْبَـرُ بـه وعنـه .

وقـولُه : (وفعْـلٌ)(٣)

حَـدُّ الفعـلِ قدْ ذكره هو(٤) ، وإنما سُمِّيَ الفِعْـلُ فِعْلا لأنه مشتقٌ مِنَ المصدرِ على مذهبِ

==================

١) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبته هو الصواب .
٢) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبته هو الصواب .
٣) المقـرب ١ / ٤٥ .
٤) قال ابن عصفور ـ رحمه الله ـ (والفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمـان) المصـدر السـابق .

* في الأصل (بالأواخر ..... بالأوائل) تصحيف .

البصريين[1] ، وهو الصَّحيحُ ، والمصدرُ فعلُ حقيقةً ؛ لأنه هو الذي يفعَلُه الإنسانُ ، فَسُمِّيَ الفعلُ باسمِ المصدرِ الذي هو أصلُه .

وقيلَ : إنما سُمِّيَ فعلا لما كانَ لفظُ (فَ عَ لَ) يُعَبَّرُ به عنْ كلِّ الأفعالِ ، فَسُمِّيَ الفعلُ الصناعيُّ بما يُعَبَّرُ عنه ؛ ولذلكَ لَمْ يُسَمَّ عملاً ؛ لأنَّ لفظَ (فَعَلَ) أعمُّ منْ لفظِ (عَمِلَ) ألا ترى أنه إذا قيلَ لكَ : حَدِّثْ فلانا بكذا ، أو كُلْ كذا ، وامتثلتَ ؛ فإنكَ تقول : (فَعَلْتُ) ولا تقولُ (عَمِلْتُ) فبانَ أنَّ لفظَ (فَعَلَ) أعمُّ من لفظِ (عَمِلَ) ؛ فَسَميناه باللفظِ الذي يُعَبَّرُ به عنه ، وإنما قُدِّمَ على الحرفِ لأنه يُخْبَرُ به ، فله مزيةٌ على الحرفِ استحقَّ بها التقديمَ .

وقوله : (وحرفٌ)[2] :

وحدُّ الحرفِ قد ذكره[3] هو أيضا ، وإنما سُمِّيَ حرفا إذْ كانَ فضلةً وطَرَفًا في بابِ الإسنادِ ؛ لأنه لا يُسندُ ولا يُسندُ إليه ، فأُخِذَ من حرفِ الجبلِ وهو طرفُه ، وكذلك حرفُ الرغيفِ .

وقولُه في حدِّ الاسمِ (لفظٌ)[4] أخذَ فيه الجنسَ البعيدَ ؛ ولذلكَ احتاجَ إلى زيادةِ فصلٍ آخرَ ، وهو قولُه : (ولا يَدُلُّ جزءٌ من أجزائِه إلى آخره)[4] ، ولو أخذَ عوضَ لفظٍ (كلمةً) لما احتاجَ إلى ذلكَ .

قوله : (معنى في نفسه)[5]

اعلمْ أنَّ معنى قولِ النحاةِ رحمهم اللهُ : أنَّ الكلمةَ لها معنى في نفسِها ، أولا معنى لها في نفسِها ، يعنون به : أنَّ الكلمةَ إنْ فُهِمَ تمامُ معناها بمجرَّدِ ذكرِ لفظِها منْ غيرِ ضميمةٍ فهي المُعَبَّرُ عنها بأنَّ لها معنى في نفسِها ، وإنْ كان فَهْمُ تمامِ معناها متوقفًا على ضميمةٍ ، فهي المُعَبَّرُ عنها بأنَّ معناها في غيرِها .

==============

٢) المقرب ١ / ٤٥ .

٣) قال ابن عصفور - رحمه الله - (والحرف لفظ يدل على معنى في غيره ، لا في نفسه) المصدر نفسه ١ / ٤٦ .

٤) المصدر نفسه ١ / ٤٥ قال ابن عصفور في حد الاسم (.. لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ؛ نحو : زيد ..) وانظر شرح الجمل له ١ / ٩٢ .

٥) المقرب ١ / ٤٥ .

١) ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل ، انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ والتبيين ص١٤٣ .

وَ مَعْنَى ذَلِكَ (١) : أنَّكَ إذا ذكرْتَ الاسَمَ وحدَه يُفهَمُ منه مَعْنى ، نحو (الرجُلُ) هُو عبارةٌ عن شَخْصٍ ، وَكذا باقي الأسْماء ، يُفهَمُ منه مَعْنى في حالِ إفْرادِه ، والفعْلُ أيضاً إذا ذكرتَه وحدَه يُفهَمُ منه ، نحو : (قامَ) يُفهَمُ منه اقترانُ القيام بالزمن الماضي ، وليسَ الحرفُ كذلكَ ؛ لأنَّكَ إذا ذكرتَ حرْفاً لا يُفهمُ منه معْنى إلّا إذا اقْترنَ بضَميمةٍ مِنْ أحدِ قسيْميه .

فإنْ قيلَ : لايجُوزُ أنْ يكونَ الحرفُ بلاَ معْنَى [عِنْدَ ذكرِه وحدَه] (٢) ؛ لأنَّه يْبقَى مِنْ قَبيلِ المهْمَلاتِ ، وإنَّما الحرفُ موضُوعٌ ، لا مُهمَلٌ .

نَقولُ : لا نُسلِّمُ أنه يلزمُ مِنْ قولنا : إنَّ الحرفَ/لا يُفهَمُ مِنْه [مَعْنَى] (٣) في حَالِ الإفْرادِ ٥/أ
أنْ يكونَ مِنْ قبيلِ المُهملاتِ ؛ لأنَّ الحرفَ وُضِعَ لِأنْ يُفهَمَ منه معنًى عنْدَ التَّركيب ، وليسَ المهملُ كذلكَ ؛ فإن المهملَ ليسَ له معنًى ، لا في حالِ الإفْرادِ ، وَلا في حالِ التركيب .

والحقُّ أنَّ الحرفَ له معنًى في نفسِه ؛ لأنَّا نقولُ : لا يخْلُو المخاطَبُ بالحرفِ مِنْ أنْ يفهَمَ موضوعَه لغةً ، أوَلا ، فإنْ لم يفْهمْ موضوعَه لغةً ، فَلا دليلَ في عَدمِ فهمِه المعنَى أنَّه لا معْنَى لَهُ ؛ لأنه لو خُوطبَ بالإسم والفعلِ وهُو لا يفهَمُ موضوعَهما لغةً كانَ كذلكَ ، وإنْ خُوطبَ به مَنْ يفهَمُ موضوعَه لغةً فإنه يَفهَمُ منه معنًى عَملاً بفهْمِ موضوعِه لغةً ، كَمَا إذا خَاطبْنا إنْساناً ب (هَلْ) وهُوَ يفهَمُ أنها موضوعةٌ للإسْتفهام، وكَذا باقي الحُروفِ ، فإذاً عرَفْنا (أنَّ لَه) (٤) معنًى في نفْسِه ولنا طريقٌ آخرُ ، وهو أنْ نقولَ : وإنْ خُوطبَ به مَنْ يفهَمُ موضوعَه لغةً ، فَلا نُسلِّمُ أنَّه لا يفهَمُ منه معنًى ، [واللُّغَويونَ كُلُّهُمْ قالوا مَثلاً : إنَّ (هَلْ) للاستفهامِ ، ولم يُقيِّدُوا بحالِ التركيبِ دُونَ حَالِ الإفْرادِ (٥)] .

فإنْ قيلَ : أيُّ فرْقٍ بينَ معنَى الاسمِ والفعْلِ وبينَ معنَى الحرْفِ عَلَى ما ذكرْتَ ؟ .

قلنا : الفرقُ بينَهما أنَّ كلَّ واحدٍ مِن الاسم والفعلِ يُفهَمُ منه في [حالِ] (٦) الإفرادِ عَيْنُ ما يُفهَمُ منه عنْدَ التركيبِ ، بخلافِ الحرْفِ ؛ لأنَ المعنَى المفهومَ مِنَ الحرفِ في حالِ التركيبِ أتَمُّ مِمَّا يُفهمُ منه عنْدَ الإفرادِ

قولُه في حَدِّ الحرْفِ : (لفظٌ يدلُّ على معنَى في غيْرِه ، لا في نفْسِه)

==============================

١- في الأصل :- ومعنى قول هذا الكلام ، وما أثبته من الأشباه والنظائره /٦ .

٢- في الأصل : بذكره إياه وحده ، وما اثبته من المصدر السابق .

٣- سقطت هذه الكلمه من المصدر السابق ٥ / ٧ .

٤- في الأصل : أنه .

٥- ما بين القوسين سقط من الأصل ، وهو موجود في الأشباه والنظائر ٥ / ٧ بفصه ونصه عن التعليقة .

٦- تكملة من المصدر السابق ٥ / ٨ .

للنُّحاة في حدِّ الحرف عبارتان :

إحْداهُما : ما ذكرَه هذا المصنِّفُ – رحمه الله – بلفظه أو بمعْناه .

والأخْرى : أن يقولوا : الحرفُ لفظٌ يدلُّ على معْنَى في غيره[١] ، وهذه العبارةُ أقربُ إلى التحقيق من الأُولَى ؛ لأنَّ قولهَم إنه يدُلُّ على معْنى في غيره لا ينْفي أنْ يكونَ له معنى في نفْسه ، بخلاف العبارة الأولى .

قولُه : (في غيره)[٢]

ليُخْرِجَ نحو : زيدٌ قائمٌ .

قولُه (لا في نفسه)[٣]

ليُخْرِجَ نحو : (أينَ) ، فإنَّه وإنْ دلَّ على استفهام في غيره ، فله معنًى في نفْسه ، وهُوَ الظَّرفيةُ ، وكذلك كلُّ اسم مُضمَّن معْنى الحرْف .

وقولُه : في دليل الحصْر : (إنَّ اللفظ الذي هُوَ جُزْءٌ ، إمَّا أنْ يَدُلَّ على معنًى ، أو لا يَدُلّ)[٤]

هذا الترديدُ ليسَ بصَحيح ؛ لأنَّه ترديدٌ في الوَاقع ؛ لأنَّ اللفْظَ بعْدَ فَرْض كَونه جُزءَ كلام لايكُونُ إلاّ دالاً ، فلا يَصحُّ هذا التَّرديدُ .

وقدْ قيلَ في دليل الحصْر أيضاً : إنَّ الكلمةَ لا بُدَّ وأنْ تدُلَّ على معنًى ، فذلكَ المعْنَى إمّا أنْ يفتقرَ في تَمام فهْمه إلى ضَميْمةٍ ، أوْ لاَ ، فإن افتقرَ فهُوَ الحرفُ ، وإنْ لم يَفتقرْ فإمَّا أنْ يُفهَمَ معه خُصُوصيةُ زمَن ماضٍ ، أو غير ماضٍ ، أوْ لا ، فإنْ فُهِمَ معَهُ الخُصوصيةُ فهُو فعلٌ ، وإلا فهُو اسمٌ .

وقدْ قيلَ في دليل الحصْر أيضاً : الاسمُ : كلمةٌ تدُلُّ على معنًى في نفسها مُجرَّدةً عن تَعيين زمان ذلكَ المعْنَى ، والفعلُ كلمةٌ تدُلُّ على معنًى في نفسها ، وعلى تعيين زمان ذلك المعنَى)[٥] ، والحرفُ : كلمةٌ يُفتقرُ في تمام فهمها إلى ضميمةٍ .

١- انظر شرح الجزولية للأبذي ١/٢١ .

٢- المقرب ١/٤٦ .

٣- نفسه ١/٤٦ .

٤- المصدر نفسه ١/٤٦ وعبارة ابن عصفور (أن اللفظ الذي هو جزء كلام .. الخ)

٥- في الفصول الخمسون ص ١٥١ وما بعدها في تعريف الاسم والفعل قريب مما ذكره الشارح .

قولُه : (ذكرُ تبيينِ أحكامِ الكَلِمِ)(١)

اعلمْ أنَّ الكَلِمَ اختلفوا فيه ، هلْ هو جمعٌ أمْ اسمُ جنسٍ ؟

فذهبَ جماعةٌ منهم الجرجانيُّ(٢) وابنُ الخشَّابِ(٣) / وابنُ البيذشِ(٤) والجَوْهَريُّ(٥) - رحمهم ٥/ب
اللهُ - أنَّه جمعُ كَلِمةٍ مثلُ نَبِقةٍ ونَبِقٍ وخَرِبةٍ وخَرِبٍ ، وكذلكَ كلُّ ما الفرقُ بينَ واحدِه وكثيرِه التاءُ ، والكَلِمُ لا يكونُ أقلَّ مِنْ ثلاثِ كَلِماتٍ ؛ لأنَّه جمعٌ ، ولهذا قالَ سيبويه - رحمه الله - (هذا بابُ عِلْمِ ما الكلمُ منَ العربيةِ)(٦) ، ولمْ يَقُلْ : ما الكلامُ ؛ لأنَّه أرادَ نفسَ ثلاثةِ أشياءَ : الاسمِ ، والفعلِ ، والحرفِ ، فجاءَ بما لا يكونُ إلا جَمْعًا ، وتركَ ما يُمكنُ أنْ يقعَ على الواحدِ والجماعةِ ، لأنَّ الكلامَ اسمُ جنسٍ ، يقعَ على القليلِ والكثيرِ .

وذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ - رحمه الله - وغيرُه من المحققينَ(٧) إلى أنَّ ذلكَ جميعَه اسمُ جنسٍ ، يعني الكَلِمَ ، وكلُّ ما الفرقُ بينَ واحدِه وكثيرِه التاءُ كالتَّمرِ ؛ لأنَّه يقعَ على القليلِ والكثيرِ .

والدليلُ على ما ذكرَ المحققونَ تصغيرُهم إيَّاه على لفظِه ، ولوْ كانَ جمْعًا لكانَ جمعَ كثرةٍ ، وجموعُ الكثرةِ لا تُصغَّرُ على ألفاظِها ، فبانَ بذلكَ أنَّه اسمُ جنسٍ لا جمعٌ .

ومما يَدلُّ أيضا على أنَّه اسمُ جنسٍ لا جمعَ تذكيرُهم إيَّاه في الوصفِ والإخبارُ عنه ، كقولِهم : تمرٌ جيدٌ ، وأكلتُ تمرًا طيبا - [عندي]* فحينئذٍ بانَ أنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ على الصحيحِ ، يُطلقُ على كلِّ مُستعملٍ منْ مُفردٍ ومُركَّبٍ مفيدٍ فائدةً تامةً ، أوْ غيرَ تامةٍ .

===============

١ - المقرب ١/٤٦ .
٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٩ .
٣) اسمه عبد الله بن أحمد بن الخشاب ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، قرأ على أبي منصور الجواليقي وعلى أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري وغيرهما ، شرح جمل الجرجاني ولمع ابن جني وله رد على ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي - توفى سنة ٥٦٧ هـ - انظر ترجمته في إنباه الرواه ٢/٩٩ وبغية الوعاة ٢/٢٩ .
٤) تقدمت ترجمته ص ٧ .
٥) انظر الصحاح ٥/٢٠٢٣ .
٦) الكتاب ١/١٢ .
٧) ذهب مذهب الفارسي تلميذه ابن جني وابن برهان وابن أبي الربيع - انظر الهمع ١/٣٦ ، والخصائص ١/٢٥ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ١٠١ .
* تكملة ليتم بها الكلام .

وقولُنا : (مستعملٌ) احترازٌ عن المُهْملاتِ ، بخلافِ القولِ ، يُطلقُ على القليلِ والكثيرِ من المستعملِ والمُهْملِ ، كذا قال ابنُ جني - رحمَه اللهُ - في أولِّ الخصائصِ (١) .

وقالَ بعضُ المُتأخرينَ : إنَّ القولَ لا يُطلقُ إلاَّ على المُستعملِ ، دُونَ المُهمَلِ (٢) ، فالقولُ على رأيِ ابنِ جنيٍّ - رحمه الله - مرادفٌ للفظِ ، وقَدْ يُطلقُ القولُ على ما ليسَ بلفظٍ مجازًا كقولِ الشاعرِ (٣) :

* امْتَلأَ الحوضُ وقالَ قَطْنِي *

وواحدُ الكَلِمِ كلمةٌ ، وتميمٌ تقولُ : هيَ كِلْمةٌ (٣) ، بكسرِ الكافِ ، وحَكَى الفراءُ - رحمه الله - فيها ثلاثَ لغاتٍ : كَلِمَةٌ ، وكِلْمَةٌ ، وكَلْمَةٌ - مثلُ كَبِدٍ ، كِبْدٍ ، وكَبْدٍ ، والكلمةُ أيضا القصيدةُ بطولِها (٤) ، ومنْ قالَ : الكلمةُ : هيَ اللفظةُ ليسَ بجيدٍ ، لأنَّ الكلمةَ ليسَ منْ شرْطِها أنْ تكونَ من حرفٍ واحدٍ ، فإنها قَدْ تكونُ منَ الحرفِ الواحدِ إلى السبعةِ ، وقالَ بعضُهم : إلى الثمانيةِ ، ومثل بقولِهم : كذَّبذَّبانٌ بتشديدِ الذالِ الأولى ، وفي كتابِ سيبويه - رحمَه اللهُ - المثلُ عليْها واحدًا واحدًا ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

==================

١) ٣٢/١ .

٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٦/١ و ٧ .

٣) لم أقف على قائله - وتمامه :

* مَهْلاً رُويْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْني *

والرجز في مجالس ثعلب ١٨٩/١ والخصائص ٢٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٣/١ و٢/١٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣٦١/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٥/١ ، واللسان (قطن) ٣٤٤/١٣ ، و(قول) ٥٧٢/١١ .

٣) انظر الصحاح ٢٠٢٣/٥ ، ولغة تميم ص ٢١٥ .

٤) معاني القرآن ٣٦٧/٢ ، وانظر الصحاح ٢٠٢٣/٥ .

بَـابُ الإعـــــراب

الإعـــــرا ب : مأخـوذٌ في الاصطلاحِ منْ أحَدِ معـان :

إمَّا مِنَ الإعرابِ الذي هوُ البيانُ ، ومنه (والأيِّمُ تُعربُ عنْ نفسِها)[١] أيْ :تُبينُ .

وإمَّا منْ :أعربتُ معدةَ الفصيلِ ، إذا أصلحتُها بعدَ الفسادِ عنْ شربِ اللبـــنِ ، والهمزةُ فيه للسلبِ ، يُقالُ : عَرِبتْ معِدَتُه ، إذا فَسَدتْ ، وأعْربتُها :أزلْـتُ فسادَها ، كقولِهم :أشْكَيْتُه ، إذا أزلتُ شِكايتَه ، و : أعْجَمْتُ/ الكتـــابَ ، ٦/أ أزلتُ عجْمَتَه بالنَّقْطِ ، ومنهُ الحديثُ (شَكَوْنا إلى رَسُولِ اللهِ ـ صلى اللهُ عليـه وسـلَّمَ ـ حرَّ الرمضاءِ ، في جباهِنا وأيدِيْنا ، فَلَمْ يُشْكِنا)[٢] .

وإمَّا منْ قولِهم : أعربَ الرجلُ ، إذا صارَ له خيلٌ عِرابٌ ، قالَ[٣] :

ويَصْهَلُ في مِثْلِ جَوْفِ الطويِّ م صَـهيلاً يُبَيِّنُ للمُعْـــرِبِ

يعـني : إذا سَمِعَ صَهيلَ هذا الفرسِ منْ له خيلٌ عِرابٌ ، عَرفَ أنه عربيٌّ .

وقالَ قطربٌ[٤] ـ رحمه اللهُ ـ هو مأخوذٌ منْ قولِهم : امرأةٌ عَروبٌ ، أي : متحبِّبةٌ إلى زوجِها ، وهو أضْعَفُها[٥] .

فإنْ قلنا : هوَ من البيانِ فلأنَّ الإعرابَ يُبيِّنُ المعنى .

وإنْ قلنا : من الإصلاحِ ، فلأنَّ الإعرابَ يُصلحُ الكلامَ ، ويزيلُ فسادَه

---

١) انظر مسند الإمام أحمد ٤/١٩٢ ، وانظر سنن ابن ماجه ٥/١٢١ .

٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥/١٢١ ، والنهاية في غريب الحديث ٢/٤٩٧ .

٣) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص ٢٣ والكامل ٣/٤٦ والخصائص ١/٣٦ وسمط اللآلي ١/٤١٤ ، واللسان (عرب) ١/٥٩٠ .

٤) هو محمد بن المستنير ، كنيته أبو علي ، لقبه سيبويه بقطرب لأنه كان يأتيه مبكرا ، وقطرب دويبة كثيرة الدب لا تفتر ، له مصنفات كثيرة ، منها معاني القرآن ، والاشتقاق ، والقوافي ، توفي سنة ٢٠٦ هـ أنظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٩٩ ، وإنباه الرواه ٣/٢١٩ .

٥) انظر رأي قطرب في الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ والأشباه والنظائر ١/١٨٤ .

وإنْ قلنا : منْ أعربَ إذا صار له خيلٌ عِرابٌ ، فلأنَّ الإنسانَ إذا أعْربَ كلامَه صار كالعربِ في كلامِهم .

وإنْ قلنا : من التَّحَبُّبِ ؛ فلأنَّ السامعَ إذا سَمِعَ الكلامَ مُعرَبا فَهِمَ معناه ، فكانَ أحبَّ إليه مما إذا لم يسْمعْه مُعْربا .

وإنما كانَ هذا أضعفَها ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ الإعرابُ قدْ دَخلَ في الكلامِ تحسينًا ، لا حاجَةً ، والإعرابُ إنما دخلَ للحاجةِ ، ليُفَرِّقَ بينَ المعاني الملتبسةِ .

قولُه : (تَغْييرُ جنْسِ آخرِ الكلمةِ[1])

فصلٌ عنْ أولِها ووسَطِها ، فتغيُّرُ أولِها نَحْو : (رَجُل) فإنَّ أولَه مفتوحٌ ، ثُمَّ تَقولُ : (رُجَيْل) فَيَنْضَمّ أولُه ، ثُمَّ تقولُ (رِجَال) فينكسِر أولُه .

وأمَّا تَغيّرُ وسطِها فنحو: هذا امروٌ ، فالراءُ مضمومةٌ ، ثُمَّ تقولُ : رأيتَ امرأً ، فتنفَتِحَ الراءُ ، ثُمَّ تقولُ : مررتُ بامرئٍ ، فتكونُ الراءُ مكسورةً ، فهذا اختلافٌ في الأولِ والوسطِ ، ولا يُسَمَّى إعرابًا ، لأنه ليسَ في الآخر .

قولُه : (لعامِلٍ[2])

فصلٌ عن اختلافِ الآخرِ منْ غيرِ اختلافِ العاملِ ، نحوَ حركةِ التقاءِ الساكنينِ في مثلِ : كَمِ المالُ ، ونحوَ حركةِ الهمزةِ المُلقاةِ على الساكنِ قبلَها في مثلِ : كمِ ابلُكَ ؟ وكمُ اخْتا ؟ وكمَ اخا لكَ ؟

وقوله : (يَدْخلُ عليْها[3])

فصلٌ عنْ حركةِ الحكايةِ في مثلِ قولِنا : مَنْ زيدٌ ؟ ، ومَنْ زيدًا ؟ ، ومَنْ زيدٍ ؟ في الاستفهام[4] عنْ المرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ ، إذا قال : جاءني زيدٌ ، و : رأيتُ زيدًا ، و : مررتُ بزيدٍ ، فإنَّ العاملَ في كلامِ القائلِ ، لا المُستفهِم[4]

وقولُه : لفظًا ، أوْ تقديرا[3])

==========================

١) المقرب ١/ ٤٧ ، وعبارة ابن عصفور : تغير آخر الكلمة .

٢) المصدر نفسه ١/ ٤٧ .

٣) المقرب ١/ ٤٧ .

٤) انظر باب الحكاية ل ١٢٥ أ ، وفي الأصل : (في الاستثبات .... لا المستثبت) تحريف .

تَقْيِيدٌ للتغيّرِ والعامـلِ ، فإنّهما يكونُ كلٌّ واحـدٍ منهما لفظًا وتقديـرًا .

أمَّا التغيّرُ لفظًا فنحـوُ : هـذا رجـلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررتُ برجـلٍ ، فآخـرُ رجـلٍ تغيـّرَ بالحركاتِ لفظًـا .

وأمَّا التغيرُ تقديرًا : فنحـوُ : هـذا موسـى ، ورأيتُ موسـى ، ومررتُ بموسـى فآخِرُ (موسـى) لم يَتغيَّرْ لفظـا ، لكنْ تقديـرا .

ومثـالُ العاملِ الملفوظِ به ما تقدّمَ مِنْ : جاءني ، ورأيتُ ، والبـاء .

ومثـالُ العاملِ المقـدَّرِ : سَقْيًا ، وَرَعْيًـا ؛ فإنَّهما منصوبـان بفعـل مقـدَّرٍ ، و(رجال) في قولِه تعالى (يُسبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ)(1) فيمَنْ قـرأَ بفتْحِ الباءِ مِنْ يُسـبَّح ؛ ف (رجـالٌ) حينئذٍ مرتفعٌ بفعلٍ (مُضـمَرٍ)(2) تقديـرُه - واللهُ أعلمُ - يُسَبِّحه رجـالٌ .

ومثـالُ الجـرِّ بعامـلٍ مقـدَّرٍ قـولُ الشـاعرِ(3) :

* وقاتِـمِ الأعْمَـاقِ خـاوِي المُخْتَـرقْ *

ف (قاتـمٍ) مجـرورٌ بـ (رُبَّ) مقدَّرةً .

وقـولُه : (عـن الهيئـةِ) إلى آخـرِه(4) .

تَبيِّنٌ للتغييـرِ ، فإنَّ آخـرَ (رجـلٍ) لامٌ على كلِّ حـالٍ ، وآخـرَ (بـكرٍ) راءٌ على كلِّ حـالٍ ، فلا يُعتَقَدُ بأنَّ التغييرَ بأنْ يـزولَ حـرفٌ ، ويُخْلفَه آخـرُ في كلِّ حالٍ ، بـلْ التغييـرُ أعـمُّ مِنْ ذلكَ ، فانّـه تـارةً : يـكونُ بـزوالِ الـهيئـةِ مِنَ الحركـاتِ والسُّـكونِ ، وتـارةً : بزوالِ نفسِ الحـرفِ الأخـيرِ ، وخَـلَفَ غيـره ، كما في الأسـماءِ السِّـتَّةِ والتثنيـةِ والجمْـعِ ، علـى قـولِ مَنْ يقـولُ : إنَّ إعرابَهـا بالحـروفِ(5) ، فإنَّـه يَصْـدُقُ

==================

1) سورة النور آية ٣٦ هذه قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بكسر اليـاء ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزه والكسائي وحفص عن عاصم - انظر السبعة ص ٤٥٦ .

2) مطموسة في الأصل .

3) هو رؤبة بن العجاج ، انظر ديوانه ص ١٠٤ والكتاب ٤ / ٢١٠ والخصائص ١/ ٢٦٤ وسر صناعة الاعراب ٢ / ٤٩٣ و ٦٣٦ ، والمنصف ٢ / ٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٨ و ٩ / ٢٩ والخزانة ١ / ٧٨ وتمامه * مُشْتَبِهِ الأعـلامِ لمّاعِ الخَفَـقْ *

4) عبارة ابن عصفور كاملة (عن الهيئةِ التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئـة أخرى) المقرب ١ / ٤٧ .

5) هذا قول الزجاجي وقطرب والزيادي وهشام - انظر الهمع ١ / ١٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ وشرح الكافيـة ١ / ٢٨ .

عليهـا أيضـا أنـه تغيّرتْ هيئةُ الآخـر ، وإنْ كانَ التغيُّرُ بـزوالِ حـرفٍ ومجيءِ آخرَ وأمّا علـى رأيِ سيبويه - رحمه الله - وهُوَ أنه ليسَ في الأسماءِ إعرابٌ بحـرفٍ(١) ، وهـوَ الذي يشيرُ إليه كلامُ المصنِّفِ - رحمه الله - في إعرابِ التثنيةِ والجمعِ(٢) - فـإنَّ تغيُّرَ الهيئةِ أيضا حاصلٌ ، وإنْ لمْ يكنْ نفسُ الحرفِ إعرابـًا ، فبيّنَ أنَّ التغيُّرَ إنما هو لهيئته(٣) كما ذكرْنـا .

قـوله : (وألقابُـه أربعـةٌ)(٤)

وإنما لقَّبوه بذلكَ ، ليفرِّقوا بينَ المُعْرَبِ والمبنيِّ ، فإنهم لو قالوا : ضمةٌ بعامـلٍ ، وضمةٌ لا بعامـلٍ ، أو : ضمةٌ تتغيرُ ، وضمةٌ لا تتغيرُ ، وكذا في النصبِ والجـرِّ لطالَ عليهم ، فوضَعُوا لها ألقابًا يُفَرِّقُ (بـه)(٥) بينَ بعضِها وبعضٍ ، فـإذا قـالوا : (رفعٌ) علمنا أنها ضمةٌ في معربٍ ، وإذا قالوا :(ضمٌ) علمنا أنها ضمةٌ في مبنيٍّ ، وكذلكَ البَواقـي .

واختلفَ النحاةُ - رضي اللهُ - عنهم : هلْ يُطلقُ أحدُهما على الآخـرِ فيقَالُ مثلا للمعربِ : مضمومٌ ، وللمبنيِّ : مرفوعٌ ، أم لا ؟ على ثلاثةِ مذاهـبَ:*

فمنهُـم من قالَ : لا يجوزُ إطلاقُ كلِّ واحدٍ منهُما على الآخرِ ، لأنَّ المرادَ الفـرقُ ، وبجـوازِ اطلاقِ كلِّ واحدٍ منهما على الآخرِ يُعـدَمُ الفَرْقُ .

ومنهُـم من قالَ بجـوازِ إطلاقِ كلِّ واحدٍ منهُما على الآخرِ ، لأنَّ إطلاقَه مجـازٌ ، والمجازُ لا بُدَّ لـه من قرينةٍ ، فتلكَ القرينةُ يُبَيِّنُ بها المعنـى .

ومنهم من قال : يجوزُ إطلاقُ أسماءِ البناءِ على الإعرابِ ، ولا ينْعكِسُ ، فتقولُ في: هـذا زيـدٌ ، مثلا : (زيـدٌ) مرفوعٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ (زيـدٌ) مضمومٌ ، وتقـولُ في (حيثُ) مثلا : مضمومٌ ، ولا تقولُ: مرفوعٌ.

===================

١) الكتـاب ١/ ١٨.
٢) المقـرب ١/ ٤٨.
٣) انظر ما تقـدم ص ١٨.
٤) المقـرب ١/ ٤٧.
٥) كذا في الأصل ، والوجـه :(بهـا)

* على القول الأول سيبويه وجمهور النحويين ، وعلى الثاني الكوفيون ، وعلى الثالث ابن درستويه وقطرب ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢ والهمع ١/ ٦١ ، والمقتضب ١/ ١٠٠ ، وأسرار العربية ص ٢٠ .

وقــولُه : (فأمَّا الرفعُ والنصبُ ، فيشتركُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ)[1]

إنَّما اشتركا في الرفعِ والنصبِ ؛ لأنَّ الأصلَ في علائمِ الإعرابِ أنْ تدْخُلَ كلَّ مُعْربٍ ، والاسمُ والمضارِعُ معربانِ ، فدخلَهُما الرفعُ والنصبُ على الأصلِ .

وقــولُه : (وأمَّا الخفضُ ، فانفرَدَتْ به الأسماءُ)[2]

علةُ عدمِ دخولِ الجرِّ في الأفعالِ ، قالُوا : لأنَّ الجرَّ إنما يكونُ بالإضافةِ ، والإضافةُ إلى الفعلِ لا تَصِحُّ ؛ لأنَّ الإضافةَ إمَّا للتمليكِ ، أو للتَّخْصِيْصِ/والأفعالُ لا تَمْلِكُ شيئا ، ولا تختصُّ بشيءٍ .[3]

وعلةٌ أخرى في اختصاصِ الجرِّ بالأسماءِ ، وهوَ أنَّ لنا مقدمةً صادقةً يلزمُ منها اختصاصُ الجرِّ بالأسماءِ ، وهي :أن الجزمَ مختصٌّ بالفعلِ لما يذكرُ في علةِ اختصاصِ الجزمِ بالأفعالِ[4] ، ويلزمُ من اختصاصِ الجزمِ بالأفعالِ اختصاصُ الجرِّ بالأسماءِ ؛ لأنَّه لو دخلَ الجرُّ الأفعالَ ، وقَدْ دخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ ، وهيَ فرعٌ في الإعرابِ على الأسماءِ لكانَ الفرعُ أكثرَ تَصَرُّفا في الإعرابِ من الأصلِ ، والفروعُ أبدًا تنحطُّ عن الأصولِ في التَّصَرُّفِ ، لا تزيدُ عليها ، فَمُنِعَ الجزمُ منَ الأسماءِ لذلكَ .

وهذا سرُّ قولِ سيبويه ـ رحمه الله ـ (وليسَ في الأفعالِ جرٌّ ، كما أنَّه ليسَ في الأسماءِ جزمٌ)[5].

لا يقالُ : ماذكرتَ يقتضي منعَ حركةٍ ما ، وأيُّها منُعَ حصلَ النقصانُ ، فلِمَ كانَ الممنوعُ الجرَّ دونَ غيرِه ؟

لأنا نقولُ : إذا وجبَ منعُ حركةٍ ما لما ذكَرْنا ، اقتضى أنْ يكونَ الممنوعُ الجرَّ ، دونَ غيره ؛ وذلكَ لأنَّ الجرَّ أبعدُ من الفعلِ من الرفعِ والنصبِ ؛ لأنَّ الفعلَ يعملُ الرفعَ والنصبَ ، ولا يعملُ جرًا ، فكانَ الرفعُ والنصبُ إليه

=====================

١) المقرب ١/٤٧ .
٢) المصدر نفسه ١/٤٧ .
٣) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٥ .
٤) انظر ما سيأتي ص ٢٣ .
٥) الكتاب ١/١٤ وعبارة سيبويه (وليس فى الأفعال المضارعة .. الخ)

أقربَ منْ حيثُ يُحْدِثُه ، فلمَّا اقتضى الدليلُ منعَ حركةٍ ما منعنا ما هُوَ (أبعدُ)[١] مِنَ الفعلِ ، وهو الجرُّ ، وتركنا ما هو أقربُ ، وهو الرفعُ والنصبُ.

وقولُه : (وقدْ كانَ حقُّه أنْ يدخُلَ في المضارعِ من الأفعالِ)[٢] لأنَّ المضارعَ معربٌ ، والخفضُ مِنْ ألقابِ الإعرابِ ، فكان مقتضى القياسِ أنْ يَدْخُلَ في كلِّ مُعرَبٍ ، لكنْ منعَ منْ دخولِهِ الأفعالَ ما ذكرناه آنفا[٣] .

وإنَّما سُمِّيَ الفعلُ المضارعُ مضارِعا لأنَّ المضارعةَ المشابهةُ مأخوذٌ مِنَ الضرعينِ ، لأن كلَّ واحدٍ منهما يُشْبِهُ الآخرَ ، فلما أشْبَهَ الفعلُ المضارعُ الاسمَ سُمِّيَ مضارِعا لذلكَ.

ووجهُ مشابهتِه للاسمِ أنَّكَ إذا قُلتَ : (يَضْرِبُ) كانَ مُبْهَمًا ، يَصْلُحُ للحالِ والاستقبالِ ، كما إذا قلتَ (رجلٌ) صَلُحَ لكلِّ رجلٍ ، فإذا دخلتْ عليه (السينُ) أوْ (سوفَ) نحْوَ : سيضربُ ، وسوفَ يضربُ ، اختصَّ بالاستقبالِ ، كما إذا قلتَ : (الرجلُ) اختصَّ برجلٍ بعينِهِ بالحرفِ ، فلمَّا أشْبَهَ الفعلُ الاسمَ منْ جهةِ كونِهِ مُبْهَمًا ويُخَصِّصُه الحرفُ ، كما أنَّ الاسمَ مُبهَمٌ ، ويُخصِّصُه الحرفُ ، سُمِّيَ مُضارِعا لذلكَ ، ولهذا المعنى أيضا أُعْرِبَ لمَّا شابَهَ الاسمَ .

واخْتُلفَ في الفعلِ المضارعِ ، هلْ هوَ مشتركٌ أم لاَ ؟ :

فقالَ بعضُهم : هو مشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ[٤] .

وقالَ بعضُهم : هو حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ[٥] .

وقالَ بعضُهم : هو حقيقةٌ في الاستقبالِ مجازٌ في الحالِ[٦] .

==========================

١) مطموسة في الأصل .
٢) المقرب ١ /٤٧ وفيه :(على) بدل (في)
٣) انظر ما تقدم ص ١٢ .
٤) هذا قول سيبويه والجمهور ، انظر الهمع ١ /١٧ .
٥) هذا القول للفارسي وابن أبي ركب وابن الطراوة والسهيلي - انظر الهمع ١ /١٨ ، ونتائج الفكر ١٢٠ والبسيط في شرح الجمل ١ /٢٤٢ .
٦) هذا قول ابن طاهر - انظر الهمع ١ /١٨ .

وَجَـدْتُ بخطِّ عـالي بنِ عثمانِ بنِ جنيٍّ - رحمَه اللهُ - قالَ عثمانُ - رحمه اللهُ : الفروعُ هي (التي تَحْتاجُ) إلى العلاماتِ ، والأصولُ لا تَحْتاجُ إلى علامةٍ ، بدليلِ أنَّكَ تقولُ في (المذكَّرِ) : قائمٌ ، وإذا أردْتَ التأنيثَ قلتَ: قائمةٌ ، فجئتَ بالعلامةِ عندَ المؤنثِ ولمْ تأتِ للمذكرِ بعلامةٍ ، فلمَّا كنتَ أردْتَ بالفعلِ الحاضرِ الاستقبالَ أدْخَلتَ عليه السينَ ، لِتَدُلَّ بها على الاستقبالِ ، علمتَ بذلكَ أنَّ أصْلَه موضوعٌ للحالِ ، وأنَّ صلاحَه للاستقبالِ مجازٌ فيه ، ولوْ كانَ الاستقبالُ فيه أصلاً لمَا احتاجَ إلى علامةٍ ، كما أنَّكَ تَقولُ : رأيتُ رجلاً ، فلا يَحْتاجُ إلى علامةٍ ، فإنْ أردتَ التعريفَ أدخَلْتَ العلامةَ فقلتَ : رأيتُ الرجلَ ، وأدخلتَ العلامةَ في الفرعِ الذي هو التعريفُ ، ولم تدخِلْها في التنكيرِ.(1)

وحُجَّةُ منْ قالَ : هوَ حقيقةٌ في الحالِ لأنَّ الأصلَ إذا أخبَرْنا بفعلٍ أن نُخبرَ به في حالِ وجودِه .

وحُجَّةُ منْ قالَ : هو حقيقةٌ في الاستقبالِ أنَّ المستقبلَ أصلُ الأفعالِ؛ لأنَّ المستقبلَ يَنتقِلُ إلى/الحالِ؛ ثم يَنتقِلُ إلى الماضي ، فلمَّا كانَ الاستقبالُ هوَ الأصلَ كانَ هو الحقيقةَ. ٧/ب

وحُجَّةُ منْ قالَ: هو مُشْتَرَكٌ أنَّ العربَ وضَعَتْ للحالِ قرينةً ، وهو الآنَ، والساعةَ ، وما أشْبَهَهما ، وما النافيةَ ،ووضعتْ للاستقبالِ قرائنَ أيضًا ، وهو غدًا ، وما أشْبَهَهُ ، ولا النافيةَ ،فلوْ كانَ حقيقةً في أحدِهما دونَ الآخرِ لمْ يُوضعْ لما هو حقيقةٌ فيه قرينةٌ .

وقولُه : (وأمَّا الجزمُ فانفَرَدتْ به الأفعالُ)(٢)

اعلمْ أنَّ علةَ منعِ الجزمِ من الأسماءِ أنَّ الأسماءَ يدخُلُها الحركةُ والتنوينُ فلو جَزَمْناها لكانَ إمَّا بحذفِ التنوينِ وحدَه ، أو الحركةِ وحدَها ، أو بحذفِهما ، ولا جائزٌ

========================

١) من قوله : وجدت بخط عالي . . . إلى هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢ وقد أفدت منها كثيرا في قراءة بعض النص.

٢) المقرب ١/٤٧ .

أنْ يُجْـزَمَ بحـذفِ التنويـنِ وحــدَه ، لأنَّ التنويـنَ ليسَ بعلامـةِ إعرابٍ ، بــلْ هــوَ دليـلُ الصَّرْفِ، وعامـلُ الإعـرابِ إنمـا يُغَيِّرُ ما هـو علامـةُ الإعرابِ لا غيرُهـا ، ولا جائـزٌ أن يَنْجـزمَ بحذفِ الحركـةِ وحدَهــا ، لأنــه حينئذٍ يلحَقُه التنويـنُ، فيلتقـــى سـاكنانِ ، فَيُحتـاجُ إلى تحريكِ الأولِ لالتقـاءِ السـاكنينِ ، ولا جائزٌ أن يُحَـــرَّكَ الأولُ ، لأنَّـه يبقـى الجـزمُ كلا جزمٍ في غـالبِ الأسماءِ ، احترازا عما لا يَنْصَـــرِفُ ، والمضـافُ ، وما فيـه الألفُ واللامُ ، فإنـه لا تنويـنَ في ذلكَ كلِّهِ ، ولا جائـــزٌ أنْ يحـذفَ التنويـنُ ، فإن التقـاءَ السـاكنينِ إذا أدَّى إلى الحـذفِ إنَّما يُحذَفُ منـــه الأولُ لا الثانـي ، ولا جائـزٌ أن نحذفَهمـا معـا ، لمـا يؤدي إليـه حذفُهمـا مـــنَ الإجحـافِ بالخفيـفِ ، بحـذفِ الشيئينِ منـهُ ، ولو اقتصرَ المصنفُ في إيـــرادِ السـؤالِ في الجـزمِ على قـولِه : (وقـدْ كانَ حقُّه أنْ يدخُـلَ في الاسـمِ غيرِ المنصرفِ)(1) إلى هنـا فَقَـطْ ، وأجابَ عنـهُ بقـولِهِ : (لكنْ منـعَ من ذلكَ إلى آخـرِ كلامِـه)(2) لكـانَ صحيحًـا مسـتقيمًا ، لكنـه زادَ زيـادةً قبيحـةً ، وهـو قـولُه : (كانَ ينبغـي أنْ يبقَـــى سـاكنًا في حـالِ الجرِّ ، لذهـابِ علامـةِ الخـفضِ منـه وأنْ لا يُتكلَّفَ حملُهُ على النصبِ)(2).

لأننـا نقـولُ لـه : هـذا السـكونُ الذي قلتَـه في حـالِ الخفضِ ، لا يخـلو إمَّـا أن يكونَ بعـامـلِ الخفـضِ وحـدَه ، أو بعـامـلِ الجـزمِ وحـدَه ، أو بكليْهِمــا .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ بعـامـلِ الخـفضِ وحـدَه ، لأنَّه حينئـذٍ لا يـكونُ جزْمًـا ، وإنَّمـا هو سـكونٌ نائبٌ عن كسـرةٍ ، وهـو علامـةُ الجـرِّ كما كانتْ الفتحـةُ حينَ أنْبناهـــا عنِ الكســرةِ في (أحمدَ) جـرا وعلامتُـه الفتحــةُ .

ولا جائـزٌ أنْ يكونَ بعـلامـةِ الجـزمِ ، لأنَّـه حينئـذٍ لا يكونُ الموضـعُ موضعَ جـرٍّ ، فلا يكونُ حينئذ السكونُ في موضـعِ الجـرِّ .

ولا جائـزٌ أنْ يكونَ بعـامـلِ الجـرِ والجـزمِ معًـا ، لأنـه يُؤدِّي حينئـــذٍ إلى اجتماعِ عاملينِ على معمـولٍ واحـدٍ ، وهـذا لا يجـوزُ ، فبـانَ فسـادُ ما ذكـــرَهُ (رحمـه الله)

==============

1) المصـدر نفســه ٤٧/١ .
2) المصدر نفسه ٤٧/١ وتتمة قول ابن عصفور (مافي إذهاب العلامتين من الإخـلال بالاســـم)
3) المقـــــرب ٤٧/١ .

وإنَّما أُعرِبَ المضارعُ لشَبَهِه بالاسمِ منْ جهةِ كونه مُبْهمًا في الحالِ والاستقبالِ ، كما أنَّ (رجلا) النكرةَ مبهمٌ في كلِّ ذكرٍ منْ بني آدمَ ، ثم تدْخُلُ السينُ وسوفَ على الفعلِ فتخصِّصَهُ بالاستقبالِ ، كما تدخلُ الألفُ واللامُ للعهدِ/ ٢/٨
على رجلٍ فتُخصِّصَه بواحدٍ .

بَـابُ مَعْرِفَـةِ علامَـاتِ الإعْــرابِ

قَولُه (ويَقومَانِ الزَّيدانِ ، ويَقومُونَ الزَّيدونَ)[١]

في هذه المسألةِ ونظائرِها * ثلاثةُ أوجُهٍ مِنَ الإعْرابِ :

أَحدُهُما : أنْ تكونَ الألفُ حرفاً ، وَهيَ علامةٌ مؤْذنةٌ بأنَّ الفاعِلَ مُثَنّىً ، وكَذلكَ الواوُ حرفٌ ، وَهيَ علامةٌ مؤْذنةٌ بأنَّ الفاعلَ مجْموعٌ ، كَما كَانَتِ التاءُ في : قَامتْ هندٌ ، علامةٌ مؤْذِنةٌ بأنَّ الفاعِلَ مُؤنَّثٌ ، وفي هاتينِ الحَالتينِ يكونُ الزَّيدانِ والزَّيدونَ فاعِلَيْنِ .

والثَّاني : أنَّ الألفَ ضميرُ الفاعلِ المثَنّىَ ، والـوَاوُ ضَميرُ الفاعِلِ المجمُوعِ ، والزَّيدانِ والزَّيدونَ مُبتدآنِ ، وكُلٌّ واحدٍ مِنْ (يقومانِ ويقومونَ) جملةٌ هِيَ خبرٌ مُقدَّمٌ على مُبتدئه .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ الألِفُ والواوُ ضميري الفَاعلين كما تقدَّمَ في الثَّاني،ويكُونَ الزيدانِ بدلاً من ضميرِ التثنيةِ الذي هُوَ فاعلٌ،والزَّيدونَ بَدَلٌ مِنْ ضميرِ الجمْعِ الذي هُوَ فاعلٌ أيضاً،ولا يكونانِ مُبتدأين،ويكُونانِ مفسِّرين للضَّميرين.

وقـولـــه : (اثْـنَـــانِ)[٢]

ليسَ اثْنانِ بتثنيةٍ حقيقةً ، وإنّما هُوَ مُلحقٌ بالتثنيةِ في إعْرابه ، لأنَّهُ لَو كَانَ تثنيةً حقيقةً لكانَ له مفردٌ كَما للزَّيدينِ مُفردٌ ، ولا مُفردَ لاثْنانِ .

وقَولُ مَنْ قالَ:إنَّ مفردَه اثنٌ وتُركَ اسْتعمالُه ليْسَ بِصَحيحٍ،لأنَّه لو كَانَ مفْردُه اثناً،وإثنٌ ليْسَ بمعنَى واحدٍ،بلْ هُوَ دَرجةٌ بينَ الواحِدِ والثلاثَـةِ لَلزِمَ أنْ يكُونَ اثنٌ دالاً على أكْثرَ من وَاحدٍ (فَبانَ حينئذٍ)[٣] أن تكونَ تثنيتُه دالاً على أرْبعةٍ،وأنّه ليْسَ كذلِكَ.

---

١) المقرب ٤٨/١ .

٢) المصدر نفسه ٤٨/١ .

٣) غير واضحة في الأصل .

* في الأصل (وأنظارها) تصحيف .

قالَ الجُرجَانيُّ (١) - رحمَه اللهُ - (وليسَ اثنَ بمعنى واحدٍ فيُقَالُ: إنَّ اثنين على قولِكَ: واحِدانِ مثلا ، هذا محالٌ - اعتقادُه، فاعرفْهُ فإنه لَمِنَ الواضحِ الذي يُذهَبُ عنْه ، وإنَّما أُلحِقَ بالزيدينِ في إعرابِه لمَّا كانَ دالاًّ على شيئينِ كدِلالةِ الزيدينِ) .

وقولُه : (ثلاثُونَ عشرونَ وأخواتُه إلى تسعين) (٢)

ليسَ بجمْعٍ حقيقةً ، وإنَّما أُعْرِبَ إعرابَ الجمعِ لمَّا كانَ دالاًّ على الكثرةِ كالجمعِ، والدليلُ على أنَّه ليسَ بجمعٍ حقيقةً أنَّه لوْ كانَ ثلاثُونَ جمعًا لكانَ جَمْعَ ثلاثةٍ ، ولوْ كانَ جمعَ ثلاثةٍ لكانَ أقلُّ ما يُطلقُ عليْه تسعةً لا ثلاثَ عشراتٍ ، ولما اقْتصَرَ في إطلاقِه أيضا على ثلاثِ عشراتٍ، بلْ كانَ يُطلقُ على أكثرَ منْ ذلِكَ ، كما أنَّ الزيدونَ لا يُوقَفُ * به عندَ الستةِ أو السبعةِ ، أو الثمانيةِ ، أو غيرِ ذلكَ ، وكذلكَ الكلامُ في أربعينَ إلى تِسعينَ ، فحينَ لمْ يقعْ ثلاثونَ على تسعةٍ ، ولمْ يُتجاوزْ به أكثرُ منْ ثلاثِ عشراتٍ تحقَّقْنا بأنَّه ليسَ بجمعٍ حقيقةً ، بل لفظٌ وُضِعَ لهذه الدرجةِ منَ العَدَدِ ، كما وُضِعَ لفظُ ثلاثةٍ وأربعةٍ ، وخمسةٍ لهذه الدرجاتِ منَ العددِ ، وأعْرِبَ إعرابَ الجمعِ لدلالتِه على الكثرةِ كما ذكرنا ، وكذلِكَ الكلامُ في عِشرينَ .

وزيادةٌ أُخْرى: وهُو أنَّه كانَ ينْبغِي أن يكونَ مفتوحَ الأولِ لو كانَ / جَمْعَ عَشْرةٍ ، لأنَّ عشرةَ مفتوحُ الأولِ ، ولا يُلتَفتُ إلى قولِ منْ قالَ (٣) : هُو جمعُ العِشْرِ بكسرِ العينِ الذي هو ظِمْءٌ منْ أظْماءِ الإبلِ ، والعشرونَ حينئذٍ يكونُ كأنَّه ظِمْآنِ ، وكسْرٌ فنزَّلنا الكَسْرَ منزلةَ ظِمءٍ آخرَ فصارَ كأنَّه ثلاثةُ أظماءٍ فخَلَفْناهُ فقلنا : عِشرونَ .

وقولُه : (كلُّ فعلٍ في آخرِه حرفُ علةٍ إلى آخرِ البيتِ) (٤)

أجمعَ النحاةُ على أنَّ حروفَ العلةِ هنا تُحذفُ عنْد وجودِ الجازمِ ، واختلفُوا في حذفِها - لماذا ؟ .

---

١) لم أقف على قول الجرجاني ، فلعل كلامه في كتابه المسائل ، فقد ذكر في ص ١٢١

٢) ليست هذه العبارة في المقرب المطبوع .

٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، قال الليث: قلت للخليل ما معنى العشرين ؟ قال جماعة عشر ... ، انظر اللسان ٤ / ٧١ ٥ (عشر)

٤) المقرب ١ / ٤٩ ، ٥٠ وتتمه كلام ابن عصفور (غير مبدل من همزة جزمه أيضا بحذفه، نحو : لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش ...)

* في الأصل : (يقف)

فالذي فُهِمَ مِنْ كلامِ سيبويه - رحمَه اللهُ - أنّها حُذِفَتْ عندَ الجازمِ ، لا للجازمِ(١)، ومذهبُ ابنِ السراجِ - رحمَه اللهُ - وأكثرُ النحاةِ : أنَّ حذفَ هذه الحروفِ علامةٌ للجزمِ(٢).

وهذا الخلافُ مبنيٌّ على أنَّ حروفَ العلةِ التي في الفعلِ في حالِ الرفعِ هلْ فيها حركاتٌ مقدرةٌ أمْ لا ؟

فمذهبُ سيبويه - رحمَه اللهُ - أنَّ فيها حركاتٌ مقدرةٌ في الرفعِ، وفي الألفِ في النصبِ ، فهُو إذا جَزَمَ يقُولُ : الجازمُ حذفُ الحركاتِ المقدرةِ ، فيكونُ حذفُ حرفِ العلةِ عندَه لِئَلا يُلبسُ الرفعُ بالجزمِ.

فإنْ قيلَ : يَحْصُلُ الفَرْقُ بينهما بالعاملِ كما يَحْصُلُ الفرقُ في المقصورِ منَ الأسماءِ.

قلنا : يُلبسُ في مثلِ قولنا : زُرني أعْطيكَ ، فإنَّه لوْ لمْ يَحذِفْ عندَ الجازمِ لما عُرِفَ هلْ أُعطيكَ جوابُ الأمرِ ، أمْ مستأنفٌ؟ ، وإذا قلناهُ بالياءِ عُرِفَ أنه مستأنفٌ، فأفادَ نا حَذفُ حرفِ العلةِ الفرقَ بينَ الجزمِ والرفعِ ، والمعنى المطلوبٌ بكلِّ واحدٍ منهما ، وطَرَدْنا البابَ في الحذفِ حيثُ لا لَبْسَ .

وعندَ ابنِ السراجِ - رحمَه اللهُ - أنَّه لا حركةَ مقدرةً في الرفْعِ ، وقالَ (لمَّا كانَ الإعرابُ في الأسماءِ لمعنى حافَظْنا عليه بأنْ نُقَدِّرَه إذا لم يُوجَدْ في اللفظِ ، ولا كذلِكَ الإعرابُ في الفعلِ ، فإنَّه لمْ يدخُلْ في الفعلِ إلا لمشابهةِ الاسمِ، لا للدِّلالةِ على معنى، فلا نُحافِظُ عليه بأنْ نُقَدِّرَهَ إذا لمْ يكنْ في اللفظِ ، فالجازمُ لمَّا لمْ يَجِدْ حركةً يَحْذِفُها حَذَفَ الحرفَ(٣) ، وقال : إن الجازمَ كالمُسْهِلِ إنْ وجَدَ في البدنِ فضلةً أزالَها ، وإلاَّ أخَذَ من قُوى البدنِ ، وكذا الجازمُ إنْ وجدَ حركةً أزالَها ، وإلاَّ أزالَ من نفسِ الحروفِ.(٤)

=================

١) الكتاب ١/٣ ، وانظر التذييل والتكميل جـ ١ ل ٦١ ب.
٢) الأصول ٢/١٦٤ وانظر الهمع ١/١٧٨.
٣) الأصول ١/٤٨.
٤) انظر أسرار العربية صـ ٣٢٣ ، فقد نقل ابن الأنباري هذا القول عنه.

ويَدُلُّ على صحةِ ما ذهبَ إليه سيبويه -رحمَه اللهُ- أنَّ الفعلَ معربٌ على ما قدْ عُرِفَ، والمعربُ منَ الأسماءِ متى لم تظهرْ فيه علائمُ الإعرابِ إما للتعذرِ كعصا، أو للاستثقالِ كالقاضي رفعا وجرا قُدِّرَتْ، فكذلكَ أيضا في الأفعالِ، ولذلكَ اكتفى بعضُ العربِ في الجزمِ بحذفِ الحركةِ المقدرةِ وأبقى حرفَ العلةِ وعليه قوله:

أَلَمْ يأْتِيكَ .. البيتُ (١)

وقولُه (٢):

* هَجَوْتَ زبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ *

٢٩/أ

فأثْبتَ الواوَ وجزَمَه بحذفِ الحركةِ المقدَّرةِ.

وقولُه (٣):

* وتَضْحَكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأَنْ لمْ ترى قَبْلِي أسيرًا يَمانِيَا *

===============

١) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وتمامه:
.... والأنباءُ تنمي بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ
انظر الكتاب ٣/٣١٦، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، والمنصف ٢/٨١، ١١٥ و ١١٥ وسر الصناعة ١/٧٨، ٢/٦٣١ - قال ابن جني رواه بعض أصحابنا (ألم يأتك) على ظاهر الجزم، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان، عن الأصمعي .. ألا هلْ أتاكَ والأنباءُ تنمي .. وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٨٤، ٨٥ والإنصاف ١/٣٠، وشرح المفصل ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والخزانة ٨/٣٦١.

٢) نسب هذا البيت الى أبي عمرو بن العلاء، قاله يهجو الفرزدق، انظره في المنصف ٢/١١٥ وأمالي ابن الشجري ١/٨٥، والإنصاف ١/٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٥ والتصريح على التوضيح ١/٨٧، وهمع الهوامع ١/٥٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٠٣ وشرح شواهد الشافية ٤٠٦.

٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي انظر المفضليات ١٥٨، والمحتسب ١/٦٩ وجمل الزجاجي ٢٥٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٧، ٩/١١١، ١٠/١٠٤ ومغني اللبيب ١/٢٧٨، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٠٣.

ومثــلُه قــولُه(١)

* إذا العجـوزُ غضِبَتْ فطَـلِّقِ ‌ ‌ ‌ ‌ وَلاَ ترضَّاهـا وَلاَ تمَـــلَّقِ *

فأثبتَ الألفَ في(ترى وترضّى) ، وجـزَمَ بحذفِ الحركةِ ، وعلى هذا الوجهِ تُحمَلُ قراءةُ مَـنْ قَـرأَ :

(إنَّــه مـنْ يتَّقِي ويَصْــبرْ)(٢) - باليــاء في : يتقــي.

وقــولُه : (وإن كانَ مُبْدلاً من همـزةٍ جـازَ فيه وجهـانِ ، حَـذْفُ حـرفِ العـلةِ معَ الجـازمِ وابقـاؤه(٣))

وهذان الوجهـانِ مبنيّـانِ علـى أنّ إبدالَ حـرفِ العـلةِ هلْ هـوَ بـدلٌ قياسيٌّ ، أو غيـرُ ذلكَ ؟

فإنْ قُلنـا : إنّـه بـدلٌ قياسيٌّ ثبتَ حرفُ العـلةِ معَ الجـازمِ ، لأنه همزةٌ كما كانَ قبـلَ البـدلِ.

وإنْ قُلنــا : إنـه بـدلٌ غيرُ قياسيٍّ صـارَ حـرفُ العـلةِ (مُتَمحِّضـا)(٤) وليس بهمـــزةٍ مُحذفَـة ، كما تَحـذِفُ حـرفَ العـلةِ المحضَ في : يَغـزُو ، ويـرمِي ، ويخشـى .

وقــولُه : (أو جـارٍ مَجْـرَى المرفــوع)(٥) .

مثـلُ الظريفِ في قولِنا : يا زيـدُ الظريـفُ ، فإنَّ زيـدًا مبنيٌّ ، لكونِه جاريًا مَجْـــرَى المرفـــوعِ.

وقـــوله : (مُشَــبهاً بـه)(٥)

===============

١) هذا رجز لرؤبه ، وهو في ديوانه ١٧٩ ،والخصائص١ / ٣٠٧ وأمالي ابن الشجري ١ / ٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٨ ، وشـــرح شواهد الشافية ٤٠٩ ،والخزانـة ٨ / ٣٥٩.
٢) سورة يوسف آية ٩٠ ،وهذه قراءة ابن كثير وقنبل بثبوت الياء ،وبقية القراء يحذفـون اليـاء في حال الوصل والوقف ،انظر السبعة ٣٥١ ،والتيسير للداني ١٣١ والتبصرة في القراءات لمكي ص ٢٣١.
٣) المقـرب ١ / ٥٠.
٤) مطموسة في الأصل ،وما أثبته عن تمهيد القواعد ٢/٥٤ نقلا عن التعليقة.
٥) المقرب ١ / ٥١.

مثالُه: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهَ ، إذا نصبتَ الوجهَ ، فإنه شبيهُ زيدٍ في قولنا : ضاربٌ زيدًا.

وقولُه : (أو جارٍ مَجْرَى المنصوبِ)(1)

نحوُ صفةِ اسمِ لا التي للتبرئةِ، لا رجلَ ظريفًا عندَكَ ، فإنَّ رجلًا وإنْ كانَ مبنيًّا فهوَ جارٍ مَجْرَى المُعْرَبِ المنصوبِ.

وقوله : (أو جارٍ مَجْرى المجرورِ)(2)

نحو قول الشاعر(3):

* بَدَا لِيَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئًا إذا كانَ جَائِيَا *

فجَرَّ سابقًا بالعطفِ على تَوَهُّمِ جرِّ مدركٍ ، لكثرةِ دخولِ الباءِ في خبرِ ليسَ ، فكأنَّه قالَ : لستُ بمدركٍ ، وكذلكَ قولُه(4) :

* مَشَائِيمُ ليْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعبٍ الا ببينٍ غُرابُها *

فَجرَّ ناعبٍ كجرِّ سابقٍ.

وقولُه : (أوْ كانَ بدلًا من منصوبٍ)(5)

كقولِ الشاعرِ أنشَدَه سيبويه ـ رحمَه اللهُ ـ :

* إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايِعَا تُؤخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائِعًا(6) *

================

١) المقرب ١/ ٥١.
٢) في المقرب ١/ ٥١ (أو كان تابعا لمخفوض، أو جاريا) ولعل في الكلام نقصا .
٣) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت في ديوانه ص ١٠٧ ورواية البيت بنصب كلمة سابق ، ولا شاهد فيه على رواية النصب ، وانظر الكتاب ١/ ٦٥، ٣٠٦، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩ و ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، وشرح أبياته لابن النحاس ١٣٢ والمقتضب ٢/ ٣٣٩ ، والخصائص ٢/ ٣٥٣ ، والإنصاف ١/ ١٩١ ، والمغني ١/ ٩٦ ، والخزانة ١/ ١٢٠ ، ٤/ ١٣٥.
٤) البيت للأخوص الرياحي ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٦٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٧٤ ، والخصائص ٢/ ٣٥٤ ، والإنصاف ١/ ١٩٣ ، والخزانة ٤/ ١٥٨.
٥) المقرب ١/ ٥٢.
٦) لم أقف على قائله ، والبيت في الكتاب ١/ ١٥٦ والمقتضب ٢/ ٦٢ ، والأصول ٢/ ٤٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٤٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٨ ، والخزانة ٥/ ٢٠٣.

وكقولنا :أُريدُ أنْ تُعطِيَ زيدًا تَهَبَه دِرْهَما ، فتؤخذ بدلٌ منْ تُبايِعا ، وتهبَه بدلٌ منْ تُعطِيَ .

وقولُه : (أو جارٍ مُجْرَى المجزوم)[1]

كقراءةِ من قرأ : ﴿فأصَّدَّقَ وأكنْ مِنَ الصالحين﴾[2] - بجزم أكنْ ، فإنَّه إنَّما جَزَمَها على تَوهُّم جزمِ أصَّدَّقْ ، لو حُذِفَتِ الفاءُ مِنْ (فاصَّدَق) لانْجَزَمَ، فَتَوَهَّم الفاءَ وإنْ كانتْ موجودةً بمنزلةِ المعدومِ، فَعَطَفَ عليه بالجزم فاصَّدَّق ، وإنْ كانَ منصوبًا عندَ هذا القارئِ جارٍ مُجْرَى المجزومِ، ومثالُه في الكلامِ أنْ تقولَ زُرْني فأُكرِمَكَ وأُحسِنْ إليكَ .

وقولُه : (أوكانَ بدلاً منهما)[3]

9/ب مثالُ البدلِ / مِنَ المجزومِ قولُ الشاعرِ[4] أنشَدَه سيبويه - رحمَه اللهُ - :

* مَتَى تأتِنَا تُلمِمْ بنا في دِيارِنا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأَجَّجَا *

فَجَزَمَ (تُلمِمْ) على البدلِ منْ تأتِنا ، ومثالُ البدلِ من الجاري مُجْرَى المجزومِ أنْ تقولَ: زرنِي فأكرمُك أُحسِنْ إليكَ ، بجزمِ (أُحسِنْ) على البدلِ من (فأكرمُكَ) على تَوهُّمِ أنه مجزومٌ كما في العطفِ.

================

1) المقرب ١/٥٢.

2) سورة المنافقون آية ١٠ وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ أبو عمرو(وأكونَ) بالواو وفتح النون ، انظر السبعة ص ٦٣٧ والتيسير للداني ص ٢١١.

3) المقرب ١/٥٢.

4) هو عبيدالله بن الحر الجعفي ، انظر أخباره في الخزانة ٢/١٥٥-١٦١ ، وانظر البيت في الكتاب ٣/٨٦ والمقتضب ٦٦/١ والإنصاف ٢/٥٨٣ ، وشرح المفصل ٧/٥٣ ، ١٠/٢٠ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٣١ وهمع الهوامع ٥/٢٢١ والخزانة ٥/٢٠٤.

بـــابُ الفاعـــل

قَـدَّمَ بـابَ الفاعـلِ[1] ؛ لأنَّه عنـدَه أصـلٌ في الرفـعِ ، وباقِي المرفوعـاتِ محمولةٌ عليه ، خلافًا لابـنِ السـراجِ[2] ، وأبِي علـيٍّ - رحمَهما اللهُ - ومَنْ رأى رأيَهـم[3] ، فإن المبتـدأَ عندَهُم أصلٌ في المرفوعاتِ ، وباقي المرفوعاتِ محمولةٌ عليـه ، والدليلُ على أن الفاعـلَ أصـلٌ في الرفـعِ أنَّ المعـنى الذي دَخلَ الإعرابُ الكلامَ لأجلِه وهـوَ رفعُ اللبسِ ، يُوجَـدُ في الفاعـلِ أكثرَ من المبتدأِ ؛ لأنَّ الفاعـلَ لوْ لمْ يُرفعْ التبَـسَ بالمفعـولِ ، ولا كذلكَ المبتـدأُ ، فكانَ الفاعـلُ أصـلاً في الرفـعِ لذلـكَ .

وأصـلُ هذا الخـلافِ مأخوذٌ منْ قولِ سيبويـه - رحمَه اللهُ - وفعْلِه فإنَّـه قـال :(واعـلمْ أنَّ الاسمَ أولُ أحوالـه الابتداءُ ، وإنَّما يَدْخُـلُ الرافعُ والناصبُ سِـوَى الابتـداءِ والجـارِّ على المبتـدإِ)[4] فنصَّ هنا على أنَّ المبتدأَ قبلَ الفاعـلِ ، وقـدَّم في ترتيبِ كتابِـه أبوابَ الفاعلِ على بـابِ المبتـدإِ[5] ، فمنهُـمْ منْ أخذَ بقـولِه فقـالَ : الأصلُ في المرفوعـاتِ المبتـدأُ ، ومنهُـمْ منْ أخـذَ بفعـلِه في ترتيبِ كتابِـه فقـالَ : الأصـلُ في المرفوعـاتِ الفاعـلُ .

وينبغِي للمصنِّفِ أنْ يقـولَ : الفاعـلُ اصطلاحًا ؛ ليخْـرجَ : زيدٌ قـامَ ، فإن زيدًا على رأيِ المتكلميـن يُسَمَّى فاعِـلاً ؛ لأنَّ القيـامَ صـدَرَ منْه ، وليُدْخِـلَ نحْـو : ما قـامَ زيـدٌ ، علـى رأيِ المتكلمـينَ ؛ فإنـه ليسَ بفاعـلٍ ؛ لأنَّ القيـامَ لـمْ يَصْـدُرْ منْـه .

وقـوله : (أوْمَـا في تقْديـرِه)[6]

ليُدْخِـلَ مِثْلَ قولِنـا : يُعجِبُني أنْ تَصْنعَ ، ويُعجِبُني ما صنعتَ ، فإنَّهما في تأويـلِ : صَنيعُكَ ، وهُـو فاعـلٌ .

---

١) المقـرب ١ / ٥٣ .
٢) انظر الأصول ١ / ٥٨ ، ٧٢ .
٣) انظر الإيضاح ص ٢٩ ، ٦٣ ، واللمع ص ١٤ و ١٦ .
٤) الكتـاب ١ / ٢٣ .
٥) المصـدر نفسـه ١ / ٣٣ .
٦) المقـرب ١ / ٥٣ .

وقولُه : (مقدَّمٌ عليه ما أُسنِدَ إليه)(١) :

فَصْلٌ يُخرِجُ به قولَنا : زيدٌ منطلقٌ .

وقولُه : (لفظًا ورتبةً)(٢)

فَصلٌ يُخرِجُ به قولَنا : منطلقٌ زيدٌ ، على رأيِ البصريينَ - رحمَهم اللهُ - في تقديمِ خبرِ المبتدإِ ، لأنَّ مُنطلقًا وإنْ تقدَّم لفظًا مؤخرٌ رتبةً(٣).

وقولُه : (على طريقةِ فَعَلَ)(٤)

فَصْلٌ يُخرِجُ به مفعولَ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه في قولِنا : ضُرِبَ زيدٌ .

وقولُه : (أو فاعِلٍ)(٤)

يُخْرِجُ به قولَنا : زيدٌ مضروبٌ غلامُه ، فإن غُلامَه مسندٌ إليه مضروبٌ ، ومُقدَّمٌ عليه لفظًا ورتبةً ،ولكنْ على طريقةِ مَفْعُولٍ ، لا على طريقةِ فاعِلٍ ، فليسَ الغُلامُ بفاعِلٍ .

وقولُه :(على طريقةِ)(٥)

2/10 ولم يَقُلْ : على لفظِ، ولا على وزانٍ ،/ليُدْخِلَ فيه مثلَ :استَخرَجَ ، واقتطَعَ ، وغيرَ ذلكَ مِنَ الفعلِ ، ويُدخِلَ فيه أيضا مثلَ : مُكْرِمٌ، ومستخرِجٌ ، والصِّفةَ المشبَّهةَ والمصدرَ، وأسماءَ الفعلِ ، فإنَّ المرفوعَ بهذا كلِّه فاعلٌ ، وليسَ على لفظِ فَعَلَ، أو فاعِلٍ، ولا على وزنِهما ، بلْ على طَريقتِهما مِنْ جهةِ قِيامِ المُسندِ بالمُسنَدِ إليه .

وقولُه : (وهوَ أبدا مرفوعٌ)(٦)

إنَّما رُفِعَ الفاعلُ للفرقِ بينَه وبينَ المفعولِ .

فإنْ قيلَ :لوْ عكستُمْ لحصلَ الفرقُ .

فالجوابُ مِنْ وجهينِ :

أحدِهما : أنَّ هذا السؤالَ يُفضِي إلى التَسَلْسُلِ ، فيُترَكُ .

والثاني : كانَ الرفعُ للفاعلِ أولى مِنَ النصبِ لوجوهٍ:

================

١) المقرب ١/ ٥٣.
٢) المصدر نفسه ١/ ٥٣ ، وفيه : (لفظا أو نية)
٣) انظر باب المبتدأ والخبر ص ١١٠.
٤) المقرب ١/ ٥٣.
٥) نفسه ١/ ٥٣.
٦) المصدر نفسه ١/ ٥٣.

أحدهما : قِلةُ الفاعلِ؛ لكونه لا يكونُ إلا لفظًا واحدًا، وكثرةُ المفعول؛ لكونه مُتَعَدِّدا، فالرَّفعُ أثقلُ مِنَ النصبِ، فَأَعطيَ الرفعُ* للواحدِ، والنصْبُ للمتعَدِّدِ لِيَتعادَلا .

والثاني : لقوةِ الفاعلِ لكونه لابُدَّ للفعلِ منه، فضَعُفَ المفعولُ لكونه فضلةً، فأُعْطِيَ* الحركةَ الثقيلةَ للقَوِيِّ، والخفيفةَ للضعيفِ، ليَحْمِلَ كلٌّ منهما ما يُطيقُه*

والثالثِ : لتَقَدُّمِ الفاعلِ وتأخُّرِ المفعولِ في الرُّتبَةِ، فأعطيَ الحركةَ المتقدِّمةَ في النظَرِ على غيرِها، لأنَّ الضَّمةَ منْ بينِ الشفتين يُدْرِكُها النظرُ، ولا كذلكَ الجرُّ والنصبُ .

وقوله : (أوْ جارٍ مَجْرى المرفوعِ)(١)

يَعْني : إذا كانَ الفاعلُ مبنيًا نحو: قامَ هَؤُلاءِ.

وقوله : (لفظًا أو نيةً)(١)

تقسيمٌ للمرفوعِ: فاللفظُ نحْوُ : قامَ رجلٌ، والنِّيَّةُ نحوُ : طالتِ العصا .

والفرقُ بينَ الموضعِ في المبنيِّ وبينَ الموضعِ في المعتلِ أنَّا إذا قلنا : قامَ هؤلاءِ أنَّ (هَؤلاءِ) في موضعِ رفعٍ، لا نَعْني به أنَّ الرفعَ مقدرٌ في الهمزةِ، كيفَ ولا مانعَ من ظهورِه لو كانَ مقدَّرًا فيها، لأنَّ الهمزةَ حرفٌ جلدٌ، يَقْبَلُ الحركاتِ، وإنَّما نعني به : أنَّ هذه الكلمةَ في موضعِ كلمةٍ إذا ظهرَ فيها الإعرابُ تكونُ مرفوعةً، بخلافِ (العصا) - فإنَّا إذا قُلنَا : إنَّها في موضعِ رفعٍ - نعني به : أنَّ الضمةَ مقدرةٌ على الألفِ نفسِها، بحيثُ لولا امتناعُ الألفِ من الحركةِ، واستثقالُ الضمةِ والكسرةِ في ياءِ (القاضي) لظهرتْ الحركةُ على نفسِ اللفظِ.(٢)

وقوله : (وارتفاعُه بما أسْنِدَ إليهِ)(٣)

اختلفَ الناسُ في رافعِ الفاعلِ ماذا ؟

فذهبَ المحققونَ مِنَ النحاةِ أنَّ الرافعَ له ما أُسْنِدَ إليهِ مِنَ الفعلِ أوْ ما قامَ مقامَه(٤)

============

١) المقرب ١ /٥٣ .
٢) من قوله : والفرق بين الموضع في المبني ... إلى هنا ، بعض الكلمات باهتة في الأصل واستعنت على قراءتها بما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر عن كتابنا ٤/ ١٨.
٣) المقرب ١ /٥٣ (٤) هذا مذهب جمهور النحاه - انظر الأصول ١ /٧٢ ، والإيضاح ص ٦٣ والمقتصد في شرحه ١ /٣٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ /١٥٧ ، وشرح الكافية ١ /٧٠ ، والهمع ٢ /٢٥٤ .
* في الأصل : (الثقل) تحريف . * في الأصل : (يعينه) تحريف .
* في الأصل : (فأعطى)

ونقلَ جماعةٌ منَ المغاربةِ أنَّ مذهبَ طائفةٍ من الكوفيينَ أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بإحداثه الفعلَ ـ نحو: قامَ زيدٌ[١].

قالُوا: فإنْ قلتَ: تحركتِ الشجرةُ، وأهْلَكَنا الدَّهْرُ، ومَرِضَ زيدٌ، وما أشْبَهَ ذلكَ، فإنَّ الفاعلِينَ ها هُنا لم يُحدِثُوا شيْئًا، وقدْ رُفِعُوا.

أجابُوا عنْ ذلكَ بأنَّه لمَّا صدَرَ منَ الشجرةِ ما يُشْبِهُ حركةَ المُتَحَرِّكِ بإرادةٍ وجَعْلِ الدهرِ قائمًا مقامَ المُهْلِكِ، وزيدٍ متعاطيًا الأسبابَ الموجبةَ للمرضِ صارُوا كأنَّهُم مُحْدِثينَ لهذه الأفْعالِ.

ونَقَلَ ابنُ عمرونٍ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أنَّ مذهبَ خلفٍ الأحمرِ[٢] ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّ العاملَ في الفاعلِ معنى الفاعليةِ[٣]، وهذا يَقْرُبُ من المنقولِ أولاً عن الكوفيينَ.

ونقلَ ابنُ الدهانِ ـ رحمَه اللهُ ـ في شرحِ الإيضاحِ له: أنَّ مذهبَ عيسى بنِ عُمرَ وهشامٍ[٤] والكسائيِّ، وابنِ سَعْدانَ[٥]: أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالوصْفِ، والمفعولَ ينْتَصِبُ

==============

١) انظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول الجزء الثاني ص ٦٩٠.

٢) خلف بن حيان، ويكنى أبا محمد، وأبا محرز، راوية، وعلامة بالشعر وأيام العرب، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، واللغة عن أبي عمرو بن العلاء، له جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر، أخذ عنه تلميذه أبو نواس ـ انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ٨٠ وبغية الوعاة ١/٥٥٤.

٣) مذهب خلف الذي نقله ابن عمرون نقله السيوطي عنه في الهمع ١/٢٥٤، وانظر مذهب خلف في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٩٠.

٤) هشام بن معاوية أبو عبدالله النحوي الكوفي ـ أحد أصحاب الكسائي، له كتاب الحدود والقياس ومختصر في النحو ـ توفي سنة ٢٠٩هـ ـ انظر أخباره في إنباه الرواه ٣/٣٦٤ وبغية الوعاة ٢/٣٢٨.

٥) اسمه محمد بن سعدان الضرير، أبو جعفر الكوفي ـ أحد القراء بقراءة حمزة رضي الله عنه ـ له من المصنفات كتاب القراءة، وكتاب مختصر النحو، توفي يوم عرفة سنة ٢٣١هـ انظر ترجمته في الفهرست ص ١٠٤ وطبقات الزبيدي ص ١٣٩.

بخُروجِه عَنِ الوصْفِ . ، وشَرَحَ الكسائيُّ ذلكَ فقالَ : إذا قُلنا : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا والفعلُ هو الوصفُ ، والفاعلُ هُو الموصوفُ / والمفعولُ خارجٌ عن الوصفِ ١٠/ب والموصوفِ فهو فضلةٌ فانتصبَ .

وهذا يَقْرُبُ من قولِ مَنْ قالَ : العاملُ فيه الفعلُ ، أو ما قامَ مقامَه[1] ، فإنه قالَ: إنَّه يرتفعُ بالوصفِ ، ثُمَّ قالَ : والفعلُ هو الوصفُ ، فكأنَّه قالَ : يَرتفِعُ بالفِعْلِ .

ونقلَ غيرُهم أنَّ مذهبَ هشامٍ - رحمَهُ اللهُ - أنَّ الفاعلَ يَرتفِعُ بالإسنادِ ، وهُوَ الذي يشيرُ إليه كلامُ ابنِ جنيٍّ - رحمَه اللهُ - في اللُّمَعِ حيثُ قالَ (وحقيقةُ رَفْعِه بإسنادِ الفعلِ إليه)[2] .

وقولُه : (ومرتبتُه أنْ يكونَ مقدَّمًا على المفعولِ به)[3]

إنَّما كانَ مرتبةُ الفاعلِ التقديمَ ؛ لأنَّه يتنَزَّلُ مِنَ الفعلِ منزلةَ الجزءِ ، ولا كذلكَ المفعولُ .

إنما قُلْنا : إنَّ الفاعلَ يتنَزَّلُ منزلةَ الجزءِ لوجوهٍ :

منها : وقوعُ إعرابِ الفعلِ بعدَه في نحوِ : يضربانِ ويضربونَ .

ومنها : إلحاقُ تاءِ التأنيثِ للفعلِ إذا كانَ الفاعلُ مُؤنثًا نحو : ضربتْ هندٌ .

ومنها : سكونُ آخرِ الفعلِ لهُ في نحوِ : ضَرَبْتُ ؛ لئلاَّ تتوالى أربعُ حركاتٍ فيما هو كلمةٌ واحدةٌ ، وتَحَرُّكُه مع المفعولِ في نحوِ : ضَرَبكَ .

وقولُه : (ويجوزُ تأخيرُه عنهُ)[4]

يعني تأخيرَ الفاعلِ وتقديمَ المفعولِ ، وإنَّما جازَ ذلكَ لأنَّهُم يَحْتاجُون إلى التَّوَسُّعِ في الكلامِ لأجلِ السجعِ والقوافي والوزنِ ، فَلَوْ التَزَمْنا طريقةً واحدةً لضاقتْ العبارةُ ، فجَوَّزْنا تقديمَ المفعولِ تَوَسُّعًا ، وعلى خلافِ الأصلِ ، لكنَّه مشروطٌ بظهورِ المعنى

==========

١) هو مذهب المحققين من النحاة وقد تقدم صـ ٣٥.
٢) انظر اللمع صـ ١١٥.
٣) المقرب ١/ ٥٣ .
٤) المصدر نفسه ١/ ٥٣ .

لمَّا كانَ مجازاً احتاج إلى القرينة لتُبينَه .

وقَـولُـه : (أو يكونَ الفاعلُ مُضافاً إليه المصْدرُ المقدَّرُ بأنْ والفعل)[١] .

مثـالُـه : يُعجبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً قائماً ، يلزمُ هَا هُنـا تقديـمُ الفـاعلِ ؛ لأنَّـكَ لـو قدَّمْتَ المفعولَ لفصلتَ به بينَ المضَافِ والمضَافِ إليه ، وليسَ بظرفٍ ، فلا يجُوزُ .

وقولنا : (وليسَ بظرفٍ) نحترزُ به منْ جَوازِ الفصْلِ به بينَ المُضافِ والمضَافِ إليه في الشِّعْرِ، نحوَ قولِ الشاعرِ[٢] :

* كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بكفِّ يوماً يَهُودِيٍّ .... *

وقولُه : (بأنَّ التي خَبرُها فِعلٌ)[٣] .

مثالُه : يُعجبُني ضربُ زيدٍ عمرًا ، كما تقـدَّمَ ؛ فإنَّه يجُوزُ أنْ تقـدِّرَه بـأنْ والفعْـلِ ، فتقـولُ تقديره : يُعجبني أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا ، ويجوزُ أنْ تقدِّرَه بأنَّ التي خَبرُها فعْلٌ ، فتقولُ تقديرُه يُعجبني أنَّ زيدًا ضَربَ عمرًا .

وَفائدةُ تقْديره بأنْ الخفيفة تَارةً ، وبأنَّ الشَّديدة أُخْرى ، هُو أنَّ المصْـدَر المقـدَّرَ بـأَن الخفيفة يَصْلُحُ للمـاضِي والمُستقْبلِ ، وبـأنَّ الشَّـديدةِ للحَالِ ، فَتقْديرُه بهمـا يَشْـملُ أنـواعَ أزْمنةِ المصْدرِ.

وذكَرَ بعضُ المحُقِّقينَ المغَاربةُ أنَّ (أنَّ) التي خبرُها فعلٌ للحَالِ ، وَنصَّ عليْه* .

وَقوله في قوْلِ الشاعِرِ .... زَجَّ القَلوصَ أَبي مَـزادَه[٤] .

---

١) المقرب ٥٣/١ .

٢) هو أبو حية النميري ، وتمام البيت .... يقارب أو يزيل *

وهو في شعره ص١٦٣ ، والكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وتوجيه إعراب أبيات ملغـزة الإعـراب ص٥٤ ، وأمالي إبن الشجري ٢٥٠/٢ والإنصاف ٤٣٢/٢ وشرح المفصـل لابـن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ والهمع ٢٩٥/٤ والخزانة ٢١٩/٤ .

٣) أنظر المقرب ٥٤/١ .

٤) لم أقف على قائله وصدره (فزججتها متمكناً) - قال البغدادي في الخزانة ١١٧/٤ وقد أنشد ثعلب في أماليه الثالثة هذا البيت هكذا :

(فزججتها متمكناً زج الصعاب أبو مزادة)

وأنشد بعضهم (زج الصعاب أبي مزادة) ... فالبيت على الرواية الأولى الأولى يسقط الإستشهاد به ، وأنظره في مجالس ثعلب ص١٥٢ ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ والخصائص ٤٠٦/٢ والمفصل ص١٠٢ والإنصاف ٤٢٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٨ .

* لم أقف على هذا النص .

(إنَّهُ ضرورةٌ)(١)

فيه نظرٌ، فقد جاء أيضًا مثلُه في الشعر كثيرا، كقولِه(٢):

* فَرْكَ القطنَ المحالِجِ *

وقولُه أيضا(٣): فداسَهُمْ دوسَ الحصادَ الدائسِ

٢/١١

وكذا قولُ الطِّرِمَّاحِ(٤):

* يَطُفْنَ بحُوزِيِّ المَراتِعِ لم يُطَفْ بوادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ *

ومثالُه في إنشادِ الكسائيِّ - رحمَه اللهُ -:

* تَنْفِيْ يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدراهيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيْفِ(٥) *

================

١) المقرب ١/٥٤.

٢) هو أبو جندل الطهوي، من أبياتٍ يصف بها الجراد، وهذه قطعة من عجز البيت وتمامه: * يفركُ حبَّ السُّنْبُلِ الكُنافجِ بالقاع
انظر البيت فى شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٨ والمقاصد النحوية ٣/٤٥٧، واللسان (حندج) ٢/٢٤١، والرواية فيه هكذا * فَرْكَ القطنِ بالمحالجِ *
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، والكنافج: السمين الممتلئ.

٣) هو عمرو بن كلثوم، وقبل هذا البيت قوله * وحَلَقِ الماذيِّ والقوانسِ *
والبيتان فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٦، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢٧٦ والمقاصد النحوية ٣/٤٦١.
والماذي: الدروع البيضاء، والقوانسُ: جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

٤)قاله يصف بقر الوحش، والبيت في ديوانه ص ٤٨٦ والمعاني الكبير ٢/٧٢٠ والخصائص ٢/٤٠٦، والإنصاف ٢/٤٢٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٥، والبحر المحيط ٤/٢٣٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٦١.
والحوزي: فحل بقر الوحش.

٥) جاء في الخزانة ٤/٤٢٤ ما نصه: (وقال ابن ذكوان: سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:
* نفي الدراهيمَ تنقادِ الصياريفِ *
بنصب الدراهيم وجر تنقاد.
والبيت للفرزدق، وهو في ديوانه ص٥٧٠ والكتاب ١/٢٨، والكامل ١/٢٥٣، والمقتضب ٢/٢٥٨، والخصائص ٢/٣١٥، وسر الصناعة ١/٢٥، ٢/٧٦٩، والإنصاف ١/٢٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٦، والخزانة ٤/٤٢٦.

فإنّـه أنشـده بنصب الدراهيم ، وجرّ تنقـاد .

وهـب المصنّف ـ رحمه اللهُ ـ يقولُ في هذه الأبياتِ كلِّها أو غيرها إنّها ضرورةٌ ، فكيفَ يَصْنَعُ في قولهِ تعالى في قراءةِ ابن عامرٍ ـ رحمه اللهُ ـ ﴿وكذلِكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[1] بنصبِ الأولادِ ، وجرِّ الشركاءِ ، فهذا في اللفظِ (كزجِّ القلوصَ) وغيره من الأبياتِ التي أُنْشِدَتْ ، وإذا عُرِفَ هذا تُحقّقَ أنَّ الجوابَ الـذي أجابَ به من قولهِ (ضرورة)[2] ليسَ بشيءٍ ، وأنّه يَحْتاجُ إلى جوابٍ غيرِ ذلـك .

والجوابُ أنْ نقولَ : أما (زَجَّ القلوصَ) وغيرُه مِنَ الأبياتِ التي أنشدْناها فليسَ (زَجَّ) المذكورُ فيه مضافًا إلى (أبي مزادَه) بلْ أبو مَزادةَ مضافٌ إليه (زَجَّ) آخرُ محذوفٌ ، وهـو بدلٌ من الأولِ ، وتقديرُ الكلامِ إذا أظهرْناه إلى اللفظِ : زَجَّ القلوصَ زجَّ أبي مـزادة ، وكذلِكَ : دوسَ الحصادَ دوسَ الدائسِ ، فحذفَ (زَجَّ ودَوْسَ) الثانيين ، لدَلالـةِ الأولين عليهما ، وبقيَ ما أُضِيْفا إليه مجرورًا على حالِهِ لو ظَهَر في اللفظِ .

فإنْ قيلَ : فإذا لمْ يكنْ (زَجَّ) الملفوظُ به مضافًا إلى (أبي مزاده) ، فلمَ حذفْتُم تَنْوينَه ؟

فالجوابُ : أنَّ حذفَ التنوينِ لالتقاءِ الساكنين هوَ ولامُ التعريفِ كقراءةِ منْ قـرأَ : ﴿أحَدُ اللّهُ الصَّمدُ﴾[3] بحذفِ التنوينِ من أحدٍ ، وكقولِ الشاعرِ[4] أنشدَه سـيبويـه رحمَـه اللّـه :

* فألفيتُـهُ غيـرَ مُسْـتَعْتِبٍ   ولَا ذاكِرِ اللّهَ إلّا قليـلا *

بنصبِ (اللهَ) وحذفِ التنوينِ مِنْ (ذاكرِ) لالتقاءِ الساكنينِ ، وبهـذا التخريجِ نُخرِّجُ الأبْياتُ جميعُهـا ، فلَا يكونُ فيها فصلٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بشيءٍ .

وأمّا الآيـةُ الكريمةُ ، فتُخَرِّجُ جَرَّ شركائِهم بمضافٍ محذوفٍ ، كما ذكرنـا فـي الأبْياتِ ، وأمّا حذفُ التنوينِ مِنْ (قَتْلُ) فلَا يَتَّجِهُ فيه ما ذكرْناهُ في الأبْيـاتِ ؛ لأنّه ليسَ ثَمَّ التقاءُ ساكنينِ ، فتَخْريجُه حينئذٍ ـ أنْ نقولَ : إنَّ (قَتْلُ) كانَ مضـافًا

---

١) سورة الأنعام آية ١٣٧ قرأ بقية القراء بفتح الزاي من "زين" ونصب اللام من (قتـل) وجر الدال من (أولادهم) ورفع الهمزة من (شركائهم) ـ انظر السبعة ص ٢٧٠ ، والتيسير في القراءات السبع ص ١٠٧ .

٢) المقـرب ١ / ٥٤ .

٣) سورة الإخلاص آية (١-٢) وهي قراءة أبي عمرو ونصر بن عاصم ، ورويت عن عمر رضي الله عنه ـ انظر السبعة ص ٧٠١ وانظر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٢ .

٤) هو ابو الأسود الدؤلي من أبيات قالها في امرأة تزوجها فوجدها على غير ما ظن بها من خير انظر ملحقات ديوانه ص ١٢٢ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ والاصول ٣ / ٤٥٥ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٨٣ والمغني ٢ / ٦١٢ والخزانة ١١ / ٣٧٤ وانظـر قصة زواج أبي الأسود في الخزانة ١١ / ٣٧٨ .

إلى لفظِ (شُركائِهم) أُخْرى بينَ قَتلُ وأولادَهم فَحُذِفَ من اللفظِ ، وبقيَ قَتْلُ على إرادةِ الإضافةِ غيرَ منوَّنٍ ، كما يكونُ لو ظهرَ المضافُ في اللفظِ.

ويجوزُ أنْ يُخَرَّجَ حذفُ التنوينِ منَ الأبياتِ أيضا على ذلكَ ، لكنَّ الأجودَ في تخريجِ حذفِ التنوينِ من الأبياتِ ما ذكرناهُ أولاً.(١)

وينبغي أنْ نضيفَ إلى مواضعِ لزومِ تقديمِ الفاعلِ على المفعولِ ، إذا كانَ الفاعلُ والمفعولُ ضميرَين مُتصلينِ كقولكَ :أكرمتُكَ ، فإنَّه يجبُ تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ ، وإن كانْ داخلاً في قوله (إذا كانَ الفاعلُ ضَميرا مُتصلًا)(٢) لكنَّهم إنما يُمثِّلونَه والمفعولُ ظاهرٌ ، فالتنبيهُ عليه أولى . /١١

قَوْلُه : (وهُو أنْ يكونَ المفعولُ متصلاً والفاعلُ ظاهرًا)(٢)

أحْسَنُ من هذه العبارةِ أنْ يقولَ : والفاعلُ ليسَ كذلكَ ، ليُدخِلَ مثلَ قولِنا : زيدٌ لمْ يضرْبه إلا هُو ، فإنَّ لفظَه لمْ يتعرَّضْ لمثلِ هذه المسألةِ بنفيٍ ولا إثباتٍ ، وأنَّها مما يجبُ فيه تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ تركَهُ استغناءً بقولِه : (أوْ يكونُ الفاعلُ مقرونا بإلاَّ)(٢)

وقولُه : (أو يتصلُ بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المفعولِ)(٣)

كقولِنا : ضَرَبَ زيدا غلامُه ، وقولُه تعالى ﴿وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾(٤)

وقوله : (أو على ما اتَّصلَ بالمفعولِ)(٥)

كقولِنا : ضربَ زوجَ هندٍ غلامُها ، فإنَّكَ لو قدَّمتَ الفاعلَ في المسألتينِ لبقيَ الضميرُ المتصلُ بالفاعلِ عائدًا على غيرِ مُتقدّمٍ لفظا ولا رتبةً ، وعودُ المضمرِ على الظاهرِ المُتأخّرِ لفظا ورتبةً لا يجوزُ على ما سيأتي.(٦)

واعلمْ أنَّ المُضْمَرَ والمظهرَ من جهةِ التقديمِ والتأخيرِ على أربعةِ أقسامٍ:

أحدِهما : أنْ يكونَ الظاهرُ مُقدَّما على المُضْمرِ لفظا ورتبةً ، نحو قولِك : ضَرَبَ زيدٌ غلامَه .

==================

١) انظر ما تقدم ص ٤٠.
٢) المقرب ١/٥٤.
٣) المقرب ١/٥٤.
٤) سورة البقرة آية ١٢٤.
٥) المقرب ١/٥٤.
٦) انظر ما سيأتي صـ ٤٤.

والثانـــي :أنْ يكونَ الظاهـرُ مُقدَّمـا على المضمرِ لفظا دون رتبـةٍ ، نحو قـولك :

ضَـرَبَ زيـــدًا غلامُـــه .

والثـالثِ :أنْ يـكونَ الظَّاهـرُ مُقدَّما على المُضـمرِ رُتبـةً دونَ لفـظٍ ، نحو قولـــك :

ضَـــرَبَ غلامَـه زيـــدٌ .

فَهـــذهِ الثلاثـــةُ تَجُـوزُ بالإِجمـاعِ .

والرابــعِ :أنْ يـكونَ الظاهـرُ مؤَخَّـرا لفظًـا ورتبـةً ، نَحْو قولِك :ضَـرَبَ غلامُـه زيدًا ،

فهـذا أكثـرُ النحـاةِ لا يُجيـزُه ، لمخالفـةِ بـابِ المضـمرِ ، ومنهـم مـــنْ أَجـازَه[1] ، واسْـتدلَّ عليـه بالسـماعِ والقياسِ، أمَّا السـماعُ فقولُ الشاعرِ[2]:

* جَـزَى بَنُـوهُ أبَا الغيْلاَنِ عنْ كِبَرٍ   وحُسْـنِ فِعْلٍ كما يُجْـزَى سِنِّمارُ *

وقـــولُ حسّـــانٍ[3]:

* ولَوْ أنَّ مجـدًا أَخْلَدَ[4] الدهرَ واحـدًا   منَ الناسِ أبْقَى مَجْدُه الدهرَ مطعما *

يَمـْدحُ مُطْعِـمَ بنَ عـديٍّ ، ومثـلُه قولُ الآخـرِ[5]:

* وما نَفَعَتْ أعمالُه المرءَ راجيًا   جـزاءً عليْها مِن سِوى مَنْ له الأمـرُ *

==============

١) من هـؤلاء أبو عبدالله الطوال ، والأخفش، وابن جني وابن مالك ، انظر الهمـــع ١ / ٣٣٠ ، والخصائص ١ / ٢٩٤.

٢) هـو سليط بن سعـد ، والبيت في أمالي ابن الشجري ١ / ١٠١ وتخليص الشواهـــد وتلخيص الفوائد ص ٤٨٩ وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٩ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٥ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٩٧ والهمع ١ / ٢٣٠.

٣) قاله في مدح مطعم بن عدي بن نوفل ، انظر الديوان ص ٢٣٥ ومغني اللبيب ٢ / ٤٩٢ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٧ وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٨ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٩٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٧٢.

٤) في الأصل : أخـلدوا .

٥) لم أقف على قائله ، وهو في حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٥٩ .

وكقول الهُـذليّ :(١)

* أَلاَ ليتَ شِعْرِي هَلْ يلومُن(٢) قومُه   زهيرًا على ما جَرَّ منْ كلِّ جانبِ *

وكقول آخـر :(٣)

* كَسَا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ   وَرقّى نَدَاهُ ذا النَّدى في ذُرى المجْدِ *

وكقول الشاعر :(٤)

* لمَّا رأَى طَالِبُوه مُصْعَبا ذُعِروا   وكَادَ لوْ ساعدَ المقدورُ يَنْتَصِرُ *

وقَوله أيضا :(٥)

* لمَّا عَصَى أصْحَابُه مُصْعَبا   أدَّى إليه الكَيْلَ صَاعًا بِصاعِ *

وأبياتٍ أُخَرَ .

وأمَّا القياسُ - فقالَ ابنُ جني - رحمَه اللهُ - (اعلمْ أنَّ الفُروعَ قدْ تَكثُرُ وتُطردُ حتى تَصيرَ كالأصولِ ، وتُشَبَّه الأصولُ بها ، منّ ذلكَ قولُ ذي الرُّمةِ :

* وَرمْلٍ كأوْراكِ العَذَارى قَطَعْتُه(٦) *

والعَادةُ أنْ تُشَبَّهُ أعجازُ النساءِ بكُثبانِ الأنْقاءِ ، فلمَّا كثُرَ ذلكَ واطَّرَدَ عَكسَ الشاعرُ التشبيهَ ، فجعلَ أوْراكَ العَذَارى أصلاً وشبَّهَ به الرملَ(٧) وكذلِكَ لمَّا كَثُرَ تقديمُ المفعولِ

===================

١) هو أبو جندب بن مرة القردي الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٩١ والخزانة ١ / ٢٩١.

٢) فيالأصل (يليومن) وذلك تصحيف بالقلب .

٣) لم أقف على قائله ، والبيت في مغني اللبيب ٢ / ٤٩٢ شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٩٥ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٥ وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٩ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧ / ٧٥ والدرر اللوامع ١ / ٢١٨.

٤) لم أقف على قائله ، وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٩ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٩٤ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٠١ .

٥) هو السفاح بن بكير قاله فى رثاء يحيي بن شداد بن ثعلبة - انظر المفضليات ٣٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤ والخزانة ١ / ٢٨٩ وللبيت رواية أخرى وهي :
لما جلا الخِلاّنُ عن مُصْعَبٍ   أدى إليهِ القرضَ صاعا بصاعِ ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت .

٦) تمامه : إذا ألبَسَتْه المظْلماتُ الحَنادِسُ - انظر الديوان ص ٣١٨ والكامل ٣ / ١٠٩ والخصائص ١ / ٣٠٠ و ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

٧) انظر الخصائص الإحالات السابقة .

على الفاعلِ صارَ - وإن كانَ مؤخّرا في اللفظِ - كأنّه مُقدّمٌ في الرتبةِ ، فجازَ أنْ يعودَ الضميرُ من الفاعلِ إليه ، وإنْ كانَ الفاعلُ مقدّما والمفعولُ مؤخّرا ، كما جازَ أنْ يعودَ الضميرُ من المفعولِ إذا كانَ مُقدّما على الفاعلِ ، وإنْ كانَ مؤخّرا في قولنا : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ . /

٢/١٣

وقولُه :(أوْ يكونَ الفاعلُ ضميرا عائدًا على ما اتّصلَ بالمفعولِ.[1])

كقولنا : ما ضَرَبَ غلامَ هندٍ إلا هيَ .

وقولُه (في إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه[2])

مثالُه في الحال : جاءني ضاربُ زيدٍ أبُوه اليومَ ، وفي الاستقبال[3] : غدًا ، فَلا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ ، لأنّكَ تفصِلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، واشتراطُه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ ، لأنّه قَدْ عُلِمَ أنّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضي لا يعملُ عندَ البصريينَ ، فَلا يكونُ له حينئذٍ فاعلٌ ولا مفعولٌ.[4]

وقوله : (أو المصْدرِ) إلى آخرِه[5])

مثالُه : يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ - تَقْديرُه : يُعجِبُني أنْ ضَرَبَ زيدًا عمروٌ أو :أنّ زيدًا ضربَه عمروٌ .

وقولُه : (أوْ يكونَ الفاعلُ مقرونًا بإلاّ) إلى آخرِه.[5]

مثالُ المقرونِ بإلاّ : ما ضَرَبَ هندًا إلا عمروٌ ، ومثالُ معنى المقرونِ بإلاّ ، إنّما ضَرَبَ هندًا عمروٌ ، فَـ (إنّما) هُنَا تفيدُ الحَصْرَ ، كما أفادَتْه (إلاّ) إذا - جاءتْ بعدَ النفيِ .

واعلمْ أنّ هذه المسألةَ يجوزُ أنْ يَقترِنَ كلُّ واحدٍ منَ الفاعلِ والمفعولِ بإلاّ ، أو يَكونَ في معنى المقرونِ بإلاّ .

===============

١) المقرب ١/٥٤.
٢) عبارة ابن عصفور هكذا (أو يكون المفعول مضافا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال .
٣) في المقرب ١/٥٤ (أو الاستثناء) تحريف .
٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠.
٥) تمام عبارة ابن عصفور (... المقدر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونا بإلا ، أو في معنى المقرون بها ، نحو قولك : إنما ضرب زيدًا عمرو تريد : ما ضرب زيدا إلا عمرو ...) المقرب ١/٥٤.

مثالُ اقترانِ الفاعلِ بإلاَّ ، أو كونِه في معنى المقرونِ بإلاَّ ما تَقَدَّم.

ومثالُ اقترانِ المفعولِ بإلاَّ : ما ضَرَبَ عمرٌو الا هنداً.

ومثالُ كونِه في معنى المقرونِ بإلاَّ : إنَّما ضَرَبَ عمرٌو هنداً .

فأُجْمِعَ على أنَّه متى أُرِيدَ الحصْرُ في واحدٍ منهُما مَعَ (إنَّما) وجَبَ تأخيرُه وتقديمُ الآخرِ ، فتقولَ : إنَّما ضَرَبَ عمرٌو هنداً ، إذا أردْتَ الحصْرَ في المفعولِ، وإنما ضَرَبَ هنداً عمرٌو، إذا أردْتَ الحصْرَ في الفاعلِ ، واختلفُوا فيه إذا كانَ مَعَ ما و إلاَّ على ثلاثةِ مذاهبَ[1]:

فذهَبَ قومٌ منهم الجُزُولي[2] والشَّلَوْبين[3] إلى أنَّه في ما وإلاَّ كما كانَ في إنَّما، أيُّهما أُرِيدَ الحصْرُ فيه وجَبَ تأخيرُه بعدَ إلاَّ وتقديمُ غيرِ المحصورِ. *

وذهبَ الكسائيُّ - رحمَه اللهُ - إلى أنَّه يجوزُ فيه من التقديمِ والتأخيرِ ما جَازَ في كلِّ واحدٍ منهُما ، إذا لمْ يَكنْ مَعَه ما و إلاَّ .

وذهَبَ البصريونَ والفراءُ وابنُ الأنباريِّ - رحمَهم اللهُ - إلى أنَّه : إنْ كانَ الفاعلُ هو المقرونُ بإلاَّ وجبَ تقديمُ المفعولِ ، وإنْ كانَ المفعولُ هو المقرونُ بإلاَّ لمْ يَجِبْ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، بلْ يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ وتأخيرُه عنه .

أمَّا دليلُ الأولينَ في وجوبِ تأخيرِ المقرونِ بإلاَّ وتقديمِ الآخرِ ، فالقياسُ على (إنَّما) حيثُ وجَبَ فيها تأخيرُ المحصورِ فيه وتقديمُ غيرِ المحصورِ.

وأمَّا دليلُ الكسائيِّ، فقولُ الشاعرِ[4] في تأخيرِ الفاعلِ والمفعولُ مقرونٌ بإلاَّ :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلى بتَكْليمِ سَاعةٍ   فَمَا زادَ إلاَّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُها *

==============

١) انظر هذه المذاهب في ارتشاق الضرب ٢/٠٠ وانظر معانى الفراء ٢/١٠١.

٢) هو ابو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت بن عيسى الجزولي ، إمام من أئمة النحو، دخل الديار المصرية وقرأ على ابن بري، له المقدمة الجزولية ، أعتنى بها العلماء وشرحوها ، وله شرح الإيضاح وشرح لشواهده ، وشرح أصول بن السراج، وله غيرها من المؤلفات ، توفي في حدود سنة ٦٠٦هـ - انظر إنباه الرواة ٢/٣٧٨ وبغية الوعاة ٢/٢٣٦.

٣) اسمه عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله أبو علي الشلوبيني، ولد باشبيلية سنة ٥٦٢هـ تلمّذ على ابى بكر محمد بن خلف اللخمى الاشبيلى شرح المقدمة الجزولية شرحين احدهما صغير والاخر كبير وله حواشٍ على مفصل الزمخشرى والتوطئة توفي بإشبيلية فى ٦٤٥هـ انظر إنباه الرواة ٢/٣٣٢ ، وفيات الاعيان ٣/٤٥١ والتذييل والتكميل جـ ٢ ل ٢٦ اب

٤) هو مجنون بني عامر ، والبيت في ديوانه صـ ١٩٤ انظره في شرح ابن عقيل على الالفية ١/٤٩١ والتصريح على التوضيح ١/٢٨٢ وحاشية الصبان على الاشموني ٢/٥٧ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٠.

* المقدمة الجزولية ص ٥١ ، وانظر شرحها للشلوبين ل ١٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٣.

ومنه قولُ الشاعرِ في الحماسةِ:(١)

* ولمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُه ... ولَمْ يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولاأهْلِ *

فأخَّر الفاعلَ والمفعولُ مقرونٌ بإلاَّ ، وكذلكَ قولُ الشاعرِ:(٢)

* وهل يُنبتُ الخَطِّيَّ إلا وشَيجُهُ ... ويُغْرَسُ إلا في مَنَابتِهِ النَّخْلُ *

فأَخَّر (النخلُ) وهو مفعولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ، وقَدَّم (في مَنَابِتِهِ) المقترنِ بالاَّ. ١٢/

وقولُ الشاعرِ(٣) فى تأخِيرِ المفعولِ والفاعلُ مقرونٌ بإلاَّ .

* فَلَمْ يدْرِ إلاَّ اللهُ ما هَيَّجَتْ لنَا ... عشِيَّةَ آنَاءِ الديارِ وشَامُها *

ومثلُه قولُ الشاعرِ :

* ما عَابَ إلاَّ لئيمٌ فعلَ ذي كَرَمٍ ... ولاَ هَجَا قَطُّ إلا جُبَّأً بطَلا *(٤)

==================

١) حماسة أبي تمام ٢ / ٤٨ نسب البيت إلى ابن الدمينة كما في ديوانه ص ٩٤ ونسب للحسين بن مطير كما في ديوانه ص ١٨٢ ونسب لدعبل الخزاعي كما في ديوانه ص١٨٣ وانظر البيت في التصريح على التوضيح ١ / ٢٨٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٧ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨٠ .

٢) هو زهير بن أبي سلمى كما في ديوانه ص ١١٥ وانظر التصريح على التوضيح ١ / ٢٨٢ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨٢ الخطِّي : هو الرمح المنسوب إلى الخط ، وشيجة : جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح .

٣) هو ذو الرمة كما في ديوانه ص ٧١٤ وانظر معانى الفراء ٢ / ١٠١ والرواية فيه(أهْلَةُ) بدل عشية ، والمقرب ١ / ٥٥ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٥٧ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٣ ، وآناء جمع نأى وهو البعد ، والوِشامُ جمع وشْمٍ وهو العلامةُ .

٤) مجهول القائل ، انظره فى التصريح على التوضيح ١ / ٢٨٤ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٥٧ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٠ والهمع ٢ / ٢٦١ ، وفي هذه المصادر ولاجفا بدل هجا ، ولعل هذه الأخيرة رواية .

والجُبَّأ : بضم الجيم وتشديد الباء بعدها همزة : الجبان ، والبَطَلُ : هو الشجاع .

وكقـــول الشـــاعر :

* نُبئتُهم عَذَّبُوا بالنار جارَهم وَهَلْ يُعذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّارِ (١) *

فأخَّر المفعولَ ، وهو (ما هَيَّجَتْ) في الأول ، و (بالنار) في البيت الثاني مع أنَّ الفاعلَ مقرونٌ بإلاَّ فيهما ، وفرقٌ بينَ : إنما ، وما وإلاَّ ، بأن إنَّما لا دليلَ معَها على الحصر في أحدِهما إلاَّ تأخيرُ المحْصُورِ ، فلم يَجُزْ تقديمُه فيه ، لئلاَّ يُلبسَ المحصورُ بغيرِ المحْصُورِ ، بخلافِ ما وإلاَّ ، فإنَّ اقترانَ الاسم بإلاَّ دليلٌ على الحصْر فيه ، تَقدَّمَ أو تأخَّر ، فلا لبْسَ .

وأمَّا دليلُ البصريينَ والفراءِ وابنِ الأنْبَاريِّ - رحمَهم اللهُ - فإنَّهم قالُوا : لابُدَّ أنْ يَتَقَدَّم غيرُ المحصورِ ويتأخَّرَ المحصورُ ، ليحْصُلَ الفرقُ بينَهُما ، وإنَّما جَوَّزنَا تأخيرَ الفاعلِ إذا كانَ المفعولُ هو المقرونُ بإلَّا لما ذكره الكسائيُّ منَ البيتينِ وهُما (تَزَوَّدْتُ) و (هلْ يُنبتُ) ، ولأنَّ المفعولَ إذا كانَ هو المقرونُ بإلاَّ وأخَّرْنا الفاعلَ عنه في اللفظِ - فقلْنا : ما ضَرَبَ إلاَّ عمرًا زيدٌ ، عُرف أنَّ المُقَدَّم مؤَخَّرٌ في النيةِ ، وهو : إلا عمرًا ، والمُؤَخَّر وهو (زيدٌ) الفاعلُ مقدَّمٌ في النيةِ ، فحَصَل للمحصورِ فيه تأخيرٌ من وجهٍ وهو النيةُ ، ولغيرِ المحصورِ تقديمٌ ، فَجَرى الكلامُ على ما ينبغي من تقديمِ غيرِ المَحْصُورِ وتأخيرِ المَحْصُورِ ، بخلافِ ما إذا كان الحصْرُ في الفاعلِ ، نحو قولِنا : ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ ، فإنَّنا هُنا لو قدَّمنا الفاعلَ وأخَّرنا المفعولَ فقلنَا : ما ضربَ إلا زيدٌ عمرًا ، فإنَّه يكونُ الفاعلُ قدْ وقَعَ في رتبتِه من التقديمِ ، والمفعولُ قدْ وقَعَ في رتبتِهِ مِنَ التأخيرِ ، فلا يكونُ واحدًا منهما منويًا به غيرَ موضعِه ، فلا نكونُ قدْ أعطيْنا الموضعَ ما يقتضيه من تقديمِ غيرِ المحصورِ لفظًا أو نيةً ، وتأخيرِ المحصورِ لفظًا أو نيةً ، فلا يجوزُ حينئذ .

وأمَّا الجوابُ عما أنْشَده الكسائيُّ - رحمَه اللهُ - وقاله : أمَّا البيتانِ اللذانِ أنْشَدَهما فالجوابُ عنهُمَا :

أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ (ما هَيَّجَتْ) منصوبٌ بـ (يَدْرِي) الملفوظِ بها في البيتِ ، بلْ هُوَ

===========

١) البيت مجهول القائل كسابقه ، انظره في معاني الفراء ٢ / ١٠١ والرواية فيه (جارتهم) بدل (جارهم) وانظر أيضا التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٤ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٢ .

منصوبٌ بفعلٍ آخرَ تقديرُه : دَرى مَا هَيَّجَتْ ، وكذلكَ (بالنَّار) في البيْتِ الثَّاني، تقديـرُه : يعذّب .

وأمّا قوله : إنَّ إلاّ قرينةٌ دالةٌ على الحصْرِ فيما اقْترنتْ به فلا يحصُلُ لبْسٌ)

فنقولُ: لا نُسلِّمُ ، بَلْ يحصُلُ لبسٌ ، وهُو أنْ يُظَنَّ أننا أرَدْنا الحصْرَ في الاسمينِ اللّذين بعْدَ إلاّ ، وكأنّنا قُلنا : ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلاَّ زيدٌ عمْراً ، فإنّنا إذا أرَدْنا هَذا المعْنى نقولُ : ما ضربَ إلاَّ زيدٌ عمْراً ، فعلمْنا أنَّ ما ذكرَه من انتفاءِ اللبْسِ غيرُ صَحيحٍ . / بل اللبْسُ حاصِلٌ ، فـلا ١٣/أ يجوزُ إذا كانَ الفاعلُ مقْروناً بإلاَّ تقديمُه وتأخيرُ المفعُولِ .

فإنْ قيلَ : هذا الجوابُ الذي أجبْتَ بـه الكِسَائيَّ وأفسـدْتَ به كَلامَه يـلزمُ ابـنَ الأنبـاريِّ والفرَّاء ، والبصْريينَ حيثُ أجَازُوا تأْخيرَ الفاعلِ إذا كانَ المفعولُ مقْروناً بإلاَّ .

قُلنا : لا يلزَمُ لما بَيَّنا منْ أنَّه : وَإنْ كانَ مؤخَّراً لفظاً فالنيةُ به التقديـمُ ، بخِلافِ المفعُولِ مـعَ الفاعلِ المقْرونِ بإلاَّ ، فإنَّه يكونُ إذا أخّرتَه مُؤخراً لفظاً ورتبةً فافترقا،والمصَنفُ -رحمَه الله- كأنَّه اختارَ مذهبَ البصْريينَ وابنَ الأنبـاريِّ ، فإنَّه ذكـرَ في القِسْمِ الـذي يجبُ فيـه تقديـمُ المفعُولِ أنَّه إذا كانَ الفاعلُ مقْروناً بإلاَّ يجبُ تقديمُ المفعُولِ ، ولم يذكُرْ في القِسْمِ الذي يجبُ فيه تقديمُ الفَاعلِ أنَّه إذا كـانَ المفعـولُ مقْرونـاً بـإلاَّ وجـبَ تقديـمُ الفـاعلِ[1] ، ولا تعرَّضَ لذلكَ ، فظهرَ أنه اختارَ هذا المذْهبَ ، وكذلكَ يظْهرُ منْ كلامِ ابنِ مُعْطٍ - رحمَه الله - فإنَّه قالَ في فصُوله [2] كما قالَ ابنُ عصْفور - رَحمه الله - والله أعلمُ .

وقوله (اسْمُ الشّرطِ)[3]

مثالُه : مَنْ أكرمتَ أكرمتُه .

(أو اسْمَ الاستفهامِ[4])

مثالُه : مَنْ أعطيتَ ؟

(وكم الخبريةِ[4])

---

١) المقرب ١/٥٤ .

٢) الفصول الخمسون ص ١٧٢ .

٣) المقرب ١/٥٥ وفيه (أن يكون المفعول اسم شرط)

٤) المصدر نفسه ١/٥٥ .

مثـالُه : كم غلامٍ وهبتَ ؟

وقولُه : (في اللغةِ الفصيحةِ)[1]

لأنَّ بعضَ العربِ يقولُ : وهبْتَ كمْ غلامٍ .

وقولُه : (أو كمِ الاستفهاميةَ)[2]

مثالُه : كَمْ رجلًا أكرمْتَ؟

وقولُه : (أو غيرَها منْ أسماءِ الاستفهامِ)[3]

مثالُه : أينَ جلسْتَ؟

وقولُه : (إذا لمْ يقصَدْ به الاستثباتُ)[4]

لأنَّ بعضَ العربِ سُمِعَ منه : ضَرَبَ مَنْ منَا .

وقوله : (أو العاملُ غيرُ متصرِّفٍ)[4]

مثالُه : ما أحْسَنَ زيدًا في التعجُّبِ ، لا يَجوزُ فيه تقديمُ (زيدٍ) على (أحسنَ) ؛

لأنَّ التعجُّبَ جَرَى مُجْرَى الأمثالِ ، فلا يُتَصَرَّفُ في شيءٍ منه بتقديمٍ ولا تأخيرٍ .

وقوله : (إذا دخلَ على العاملِ)[5] إلى آخر الكلام .

هذه الأشياءُ التي عدَّدَها مسألةٌ عرضَتْ فأحبَّ المصنِّفُ ذكرَها ، وإلا فقَدْ نصَّ على أنَّه

يجوزُ فيها تقديمُ المفعولِ على العاملِ .

قولُه : (ما النافيةُ) إلى قوله (أو التحضيض)[5]

مثالُه : ما ضَرَبَ زيدًا .

ومثالُ دخولِ لا في جوابِ القسمِ عليه : واللهِ لا أضْرِبُ زيدًا .

ومثالُ دخولِ أداةِ الاستفهامِ عليهِ : هلْ ضَرَبْتَ زيدًا ؟

ومثالُ دُخولِ أداةِ الشَّرْطِ عليهِ : إنْ تضربْ زيدًا يَضْرِبْكَ .

ومثالُ دخولِ أداةِ التحضيضِ عليهِ : هلاَّ ضَرَبْتَ زيدًا

==========================

١) المصدر نفسه ١/٥٥.

٢) نفسه ١/٥٥.

٣) المصدر نفسه ١/٥٥ وفيه (أواسما غيرها من سائر أسماء الاستفهام)

٤) المصدر نفسه ١/٥٥.

٥) المصدر نفسه ١/٥٥ وعبارة ابن عصفور فيه (وإذا دخل على العامل ما النافية أو لا في جواب القسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض)

وقـــوله : (أو لامُ التأكيــدِ)[١] .

مثـــلُ قولِنـا : لسـوْفَ أضْـرِبُ زيـــدًا ـ فلا يجـوزُ تقديـمُ المفعـولِ؛ لأنَّ لامَ الابتـــداءِ من أدواتِ الصَّـــدُورِ.

وقـــولُه : (غيـرُ المُصاحِبَـةِ لإنَّ)[١]

تحـرَّزَ منْ مثـلِ قولنِا : إن زيـدًا ليضْـرِبُ عمـرًا ، فها هُنـا يجوزُ تقديمُ عمرٍو عـلى اللامِ فتقـولُ : إن زيـدًا عمــرًا ليضْــرِبُ ، لأنَّ اللامَ ها هُنـا واقعـةٌ في غيرِ موقعِهـــــــا ؛ إذْ كانَ محلُّهـا إنَّما هُو قبْـلَ إنَّ / لكنَّها أُخِّرتْ كراهـةَ اجتماعِ حرْفَيـنِ لمعنـىً واحـدٍ على ما يجـيءُ في بـابِ إنَّ .[٢] ١٧/ب

ومثـــالُ الصـلةِ قولُنـــا : جاءنـي الذي ضـرَبَ زيــدًا .

ومثـــالُ الصِّـفةِ : جاءنـي رجـلٌ ضـرَبَ زيـــدًا .

ومثـــالُ دخُـولِ الخافضِ غيـرِ الزائـدِ على العـامـلِ : مررتُ بضاربٍ غلامُه زيـدًا ، فـــلا يجــوزُ تقديـمُ (زيـدٍ) المفعـولِ على (ضـاربٍ) وحـدَه الذي هو العـامـلُ ، لئلاَّ يُفْصَلَ بيـنَ الجـارِّ والمجـرورِ ، ولا يجوزُ تقديمُ (زيـدٍ) أيضـا على (البـاءِ) لأنَّ حـرفَ الجرِّ إذا لمْ يكنْ زائـدًا يتنـزَّلُ من العـامـلِ فيـه ، وهو الفعْـلُ ، أو معْنـاهُ ، منزلـةَ الجُـــزءِ ؛ بدليـلِ أنَّـه قدْ عـدَّى الفعـلَ إلى المفعـولِ كما تُعـدِّيـه الهمـزةُ وتضْعيفُ العيـــــنِ ، فلا يجـوزُ تقديـمُ المفعـولِ على الجـارِّ ، لئلاَّ تكونَ قـدْ فَصَلْتَ به بينَ العـامـلِ وحـــرفِ الجـــرِّ الذي هو كالجزءِ منْـه ، فإنْ كانَ حرفُ الجرِّ زائـدًا نحْـو : لستُ بضاربٍ زيـــدًا ، جـازَ أنْ تُقَـدِّمَ (زيـدًا) على حرفِ الجـرِّ ، لأنَّـه لمَّا كانَ (زائدًا)[٣] لم يُوصلْ العامـــلَ إلى المجـرورِ ، فلم يتنزلْ منزلةَ الجزءِ منَ العـاملِ فلم يضُرَّ التقديمُ عليه على خـلافٍ فـي ذلكَ ، وأمَّا الفصْلُ بـ (زيـد) بينَ البـاءِ الزائـدةِ و (ضـاربٍ) المَجْرورِ ، فلا يَجُـــوزُ.

= = = = = = = = = = = = = = = = =

١) المقـــرب ١/٥٥
٢) انظر ما سيأتي صـ ٢٠٩.
٣) في الأصل (زيدًا)

قــــوله : (نـــوعٌ آخــرُ)(١)

بـــابُ الموصـــولاتِ

قــــوله : فالموصـــولُ حــرفٌ هــو أنْ ، وأنّ ، وما ، وكيْ ـ المصْدَرياتُ)(٢)

أمّـــا (أنّ) فحـرفٌ بالإجماعِ ، ولا تُوصَلُ إلا بالجملةِ الاسميةِ ؛ لأنّها مُختَصّـــــةٌ بالأسْـماءِ مـنْ حيثُ هيَ عامِلةٌ فيهـــا ، والمصْـدرُ يُسـبَكُ منهـا ومنْ خبرِها،كقـولِكَ : يعجبُـني أنّكَ مُنطـلقٌ ـ أي : يُعجِبُني انطلاقُـكَ ـ فلا بُدَّ حينئـذٍ مِنْ أنْ يكـونَ في خبرِهـا رائحـةُ الفعـلِ ، ليتأتّى منـه سَـبْكُ المصْـدرِ.

وأمّـــا (أنْ وكيْ) فحرفـانِ بالإجماعِ أيضا ، و لا يُوصَلانِ إلاّ بالجملةِ الفعليـــــةِ ؛ لأنّهمـا أيْضـا منْ عواملِ الأفْعـالِ ، فيختصـانِ بهـا ، مثـالُه : يُعجبُني أنْ تَخـرُجَ ، أوْ : أنْ خَرجْـتَ ـ أي : خُـروجُكَ.

مثـالُ كيْ : جئتُ كيْ تكرمَنـــي ـ أيْ: لإكرامِـكَ لي .

وأمّـــا (ما) فاختُلفَ فيها ، هل هيَ اسمٌ أو حـرفٌ ؟ فذهـبَ سـيبويه ـ رحمَه اللهُ ـ إلى أنّهـا حـرفٌ(٣) وذهبَ الأخفشُ ـ رحمَه اللهُ ـ إلى أنّها اسـمٌ(٤) .

ودليلُ سـيبوية ـ رحمَه اللهُ ـ القياسُ على أخواتِهـا من (أنّ) و (أنْ) و (كيْ) بجامــعِ ما يشتركن فيـه من تقديرهنّ بالمصْـدرِ.

ودليـلٌ آخـرُ وهوَ : أنّه لا يَعـُودُ إليْهـا من صـلتِها ضميرٌ ، كما يَعـُودُ إلى (الـذي) وغيرِهـا من الأسـماءِ الموصـولةِ ، وإنْ كانَ الأخفشُ ـ رحمَه اللهُ ـ قـدْ قـالَ : بأنه يـعُودُ إليهـا ضميرٌ ، كما إذا قُلتَ : يُعجبُني ما صنعتَ ، فإنّه يُقدّرُ الضميرَ العائــــدَ محذوفًـا ، وليسَ ذلكَ بصحيحٍ ؛ لأنها قـدْ وُصلتْ بالفعـلِ اللازمِ ، فلا ضميرَ ـ حينئـذٍ ، قـالَ الشـاعرُ(٥) :

* يَسُرُّ المَرءَ ما ذَهَبَ الليالي ... وكانَ ذَهابُهُنّ لـه ذَهَابـا *

١) المقـرب ١/ ٥٦ وفيـه (نـوع منـه آخـر)
٢) المصدر نفســه ١/ ٥٦.
٣) الكتـاب ٣/ ١١ ، ١٥٦.
٤) انظر معانى القرآن ١/ ١٠٢ ، ٢/ ٣٣٩ وانظر الجنى الداني ص ٣٣٢ وفيه (وذهب الأخفش وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم ..)
٥) لم أقف على قائله ، والبيت في شرح المفصل ٨/ ١٤٢ والتصريح على التوضيح ١/ ٢٦٨ والجنى الداني ص ٣٣١ والهمع ١/ ٢٨١ ، والدرر اللوامع ١/ ٢٥٣.

فوصَلَ (ما) بـ (ذهَبَ اللَّيالي) ـ وهوَ فعلٌ لازمٌ ، و (الليالي) فاعلُهُ ـ فلا ضميرَ ـ ١٤/م
حينئذٍ ـ وتُوصلُ بالجملةِ الاسميةِ والفعليةِ ، كَقولكَ : يُعجِبُني ما صنعتَ ، أو : ماتَصْنَعُ ،
أيْ : صُنْعُكَ ، ويعجبُني ما زيدٌ صانعٌ، أي : صَنيعُه ، وكقولِ الشاعرِ[1]:

* لَعَمْرُكَ ما تَدْري الطَّوارقُ بالحَصَى ولا زاجِراتُ الطَّيرِ ما اللهُ صانعُ *

وقولُه : (فأمّا (ما) فإنَّها تقعُ على مالايعقلُ)[2]

مثالُه : أعْجبني ما لبِسْتَه وما ركِبْتَه .

وقولُه : وعلى أنواعِ مَنْ يعقِلُ[2]

مثالُه : قولُه تعالى : ﴿فانكحوا ما طَابَ لكُم مِنَ النساءِ﴾[3] ـ أيْ : مِنْ أنْواعِ
النساءِ ، وهذا الذي ذكرَه لا خلافَ فيه .

وقَدْ تقعُ (ما) إذا كانتْ استفهاما ، أو موصولةً على صفاتِ مَنْ يعقلُ ومَنْ يعلمُ ،
فتقولُ : إذا قيل لكَ : ما الإنسانُ ؟ الكاتبُ ، أو الضَّاحكُ ، أو الضَّاربُ ؟

وكذلكَ : أجابَ موسى صلىَّ اللهُ عليه وسلَّم لفرعونَ ـ قبَّحَهُ اللهُ ـ حينَ سألَه ﴿وما رَبُّ
العالَمينَ﴾[4] بما حكاهُ اللهُ سبحانَه وتعالى عنهُ ، وهو قولُه ﴿قالَ ربُّ السماواتِ
والأرضِ﴾[4] إلى آخرِ الآيةِ ، فأنكرَ عليه فرعونُ لجهْلِه بما أجابَ به موسى عليه السلامُ ؛
لأنه حينَ سألَه بـ (ما) وهو مِنْ جهْلِه يريدُ السُّؤالَ عن الذاتِ المقدَّسةِ ـ أجابَهُ
ـ صلىَّ اللهُ عليه وسلَّم ـ بالصِّفةِ ـ وهوُ (ربُّ السماواتِ والأرضِ)[4] لعلمِه أنَّ (ما) يُسألُ
بها عن صفةِ مَنْ يعلمُ ، لا عن ذاتِه .

وَقَدْ ذهَبَ قَومٌ[5] إلى أنَّ (ما) تقعُ على ذاتِ مَنْ يَعلمْ واستَدَلُّوا على ذلكَ بقولِ

---

١) هو لبيد بن ربيعة العامري ، والبيت في شرح ديوانه ص ١٧٢ والفاخر للمفضل بن سلمة ص ٩٨ ، ومقاييس اللغة (طرق) ٣ / ٤٥٠ ، واللسان المادة نفسها ١٠ / ٢١٥ .
٢) المقرب ١ / ٥٨ .
٣) سورة النساء آية ٣ .
٤) سورة الشعراء آية (٢٣ و ٢٤) ونصهما (قال فرعون وما رب العالمين * قال رب السمواوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين)
٥) ذهب إلى ذلك ابن درستويه ، وأبو عبيدة ، ومكي ، وابن خروف ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٣ .

العـرب : سُبحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنـا[١] ، وبقـولهم أيضـا : سُبحَانَ ما سَبَّحَ الرعدُ بحمـدِه[١] ، وبقـولِ اللهِ تعـالى ﴿والسـماءِ وما بناهـا ، والأرضِ وما طحاهـا﴾[٢] وبقـولِه تعـالى : ﴿ولا أنتُم عابـدونَ مـا أعبـدُ﴾[٣] ، وبقـولِه تعالى ﴿ما مَنَعـكَ أنْ تَسْـجُدَ لِمَا خَلَقْـتُ بيَـديَ﴾[٤] يَعْنِـي : آدمَ عليه السلامُ ، فحينئـذٍ وقعَ على ذاتٍ منْ يَعقِـلُ .

والصحيحُ أنَّها لا تَقعُ على ذاتٍ منْ يَعـلَمُ أو يعْقِـلُ ، فَرْقًـا بينَهـا وبيْنَ (مَنْ) ، وما ذَكَـروه[٥] لا دليـلَ لهم في شـيءٍ منه ، لأنَّـه يَحتَمِـلُ أحـدَ أمريـنِ :

إمَّـا أنْ تكونَ (مـا) مصدريـةً في جميـعِ ما ذُكِـرَ ، فلا تـكونُ حينئـذٍ وقَعَـتْ عـلى الذَّاتِ ، ويـكونُ تقديـرُ (سُبْحانَ ما سَخَّركُنَّ لنا) أي : سُبحانَ تَسخيرِكُنَّ ، عـلى حـذفِ مضـافٍ ، تقديـرُه : ذي تسْخيرِكُنَّ ، وكذلكَ الباقي ، ويكونُ (لِمَا خَلَقْتُ بِيدي) أي : لخَلْقِـي ، بمعنى ذي خَلْـقِي ، ولا يُقـدَّرُ هُنا حذفُ مضـافٍ ، بـلْ يـكونُ (خَـلْقُ) هُنـا مصـدرًا بمعنى : مفعـولٍ ، أي : (مَخْلوقي) ، كقولِهـم : دِرْهمٌ ضَـرْبُ الأميـرِ[٦] ، أي : مضـرُوبُـه .

وإمَّا أنْ تكونَ (ما) أوقَعَهـا بمعـنى الصِّفةِ لمَنْ يَعْلَمُ ، لا عـلى ذاتِه سُـبْحانَـه ، ويـكونُ المعنى : سُبْحانَ المُسَخِّرِ ، فأطْلَقَـه عليه سُبْحانَه بمعـنى هذه الصفةِ ، وهوَ التسـخيرُ ، لا عـلى الذَّاتِ ، وكَذلكَ البواقِـي .

وقـولُه : (ومَنْ تقـعُ عـلى أولي العـلمِ[٧])

مثـالُه : سُبْحانَ منْ خَلَقَنـا ، وقولُه : (أولي العلم) ولمْ يَقُلْ : (أولي العَقْلِ) حتـى يدخلَ فيـه البـاريَ سُبحانَه وتعالى ، فإنَّـه يُوصَـفُ بالعـلمِ ، ولا يوصَفُ بالعقْـلِ .

وقـولُه : (وقـدْ تقَعُ على ما لا يعقِلُ إذا عُومِـلَ مُعاملتَـه[٧]) ١٤/ب

==============

١) انظر المقتضب ٢ / ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥ .
٢) سورة الشمس آية ٥ و ٦ .
٣) سورة الكافرون آية ٣ و ٥ .
٤) سورة ص آيـة ٧٥ .
٥) فـي الأصـل (وما ذكره) .
٦) شرح الكافيـة ١ / ٣ - وانظر ما تقدم ص ٨ .
٧) المقـرب ١ / ٥٨ .

مثـــالُه : قـولُ امـرئِ القيْس:

* ألا أنْعَمْ صَباحًا أيُّها الطَّللُ البالي وهل يَنْعِمَنْ منْ كانَ في العُصُرِ الخالي * (١)

فعَبَّـر عن الطَّللِ بـ (منْ) لمّا أجْراه مُجْرى منْ يعْقِلُ في ندائِه وتحيِّتِـه .

وقـــولُه تعالى ﴿والله خَلقَ كلَّ دابَّـةٍ منَ ماءٍ ، فمنهُم منْ يَمْشـي على بطنِه ومنهــم من يمْشي على رجلين ومنهم منْ يمشِيْ على أربعٍ﴾ (٢)

وقـــولُه : (آحـادِ أولي العـلمِ) (٣)

مثـالُه : جاءَني زيـدٌ الذي أكرمْتُـه .

وقـــوله :(وغيرهِــم) (٣)

مثـــالُه : أعجَبني الثـوبُ الذي لبسْـتَه

وقـــولُه : (وقدْ تقعَ على الجمعِ) (٣)

مثـــالُه : قولُه تعالى ﴿والذي جاءَ بالصِّدْق وصَدَّقَ بهِ﴾ (٤) فالمرادُ بـ (الذي) هُنا الجمْعُ، بدليلِ قولهِ تعالى في الآيـةِ (أُولَئِكَ هُمُ المتقونَ) فإشارتُه بالجمعِ دليـلُ على أنَّ المرادَ بـ (الذي) الجمعُ .

وقـــولُه : (وكذلكَ تثنيتهُمـا) (٥)

يعني به : أنَّ التثنيـةَ أيضًا تَقَعُ على أولي العـلمِ وغيرهِـم ، فتقولُ : أعْجَبني الرجلانِ اللذانِ قامـا ، وأعجبني الثوبـانِ اللذانِ لبسْـتَهما.

وقـــولُه : (فأما جمعُهـــا) (٦)

مثـــالُه : أعجبني الرجـالُ الذينَ قامُوا ، واللَّذُونَ على تلكَ اللغةِ (٧) ؛ ولا يَقعُ الجمعُ على ما لا يعقِلُ ، لأن صورتَه صورةُ جمعِ المذَّكرِ السالمِ بالواو والنون ، وهُو مُختَصٌّ بمَنْ يعقِلُ، دونَ غيـــره .

===================

١) البيت في ديوانه صـ ٣٧٧ والكتاب ٤ / ٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٠ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٣٣ والمقاصد النحوية ١ / ٤٣٣ والهمع ٥ / ٢٤ . (٢) سورة النور آية ٤٥.

٣) المقرب ١ / ٥٨ وفيه (وقد يقع على الجميع).

٤) سورة الزمر آية ٣٣.

٥) المقرب ١ / ٥٨ وفيه (كذلك تثنيتهـا)

٦) المقرب ١ / ٥٨.

٧) هي لغة طيء وهذيل وعُقيل كما جاء في الهمع ١ / ٢٨٥ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٤٩.

وقـولُه :(التي تقعُ على مَنْ يعقِـلُ -إلى آخـرِه[١])

فأمثِلةُ* التي : أعجبَتْنـي المرأةُ التي قامَتْ ، وقولُه تعالى ﴿القِبْلَةَ التي كنتَ عليْها﴾[٢] والنســاء التي خَرجْـنَ .

وقـــولُه : (وأمَّا الألفُ واللامُ إلى آخـرِه)[٣]

فمثالُ الألفِ واللامِ في أولي العِلْمِ : أعجبنـي الضـاربُ .

ومثـالُه : في غيرِ أولي العـلْمِ : أعجَبنـي المشـروبُ .

ومثـالُ أولي العلْمِ في المؤنَّثِ: جاءتنـي المُكرمَـةُ .

ومثـالُه في غيرِ أولي العـلمِ : أعجبتنـي المشـروبةُ

واعلمْ أنَّهم اختلفُوا في الألفِ واللامِ الموصولةِ ، هلْ هيَ اسْمٌ أو حرفٌ ؟

فذهبَ أبُو بَكرٍ بنُ السَّراجِ[٤] -رحمَه اللهُ- ومَنْ قالَ بقولِه[٥] إلى أنَّهـا اسـمٌ ، واسـتَدلَّ على ذلكَ بعودِ الضميرِ إليْهـا ، ومَذْهبُ المَازنيِّ -رحمَه اللهُ- وأكثَـرِ النحـاةِ أنَّهـا حرفٌ[٦] ، واستَدلوا على ذلكَ بتَخَطّـيِّ العاملِ لها في قَـولِكَ : مـررتُ بالقائـمِ ، ولو كانتْ[٧] اسماً لكانتْ فاصلةً بينَ حرفِ الجـرِّ ومَعْمولِه ، والاسـمُ لا يَتخطَّاهُ العاملُ ويَعْمَلُ فيما بعـدَه .

وأمَّا استِدْلالُهم بعَوْدِ الضَّميرِ ، فلا دليلَ لهم فيه ؛ لأنَّ أبا عليٍّ -رحمَه اللهُ- قالَ في الإيضاحِ :(والضميرُ يعودُ إلى ما دَلَّ عليه الألفُ واللامُ مِنَ الذي)[٨]

============

١) المقرب ١ / ٥٨ وتتمة الكلام فيه (وما لا يعقل من آحاد المؤنثات ، وقد تقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنثة ، وكذلك تثنيتها وجمعها)

٢) من الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

٣) المقرب ١ / ٥٨ وتمام الكلام فيه (بمعنى الذي والتي فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات . .)

٤) انظر الأصول ٢ / ٣٣٥ .

٥) قال بقوله تلميذه ابو علي الفارسي كما جاء في الارتشاف ١ / ٥٣١ .

٦) انظر ما ذهب إليه المازني والأخفش وغيرهم - رحمهم الله - في الارتشاف ١ / ٥٣١ .

٧) في الأصل: (ولو كان)

٨) الإيضاح ص ٥٩ .

* في الأصل: (ومثالات) تحريف .

قـــوله : (وذُو)(١)

مثـالُ وُقوعِ (ذُو) على أولي العِلْمِ ـ قولُ أبي زُبيدٍ الطائيِّ(٢) :

* فَلَا وَذُو بيتُـه في السَّمـاءِ *

ومثـالُ وُقوعِهـا على ما لا يَعقِـلُ قـولُ الشـاعرِ(٣) :

* وبئـري ذُو حَفـرْتُ وذُو طَويتُ *

وقـــوله : (فلا توصلُ إلَّا بالظـروفِ والمجروراتِ التَّامـةِ)(٤)

مثـالُه : جـاءني الذي عنـدَكَ ، والذي في الدَّارِ ، تَحَرَّزَ مِنْ مثلِ : جاءني الذي يـومَ الجُمعـةِ ، أو : جاءني الذي بـكَ أوفيـكَ ؛ لأنَّهما ناقصانِ ، فَلا فائـدةَ في الوصـلِ بهِمـا . ١٥/ب

وقـــوله : (وبالجملِ المُحْتمـلةِ للصِّدقِ والكَذِبِ)(٥)

يعنـي بـ (الجمل) الخبريـة ، احترازًا من الجملِ الطلبيّـةِ كالأمرِ ، والنَّهـي والاستفهامِ ، وغيرِ ذلكَ .

وإنَّما اشـترطَ هذا الشَّـرطَ ؛ لأنَّ الصلةَ إنما أُتيَ بها لتوضيحِ الموصولِ ، والطَّلبيّةُ لا وُضُوحَ* لها في نفسِـها ، فَكيفَ تُوضِّحُ غيرَهـا ؟ ولذلكَ لمْ يشترطْ هذا الشَّرطَ إلا إذا كانَ الموصولُ اسـما ، فأمَّا إذا كانَ حرفا فيجوزُ وصلُه بالجملِ الطَّلبيـةِ وغيرِهـا ، كقولنا : كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ ، على قولِ من رأى أنَّ (أنْ) هُنا مصدريـةٌ(٦) ،

فأمَّا قـولُ الشـاعرِ(٧) :

* وإنِّـي لـرامٍ نظـرةً قِبَلَ التـي لعـلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواهـا أزورُهـا *

================

١) المقـــرب ١/٦٠.

٢ـ من كلمة له في صفة الأسد ، انظرها في طبقات ابن سلام ٢/٥٩٧ ومعجم الأدباء ١٠/١٩٧

٣) هو سنان بن الفحل الطائي وصدر البيت ** فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي ** انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ والتصريح على التوضيح ١/١٣٧ ، وشرح المفصل ٣/١٤٧ ، وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٥٨ ، والهمع ١/٢٨٩ واللسان ١٥/٤٦٠ (ذو) والخزانة ٦/٣٤ ، وشعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٢/٦٠٠.

٤) المقرب ١/٦٠. (٥) المقرب ١/٦٠.

٦) هذا قول سيبويه وأكثر البصريين ـ انظر الكتاب ٣/١٦٢ والمقتضب ١/٤٨ والمغني ١/٢٥ ، والجنى الداني ص ٢١٦.

٧) هو الفرزدق والشاهد من أبيات مدح بها أبا بردة ـ انظر الديوان ٢/١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠ وحاشية الصبان على الاشموني ١/١٦٣ وهمع الهوامع ١/٢٩٦ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٠ والخزانة ٥/٤٦٤ والدرر اللوامع ١/٢٧٧.

* في الأصل : (تحقق) تحريف .

فوصل (التي) بلعلّ وما بعدها ، وهي من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب فيخرّج على أنّ الصلة ليست (لعلّي وما بعدها) وإنّما الصلة القول المحذوف الذي (لعلّي وما بعده) محكيّ به ، تقديره : التي أقول : لعلّي وإنْ شطّت ، أو تكون الصلة في التحقيق هو (أزورها) لا (لعلّي) ، وفصل بين الصلة والموصول بـ (لعلّي) وسيأتي الكلام على ذلك.(١)

وقوله : (الخليّة من معنى التعجّب)(٢)

لئلا يُظنّ أنّه يجوز أنْ تقول(٣) : جاءني الذي ما أحسن أخاه ، وهذا الظنّ إنما يظنّه من يقول : إنّ التعجب يحتمل الصدق والكذب ، وأنّه خبر ، وأمّا من يقول: هو إنشاء ، فلا حاجة به إلى هذا الاحتراز(٤) .

وإنّما لم يجز أنْ تكون الصلة تعجّبية ، وإنْ قلنا بأنّه خبر ، لأنّ باب التعجب على الإبهام ، والصلة قصدنا بها * أنْ توضّح الموصول كما تقدّم ، والمبهم هو محتاج إلى إيضاح ، فكيف يكون موضّحا لغيره ؟

وقوله : (المشتملة على ضمير)(٥)

إنّما اشترطنا الضمير في الصلة ، لأنّ وضع الجمل على الاستقلال ، فلولا الضمير يربطها بالموصول لما عُلم أنّها صلة له .

وقوله : (إلاّ الألف واللام منها فإنّها لا توصل إلا باسم الفاعل والمفعول)(٦)

ويحتاج أنْ يقول : وما في معناهما ، كالصفة المشبّهة ، وإنّما لم توصل إلا بذلك لأنّا نقصد في صلتها ما لفظه مفرد ، ومعناه جملة ، وإنّما كان كذلك لأنّ الألف واللام إنّما يدخلان على المفرد ، فمن حيث كان الموصول الألف واللام اقتضى أنْ يكون اللفظ مفردًا ، ومن حيث هو صلة اقتضى أنْ يكون المعنى جملة، وليس لنا

==============

١) انظر ما سيأتي ص ٦٥.   (٢) المقرب ١/ ٦٠.
٣) في الأصل (يقول).
٤) مذهب الجمهور من النحاة أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية، وعلى ذلك لا يجيزون أن تأتي جملة الصلة تعجبية؛ لأن التعجب من الجمل الإنشائية ومن النحاة الذين أجازوا أن تأتي جملة الصلة تعجبية ابن خروف كما جاء في ارتشاف الضرب ١/ ٥٢١ ، والهمع ١/ ٢٩٦.
٥) المقرب ١/ ٦٠ ، وتتمة كلام ابن عصفور (عائد على الموصول)
٦) المصدر نفسه ١/ ٦٠ وفيه (. . . . . وباسم المفعول)

* في الأصل : (منها)

ما يكونُ لفظُه مفردًا ومعناه جملةً إلا المُشْتقاتُ ، فلذلكَ اشترطْنا أنْ تكونَ الصلةُ للألفِ واللامِ مشتقةً ، وذَكَرَ (التَّرضَى)[1] شاهدًا على وصلِ الألفِ واللامِ بالجملةِ الفِعْليةِ في ضرورةِ الشِّعرِ ، وقَدْ أُنشِدَ عليها أبْياتٌ كثيرةٌ ، وإنَّما وُصِلت فيها بالفعلِ المُضارعِ نحو :

* لا تَبْعَثَنَّ الحرْبَ إنِّي لَكَ الْ يُنْذِرُ مِنْ نيرانِها فَاصْطَلي[2] *

ونحوُ قولِ الآخَرِ[3] :

* فَذُو المَالِ يُؤْتِي مَالَه دُونَ عِرْضِه
لِمَا نَابَهُ والطَّارِقُ اليَتَعَهَّدُ *

١٥/ب وأَنْشَدَ الفَرَّاءُ :

* أَحِينَ اصْطَفَانِي أنْ سَكَتُّ وإنَّنِي
لفي شُغلٍ عَنْ دَخْلِيَ اليَتَتَبَّعُ[4] *

أَيْ : الذي يُنْذِرُ ، والذي يَتَعَهَّدُ ، والذي يَتَتَبَّعُ ، وقَدْ وُصِلتْ بالجُملةِ الاسميةِ أيْضًا في الضَّرورةِ .

وأَنْشَدَ عليه بعضُهم قَوْلَ الشَّاعِرِ[5] :

* مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُم لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ *

=======================

١) المقرب ١/ ٦٠ ، وهذه الكلمة من بيت للفرزدق ، وهو :
ما أنتَ بالحكمِ التُّرضَى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ
انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ وشرح الجمل له ص ١٧٩ والخزانة ١/ ٣٠.
٢) لم أقف على قائله ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ وشرح أبيات المغني ١/ ٢٩٣ والخزانة ١/ ٣٢.
٣) لم أقف على قائلة ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ والخزانة ١/ ٣٢ وشرح ابيات المغني ١/ ٢٩٣.
٤) لم أقف على قائله ، وهو في معاني القرآن ٣/ ١٥٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ وشرح ابيات المغني ١/ ٢٩٣ والخزانة ١/ ٣٢.
٥) لم أهتد لقائله - انظره في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٩ ومغني اللبيب ١/ ٤٩ ورصف المباني ص ١٦٢ وهمع الهوامع ١/ ٢٩٤ والدرر اللوامع ١/ ٢٧٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩١ والخزانة ١/ ٣٣ .

أَرادَ : الذينَ رسولُ اللهِ منْهمْ.

وقولُه : (وكانَ غيرَ مبتدأ لم يَجُزْ حذفُه)(١)

لأنَّه إذا لم يَكنْ مبتدأً كان : إمَّا فاعِلاً ، أو مفعُولاً لمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، وكلُّ واحدٍ منهما لا يجُوزُ حذْفُه .

وقولُه : (وإنْ كانَ مبتدأً وكانَ الخبرُ ظَرفًا)(٢)

مثالُه : جاءني الذي هُو عندَك .

(أو مجرورًا)(٢) .

مثالُه : جاءني الذي هُو في الدارِ .

(وجُملةً فِعْليةً)(٢)

مثالُه : جاءني الذي هو قامَ غلامُه .

(أو اسْميةً)(٢)

مثالُه : جاءني الذي هو أبُوه منطلقٌ .

وقوله : (لم يَجُزْ حذفُه)(٢)

لأنَّه لوْ حُذِفَ المبتدأُ لمْ يكنْ عليه دليلٌ ، إذْ الخبرُ بَعْدَه يَسْتقِلُّ بالصِّلةِ، وضَابِطُ هذا أنْ يقول : لا يَجوزُ حذفُ المُبتدأِ إذا كانَ خبرُه يَصْلحُ صِلةً تامةً ، والشرطُ والجزاءُ داخلٌ في قَولِه (جملةً فعليةً)(٢) .

مثالُه : جاءني الذي هو إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ .

وقولُه : (وإنْ كانَ الخبرُ غيرَ ذلكَ)(٢)

يعني به أنْ يكونَ الخبرُ مفردًا .

وقولُه : (وكانَ الضميرُ قدْ عُطِفَ على غيرِه لمْ يَجُزْ حذفُه)(٢)

مثالُه : جاءَني الذي زيدٌ وهُو قائمانِ ، وإنَّما لم يجُزْ حذفُه؛ لأنَّه يلزمُ منْ حذفِه بقاءُ حرفِ العطْفِ منْ غيرِ معطوفٍ به .

==================

١) المقرب ١ / ٦٠ وقبله : والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعا)

٢) نفسه ١ / ٦٠.

وقـــولُه : (وإنْ كـانَ عُطِـفَ غيــرُه عليـــه) [١]

مثـــالُه : جـاءني الذي هووزيـــدٌ قائمـانِ .

وقـــولُه : (ففـي حذفِـه خـلافٌ) [٢]

فمذهـبُ الفـراءِ - رحمَه اللهُ - جواز حذفِـه ، قـالَ : لأنَّ بقـاءَ حـرفِ العطفِ والمعطـوفِ بـه يَدُلَّانِ على المحْـذوفِ [٣].

ومذهـبُ ابنِ السَّـراجِ - رحمَه اللهُ - جوازُ حذفِـه على قبحٍ [٤].

ومذهـبُ جماعـةٍ منهم المصنِّفُ - رحمَه اللهُ - عدمُ الجَـوازِ [٥] - قَالوا: وذلكَ أنَّـه إذا كانَ يَقْبُحُ العطـفُ على الضَّميرِ المرفُـوعِ المُتَّصلِ لأنَّـه قـدْ يَكُونُ مســـــتترًا في الفعـلِ فـلا يَظْهَـرُ له صورةٌ ، فَيكونُ كأنَّكَ قـدْ عطفْتَ علـى الفعـلِ ، فَـأنْ لا يُعْطَـفَ عليـه - وهـو محـذوفٌ - أولى وأجـدَرُ ، لئلاَّ يصيرَ في اللفـظِ كأنَّـك قَـدْ عطفتَ الصـلةَ على الموصُولِ ، فلذلـكَ قَـالَ المصنِّفُ - رحمَه اللهُ - (والصحيحُ أنَّـه لا يجـوزُ حذفُـــه) [٥]

وقـــولُه : (وكـانَ الموصـولُ أيـًّا جـازَ إثباتُـه وحذفُـــه) [٥]

مثـالُ الإثْبـاتِ: جـاءني أيُّهم هُو أفْضـلُ .

ومثـالُ الحـذْفِ: جـاءني أيُّهـم أفضَـــلُ . - قـالَ اللهُ تعـالى: ﴿ثم لننْزِعَـــنَّ مِنْ كلِّ شـيْعةٍ أيُّهـمْ أشَـدُّ علىالرحمنِ عِتِيًّا﴾ [٦] تَقديـرُه واللهُ أعلـمُ : أيُّهـم هُـوَ أشـدُّ ، وقـالَ الشــاعرُ: [٧]

* إذَا ما أتيْتَ بني مالِكٍ فَسَـلِّمْ على أيُّهـمْ أفضَـلُ *

===============

١) المقـرب ١ / ٦٠ وفيـه (. . قد عـُطف)
٢) المصدر نفسه ١ / ٦٠.
٣) انظر معانى القرآن ١ / ٣٦٥.
٤) انظر الأصول ٢ / ٦٨.
٥) المقرب ١ / ٦٠.
٦) سورة مريم آية ٦٩.
٧) هو غسان بن وعلة والبيت فىالإنصاف ٢ / ٧١٥ وشرح المفصل ٣ / ١٤٧ و ٤ / ١٢ والتصريح علىالتوضيح ١ / ١٣٥ ومغني اللبيب ١ / ٧٨ والهمع ١ / ٣١٣ والخزانة ٦ / ٦١.

تقديـره : هـو أفضل ، وإنما جاز حذفه من غير قبح ؛ لأن أيّا لمّا خالفت غيرها من الموصولات لكونها معربة ، وباقي الموصولات مبنية - جاز أن تخالفهن في صلتها أيضا .

وقوله : (ما أنا بالذي قائل لك سوءا)[1]

التقدير : الذي / هو قائل لك سوءا ، فحذف (هو) لما طالت الصلة بالمجرور والمفعول . ١٦/أ

وقوله : (شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ : ﴿مثلا ما بعوضة﴾[2] و﴿تماما على الذي أحسن﴾[3] .

التقدير : مثلا هو بعوضة ، وعلى الذي هو أحسن .

وقوله : (وإن كان منصوبا منفصلا لم يجز حذفه)[4]

مثاله : جاءني الذي إياه ضربت .

وقوله : (فإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه)[5]

مثاله : جاءني الضاربه . زيد .

وقوله : (بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى اللبس)[6]

مثال ما يؤدي حذفه إلى اللبس قولك : رأيت الضاربها زيد ، فلو حذفت الضمير وقلت : رأيت الضارب زيد ، لما عرف هل الضمير المحذوف مؤنث أو مذكر . ؟

وقوله : (وإن كان معمولا لكان الناقصة أو لشيء من أخواتها لم يجز حذفه)[7]

============

١) المقرب ١ / ٦١ وهذه العبارة مما سمعه الخليل من العرب ، انظر الكتاب ٢ / ١٠٨ .
٢) سورة البقرة آية ٢٦ ، قرأ بالرفع الضحاك وابراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب - انظر البحر المحيط ١ / ١٢٣ ومعجم القراءات القرآنية ١ / ٣٩ .
٣) سورة الأنعام آية ١٥٤ قرأ بالرفع يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق - انظر البحر المحيط ٤ / ٢٥٥ .
٤) المقرب ١ / ٦١ وفيه (.. فإن كان منفصلا)
٥) المصدر نفسه ١ / ٦١ .
٦) نفسه ١ / ٦١ وفيه (.. إلى لبس)
٧) المصدر نفسه ١ / ٦١

مثالُه : جائني الذي أعطيتُه غُلامَه ، أوْ : جائني الذي أكرمَه غُلامُه ، فلا يجوزُ حذفُه ، لأنَّه لا يكونُ عليه دليلٌ لاكتفاءِ الصلةِ بالضميرِ الآخرِ عائدًا .

وقولُه : (وإنْ لم يكنْ جازَ إثباتُه وحذفُه)(1)

مثالُه : جائني الذي أكرمتُه ، يجوزُ أنْ تُحذفَ الهاءُ ويُقالَ : جائني الذي أكرمْتُ ـ كقولِه تعالى : ﴿ أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولاً ﴾(2) أيْ : بعثَهُ اللهُ ، وإنَّما جازَ حذفُه ، لأنَّ طلبَ الموصولِ له يكونُ دليلاً عليه .

وقولُه : (إنْ كانَ اسمَ الفاعلِ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ جازَ حذفُه)(3)

مثالُه : جائني الذي زيدٌ ضاربُه غدًا ، أو اليومَ ، وإنَّما جازَ حذفُه لأنَّه ـ وان كانَ مجرورًا ـ فهو في المعنى منصوبٌ ، فهو كالضميرِ المنصوبِ في جوازِ حذفِه ، فتقولُ : جائني الذي زيدٌ ضاربٌ غدًا ، أو اليومَ ، واسمُ المفعولِ حكمُه حُكْمُ اسمِ الفاعلِ في ذلكَ .

وقولُه : (وإنْ كانَ غيرَه لمْ يجُزْ حذفُه)(3)

نحوُه قسمان :*

إمَّا أنْ يكونَ المضافُ إلى الضميرِ ليسَ باسمِ فاعلٍ أصْلاً ، وإنْ كانَ اسمَ الفاعلِ فهُو بمعنى الماضي ، فمثالُ غيرِ اسمِ الفاعلِ ذكرَه المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ(4) ، ومثالُ اسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي قولُك : جائني الذي زيدٌ ضاربُه أمسِ ، وعلى كلا التقديرينِ لا يجوزُ حذفُ المُضْمرِ هُنا ، لأنَّنا لو حَذفْناه فإمَّا أنْ نحذفَه منْ دونِ المُضافِ ، أوْ مَعَ المُضافِ ، لا جائزٌ أنْ نحذفَه منْ دونِ المُضافِ ، لأنَّ حذفَ المُضافِ إليهِ وتبقيةَ المُضافِ قليلٌ ، وإنْ حَذفْناه مَعَ المُضافِ ألْبَسَ ، لأنَّه لا يَبْقى عليه دليلٌ ، وقَدْ أجازَ بعضُ الكوفيينَ(5) حذْفَ

================

1) المصدر نفسه ١ / ٦١ .   (2) سورة الفرقان آية ٤١ .

3) نفسه ١ / ٦١ .

4) مثل له ابن عصفور بقوله (جائني الذي أبوه قائم)

5) أجاز ذلك الكسائي ـ انظر مصادر تخريج الشاهد الآتي .

* في المخطوطة (عنه قسمان) وهو تحريف ، ولعل الصواب ما أثبتناه

أَبيه مِنْ مثل قوْله(١) : جاءَني الذي أبُوه قائمٌ ، واسْتدلّ على ذلكَ بقول الشّاعر (٢):

أَعُوذُ بالله وآياتِه مِنْ بابِ مَنْ يُغلقُ مِنْ خارج

١٦/ فقالَ : المرادُ من باب مَنْ يُغلِقُ بابَه ، فخذفَ/بابَه .

والجوابُ عن ذلكَ : أنا لا نُسلّمُ أنه حَذفَه كَما قُلتَ ، بلْ حذفَ بابًا وحدَه أولاً وأقامَ المضافَ إليه مَقامَه ، فَصارَ في التّقدير : من بابِ مَنْ يغلقُ هُوَ ، فاتّصلَ الضّميرُ المرفوعُ بعامِله فاسْتتر فيه ، فالضّميرُ مستتِرٌ حينئذ لا محذوفٌ .

وَقولُه : (حرفٌ مِثلُ الحرْفِ الذي دخلَ على الضّمير) (٣) .

أعلَم أنه لاَ يجوزُ (٤) ، وتحتَه مسْألتانِ :

إحْداهُما: ألا يكونَ الموصولُ أو المضافُ إليه مجروراً أصْلاً كما مثّل به المصّنفُ -رحمَه الله- (٥)

والأُخرَى : أن يكونَ الموصولُ أو ما أُضيفَ إليه مجْرورَين بحرفِ جرٍّ ، ولكنّه مُغايرٌ للحرْفِ الذي دَخلَ عليه وجُرَّ به الضّميرُ ، كقولِكَ : أخذتُ عن الذي مررتَ به ، أو : عن غُلام الذي مررتُ به .

وقولُه : (وإنْ كانَ جاز إثباتُه وحذفُه ، نحو قوْلكَ : مررتُ بالذي مررتَ به ومررتُ بغلام الذي مررتَ به) (٦) .

ويجوزُ حذفُ العائدِ المجْرورِ في موضِعَين آخرين ، لم يذكرْهُما المصّنفُ - رحمَه اللهُ - :

الموضعُ الأوّلُ : ألا يكونَ الموصُولُ مجْروراً بمثْلِ الحرْفِ الذي جُرَّ به الضّميرُ ، بلْ يكونُ حرفُ الجَرِّ قدْ دخلَ علىموصُوفِ الموصُولِ كقولِ الشّاعرِ : (٧)

١- أي قول ابن عصفور ، انظر المقرب ١ / ٦١ .

٢- لم أقف على قائله ، والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٤ والهمع ١ / ٣١٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٩٨ .

٣- المقرب ١ / ٦١ .

٤- في الكلام نقص ، يتم بنحو قولنا : (حذف العائد المجرور بالحرف إلا إذا جر الموصول أو المضاف إليه بحرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير)

٥- مثل له ابن عصفور بقوله : (جاءني الذي مررت به) و (جاءني غلام الذي مررت به) انظر المقرب ١ / ٦٢ .

٦- المقرب ١ / ٦٢ .

٧- هو كعب بن زهير ، والبيت في شرح الكافيه الشافية ١ / ٢٩٣ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٤٧ ، وحاشيه الصبان على الأشموني ١ / ١٧٣ والمقاصد النحويه ١ / ٤٤٩ .

* لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمْرِ الذي رَكَنَتْ أَبْناءُ يَعْصُرَ حِيْنَ اضْطَرَّها القَدَرُ *

تَقْدِيرُه: إلى الأمرِ الذي رَكَنَتْ إليه.

والثاني: أنّ يكونَ بعدَ الصلةِ والموصُولِ جملةٌ أخرى فيها ضميرٌ مجرورٌ بحرفِ جُرَّ بمثلهِ الضميرُ العائدُ على الموصُولِ، كقولِ الشّاعرِ(1):

* ولَوْ أنَّ ما عَالَجْتُ لِيْنَ فُؤَادِها فَقَسَا اسْتُلِيْنَ به لَلاَنَ الجَلْمَدُ *

تقديرُه: ولو أنَّ ما عالجتُ به لينَ فُؤادِها، فقولُ المصنِّفِ - رحمَه اللهُ - أنْ يكونَ العاملُ في الحرفِ الذي جُرَّ به الموصولُ والحرفِ الذي جُرَّ به الضميرُ بمَعْنًى واحدٍ(2)، ولم يَقُلْ: (بلفظٍ واحدٍ) ليُدخِلَ فيه مثلَ قولهِ تعالى ﴿فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرْ﴾(3)، فإنَّ التقديرَ - واللهُ أعلمُ - فاصْدَعْ بما تُؤْمرُ به، وليسَ لفظُ (اصْدَعْ) و(تُؤْمَرْ) واحدًا، لكنَّ معْنَاهما واحدٌ.

وضَابِطُ جوازِ حذفِ الضميرِ المجرُورِ بحرفِ جرٍّ هو الموصولُ والضميرُ مجرورينِ بحرفي جرٍّ لفظُهما واحدٌ، أو يَكُونَ بعدَ الجملةِ التي هي صِلَتُه، وقد حُذِفَ منها الضميرُ بمثلِ ذلكَ الحَرْفِ الذي كانَ الضّميرُ مَجْرورا به، وما عدَا ذلكَ لا يجوزُ فيه حذفُ الضميرِ المجرُورِ بحرفٍ.

وقولُه: (ولا يجوزُ الفصلُ بينَ الصِّلةِ والموصُولِ)(4)

مثالُ الفصلِ الذي لا يجوزُ نحو قولِكَ: أعطيتُ الذي درهَمًا أكرمَه زيدٌ، فقد فَصَلْتَ بـ (درهمٍ) الذي هو معمولُ (أعطيتُ)، وهُو أجنبيٌّ من الصِّلةِ بينَ (الذي وصِلَتِها).

==================

1) هو الأحوص الانصاري والشاهد من أبيات يمدح بها عمر بن عبد العزيز - انظر ديوان الأحوص ص ١٦٧ ورواية البيت فيه هكذا:
* لو بالذي عالجت لين فؤاده فأبى يلين به للان الجندل *
وانظر البيت في شرح الكافية الشافية ١/٢٩٤ والهمع ١/٣١١ والدرر اللوامع ١/٢٩٩ والخزانة ٢/٤٩.
2) المقرب ١/٦٢.
3) من الاية ٩٤ من سورة الحجر.
4) المقرب ١/٦٢.

وقـــولُه : (ولا بينَ أبعـاضِ الصِّـلةِ)(١)

مشـــالُه :أيضـا فيما لا يجوزُ أنْ تَقولَ : أعطيتُ الذي أكرمَه درهمًا زيدٌ ، فَقَـدْ ٢/١٧ فَصلْتَ بـ (درهمٍ) الأجنبيِّ بينَ (أكْرَمَـه) وبينَ (زيـدٌ) الذي هُـو فاعِــلُ (أكرَمَـه)، وهُوَ بعضُ الصِّـلةِ .

وقـــولُه : (ولا يجوزُ أنْ يُتْبَعَ الموصولُ ، ولا يُستَثْنى منه ،ولا يُخبَـرُ عنـه)(٢)

مثـالُه فيما لا يجـوزُ تقـولُ : جاءنـي الضـاربُ الظَّريفُ زيـدا ، فَقَـدْ وصـفْتَ (الضَّـاربَ) بـ (الظريفِ) قَبْلَ مجيءِ مفعُولِه ، فلا يصِحُّ ، وكذلكَ لا يجــوزُ : جاءني الضـاربُ نَفْسُـه زيـدًا ، على أنْ يكونَ (نفسُـه) توكيدًا للفصْلِ ، وكذلــكَ لا يجـوزُ : جاءني الضـاربُ وبـكرٌ زيـدًا ، للفصْلِ بالمعطوفِ ، وكذلـكَ البـدلِ، فأمَّا قـولُ الشـاعرِ:(٣)

** لسْنَا كمَنْ حلَّتْ إيادٍ دَارَهـا   تِكْرِيْتَ تَمْنَعُ حبَّهـا أنْ يُحصَـدَا *

ففي الظَّاهـرِ قدْ فصـلَ بـ (إيـادٍ) الذي هو بدلٌ مِنْ (مَنْ) الموصُولِ بينَ (حَلَّتْ) و (دَارَهـا) الذي هو مفعـولُ (حَلَّتْ) فليسَ (دَارَهـا) بمفعولٍ لـ (حَلَّتْ) هــذه المذكُورةِ ، بـلْ تمامُ الصِّلةِ قولُه : (حلَّتْ) و(دارَها) منصـوبٌ بفعـلٍ آخرَ، لا (بحلَّت) هذه المذكُورةِ ، فلَمْ يقـعْ فصـلٌ ، وكذلكَ ما جـاءَ نظـيرُه .

ومثـالُ المستَثْنى فيما لا يجُوزُ: جَاءني الضَّاربونَ إلا بكـرًا زيـدًا .

ومثـالُ الإخبـارِ : الضَّـاربونَ قائمونَ زيـدًا ، فَقَـدْ أخبرتَ عنْـهُ قبلَ مجيءِ مفعولِه ، فَـلا يصِـحُّ .

وقـــولُه : (فإنْ جاءَ ما ظاهُره خلافُ ذلكَ تُؤُوِّلَ)(٤)

مثـالُ ذلكَ قولُ الشاعرِ : (لسْنا كَمنْ حلَّتْ) إلى آخـرِه ، فقدْ تقدَّمَ ذكرُهـا .

===============

١) المقـرب ٦٢/١.
٢) المصدر نفسه ٦٢/١ وبعده (إلا بعد تمام صلته)
٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه ص ٣٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢/٢ والخصائص ٤٠٢/٢ ، ٢٥٦/٣ وأمالي ابن الشجري ١٩٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١.
٤) المقـرب ٦٣/١.

وقـولُه : (نَحـو مَنْ ومـا الحملُ على اللَّفـظِ)(١)

مثـالُه : منْ قـامَ أخَـواكَ ، فَـ (مَنْ) مبتدأٌ ، وَ (أخَواكَ) خبـرُه ، و(مَنْ) عبارةٌ عنِ الأَخويـنِ ، فَهيَ في المعنـى مثنـاةٌ ، وأعدْتَ الضميرَ الذي في (قامَ) إليها بلفظِ الإفـرادِ ، حمـلاً على لفظِهـا ، وكذلكَ : مَنْ قـامَ إخْوتُك ، في الجمْـعِ حمـلاً على اللفظِ ، وكذلكَ : مَـنْ قـامَ جاريتُـكَ ، فتذَكرُ حمـلاً عـلى اللَّفْـظِ ويجـوزُ : مَـنْ قامـا أَخَـواكَ ، وَ: مَنْ قامُـوا إخْوتُـك ، و: مَنْ قامَتْ جاريتُـك ، فَتثنِّيْ الضَّميـرَ وتَجْمَعَـهُ وتؤنّثـهُ ، حمـلاً على المعنى ، وهو مثالُ قولِه (والحملُ على المعنـى) إلى آخـره.(٢)

وقـوْلُه : (وكذلكَ يجوزُ في الذي والتي وتثنيتِهِما وجمْعِهما إذا وقعَ شـيءٌ مـن ذلكَ بعدَ ضميرِ مُتكلمٍ أو مُخَاطـبٍ) إلى آخـره.(٣)

يَعْنـي به أنَّه إذا وقَـعَ (الذي) أو (التي) بعدَ ضميرٍ مُتكلمٍ ، أو مُخاطـبٍ ، نحْـو: أنـا الذي قمتُ ، وأنْتَ الذي قُمتَ ، وأنتِ التي قُمتِ ، أن تَحْمِـلَ علـى لفـظِ الذي والتي ، فيكونُ الضميـرُ بلفـظِ الغيبـةِ ، نحـو أنْ تقُـولَ : أنَـا الذي قـامَ ، وأنتَ الذي قَـامَ، وأنـتِ التي قَامَتْ ، ويجـوزُ الحمـلُ عـلى المعنـى ، فتقـولُ : أنـا الذي قمتُ ، وأنتَ الذي قمتَ ، وأنتِ التى قمتِ، لأنَّ الذي والتي اسمانِ ظاهرانِ ، والأسماءُ الظاهرةُ يعودُ الضميرُ إليها بـلفظِ الغَيْبَـةِ ، بخِـلافِ الأسماءِ المضمراتِ، فإنَّ الضميرَ يعُودُ إليها على حَسَـبِها من المُتكلمِ ، والمُخاطبِ ، والغَيبـةِ ، فتقـولُ مثلاً : محمـدٌ قـامَ ، إذا كُنـتَ متكلِّمـا ، ولا تقـولُ : محمـدٌ قمتُ ، وتقـولُ : أنـا قمتُ ، ولا تقـولُ: أنـا قـامَ ، ١٧/و

فلمـا كانَ الذي والتي اسمينِ ظاهرينِ كما ذكرنا عاد الضميرُ إليهما بـلفْـظِ

================

١) المقـرب ١/ ٦٣.

٢) المصدر نفسه ١/ ٦٣ وتتمة كلام ابن عصفور : . . . فيكون الحكم على حسـب المعنـى الذى يريـد .

٣) المقرب ١/ ٦٣ وتتمة كلام ابن عصفور (. . الحمل على اللفظ ـ فيكون الضمير العائـد عليهما غائبا كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة والحمل على المعنى فيـكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصـول .

وقـــوله : (أَوْ إلى إيقاعِ وصفٍ خاصٍّ) إلى قَولِهِ : (لَمْ يَجُزْ)(١)

هـذه الصفاتُ على ضَرْبَيْنِ :

ما مُذَكَّرُه ومُؤَنَّثُه مِنْ لفظٍ واحدٍ ، نحو : (أَحْمَرَ) للمُذَكَّرِ و (حَمْرَاءَ) للمُؤَنثِ ، ١٨/أ

وما لَفْظُ مُذَكَّرِه مخالفٌ للفظِ مؤنثِه ، نحو : (عَبْد) للمذكَّرِ ، و(أَمَة) للمُؤَنَّثِ .

فإنْ كانَ مِنَ الأولِ جازَ أنْ تَقولَ : مَنْ كانتْ حمراءُ جاريتَكَ ، فَتَحْمِلُ الاسمَ والخبرَ على المعنى ، وجَازَ أنْ تَقُولَ : مَنْ كَانَ حمراءُ جارِيَتُك ، فَحَمَلْتَ اسمَ كانَ على اللفظِ ، وخَبرَها على المعنى ، وإنَّما جَازَ ذلكَ ؛ لأَنَّ (حَمْرَاءَ) للمُؤَنثِ ، وأَنْتَ إنَّما أَرَدْتَ بـ (مَنْ) المُؤَنَّثَ ، فلَمْ توقعْ وَصْفًا خاصًّا بالمُؤنَّثِ وهو (حمراءَ) إلا على مؤنَّثٍ ، فَجَازَ ، ولَوْ قُلْتَ : مَنْ كَانَ أحمرَ جاريتَك ، أَوْ مَنْ كَانَتْ أحمرَ جارِيَتُكَ ، لَكُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ الوصفَ الخاصَّ بالمُذَكَّرِ وهُوَ (أحمرُ) على المؤنَّثِ الذي هُوَ (مَنْ) المُرادُ به الجَارِيَةُ ، وهذا لا يُجوزُ (عِنْدَ)(٢) أحدٍ إلاَّ الكسائيّ(٣) - رحمَه اللهُ - فإنَّه أجَازَ ذلكَ بالقِياسِ على الصِّفاتِ التي يُفرقُ بَيْنَ مُذَكّرِها ومُؤنَّثِها بالتاءِ على ما سَنَذْكُره ، ونَذْكُرُ الفَرْقَ بينَهُما إنْ شَاءَ اللهُ تعالى(٤) .

ولَوْ كانَتْ الصفةُ ما لفظُ مذكَّرِها مُخَالفٌ للفظِ مُؤَنَّثِها كـ (عَبْدٍ) وَ (أَمَةٍ) لَمْ يَجُزْ إجْمَاعًا ، فَلاَ يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : مَنْ كَانَتْ عبدًا جارِيَتُك ، لإيْقَاعِكَ عَبْدًا المُخْتَصَّ بالمُذكَّرِ على المُؤنَّثِ ، وكَذلِكَ لا تَقُولُ : مَنْ كَانتْ شيخًا جارِيتُكَ ، إلاَّ على رأيِ مَنْ يَقُولُ : (شَيْخٌ) للمُذَكَّرِ ، وَ (شَيْخَة) للمُؤَنَّثِ(٥) .

فإنْ كانتِ الصِّفةُ مِمَّا يُفرَقُ بيْنَ مُذَكَّرِها ومُؤَنَّثِها بالتاءِ كَـ (قَائِمٍ) و (قَائِمَةٍ) وَ (ضَارِبٍ)

= = = = = = = = = = = = = = = = =

١) تمام كلام ابن عصفور (بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، فإن أدى إلى شيء من ذلك لم يجز) انظر المقرب ١/٦٣ ، ٦٤ .

٢) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبته هو الصواب.

٣) انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٩٧ وارتشاف الضرب ١/٤١٥ .

٤) انظر ما سيأتى ص ٧٠ .

٥) انظر الأصول ٢/٣٤٢ وارتشاف الضرب ١/٥٤٠ .

وَ (ضَارِبَةٍ) ، وغَيْرُ ذلكَ جازَ فيه إيقاعُ المذكَّرِ على المُؤنَّثِ ، والمُؤنَّثِ على المذكَّرِ ، فتقُولُ : مَنْ كانَ قائِمًا جاريتُك ، فتَحمِلُ الاسمَ والخبرَ على اللَّفْظِ ، وإنْ أوقَعْتَ وَصْفَ المذكَّرِ على المؤنَّثِ ، وتقُولُ : مَنْ كانَتْ قائمةً جاريتُك فتَحْمِلُها على المعنى ، وتَقُولُ : مَنْ كانَ قائمةً جاريتُكَ ، فتَحْمِلُ الاسمَ على اللفظِ ، والخَبرَ على المعنى ، وتقولُ : مَنْ كانت قائمًا جاريتُك ، فتَحْمِلُ الاسمَ على المعنى والخَبَرَ على اللَّفظِ .

وجَازَ جميعُ ذلكَ عندَ الكوفيينَ وأكثرِ البصريينَ - خلافًا لابنِ السَّراجِ(1) - رحمَهُ اللهُ ، فإنَّه جوَّزَ حَمْلَ الاسمِ والخبرِ على اللَّفظِ جميعًا ، أو المعنى جميعًا ، ولم يُجِزْ أن تَحْمِلَ أحدَهما على اللَّفظِ والآخرَ على المعنى ؛ لأنَّه يُخالِفُ الخَبرُ المُخْبَرَ عنه ، فقاسَ ذلكَ على الفِعْلِ .

والفَرْقُ بَيْنَهما أنَّه يجوزُ في الاسمِ أنْ تُخْبِرَ عن المذكَّرِ بالمؤنَّثِ فتقُولُ : زيدٌ نَسَمَةٌ فاضِلَةٌ ، وهِنْدٌ شَخْصٌ حَسَنٌ ، وتُخْبِرَ أيضًا في الاسمِ عن المثنى بالمفْرِدِ ، وعن المُفْرِدِ بالمَجْمُوعِ ، فتقولُ : الزَّيْدانِ عَضُدِي ، وقالَ الشاعرُ(2) :

* فكانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقِي   ثَلاثَ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ *

فأخْبَرَ بـ (ثَلاثُ) عَنْ (مِجَنِّي) الذي هُوَ مفردٌ .

ولا يَجُوزُ في الفعلِ أنْ تقولَ : الزَّيدانِ قامَ ، ولا : الزَّيدُونَ قامَ ، فبانَ الفَرْقُ ما بينَ الاسمِ والفِعْلِ .

وأمَّا قياسُ الكسائيِّ - رحمَه اللهُ - (أحْمَرَ) و (حَمْراءَ) على (قائمٍ) و (قائمةٍ) فلا يَتَّجِهُ ؛ لأنَّ في (أحْمَرَ) و (حَمْراءَ) زيادةً تمنعُ مِنْ ذلكَ ، وهو كونُهم اختصُّوا اللَّفظَ بقَصْدِ وضعِه للمذكَّرِ خُصُوصًا ، وللمؤنَّثِ خُصُوصًا ، فلَوْ أوقَعْنا (أحْمَرَ) على المؤنَّثِ ، و (حَمْراءَ) على المذكَّرِ لأدَّى إلى مخالفةِ مقصُودِ الوَضْعِ ، وهذا لا يَجُوزُ .

١٨/ب

==========

١) انظر الأصول ٢/٣٤٢ ، وارتشاف الضرب ١/٥٤٠ .

٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه ص ٩٢ والكتاب ٢/١٧٥ والكامل ٢/٢٥١ ، والخصائص ٢/٤١٧ ، والإنصاف ٢/٧٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٣ والخزانة ٧/٣٩٤ .

وقوله : (وكذلِكَ إنْ أدَّى حَمْلُ الصِّلةِ كُلِّها) إلى : (لم يَجُزْ)[1] مثالُه : مَنْ كانَ أحمرَ جاريتُكَ ، فَحملنا اسمَ كانَ على اللَّفظِ ، لأنَّا أتينا به مُذكَّرا ، وكذلكَ حملنا الخبرَ وهو (أحمرَ) على اللَّفظ أيضًا ، فَقَدْ حملنا الصِّلةَ كلَّها على اللفظِ ، فأدَّى ذلكَ إلى أنْ أوقعنا (أحمرَ)، وهُوَ وصفٌ خاصٌّ بالمذكَّرِ منَ الصفاتِ التي لم يُفرقْ بينَ مذكَّرِها ومؤنَّثِها بالتاءِ ، نَحْو (قائمةٍ) على المؤنَّثِ ، لأنَّ المُرادَ به الجاريةُ ، فلذلكَ لم يَجُزْ ، وإنَّما جعل للباب هذا الضَّابطَ الذي ذَكَرَه ، لأنَّ بابَ الضمائرِ أظْهَرُ في الفاعليَّةِ والمفعُوليةِ منَ الأسماءِ الظَّاهرةِ وأبْيَنُ ، ألاَ ترى أنَّ كُلاًّ مَنْ أرادَ أنْ يُخبِرَ عنْ نفسِه بإعْطاءٍ يقولُ : أعْطَيْتُ ، فيأتي بالضميرِ فاعلاً ، ويَفْهَمُ منه كلُّ سامعٍ أنَّ المُعَبَّرَ عنهُ بالتاءِ هو الفاعلُ ، سواءً كانَ السامعُ عالماً بعِلمِ العربيَّةِ ، أو جاهلاً ، وكذلكَ كلُّ مَنْ أرادَ أنْ يُخبِرَ بأنَّه مفعولُ الإعطاءِ يَقولُ : أعطاني ، فيضعُ موضعَ اسمِهِ ضميرَ المنصوبِ ، ويَفْهَمُ منه كُلُّ سامعٍ أنه مُعْطىً لا مُعْطٍ ، ولا كذلكَ في الأسماءِ الظاهرةِ ، فإنَّه لا* يَفْهَمُ الفاعلَ والمفعُولَ منها مَنْ كانَ عالماً باللغةِ العربيَّةِ حَتَّى يَعرفَ المنصُوبَ مِنَ المرفُوعِ ، فلمَّا كانتِ الضمائرُ أبْيَنَ كما ذكرنا ، والأسْماءُ الموصولةُ مَبْنِيَّاتٌ وُضِعَ لاعْتبارِها الضمائرُ التي هي بَيِّنَةٌ في المعنى ، لِتَكونَ أوضَحَ وأقْرَبَ في فَهْمِ المقْصُودِ .

واعْلَمْ أنَّ (الذي) إنما أُتي بها تَوَصُّلاً إلى وصْفِ المعَارفِ بالجُملِ ، لأنَّهُم لمَّا وَصَفُوا النكرةَ بالمفردِ في قولِهِم : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، والجُملةِ في قولِهِم : جاءني رجلٌ قامَ أبُوه ، وأمْكَنَ ذلِكَ مِنْ حيْثُ كانَتْ الجملُ[2] نكراتٍ قَصَدُوا أنْ يَصِفُوا المعرفةَ أيضا بالمُفردِ والجُملةِ كما فعلُوا في النَّكرةِ فقالُوا : جاءني

=================

١) المقرب ١ / ٦٤ وتمام كلام ابن عصفور (. . . على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التى لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة لم يجز) .

٢) فى الأصل (الجملة)

* تتمة يلتئم بها الكلام .

زيدٌ الظريفُ ، فأمْكَنَ وصفُها بالمُفردِ ، ولم يُمكِنْهُم وَصْفُ المعرفةِ بالجُملةِ ؛ مِنْ حيثُ أنَّ الجملةَ نكرةٌ ، والصِّفةُ لا بُدَّ أنْ تُطابِقَ الموصُوفَ تعْريفًا وتَنكيرًا ، فأتَوا بـ (الذي) وَوَصَلُوها بالجملةِ التي اعتَزمُوا أنْ يجْعَلُوها صِفةً للمَعْرِفةِ ، فقالُوا مثلا : جاءني زيدٌ الذي قامَ أبُوه ، فجَعَلُوا (الذي) في اللفظِ هو الصِّفةَ لِـ (زيد) ، وفي المعنى لم يَصِفُوا إلا بمعنى الجُملةِ ، وهو (قيامُ الأبِ) .

واعلمْ أنَّ الموصُول وإنْ كانَ مُفتقِرًا إلى صلةٍ في إيضاحِه فكانَ مقتضى الدَّليلِ أنْ لا يُحْكَمَ له بإعرابٍ قَبلَ مجيءِ صِلتِه ، كَما لا يُخبَرُ عنه قبلَ مجيءِ صِلتِه ؛ فإنَّ الإعرابَ المقدَّرَ له دُونَ صِلَتِه .

فإذا قُلْنَا : جاءني الذي قَامَ أبُوه ، فالرَّفعُ مقدَّرٌ في (الذي) لا في (الذي قامَ أبُوه) بجُملتِه ؛ بدليل أنَّ الإعرابَ لمَّا ظَهَرَ في الاسمِ الموصُولِ ، وهُو (أيّ) إنَّما ظهَرَ فيه ، لا في صِلتِه ، كقولِنا : جاءني أيُّهم قام ، ورأيْتُ أيَّهم قَامَ ، ومَرَرْتُ /بأيِّهم قَامَ ، فلمَّا ظَهَرَ الإعرابُ لمْ يَكُنْ المرفوعُ والمنصُوبُ والمجرُورُ إلاَّ أيًّا ، دَونَ صِلَتِها ، فَعرفْنا أنَّ الإعرابَ مُقدَّرٌ في الموصُولِ ، دَونَ صِلَتِه ، وكذلِكَ أيضا لمَّا ثَنَّيْنَا (الذي) و (التي) إنما ظَهرت (1) علامةُ الإعرابِ عَنْدَ من يراه إعرابا في (الذي) و (التي) قَبلَ الإتيانِ بالصلةِ ، فتقولُ : جاءني اللذانِ قَامَا ، و : رَأيتُ اللَّذَيْنِ قاما ، وكَذلكَ : اللَّتَانِ قامَتَا ، و : اللَّتينِ قامَتَا .

وظهورُ إعرابِ (اللذين) و (اللتان) عنْدَ مَنْ يقولُ : إنَّه إعرابٌ في الموصُولِ قَبْلَ الإتيانِ بالصِّلةِ دليلٌ على أنَّه يُقَدَّرُ حيثُ ظَهَرَ .

============

1) في الأصل (ظهر)

باب: نِعْمَ وبِئْسَ

============

وقوله : (هما فعلان)[1]

اعلمْ أنَّ بينَ النحاةِ اختلافًا فيهما ، فمذهبُ البصريينَ أنهُما فِعْلانِ كما ذَكَرَ ، واضْطَربَ نقلُ الأَصْحابِ عنْ مذهبِ الكوفيينَ فَقَالُوا في مسائلِ الخِلافِ : (ذهبَ الكُوفيونَ إلى أنَّ : نِعْمَ وبِئْسَ اسمانِ[2] ، وقالَ ابنُ الشَّجَرِيِّ - رحمَه اللهُ - في أماليهِ في المَجْلسِ المُوفي السِّتِّين : (أَجْمعَ البصريونَ منَ النحويينِ على أنَّ : نِعْمَ و بِئْسَ - فعلانِ وتابعَهُم عليُّ بنِ حمزةَ الكسائيِّ - رحمَه اللهُ ، وقالَ أبُو زكريَّا يحيى بنُ زيادٍ الفرَّاءُ هما اسْمان ، وتابعَه أبُو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ يحيى ثَعْلَبُ وأصحابُه على اسميَتهما[3]) وقالَ ابنُ عصفُورٍ[4] : (نِعْمَ و بِئْسَ - فِعْلانِ لمْ يخْتلفْ فيه أحدٌ منَ النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ ، وإنَّما الخلافُ بينَهُما بعدَ إسنادِهما إلى الفاعلِ ، فذهبَ البصريونَ إلى أنَّ : نِعْمَ الرجُلُ - جملةً فعليةً ، وكذلكَ : بِئْسَ الرجُلُ ، وذهبَ الكسائيُّ - رحمَه اللهُ - إلى أنَّ قولَهم : نِعْمَ الرجُلُ ، و بِئْسَ الرجُلُ - اسمانِ مَحْكيَّانِ بمَنْزلةِ تأبَّطَ شرًا ، نُقِلاَ عنْ أصلِهما ، وسُمِّيَ بهما المدْحُ والذَّمُّ ، وذَهبَ الفرَّاءُ - رحمَه اللهُ - إلى أنَّهما جملتانِ صِفَتانِ لموصُوفٍ محذُوفٍ ، والأَصْلُ عنْدَه في قولِكَ : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، رجلٌ نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ ، ورجُلٌ بِئْسَ الرجُلُ زيدٌ ، (فنِعْمَ و بِئْسَ) صفتانِ لرجلٍ ، لأنَّهما جملتانِ بَعْدَ النكرةِ ، ثُمَّ حُذِفَ الموصُوفُ ، وأُقيمتْ الصفةُ مُقامَهُ ، ووافَقَ ابنُ مالكٍ[5] في حكايةِ المذاهبِ ما قالَه ابنُ الشَّجريِّ - رحمَه اللهُ - .

==================

١) المقرب ١/ ٦٥ .
٢) انظر الإنصاف ١/ ٩٧ ، والبيتين ص ٢٧٤ .
٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٧ .
٤) انظر شرح المقرب ، وشرح الجمل ١/ ٥٩٨ .
٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢ ، وشرح التسهيل السفر الثاني المجلد الأول ص ١٦٧ ، وما بعدها .

والدّليلُ على أنَّهما فعلانِ اتِّصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بهما ، نحْو قولِهم : نِعْمَتِ المرأةُ ، وبِئْسَتِ المرأةُ ، واتصالُ الضَّمائرِ البارزةِ المرفُوعةِ بهما ، نحْو قولِهم فيما حَكاهُ الكسَائِيُّ - رحمَه اللهُ - نِعْمَا رجلينِ الزيدانِ ، ونِعْمُوا رجالاً الزيدُونَ .(١)

القَاعِدَةُ :

كلُّ ما تضَمَّنَ ما ليسَ لهُ في الأَصْلِ مُنِعَ شيئًا مما لَهُ في الأَصْلِ ، ليكونَ ذلكَ المنعُ دليلاً على ما تضَمَّنَه ، وإذا كانَ كذلكَ فنِعْمَ وبِئْسَ إنَّما مُنِعَا التصرُّفَ ، لأنَّهما لفظُهما ماضٍ ، ومعْناهما إنشاءُ المدْحِ والذَّمِّ في الحالِ ، فلمَّا تضَمَّنا ما ليسَ لهما في الأصلِ ، وهو الدِّلالةُ على الحالِ مُنِعا التصرُّفَ لذلِكَ .

وأمَّا قولُه: (بِنِعْمَ الولدُ)(٢) و (على بئسَ العيرُ)(٣) فلا دَليلَ للكوفيينَ فيه ، لأنَّ حرفَ الجرِّ لم يدْخُلْ في المعنى إلا على القولِ الذي حُكِيَ به هذا اللفظُ ، كأنَّه قالَ : ما هيَ بمقولٍ فيها : نِعْمَ الولَدُ ، وكذلكَ على مقولٍ فيه : بئْسَ العيرُ ، فَحُذِفَ القَوْلُ ، وأدْخِلَ حرفُ الجرِّ على المحكيِّ .

وَقولُه : (ولابُدَّ منْ ذكرِ اسمِ الممدوحِ والمذمومِ ، ومن ذكرِ التَّمييزِ) ثُمَّ قالَ : (ويجوزُ حذفُ ذلكَ كلِّهِ لفهْمِ المعنى)(٤)

==================

١) انظر ما حكاه الكسائي في التبيين ص ٢٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١ .

٢) هذه العبارة من قول بعض العرب ، والعبارة كاملة كذا (والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة) انظرها فى أمالي ابن الشجري والإنصاف ٩٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١١/٢ .

٣) العبارة كاملة (نعم السير على بئس العير) وهي من قول بعض العرب ، انظرها فى أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ ، والإنصاف ٩٨/١ .

٤) المقرب ٦٦/١ .

هَـذا الكلامُ على ظاهِرِه متناقضٌ ، لأنَّه قالَ:(لابُدَّ من ذِكْـرِه) ، فهذا يُعطِي أنَّه لا يَجوزُ حذفُه أبدًا .

وقوله : (وقَدْ يجوزُ حذفُ ذلكَ)(١)

مناقضٌ لهذا ، والصَّوابُ حمْلُ كلِّ واحدٍ منهُما على وجهٍ ، فَقولُه (ولابُدَّ من ذكرِه) يعْني به : إذا لمْ يكنْ عليه إن حُذِفَ دليلٌ ، وقولُه (ويجوزُ حذفُه) يعني إذا كانَ عليه دليلٌ ، ولذلِكَ قال : (لفهمِ المعْنى) .

وقولُه (ولايكونُ اسمُ الممدوحِ أعمَّ ولا مساويًا)(٢)

أمَّا كونُه لا يكونُ أعمَّ ، فلأنَّ المقصُودَ دخولُ اسمِ الممدوحِ في الفاعِلِ ليُمْدَحَ مرَّتينِ ، مرةً بدخولِه في الفاعِلِ ، ومرةً بخصُوصيةِ ذكرِه ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فـ (زيدٌ) مُدِحَ بدخولِه في (الرجلِ) مرةً وبذكرِه أُخرى ، فلَوْ قُلنَا : نِعْمَ الرجلُ حيوانٌ ، لكانَ الممدوحُ أعمَّ من (الرجلِ) ، فَلا يكونُ داخلًا فيه ، ولا يكونُ مساويًا لِمَا ذكرَه المصنِّفُ - رحمَه اللهُ - منْ عدمِ الفائدةِ .(٣)

وقولُه : (وأمَّا مَنْ يَجْعلُ البعيْرَ واقعًا على الناقةِ والجملِ)(٣)

شاهدُ وقوعِه على الناقةِ ، نحوُ قولِ الشاعِرِ :

* لا تَشْرَبِيْ لَبَنَ البَعيرِ وَعِنْدَنَا
مَاءُ الزُّجَاجَةِ وَاكِفُ المِعْصَارِ(٤) *

وقولُه : (وإذا كانَ مؤنَّثًا جازَ إلحاقُ علامةِ التأنيثِ وإسْقاطُها)(٥)

===============

١) المقرب ٦٦/١ . (٢) المصدر نفسه ٦٧/١ وفيه فاعل(يكون)مضمر .
٣) التخمير ٦٧/١ .
٤) لم أقف على قائله، وقد ورد البيت بروايات مختلفة فرواه ابو الفرج في الأغاني ٢٧٣/٤ هكذا : لا نبتغي لبن البعير وعندنا ماء الزبيب وناطف المعصار
ورواه الخطيب الإسكافي في مبادئ اللغة ص ١٤٣ والنويرى في نهاية الأرب ١٠٣/١٠ هكذا : لا نشتهي لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة واكف المعصار .
وانظر دراسات لغوية للدكتور حسين نصار ص ١١٩ .
٥) المقرب ٦٧/١ وعبارة ابن عصفور (وإذا كان مؤنثا لم يكن به عن مذكر جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها ...)

القاعـــدة :

إذا كانَ الفاعـلُ مظهرًا مؤنّثا حقيقيًّا ، ولم يُفْصَلْ بيْنَـه وبيـنَ الفعـلِ وجـبَ الإتيـانُ بعلامـةِ التأنيثِ في الفعـلِ ، نحو : قامتْ هنـدٌ ، ولا يجـوزُ تركُ العلامـةِ إلا في حكايـةٍ شـاذةٍ ، روى سـيبويه ـ رحمَـه اللـهُ ـ عنْ بعـضِ العـربِ : (قـال فلانـةُ)[1] وإنْ لمْ يكُنْ مؤنّثا حقيقيـّـا ـ نحـو : طَلَعَتِ الشّمسُ ، أو كـانَ ، ولكنّـه وقعَ فصْلٌ ، نحـو : حضَرتِ القاضيَ اليـومَ امـرأةٌ ، جـازَ الإتيـانُ بالعلامـةِ وتركُه فيهِما ، نحو : طَلعَ الشّمسُ ، وحَضَـرَ القاضـيَ اليـومَ امرأةٌ ، بخـلافِ ما إذا كانَ الفاعـلُ ضميرًا ، فإنّـه لا بُـدّ منْ علامـةِ التأنيثِ في الفعـلِ حقيقيًّا كانَ التأنيثُ ، أو غيرَ حقيقيٍّ ، فـأرادَ أن يُبيِّنَ أنّ الفاعِلَ في بَـابِ (نعِمَ و بئسَ) وإنْ كانَ صورتُه صـورةَ المؤنّـثِ الحقيقيِّ ، نحـو : (المـرأة) ـ فليسَ بمؤنّث حقيقيٍّ ، لأنّ المُـرادَ بالمرأةِ هنـا الجنْسَ ، وإذا كانَ جنسًـا فليسَ تأنيثُه بحقيقيٍّ ، فصارَ كالشّمسِ فـي جَـوازِ الإتيـانِ بعلامـةِ التأنيثِ وتركِهـا .

وقـولُه : (ولا يجـوزُ الجمعُ بينَ التمييـزِ والفاعلِ الظّاهرِ) إلى آخرِه[2] .
اخْتَلفَ النحـاةُ في جَـوازِ الجمْعِ بينَ التمييزِ والفاعـلِ الظاهـرِ ، فمنَعَـهُ جماعـةٌ[3] لعـدَمِ الفائـدةِ في التمييـزِ ، إذْ الفاعـلُ الظاهرُ مُسْتَغْنٍ عن المُفسِّـر ، وأجـازَه جماعـةٌ منهـم[4] أبُـو علـيٍّ الفارسيُّ والزّمخشـريُّ ـ رحمَهما اللهُ ، وعَلّـله أبُـو علـيٍّ بأنّ ذكْرَ التمييـزِ مَعَ الفاعـلِ الظاهـرِ تأكيدٌ ، وفَصّلَ جماعةٌ منْ جُمْلتِهم المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ كما قَـالَ : (إنْ اختلفَ لفظُ الفاعـلِ الظاهرِ والتمييزِ ، وأفادَ التمييـزُ معنى زائـدًا جـازَ الجَمْعُ بينَهُما وإلاّ لمْ يَجُزْ)[5] ـ فَقَولُه : (إنْ اخْـتلفَ ٢٠/أ

=============

١) الكتـاب ٢ / ٣٨ .
٢) المقـرب ١ / ٦٨ وتمام كلام ابن عصفور (إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعـل ..) .
٣) منهم سيبويه والسيرافي ـ انظر الكتاب ٢ / ١٧٥ ، وإيضاح شواهد الإيضـاح ١ / ١٣٣ والتذييل والتكميل جـ ٣ ل ١٦٤ ب ، والهمع ٥ / ٣٥ .
٤) سبق أبا علي والزمخشري المبردُ وابنُ السراج ـ انظر المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والأصول ١ / ١١٧ ، والإيضاح ص ٨٨ ، والمفصل ص ٢٧٣ .
٥) المقـرب ١ / ٦٨ .

لفظهما) احترازٌ من مثلِ ما أجازه أبو عليّ والزمخشريّ * - رحمهما الله - نحو: نِعْم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فقوله : (وأفادَ التمييزُ معنى زائدًا) احترازٌ ممّا لو قلتَ : نِعْمَ الرجلُ انسانًا زيدٌ ، فإنَّه قد اختلف لفظُ التمييزِ والفاعلُ ، لكنَّ التمييزَ لمْ يُفِدْ معنى زائدًا على ما أفادَه الرجلُ الذي هو الفاعلُ .

وقولُه : (مَعْمُولاً لتَزَوَّدْ)(1)

إنَّما قالَ : (مَعْمُولاً) ولمْ يَقلْ : (مفعُولاً) لأنَّهم خرَّجُوه منْ جملةِ وجوهٍ :

أن يكونَ مفعولاً مُطْلقًا لتزوَّد على حذفِ الزَّوائدِ كقولِه تعالى : (واللهُ أنبتَكُمْ مَنَ الأرضِ نَباتًا)(2).

وأنْ يكونَ مفعولاً به لتزوَّد ، وانْتِصابُ (مِثْلَ) على الحالِ، إذ كانَ أصلُه أنْ يكونَ صفةً لزادًا المفعُول ؛ فلمَّا تقدَّمَ على الموصُوفِ نُصبَ على الحالِ .

وأنْ يكونَ انتصاب (زادًا) على الحالِ ، و (مِثْلُ زادِ أبيكَ) مفعولٌ به ، فقالَ : (معمُولاً) ولم يَقلْ (مفعُولاً) ليَشْمَلَ كلامُه هذه الوُجوهَ ، وإنْ كانَ فيها من التَّخاريجِ غيرُ ما ذكرناه(3).

===============

1) المقرب ٦٩/١ ؛ والمراد (زادا) في قول جرير :

* تزوَّد مثلَ زادِ أبيكَ فينا   فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادًا *

والبيت في ديوانه ص ١٣٥ والمقتضب ١٥٠/٢ والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، والخزانة ٣٩٤/٩ .

2) سورة نوح آية ١٧ - هذا تخريج الفراء ، ولم أجده في معانيه عند تفسير هذه الآية ، انظره في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٧ .

3) جاء في الخزانة ٣٨٩/٩ ما نصه (... وأما زادا فعلى أنه مصدر محذوف الزوائد منصوب بتزود ، وقد حكى الفراء استعماله مصدرا ، أو على أنه مفعول به ، و (مثل) منصوب على الحال ؛ لأنه لو تأخر لكان صفة ، وقال أبو حيان : وعندي تأويل غير ما ذكروه ، وهو أقرب ، وذلك أن يدعى أن في (نعم) و (بئس) ضميرا ، و (فحلا) و (فتاه) و (زادًا) تمييز لذلك الضمير ، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور ، فا (الفحل) و (الفتاه) و (الزاد) هي المخصوصة ، و (فحلهم) و (زاد أبيك) ابدال من المرفوع قبلها ؛ هذا ما أورده المرادي ؛ ولفوائده سقناه برمته) وانظر توضيح المقاصد ٩٠/٣ ، وما بعدها والتذييل والتكميل جـ ٣ ل ١٦٥ أ .

* انظر المصادر في حاشية (٤) ص ٧٦ .

وقوله : (ولا يجوزُ دخولُ مِنْ عليه إلاَّ في ضَرُورةٍ)(١)

كانَ مُقتَضَى القِياسِ دُخُولَ (مِنْ) على تمييزِ فاعلِ (نِعْمَ) من جهةِ كَوْنِه مميزَ مُفْردٍ كَسَمْنٍ في : عندي مَنَوانِ سَمْنًا ، لكِنْ منعَ ذلكَ شَبَهُ التَّمييزِ في نِعْمَ بالتمييزِ في الجملةِ ، نحو : طابَ زيدٌ نفسًا ، أو علمًا من جهةِ أنَّ (رجُلًا) هُنا كانَ فاعِلًا في قولِنا : نِعْمَ الرجلُ ، فَنَقَلْنا الفِعْلَ عنه وجَعَلْناهُ تمييزًا ، كما كانَتِ النَّفسُ فاعِلَةً في الأصْلِ ، فنقلْنا الفِعْلَ عنها وجَعَلْناها تَمييزًا ، فكما لَمْ تَدْخُل (مِنْ) على (نفس) لِما يُعرفُ في بابِ التمييزِ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى(٢) ، فكذلِكَ لم يَجُزْ دُخولُ (مِنْ) على (رجل) هُنَا ، فإنْ دخلَتْ عليه في ضرورةٍ فنظرًا إلى شبهِه بـ (سَمْنٍ) مِنْ كونِه مميزَ مُفْرَدٍ .

================

١) المقرب ١/٦٩ - وفيه (. . ولا يجوز دخول من عليه إلا في شذوذ من الكلام ، أو ضرورة .)

٢) انظر ما سيأتي ص ٥٨٦

قــــولُه : (وكُلّ فعِـــلٍ ثُلاثِـــيّ)(1)

بَـابُ حَبَّـــذَا

==========

وَحَبَّـذا وفَعُــلَ الذي للمبَالغةِ وإنّ كانَ لفظُهما ماضِــيًا فليْــسَ المرادُ بمعناهما المُضيّ بل المرادُ بهما إنشاءُ المدْحِ والذّمِّ في الحـالِ، كما تقـدَّم ذكْرُه في أوّلِ الكلامِ على (نِعْـمَ و بئْسَ)(2).

وقــولُه : (مِمَّا يَجْـرِي مَجْرَى نعْـمَ وبئْسَ في المعنى حبَّذَا)(3)

(حَبَّــذَا) كنعْـمَ وبئْسَ في المُبالَغــةِ في المـدْحِ والذَّمّ - إلَا أنّ بينَهـا وبيْنَهُمـــا فَرْقًـا ، وهُــو أنّ (حبّذا) معَ كونِها للمُبالَغةِ في المـدْحِ تتضَمّنُ تقْريبَ المَمْـــدُوحِ منَ القـلْبِ ، وكذلِكَ في الذّمّ تتضمّنُ بُعدَ المذمُومِ منَ القـلْبِ ، وليسَ فـي نِعْـــمَ وبئْسَ تعــرُّضٌ لشـيءٍ منْ ذلِكَ .

وقــولُه : (فحبَّـذا مبتَدأٌ ، أوْ خَبـرٌ مقــدَّم)(4)

فـي إعرابِ المخْصُوصِ بعْدَ حبّذا سـتّةُ أوجُـــهٍ :

الثلاثــةُ المذكُورةُ في مخصوصِ نعْـمَ وبئْسَ(5)

والرابـعُ لهـا : أنّ يكونَ (زيـدٌ) بدلاً مِن اسمِ الإشارَةِ وهُو (ذَا) .

والخامِـــسُ: ما ذكَرَه المصَنّفُ - رحمَه اللهُ - مِنْ أنَّ (حبّـذا) مبتـدأٌ ، و (زيـــدٌ) خبـــره .

والســادِسُ : أنّ (حبّذا) بمَجْموعِه فعْـلٌ ، و (زيـدٌ) فاعِلُه ، وتوْجيهُ الوَجْهيــنِ الأخيريْــنِ ، هُو أنّا لمّا قُلنا : إنّ (حَبَّ) رُكّبتْ معَ (ذا) صارا كَكلمـةٍ واحـــدةٍ

===============

1) المقـرب ٦٩/١.

2) انظر ما تقدم ص ٧٤.

3) المقرب ٦٩/١ - وفيـه (وما يجرى ..)

4) المصدر نفسـه ٧٠/١.

5) نفسه ٦٩/١ وفيه (.. وان تأخر عنه جاز فيه أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره، وأن يكون خبرا ابتداء مضمر أو مبتدأ والخبر محذوف، تقديره : (الممدوح زيـــد والمذموم زيـــد) وانظر أسرار العربية ص ١٠٥ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٤٤٨ .

مركّبةٍ من اسم وفعل ، غلّب بعضهم جانب الاسمية فيها ، فجعل الكلّ اسما مبتدأً ، وغلّب بعضهم جانب الفعليّة فيها ، وجعل المجموع فعلاً . *

وقوله : (إنّ دخول حرف النّداء من غير استيحاش دليل على اسميتها).[1]

قلنا : أمّا دخول حرف النّداء عليها ، فلا دليل فيه على اسميتها ، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى : (ألا يسجدوا)[2] في قراءة الكسائيّ - رحمه الله - وهما :

إمّا أن نقول : إنّ المنادى محذوف ، تقديره : يا قوم حبّذا ، ويا قوم اسجدوا .

وإمّا أن يكون جرّد (يا) من النّداء ، وجعلها لمجرّد التنبيه .

وأمّا كونه لم يستوحش في (حبّذا) وإن استوحش في غيرها ، فلا دليل فيه أيضا على اسميتها ، لأنّ عدم الاستيحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لمّا لم تتصرّف ، لا لكونها اسما .

فقوله : (والاسم المنتصب بعد حبّذا تمييز)[3]

إنّما جاز الجمع هنا بين الفاعل الظاهر والتمييز نحو : حبّذا رجلاً زيدٌ ، وحبّذا راكبا زيدٌ ، من غير خلاف ، وإن كان فيه خلاف في نعم وبئس لأنّ بينهما فرقا ، وهو : أنّ الفاعل في (حبّذا) وهو اسم الإشارة مبهم ، فله مرتبة بين مرتبتي فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهما كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لمّا كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم

==============

١) عبارة ابن عصفور في المقرب ١ / ٧٠ (مما يدل على أنها اسم ، ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها ...)

٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل، وقرأ بها غير الكسائي أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج - انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠ والبحر المحيط ٧ / ٦٨ .

٣) المقرب ١ / ٧٠ وعبارة ابن عصفور (الاسم المنتصب بعد حبذا جامدا كان ، أو مشتقا - تمييزه بجواز دخول من عليه - تقول - حبذا من رجل زيد وحبذا من راكب زيد .

* على القول الأول سيبويه والمبرد وابن السراج ، وعلى الثاني الأخفش وخطاب ، انظر الكتاب ٢ / ١٨٠ ، والمقتضب ٢ / ١٤٣ ، والأصول ١ / ١١٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٠٠ .

جَـازَ أنْ يُجْمَعَ بينَ الفاعـلِ والتمييـز في (حبَّـذا) ولمَّا قَـلَّ إبْهامُـه عن إبْهَـامِ المُضْمَـرِ في نِعْـم جَوَّزْنـا عَـدَمَ التَّمْيِيـزِ في حبَّـذا ظاهِـرًا ومُقـدَّرا ، ولـم نُجِـزْه مَعَ الضَّميـرِ في نِعْـمَ ، وإنَّمـا استُدِلَّ بدُخـولِ (مِنْ) عـلى كونـه تمييـزًا مُشْتقًا كـانَ ، أو جامِـدًا ، لأنَّ بعـضَ النُّحـاة جـوَّز فيـه إذا كانَ مشـتقا الحاليَّـةَ.(١)

واللّـهُ أعْـلمُ بالصـوابِ .

================

١) جـوز ذلك الأخفش ، والزجاجـي ، والفارسي ، والربعـي ، وخطـاب المارذي ، انظـر الجمـل ص ١١٠ والتذييل والتكميـل جـ٣ ل ١٧٦ ، والهمـع ٥/٤٩ .

بَابُ التعجُّب

وقولُه : (صُرِفَ إلى المُخاطَب نحو قوله تعالى :

﴿فَما أَصْبَرَهُم على النَّارِ﴾ [1] - أيْ : هؤلاءِ من يُتَعَجَّبُ منهم .

في هذه الآيةِ وما يَرِدُ مثلُها في الكلامِ جوابان [2] :

أحدُهما : أنَّ اللفظَ واردٌ من اللهِ سُبحانَه وتعالى يَتَعَجَّبُ به من يَتعجَّبُ مِنْ حالِ هؤلاءِ لا أنَّه سُبحانَه متعجِّبٌ منهم جَلَّ عنْ ذلكَ .

والآخَرُ : أنَّ هؤلاءِ صِفتُهم صِفةُ مَنْ يُتَعَجَّبُ منه بهذا اللفظِ ، لا أنهم الآنَ متعجَّبٌ منهم ، بل على أنَّ هذه الصِّفةَ كالثابتةِ لهُم والمُسْتَحِقُّوها هُم .

٢/٢١ وكَلامُ المصنِّفِ/فيه نوعُ إعْجَامٍ ، يَحْتَاجُ إلى تحريرِ عبارةٍ لأنَّه قالَ أولاً : (صُرِفَ إلى المُخاطَب) - والمُخاطَبُ غيرُ المُتعَجَّبِ منه - فهذا يُوهِمُ الوجهَ الأولَ مما ذكرْنا ، ثُمَّ قالَ مُمثِّلاً على ذلكَ بنحو قولِه تعالى :

﴿فَما أَصْبَرَهُم على النَّارِ﴾ [3] - أي هؤلاءِ مِمَّنْ يُتَعَجَّبُ منهم ، فَجعَلَ ذلكَ تفسيرًا للتمثيلِ على المُخاطَبِ ، وليسَ كذلكَ ، بلْ هذا الوجهُ الثاني الذي ذكرْناه ، والوجْهانِ مُتغايِران ، فلا يَكُونُ أحدُهما تفسيرًا للآخَرِ .

وقولُه : (ولذلكَ لَمْ يُعِلُّوا حَوِلَ) [4] .

يَعْني : أنَّ مُقتضى قَلبِ الواوِ ألفًا - وهو تحرُّكُها وانفِتاحُ ما قبلَها قدْ وُجِدَ ها هُنا ، ولم يَقْلِبُوا الواوَ ألفًا ، وإنَّما تُرِكَ قلبُها لِيكُونَ دليلاً على أنَّها في معنى (احْوَلَّ) الذي لا مُوجِبَ للإعلالِ فيه .

---

١) المقرب ١/ ٧١ وفيه (أي : هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم . .)
٢) المسائل البغداديات ص ٣٥٣ ، وانظرهما أيضا في المقتضب ٤/ ١٨٣ .
٣) سورة البقرة آية ١٧٥ .
٤) المقرب ١/ ٧٢ .

وقـــوله : (فـي الشّعر فأنْتَ أبيضُهم)(١)

أجابَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ عنه بأنّه ضرورةٌ ، وقالَ الكوفيونَ ـ رحِمَهم اللهُ ـ عن البيْتِ هُنا : ليس المرادُ به التّفضيلَ ، بلْ هو منْ بابِ قولهم : شيءٌ أبيض ،وشيءٌ أسْودُ ، كأنّه قالَ :فأنتَ المبيّضُ سِرْبالَ طبّاخِه منْ بيْنهم ، وبيْتُ ذي الرُّمّةِ قبْله :(٢)

* بأضْيعَ منْ عَينيكَ للدّمْعِ كُلّما   توهّمتَ ربْعًا أوْ تذكّرتَ منزلًا *

وقـوله : (منْ بابِ كانَ لمْ يجزْ التّعجُّبُ منْه) .(٣)

إنّما لم يَجُزْ التعجّبُ منْ كانَ وأخواتِها ، لأنّنا إذا أردْنا أنْ نتعجّبَ منَ الفعلِ ردَدْناه إلى (فَعُلَ) بضمِّ العيْنِ على ما سيأتي ، ولا يجوزُ أنْ نَرُدَّ كانَ ولا شَيئًا منْ أخواتِها إلى (فَعُلَ) ؛ لأنّه يلزمُ حينئذٍ أنْ نحْذِفَ أحدَ الجُزئينِ ، ونحنُ لا نريدُه ضرورةَ كونه يكونُ لازمًا حينئذٍ فيلزمُ منْ ذلكَ حذفُ الخَبرِ وتبقيةُ المُخْبرِ عنه ، وأنّه لا يَجُوزُ ، وإذا أتيْتَ بمصدرِ ما لا يجوزُ التعجُّبُ منْه وجعَلتَه مفعُولًا للفعلِ الذي بنيتَه أنتَ للتعجّبِ أضفتَ المصْدرَ إلى ما كانَ فاعلًا للفعْلِ الذي كانَ لا يجوزُ التعجّبُ منه مظهرًا أو مضمرًا .

وقـوله (فلابُدَّ من تحْويله إلى فعُلَ)(٣)

إنّما وجبَ أنْ لا يُبنى فعْلُ التعجّبِ إلّا منْ (فَعُلَ) بضمّ العيْنِ ، أوْ ما قامَ مَقامه ، ليصيرَ كالغريزةِ ، فإنّ الشيءَ النادرَ ، والذي يقعُ في الأحْيانِ المُتباعِدةِ على سبيلِ النّدْرةِ لا يُتعجّبُ منه .

=======================

١) المصدر نفسه ١/٧٣ ـ والبيت لطرفه ، وتمامه :

* اذا الرّجالُ شَتَوا واشتدّ أكلُهم   فأنتَ أبيضُهم سِرْبالَ طبّاخِ *

انظر الديوان ص ١٥ والإنصاف ١/١٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٣ .

٢) أورد الشارح ـ رحمه الله ـ البيت الذي قبل هذا ، وهو قوله :

* وما شَنّتا خرقاءَ واهيَتا الكُلى   سَقى بهما ساقٍ ولمّا تبللا *

وليس فيه موضع الاستشهاد ، ولعله وهمٌ من الشارح رحمه الله ، أو أن الناسخ لم يثبته ، والبيتان في ديوان ذي الرمة ص ٧٦١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٧٢ وأمالي القالي ١/٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠ .

(٣) المقرب ١/٧٥ .

وقـولُه : (اسـمٌ تـامٌ) (١)

إنّما قالَ (تامٌ) (٢) تحرزًا منْ قولِ مَنْ قالَ : إنَّ الجُملةَ في موْضعِ الصّفةِ لمَا.

واعلمْ أنَّ النحاةَ اختلفُوا هُنا في (ما) ما هيَ؟

فذهبَ سيبويه (٣) ونقلَه عن الخليلِ - رحمهُما اللهُ - إلى أنَّ (ما) هُنا اسمٌ نكرةٌ غيرُ موصُوفةٍ بمعنى شيءٍ ، وجازَ الابتداءُ بها معَ كونِها نكرةً لِمَا تضمّنتْه من معنى العُمُومِ.

وعنِ الأخفشِ - رحمَه اللهُ - قوْلانِ (٤) :

أحدُهما : هيَ نكرةٌ ، والجملةُ بعدَها صفةٌ لها.

والثاني : هيَ معرفةٌ بمعنى الذي ، والجملةُ بعدَها صلةٌ لها ، والخبرُ في كلا القولينِ محذوفٌ، تقديرُه عنده : الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ.

وذهبَ/ ابنُ كيسانَ (٥) ومنْ تبعَه إلى أنَّ (ما) هُنا استفهامٌ مبتدأٌ ، والذي بعدَه خبرٌ ، وقولُه في (ما كانَ أحسنَ زيدًا) (٦) إنَّ (كانَ) هُنا زائدةٌ. ٢١/ب

إنّما حكَمَ بزيادتِها ولمْ يجعلْها ناقصةً واسمُها مستترٌ فيها ، و(أحْسنَ زيدًا) الجملةُ في موْضعِ خبرِ كانَ ، و (كانَ أحْسنَ زيدًا) الجملةُ خبرُ (ما) لوجْهينِ :

أحَدِهما : أنَّ بابَ كانَ لا يجوزُ أنْ يكونَ فِعْلَ التعجّبِ على ما تقدّمَ (٧).

والثاني : أنَّ خبرَ (ما) التعجّبيةِ مشروطٌ بأنْ يكونَ (أفْعَلَ) و (كانَ) ليسَ (أفعَلَ)، فلا يكونُ فِعْلَ التعجّبِ.

========================

١) المصدر نفسه ١ / ٧٥ وتمام عبارة ابن عصفور (وما في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في موضع خبره ، وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على ما ...)

٢) هذا قول الأخفش - وسيأتي بعد قليل.

٣) الكتاب ١ / ٧٢ وانظر رصف المباني ص ٣٧٧.

٤) انظر معاني القرآن ١ / ٣٨ و ٢ / ٣٧٨ ، وذكر له أبو حيان قولا ثالثا وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين المتقدم ، انظر ارتشاف الضرب ٣ / ٣٣.

٥) ذهب مذهب ابن كيسان الفراء وابن درستويه - انظر الجنى الداني ص ٣٣٧.

٦) المقرب ١ / ٧٦.

٧) انظر ما تقدم ص ٨٣.

وقـــوله : (ويجوز عندي تقديم معمُوله المجرُور على المنصُوب)(١)

هذا الذي اختاره هو مذهب الجَرْميّ - رحمه الله - ومَنْ تابعه ، وعليه أكثر المُتأخرين(٢) ، ومَنَع ذلك الأخْفَش ، والمبرّد(٣) وجماعة ، مُحتجّين بأنّ ذلك تصرُّف ، ولا يَحْتَمِلُ فِعْلُ التعجُّب التصرُّفَ ، ويجوز أنْ يُجاب عنْ ذلك : بأنّه لمّا لمْ يتقدّمْ المجرورُ على فِعْلِ التعجُّب بل على المفعُول مَعَ توسُّع العرب في المجرُورات والظُّروف احْتملَ ذلكَ التَّصرُّفَ ، إذْ ليسَ فيه كبيرُ أمرٍ .

واخْتلفَ النحاةُ في (أفْعَلَ) هَا هُنا(٤) :

فذهبَ البصريونَ - رحمَهم اللهُ - إلى أنّها فِعْلٌ ، واستدلوا على ذلكَ بلُزوم نون الوقايةِ لها إذا اتّصلَ بها ضميرُ المُتكلم ، نحو : ما أحْسَنَني ، إلاّ حكايةً شاذةً حكاها أبُو عليّ الفارسيّ - رحمَه اللهُ - من أنّ بعضَهم قالَ : ما أحْسَنِي(٥) ، ولا يُلتَفَتُ إليْهَا .

وذهبَ الكوفيونَ - رحمَهم اللهُ - إلى أنّ (أفْعَلَ) هُنا اسمٌ ، واستدلوا على ذلكَ بتصغيره في قولهم(٦) :

* يا مَا أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنَا *

وما رُوِيَ عن العرب في قولهم : ما أُحَيْسِنَ زيدًا ، وبأنّه لا يتصرّفُ ، وما ذكروه لا دليلَ فيه لأنّه قدْ ثبتَ فعليتُها بما ذَكَرْنا منَ الدليل ، وما ذكروه مُحتملُ التخْريجَ .

==========================

١) المقرب ١/٧٦ لم يمثل ابن النحاس عليه ، ومثل له ابن عصفور بقوله : ما أحسن بالرجل أن يصدق .
٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٣٤ ، والهمع ٥/٦٠.
٣) انظر المقتضب ٤/١٧٨.
٤) انظر الإنصاف ١/١٢٦ والتبيين ص ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٧.
٥) انظر المسائل البصريات ١/٢٩٤.
٦) لعل المؤلف يقصد في إنشادهم تمامه :
** منْ هَؤليَّائكُنَّ الضَّال والسَّمُر *
والبيت نسب لأكثر من شاعر - نسب للعرجي كما في ديوانه ص ١٨٢ ونسب إلى مجنون بني عامر وهو في ديوانه ص ١٦٨ وانظر البيت في الأمالي الشجرية ٢/١٣٠ و ١٣٣ ، والإنصاف ١/١٢٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ ، والخزانة ١/٩٣.

وأمَّا عدمُ التَّصرُّفِ فللقاعدةِ التي ذكرْناها، وهو: أنَّ فِعْلَ التعجُّبِ تضمَّنَ ما ليسَ له في الأصْلِ، وهو زيادةُ الوصْفِ، والدَّلالةِ على بقاءِ الوصْفِ إلى الحالِ، فمُنِعَ التَّصرُّفَ لذلك.

وأمَّا تصغيرُه فلمْ يكُنْ لِكوْنِه اسمًا، بلْ لِشَبهِه بالأسماءِ حيثُ لم يتصرَّفْ.

وقولُه: (ولمَّا لمْ يكنْ أمرًا في الحقيقةِ، بلِ المعنى الخبرُ)[1]

اختلفَ النحاةُ في قولِنا: (أفْعِلْ به) في التعجُّبِ، هلْ معناه أمرٌ، أو تعجُّبٌ؟ مع إجماعِهم على أنَّ لفظَه لفظُ الأمْرِ.[2]

فذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ معناه أمرٌ[3] كلفظِه، وذهبَ البصريونَ إلى أنَّ معناه تعجُّبٌ على الخلافِ في التعجُّبِ، هلْ هو إنشاءٌ أو خبرٌ.

أمَّا الكوفيونَ -رحمَهم اللهُ- فدليلُهم ظاهرٌ، وهُو: أنَّ المعنى ينبغي أنْ يكونَ على حسبِ اللَّفظِ، إذْ كانَ اللفظُ هو الدالُّ على المعنى بالقياسِ على غالبِ الألفاظِ، واللفظُ بالإجماعِ أمرٌ، فوجَبَ أنْ يكونَ معناه أمرًا[4]، ليطابقَ معناه لفظَه.

وأمَّا البصريونَ، فدليلُهم على أنَّ معناه تعجُّبٌ هو: أنَّ (أفْعِلْ) ٢٢/أ هنا لا يُبْنَى إلَّا ممَّا يُبْنَى منه (ما أفْعَلَه)، فدلَّ على مناسبةٍ بينَ (أفْعِلْ به) هنا وبيْنَ (ما أفْعَلَه)، ولا مناسبةَ في اللفظِ بالإجماعِ، فوجَبَ أنْ تكونَ المناسَبةُ منْ جهةِ المعنى، و(ما أفْعَلَه) معناه تعجُّبٌ بالإجْماعِ، فوجَبَ أنْ يكونَ معنى (أفْعِلْ به) تعجُّبًا، وإلَّا فلا مُناسَبةَ حينئذٍ، وأنَّه خِلافُ ما دلَّ عليه الدليلُ.

=================

١) المقرب ١/٧٦.
٢) انظر الإنصاف ١/١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٨، وارتشاف الضرب ٣/٣٥.
٣) في الأصل (أمرًا)
٤) في الأصل (أمر)

وأيضاً فإنَّ العربَ قالوا: أقْوِمْ به، وأبْيِعْ به كَما قَالوا : ما أقْوَمَه وما أبْيعَه ، فلمْ يُعلُّوا ، فَدلَّ تركُ الإعلالِ على مُناسبةٍ بينَهما – إلى آخرِ الدَّليـلِ الـذي مَرَّ أوَّلا[١] ، فثبـتَ أنَّ لفظَه أمرٌ ، ومعناه تعجُّبٌ .

وَما ذكرَه الكوفيونَ مِنْ أنَّ الأَصْلَ مُطابقةُ المعْنى للفظِ .

قُلنا صَدقْتمْ، لكنَّ هذا الأصْلَ قد تُركَ في مَواضعَ عديدةٍ،فليكُنْ متْروكاً هُنا عَمَلاً بِمَـا ذَكرْنا مِنَ الدَّليلين .

لهُم أنْ يَقولُوا : لم يُترك هذا الأصْلُ في موضعٍ إلاّ لِحامِلٍ ، فما الذي حَملَكم علـى تَرْكِـه هُنَا ؟

قُلنَا : الحامِلُ موْجودٌ ، وهُو أنَّ اللَّفظَ إذا احتيجَ في فهْمِ معنَاهُ إلى إعْمَالِ فكْرٍ كانَ أبْلغَ وآكدَ ممَّا إذا لم يكُنْ كذلكَ ؛ لأنَّ النفْسَ حينئذ تحتَاجُ في فهْمِ المعْنـى إلى فكْرٍ وتعَبٍ ، فتكونَ به أكْثرَ كَلفاً وضنَّة مما إذا لم تتْعبْ في تحْصيلِه ، وبابُ التعجُّبِ موضعُ المبالغـةِ ، فكانَ في مُخالفةِ المعنى للَّفظِ من المُبالغةِ مالا يحصُلُ باتفاقهما ، فَخالفْنا لذلكَ ، وقدْ وَردَ الخبرُ بلفظِ الأمْرِ في قولهِ تَعالى ﴿ فليمْدُدْ له الرحمنُ مـدًّا ﴾[٢] أي فليَمـدَّنَّ لـه ، وجـاءَ عكْسُ ذلكَ ، وهو ورودُ الدُّعاءِ[٣] .

اسْتدلَّ أصحابُنا عليهِمْ ، وأشارَ المصنفُ – رحمَه الله – إلى بعْضِ ذلكَ بأنَّـه لَـوْ كانَ أمـراً في المعنـى لتحمَّـلَ ضمـيراً هُـو الفـاعلُ ، ولـو تحمَّـلَ ضمـيراً لـبرزَ في التَّثنيـةِ والجمْعِ[٤] ، فلمَّا لم يَبْرُزْ فيه ضميرُ التثنيـةِ والجمْعِ دلَّ علـى أنَّـه لا ضَمـيرَ فيـه ، فَـلا يكونَ أمراً ، وتكلَّف بعضُ النّحاةِ ومن جُملتهِمْ الزّمخشريُّ عن ذلكَ جَواباً ، وهُـو : أنَّ اللَّفظَ جَرى مَجرْى الأمْثالِ ، فلم يبْرُزْ فيه ضَميرُ التَّثنيةِ والجمْعِ لذلكَ[٥] .

---

١) انظر ما تقدم ص ٨٦.

٢) سورة مريم آية ١٧٥ .

٣) أي : جاء الخبر – بمعنى الأمر ، مثاله (اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه .

٤) انظر المقرب ٧٧/١ .

٥) المفصل ص ٢٧٧ .

والْتزامُ هذا السُّؤالِ والجَوابُ عنْه دليلٌ على أنَّ مُلتَزِمه لمْ يَتحقّقْ مذهبَ الكوفيينَ ، وكذلكَ مُورِدُه إنْ اعْتقدَ صحّةَ السُّؤالِ ؛ وذلكَ أنَّ الذينَ قالُوا : بأنَّ هذا أمْرٌ(١) ، وأنَّ فيه ضميرًا مستترًا قالُوا بأنَّ الضميرَ الذي فيه عامٌّ ؛ لأنّه أمرٌ لكلِّ أحَدٍ بأن يُحْسِنَ بزَيدٍ ، أيْ : يَصِفُه بالحُسْنِ ، أو يَعْتقِدَ فيه ذلكَ ، وإذا كانَ الضميرُ عامًّا ، فكيفَ يُثنّى أو يجْمَعُ؟ ، فبَانَ فَسادُ السُّؤالِ مِنْ أصْلِه ، وفَسادُ الجَوابِ عنْهُ.

وظَهَرَ من هذا الكَلامِ دليلُ البصريينَ - رحمَهم اللهُ - على أنَّ معناه خبرٌ ، وإنْ كانَ لفظُه أمرًا ، ذَكرَ هذا الدليلَ ابْنُ جنِّي - رحمَه اللهُ - في كِتابِ التّعاقُبِ له ، وهو أنَّ قالَ : لوْ كانَ معنى (أفْعِلْ بهِ) الأمرَ كما قالُوا لأدّى ذلكَ في قولنا : يا زيدُ أحْسِنْ بعمْرٍو ، إلى تخليطٍ عظيمٍ ، وخُروجٍ عنْ كلامِ العَربِ ؛ وذلكَ أنّكَ إنّما تُنادي الشّخْصَ ليقْبلَ عليْكَ فتأْمُرَه ، أوْ تَنْهاه ، وإذا قُلنَا : بأنَّ فاعِلَه ضميرٌ عامٌّ لمْ يكُنْ الفاعِلُ في قولِنا : يا زيدُ أحْسِنْ بعمْرٍو ، ضميرَ (زيدٍ) فتكونُ حينئذٍ قدْ ناديْتَ زيدًا وتركْتَه ، ثُمَّ أمرْتَ غيرَه أنْ يُحسِنَ بعمْرٍو ، وليسَ ذلكَ قاعِدَةَ كلامِ العَربِ ، ولا جاريَ عادَتِها ، هذا معنى كلامِه ، وإنْ لمْ يحضُرْني نصُّ لفظِه لبعْدِ العهْدِ بهِ ، وما أحْسَنَ ما قالَ!

ويَنْبَني على هذا الخلافِ خلافٌ في الجارِّ والمجرُورِ ، هلْ هو في موْضعِ نصبٍ ، أوْ رفْعٍ ؟

مَنْ قالَ : بأنَّ معنى (أفْعِلْ) الأمْرُ ، وأنَّ فيه فاعلًا مستترًا قالَ : بأنَّ الجارَّ والمجرُورَ في موضعِ نصبٍ بأنه مفعولٌ ، وتكُونُ الباءُ عندَه إما للتّعْديةِ كـ (مَرَرْتُ بهِ) ، أو زائدةً ، مِثْلها في : قَرأْتُ بالسُّورةِ.(٢)

=================

١) في الأصل (أمرا)

٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٣ وانظر الإيضاح ١/ ١٧١.

ومَنْ قَالَ بأنَّ معنى (أفْعِلْ) التعجُّبُ ، لا أمرٌ قالَ : بأنَّ الجارَّ والمجرُورَ في مَوْضعِ رفعٍ بالفاعليَّةِ ، ولا ضميرَ في (أفْعِلْ) كما أشارَ إليه المصنِّفُ رحَمه اللهُ[1] وتكونُ الباءُ عندَ هذا القائلِ زائدةً معَ الفاعلِ ، مثلَها في : كفَى باللهِ .

وقدْ مَضَى الدليلُ[2] على أنَّ لا ضميرَ في (أفْعِلْ) ، ويلزَمُ منه أنْ يكونَ الجارُّ والمجرُورُ فاعلاً ، وإلاَّ لزمَ خُلُوُّ الفعلِ عن الفاعلِ .

بقِيَ الجوابُ عن إيرادِهم على ذلك:

قالُوا : لو كانَ فاعلًا لمَا حُذِفَ وقدْ حُذِفَ في قولِه تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3] تقديرُه - واللهُ أعْلمُ - وأبْصِرْ بهمْ وفي قولِ الشاعرِ:[4]

* تَرَدَّدَ فيها ضَوْءُها وشُعَاعُها فأحْسِنْ وأزْيِنْ بامْرِئٍ أنْ تَسَرْبَلا *

ولو كانَ أيضًا فاعلًا لمَا لزمتِ الباءُ بعدَه ، كما لمْ تلزَمْ في : كَفَى باللهِ ، بلْ يَجوزُ أنْ تقولَ : كفَى اللهُ ، ولمَا انْتصبَ الاسمُ حينَ يُحذَفُ منْهُ حرفُ الجرِّ . بلْ كانَ يرتفعُ لأنَّه فاعلٌ ، وقدِ انْتصبَ في قولِ الشاعرِ:

* ألا طَرقتْ رِجَالَ القَوْمِ ليْلَى فأبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا *[5]

====================

١) المقرب ١/٧٦.
٢) انظر ما تقدم ص ٨٧.
٣) من الآية ٣٨ سورة مريم .
٤) هو أوس بن حجر كما نسبه إليه ابن عصفور في المقرب ١/٧٧ وانظر الديوان ص ٨٤ والهمع ٥/٥٧ والدرر اللوامع ٥/٢٣٦.
٥) لم أقف على قائله ، وهو في التذييل والتكميل ج ٣ ل ١٨١ أ ، والهمع ٥/٥٩ والدرر اللوامع ٥/٢٣٨.

وقد رووا عجز بيت لم يعرف صدره ، وهو :

* فأجدر مثل ذلك أن يكونا[1] *

والجوابُ عن ذلك جميعه أن نقول : قد ثبت أن الجار والمجرور في موضع رفع فاعلاً بما ذكرنا من الدليل المتقدم[2] ، وما ذكروه من الإيرادات الجواب عنها سهل ، فلا تقدح فيما ذكرنا .

أما الآية الكريمة ، فأجاب عنها المصنف - رحمه الله - بأنه وإن كان فاعلاً حذف لما خرج مخرج الفضلات[3] ، وأجاب عنها أبو علي - رحمه الله - بأنه ليس ها هنا محذوف بل هو ضمير مستتر في الفعل لما حذف حرف الجر كان أصله : أبصر بهم ، فحذفنا الباء ، واتصل الضمير المرفوع بالفعل فاستتر فيه[4] .

قالوا : لا يكون مستترا ، لأنه ضمير جمع ، وضمير الجمع لا يستتر ، فلو كان متصلاً بالفعل لقال : أسمع بهم وأبصروا .

والجواب عن ذلك : بأنه لم يستتره ولفظه لفظ ضمير الجمع ، بل أضمر / لفظ مفرد في معنى جمع ، كما قلنا ذلك في (نعم وبئس)[5] إذا أريد ٢٣/أ
بالضمير الذي فيها الجمع نحو : نعم رجالاً الزيدون ، وكما قال سيبويه - رحمه الله - في قول العرب : ضربني وضربت الزيدين - أنه أضمر في - ضربني - مفردا

=================

١) البيت لعمرو بن أحمر ، وصدره معروف ، وليس كما ذكر الشارح عنهم ، وهو :

* إذا ما زال صرح عن معد *

انظر ديوانه ص ١٦١ والمنصف ٣ / ١٩ ، والرواية فيهما :

* فأجدر بالحوادث أن تكونا *

وانظر التذييل والتكميل جـ ٣ ل ١٨١ أ ، والدرر اللوامع ٥ / ٢٣٩ .

٢) انظر ما تقدم ص ٨٩ .

٣) المقرب ١ / ٧٧ .

٤) انظر المسائل البغداديات ص ١٦٥ .

٥) انظر ما تقدم ص ٧٤ .

في معنى جَمْعٍ[1] ، هذا إنْ قُلنَا بأنَّ الآيةَ الكريمةَ معناها التعجُّبُ ، وإلاّ فقدْ قيلَ : إنَّها أمْرٌ ، وليسَ تعجُّبًا ، نَقَلَ الطبريُّ في تفسيرِه[2] عنْ أبي العاليةِ - رحمَه اللهُ - أنَّها أمرٌ لمُحمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، وأنَّ الباءَ زائدةٌ ، تقديرُه - واللهُ أعلمُ - أسْمِعْهُم وأبْصِرْهُم ، فيكونُ قَدْ حُذِفَ المفعُولُ حينئذٍ - لا الفاعِلُ .

وأمَّا قَوْلُهُم : لوْ كانَ فاعِلاً لمَا لَزِمتِ الباءُ :

قُلنَا : قدْ ثبتَ كونُه فاعِلاً بما ذَكَرْنا ، ولزومُ الباءِ لا دليلَ فيهِ ؛ إذْ يجوزُ أنْ يكونَ لزومُها مراعاةً لصُورةِ اللَّفظِ ، حيثُ كانَ صورتُه صورةَ الأَمْرِ .

وأمَّا قولُهم : أنَّه إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ الاسمُ الذي بعدَه :

قُلنَا : لا نُسَلِّمُ أنَّه يُنصَبُ ، وما ذَكَرُوه مِنَ البيتينِ لا دليلَ لهُم في واحدٍ منهُمَا .

أمَّا البيتُ الأولُ ، فَلا نُسَلِّمُ أنَّ (دَارَ مُرتَحِلِ) هُو الذي كانَ مجرُورًا بالباءِ وأنَّها حُذِفتْ ونُصِبَ ، بلْ هَا هُنا حُذِفَ الجارُّ والمجرُورُ ، كَما حَذَفَه في قولِه تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾ ، وفي قولِ الشَّاعرِ : (فأَحْسِنْ وأَزْيِنْ)[3] وفي قولِ الشاعرِ[4] :

* فَذلِكَ إنْ يَلْقَ المنيَّةَ يلْقَهَا حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ *

وأمَّا البيتُ الثاني الذي أنْشَدَ عَجُزَه ، وهُو قولُه : (فأَجْدِرْ مِثْلَ ذلِكَ)[5] فالجوابُ عنْهُ : أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (مِثْلَ ذلِكَ) منصُوبٌ ، بلْ فتْحَتُه فتحةُ بناءٍ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ ، كالفتْحةِ في مِثْلِ قولِه تَعالى :
﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[6]

====================

١) الكتاب ١/٢١٥.
٢) تفسير الطبري ١٦/٦٥.
٣) تقدم ص ٨٩.
٤) هو عروة بن الورد ، والبيت في ديوانه ص ٣٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٨ والمقاصد النحوية ٣/٦٥٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/٩٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٠ .
٥) تقدم ص ٩٠.
٦) سورة الذاريات آية ٢٣ وانظر البسيط في شرح الجمل ١/١٧٤.

وَقـولُـه : (إلا مما يَتعَجَّبُ مِنْه على طَريقةِ ما أفْعَلهُ بقياس)[١] .

احترزَ بقولِه : (بقيَاسٍ) مما جاءَ منه التعجُّبُ بلفْظِ (ما أفْعَلَه) شَاذاً غيرَ مقيْسٍ ، كقولِهم : ما أفْقَرَه في افتقرَ ، وَما أشْهَاهُ إذا كَانَ مبيناً مِن المفعُولِ ، وما أَمقَتَه عِنْدي ! وما أبغَضَه إليَّ ! .

وَقـولُـه : (ولا يلْزمُ في الفَاعلِ الألِفُ واللامُ)[١] .

هَذا مبنِيٌّ على الخِلافِ في (فَعُلَ) الذي للمُبالغةِ ، هَلْ هُوَ مِنْ بابِ (نِعْمَ وبِئسَ) أمْ مِنْ باب (التعجُّب) ؟.

فَمنْ قالَ : هُوَ منْ بابِ (نِعْمَ وبِئْسَ) اشْترطَ في الفَاعلِ منْ لُزومِ الألِفِ واللامِ ، وَغيْرُه ما يشْترِطُه في فاعلِ نعْمَ وبئْسَ .

وَمنْ قالَ : هُوَ منْ بابِ (التعجُّبِ) لمْ يشْترطْ في فَاعلِه الألِفَ واللامَ ، بَلْ كَما ذكَرَ ، وبَابُ التعجُّبِ فيه أظْهرُ ؛ بدليلِ جَوازِ دُخولِ الباءِ الزائدةِ فيه مَعَ الفَاعلِ[٢] ، كَما دخلَ في بابِ التعجُّبِ في : (أفْعِلْ بِه)

==============================

١) المقرب ٧٧/١ ، قال إبن عصفور في شرح المقرب المسمى بالمثل ص١٦٧ بعد أن أورد هذه العبارة : " هذا المذهب الذي ذكرته هو مذهب الأخفش والمبرد وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا ما يكون فاعلاً في باب نعم وبئس ؛ لأنه إذا قدر فيه معنى التعجب لم يكن من باب نعم ، وإن قدر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي مدحاً ، أو الذم إن كان الفعل يقتضي ذماً ، حينئذٍ ينبغي أن يجري مجرى نعم وبئس ..." وأنظر شرح التصريح ٩٨/٢ .

٢) مثل له إبن عصفور بـ (ضرُبَ بزيد) أنظر المقرب ٧٨/١ .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه(١)

هذه الترجَمةُ أوْلى وأحْسَنُ مِنْ قولِ مَنْ يقُولُ : (بابُ فِعْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه) أوْ (بابُ المفعُولِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه)(٢)؛ لأنَّ الترجمةَ التي في الباب تَشْملُ الفِعْلَ والمفْعُولَ ، وهو يَتكلَّمُ في البابِ عليهما ، وكُلُّ واحدةٍ من تَيْنِكَ التَّرجَمتينِ تَخُصُّ واحدًا(٣) منهُما، دونَ الآخَرِ ، فبَانَ أنَّ هذه ٢٣/ب الترجَمةَ تَعُمُّ الفِعْلَ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه ، وتَعُمُّ اسمَ المفعُولِ ومَعْمُولَه، كقولنا : زيدٌ مضروبٌ غُلامُه ، بخِلافِ قولِهِم (بابُ الفعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه) فإنَّه لا يَدْخُلُ فيه : مضْرُوبٌ غُلامُه .

وقَولُه : (قِسْمٌ فيه خِلافٌ ، وهُو كانَ) إلى آخرِ كلامِه(٤).

لمْ يذكُرْ الخِلافَ في كَانَ ، ولا مَنْ هُو القائِلُ به .

واعلَمْ أنَّ البصريينَ(٥) قالُوا : لا يجوزُ أنْ يُبْنَى كانَ وأخَواتُها للمفعُولِ ويُقَامَ الخَبَرُ مقَامَ الفاعِلِ ، لِما يَلْزمُ فيه منْ حذْفِ المُخْبَرِ عنْه وبَقاءِ الخَبرِ إذا قُلتَ : كِيْنَ قائِمٌ.

وذهَبَ الكسَائيُّ(٦) إلى جَوازِه ، ولا دليلَ يَعْضُدُه من سَماعٍ ولا قِياسٍ .

---

١) انظر المقرب ٧٩/١ وهذه الترجمة أيضا في شرح الجمل ٥٣٤/١ وترجم ابن مالك - رحمه الله - لهذا الباب بباب النائب عن الفاعل - انظر تسهيل الفوائد صـ ٧٧ وشرح الكافية الشافية ٦٠٢/٢.

٢) هذه ترجمة الرضي في شرح الكافية ٨٣/١ وترجمة أبي حيان في ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ ، وجاء في التصريح على التوضيح ٢٨٦/١ (قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

٣) في الأصل (واحد)

٤) تمام كلام ابن عصفور (. . . وأخواتها المتصرفة)

٥) ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ وانظر الهمع ٢٧١/٢ .

٦) المصدران السابقان ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

وقَالَ بعْضُ البصريينَ[(١)] - رحمَهم اللهُ - أنَّه يجُوزُ بناءُ كانَ وأخَواتِها المُتَصرِّفةِ للمفعُولِ بشَرْطِ أنْ يكونَ معَك فضلةٌ غيرُ الخَبَرِ، من جارٍّ ومجرُورٍ أو ظَرْفٍ ، أو غيْرِ ذلك، تقيمُها مُقَامَ الفاعِلِ ، كَما قَالَ المصنِّفُ - رحمَه اللهُ[(٢)]؛ ولذلكَ اضْطَرَبَ الناسُ في قولِ سيبويه - رحمَه اللهُ - (فَهُو كائِنٌ ومَكُونٌ)[(٣)] حينَ بَنَى منها اسمَ مفعُولٍ ولا فضْلةَ معَهُ في اللفظِ ، ليُقَامَ مُقَامَ الفاعِلِ[(٤)].

وقَالَ القَصْرِيُّ[(٥)] - رحمَه اللهُ - قُلتُ لأبي علِيٍّ - رحمَه اللهُ - كيْفَ قَالَ : (ومَكُونٌ) ؟ فَقالَ : ليسَ كلُّ الداءِ يُعالِجُه الطبيبُ ، وتكلَّفَ لِتَصْحِيحِه بأنَّه كَانَ

======================

١) ذهب إلى جواز ذلك سيبويه والسيرافي - انظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٤.

٢) انظر المقرب ١ / ٧٩.

٣) انظر الكتاب ١ / ٤٦.

٤) قال هارون بن موسى المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٧ بعد أن ذكر قول سيبويه المتقدم (يعني أن اسم كان وخبرها كائن ومكون، والاسمين في : ضرب زيد عمرا ، ضارب ومضروب ، فكأنه حين قال : فهو كائن ومكون. قال : فوقع هنا كائن ومكون ، كما وقع في قولك : ضرب زيد عمرا ، ضارب ومضروب ، وإنما يريد أن الجملتين مشتركتان في العمل.

وقال الأعلم في النكت في تفسير الكتاب ١ / ١٨٣ (أما :(كائن) فهو اسم الفاعل من (كان) وأما (مكون) فهو لما لم يسم فاعله ، غير أن - (كان) لا يجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله ، بأن يقام الخبر مقام الاسم ؛ لأنك لو حذفت الاسم لبقي الخبر منفردا، وهذا لا يجوز ، لأنهما بمنزلة الابتداء والخبر ، ولكن الوجه الذي يصح منه (مكون) أن تحذف الاسم والخبر جميعا وتصوغ (كان) مصدرها ؛ فينوب ذلك المصدر مناب الاسم والخبر ، ويكون الاسم والخبر تفسيرا له ؛ فتقول : كين الكون زيد منطلق فتضمر (الكون) في (كان) بدلالتها عليه ؛ إذ كان مصدرا ، ومكون زيد منطلق ، على ذلك التفسير المار).

٥) هو أبو الطيب محمد بن طوسيّ القصري النحوي ؛ تلمذ على أبي علي الفارسي ، وأملى عليه المسائل القصريات ، وبه سميت ، مات شابا ؛ انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١٥٤ وبغية الوعاة ١ / ١٢٢.

أصْلُه : مَكُوْنٌ فيه ، والضَّميرُ ضميرُ ظرفٍ ، فأُقيمَ (فيه) مَقامَ الفاعِلِ ، ثُمَّ حَذَفَ حَرفَ الجرِّ ، ووَصلَ (مَكُونٌ) إلى الضَّميرِ فرفعَه ، فاستَتَرَ فيهِ ، فصارَ تقديرُه : مَكُوْنٌ هُوَ ، لوْ برزَ إلى اللفظِ.(١)

واعْلم أنَّ المُصنِّفَ - رحمَه اللهُ - تعرَّضَ لبابِ كانَ وأخَواتِها ولمْ يتعرَّضْ لأفعَالِ المُقارَبَةِ ، وقَدْ أحْبَبْنا التعرُّضَ لها ، فنقُولُ : جوَّزَ الكسائيُّ والفرّاءُ - رحمَهما اللهُ - كِيْدَ يقالُ ، وجُعِلَ يقَالُ ، واخْتلفا فيما أُقيمَ مَقامَ الفاعِلِ هُنا ، فقالَ الكسائيُّ - رحمَه اللهُ - القائمُ هُنا مَقامَ الفاعِلِ الضميرُ المَجْهُولُ ، ويعْني به ضميرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ ، لأنَّهم يُسَمُّونَه الضَّميرَ المَجْهُولَ .

وقَالَ الفرَّاءُ - رحمَه اللهُ - لمْ يقُمْ هُنا مَقامَ الفاعِلِ شيءٌ ، لأنَّه اسْتُغْنيَ عنْهُ ، وما ذَكَراه لا وجْهَ لشيءٍ منه .(٢)

أمَّا إقامَةُ الضَّميرِ ، فَلا وجْهَ لَهُ ، لأنَّ ضميرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ موقعُه في بابِ (كانَ وكادَ) موقعُ الفاعِلِ ، فإذا بُنيَ للمفعُولِ ، فالقياسُ أنْ يُحذفَ لا أنْ يُقامَ مَقامَ الفاعِلِ .

وأمَّا قَولُ الفرَّاءِ ، فلا يَصحُّ ، لأنَّ الفِعْلَ حديثٌ عن المفعُولِ هُنا ، كما كانَ حديثًا عن الفاعِلِ ، فكيفَ يُسْتغنى عنه ؛ لأنَّه كانَ الفعلُ حينئذٍ - يَبقى حديثًا عنْ غيرِ مُحدَّثٍ عَنْه ، وذلكَ لا يَجُوزُ ، وعَجبْتُ كيْفَ لمْ يقُولا : إذا قُلتَ : جُعِلَ يَقُول ، إنَّ (يَقُولُ) مَعَ فاعِلِه في موضعِ مفعُولِ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، لأنَّ منْ مذْهبِهم جوازَ كونِ الفاعِلِ جُملةً ، وجوازَ كوْنِ مفعُولِ

================

١) هذه المسألة سأل عنها ابن جني شيخه أيضا - فقال (فما عندك في ذلك؟) فقال أي الفارس - ليس كل دواء يعالجه الطبيب ، ثم تلا هذه الآية : ﴿وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾ سورة يوسف آية ١٠٥ ، انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص ٣٧٣ .

٢) انظر رأي الكسائي والفراء في ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٥ والهمع ٢ / ٢٧١ .

ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه جُملةً ، ووافَقَهُم على جَوازِ وُقوعِ الجُملةِ في مَوْضعِ مَفْعُولِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه جَماعةٌ مِنَ البصريينَ(١) ، وإنْ كانَ الصحيحُ خِلافُ ذلكَ، وعِنْدَنا أنّه لا يَجُوزُ بِناءُ (كادَ وجَعَلَ) وأخَواتِهِما للمفْعُولِ ، لأنّه إمّا أنْ نَقُولَ 4/2/ب بأنّ رفْعَ (كادَ) وأخَواتِها الاسمَ ونَصْبَها الخَبَرَ مِنْ بابِ رفْعِ الفاعِلِ ونَصْبِ المفعُولِ ، كبابِ ضَرَبَ ، أو مِنْ بابِ رفْعِ الاسمِ ونَصْبِ الخَبَرِ ، كبابِ كانَ، وكلاهُما قدْ قِيلَ ، لكنْ ليسَ في كلِّ أفْعالِ البابِ ، على ما يُحَرَّرُ* في بابِ عَسَى إنْ شاءَ اللهُ تعالى - وعلى كلا القولينِ يَمْتَنِعُ بناؤُها للمفعُولِ ، لأنّه إنْ قُلْنا: هُوَ منْ بابِ الفاعِلِ والمفعُولِ فإنَّ المفعُولَ هُنا مُلتَزَمٌ فيه أنْ يكُونَ جملةً إلاّ ما شَذَّ منه مِثْلُ* قوله :

* وما كِدْتُ آيِبًا *(٣)

والجُملةُ عِنْدنا لا تَكُونُ فاعِلةً ولا مفعُولَ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

وإنْ قُلنا بأنّه منْ بابِ كانَ وأخَواتِها - فالخَبرُ هُنا ملتَزَمٌ فيه الجملةُ أيضًا ، فلا يُقامُ مُقامَ الفاعِلِ ، فيلزَمُ هُنا أيضا ما ذُكِرَ في (كانَ) منْ بقاءِ الخَبرِ وحَذْفِ المُخْبَرِ عنْه لفظًا ونيةً ، وأنّه غيرُ جائزٍ ، فإنْ كانَ مَعَنا فضلةٌ غيرُ الاسمِ والخبرِ

(٢)

====================

١) تسهيل الفوائد صـ ٧٧ وانظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٦ والهمع ٢ / ٢٧٢.

٢) انظر ما سيأتي صـ ١٨٩.

٣) هـذا جزء بيت لتأبط شرا - والبيت بتمامه :

* فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبا وكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهيَ تَصْفِرُ *

وهو في ديوانه صـ ٩١ وحماسة أبي تمام ١ / ٧٢ والخصائص ١ / ٣٩١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٨٣ وضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٦٥ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣ / ٩٣٣ - وقال البغدادي في الخزانة ٨ / ٣٧٤ ناقلا عن إعراب الحماسة لابن جني قوله (. . . . وهذه الرواية الصحيحة في هذا البيت - أعني قوله : (وما كدت آيبا) وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد عندي إلى الآن، والمعنى عليه البتة - ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت أسلم . . وأكثر الناس يروي : (ولم أك آئبا)، ومنهم من يروي :(وما كنت آئبا) والصواب الرواية الأولى ، إذ لا معنى هنا لقولك : وما كنت ، ولا : لم أك ، وهذا واضح) وانظر الخاطريات صـ ١٨٨.

* في الأصل : (يقرر) تصحيف.

* في الأصل : (من) تحريف.

فالظَّاهِرُ أنَّه لا يَمْتَنِعُ بناءُوها للمفعُولِ ، كما لم يَمْتنِعْ ذلِكَ في (كَانَ) وأمَّا (عَسَى) فَتدْخُلُ في قِسْمِ ما لا يُتَصَرَّفُ ، فلا تُبْنَى للمفعُولِ .

وقولُه : (وقِسْمٌ لا خِلافَ في جَوازِ بِنَائِه)(١)

كَانَ الأحسَنُ أنْ يُتِمَّ كلامَه بأنْ يقُولَ : في جَوازِ بِنائِه بشَرْطِ أنْ يكونَ في الكلامِ ما يقُومُ مُقامَ الفاعِلِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ اللازِمَ إذا لمْ يَكُنْ مَعَه فضلةٌ لا يجُوزُ بناؤُه للمفعُولِ .

وَقولُ مَنْ قَالَ(٢) : يجُوزُ قيامُها مَقامَ الفاعِلِ بأنَّه يَكونُ الذي تُقِيمُه مُقامَ الفاعِلِ المصْدرُ الذي دَلَّ عليه الفِعْلُ نحْو أنْ تقولَ : (قِيمَ) و (انطُلِقَ) وَيكُونُ تقديرُه : (قِيمَ هُوَ ، وانْطُلِقَ هُوَ ، أيْ : قِيمَ قِيامٌ ، وانْطُلِقَ انطِلاقٌ ، قَولٌ ضَعيفٌ لا يُلتَفتُ إليه .

وقَولُه : (إنْ كانَ في أولِ الفعْلِ همزةُ وصْلٍ)(٣)

إنَّما ضَمَمْتَ ثالِثَ الفِعْلِ ، لأنَّ ما قبلَه ساكنٌ ، فلَم يُمكِنْ ضَمُّه ، وإنَّما ضَممْتَ هَمْزَةَ الوصْلِ كما ضممْتَها في : (أقْتُلْ) و (أخْرُجْ) للإتْباعِ ، ولَمْ تَكْتَفِ بضَمِّ هَمْزةِ الوصْلِ ؛ إذْ كَانتْ تَسْقُطُ في الدَّرْجِ ، فلا يُعرفُ أنَّه مبنِيٌّ للمفعُولِ .

وقَولُه : (وإنْ كانَ في أولِه تاءٌ زائِدةٌ)(٣)

مثَالُه : (تُدُحْرِجَ) وَ (تُضُورِبَ) إنَّما لمْ يكْتَفِ بضَمِّ التاءِ وحدَها - بلْ ضَمَّ أيْضا ما بعدَها معَها لئلاَّ يُلْبِسَ بالفِعْلِ المُسَمَّى الفاعِلِ الرباعيِّ إذا لحقَه تاءُ المُضارعَةِ ، نحْو : أنْتَ تُدَحْرِجُ .

=====================

١) المقرب ١/٧٩.

٢) عزا الزجاجي هذا القول إلى سيبويه ، الجمل ص ٧٧ وانظر الكتاب ١/٢٢٨.

٣) المقرب ١/٧٩.

وقَــولُه : (وإنْ لمْ يكُنْ في أولهِ شيءٌ من ذلكَ ضَممْتَ أولَه وكَسَرْتَ ما قبلَ آخرِه)[١]
إنَّما اخْتِيْرَ هـذا البناءُ ، لأنَّـه بناءٌ ما لمْ يُوجـدْ عليه اسمٌ ولا فِعــــلٌ، فلا يُلبَسُ بغيْـره .

وقولُهم : (دُئِـلٌ) للقبيْـلةِ ،يجُوزُ أنْ يكونَ منقُولاً مِنَ الفعْـلِ ، و(رُئِمَ)للسّهِ قليْـلٌ لا يُلتَفَتُ إليْـه .[٢]

وقَــولُه : (والمضَــارعُ منْ جميـعِ ذلِكَ)[٣]
إنَّمـا لمْ نكْتَفِ بضَمّ أولهِ ، لئَلاّ يُلبسَ بالمُضَارعِ المُسَمّى الفاعِلَ مِنَ الرُّباعِــيِّ ، ولمْ نكْتَفِ بفتْحِ ما قبْـلَ آخِره ، لئَلاّ يُلبِسَ بالمُسَمّى الفاعِلَ المُضَـارِعَ مِنْ (فَعِلَ) المكسُورِ العَيْنِ .

وقَــولُه : (مُخْتَصًّــا لفظًــا ، أوْ تقديــرًا)[٤]
مثَـــالُ المُختصّ لفظًــا : ضُـربَ/ضَـرْبٌ شَـديْدٌ ، ومثِالُ المختصّ : ضُربَ ضَرْبٌ، فأنْتَ تعْني بـ (ضَـرَبَ) نَوْعًا مِنْ أنواعِ الضَّربِ ، لا مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، قَالَ أبُو عليٍّ رحِمَه اللهُ ـعقْبَ قَـوْلِه : (ومِنْ ثَمّ ضَعُفَ : سِيْرَ بـه سَـيْرٌ، إلاّ أنْ تريـدَ بقـولِكَ: (سِيْرَ) ضَرْبًا من السَّيرِ ، أيْ : سَـيْرٌ واحِـدٌ ، لا سَـيْرانِ)[٥] فانظُرْ كيفَ جَعَـلَ الاختصاصَ التقديريَّ مُسَوغا لجوازِ إقامةِ (سَـيْرٌ) المُبْهـمِ في اللفْظِ مُقامَ الفاعِـلِ. كَما سَـاغَ إقَامـةُ (ضَـرْبٌ شَـديدٌ)* المُختصّ في اللّفـظِ مُقامَ الفاعِلِ ، وإنَّما شَرطَ في المصْـدرِ الاخْتِصاصَ ، لأنَّـه إذا لَمْ يكنْ مُختَصًـا،لا فائِـدةَ فيه أزْيَـدَ مِمَّـا فـي الفِعْـلِ ، وحُكْمُ كُلِّ واحـدٍ مِنْ رُكنَـي الجُمْـلةِ أنْ يُفيـدَ ما لَمْ يُفِدْه الرّكنُ الآخَــرُ، لفظًــا ، أوْ تقديــرًا .

=================

١) المقــرب ١ / ٨٠ وفيه (. . . ضـممت أوله وثانيـه . .)
٢) انظر اللسان (دأل) ١١ / ٢٣٣ ، و (رأم) ١٢ / ٢٢٤.
٣) تمام عبارة ابن عصفور في المقرب ١ / ٨٠ (. . يضـم أوله إن كان مفتوحا ويبقـى على ضـمه إن كان مضمومـا ، ويفتح ما قبل آخره إن كان مكسورا ،أو مضموما، ويبقى على فتحه إن كان مفتوحـا . . .)
٤) عبارة ابن عصفور كاملة (وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل فالمصدر بشـرط أن يكون مختصا لفظـا ،أو تقديـرا) انظر المقرب ١ / ٨١.
٥) الإيضـاح ص ١٢٠ وانظر البسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٦٣.

* في الأصل : (ضربًا شديدًا)

وقـــوله : (مُتَصَــرِّفًا)(١)

إنّما اشْتُرِطَ التصرُّفُ في المصْدرِ ، وظَرْفي الزَّمـانِ والمكَانِ ، لأنَّهُنَّ إذا لم يَكُنَّ متصرفاتٍ لزِمْنَ النَّصبَ ـ حينئذٍ .

ومَعْنى إقامَتِهِنَّ مُقامَ الفاعلِ رفْعُهـنَّ للنِّيابـةِ عَنِ الفاعِلِ ، فإذا تَعذَّرَ رفعُهُـنَّ تعذَّرَ إقامَتُهـنَّ ، ولأنَّ كُلَّ واحدٍ منْ المصْدرِ والظَّرفينِ لا يجوزُ إقامَتُه مُقَـام الفاعـلِ إلاّ بعْدَ اعْتقادِ خُروجِهِ عَنِ المصْدريةِ والظَّرفيةِ ، واعْتقادِ نَصْبِـهِ مفعُـولاً بـه علـى السَّـعةِ ، وإذا كُنَّ غيرَ متصرفاتٍ لا يجوزُ جَعْلُهُنَّ مفعُـولاتٍ علـى السَّـعةِ ، فلا يجوزُ إقامتُهُنَّ ـ حينئذٍ ـ مُقامَ الفاعِلِ .

ودَليـلُ جَـوازِ جَعْلِهِنَّ مفعُولاتٍ علـى السَّـعةِ قولُ العَـربِ ، رواه سيبويه ـ رحمَـه اللـهُ (ثَمَانِي حِجَجٍ حَجَجْتُهُنَّ بيتَ اللـهِ)(٢).

وقـولُ الشَّـاعرِ :(٣)

* ويَومًـا شَـهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِـرًا *

وجـهُ الدِّلالـةِ أنَّ نصْبَ (ثَمانِي حِجَجٍ) علـى المصْـدرِ ، والضَّميرُ في (حَجَجْتُهُـنَّ) عائـدٌ عليـه ، فلو لمْ يُعتَقَدْ في الضَّميرِ أنه منصُوبٌ مفعُولاً بـه علـى السَّـعةِ لمَا جَـازَ ، لأنَّ الفِعْـلَ الواحِدَ لا يَكونُ لـه مصْدرانِ ، وكذلِكَ قولُه : (شَـهِدْنَـاهُ) لولا اعْتقادُ نَصْبِ الضَّميرِ مفعُـولاً بـه علـى السَّـعةِ لوَجَبَ أنْ يُقالَ : شَهِدْنَا فِيـهِ ؛ لأنَّ الضَّميرَ المنصُوبَ علـى الظَّرْفِ لا بُدَّ مِنْ ظُـهورِ (فـي) في لفْظِـه ، واشْـترطَ بعضُـهم في الظَّرْفِ أيضـا الاخْتصاصَ ، ولمْ يتعـرَّضِ المصنِّفُ(٤) ـ رحمَـه اللهُ ـ لهـذا الشَّـرْطِ ، ولا أرى باشْتراطه بأسًـا .

وقـولُه : (وأمَّا الأولى)(٥) ، ثُمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ في المفعُولِ المُسَرَّحِ (لَـمْ يقُـمْ سِـوَاه)(٥)

==============

١) المقــرب ١ / ٨١ .

٢) الكتــاب ١ / ١٧٨ .

٣) رجل من بني عامر ، لم تذكر المصادر اسمه ، وعجزه :

* قليلاً سوى الطّعْنِ النِّهَالِ نَوافِلُهْ *

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٧٨ والمقتضب ٣ / ١٠٥ والكامل ١ / ٣٣ وأمـالي ابن الشجري ١ / ٦ ، ١٨٦ وشرح المفصل ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ومغني اللبيب ٢ / ٥٠٣ .

٤) المقـرب ١ / ٨١ ، وانظر البسيط ٢ / ٩٨٣ .

٥) المصدر نفسه ١ / ٨١ وعبارة ابن عصفور هكذا (وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت فالمفعول به المسرح إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه)

يقال : هذا واجبٌ ، والأولى يُعطي الجوازَ مع الترجيح ، فكيف يجمع بين قوله : (الأولى) وبين قوله (لم يقم سواه) ؟

قلنا : لا بأسَ بهذا الكلام ؛ لأنّ قوله : (لم يقمْ سواهُ) يعني به وجوبَ إقامة المُسَرَّح ، والواجبُ أولى من غيرِ الواجبِ ؛ لأن الأولى يُقالُ على الواجبِ وعلى الجائزِ الراجحِ بالتواطيء .

واعلمْ أنّ هذه المسألة إختلفَ النحاةُ فيها[١] :

فذهبَ البصريّونَ إلى أنّه إذا إجتمعَ المفعولُ به المسرّحُ وغيرُه لا يُقامُ مقامَ الفاعلِ إلاّ المفعولُ به المسرّحُ ، لا غيرُ ، كما قالَ المصنّفُ - رحمه الله - .

وذهبَ الكوفيونَ إلى جوازِ إقامةِ/ أيّهنّ شئتَ ، وقالوا بأولويةِ المفعولِ به المسرّح . ٢٥/أ

واضطربَ نقلُ الأصحابِ عن مذهبِ الأخفشِ - رحمه الله - فقالَ بعضُهم : هو كمذهبِ الكوفيينَ ، ونقلَ بعضُ المغاربةِ : أنّ مذهبَ الأخفشِ أنّ المفعولَ المسرّحَ معَ غيرِه إذا اجتمعنَ ، فإنْ تقدّمَ المفعولُ به المسرّحُ عليهنّ لا يقامُ غيرُه كما قالَ البصريونَ ، وإنْ تأخّرَ عنهنّ جازَ إقامةُ أيّهنّ شئتَ معَ وجودِه .

أمّا الكوفيّونَ والموافقُ لهم منْ قولِ الأخفشِ ، فاستدلّوا على ذلكَ بالسّماعِ والقياسِ .

أمّا السّماعُ ، فقولُه تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٢] ، قالوا : فنصبَ (المؤمنينَ) معَ بناءِ (نُجّي) للمفعولِ ، فيكونُ حينئذٍ - قدْ أقامَ المصدرَ ، تقديرُه - واللهُ أعلمُ - على قولِهم : نُجّي النّجاةُ المؤمنينَ ، وكذلكَ قولُه تعالى : في قراءةِ يعقوبَ ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٣] فبنى (يُجزَى) للمفعولِ

---

١) راجع المسألة في شرح الكافية ١/٨٤ والتبيين ص٢٦٨ وتوضيح المقاصد ٢/٣٢ .

٢) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء ، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر وروى حفص عن عاصم (ننجي المؤمنين) وبها قرأ حمزة والجمهور ، أنظر السبعة ص٤٣٠ ، والتيسير للدآني ص١٥٥ .

٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية ، وبها قرأ شيبة ، وقرأ إبن عامر وحمزة والكسائي وخلف (لنجزي) بالنون ، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم (ليجزي) بالياء ، السبعة ص٥٩٤ ، وأنظر إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، والنشر في القراءات العشر ٣٧٢/٢ .

ونصَبَ (قَوْمًا) - قالُوا : إذَا أقَامَ المصْدَرَ ، أيْ : لِيُجْزَى الجَزاءُ قَوْمًا ، وكَذلِكَ قولُ الشَّاعِرِ (١) :

* فَلَوْ ولَدتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلابَا *

قَالُوا : لمَّا بَنَى (سُبَّ) للمفعُولِ أقَامَ المفعُولَ المُقيَّدَ ، وهُوَ (بِذلِكَ) ولَمْ يُقِمِ المُسَرَّحَ ، وهُو (الكِلابا) .

وأمَّا القِياسُ ، فقَالُوا : كمَا جَازَ إقامةُ أيِّها شِئْتَ عِنْدَ عدَمِ المُسَرَّحِ فكذلِكَ يَجُوزُ عِنْدَ وُجُودِه قياسًا لأحَدِهما على الآخَرَ.

وأمَّا البصريونَ - فذكَرَ النحاةُ عنهُمْ أدلةً كثيرةً ، لا تَسْلَمُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وأجْوَدُ ما قِيلَ فِيها ما ذَكَره شَيْخُنا جَمالُ الدِّينِ بنُ عمرونٍ - رحمَهُ اللهُ - وهو أنْ قالَ : إنَّ بينَ المفعُولِ المسَرَّحِ وبيْنَ الفاعِلِ مشارِكةً لا تُوجَدُ بينَ الفاعِلِ وبينَ باقِي الفَضَلاتِ - فكَما أنَّ مَعَ وُجُودِ الفاعِلِ لا يَقومُ غيْرُه مَقامَه ، فكذلِكَ مَعَ وجُودِ ما شارَكه هذه المشَارَكةُ لا يَقومُ غيرُه مَقامَ الفاعِلِ .

تَبْيِينُ (٢) المُشَارَكةِ : هُو أنَّه لنا صُورةٌ يَجوزُ فيها أنْ نَجْعَلَ الفاعِلَ مفعُولاً والمفعُولَ فاعِلاً ولا يَتغيَّرُ المعنى ، بَيانُ ذلِكَ أنَّك تقُولُ : ضَارَبَ زيدٌ عَمْرًا ، فتجْعَلَ زيدًا فاعِلا في اللفظِ وعمْرًا مفعُولاً ، ثُمَّ تقُولُ : ضارَبَ عمرٌو زيدًا ، فتجْعَلَ عمرًا الفاعِلَ في اللفظِ ، وزيدًا مفعُولاً ، والمعنى على ما كانَ عليه ، ولا تَجِدُ فَضْلةً ما تكونُ مَعَ الفاعِلِ بهذه الصُّورةِ ، فبَانَ مِنْ هذه المُشَارَكةِ أنَّهُ يجبُ إقامةُ المفعُولِ المُسرَّحِ دُونَ غيرِه بِما ذَكَرْنا ، ولأنَّ باقِي الفَضَلاتِ من المصْدَرِ والظَّرفينِ لا يجوزُ إقامتُها مُقامَ الفاعِلِ إلا بَعْدَ جعْلِها مفعُولاتٍ على السَّعةِ ، وهذا مَجازٌ ، والمفعُولُ به المُسَرَّحُ مُسْتَغْنٍ عنْ ذلِكَ ، فكَانتْ* إقامتُه واجبةً دُونَ إقامةِ ما يَحْتَاجُ إلى هذا المَجازِ لرُجْحَانِه عليهِنَّ بذلِكَ

==================

١) هو جرير ، والبيت ليس في ديوانه ولا في النقائض ، انظر الخصائص ١/٣٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٥ وشرح المفصل ٧/٧٥ والهمع ٢/٢٦٦ والدرر اللوامع٢/٢٩٢ والخزانة ١/٣٣٧.

٢) في الاصل بين ، وما أثبته من حاشية ل ٥٢أ ولعله هو الصواب كما ذكر الناسخ .

* في الأصل : (فكان)

وتَبعَهُنَّ المفعُولُ المقيَّدُ في تأخُّرِه عن المفعُولِ المُسَرَّحِ بإجماعٍ ، لا قَليلٍ.

والجَوابُ عمَّا قالَ الكُوفيونَ - رحمَهم اللهُ -: ٢٥/ب

أمَّا الآيةُ الكريمةُ الأُولى ، فنقولُ : لا نُسَلِّمُ أنَّ (نُجِّي) مَبْنيٌّ للمفعُولِ ، بلْ أصْلُه : نُنْجِيْ ، وأدْغَمَ النُّونَ في الجيمِ ، ولوْ كانَ مَبْنيًا للمفعُولِ لكَانَ فِعْلًا ماضِيًا ، فكانَتِ الياءُ تكونُ مفتوحةً ، وحيثُ لمْ تُفْتَحْ دلَّ على ما ذَكَرْنا مِن كونِه مُضارِعًا مَبْنيًّا للفاعِلِ ، لا للمفعُولِ.

وأمَّا الآيةُ الكريمةُ الثانيةُ ، فلا دَليلَ لهُمْ فيها أيْضا ، لأنَّا نَقُولُ إنَّ (جَزَيْتُ) يَتعدَّى إلى مفعُولينِ بدَليلِ أنَّكَ تَقولُ : جَزَيْتُ زيدًا خيرًا ، وجزيتُه شرًّا ، وإذا كانَ كَذلِكَ فَالقائمُ مَقامَ الفاعِلِ المفعُولُ بهِ الثَّاني ، لا المصْدَرُ ، فلا دَليلَ لهم - حينئذٍ - فيه .

وأمَّا البيْتُ فَلا دليلَ لهُم فيه أيْضًا ، لأنَّ أصْحابَنا خَرَّجُوه على أحَدِ وجهينِ (١) :

إمَّا أنْ يكونَ (الكلابُ) مفعُولًا لِـ (وَلَدَتْ) ويكُونَ (جِرْوَ كلبٍ) مُنادَى ، لا مفْعُولًا بهِ ، فَلا يَكُونُ مَعَ (سُبَّ) - حينئذٍ - إلَّا المفعُولُ المقيَّدُ فَقَطْ.

وإمَّا أنْ يَكونَ (جِرْوَ كَلْبٍ) مفعولًا لِـ (وَلَدَتْ) ويكونَ (الكِلابُ) منصُوبًا على الذَّمِّ ، تقْديرُه : أذُمُّ الكلابَ ، لا منْصُوبًا بـ (سُبَّ) ، فلا يَكونُ مَعَ (سُبَّ) حينئذٍ - إلَّا المفعُولُ المقيَّدُ أيْضًا .

وأمَّا الجوابُ عَنِ القِياسِ ، فَالفَارِقُ ما ذكَرنَاه في دليلِنا مِنْ مشارَكةِ المفعُولِ بهِ المَسَرَّحِ للفاعِلِ ، دُونَ مُشَارَكةِ غيرِه مِنَ الفَضَلاتِ (٢) ، فلا يَصِحُّ القِياسُ مَعَ قيامِ هذا الفَارِقِ .

==================

١) انظر هذين التخريجين فى شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٥ والخزانة ٣ / ٣٣٨.

٢) انظر ما تقدم ص ١٠١.

وقـوله : (إنَّ إقامَـةَ المصْدرِ المُختَصِّ أولى من إقـامةِ غَيْـرِه)(١)

هـذه المسـألةُ وهيَ ما إذا اجْتَمعَ معَـكَ فَضَـلاتٌ يجُـوزُ إقامتُهـاء وليْسَ فيهـا مفعـولٌ مسـرّحٌ .

اخْتلفَ النحـاةُ فيها، فمنْهُـم منْ قَـالَ : يجُـوزُ إقامـةُ أيِّهـا شِئْتَ(٢) عـلى السَّـواءِ ، ومِنْهُـم مَنْ قَـالَ يُرجِّحَـانِ بَعْضِهـا على بعضٍ ،

، والذيـنَ قـالُوا بالرُّجْحَـانِ اختَلفُـوا في أيِّهـا الأرْجَـحُ ؟

فَقـالَ أكْثَرُ المَغَـاربَـةِ وبعْضُ المَشَـارِقَةِ(٣) : المصْـدرُ المُختصُّ أرجَحُ ، واعتَـلُّوا لذلِـكَ بأنَّ الفِعْـلَ وَصَـلَ إليـهِ بنَفسِـه ، ولا كذلِكَ المفعُـولُ المقيّدُ والظَّرفَـانِ .

وقَـالَ ابـنُ معـطٍ(٤) ـ رحمَـه اللهُ ـ : المفعـولُ المقيّدُ أوْلى ، ثُمَّ بعَـدَه المصْـدَرُ ، ويَجـوزُ أنْ تَـكونَ العِـلَّةُ عنْدَه في تقديـم المفعُـولِ المقيّدِ على المصْدَرِ كَوْنَ هـذا مفعُـولاً بـهِ ، وفي المصْـدرِ يُحْتَاجُ إلى التَّوسُّـعِ فيـه بِجَعْلِه مفْعُـولاً .

ثُمَّ لمْ يَتعرَّضُـوا لما بعـدَ ذلِـكَ ، والذي ظَهرَ لي أنَّ الأوْلَى إقامةُ المفعُولِ المقيّـدِ ، ثُمَّ ظَـرْفِ المكَـانِ ، ثُمَّ ظَـرْفِ الزَّمـانِ ، ثُمَّ المصْـدَرِ المُختصِّ ، وَذلِـكَ لأنَّ المفعُـولَ المقيَّـدَ لا يُحتاجُ فيـه إلى مجـازٍ ، فكَانَ أوْلى من غيـرِه لذلِـكَ .

ثُمَّ بعـدَ ذلِكَ نَقُـولُ : إنَّ الأولى بالقِيـامِ مَقَامَ الفاعِـلِ ما كانَتْ دَلالَـةُ الفِعْـلِ عليـه أقـلَّ ، فإنَّـه إذْ ذاكَ تَكونُ الفائـدةُ بذكره أكْثَرَ ، وقَـدْ قُلْنـا فيمَـا

================

١) المقـرب ١ / ٨١ ـ وفيـه (المصدر المختص في اللفـظ)
٢) هـذا مذهب البصريين ـ انظر الارتشـاف ٢ / ١٩٠ والهمع ٢ / ٢٦٩ .
٣) شـرح الجمـل لابن عصـفور ١ / ٥٣٩ ـ وانظـر البسـيط في شـرح الجمـل ٢ / ٩٧٥ ، والهمـع ٢ / ٢٦٩ .
٤) الفصـول الخمسون ص ١٧٧ ـ وقال ابن القواس في شرح الألفيـة ١ / ٦٢٤ (اعلم أن الترجيح والأولوية إنما يكونان في هذه الأربعـة إذا اجتمعت ، فإذا قيـل : سـير بزيـد سـيرًا شديدًا يومين فرسخين ، فالأولى عند المصنف أن يقام الجـار والمجرور مقام الفاعـل ـ والمصـدر بعـده ، وبعـد المصدر الزمـان والمكان .)

تَقَدَّمَ : إِنَّ الأصْلَ أنْ يكُونَ كُلُّ واحدٍ من رُكْنِي الجُملةِ ـ له فائدةٌ غيْرُ ما يُفيدُهَا الرُّكنُ الآخرُ(١) ، ودَلالةُ الفِعْلِ على المكَانِ أقلُّ مِنْ دَلالتِه على الزَّمانِ والمصْدرِ ، فكَانَ المكانُ أوْلى بالإقَامةِ ، ثُمَّ دَلالتُه على الزَّمانِ أقلُّ منْ دَلالتِه على المصْدرِ ، إذْ كانَ دَلالتُه على المصْدرِ بحُروفِه ، وعلى الزَّمانِ بصِيْغتِه ، ودَلالةُ الحرُوفِ أوضَحُ مِنْ دَلالةِ الصِّيغَةِ ، فكَانَ لِذلكَ إِقامةُ ظَرْفِ الزَّمانِ أوْلى مِنْ إقَامةِ المصْدرِ . ٣٦/أ

وإذا أقمْتَ المفعُولَ المقيَّدَ مُقامَ الفاعِلِ ـ فقُلتَ : سِيْرَ بزيدٍ ـ فما الذي تَحكُمُ على موضِعِه بالرَّفعِ هُنا ؟ اخْتلفَ النحاةُ فيه(٢) :

فذهَبَ البصريونَ ـ رحمَهم اللهُ ـ إلى أنَّ المحْكُومَ على موضِعِه بالرَّفعِ (زيدٍ) ؛ لأنَّه ليسَ معكَ ما يَصْلُحُ فيه الإعرابُ إلاَّ زيدٌ ، ولمْ يظْهرْ الرَّفعُ في لفظِه ، لاشْتغالِه بتأثيرِ الجارِّ ، فقَدَّرْنا الرَّفعَ في مَحلِّه ، كَما أنَّهُ إذا قُلنا : كَفَى باللهِ ، ومَا جاءَنِي مِنْ أحَدٍ ، فالمحْكُومُ على مَوْضِعِه بالرفْعِ هُو اسْمُ اللهِ تَعالى ، وأحَدٌ .

وذهَبَ الفَرَّاءُ ـ رحمَه اللهُ ـ إلى أنَّ المحكُومَ على موضِعِه بالرفْعِ هُو (الباءُ) في (بزيدٍ) ، وفَرَّقَ بينَه وبينَ ما جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ ، وكَفَى باللهِ ، أنَّ حرْفَ الجرِّ هُناكَ زائدٌ ، فالاسمُ ـ حينئذٍ ـ هُو الفاعِلُ ، و(الباءُ) هُنا ليستْ زائدةً ، فكانتْ هي قائمةً مَقامَ الفاعِلِ ، وما ذكره ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ الباءَ حرفٌ لا تستحِقُّ إعرابًا ، والمفعُولُ القائمُ مُقامَ الفاعِلِ مُحدَّثٌ عنْه ، ولا يُحَدَّثُ عَنِ الحرْفِ ، فَبانَ فَسادُ ما ذَكره .

وذهَبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ القائمَ مُقامَ الفاعِلِ في قولِنا : سِيرَ بزيدٍ ، ضَميرُ الظَّرْفِ .

=============

١) انظر ما تقدم ص٩٨ .

٢) انظر هذا الخلاف في ارتشاف الضرب ٢ / ١٩٢ والهمع ٢ / ٢٦٨ .

وذهبَ بعضُهمْ إلى أنَّ القائمَ ضميرُ المصدرِ[١] .

وما ذكروهُ فيه إحالةٌ للمسألةِ منْ أصلِها فإنَّهم لم يقولوا : إنَّ الجارَّ والمجرورَ قائمٌ مقامَ الفاعلِ ، بل القائمُ غيرُه ، وأصلُ المسألةِ والكلامُ عليها إنَّما هُو فيما إذا قُلنا : إنَّ الجارَّ والمجرورَ قائمٌ مقامَ الفاعلِ ، فكأنَّهُم ذكرُوا مسألةً غيرَ المسألةِ التي نحنُ فيها .

وقولُه : (وإنْ كانَ للفعلِ مفعولاتٌ)[٢] إلى آخرِه .

الصَّحيحُ ما ذكرَه من إقامةِ المسرَّحِ لفظاً وتقديراً ، دُونَ المسرَّحِ لفظاً فقط ، وكذلكَ عَملَ العربيُّ ، وهُو الفرزدقُ - رحمَه اللهُ - في قولِه :

* منَّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً وَجُوداً إذا هبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ[٣] *

فأقامَ المسرَّحَ ، وهُو الضَّميرُ المُستتِرُ في (اختيرَ) ، ونصبَ غيرَ المسرَّحِ ، وهُو (الرِّجالَ) ، ولا يُحفَلُ بقولِ مَنْ قالَ : يجُوزُ إقامةُ أيِّهما شئتَ * ، وذلكَ أنَّ القاعدةَ أنَّ المحذوفَ المنويَّ كالملفوظِ بهِ ، وَها هُنا حرفُ الجرِّ المحذُوفِ مرادٌ ، فلو ظهرَ لم يجُزْ إلاَّ إقامةُ المسرَّحِ ، فكذلكَ إذا كانَ محذوفاً .

وقولُه : (فإنْ كانَ الفعلُ منْ بابِ أعْطيتُ ، أو مِنْ بابِ ظننتُ ، أقمتَ أيَّهما شئتَ)[٤]

أمَّا بابُ أعطيتُ ، فإنَّه يجوزُ إقامةُ أيِّهما شئتَ كما ذكرَ إنْ لم يحصُلْ لبسٌ نحوَ : أعطيتُ زيداً درهماً ، وإنْ كانَ بعضُهُم/قدْ منعَ مِنْ إقامةِ (درْهَم) وقالَ : إنَّ هذا لا ٦٢/ب
يجُوزُ إلاَّ على القلبِ[٥] .

==========================

١) هذا مذهب ابن درستويه ، والسهيلي ، وتلميذه أبو علي الرندي ، أنظر الإرتشاف ١٩٣/٢ والهمع ٢٦٨/٢ .

٢) تمام كلام إبن عصفور (مسرحة أقمت المسرح لفظاً وتقديراً ، وتركت المسرح لفظاً ، لا تقديراً ، تقول : أختير زيد الرجال ، ولا يجوز : أختير الرجال زيداً ...) انظر المقرب ٨١/١ .

٣) ديوانه ٤١٨/١ ، وأنظره في الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والكامل ٣٣/١ ، ونتائج الفكر ص٣٣١ ، والهمع ٢٦٤/٢ .

٤) المقرب ٨١/١ .

٥) شرح اللمع لابن برهان ٤٧/١ ، وأنظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص٢٩٣ .

★ عزاه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣٤٦/٣ إلى الفراء والسيرا في وإبن مالك ، وأنظر الهمع ٢٦٤/٢ .

وَقَالَ بعضُ الكُوفيينَ : يَجوزُ إقامةُ الثاني إذا كانَ معرفةً نحو: الدِّرْهَمُ ، ولا يجوزُ إذا كانَ نكرةً (١) .

والصَّحيحُ جوازُ إقامةِ الثاني معرفةً كانَ ، أو نكرةً ، ولا يتغيَّرُ مَعْناه عن المعنى المعْروفِ إذا أُقيمَ الأولُ ، فَلا قَلْبَ حينئذٍ ، والأحْسَنُ إقامةُ الأوَّلِ مِنْ جهةِ كونه فاعِلاً في المَعْنى ، لا لهذا الفِعْلِ الذي هُوَ (أعطيتُ) ، بل إذا قُلْتَ : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، فكأنَّك قُلتَ : أخَذَ زيدٌ دِرْهمًا ، فَـ (زيدٌ) فاعِلُ (أخَذَ) في المعنى ، لا فَاعِلُ (أعطيتُ) ، وعلى كلِّ حالٍ له بالفاعليةِ التباسٌ من وجهٍ بخلافِ (دِرْهمًا) (٢) فإنَّه مفعُولٌ مِنْ كلِّ وَجْهٍ ، ماله بالفاعليَّةِ التْباسٌ ، فكانَ أقْربَ إلى الفاعِلِ ، فَهُو أولى بالإقامَةِ .

فإنْ حَصَلَ لبْسٌ ، ولَمْ يَذْكُر المصنِّفُ - رحمَه اللهُ - هذه المسألةَ وجَبَ - حينئذٍ - إقامةُ الأوَّلِ الذي هو فاعلٌ في المعنى، نَحو: أعطيتُ زيدًا عمرًا ، فَهَا هُنا يَجبُ إقامةُ زيدٍ ، لا غَيْرُ .

وأمَّا بابُ ظَنَنْتُ ، فلا يَخْلُو أيضًا : إمَّا أنْ يَحْصُلَ بإقامةِ كلِّ واحدٍ منهُما لبْسٌ ، أوْلاَ - فإنْ حَصَلَ لبْسٌ نَحْو : ظَنَنْتُ زيدًا هندًا ، وجَبَ إقامةُ الأوَّلِ ، لا غَيْرُ - وإنْ لمْ يَحصُلْ لبْسٌ ، فَلا يَخْلُو ، إمَّا أنْ يكونَ المفعُولُ الثاني جملةً أوْلاَ ، فإنْ كانَ جُملةً وجَبَ إقامةُ الأَوَّلِ إجْماعًا ، وقياسُ قَوْلِ الكُوفيينَ : مِنْ أنَّ الجُملةَ يَجوزُ أنْ تقعَ مفعُولَ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه جوازُ إقَامَةِ

---

١) تابع الكوفيين الفارسيُّ في الإيضاح ص ٧٣ وانظر الهمع ٢ / ٢٦٣ والتصريح على التوضيح ١ / ٢٩٢ .

٢) في الأصل (الدرهم) والوجه التنكير ، كما ورد في المثال .

الثَّانِي هُنَا ، وإنْ لمْ يَكُنْ جُمْلةً اخْتلفَ النُّحاةُ في ذلِكَ :(1)

فمنْهُم مَنْ منعَ جَوازَ إقامَةِ الثَّاني مُطلقًا .

ومنْهُمْ مَنْ منعَ جَوازَ إقامَته نكِرَةً ، وجَوَّزه مَعْرفَةً .

ومنْهُمْ منْ أجَازَ إقامةِ الثَّاني مُطْلقًا .

أمَّا الذينَ مَنعُوا فَعلَّلوا بعِلَّتَيْنِ :

إحْداهُما : أنَّ المفعُولَ الثَّاني هُوَ المَظْنُونُ ، فلَوْ أقمْنَاه لتُوهِّمَ لبْسٌ بِأنَّ المظْنُونَ هُوَ المنْصُوبُ ، فعلى هذه العلَّةِ ينْبَغِيّ إذا لَمْ يَحْصُلْ تَوهُّمُ لَبْسٍ بفَهْمِ المعْنَى ، أوْ يَكُونُ الثَّاني نَكِرةً تَجُوزُ الإقامَةُ مِنْ غيْرِ توقُّفٍ .

والعِلَّةِ الثَّانِية : أنَّهُم قَالُوا : إنَّ المفْعُولَ الثَّاني قدْ يقَعُ جُملةً ، فَلا يَجُوزُ إقَامَتُه حينئذٍ ، فمنَعْنا فيْمَا إذَا كَانَ مفردًا طردًا للْبَابِ .

والصَّحيحُ المُخْتارُ جَوازُ إقامةِ الثَّاني مُطْلقًا إذا لَمْ يكُنْ لَبْسٌ ، ولَمْ يكُنْ جُمْلةً ؛ لأنَّه مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ .

وقولُهُم : (طردًا للبَابِ) .

قُلنَا : إذَا فُهِمَتِ العِلَّةُ المانِعَةُ لا حَاجَةَ بِنَا إلى الطَّرْدِ ، وقَدْ فُهِمَتْ هُنَا . وهُو كَونُه جُملةً ، فإذا انْتَفَتِ الجُمْلِيَّةُ ، فَلَا مَانِعَ مِنَ الجَوازِ .

========================

١) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٨٧ (. . . . وإن كان من باب ظن أقيم الأول . فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته، وهو اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وشرط بعض المجوزين في إقامته أن لا يكون نكرة فلا يجيز: ظن قائم زيدا . .) وانظر المقدمة الجزولية ص ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٨ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ والبسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٦٨ وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٢.

وقوله : (إنْ كَانَ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ إلى آخِره)[١]

هذه المسْألةُ اخْتلفَ النُّحاةُ فيْها :

فَذَهَبَ بعضُهم إلى ما ذَكرَ المصنِّفُ - رحمه الله - وهُو تعَيُّنُ إقامَةِ الأوَّلِ[٢] ، وقَالَ : لأنَّ إقامةَ الثاني يُلبِسُ بأنَّه هُو الأوَّلُ ، وإقَامَةَ الثَّالِثِ مُمْتنِعَةٌ ، كما امْتنَعَ في بَابِ: ظَنَنْتُ.

وعَلَّلَ بعضُهم ذلكَ بعلَّةٍ أُخْرى - وهُو أنْ قَالَ : إنَّ المفعُولَ الثَّانيَ والثَّالِثَ أَصْلُهُما / كَانَ مُبتدأً وخبرًا ، فالمفعُوليَّةُ فيهما لَيْسَتْ مُتَمَحِّضَةً ، بخِلافِ ٢٧/أ الأوَّلِ فإنَّه مُتمحِّضٌ للمفعُوليَّةِ [٣].

فإنْ قيلَ : فالأوَّلُ كانَ فاعِلًا أيضا فليْسَ مُتَمَحِّضًا للمفعُوليَّةِ.

قُلْنا : الفَرْقُ بينَهُما : أنَّ الثَّانيَ والثَّالثَ معنى الإخْبارِ بأحَدِهِما عَنِ الآخَرِ في حَالِ المفْعُوليةِ بَاقٍ ، كمَا كَانَ في حَالِ الابْتِدائيَّةِ ، ولا كذلكَ معنى الفَاعِليَّةِ في الأوَّلِ ، فإنَّه لَمْ يَبْقَ .

لا يُقَالُ : ما ذَكَرْتَه مِنَ الدَّليلِ موجُودٌ في بابِ ظَنَنْتُ ، وقَدْ أقَمْتَ الأوَّلَ بلا خِلافٍ .

لأنَّا نَقُولُ : إنَّما جَوَّزْنَاه هُنَاكَ ، لأنَّه لا مَنْدُوحَةَ لَنا عَنْ ذلِكَ ، وهُنَا لَنَا مَنْدُوحَةٌ بجَوازِ إقامةِ الأوَّلِ ، فلا يَلْزَمُ مِنْ جَوازِه إذْ لا مَنْدُوحَةَ عنْهُ جَوازُه حَيْثُ عنْه مَنْدُوحَةٌ .

= =

١) المقرب ١ / ٨١ وتمام كلام ابن عصفور (لم يجز عندي إلا إقامة الأول خاصة، وهو الفاعل في المعنى، واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول.)

٢) إلى هذا ذهب كثير من النحاة، منهم ابن هشام الخضراوي والأبذي وابن عصفور وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٥ ، وانظر شرح الفية ابن معط لابن القواس ١ / ٦٢٢ وارتشاف الضرب ٢ / ١٨٨ تمهيد القواعد جـ٢ ل ٢٥٨ المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٩٩ شرح التصريح ١ / ٢٩٣.

٣) انظر هذا التعليل عند ابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٧٣.

وذَهَبَ بعضُهم إلى جَوَازِ إقامةِ الثّاني ، وقالَ : اللَّبْسُ إنْ حَصَلَ فلا يَجُوزُ ، وإنْ لَمْ يَحْصُلْ جَازَ[١] ، وفي إقامَةِ الثّالثِ التَّفْصِيلُ والخِلافُ الذي ذَكَرْنَاه في الثّانِي مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ.[٢]

وقَولُه : (وما كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ بِمَعْنَاه)[٣]

يُرِيدُ به اسمَ المفْعُولِ الجَارِيَ مَجْرى الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ ، كقولِنا : زيدٌ مَعْمُورُ الدَّارِ.

================

١) هذا مذهب الجُزولي والشلوبين ، وتلميذه ابن الحاج وابن مالك - انظر المقدمة الجزولية ص ١٤٣ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١١ وارتشاف الضرب ٢ / ١٨٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٠٠.

٢) انظر ما تقدم ص ١٠٦.

٣) المقرب ١ / ٨١.

بَابُ المُبتدأ والخَبَر

==============

قَولُه : (أَوْ ما هُو في تقدِيْره)(١)

لِيَدْخِلَ فيه نحْو قوله تَعالى : ﴿ وأَنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾(٢) (فأَنْ تَصُومُوا) مُبتَدأ ، وهُو وإنْ لمْ يكنْ اسْمًا في اللفظِ فإنّه في تَقْديرِ الاسْمِ إذْ كانَ تَقْديرُه : صَوْمُكمْ خَيْرٌ لكُمْ ، ونَحْو منْ هذا قولهم : سَواءٌ علَيّ أقُمْتَ أمْ قَعدتَ(٣) ، (فَسَواءٌ) فيه خَبَرٌ مُقدّمٌ ، (وأقُمتَ أمْ قَعدْتَ) في موضِعِ المُبتدإِ ، التَقْديرُ : سَواءٌ عليّ قيامُك وقعُودُكَ ، فقيامُكَ وقعُودُكَ مُبتَدآنِ ، وسَواءٌ خَيرٌ مقدّمٌ ، وجَازَ أنْ يقَعَ خبرًا عَنِ اثنينِ وإنْ كانَ مُفرَدًا ، لأنّه مَصدَرٌ ، والخَبَرُ المصْدَرُ يُخبَرُ به عن المُفردِ والاثنين والجميع بلفظٍ واحدٍ ما أُعرِبَ به قَوْلُه تَعالى : ﴿سواءٌ عليهمْ أأنذَرْتهمْ أمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٤) تقديرُه - واللّهُ أعْلمُ : سَواءٌ عليهم إنذارُكَ وعَدَمُه .

وقَولُه : (أَوْ تَقْديرًا)(٥)

لِيَدخِلَ فيه نَحْو : عِنْدي زَيدٌ ، وفي الدّارِ رَجُلٌ ، ومنطلقٌ بَكرٌ ، عِنْدَ البصريينَ - رحمَهم اللّهُ - فإنّهم يُجَوّزونَ تَقديمَ الخَبَرِ ما لمْ يُلبِسْ على مَا سَنَذكره إنْ شاءَ اللّهُ تَعالى(٦) - فزيدٌ ، ورجُلٌ ، وبَكرٌ - مُبْتَدآتٌ ، وإنْ تأخّرنَ في اللّفظِ لمّا كُنَّ مُتَقَدّماتٍ في التّقْديرِ .

قَولُه : (مُعَرّى مِنَ العَوامِلِ اللّفظيةِ غيرِ الزائِدةِ)(٧)

يَحترِزُ بقَوْلِه : (غيرِ الزائدَةِ) عَنْ مِثْلِ قَوْلِ العَربِ : بحَسْبِكَ أنْ تَفعَلَ ، وما في

====================

١) المقرب ١/٨٣ - وفي الأصل (أو ماهي)

٢) سورة البقرة آية ١٨٤ .

٣) الإيضاح الشعري ١/٢٥٢ ، وانظر المفصل ص٢١ والتصريح على التوضيح ١/١٥٥ .

٤) سورة البقرة آية ٦ - هناك وجهان آخران في إعراب هذه الآية : أحدهما : أن يكون سواء مبتدأ ، والجملة في موقع الخبر . . . والثاني : أن يكون سواء مبتدأ ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر ، والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت . انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٥ والتذييل والتكميل جـ ٢ ل ٤٦ ب .

٥) المقرب ١/٨٢ .

٦) انظر ما سيأتي ص ١٢٣ .

٧) المقرب ١/٨٢ .

الدَّارِ مِنْ أحَدٍ[١] ، فإنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْ : بِحَسْبِكَ ، ومِنْ أحدٍ مُبتَدأً ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُعَرّى مِنَ العَوامِلِ اللَّفظيةِ لمَّا كانتِ الباءُ ومِنْ زائِدَتيْنِ .

واعْلَمْ أنَّ النُّحاةَ اخْتلفُوا ء ما المُرادُ بالعَوامِلِ اللَّفظيةِ هُنَا ؟

فذهَبَ جَماعةٌ مِنْهُم أبُو علِيٍّ وغيرُه إلى المُرادِ بالعَوامِلِ اللَّفْظيةِ نَواسِخُ المُبْتدإِ ، وهِيَ كَانَ وأخَواتُها ، وإنَّ وأخَواتُها ، وَظَنَنْتُ وَأخَواتُها ، وأفْعالُ المُقارَبةِ علَى قَوْلِ مَنْ رَأى/ذلِكَ[٢] ، وَما ولا ، علَى العَمَليْنِ ، ولاتَ ء قَالُوا : لأنَّ هذه الأشْياءَ إذا دَخَلتْ على المبتدإِ والخَبَرِ فإنَّ معنى الإخْبارِ بأحدِهِما عَنِ الآخَرِ بَاقٍ وإنْ تَغيَّرَ اللَّفظُ . ٢٧/ب

وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّ المُرادَ بالعَوامِلِ اللَّفظيةِ أيُّ عامِلٍ كَانَ مِنَ النَّواسِخِ وغيْرِها حتَّى يُدخِلَ فيه مثلَ : جَاءَ ، فإنَّكَ إذا قُلتَ مثلًا : زيدٌ مُنطلِقٌ ، جَازَ أنْ تَقُولَ : جَاءَ زيدٌ مُنطلقًا .

وكَلامُ المصنِّفِ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ يُفهَمُ مِنْه أنَّ المُرادَ بالعَوامِلِ اللَّفظِيةِ هُو القَوْلُ الثَّانِي ، لأنَّه لوْ كانَ المُرادُ بالعَوامِلِ اللَّفظيةِ القَوْلَ الأولَ لَمَا احْتَاجَ إلى قَوْلِهِ : (غيْرِ الزائِدَةِ .)

وقَوْلِه : (لِتُخْبَرَ عنْهُ)[٣]

هذا الفَصْلُ وإنِ اسْتفادَ بهِ إخْراجَ زيدٍ إذا لُفِظَ بهِ مِنْ غيرِ ضميمةٍ لفظًا ولا تقْديرًا فإنَّه ضَرَّه بإخْرَاجِ بعْضِ المُبتدآتِ من الحَدِّ ، وهُو مِثْلُ قولِنا : أقائِمٌ الزيدانِ ، وما ذاهِبٌ أخَواكَ ء فإنَّه إنَّما ذَكَرتَ المُبتَدأَ هُنا لِتُخبِرَ بهِ لا عَنْهُ ، وليْسَ هُنا خَبَرٌ ، لا ملْفوظٌ بهِ ، ولا مُقدَّرٌ ء فبَانَ فَسادُ هذا الفَصْلِ للحَدِّ ، على أنَّ قَوْلَه : (أوَّلَ الكَلامِ)[٤] يُخْرِجُ بهِ مِثْلَ زيْدٍ مِنْ غيْرِ ضَميمَةٍ فَلا حاجَةَ إلى هذا .

===================

١) انظر هذين القولين في الإيضاح ص ٣٥ .
٢) انظر الايضاح ص ٢٩ .
٣) المقرب ١ / ٨٢ .
٤) المصدر نفسه ١ / ٨٢ ونص عبارة ابن عصفور (.. فالابتداء : هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا ....)

وَمَن المُبتدآت التي لا خبرَ لها أيضاً قولُهم : (أقلُّ رَجُلٍ يقولُ ذاك[١] (فأقلُّ) مُبتـدأٌ لا خبرَ له ؛ لأنَّه بمعنى الفِعْلِ في قولهم : قلَّ رجُلٌ يقولُ ذاكَ ،(ويقـولُ ذاك)صفـةٌ لرجُـلٍ ، وليْسَ بخَبرٍ ؛ بدَليلِ جَرْيـه على رَجُـلٍ في تثْنيتِه وجمْعِه ، وكذلـكَ قولُهـمْ : كُـلُّ رَجُـلٍ وضَيْعتُه[٢] ، فإنّه لا خبرَ له على أحَدِ الوجْهَين[أ] ، وكذلكَ قولُهم : حَسْبُكَ ، مُبتـدأٌ لا خبرَ له على أحَدِ الوَجْهين[ب] ؛ لِكونه في معْنى : اكْتفِ ، وكذلك قولُ الشّاعر :

* غَيْرُ مأسُوفٍ علَى زَمَـنٍ ... يَنْقَضـي بالهَـمِّ والحَـزَنِ[٣] *

ومثلُـه قـولُ الآخَـرِ[٤] :

* غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فاطْرحِ اللهْوَ ... ولا تَغْتَـرِرْ بِعَارِضِ سَـلْمِ *

(فغيرُ) في البيْتين مبتدأٌ لا خبرَ له على أحَدِ الوجْهَين[جـ] ؛ لأنه محمولٌ على (مَا) كأنه قالَ : ما يؤسَفُ عَلى زَمنٍ ، كما في قولِهمْ : مَا قائمٌ أخَـواكَ ، وكـانَ الأَوْلى أنْ يكتفـي بقولِه:(أوّلُ الكَلاَمِ)[٥] لأنَّ مِثلَ زيدٍ منْ غيرِ ضَميْمةٍ لا يُقالُ فيه: أوّلُ الكَلاَم .

==========================

١) الكتاب ٣١٤/٢ ، وأنظر الأصول ١٦٩/٢ .

٢) الكتاب ٢٩٩/١ ، وأنظر المسائل الحلبيات ص١٤٩ .

٣) ينسب البيت إلى أبي نواس ، وليس في ديوانه ، أنظره في الخصائص ٤٧/١ ، والمرتجل ص٨٥ ، وأمالي إبـن الشجري ٣٢/١ وأمالي إبن الحاجب ١٢١/٣ .

٤) لم أقف على قائله ، وهو في المغني ٦٧٦/٢ ، وشرح أبياته ٤٤/٨ .

٥) هذه العبارة تقدمت في ص١١١ .

أ – الوجه الأول : أن تكون الواو عاطفة ، والخبر محذوف وجوباً ، تقديره : مقترنان ، وهذا رأي الجمهور ، والوجه الثاني : أن تكون الواو بمعنى مع فلا يحتاج إلى تقدير خبر ، لأن المعنى : كـل رجـل مـع ضيعتـه ، أنظر التبصـرة والتذكـرة ٢٥٧/١ ، الهمع ٤٤/٢ .

ب – الوجه الثاني : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : حسبك السكوت أو نحوه ، وهو رأي الجمهور ، أنظر الإرتشاف ٣٣/٢ .

جـ – الوجه الثاني في البيت الأول : أن (غير) خبر مقدم ، وأصل الكلام : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، وهذا التخريج لابن جني وإبن الحاجب ، أنظر أمالي إبن الحاجب ١٢٢/٣ ، والخزانة ٣٤٦/١ .

٩) الوجه الثاني في البيت الثاني : أن (غير) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت غير لاه عداك ، قال به إبن الخشاب في البيت الأول ، أنظر شرح إبن عقيل ١٩٢/١،والخزانة ٣٤٦/١ .

وقَوْلُه : (والخَبَرُ هُو الجزءُ المُسْتَفادُ مِنَ الجُمْلةِ)[١]

هَذا يَصِحُّ إذا كانَ الخَبَرُ نكِرةً ـ أمّا إذا كانَ الخبرُ معْرفةً فقدْ يكُونُ الخبَرُ هُو الجزءُ المُستفادُ كَمَا كانَ في النَّكِرةِ ، وقدْ يكُونُ المُستَفادُ هُو النِّسبةَ لا المبْتدأَ ولا الخَبَرَ ، فينبغي أنْ يُعَوِّضَ قَوْلَه : (الجُزْءُ)[٢] باللَّفْظِ ، فيقُولُ : هُوَ اللَّفظُ المُستَفادُ مِنَ الجُملةِ ، وينْبَغِي أنْ يَضُمَّ إليهِ : غَيْرُ واقِعٍ مَوْقِعَ الفعْلِ ؛ ليُخْرِجَ مثْلَ : أقائِمُ الزَّيدانِ ـ فإنَّ (قائِمٌ) لفْظٌ مُسْتفادٌ مِنَ الجُملةِ ، وليْسَ بخَبَرٍ ـ لكنَّه واقِعٌ موقِعَ الفِعْلِ لمَّا كانَ تقْديرُه : أيقُومُ الزيْدانِ ، وينْبغِي أنْ يزيدَ فيقُولُ : أوْ المَقُولُ على سَبيلِ الذِّكْرِ ، كقولنا الآنَ : اللَّهُ أكبَرُ ، وكقولِ المُسلِمِ للمُسلِمِ : اللَّهُ إلهُنَا ، ومُحمَّدٌ نبيُّنا ـ وينْبغِي أنْ يزيدَ في/ الحَدِّ بأنْ يَقُولَ : مِنَ الجُملةِ الابتدائيةِ[٣] ؛ ليُخرِجَ مثْلَ قولِنا : أقامَ زيدٌ ، ٢٨/أ
وانْطلَقَ بكْرٌ ـ فإنَّ الفِعْلَ هُو الخَبرُ المُستَفادُ مِنَ الجُملةِ هُنا ـ وليْسَ مُرادَه ؛ لأنَّه لا يَتكلَّمُ على الخبَرِ مِنْ حيثُ هُو خَبرٌ ـ بَلْ على خَبرِ المُبتدإِ على الخُصُوصِ ، فبَانَ أنَّ الحَدَّ ينْبغِي أنْ يَكُونَ على هذه الصُّورةِ وهُو أنْ يقُولَ : والخَبَرُ : هو اللَّفظُ المُستفادُ مِنَ الجُملةِ الابتدائيةِ ، ملفوظًا به ، أو منويًّا ، غيْرَ واقعٍ موقِعَ الفِعْلِ ، أو المقُولُ على سَبيلِ الذِّكْرِ .

واخْتلفَ النَّاسُ[٤] في عَامِلِ المبتَدإِ والخَبَرِ ـ فذهبَ البصريونَ إلى أنَّ عامِلَ المُبتَدإِ معنَويٌّ ـ وهُو الابتداءُ ، ونُقِلَ عنِ الكوفيينَ مذْهَبانِ :

====================

١) المصدر نفسه ١/٨٢ .

٢) المقرب ١/٨٢ ونص عبارة ابن عصفور (.. والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية ....)

٣) هذه العبارة ذكرها ابن عصفور في حد الخبر ـ انظر المصدر السابق .

٤) انظر هذا الاختلاف في الكتاب ١/٢٧٨ والمقتضب ٢/٤٩ و٤/١٢٦ و١٢٦ والأصول ١/٦٢ والإيضاح ص ٤٩ والإنصاف ١/٤٤ والتبيين ص ٢٢٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٧ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٨١٦ .

أحدُهما : أنّ عاملَ المُبتدإِ لفظيٌّ ، وهُو الخَبرُ ، وقالُوا بأنّ كلًّا منهُما يرفعُ الآخرَ .

والثاني : أنّ المُبتدأَ يرتفعُ بما عادَ عليْه .

هذا منقولُ أكثرِ النّاسِ عنْ مذْهبِهم ، وهكذا ذُكرَ في كُتُبِ الخِلافِ عنْهُم ، ونقَلَ ابْنُ الدّهّانِ -رحمَه اللهُ- في شرْحِ الإيضاحِ ما حكايتُه : وقالَ الفرّاءُ -رحمَه اللهُ- : قالَ الكِسائيُّ -رحمَه اللهُ- : إذا ابْتدأتَ اسمًا بعْدَه اسمٌ مثْلُه رفعْتَ كلَّ واحدٍ منْهُما بصاحبِه كقولِكَ : أخُوكَ قائِمٌ ، وإنْ كانَ بعْدَه فَعَلَ أوْ يفعَلُ رفعْتَه بما عادَ منْ ذكْرِه ، لا بفعَلَ ويفعَلُ ، وإنّما منعَ منْ أنْ يُرفَعَ بفعَلَ أوْ يفعَلُ ؛ لأنّهما مشْغُولانِ بما فيه منْ نيّةِ الكِنايةِ ، والأفعالُ تجْري بعْدَها على جِهةِ العوْدِ ، تقُولُ: أخَواكَ قامَا ، وإخْوتُك قامُوا ، رفعْتَ الأسْماءَ بما عادَ عليها منَ النّيّةِ ، قالَ فقُلتُ له : فهَلْ تُجيزُ أنْ تقُولَ : عبْدُ اللهِ قامَ أبُوه ، فترفَعُ الأولَ بما عادَ منْ ذِكْرِه ، وترفَعُ الأبَ بقامَ ويقُومُ ؟ قالَ : نعمْ ، وأُجيزُ أنْ أرفَعَ الأوّلَ بكُلِّ ما يعُودُ منْ ذكْرِه وإنْ كانَ خفْضًا أو نصْبًا .

قالَ الشّيخُ العلّامةُ محمدُ بنُ إبراهيمَ النّحاسُ الحلَبيُّ -رحمَه اللهُ- : فهذهِ الحِكايةُ عنِ الفرّاءِ تدُلُّ على أنّ ما ذَكره النُّحاةُ منْ مذْهبِهم ليْسَ بمذْهبينِ كما قالُوا -بلْ هُو اختلافُ أحْوالٍ ؛ لأنّه قالَ : إنّ الخَبرَ إنْ كانَ مُفردًا فهُو الرافعُ ، وهُو المذْهبُ الذي حكَوه أولًا عنْهم ، وإنْ كانَ فِعلًا فرافِعُ المُبتدإِ ما عادَ عليه ، وهُو المذْهبُ الذي حكَوْه عنهم ثانيًا- فيكُونَ هذا اختِلافَ حالَيْنِ ، لا مذْهبينِ كما ذكَرُوا .

ولمْ يتعرّضْ الفرّاءُ لسُؤالِه عنِ الجُملةِ الاسميّةِ ، ما العامِلُ في المُبتدإِ فيها ؟ ، ولا الكِسائيُّ تعرّضَ لذِكرِها ، هذا تحْريرُ المَذاهِبِ في عاملِ المُبتدإِ .

وأمَّا العَامِلُ في الخَبَرِ ، فقد نُقِلَ عَنِ الكُوفيينَ ما ذكرناه أولًا مِنْ أنَّ العامِلَ فيه المُبتدأُ ، وللبَصريينَ فيه أقوالٌ[1] :

منْها : أنَّ الابْتِداءَ وهُو ما يُحقِّقُ الآنَ عامِلٌ في المُبتَدإِ والخَبَرِ معًا ، لأنَّه اقْتضاهُما معًا ، فيَعْمَلُ فيهما ، وإلى ذلِكَ يُشيرُ كَلامُ الزَّمَخْشريِّ[2] - رحمَه اللهُ - في تَشْبيهِهِ الابتداءَ بِكَأَنَّ وأنَّها لمَّا اقْتَضَتْ مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا بهِ كانَتْ عامِلةً في الجُزْئينِ ، فكذلِكَ الابتداءُ لمَّا اقْتضاهُما عَمِلَ فيْهِما . ٢٨/ب

ومنْها : أنَّ الابتداءَ عامِلٌ في المُبتدإِ ، وهُوَ والمُبتَدأُ يَعْمَلانِ في الخَبَرِ ، وربَّما قِيلَ : إنَّ هذا مذهبُ سيبويه - رحمَه اللهُ - اسْتِنْباطًا ، وإلَّا فَلَيْسَ مُصَرَّحًا به في كِتابِ سيبويه - رحمَه اللهُ - [3] ، قالُوا : لأنَّ الابتداءَ ضَعيفٌ ، فلا يَعْمَلُ في شيْئينِ إلَّا بِمُقَوٍّ .

ومنْها : أنَّ العامِلَ في المبتدإِ الابتداءُ ، كما ذَكَرْنا ، والمُبتدأُ وحْدَه عَمِلَ في الخَبَرِ . واسْتَنْبطوا ذلِكَ من قَوْلِ سيبويه - رحمَه اللهُ - : (فأمَّا الذي يُبنَى عليه شيءٌ هُوَ فإنَّ المَبْنِيَّ يَرتفِعُ به ، كما ارْتفَعَ هُو بالابتداءِ)[4] فقَالُوا : قدْ نَصَّ في قولِه : (إنَّ المَبْنيَّ عليه يَرتفِعُ به) على أنَّ المُبتَدأَ يَعْمَلُ في الخَبَرِ ، وجَعَلُوا الضميرَ في (بِهِ) عائِدًا على المُبتدإِ .

وقَالَ بعضُ مَنْ تعرَّضَ لهذا المكانِ : إنَّ الضَّميرَ في (بِهِ) يَعُودُ إلى الابتداءِ ، لا إلى المبتدإِ ، فيكُونَ حينئذٍ مذهبُه مُوافِقًا لقَوْلِ مَنْ قَالَ : إنَّ الابتداءَ عامِلٌ في الجُزئينِ معًا .

==================

١) انظر المصادر السابقة .

٢) عبارة الزمخشري في المفصل ص ٢٤ (. . . وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث الإسناد ، لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه) ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣ .

٣) عبارة الكتاب ٢/ ١٢٦ (فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون الا بمبنيّ عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه .)

٤) المصدر نفسه ٢/ ١٢٧ .

وفهم شيخنا ابنُ عمرون - رحمه الله - من كلام الزمخشريّ في قوله : (هما الاسمان المجرّدان للإسناد)[1] أنّ العاملَ في الخبرِ معنويٌّ غيرُ الابتداءِ، وهو تجرُّدٌ آخرُ ، لأنّه قال في شرحه المفصّل : وقوله (وكونهما) يقتضي أنّ عاملَ المبتدإِ تجرُّدُ المبتدإِ ، وعاملَ الخبرِ تجرُّدِ الخبرِ ، لأنّه أضافَ الكونَ لهما ، وكونُ أحدِهما غيرُ كونِ الآخرَ ، فيلزمُ أنْ يكونَ للمبتدإِ عاملٌ ، وللخبرِ عاملٌ غيرُ عاملِ المبتدإِ ، وحينئذٍ هما عاملانِ .

قالَ ابنُ عمرون - رحمه اللهُ - أيضًا : وإلى ذا أشارَ السّيرافيّ رحمه اللهُ - في شرحِ كتابِ سيبويه - رحمه اللهُ - فقالَ :(في كلِّ واحدٍ منهما تعريةً ، فقوّى ذلكَ بأنّ خبرَ المبتدإِ قد يتقدّمُ عليه ويرتفعُ بما كانَ يرتفعُ به.)[2]

قالَ السّيرافيُّ - رحمه اللهُ - ويقوّي هذا قولُ سيبويه - رحمه اللهُ - (لأنّ المبنيَّ على المبتدإِ بمنزلتِه)[3]

قالَ ابنُ عمرون - رحمه اللهُ -:(وذا عندي أجودُ ما يقالُ ، وإنْ كانَ ما ذكرهُ الزّمخشريُّ - رحمه اللهُ - في أثناءِ المفصّلِ* من تشبيهه بكأنّ يُعلمُ منهُ أنّ العاملَ عندَه واحدٌ.)[4]

وقوّى ابنُ عمرون - رحمه اللهُ - هذا المذهبَ بأنْ قالَ : (وكذا قولُ سيبويه - رحمه اللهُ -:(أنّ(لا) لا تعملُ في الخبرِ ، بلْ هو مرفوعٌ بما ارتفعَ به إذا كانَ خبرًا مع أنّ الابتداءَ في المبتدإِ قد أزالتْه (لا) بعملِها ، فلو كانَ ذاكَ هو العاملَ ، وقد زالَ لبقيَ خبرٌ لا بغيرِ عاملٍ عندَ سيبويه - رحمه اللهُ -)[5]

هذا تحريرُ المقالِ في المذاهبِ في العاملِ في المبتدإِ والخبرِ .

واختلفَ النّحاةُ في الابتداءِ العاملِ في المبتدإِ،ما هوَ ؟

فقالَ البصريونَ : هو وصفٌ قائمٌ في المبتدإِ،وهو ما ذكرَه المصنّفُ رحمه اللهُ - . وقد تكلمنا عليه[6].

---

١) المفصل ص ٢٥ وما بعدها وانظر ما تقدم ص ١١٥. (٤) انظر ما تقدم ص ١١٥.

٢) انظر شرح السيرافي ٢ / ٢٢٣ . (٥) الكتاب ٢ / ٢٧٤ وانظر ما سيأتى ص ٢٩٨.

٣) الكتاب ٢ / ١٢٨ وانظر شرح السيرافي ٢ / ٢٢٣ (٦) انظر ما تقدم ص ١١٣.

* في الأصل : (المفصل) تصحيف .

٢٩/أ وقَالَ بعضُهم : ذَاتُ وصْفَيْنِ / والوَصْفانِ هُما التعَرِّي والإِسنادُ للخَبرِ.[1]

قال الشَّيْخُ العَلَّامةُ محمدُ بنُ إبراهيم بنِ النَّحاسِ الحَلَبِيّ - رحمَه اللهُ - : لوْ قَالَ هذا القائِلُ عِوَضَ إسْنَادِ الخَبَرِ الإسْنادَ مُطلقًا بأنْ يَقُولَ: التعَرِّي ووُجُودُ إسْنادٍ لكَانَ أجْوَدَ منْ قَولِ اسْنادِ الخَبَرِ، لأنَّه لَنا مُبتدآنِ لا خَبَرَ لَها كَمَا تَقَدَّمَ، لكنْ مَعَها وُجودُ إسْنادٍ، مِثْلُ : أقائِمٌ الزَّيدانِ ، وغَيْرُه .

وقَالَ قَومٌ : هُو التَّعرِّي فَقَطْ .[1]

وقَالَ الزَّجَّاجُ - رحمَه الله - : هُو ما في نفْسِ المُتَكلِّمِ من معنى الإِخْبَارِ.[2]

وقَالَ بعضُهم : بلْ هُو جَعْلُ الاسمِ على هيئةٍ ما معلُومةٍ ، لا بُدَّ للمبتدإِ أنْ يَكُونَ على مثْلِها ، ولا يَخْرُجُ عنْ قَضِيَّتِها ، فَصارَ تَرتيبُها في النفسِ كَترتيبِ المعنى المُقْتَضِي لجَعْلِ أحَدِ الاسمينِ في بابِ الفعْلِ فاعِلًا ، والآخَرَ مفعُولًا .

وقَولُه : (ولا يكونُ نكِرةً الا بشُرُوط)[3]

اعْلَمْ أنَّ تنكيرَ المُبتدإِ اخْتلفتْ فيه عِباراتُ النَّحْويينَ - رحمَهم اللهُ - فقالَ ابنُ السَّراجِ - رحمَه اللهُ - : المُعْتبرُ في الابتداءِ بالنَّكرةِ حُصُولُ الفَائِدةِ ، فمتَى حَصَلَتِ الفائِدَةُ في الكلامِ جَازَ الابتداءُ بالنَّكرةِ وُجِدَ شيءٌ مِنَ الشرائِطِ ، أوْ لَم يُوجَدْ[4] ، وقَالَ الجُرجَانيُّ - رحمَه اللهُ - يجُوزُ الإِخْبارُ عَنِ النَّكرةِ بكلِّ أمْرٍ لا تَشْتركُ النُّفوسُ في معرفتِه ، نَحْو : رجُلٌ من بني تَميمٍ شَاعِرٌ ، أوْ فَارِسٌ.[5] فالمُجَوِّزُ عِنْدَه شيءٌ واحِدٌ ، وهُو جَهالةُ بعْضِ النُّفوسِ ذلكَ ، وما ذَكَره لا يَحْصُرُ المواضِعَ التي أنَا أذْكُرها على ما سَيَمُرُّ بِكَ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - .

==================

١) انظر ما تقدم صـ ١١٦ .

٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ .

٣) المقرب ١ / ٨٣ وفيه (... إلا بشرط)

٤) عبارة ابن السراج في الأصول ١ / ٥٩ (وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة ، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز ....))

٥) لم أقف على قول الجرجاني ، وفي شرح الجمل له صـ ٣٨ كلام قريب من هذا ، ولعل النص في كتابه المسمى بـ (المسائل) فقد أشار إليه ابن النحاس في ص ١٢١ .

وقال شيخنا الإمامُ العلّامةُ جمالُ الدّين بنُ عمرونٍ - رحمه الله - [(١)]:
الضّابطُ في جواز الابتداءِ بالنكرةِ قربُها من المعرفةِ لا غيرُ ، وفسّر قربَها من المعرفةِ بأحدِ شيئين :
إمّا باختصاصِها كالنكرةِ الموصوفةِ ، أو بكونِها في غايةِ العمومِ ، كقولِنا : تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ [(٢)]، فعلى هذه الضّوابطِ لا حاجةَ لنا بتعدادِ الأماكنِ ، بل يُعتبرُ كلُّ ما يَردُ ، فإنْ كانَ جارياً على الضابطِ أجزناه ، وإنْ سلكنا مسلكَ تعدادِ الأماكنِ التي يجوزُ فيها الابتداءُ بالنكرةِ كما فعلَ هذا المصنّفُ - رحمه اللهُ - وجماعةٌ كبيرةٌ ممّن تقدّمه من النّحاةِ ، فنقولُ : الأماكنُ التي يجوزُ فيها الابتداءُ بالنّكرةِ تنيفُ على الثّلاثينَ . وإنْ لم أرَ أحداً من النُّحاةِ بلغَ بها زائداً عن أربعةٍ وعشرينَ فيما علمتُه ، فنبدأُ من ذلكَ بالأماكنِ التي ذكرها المصنّفُ - رحمه اللهُ - ثمّ نسردُ البواقي :
[أحدها] : أنْ تكونَ [موصوفةً ، كقولِ اللّهِ تعالى : *﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ﴾[(٣)]، وهذا تحته نوعان :
موصوفٌ بصفةٍ ظاهرةٍ كما مثلنا ، وموصوفٌ بصفةٍ مقدّرةٍ كمسألةِ : السّمنُ منوانِ بدرهمٍ [(٤)]، فإنّ تقديرها : منوانِ منه بدرهمٍ ، و(منه) في موضعِ الصّفةِ للمنوينِ ، ولذلكَ جازَ الابتداءُ بها مع كونِها نكرةً ، وكانَ ينبغي أنْ يقولَ : بشرطِ أنْ تكونَ الصّفةُ محصّلةً لتخصيصٍ يفيدُ نفيَ جهالةٍ / . وإلّا فلو قلنا : رجلٌ في الدنيا قائمٌ ، لم يستنكرْ ذلكَ [(٥)]، وإنْ كانت النكرةُ هنا موصوفةً . ٩/ب
[والثالث : أنْ تكونَ] خَلَفاً من موصوفٍ ، وقد مثّلَ المصنّفُ - رحمه اللهُ - عليه . [(٦)]

===================

١) هذه العبارة مطموسة في الأصل .
٢) من قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الحج ، انظر تنوير الحوالك بشرح موطأ الإمام مالك ١/٣٦٥ ، ونتائج الفكر ص ٤٠٩ .
٣) سورة البقرة آية ٢٢١ .
٤) الإيضاح ص ٤٤ . وانظر المفصل ص ٢٤ . وشرحه لابن يعيش ١/٩١ .
٥) هذه العبارة تكررت في الأصل .
٦) مثل ابن عصفور عليه بقوله (مؤمن خير من مشرك) المقرب ١/٨٢ .
* ما بين القوسين من الأشباه والنظائر ٣/١٠٨ ، نقلاً عن التعليقة .

والرابعُ : مُقاربةَ للمعرفةِ في عدمِ قبُولِ الألفِ واللّامِ ، كقولِكَ :أفضلُ مِنْ زيدٍ ضَاحِكٌ.

والخامسُ: أنْ تكونَ اسمَ استفهامٍ ، نحو : مَنْ جَاءَكَ ؟

والسادسُ : اسْمَ شرْطٍ ، نحْو : من يأْتِنِي أُكْرِمْه .

والسابعُ : كَمِ الخَبريّةَ ، نحو : كَمْ غلامٍ لِي .

والثامنُ : [أَنْ تكونَ]* معنى الكلامِ التعجّبَ ، كقولِ الشاعرِ :

* عَجَبٌ لِتِلكَ قضيّةً وإقامَتِي   فيكُمْ على تِلكَ القَضيّةِ أعْجَبُ [(١)] *

والتاسعُ: أنْ يتقدّمَها أداةُ نفيٍ ، نحْو : ما رَجلٌ قائمٌ.

والعاشرُ : أن يتقدّمَها أداةُ استفهامٍ ، نحو : أرَجلٌ قائمٌ.

والحادِي عَشَرَ : أنْ يتقدّمَها خبرُها ظرْفًا ، نحْو : عندي رَجلٌ ، سواءٌ في ذلِكَ ظَرفُ المكانِ وظرفُ الزّمانِ ، نحْو : يَومُ الجُمعةِ قِتالٌ .

والثاني عَشَرَ : أنْ يتقدّمَها خبرُها جارًا ومجْرورًا ، نحو : في الدّارِ رَجُلٌ ، وينبغي أنْ يشترطَ في هذا القِسْمِ والقِسْمِ الذي قبْلَه أنْ يكونَ مع المجْرورِ أو الظّرفِ معرفةٌ ، وإلاَّ فلو قِيلَ : في دارٍ رجُلٌ ، لم يَجُزْ ، وإنْ كانَ الخبرُ مجْرورًا ، وقدْ تَقدّم ، وأجازَ الجُزُوليّ والواحِديّ في كتابِه في النحوِ [(٢)] رحمهما اللهُ ـ تأخيرَ الخبَرِ في الظّرْفِ والمجرُورِ على ضعْفٍ نقلَه عنهما شيخُنا ـ رحمَه اللهُ ـ .

---

١) في نسبة هذا البيت أقوال كثيرة ـ فقد عزاه سيبويه ـ رحمه الله ـ لرجل من مذحج ، ونسب لجرير ولابن أحمر الكناني ولمنقذ بن مرة الكنانى ولعمر بن الحارث الكناني ، وقيل لبعض ولد طيء ولهمام بن مرة أخي جساس ولزرافة الباهلي ، راجع هذه التخاريج في هامش شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٣١ ، وصحح نسبته الغندجاني أنه لعمرو بن الغوث بن طيء في فرحة الأديب ص ٥٥ ، وانظر البيت في الكتاب ١ / ٣١٩ وشرح أبياته لابن النحاس ص ٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٤ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٢١ ، والخزانة ٢ / ٣٤ .

٢) انظر المقدمة الجزولية ص ٩٤ والواحدي : هو علي بن أحمد بن محمد ، تلمذ على الفضل العروضي الأديب ، وعلى أبي الحسن الضرير ، ولازم مجالس الثعالبي في تحصيل التفسير ، له كتاب الوجيز والوسيط والبسيط ، كل في التفسير ، وكتاب الأغراب في الإعراب ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة ، عن معجم الأدباء ١٢ / ٢٥٨ .

* ما بين القوسين في الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٩ .

والثّالثُ عشَرَ : أنْ يكُونَ فيها مَعْنى الدُّعاءِ ، نَحْو : سَلامٌ عليكُمْ ، وويْلٌ لهُ .
والرابعَ عشَرَ : أنْ يكُونَ الكلامُ بها في مَعْنى كلامٍ آخرَ، كقولهم: شيءٌ مَا جَاءَ بِكَ[١] ، وهذا التَّمثيلُ فيه نَظرٌ ؛ لأنَّ (ما) يُحتمَلُ أنْ تكونَ هنا صِفَةً ، كَما كَانَتْ في قولِهِمْ : آتني (بشَيءٍ) ما[٢] ، فيكُونُ حينئذٍ كقَولِهِ تعَالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾[٣] ، إلاّ أنَّه يجوزُ أنْ نعتقدَ (مَا) هُنَا زائدةً ، فيكُونُ التَّمثيلُ حينئذٍ صَحيحاً ، ولمَّا كَانَ فيه هَذا النَّظرُ لم يكتَفِ به المصنِّفُ – رحمَه اللهُ – بلْ قَالَ : وَشَرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ[٤] ، وهذا القِسْمُ هُو الذي يُعبِّرُ عنه النُّحاةُ بقَولِهم : في معنى النَّفي : أيْ : ما أهَرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ.
والخامسُ عَشَرَ : أنْ تكُونَ النكرةُ عَامةً ، نحو قولِ عُمرَ –رضيَ اللهُ عنْهُ– : تَمرةٌ خَيرٌ مِنْ جَرادَةٍ[٥] ، ونحْوُ : مسْألةٌ خيرٌ منْ بَطالةٍ .
والسادسُ عشَرَ : أن تكُونَ في جَوابِ منْ يَسأَلُ بالهمْزةِ وأمْ ، نحْوُ : رجلٌ قائمٌ ، في جَوابِ منْ قالَ : أرجُلٌ قائمٌ ، أم إمرأةٌ ؟ .
السابعُ عشَرَ : أنْ يكُونَ الموضِعُ موضِعَ تفْصيلٍ ، نَحْوُ قولِكَ : النَّاسُ رَجُلانِ ، رَجلٌ أكرِمُه ، وَرجُلٌ أهينُه ، فَرجلٌ يجُوزُ أنْ يكُونَ مبتدأً ، وكَقوْلِ إمرِيءِ القيْسِ :

* فأقبلْتُ زَحْفاً على الرُّكبَتينِ ... فثوبٌ لبِسْتُ وثوبٌ أجُرّْ *[٦]

هُنا إنتهَى ما ذَكرَه المصنِّفُ – رحمَه اللهُ –[٧] .
والثامنُ عشَرَ : أنْ تكُونَ مُعتمِدةً عَلى لامِ الإبتداءِ ، نَحْوَ : لَرجُلٌ قائمٌ .
والتاسعُ عشَرَ : أنْ تكُونَ عَاملةً ، نحْوُ : أمرٌ بمعْروفٍ صَدقَةٌ .
والمُوفي عِشْرينَ : أنْ تكُونَ ما التعجُّبيةَ ، نَحْوُ : مَا أحْسَنَ زيداً ، على رأْيِ سِيْبَويْه[٨] .

٣٠/أ

---

١) الكتاب ٣٢٩/١ ، وأنظر النكت في تفسيره ٣٧٥/١ .
٢) لم أقف على هذا القول فيما إطلعت عليه من مصادر،وما بين القوسين غير واضح في الأصل .
٣) سورة البقرة آية ٢٢١ ، وقد تقدمت ص١١٨ .
٤) المقرب ٨٢/١ ، وأنظر البسيط في شرح الجمل ٥٣٩/١ .
٥) تقدمت هذه العبارة ص١١٨ .
٦) البيت في ديوانه ص١٥٩ والكتاب ٨٦/١ وأمالي إبن الشجري ٩٣/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٩/١ ونتائج الفكر ص٤٣٧ ، والخزانة ٣٧٣/١ .
٧) المقرب ٨٢/١ .
٨) الكتاب ٧٢/١ ، وأنظر المقتضب ٤١/١ والأزهية ص٧٧ .

والحَادِيْ والعشْرُونَ : أنْ تكُونَ مُضافةً إضافةً مَحْضَةً ، نحْو : غُلامُ إمرأةٍ خَارِجٌ .

والثّاني والعشْرونَ : أنْ تكونَ مُضافةً إضافةً غيرَ محضَةً ، نحْوَ : مثْلُكَ لا يفْعلُ كَذَا ، وشَرْطُ تجْويز الإضَافةِ غيرِ المحْضةِ للإبتداء بالنّكرةِ أنْ يكُونَ المضَافُ إليه غيْرَ قابلٍ للألِفِ واللّام ، فلا يجُوزُ أن تقُولَ : مثلُ رجُلٍ قائمٌ .

والثالثُ والعشْرُونَ : أنْ تكُونَ في مَعْنى الموصُوفَةِ ، وهُو أنْ تكُونَ مُصغّرةً ، نحْو : رُجَيْلٌ قائمٌ ، فالتصْغيرُ وصفٌ في المعْنى بالصِّغَرِ .

والرابعُ والعشْرُونَ : أنْ تكونَ النكرةُ يُرادُ بها واحدٌ مخصُوصٌ ، نحْوَ : ما حُكيَ أنّهُ لما أسْلَمَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ[1] - رضيَ اللهُ عنْه - قالتْ قريشٌ : صَبأَ عُمَرُ ، فقالَ أبو جَهْلٍ أوْ غيرُه : مَهْ ! رجلٌ إختارَ لنفسِه أمراً فما تُريدُونَ ، ذَكرَه الجرْجَانيُّ - رحمَه اللهُ - في مَسَائلِه*.

الخامسُ والعشْرونَ : أنْ يتقدّمَ خبرُها غيرُ ظَرْفٍ ولا مجْرُورٍ ، بل جُمْلةً ، نحو: قامَ أبوه رَجُلٌ ، بشرْطِ أنْ يكُونَ فيه مَعْرفةٌ أيضاً .

والسادسُ والعشْرُونَ : ما دخَلَ عليها إنَّ في جَوابِ النفْيِ ، نحْو قولِكَ في جَوابِ مَنْ قَالَ : ما رجلٌ في الدار : إنَّ رجُلاً في الدّار .

والسابعُ والعشْرُونَ : أنْ تكُونَ في مَعْنى الفعْلِ منْ غيْرِ إعتمادٍ ، نحو : قَائِمٌ الزيْدانِ ، عَلى رأيِ الكوفيينَ والأخْفش - رحمَهم اللهُ[2] .

والثامنُ والعشْرُونَ : أنْ تكُونَ مُعتَمِدةً على وَاوِ الحَالِ ، كقَوْلِه تعَالَى ﴿ **وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ** ﴾[3] .

والتاسعُ والعشْرُونَ : أنْ تكُونَ معطُوفةً على نكرةٍ قد وُجِدَ فيها شيءٌ من شُروطِ الإبتداءِ بالنكرةِ ، فصُيِّرتْ مُبتدأةً ، نحو قوْلِ الشّاعرِ :

* عِنْدِي إصْطِبَارٌ وشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي *[4]

==============================

١) أنظر قصة إسلام عمر - رضي الله عنه - في تاريخ عمر بن الخطاب للإمام إبن الجوزي رحمه الله - ص٢٣ ، وأنظر المثال في معنى إبن فلاح المجلد الثاني ص ٥٩٦ .

٢) أنظر الهمع ٢/٦ .

٣) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

٤) لم أقف على قائله وتمامه ...... * فهلْ بأعْجَبَ منْ هذا إمرؤٌ سمعاً *
والبيت في التذييل والتكميل ج٢ل٧٢ب والمغني ٢/٤٦٨ وشرح شواهده ٢/٨٦٣ .

* مسائل الجرجاني هذه ، لا أعلم لها وجوداً ، وهناك نصان ذكرهما إبن النحاس عن الجرجاني ، أولهما في ص٢٧ ، والثاني في ص١١٧ ، لم أقف عليهما في كتب الجرجاني ، فلعل مصدرهما هذا الكتاب .

والموفي ثلاثين: أنْ يُعطفَ عليها نكرةٌ موصوفةٌ، كقولِه تعالى ﴿ **طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾ على أَحَدِ الوجْهَينِ* .

والحادي والثلاثونَ : أنْ تليَ لوْلاَ ، كقوْلِ الشَّاعرِ :

* لَوْلاَ اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ *(١)

والثَّاني والثَّلاثونَ : أنْ تليَ فَاءَ الجَزاءِ ، نحْو قولِهم في المَثَلِ : إنْ مَضَى عَيْرٌ فعَيرٌ في الرِّباطِ(٢) .

فهذا ما حَصَلَ لي مِنْ تَعْدادِ الأَماكِنِ التي يجُوزُ الإبتداءُ فيها بالنَّكرةِ ، ولا أدَّعي الإحَاطَةَ فلعَلَّ غيْري يقفُ على ما لم أقِفْ عليه ، ويَهتدي إلى ما لم أهْتدِ إليْه ، فمَنْ كانتْ عنْدَه زيادةٌ فليُضِفْهَا إلى ما ذَكرتُه راجياً ثوابَ اللهِ عزَّ وجَلَّ – إنْ شاءَ تعالَى(٣) .

ويَنْبغي أنْ يشْترطَ أنْ لا يكُونَ المبتدأُ والخبرُ معْلوماً من كُلِّ وجْهٍ ، بلْ يكونُ فيه جَهالةٌ ما عِنْدَ المُخاطَبِ ، إمَّا بالخَبَرِ ، أو بالنِّسبَةِ يَسْتفيدُ/رفعُها بذِكْرِه ، فلو قلْتَ : ٣٠/ب النَّارُ حارَّةٌ ، والثَّلجُ باردٌ ، والشَّمسُ طالعةٌ ، والنَّهارُ موجُودٌ ، إذَا قيلَ ليصيرَ لم يكُنْ كَلاماً ، وإنْ كانَ قدْ جاءَ فيه المبتدأُ معرفةً ، والخبرُ نكرةً ، لكنَّه لا جَهالةَ فيه بوجْهٍ .

وقولُه : (وقِسْمٌ مُتَزِّلٌ مَنزلتَه)(٤) .

الذي يُفهَمُ من هَذا الكَلامِ ومِنْ كَلامِ النُّحاةِ كُلِّهِمْ في هَذا المَكانِ أنَّ الخَبرَ مُنزلٌ

---

١) لم أقف على قائله ، وتمامه :

* لما استقلَّتْ مطاياهنَّ للظَعن *

أنظره في أوضح المسالك ١/١٤٤ ، وشرح التسهيل لإبن مالك السفر الأول المجلد الأول ص٣٩٩ .

٢) الأمثال لأبي عبيد ص٣٢٥ ، وأنظر مجمع الأمثال ١/٢٥ .

٣) من قول الشارح – رحمه الله – إعلم أن تنكير المبتدأ إختلف فيه عبارات النحويين إلى هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/١٠٧ فما بعدها .

٤) المقرب ١/٨٣ .

* سورة محمد آية ٢١ ، وجاء في الكتاب ١/١٤١ ، ما هذه صورته : " ...... فإما أن يكون أضمر الإسم وجعل هذا خبره ، كأنه قال : أمري طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر ، فقال : طاعة وقول معروف أمثل " .

مَنْزِلَةَ المُبتدإ وليْسَ كذلكَ ، بَلِ المُرادُ أنَّ المُبتدأَ هُوَ المُنَزَّلُ مَنزِلَةَ الخَبرِ، بدليلِ قولِه تعالى : ﴿وأزْوَاجُه أمَّهَاتُهُمْ﴾[1] ، فالمعنى - واللهُ أعلمُ - أنَّ أزْواجَ النَّبي - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم - يَتنزَّلْنَ لنا منزلةَ الأُمَّهَاتِ ، لا أنَّ أمَّهاتِنا يَتنزَّلْنَ مَنْزِلَةَ أزْواجِ النبي - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - ، فعلِمْنا أنَّ المُرادَ تنَزُّلُ المبتدإ مَنْزِلَةَ الخَبَرِ ، لا الخبرِ منزلةَ المُبتدإِ ، فتَصْحِيحُ هذا الكلامِ حينئذٍ أنْ يكونَ في (منَزَّل) ضَميرُ المبتدإ ، كأنَّه قالَ : وقِسْمٌ مُنزَّلٌ المُبتدأُ منْزلتَه ، ويحتاجُ حينئذٍ أنْ يكونَ فيه حذفُ ضميرٍ يعُودُ إلى (قِسْم) كانَ أصْلُه : وقِسْمٌ مُنَزَّلٌ المُبتدأُ فيه منزلتَه ، أي : مَنْزِلَةَ الخَبَرِ - فالمجرُورُ بفيه هُو العائدُ - وقَدْ حَذَفه كما حُذِفَ في قولِهم : السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهمٍ ، وعلى هذا التقدِيرِ يكونُ (منَزَّل) قدْ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ ، فكانَ يجِبُ إبرازُ الضَّميرِ على رأي البصريينَ - رحمَهم اللهُ -[2].

وَقولُه : (وقِسْمٌ واقِعٌ موْقِعَ ما هُو الأولُ وهُو الظَّرفُ والمجرُورُ)[3]

اعلَمْ أنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وَقَعا خَبرينِ فلا بُدَّ لَهُما مِن عامِلٍ ، واخْتَلفَ النُّحاةُ في تقديرِ العامِلِ ما هُوَ ؟

فَذَهبَ بعضُهم[4] إلى أنَّ العامِلَ المقدَّرَ فِعْلٌ، تقديرُه : اسْتَقرَّ، أو كانَ، أو وُجِدَ ، أوْ ثَبَتَ.

قَالُوا : لأنَّ لَنا حَاجَةً إلى تقْديرِ عامِلٍ ، وتَقديرُ ما هُو أصْلٌ في العَملِ ، وهُو الفِعْلُ أوْلى مِنْ تَقْديرِ ما لَيْسَ بأصْلٍ .

قَالُوا : ولأنَّ لنا موضِعًا يَجِبُ فيه تقديرُ الظَّرفِ والمجرُورِ بالفعْلِ، وهُو ما إذا وقَعَ الظَّرفُ أوْ المجرُورُ صِلَةً ، نَحْوُ : جاءَني الذي عنْدَكَ ، والذي

= = = = = = = = = = = = = = = = = =

١) سورة الأحزاب آية ٦.
٢) الإنصاف ١/٥٧ وانظر شرح الكافية ١/٨٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٧٩.
٣) المقرب ١/٨٣.
٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد وأبو الحسن الأخفش في أحدِ قوليه ، انظر الإنصاف ١/٥١ والتبيين ص ٢٣٣ وشرح الكافية ١/٨٣.

فِي الدَّار ، فَهُنا يَجِبُ تقديرُه بالفعْلِ ليَصْلُحَ للصِّلةِ لكونِه جُملةً ، ولا يُقَدَّرُ بالاسمِ ؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ مفْردًا ، فإذا وجَبَ تقديرُه بالفعْلِ فإنْ لم يَكُنْ في الخَبَرِ واجبًا فلا أقلَّ مِنْ رُجْحَانِه .

وذهَبَ بعضُهم (١) إلى أنَّ العامِلَ المقدَّرَ هُنا اسمٌ ، لا فِعْلٌ ، تَقديرُه : مُسْتَقِرٌّ ، أو كائِنٌ ، أو مَوجُودٌ ، أو ثابِتٌ .

قالُوا : ولأنَّ لنا حاجةً إلى جَعْلِ الظَّرْفِ أو المجرُورِ خبرًا ، والأصْلُ في الخَبرِ المُفردُ فيُقَدَّرُ العامِلُ الذي وقَعَ الظَّرفُ موقِعَه مفردًا على ما هُو الأصْلُ في الخَبَرِ .

قالوا : ولأنَّ لَنَا مَوضِعًا يتعيَّنُ فيه تقديرُ الظَّرفِ أو المجرُورِ بالمفردِ ، وهو ما إذا وقَعَ الظَّرفُ أو المجرُورُ بيْنَ أَمَّا وفَائِهَا ، نحو : أمَّا عندكَ فزيدٌ ، وأمَّا في الدارِ فَزَيدٌ ، فها هُنا يجِبُ تقديرُه بالمُفرِدِ ؛ لأَنَّ أمَّا وفاءَها لا يُفْصَلُ بينَهما بجُملةٍ ، وإذا وَجَبَ تقديرُه هُنا بالمُفردِ ، فلا أقلَّ مِن الرُّجْحَانِ ٣١/أ
فيما إذا وقَعَ خبَرًا ، وهُو رأيُ المصَنِّفُ - رحمَه اللهُ - ويترجَّحُ هذا بأنَّ تقديرَه بالفعْلِ لَزِمَ في حالِ كونِه غيْرَ خَبرٍ ، وتقديرُه بالمفردِ لزِمَ في حَالِ كونِه خَبَرًا - فكانَ تقديرُه بالمفردِ أوْلى .

واعلَمْ أنَّه على كلِّ تقديرٍ - سواءً قُلنا : العامِلُ فيه فِعْلٌ ، أو اسمٌ في معنى الفعْلِ - أنَّا نَعتقِدُ أنَّا حذفْنا ذلكَ العامِلَ لَمَّا اعْتزَمْنا أنْ نَجْعَلَ الخبَرَ في اللَّفظِ نَفْسَ الظَّرفِ والمجرُورِ ، لا الاسْتقرارِ ، وكذلكَ التزمْنا حذْفَ العامِلِ بعْدَ نقْلِ الضَّميرِ الذي كانَ في العامِلِ إلى الظَّرفِ أو المجرُورِ واستِتارُه فيه ، ويَبْقَى الضَّميرُ مرتفعًا بالظَّرفِ ، أو بالجارِّ والمجرُورِ ، كما كانَ مرتفعًا بذلكَ العامِلِ ، لنِيَابةِ الظَّرفِ أو المجرُورِ عنْ ذلكَ العامِلِ ، ولا يجوزُ إظْهارُ

===================

١) هذا مذهب البصريين - انظر المصادر السابقة والهمع ٢ / ٢٢ وتوضيح المقاصد ١ / ٢٨٠ .

ذَلكَ العَامل حينئذٍ ، قَالَ أَبو عليٍّ – رحمه الله – (إظْهارُ عَامل الظَّرفِ شَريعةٌ مَنسُوخةٌ) [١] والدَّليلُ على نَقْل الضَّمير إليهِ قولُ الشاعر : [٢]

فَإنْ يَكُ جُثْمَانيْ بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإنَّ فُؤادِيْ عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وَجْهُ الاسْتدلالِ : أَنْ يكونَ (أَجمعُ) مرفوعٌ على أَنّه تأكيدٌ ، وليْسَ في اللَّفْظِ مَرفُوعٌ يصْلُحُ أَنْ يكُونَ (أَجْمعُ) توكيداً له فتعَيَّنَ أَنْ يكُونَ توكيداً للضَّميرِ المرفُوعِ الذي في (عِنْدَكِ) المنقُول إليه مِنْ عَامله .

لايقَالُ : إنَّا حذفْنَا ذلكَ الضَّميرَ مَعَ عَامله ويكُونُ (أَجْمعُ) تَوكِيداً لَه ؛ لأَنَّ المحذُوفَ لا يُؤَكَّدُ .

فَإن قِيلَ : لِمَ لا يكونُ (أَجْمعُ) تَوكيداً (لِفُؤادي) وإنْ كَانَ فُؤادي مَنصُوبًا ؟ ؛ لأَنهُ لمَّا لمْ يظْهرْ نصْبُه تَوهَّمَ أَنّه مرفُوعٌ فأكَّدَه بالرَّفْع ،كَما رَوَى سِيْبَوَيه – رحمه الله – عَن العَرَبِ : إنَّهمْ أجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ [٣] فَرفعُوا (أَجمعُونَ) على تَوهُّم رَفْعِ الضَّمير لمَّا لمْ يظْهرْ فيه إعْرابٌ .

والجَوابُ : أَنَّ سِيْبَوَيه – رحمه الله – حَملَ : إنَّهم أجْمَعُونَ ذاهبُونَ عَلى الغَلَطِ ، وَلايحَمَلُ على الغَلَطِ مَا وُجِدَ عَنْه مَنْدُوحةٌ ؛ وَلأَنَّ سِيْبَوَيه – رحمه الله رَوَى عَن العَرَبِ : إنَّ زيداً عِنْدَكَ نفسُه * برفْعِ النَّفسِ مَعَ ظُهُورِ الإعْرابِ في زيدٍ فَلا يتَّجِهُ حينئذٍ ما ذَكَرْتمْ .

وَقولُه : (أَنْ يكُونا تامَّين) [٤] .

أَيْ : تَتِمُّ بهمَا الفَائِدةُ ، تحرّزَ مِنْ مِثْلِ : زيدٌ يومَ الجُمعة ، أَوْ:زيدٌ فِيْكَ، أَوْ بِكَ .

١- النص من قوله (فذهب بعضهم الى أن العامل المقدر فعل ، تقديره استقر .. الى هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٢٧ فما بعدها ، و لم أقف على قول الفارسي .

٢- هو جميل بن معمر العذري ، والبيت في ديوانه ص ١١٨ وأمالي ابن الشجري ١/ ٥ والمغني ٢ / ٤٤٣ وسمط اللآلىء ١ / ٥٠٥ والهمع ٢ / ٢٣ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٦ .

٣- الكتاب ٢ / ١٥٥ .

٤- المقرب ١ / ٨٣ .

* لم أقف على هذه الرواية في الكتاب المطبوع .

وَقولُه : (أو تكْريرُ المُبتدإ) [١]

مِثالُه : زيْدٌ قامَ زيدٌ ، وَقولُهُ تعَالَى ﴿ الحاقّةُ ما الحاقةُ ﴾[٢] و﴿القَارِعَةُ ما القَارِعَةُ﴾[٣] ، وَهذا الذّي يُعرَفُ بوُقُوعِ الظّاهِرِ مَوقِعَ المُضمَرِ .

وَقولُهُ : (بلفْظِه)[٤] .

تحرّزَ منْ مثْلِ قَوْلنا : زيْدٌ قامَ أَبو عَمْرو ، إذا كانَ أبو عمروٍ كُنْيَةَ زيدٍ، وزيدٌ قامَ أَبُو عَمْرو ، إذا كانَ يُسمّى باسْمين : زيْدٌ وعمرٌو ، فإنّ في هذه المسْألةِ خِلافاً ، منهُمْ منْ لم يُجزْها ؛ لِما يُؤدّي إليهِ منَ اللّبْس ، ومنهُمْ منْ أجَازَها قِيَاساً على قوْلنا : زيْدٌ قامَ زيدٌ .

وَقولُهُ : (أو عُمومٌ يدخُلُ تحتَه المبتدأُ) [٥] .

مِثالُه : نعمَ الرجُلُ زيدٌ ، إذا قُلنا : إنّ (زيدٌ) مبتدأٌ ، ونعْمَ الرجُلُ (خَبرُه) [٦]

وقولُ الشّاعرِ : / [٧] ٣١/ب

* فأمّا الصّبْرُ عَنْها فَلاَ صبْراً *

وَقولُه :

* فأمّا الصّدورُ لا صُدُورَ لجِعْفرٍ *[٨] .

=================================

١- الكتاب ١ /٨٣ .

٢- سورة الحاقة آيه ١ ، ٢ .

٣- سورة القارعة آيه ١ ، ٢ .

٤ المقرب ١ / ٨٣ .

٥- المقرب ١ / ٨٣ .

٦ زيادة يلتئم بها الكلام .

٧- هو الرماح بن أبرد بن مالك ، والبيت بتمامه :

* ألا ليتَ شعْري هَلْ إلى أمّ معْمَرٍ سبيلٌ فأمّا الصّبرُ عنها فلا صَبْرا

الكتاب ١ / ٣٨٦ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٣٤١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٩ ، والمغني ٢ / ٥٠١ وشرح شواهده ٢ / ٨٧٧ .

٨- تمامه : * ولكنّ أعْجَازًا شديداً ضَريرُها *

البيت في الإيضاح ص ٨٦ ، وقال القيسي في إيضاح شواهده ١ /١٢٣ هذا البيت ينسب لتوبه بن الحمير ، وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب) ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٥٥١ أن يعقوب أنشده عن المفضل لرجل من الضباب ، ولم أقف عليه في ديوان رؤية ، وانظر البيت في سر الصناعة ١ / ٢٦٥ وأسرار العربية ١٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ .

وَقَـولُه :

* فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُم *[١]

فَهذِه المواضِعُ ما فيها مِنَ العُمُوم أغْنَى عن العائِد .

وقَـولُه : (أو يقترنُ بالجُملةِ جملةً أُخْرى) إلى آخره.[٢]

إنَّما اكْتَفَى هُنَا من الجُملتَين بضميرٍ واحدٍ ؛ لأنَّ الفاءَ لمَّا جَعلتْ الجُملةَ الأُولى سَبَبًا للثانيةِ أشْبَهَتَا بذلِكَ الشَّرطَ والجَزاءَ ، فاكْتُفِيَ فِيهما بِضميرٍ واحِدٍ ، كما يُكْتَفَى في الشَّرطِ والجَزاءِ ، ولذلِكَ اشْترطْنا الفَاءَ دُونَ غيْرِها مِنْ حُروفِ العَطْفِ ؛ إذْ كانَتْ مختصَّةً بالسَّبَبيَّةِ ، وأجَازَ هِشَامٌ - رحمَه اللهُ - مثْلَ ذلِكَ في الواوِ الجَامِعةِ تَجْعَلُ ما قَبلَهَا ومَا بعدَها كالشَّيءِ الواحِدِ ، بدَليلِ قولِنا : هَذانِ زيدٌ وعمرٌو ؛ فليسَ أحدُهما منفردًا بالخبريَّةِ وإلا لكُنَّا قدْ أخْبَرنا عن المثنَّى بالمُفرد .

وأجَابَ أصحابُنا عنْ ذلِكَ بأنَّ حُكْمَ الواوِ الجامِعَةِ ما ذَكَره في المُفْرَدَاتِ ، دُونَ الجُمَلِ ؛ بدليلِ أنَّه يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : هَذانِ قائِمٌ وقاعِدٌ ، ولا تَقُولُ : هذانِ يَقُومُ ويَقْعُدُ ؛ فبَانَ افتراقُ * الواوِ والفاءِ في ذلِكَ .

وقَـولُه : (وإنْ كَانَ جَامِدًا لمْ يَحْتَجْ إلى ذلِكَ)[٣]

يَعْنِي : أنَّ الجَامِدَ لا ضَميرَ فيه إذا وقعَ خبرًا عندَنا ؛ خِلافًا للكُوفيينَ[٤] - رحمهم الله - فإنَّهم يَتأولُونَ الجَامِدَ بالمشْتَقِّ ، ويُحمِّلونَه الضَّميرَ نَحْوُ : زَيدٌ أخُوكَ ، أيْ : مُناسِبُكَ ، وزَيدٌ صَاحِبُكَ ، أيْ : مُصَادِقُكَ ، وعِندَنا لا حَاجةَ إلى هذا الضَّميرِ .

==========================

١) تمامه: * ولكن سَيْرًا في عِرَاضِ المَواكِبِ * ، والبيت للحارث بن خالد المخزومي ، وهو في شعره ص ٤٥ والإيضاح ص ٨٦ ، وقال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢٩ (.. هذا البيت للوليد بن نهيك .. وينسب للكميت بن زيد) وانظر البيت في المقتضب ٢ / ٦٩ وكتاب الشعر لأبي علي ١ / ٦٤ والمنصف ٣ / ١١٨ وسر الصناعة ١ / ٢٦٥ وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٥ و ٢ / ٣٤٨ والمغني ص ٥٦ وشرح أبياته ١ / ٣٦٩ والخزانة ١ / ٤٥٢ .

٢) المقرب ١ / ٨٣ وتمام عبارة ابن عصفور (.. متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله : وإنسانُ عَيْني يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيبدُو وتاراتٍ يجُمُّ فيغْرَقُ

٣) نفسه ١ / ٨٤ . ٤) انظر الإنصاف ١ / ٥٥ والإيضاح ص ٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٨ وشرح الكافية ١ / ٨٦ والتبيين ص ٢٣٦ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٧٨ .

* في الأصل : (افتراق ما الواوُ) بإقحام (ما)

لأنَّه إنْ كانَ مِنْ جهةِ الخبريّةِ فكونُه الأولَ أقْوَى في الرَّبطِ منْ ضَميرٍ ، فلا حاجَةَ إلى الضميرِ حينئذٍ ، وإنْ كانَ جهةِ الاشْتِقاقِ فليْسَ بمُشتَقٍّ فيَتحَمَّلَ ضميرًا ، وتأوُّلُه بالمُشْتَقِّ ليتحَمَّلَ الضميرَ زيادةُ عَملٍ لا ضَرورةَ تدْعُو إليْها ، فالقَولُ بتأوُّلِه بالمُشتَقِّ وتَحمُّلِه الضَّميرَ زيادةٌ مِنْ غيْرِ فائدةٍ ، فالسُّكوتُ عَنْ ذلِكَ أولَى .

وقَوْلُه : (لَوْلا)(١)

اعْلَمْ أنَّ (لَوْلا) هذه حرفٌ ، مَعْناها : امْتِناعُ الشَّيءِ لوُجودِ غيْرِه ، وهيَ مُركّبةٌ منْ (لوْ وَلا) عنْدَ أكثرِ النُّحاةِ (فلوْ) مَعناها : امْتِناعُ الشَّيءِ لامْتِناعِ غيْرِه ، على ما قِيلَ ، والامْتِناعُ قَريبٌ مِنَ النَّفْيِ في المعْنى (ولا) للنَّفْيِ وإذا دخَلَ النَّفيُ على النَّفْيِ صَارَ إيْجابًا ـ فدُخولُ (لا) رفَعَ أحدَ الامْتناعَيْنِ . ونَفَى الآخَرَ فَصارتْ حرفَ امْتِناعٍ لوجودٍ لِذَلِكَ ، هَذا على قَولِ مَنْ رأى تركيبَها . ومَنْ يَمنعُ التَّركيبَ في الحُروفِ قالَ : هذه حرفٌ موضُوعٌ لهذا المعنى كوضْعِ (مَا) للنَّفيِ و (هَلْ) للاسْتِفهامِ ـ ولا يَقعُ بعدَها إلّا الاسْمُ إلّا في ضَرورةٍ على ما سَيَجيءُ(٢) ، ولا يَكونُ الاسمُ الواقِعُ بعدَها إلّا مرفُوعًا ، هذا ما لا خِلافَ فيه ، واخْتُلِفَ في رفْعِ الاسْمِ بعدَها بمَاذا ؟ .

فذَهبَ البصريُونَ(٣) ـ رحِمَهم اللهُ ـ إلى أنّه مرفوعٌ بالابْتِداءِ وأنَّ خبَرَه لازِمُ الحَذْفِ ، وأنَّ الجُملةَ التي هيَ قولُنا : لأكرمتُكَ ، ليسَتْ خبَرًا .

قالُوا : لأنَّها لو كانَتْ خبَرًا لكانَتْ مِنْ قَبيْلِ الخَبَرِ المُفردِ أو الجُملةِ ، ولوْ كانَتْ من قَبيلِ المُفرَدِ لكانَتْ هي المُبتدأَ في المعنى ، أو لكانَ المبتدأُ مُنزَّلًا منزلَتَها ، على ما تقدَّمَ(٤) ، وليسَ قولُنا : لأكْرمتُكَ هُو زيدًا ، ولا زيدٌ مُنزَّلًا منزِلَةَ

===================

١) قبل هذه الكلمة في المقرب ١ / ٨٤ (والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر ، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا . .)

٢) انظر ما سيأتي ص

٣) انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ والمقتضب ٣ / ٧٦ والإيضاح ص ٣٠ وأمالي ابن الشجري وشرح الكافية ١ / ١٠٤ والجنى الداني ص ٥٩٧ .

٤) انظر ما تقدم ص ١٢٢ .

لأكرمتُكَ ، فتعيَّنَ أنّها ليسَتْ بخبرٍ مُفردٍ ، ولا تكُونُ مِنْ قبيلِ الإخْبارِ بالجُملةِ؛ لأنّه لا رابطَ فيها ، وإذا انتفَتْ أنْ تكُونَ من قَبيلِ الإخْبارِ بالجُملةِ ومِنْ قبيلِ الإخْبارِ بالمفردِ انتفَتْ أنْ تكونَ خبرًا، فتعيَّنَ أنْ يكونَ الخبرُ محذُوفًا، ويكونُ تقديرُه : موجُودًا ، أو كائنًا ، أو نحوَ ذلِكَ ؛ فيكُونُ حذفُه هُنا مُلتزمًا ؛ لأنّ ما في لَوْلا مِنْ معنى الوُجُودِ دلَّ عليه ، وقَدْ طالَ الكلامُ بجَوابِ لولا فوجَبَ الحذفُ لذلِكَ .

والقَولُ بوُجُوبِ الحذْفِ هُو قولُ أكثرِ المُصنِّفينَ - رحِمَهمُ اللهُ - وقالَ الرّمانيُّ(١) - رحِمَه اللهُ - تفصيلاً حسَنًا، وهُو : أنّ الخبَرَ في لَوْلا إنْ كانَ مَعْلُومًا وجَبَ حذفُه كما قالَ النحاةُ؛ وإنْ كانَ مَجْهُولاً وجَبَ ذِكْرُه ، فإنّا إذا قُلْنا : لولا زيدٌ لأكرمتُكَ ، إنْ أرَدْنا به: لولا زيدٌ حاضرٌ ، أو موجُودٌ ، أو غيرُ ذلكَ مِمّا يدُلُّ عليه قُوّةُ الكلامِ وجَبَ الحذفُ كما ذكرتُم ؛ للدّلالةِ عليه وطُولِ الكلامِ؛ وإنْ أرَدْنا به: لولا زيدٌ يلْبَسُ ثوبَ كذا ، أو يركَبُ فرَسَ كذا ، أو يفعَلُ فِعْلاً ليسَ في اللّفظِ دَلالةٌ عليه وجَبَ ذِكْرُه حينئذٍ وإلّا كانَ حذفُه تكليفَ السّامِعِ عِلْمَ الغَيْبِ ، وأنشَدَ على ظُهورِ الخبرِ قولَ الشّاعرِ :

* فَواللهِ لولا اللهُ لا شَيْءَ غيرُه *(٢)

وقَولَه :

* فواللهِ لولا اللهُ تُخشَى عواقبُه *(٣)

وأبياتًا غيرَ ذلِكَ ، وعلى إظْهارِ الخبَرِ حمِلَ قولُه - صلّى اللهُ عليه وسلّم - لِعائشَةَ

========================

١) ذهب مذهب الرماني ابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠ وحواشي على مفصل الزمخشري للشلوبين ص ٧١ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥ والجنى الداني ص ٦٠٠.

٢) لم أقف عليه ، والأبيات غير موجودة في شرح الرماني ج ٢ ل ١٩٨.

٣) تمامه : * لزعزع من هذا السرير جوانبه * والبيت لامرأة من نساء العرب ، وكان عمر بن الخطاب يتجول فسمعها تنشده مع غيره من الأبيات ، انظرها في تاريخ الخلفاء ص ١٣٩ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٦٦٨ وشرح أبيات المغني ٥ / ١٢٢ وانظر البيت مفردا في المغني ١ / ٢٧٣.

رَضِيَ اللهُ عنْها -:(لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُم بكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبْراهِيْمَ)(١) فَعَلى ما قالَه أكثَرُ النحاةِ يكونُ بَيْتُ المَعَرِّيِّ لحْنًا، وعلى ما قَالَهُ الرُّمّانيُّ - وهُو الصَّحِيحُ - لا لحْنَ في بيْتِ المَعَرِّيِّ حينَئذٍ .

وذَهَبَ الكُوفيونَ - رحمِهُم اللهُ - في الاسمِ الواقِعِ بعْدَ (لَوْلا) إلى مذْهَبيْن :

أحَدِهما : هُو مرتفِعٌ بلَوْلا نَفْسِها(٢) .

والثاني : هُو مرتفِعٌ بفعْلٍ مُضْمَرٍ لا يجُوزُ إظهارُه،تقْديرُه : لوْلا حضَرَ زيدٌ،أو وُجِدَ ، أوْ نَحْوَ ذلِكَ .(٣)

قالَ أصحابُنا : ومَا ذكرُوه غيرُ صَحِيحٍ .

أمّا قولُهمْ إنّه مرتفِعٌ بلَوْلا فهُو غيْرُ صحيحٍ ؛لأنّ الحرْفَ لا يَعْمَلُ إلاّ إذا اخْتَصَّ ، ولا خُصُوصِيّةَ للَوْلا بقَبيلٍ دُونَ قَبيلٍ ، فإنّها كما دَخَلتْ على الاسْمِ فيما ذَكرْنا فقَدْ دخَلتْ على الفِعْلِ في قَوْلِ الشّاعِرِ :(٤)

* ألا زَعَمَتْ أسْماءُ أنْ لا أحِبُّها
فقُلْتُ : بَلى لَوْلا يُنازِعُني شُغُلِي *

========================

١) انظر صحيح البخاري كتاب العلم ١/٤٢ وصحيح مسلم كتاب الحج ٩/٨٨، وذكر الامام أحمد - رحمه الله - رواية أخرى ،وهي : (لولا حدَثانُ قوْمِك بالكفْر) انظر مُسْند الإمام أحمد ٦/١٧٧.

٢) هذا مذهب الفراء كما في معاني القرآن ١/٤٠٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٠ وشرح الكافية وعزاه ابن الانباري في الإنصاف ١/٧٠ إلى الكوفيين ، وتبعه أبو البقاء في التبيين ص ١٣٩.

٣) عزا الرضي هذا المذهب في شرح الكافية ١/١٠٤ إلى الكسائي ، وكذلك فعل المرادي في الجنى الداني ص ٦٠١.

٤) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح ديوان الهذليين ١/٨٨ وشرح المفصل ٨/١٤٦ ومغني اللبيب ١/٣٠٦ وشرح شواهده للسيوطي ٢/٦٧١ ، والجنى الداني ص ٦٠٧ والخزانة ٤/٤٩٨.

وفي قَوْلِهِ أيْضًا :(١)

* قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا   هَلَّا رَمَيتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ *

* لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ   لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى بِمَحْدُودِ *

قَالُوا : لَا دَليلَ لَكُمْ / في هذا البَيْتِ على دُخُولِ لَوْلا على الفِعْلِ ؛ إِنَّ هذه غَيْرُ ٣٢/ب
لَوْلا تِلْك ، لأَنَّ (لا) هُنَا مَوضِعَ لَمْ ، كَانَ اصْلُه : لَوْ لَمْ ، (وَلا) تَقَعُ مَوْقِعَ لَمْ ؛
بَدليلِ قولِهِ تَعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾(٢)

قُلنَا : لا نُسَلِّمُ أنَّ لَا واقِعَةٌ موقِعَ لَمْ ، والأَصْلُ عَدمُ ذلِكَ ، والفَرقُ بينَه وبينَ الآيةِ الكريمةِ أنَّ أبَا جَعْفَرٍ بنَ النَّحَاسِ - رحِمَه اللهُ - قَالَ : (مَجِيءُ لكِنْ بَعْدَها في الآيةِ الكريمةِ دلَّ على أنَّ المُرادَ بها لَمْ(٣)) ، ولَا دليلَ هُنا في البيتِ فيَبقَى على أصْلِه ، وقَدْ وَلِيَها الفِعْلُ أيْضًا في قَوْلِ الشَّاعِرِ :(٤)

* وَلَوْلا يَحْسَبُونَ الحِلْمَ عَجْزًا   لَمَا عَدِمَ المُسِيئُونَ احْتِمَالِيّ *

وفي* أبياتٍ غيرِ ذلِكَ .

قَالُوا : ولأَنَّه يَلزَمُ إحداثُ عامِلٍ لا نَظيرَ لَه ، لأَنَّه ليسَ لنا مِنَ الحُروفِ مَا يَعْمَلُ رفْعًا فَقَطْ ، ولا يَعْمَلُ معَه نَصْبًا .

=====================

١) هو الجموح الظفري ، وعليه أكثر المصادر ، وقيل : هو راشد بن عبد الله السلمي ، انظر الإنصاف ١ / ٧٣ وشرح الكافية ١ / ١٠٤ والتبيين ص ٢٤٢ والخزانة ١ / ٢٢٢

٢) سورة القيامة آية ٣١ .

٣) عبارة أبي جعفر النحاس - رحمه الله - في إعراب القرآن ٥ / ٩٣ (لا) هنا نفي وليست بعاطفة ، ولا يجوز عند النحويين : ضربت زيدا لا ضربت عمرا ، والعلة في ذلك أنه كره أن يشبه الثاني الدعاء ، وفي الآية المعنى : لم يصدق ولم يصل ، يدل على هذا : (ولكن كذب وتولى) .

٤) لم أقف على قائله ، انظره في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول الجزء الأول ص ٣٨٧ .

* في الأصل : (إلى) تحريف .

وأمّا قولُهم في المذهَبِ الآخَرِ: أنّه مرتفِعٌ بفعْلٍ لازمِ الإضْمارِ[1] فدَعْوى مُجَرّدةٌ مِنْ غيرِ دليلٍ، فكيفَ يُصارُ إليْها معَ أنّ الأصْلَ عدمُ الإضْمارِ؟ وإذا تَرَدّدَ الإضمارُ بينَ أنْ نكُونَ قدْ أضْمرنا خبرًا، وأضْمَرُوا* فعلًا كانَ إضْمارُ الخَبرِ وحَذفُه أوْلى مِنْ إضمارِ الفعْلِ وحَذْفِه، لأنّ آخِرَ الجُملةِ أوْلى بالحذْفِ منْ أوّلِها، لأنّ أوّلَها موضِعُ اسْتِجْمامٍ وراحةٍ، وآخِرَها موضِعُ تعَبٍ وطلبِ اسْتِراحةٍ[2].

ولَوْ ما كـ(لولا) في أنّها حَرفٌ يمتنعُ بهِ الشّيءُ لوُجودِ غيْرِه، وحُكْمُها كحُكْمِها أيْضًا.

وقولُه: (والمُبتَدأُ إذا كانَ مَصْدرًا) إلى آخِرِه[3].

هذهِ المسألةُ[4] يُمثّلُ لها النُّحاةُ في أكْثرِ كُتُبِهم بثلاثةِ أمثلةٍ، كُلُّ مِثالٍ يُفارِقُ الآخَرَ بزيادةِ أمْرٍ، اقْتصرَ المصنِّفُ -رحمَه اللهُ- على مِثالٍ واحدٍ. وهُو: ضربي زيدًا قائمًا، والمثالانِ الآخرانِ: أكْثرُ شُرْبي السّويقَ مَلْتُوتًا، وأخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، وبالإعرابِ يظْهرُ الفرْقُ ما بينَ الأمثلةِ فنقولُ: اخْتلفَ النّاسُ في إعرابِ: ضَرْبي (زيدًا قائمًا)[5] فقالَ بعضُهم: هُو مرتفِعٌ بأنّه فاعِلُ فعْلٍ مُضْمَرٍ، تقديرُه: يقَعُ ضَرْبي زيدًا قائمًا، أوْ: ثَبتَ ضَرْبي زيدًا قائمًا.

===================

١) هذا مذهب الكسائي، وقد تقدم ص ١٣٠.

٢) من قول الشارح: وإذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبرا ... إلى هنا نقله السيوطي عنه في الأشباه والنظائر ٣/١٠٧.

٣) المقرب ١/٨٥ وتمام قول ابن عصفور (.. قد سدت الحال مسد خبره، نحو قولك: ضربي زيدا قائما، وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مثل، أوفي كلام جار مجراه في أكثر الاستعمال)

٤) انظر هذه المسألة وأمثلتها في الكتاب ١/٤٠٢، والمقتضب ٣/٢٥٢، والأصول ٢/٣٥٩ والإيضاح ص ٦٥ والمسائل الحلبيات ص ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٠ والمفصل ص ٢٦ وشرحه لابن يعيش ١/٩٦، ٩٧، وشرح الكافية ١/١٠٤، ١٠٥.

٥) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد جـ ١ ل ١٤٨ ب نقلا عن التعليقة.

* في الأصل: (أو).

وقالَ بعْضُهم (١) : هوَ مُبتدأٌ ، وهُوَ مصْدرٌ مُضافٌ إلى فاعِلِه و(زيدًا) مفعُولٌ بـه ، و (قائماً) حَالٌ، والفرْقُ بينَها وبيْنَ : أكثرُ شُربي السويقَ ملتُوتاً ، أنَّ المُبتدأَ في (ضَرْبـي) هُو المصْدرُ نفسُه ، والمبتدأُ في (أكثرُ) أفْعَلُ التفْضيلِ مَضافًا إلى لفْظِ المصْدرِ الذي هُـوَ (شُربي) وأفْعلُ بعضٌ لمَا يُضافُ إليه ، فإذا أُضيفَ إلى مصْدرٍ كـانَ مصْـدراً في المعْنَى، وَبَاقِي إعْـرابِ المسْألةِ كَما تَقدَّمَ ، والفرْقُ بيْنَ اكثرُ وأخْطبُ أنَّ في مسْألةِ أكْثرُ المُضافَ إليه هُوَ صريحُ المصْدرِ ، وفي أخْطبُ المضُافُ إليه هُو (مَا يكونُ) وَهُو مُـؤوَّلٌ بالمصْدَرِ ، تقْديرُه : كوْنُ الأمير ،وفي إضَافةِ أخْطبَ إلى الكوْنِ نوْعُ تجوُّز لأنَّ أفعـلَ لا يُضافُ إلاَّ إلى مَا بعضُه ، كَمَا قدمْنا، وليسَتْ الخطابـةُ بعْضَ الكـوْن ، فقـدَّروا لذلِكَ حـذْفَ مُضـافٍ، أيْ : أخطبُ/أوقاتِ كَوْنِ الأمـير، وليسَتْ الخطابةُ أيضًا بعْـضَ الأوْقاتِ ، لكنْ لمَّا كانَتْ الخطابةُ لا تقعُ إلاَّ في الأوْقاتِ جَازتْ إضَافتُها إليْهـا كمَـا في قولِـه ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴾ (٢) لما كَانَ المكْرُ واقعاً فيهِما. ٣٧/ب

والذينَ قالُوا بأنَّه مَبتدأٌ اختلفوا،هَلْ يَحتاجُ إلى تقْديرِ خَبَرٍ أمْ لاَ؟

فَقالَ بعضُهـم(٣) : ليْسَ ثـمَّ تقْديرُ خَبرٍ لأنَّ المصْـدرَ هُنـا واقـعٌ موقِـعَ الفِعْلِ كَمـا في قولِهــم : أقائمٌ الزّيدان.

وَقالَ الكِسَائيُّ وهِشَامُ والفرَّاءُ وابنُ كَيْسانَ – رحمهُم اللهُ أجْمعينَ (٤) إنَّ الحَالَ بنفْسِـــــــــــــها هِيَ الخبرُ لا ســـــادّةٌ مســـدَّهُ ، على خِلافٍ بينَهُم في ذلكَ .

١- هذا قول الجمهور - أنظر الأصول ٢ / ٣٦٠ والمفصل ص ٢٦ وشرحه لابـن يعيـش ١ / ٩٧ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ والهمع ٢ / ٤٥ .

٢- سورة سبأ آيه ٣٣ .

٣- هذا قـول ابن درستورية والأخفـش الأصغر وابـن بابشـاذ - أنظـر شـرح الكافيـة ١/ ١٠٥ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ والهمع ٢ / ٤٥ .

٤- شرح الكافيه ١ / ١٠٥ ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٤٥ .

فَقالَ الكِسائيُّ وهِشامُ ومَنْ أخَذَ بمذْهَبِهما : إنَّ الحَالَ إذا وقَعَت خبرًا للمصْدرِ كانَ فيها ذِكْرانِ مَرفُوعانِ، أحدُهُما منْ صاحبِ الحَالِ ، والآخَرُ من المصْدرِ ، وإنَّما احْتاجُوا إلى ذلكَ ؛ لأنَّ الحالَ لابُدَّ لها من ضميرٍ يَعُودُ على ذي الحَالِ ، وهيَ خَبرٌ ، والخَبرُ عندَهُم لا بُدَّ فيه منْ ضميرٍ يَعُودُ على المُبتدإِ ، لأنَّ المُبتدأَ عندَهُم إنَّما يرتَفِعُ بما عَادَ عليه في أحَدِ مذهَبي الكُوفيين[(١)] رحمَهُم اللهُ - وضَرْبي هُنا مُبتدأٌ مرفُوعٌ ، فَلا بُدَّ له منْ رافِعٍ، فاحْتاجُوا إلى القولِ بتَحَمُّلِ قائمٍ ضميرَه ليَرْفَعَه ، حتى إنَّهُما قَالا : يجُوزُ أنْ تؤكِّدَ الضَّميرينِ اللذينِ في قائمًا فتقُولُ - ضَرْبي زيدًا قائِمًا نَفْسُهُ نَفْسُهُ ، وقيَامُكَ مُسْرِعًا نفسُكَ نفسُه ، فإنْ أكَّدتَ القيامَ أيْضًا معَ الضميرينِ قُلتَ : قيامُكَ مُسْرِعًا نفسُكَ نفسُه نفسُه ، فتُكَرِّرُ النَّفْسَ ثلاثَ مرَّاتٍ.

وأمَّا الفرَّاءُ ومنْ أخَذَ بقَولِهِ فزَعَمُوا أنَّ الحالَ إذا وقَعَتْ خبرًا للمصْدرِ فلاَ ضَميرَ فيها مِنَ المصْدرِ ؛ لجَرَيانِها على صَاحِبِها في إفْرادِه وتثْنيتِه وجَمْعِه ، وتَعَرِّيها مِنْ ضَميرِ المصْدرِ للزُومِها مذْهَبَ الشَّرطِ ، والشَّرطُ بعْدَ المصْدرِ لا يتحمَّلُ ضميرَ المصْدرِ إذا قيلَ : رُكوبُكَ - إنْ بَادرْتَ - أوْ : قيَامُكَ - إن أسْرَعتَ - ، وضَرْبي زيدًا - إنْ قَامَ - فكَما أنَّ الشَّرطَ لا ضَميرَ فيه يَعُودُ إلى المصْدرِ فكذلكَ الحَالُ ، وجَازَ نصْبُ (قائمًا ، ومُسْرِعًا) ، وما أشْبَهَهُما على الحَالِ عنْدَ الكِسائيِّ ، وهِشَامٍ ، والفَرَّاءِ - رحِمَهم اللهُ - ومَنْ أخَذَ بمذْهَبِهِمْ ، وإنْ كانَ خبرًا لَمَّا لَمْ يكُنْ المُبتَدأَ ، ألاَ ترى أنَّ المُسْرِعَ هُو المخَاطَبُ ؛ لا القِيامُ ، والقَائِمَ هُو زيدٌ (لا أنَا ، ولا الضَّرْبُ)[(٢)] - فلمَّا كَانَ خِلافَ المُبتدإِ انْتَصَبَ على الخِلافِ ، لأنَّ الخِلافَ عِندَهُم يوجِبُ النَّصْبَ .

وأمَّا ابنُ كَيْسانَ - رحِمَه اللّهُ - فقَالَ : إنَّما أغْنَتِ الحَالُ عَنِ الخَبرِ لشَبَهِها بالظَّرفِ، والذينَ قَالُوا بتقديرِ خبرٍ اخْتلفُوا في كيفيَّةِ تقْديرِه ومكَانِه ،

==

١) انظر ما تقدم في صدر الباب ص١١٤.

٢)في الأصل : (وأنَا لا الضَّرْبُ) وما أثبته من تمهيد القواعد ج ١ ل ٤٩ أ.
نقلا عن التعليقة .

فذهبَ البصْريُّونَ في المشهُور عنْهُمْ والأخْفشُ إلى تقْديره قبْلَ قائم[١] ، واخْتلفُوا في كيْفيَّته ، فقالَ البصْريونَ : تقْديرُه – إذْ كانَ قائماً ، إنْ أردتَ الماضي ، وإذا كـانَ قائمـاً ، إنْ أردْتَ المُستقبلَ ، هذا إنْ جعلْتَ ضَميرَ (كانَ) عائداً على زيدٍ ، و(قائماً) حالاً منْه * كانَ تقْديرُه : إذْ كُنْتَ قائماً ، إنْ أرَدْتَ الماضيَ ، وإذا كُنْت قائماً إنْ أرَدْتَ المُستقبلَ ، وقـالَ الأخْفـشُ –رحمَه اللهُ– تقديرُه[٢] : ضَرْبي زيْداً ضَرْبُه قائماً ، وقـالَ بعْضُ النَّاس : تقْديرُه بعْدَ قـائمٍ ، والتقْديرُ : ضَربي زَيداً قائماً ثابتٌ ، أو موجودٌ ، أوْ ما أشْبَهَ ذلكَ ، و (قائماً) عندَهُـم حـالٌ منْ (زيد) ، والعاملُ فيها ضَرْبي ، وحَكَى أبو محمَّد بنُ السِّيد البطَلْيَوسيُّ[٣] – رحمَه اللهُ – أنَّ هذا مذهَبُ الكُوفيينَ –رحمهُم اللهُ ، وكذلكَ حَكاهُ شيخُنا الإمامُ العلاَّمةُ المرحُومُ جمالُ الدِّين محمَّدُ بنُ عُمْرونَ – رحمَه اللهُ – في شَـرحه المفَصَّـل عَـن الكُوفيـينَ –رحمهـم اللهُ ، وكذلـكَ أخذْنَاه عنْه – رحمَه اللهُ – وقْتَ القراءة عليه أنَّه مذهبُ الكُوفيـينَ –رحمهُـم اللهُ – ، فهـذه سَتَّةُ مَذاهب – ثلاثةٌ والخبرُ محْذوفٌ ، واثنانِ وهُـو مبتدأٌ ولا خبرَ محْذوفٌ ، وواحـدٌ مُرتفـعٌ بفعْلٍ .

أمَا منْ قالَ[٤] : هُو مُرتفعٌ بفعْلٍ فيردُ عليه أنَّه تقْديرُ مالا دَليلَ على تعينه ، لأنَّه كما يجُوزُ تقْديرُ (ثبتَ) يجُوزُ تقديرُ (قلَّ) أو عَدمُ ضَرْبي[٥] زَيداً قائماً ، ومـا لا يتعـيَّنُ تقديـرُه لا سبيلَ إلى إضْماره مع أنَّه إذا دارَ الأمرُ بينَ الحذْفِ منْ أوَّل الكلام وآخره كان الحـذْفُ منْ آخره أوْلَى ؛ فإنَّ أولَ الكلام موضعُ استجْمَامٍ وَرَاحةٍ وآخرَه موضعُ تعبٍ وطلبِ استراحةٍ ، فبانَ فَسادُ ذلكَ الوجْه .

وأمَّـا الوجْـهُ الثَّـاني[٦] وهُـو عـدَمُ احْتياجـه إلى الخـبَر لوقُوعـه موقـعَ الفعْـل

---

١) المسائل الحلبيات ص٢٠٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١ وشرح الكافية ١٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ٣٤/٢ والهمع ٤٧/٢ .

٢) انظر تقديـر الأخفش في شـرح الكافية ١٠٥/١ واختـار ابن مـالك هذا التقدير – انظر شرح الكافية الشافية ٢٥٣/١ والهمع ٤٧/٢ .

٣) انظر إصلاح الخلل ص١١٤ والهمع ٤٦/٢ .

٤) انظر ما تقدم ص١٣٢ .

٥) في الأصل : (وضربي) .

٦) تقدم ص ١٣٣ .

* يبدو أن هنا كلاماً ساقطاً من المخطوطة ، ولعل صحة العبارة : فإن جعلته عائداً على ضمير المتكلم كان تقديره : إذا كنت قائماً

فظاهِرُ الفَسَادِ ، لأنّه لَوْ وقَعَ موقِعَ الفعْلِ لصَحَّ الاقْتِصَارُ عليه مع فَاعِلِه، كما صَحَّ ذلكَ في : أقائمٌ الزّيدان ، وحيْثُ لمْ يَصِحْ أنْ يُقَالَ ويُقْتَصَرَ بطَلَ ما ذَكَرُوه .

وأمّا قَوْلُ الكسائِيِّ ، وهشَامٍ[1] - رحِمَهُما اللهُ - فيُبْطِلُه أنّ العامِلَ الواحِدَ لا يَعمَلُ في معْمُوليْن ظاهِرَيْن ، ليْسَ أحدُهما تابِعًا للآخَرِ رَفْعًا ، فكَذلِكَ لا يَعمَلُ في مُضْمرين ، وَما ذَهبَا إليهِ منْ أنّ قوْلَنا : زَيْدٌ حَيْثُ عمْرٌو ، (وأنّ)[2] حيثُ فيه رافِعَةٌ لزَيْدٍ وعمروٍ ، لأنّ معْناه : زَيدٌ في مكانٍ فيه عَمْروٌ ، فقدْ نَابتْ (حيثُ) منَابَ ظَرْفيْنِ - هُما(في مكانٍ) و(فيه) في المعنى، فَرفَعَتْ الاسْمينِ اللّذينِ كانَا يَرتَفِعَانِ بهِما ، لاَ وَجْهَ لَه ، لأنّ هذا شيءٌ لا نظِير لهُ في كَلامِ العَربِ ، ولأنّه يلْزَمُ أنْ يَكونَ كذلِكَ إذا قُلتَ : زَيْدٌ حيثُ جَلسَ عمروٌ، إذِ المَعنى : زَيدٌ في مكانٍ جَلَسَ فيه عمرٌو ، ولو كانَتْ كذلِكَ وجَبَ أنْ تَكونَ مرفُوعةً منصُوبةً ، لأنّها نَابتْ مَنابَ ظَرْفيْن ، أحَدُهُما مرفُوعٌ والآخَرُ منصُوبٌ ، فتكُونُ عُمْدَةً منْ جِهَةِ الرفْعِ وفضلةً منْ جِهةِ النّصْبِ ، وفي هذا ما فيه ، والصّحيحُ أنّ الاسْمَ (الذي)[2] بعْدَ (حيْثُ) مرفوعٌ بالابتداءِ، وخَبرُه محذُوفٌ ؛ بدليلِ ظُهورِه إذا قُلتَ : زَيدٌ حيْثُ عمْروٌ جالِسٌ ، فلَوْ رفعْتَ :حيثُ عمْرًا لبقِيَ جالِسٌ لا إعرابَ لَه ، ولأنّ حيْثُ تَلْزَمُ الإضَافَةَ إلى الجُملِ إلّا ما جَاءَ شَاذًا مِنْ قَوْلِ الشّاعِرِ :[3]

* حَيْثُ لِيِّ العَمائِمِ *

==============================

١) انظر ما تقدم ص١٣٤.

٢) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد جـ ١ ١٤٩ ب .

٣) لم أقف على قائله ، والبيت بتمامه :

* وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببيْضِ المَواضِيِّ حيْثُ ليِّ العَمائِمِ *

انظره في المفضل ص ١٧٠ وشرحه لابن يعيش ٤ / ٩٢ والمغني ١ / ١٣٢ وشرح أبياته ٣ / ١٤٤ والخزانة ٣ / ١٥٢.

وقــولِه :(١)

٣٤/أ

* أَمَـا تَـرى حَيْثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا *

فلو ارْتفعَ الاسمُ بعْدَ حيثُ بها لَزِمَ عُرُوُّها عن الإضافةِ ، وهذا أمْرٌ لا عهْدَ* لأحدٍ بمثْلهِ في كلامِ العَرب ، وإذا انْتفى أنْ تُرفعَ الحالُ ضَميرينِ انْتفى كَوْنُها خبرًا ، وممَّا يُبْطِلُ أيضا كونَ الحالِ رافعةً ضميرينِ أنَّنا لو ثَنَّيْنَا فقلنا : ضَربِي أخويكَ قائِمَيْن .لم يُمكِنْ أن يَكُونَ في(قائمين)هنا ضميرانِ ، لأنَّه لو كانَ فيها ضميرانِ لكانَ أحدُهما مُثنًّى مِنْ حيثُ عودُه على مُثنًّى ، والآخرُ مفردًا لعودِه على مُفرَدٍ ، وتثنيةُ اسْمِ الفاعلِ وإفرادُه إنَّما هُو بِحَسبِ ما يرفعُ من الضَّميرِ ، فكانَ يَلْزَمُ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ مُفردًا مُثنًّى في حالٍ واحدةٍ ، وهذا (ما)(٢) لا يُمكِنُ بوجهٍ ، فبانَ بُطْلانُ ما ذهَبَ إليه الكسائِيُّ وهِشَامٌ - رحِمَهما اللهُ - .

وأمَّا قولُهما بجَوازِ تأكيدِ الضَّميرينِ(٣) فشيءٌ ذكراه(٤) قياسًا ، لا سماعَ يَعضُدُه أصلاً .

وأمَّا قولُ الفرَّاءِ(٥) - رحمَه اللهُ - : أنَّ الحالَ لمْ تَتحمَّلْ ضميرَ المُبتدإِ لِلُزومِها مذهَبَ الشَّرطِ ، فالجوابُ عنْهُ : أنَّ الشَّرْطَ بمُفردِه من غيرِ جوابٍ لا يَصْلُحُ للخبريَّةِ ، لأنَّه لا يفيدُ ، وإذا كانَ كذلِكَ تعيَّنَ أنَّ جوابَ الشَّرطِ محذوفٌ ، فيكونُ الضميرُ محذوفًا معَ الجوابِ ، مَعَ أنَّ جميعَ ما ذكروه دَعَا وِ(مَحْضَة)(٦) ، لا دَليلَ على شيْءٍ منها ، فكيفَ يُصارُ إليها ؟

وأمَّا تَشبيهُ ابنِ كيْسَانَ(٧) - رحمَه اللهُ - الحالَ بالظَّرفِ ، فكأنَّه قالَ :

==========================

١) لم أقف على قائله - وتمامه :
* نَجْمًا يُضِيءُ كالشِّهابِ لامِعًا *
انظره في إيضاح الشعر ١٨٠/١ والأزمنة والأمكنة ٣١٥/٢ ، والمفصل ص١٦٩ وشرحه لابن يعيش ٩٠/٤ وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٣ والمغني ١٣٣/١ وشرح أبياته ١٥١/٣ والخزانة ١٥٥/٣.

٢) زيادة من تمهيد القواعد جـ١ل ٤٩ أ .

٣) تقدم ذلك ص١٣٤.

٤) في تمهيد القواعد جـ١ل ٤٩ أ (ذكروه) والوجه ما ذُكر هُنا .

٥) انظر ما تقدم ص١٣٤.

٦) في الأصل (مفضعة) وما أثبته عن تمهيد القواعد جـ١ل ٤٩ ب ، ولعله الوجهُ .

٧) تقدم ص١٣٤.

* في الأصل : (لا أعهد) ولعل الصواب ما أثبته .

ضَرْبي زيدًا في حال قيامٍ ، فليْسَ بشَيءٍ؛ لأنَّه لَوْ جازَ ذلِكَ بهذا التَّقْديرِ لجَازَ مع الجُثَّة أنْ تَقُولَ : زيدٌ قائمًا ، لأنَّه بمعنى : زَيدٌ في حَالِ قيامٍ ، وحَيثُ لمْ يَجُزْ ذلِكَ دلَّ على فسَادِ ما ذَكره .

وأمَّا قولُهمْ : إنَّه منْصوبٌ على الخِلافِ ففاسدٌ أيضًا[1] ؛ لأنَّ الخِلافَ لو كانَ عاملاً لعَملَ حيثُ وُجِدَ ، ونحْنُ نَرى العَربَ تقُولُ : ليْسَ زيدٌ قائمًا ، لكنْ قاعدٌ ، (وبلْ قاعدٌ)[2] برفْع(قاعدٍ) على الجَوازِ ، وما زَيدٌ قائمًا ، لكنْ قاعدٌ ، وبلْ قاعدٌ ، فترفَعه على الوُجوبِ معَ كونِه مُخالِفًا لِما قبْلَه؛ فبَانَ فسَادُ ما ذَكروه ، وفسَادُ النَّصبِ على الخِلافِ مذْكُورٌ في موضعِه مِنَ النَّحْوِ بأحْسَنِ بيَانٍ ، فلا حاجةَ إلى الإطَالةِ فيْه .[3]

وأمَّا المذْهبُ المَرْويُّ عَنِ الكُوفيينَ آخِرًا ، وهُو أنَّ الخَبرَ محْذوفٌ تقديرُه : ثابتٌ؛ أو موجُودٌ؛ ففاسدٌ أيضًا ، لأنَّه تقْديرُ ما ليْسَ في اللَفظِ دليلٌ عليه كما تقدَّمَ[4] ؛ فإنَّه كما تُقدِّرُه :(ثابتٌ)جَازَ أنْ يُقدَّرَ أيضًا(منفيٌّ ومَعْدومٌ)وما أشْبَهَ ذلِكَ ، ولأنَّه إذْ ذَاكَ يكونُ حذْفُ الخَبرِ جائزًا؛ لا واجبًا ، لأنَّ(قائمًا)حينئذٍ يكُونُ حالاً من(زيدٍ) والعامِلُ فيه المصْدرُ ، فلا تكونُ الحَالُ سادةً مَسَدَّ الخَبَرِ ، فلا يلْزَمُ حذْفُه ؛ وإنَّما يَجِبُ حذفُ الخَبرِ في مثْلِ هذا إذا سَدَّتِ الحَالُ مسَدَّه ؛ لأنَّ الحَالَ إذْ ذَاكَ عِوَضٌ من الخَبرِ ـ بدليلِ أنَّ العَربَ لا تَجْمعُ بيْنَهما ، ولا يُحذَفُ خَبرُ هذه المصَادرِ إلا مَعَ وجودِ الأحْوالِ للمناسَبةِ التي بيْنَ الحَالِ والخَبرِ ـ لأنَّ أصْلَ الخَبرِ التَّنكيرُ كالحَالِ ، ولأنَّ الحَالَ/هي صاحبُها ، كما أنَّ الخَبَرَ المفْردَ هُوَ ٣٤/ب

==========================

١) تقدم ص ١٣٤.
٢) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد جـ ١ ١٤٩ ب .
٣) الإنصاف ١/ ٢٤٨ ، شرح الكافية ١/ ١٨٠ وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٣ .
٤) انظر ما تقدم ص ١٣٥.

المُبتدأ ، والحالُ مُقيّدةٌ ، كما أنّ الخبرَ كذلكَ ، فَفُهِمَ من عدمِ اجتماعِهما قَصْدُ العِوَضيّةِ ، ولا تُتَصوَّر العِوَضيّةُ إلا على قولِ من قدّرَ الخبرَ قبلَ الحالِ؛ ولأنّكَ إذا قدّرتَ الخبرَ (ثابتٌ) ، أو (موجودٌ) وجعلتَ (قائمًا) حالاً من زيدٍ ، فلا يَخْلُو إذْ ذاكَ منْ أنْ تُخبِرَ المُخاطَبَ عن ضَرْبٍ قدْ عُهِدَ منْكَ إيقاعُه بزيْدٍ في حالِ قيامِه ، أو عَنْ ضربٍ لمْ يَعْهَدْه منْكَ في تلْكَ الحالِ ، فإنْ أَرَدْتَ الأولَ لمْ يكُنْ لإخبارِكَ عنْه بثابتٍ أوْ مُسْتَقِرٌّ فائدةٌ ، لأنّه معلومٌ عندَ المُخاطَبِ ، وإنْ كانَ الثاني لمْ يكُنْ في الكلامِ دليلٌ على ذلكَ المحذوفِ لجَوازِ أنْ يكونَ التقديرُ : ضَرْبي زيدًا قائمًا غيرُ ثابتٍ؛ ولأنّ في جَعْلِ (قائمًا) معْمُولَ (ضَرْبي) حَذْفَ الخبرِ بُرمّتِه كما ذكروا ، وفي جعْلِ (قائمًا) معمُولَ الخبرِ حذْفَ بعْضِ الخَبرِ ، وحَذْفُ بعْضِ الخبرِ أولى مِنْ حذْفِ جميعِه ، فظهَرَ فسادُ ما ذَكَرُوه .

وأمّا مذهبُ الأخفشِ [1] - رحمَه اللهُ - فإنّه (إنْ) [2] جَعلَ المصْدرَ الثاني وهو (ضربه) مُضافًا إلى المفعُولِ وفاعلُه ضَميرُ المُتكلّمِ محْذوفٌ ، على ما ذكر في باب الفاعلِ [3] أنّ المصْدرَ يُحذَفُ فاعلُه إذا كانَ ضميرًا ولا يكونُ مستترًا ، فيصيرُ كأنّه قالَ : ضَرْبي زيدًا (ضَرْبُه) [4] قائمًا ، فإمّا أنْ يفْهَمَ منْ نفْسِ الخبرِ عيْنَ المفْهُومِ من المُبتدإ ، فلا يَصِحُّ ، وإمّا (أنْ) [4] يفْهَمَ منه أنّ (ضَرْبَه) [4] المطْلَقَ مثْلُ : ضَرْبُه قائمًا ، وهو غيرُ المعنى المفْهُومِ . وإنْ جَعَلَ المصْدرَ مُضافًا إلى فاعلِه صارَ المفْهُومَ منْهُ غيْرَ المطْلُوبِ منَ الكلامِ ، على ما سَنُبيّنُ معنى الكلامِ حينَ يُبيّنُ في توْجيهِ كلامِ سيبويه - رحمَه اللهُ [5] - دُونَ غيرِه ، وذلك لِمَا ذكرْنا منْ أنّ اعتقادَ الحالِ معمُولةً للخَبرِ بجَعْلِ

========================

١) انظر ما تقدم ص ١٣٥ .
٢) زيادة من تمهيد القواعد جـ١ ل ١٠٥ أ .
٣) انظر ما تقدم ص
٤) في الأصل (ضربته) وما أثبته عن تمهيد القواعد جـ ١ ل ١٠٥ أ .
٥) في تمهيد القواعد جـ ١ ل ١٠٥ أ بعد هذه العبارة (. . . . فظهر أن الصحيح ما ذهب اليه سيبويه دون غيره) .

المحذوف بعض الخبر ، وهو أولى من حذف جميع الخبر ، وهنا نكتة لطيفة وهي أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء ، وباب لا ، فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ، ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف (المضاف)[1] ، وقل حذف العامل ، وهذا وإن اشترك فيه مذهب سيبويه والأخفش - رحمهما الله - فإن مذهب سيبويه - رحمه الله - ينفرد بما أذكره ؛ قال شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون - رحمه الله -: والذي يوضح المسألة أن معنى :ضربي زيدا قائما ، ما ضربت زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه - رحمه الله ؛ لأن العامل يتقيد بمعموله ، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدإ يكون الإخبار بأن ضربي مقيدا بالقيام (واقع)[2] ، وذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام ، وإذا جعل الحال من جملة الخبر يكون: ضربي زيدا ، هذا الذي / لم يقيد بحال كائنا إذا كان قائما ، ٣٥/ب
فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام يكون مناقضا للإخبار ؛ إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة ، ثم قال - رحمه الله[3] - في مسألة : أكثر شربي السويق ملتوتا : وما أبطلناه به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر ؛ لأن ملتوتا لو جعل من تمام

=====================

١) في الأصل (المعمول) وما أثبته عن تمهيد القواعد جـ ١ل ١٥٠أ .

٢) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد جـ ١ل ١٥٠ب .

٣) في الأصل: (ثم قال سيبويه - رحمه الله) بإقحام كلمة (سيبويه) والضمير في(قال)يعود على شيخه ابن عمرون ، وقد تقدم بعض كلامه .

الشُّربِ يكونُ الإخبارُ حينئذٍ عَنْ أكْثَرِ شُربِ [سَويقٍ][1] ملتوتٍ أنَّه حاصِلٌ، وذلِكَ لا يَنفِي أكثريةً في غيْرِ حَالِ اللَّتِّ ، والمُرادُ من هذا الكَلامِ: أن الأكْثَرِيَّةَ تقَعُ في حالِ اللَّتِّ ، ولَوْ وَقَعتْ في غيْرِ حَالِ اللَّت لا يَكُونُ في الإخبارِ كبيرُ فائدةٍ ، وفي هذه المسْألَةِ أمورٌ لا بُدَّ مِن التَّعَرُّضِ لها :

منْها : لِمَ قُدِّرَ الخَبرُ ظَرْفًا، دُونَ غيْرِه . ؟

لأنَّنا نُقدِّرُ الخَبَرَ محذوفًا ، [والحَذْفُ][2] مَجازٌ وتوسُّعٌ ، فالظُّروفُ أحْمَلُ لذلِكَ مِنْ غيرِها .

ومنْها : لِمَ قُدِّرَ ظرفُ الزَّمانِ، دُونَ المكَانِ ؟

إنَّما نَابتِ الحَالُ منَابَ الخَبرِ الذي هُو ظَرْفُ الزَّمانِ المحْذوفِ للمُشَابَهةِ التي بيْنَ ظَرْفِ الزَّمانِ والحَالِ ، لفظًا ومعنى ، ألا تَرى أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما منصُوبٌ على معنى (في) فإنَّك إذا قُلتَ: جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا ـ فكأنَّك قُلتَ : جَاءَ زيدٌ وقْتَ ضَحِكِه ، وكذلِكَ أكْثَرُ ما تَجيءُ هذه الحَالُ السَّادَّةُ مَسَدَّ الخَبرِ مُفْرَدةً ، لا جُمْلةً ، لأنَّها إذْ ذَاكَ تشْبهُ الظَّرفَ ـ إلَّا أنَّ الجُمْلَةَ لمَّا كانَت بتقديرِ المُفْرِدِ حُمِلَتْ في النِّيَابةِ عن خَبَرِ المُبتدإِ على الحَالِ [المفْردةِ][3]، وذلك لأنَّ الحَالَ عِوضٌ مِنْهُ ، كما ذَكرْنا ، والحالُ لظَرْفِ الزَّمانِ أنْسَبُ منها لظَرْفِ المكَانِ ، لأنَّها توقيتٌ للفِعْلِ من جِهَةِ المعنى ، كَمَا أنَّ الزَّمانَ توقيتٌ للفعْلِ ، ولذلِكَ قدَّرَه سيبويه ـ رحمه اللهُ ـ بإذْ في قولِه تَعالى : ﴿وطائِفَةٌ قَدْ أهَمَّتْهم أنفُسُهُمْ﴾[4]. فقَالَ : (إذْ طائِفَةٌ في هذه الحَالِ)[5]، ولأنَّ المُبتدأَ هُنا حَدَثٌ ، وظَرْفُ الزَّمانِ مُخْتَصٌّ بالإخْبارِ به عن الحَدَثِ ، دُونَ الجُثَّةِ، فهُوَ أخصُّ به من ظَرْفِ (المكَانِ) .

==========================

١) في الأصل:(السويق) وما أثبته عن تمهيد القواعد جـ ١ل ٠ ٥ ١ب .

٢) ما أضفته من تمهيد القواعد جـ ١ل ٠ ٥ ١ب .

٣) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد جـ ١ل ٠ ٥ ١ب .

٤) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

٥) الكتاب ١ / ٩٠ .

ومنْهـا : لِـمَ قُـدِّرتْ إذْ وإذا ، دُونَ غيْرِهمـا ؟

قَـالَ شيخُنا ـ رحمَه اللهُ ـ وأولى الظُّروفِ إنْ أردْتَ الماضيَ (إذْ) ، لأنَّهـا تَسْتَغْرِقُ المَاضِي ، وإنْ أرَدْتَ المُسْتقبلَ (إذا) ، لأنَّهـا تَسْتَغْرِقُ المُسْتَقْبلَ (أيضـا).(١)

ومنْهـا : لِـمَ قُـدِّرَ بعْدَ الظَّرفِ فِعْـلٌ ، ولِمَ كانَ (كانَ) التَّامَّةَ ، دُونَ غيْرِهـا ؟ ، ولِمَ لَمْ يُقـدَّرْ نصْبُ قائِمٍ على الخَبرِ لِكَانَ ؟

وذلِكَ لأنَّ الظَّـرفَ لا بُـدَّ له من فعْـلٍ ، أوْ معنـاه ، لِيَكُونَ ظَرْفًا لَـه ، والحَالُ لا بُـدَّ لهـا أيضـا مِنْ عامِلٍ ، والأَصْلُ في العَمَلِ للفِعْـلِ ، وقُدِّرتْ (كَـانَ) التامَّةُ لِتَدلَّ عـلى الحَدثِ المُطلَقِ الذي يَدُلُّ الكَلامُ عليـه ، ولَمْ يُعتَقَـدْ في قائِمٍ الخَبَرِيَّـةُ لِلُزُومِـهِ التَّنْكِيرَ ، وزَعَـمَ ابنُ خَرُوفٍ ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّ الفرَّاءَ ـ رحمَه اللهُ ـ يُجَـوِّزُ أنْ يَكُونَ منْصُوبًا عـلى خَبرِ كَانَ ، وأنْشَـدَ :

* لَذُو الرُّمَّـةِ ذا الرُّمَّــ ــةِ أشْـهَرُ منْـهُ غَيْـلانَـا(٢) *

فَنَصَـبَ (ذا الرُّمـةِ وغيْـلانَ) وهُمـا عَلمـانِ على الخَبرِيَّـةِ .

قُلتُ : وهَذا نادِرٌ لا يُعتَـدُّ بـه ، ودُخولُ واوِ الحَالِ عليهـا عـلى ما سَيجيءُ ـ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى ـ يُقـوِّي جانِـبَ الحَاليَّـةِ ، لا الخَبرِيَّـةِ(٣) ، ولا يُلتَفَتُ إلـى قَـوْلِ من يُجـوِّزُ دُخُـولَ الواوِ عـلى أخْبارِ كَانَ وأخَواتِهـا إذا كَانَ الخبَرُ جُمـلةً * والضميرُ في كانَ فاعِلُهـا ، وهُـو يَعُـودُ إلى زيـدٍ(٤) ، وذَكَر الزَّمَخْشَريُّ ـ رحمَـه اللـهُ ـ أنَّـه يَجُـوزُ أنْ يَعُـودَ إلى فاعِلِ المصْدَرِ في المعنـى ، وهُو اليَاءُ ، فيَكُونُ تَقْديـرُه : إذا كانَ قائِمًـا ، أو : كُنتُ قائِمًـا(٥). ٣٥/ب

قُـلْتُ : وهذا إنَّمـا يَجُوزُ إذا دَلَّ عليـه دَليلٌ ، وإلَّا فالضميرُ بَابُـه أنْ يَعُودَ إلى

==================

١) انظر تمهيد القواعد جـ١ ل ١٠٥ ب فهذه الزيادة مأخوذة منه .

٢) لم أقف على قائله ، والبيت في التذييل والتكميل جـ٣ ل ٦٧ ب نقلا عن التعليقة ، وانظره في شرح الجزولية للأبذي ٢ / ٨٥١ .

٣) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ .

٤) هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك ـ انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٥ والهمع ٢ / ٦

٥) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥ والهمع ٢ / ٤٧ .

* هذا قول الأخفش وتبعه ابن مالك ، انظر الهمع ١ / ١١٦ .

أقرب مذكور .

ومنها : هل يقع موضع الحال المفردة كل واحد من الجملتين حالاً أو إحداهما ؟ وهل تلزم الواو في الجملة الاسمية ، أم لا ؟ .

قال ابن خروف - رحمه الله - مذهب سيبويه - رحمه الله - أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى ، وإذا كانت فعلا ، أو بالواو ، فلا[1] وجوّز أبو الحسن - رحمه الله - ما أجازه سيبويه - رحمه الله - وإذا كانت فعلاً ، وأجاز الفراء - رحمه الله - ما أجازا وإذا كانت بالواو[2] ، ونقل ابن مالك[3] - رحمه الله - أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل ؛ لأن سد الحال مسد الخبر خلاف الأصل ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل فتكثر المخالفة ، وما ذكره موجود في الجملة الأسمية وقد جوزه وذكر ابن عصفور - رحمه الله - أن الذي يمنعه الفراء - رحمه الله - الفعل المضارع المرفوع ، وعلله بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط .[4]

قلت : وما ذكره ابن عصفور - رحمه الله من التعليل لمذهب الفراء يقتضي أن الفراء أيضا يمنع الجملة الأسمية ؛ لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً ، وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله صلى الله عليه وسلم - (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[5] وقول الشاعر :[6] .

عهدي بها الحيّ الجميع وفيهم   قبل التفرق ميسر وندام

١- الكتاب ٩٣/١ وقول ابن خروف لم أقف عليه في شرحه للكتاب .

٢- انظر شرح الكافية ١ / ١٠٥ .

٣- شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٧٢ وانظر شرح التسهيل السفر الأول المجلد الأول ص ٣٨٩ .

٤- شرح المقرب .

٥- الحديث في صحيح مسلم ٤ / ٣٠٠ باب ما يقال في الركوع والسجود ، وانظر مسند الإمام أحمد ٢ / ٤٢١ .

٦- هو لبيد والبيت في ديوانه ص ٢٨٨ والكتاب ١ / ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٢٦ وشرح المفصل ٦ / ٦٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٩٤ .

وقَالَ آخرُ : (١)

* خيرُ اقْترابي مِنَ المولَى حَليفَ رِضًى
وَشرُّ بُعدي عَنهُ وهوَ غضبانُ

وقَال آخرُ في الفعْلِ الماضي المقَرَّب مِنَ الحالِ : (٢)

* عَهْدِي بِها في الحيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ
بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرةِ الضَّامرِ *

وقَالَ آخرُ في الفعْلِ المُضارعِ (٣) :

* ورَأيُ عَيْنَيَّ الفتَى أبَاكا يُعطِي الجزيْلَ فعليكَ ذَاكا *

وَهلْ يجُوزُ حذْفُ واوِ الحالِ منَ الجُملةِ الاسْميةِ ؟

ذَهبَ النَّحاةُ غيْرَ الكِسَائيِّ إلى امْتنَاعِ خُلوِها مِنَ الواوِ مُسْتندِيْن إلى أنَّ الاسْتعْمالَ لمْ يرِدْ إلَّا بالواوِ ،وللكسائيِّ-رحمَه اللهُ- قِياسُها على غيرِها مِنَ الأحْوالِ(٤) وَقالَ ابنُ عُصْفُور - رحمَه اللهُ-: إنَّ الفرَّاءَ - رحمَه اللهُ- مَنعَ حذفَ الواوِ وأنَّ المفهُومَ من مذْهبِ البصْريينَ - رحمهُم اللهُ- جَوازُ حذْفِها.(٥) .

ومنْها : [هلْ يجُوزُ تقديمُ هذهِ الحَالِ عَلى المصْدرِ] (٦)

لا يجُوزُ تقديمُ هَذه الحَالِ على المصْدرِ عنْدَ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ وهِشَامٍ (٧) - رحمهُم اللهُ- إنْ كانَت الحَالُ منْ ظاهرٍ ، كَما لا يجُوزُ (٨) في نحْوِ قولِكَ : جاءَ زيدٌ راكباً ، أنْ تقُولَ : راكباً جاءَ زيدٌ ، فتُقدِّمَها ؛ وسببُ ذلِكَ أنَّ مبني الحَالِ

١- لم أقف على قائله ، والبيت في الهمع ١ / ١٠٧ والدرر اللوامع ١ / ٧٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٥٧٩ .

٢- هو العشى ، والبيت في ديوانه ص ١٣٩ ، والتكمله لأبي علي ص ٣٤٥ والإنصاف ٢ / ٧٧٨ واماني ابن الشجري ٢ / ١٠٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٩٢ والمخصص ١٦ / ٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠١ .

٣- هو رؤبة ، والبيت في ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ١ / ١٩١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٣٩٨ ، وشرح أبياته للنحاس ص ١٣٥ والهمع ٢ / ٩٣ .

٤- انظر تسهيل الفوائد ص ٤٥ والتذييل والتكميل ج ٢ل ٧٧ .

٥- شرح المقرب .

٦- ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد ج ١ل ١٥١ أ .

٧- في تمهيد القواعد ج ١ل ١٥١ أ (منع ذلك الكسائي والفراء وهشام) .

٨- في المصدر نفسه (كما منعوا) .

عِنْدَهُم على الشَّرطِ ، فَبطَلَ : راكبًا جَاءَ زيدٌ ؛ مِنْ حَيْثُ لم يَجُزْ إنْ يركَبْ ٣٦/ب
جَاءَ زيدٌ ، فإنْ كانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ جازَ التقْديمُ عنْدَ الكِسائيِّ وهِشامٍ - رحمهما
اللهُ - ومَنْ أخَذَ بمذهبهما ، كَما يَجُوزُ تقْديمُها إذا لمْ تَقَعْ خَبَرًا ، يَجُوزُ
عِنْدَهم : مُسْرِعًا قيامُكَ ، كَما يَجُوزُ : مُسْرِعًا قُمْتَ ؛ لأنَّ الحالَ لِمَكْنِيٍّ ،
ولا يُنْكَرُ تقْديمُ مُضْمَرٍ على مُضْمَرٍ ، كَما يُنْكَرُ تقديمُ مُضْمَرٍ على ظاهِرٍ ، وأبْطَلَ
الفَرَّاءُ - رحمَه اللهُ - مُسْرِعًا قيامُكَ ، ومُبادِرًا رُكوبُكَ ، وأجازَ : مُسْرِعًا قُمْتَ ،
ومُبادِرًا ركِبْتَ ؛ لأنَّ حالَ المكْنِيِّ يَجُوزُ تقدُّمُها إذا لمْ تكُنْ رافِعةً ، فإذا
رفَعَتْ مُنِعَتِ التقدُّمَ والتوسُّطَ ولَزِمَتِ التأخُّرَ عِنْدَه ؛ لأنَّها عِنْدَه مَبْنيَّةٌ
على الشَّرطِ ، (والشَّرْطُ)[1] يَرفَعُ آخِرًا ، لا أوَّلًا ، يُقالُ : سُكُوتُكَ إنْ أنْصَفْتَ ،
ولا يُقالُ : إنْ أنْصَفْتَ سُكوتُكَ ؛ لأنَّ الشَّرطَ إنَّما يُتلقَّى بالفاءِ ، أوْ إذا ،
أو بالفِعْلِ ، ولا يُتَلَقَّى بالاسْمِ المُفْرَدِ .

واحْتَجَّ الكِسائيُّ وهِشامٌ - ومَنْ أخَذَ بمذهبهما - على جَوازِ : مُبادِرًا
رُكوبُكَ ، بأنَّ الحالَ مَبْنيَّةٌ على الوقْتِ مِنْ حيْثُ كانَتْ في معناه ، والوقْتُ
يَرفَعُ مُتقدِّمًا ومُتأخِّرًا ، فيُقالُ : قيامُكَ يَومُ الخَميسِ ، ويَوْمُ الخَميسِ قيامُكَ .

قُلْتُ : جَميعُ ما ذَكَروه مبنيٌّ على ما تَقَدَّمَ مِنْ أقوالِهِم ، وقَدْ تقدَّمَ
إفْسادُها[2] ، ولا نَقْلَ عِنْدي عن مذاهبِ البصْريينَ - رحمَهم اللهُ - في ذلِكَ ،
بل مُقْتَضَى قولِهِمْ : جَوازُ تقديمِ الحالِ إنْ قُدِّرَ الخَبرُ مُقدَّمًا على المصْدَرِ ،
ووجُوبُ تأخيرِه[3] إنْ قُدِّرَ الخَبرُ مؤخَّرًا ؛ لأنَّا لعامِلَ عِنْدَهم في الحالِ
(كانَ) المُقدَّرةُ ، وهيَ مضافٌ إليْها الظَّرْفُ ، (والمُضافُ إليه لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَ
المُضافِ)[4] .

==============================

١) المصدر السابق .

٢) تقدم ذلك صـ١٣٤ .

٣) في تمهيد القواعد جـ١ل١٥١ (تأخيرها) وكلا الوجهين جائز .

٤) المصدر السابق ، وفي الأصل (والمضاف لا يعمل فيها قبل المضاف إليه) .

قَالَ ابنُ الدَّهَّانِ - رحمَه اللهُ - في كِتابِه الشَّامِلِ في شرْحِ الإِيْضَاحِ :

ولا يَمْتَنِعُ عِنْدي في القِياسِ : قائِمًا ضَرْبي زيدًا ؛ لأنَّ خَبَرَ المُبتدإِ في هذه المسْأَلةِ يَتقدَّمُ على المبتدإِ ، ومنْها أنَّه (لا)[1] يَجُوزُ أنْ تَسُدَّ الحَالُ مَسَدَّ الخَبرِ إذا كَانَ (المُبتدأُ)[2] جُثَّةً ؛ لأنَّ الخَبَرَ المقَدَّرَ لا يكُونُ إلَّا ظَرفَ زمانٍ كَما تَقَدَّمَ[3] ، وظُرُوفُ الزَّمانِ لا تكُونُ أخْبارًا للجُثَّةِ .

ومنْها : هَلْ يجُوزُ لضَميرِ المصْدرِ أنْ تَسُدَّ الحالُ مَسَدَّ خَبَرِه ؟

ذَهَبَ البصْريونَ والكسائيُّ مِنَ الكوفيينَ - رحمَهم اللهُ أجْمعينَ - إلى أنَّ ضَميرَ المصْدَرِ جَارٍ مَجْراه[4] في ذلِكَ نَحْو قَولِكَ : أَكْلِيَ التُّفَّاحةَ هُو نَضِيجَةً ، (أكْلِي) مبتدأٌ و(التُّفاحةَ) مفعولُه ، و(هُو) مُبتدأٌ ، وهُوَ ضَميرُ المصْدَرِ الذي هُو (أكْلي) و(نضيجةً) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَبرِ الضَّميرِ ، والضَّميرُ وخَبرُه خَبرُ المصْدَرِ الذي هُو (أكلي) ، وزعَمَ الفَراءُ - رحمَه اللهُ - أنَّ ضميرَ المصْدرِ كالجُثَّةِ نَحْو زيدٍ وعمروٍ ، لا يَرْفَعُه إلا ما يَرْفَعُ زيْدًا وعَمْرًا ، وكأنَّ الذي حَمَلَه على ذلِكَ كَونُ الحَالِ عندَه بمنْزلةِ الشَّرْطِ ، والشَّرْطُ إنَّما يُخْبَرُ به عَنِ المصْدرِ ، لا عَنْ ضَميرِه ، وذلِكَ باطِلٌ ، وقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ بُطْلانِه[5] ، وقَالَ ابنُ عصفور رحمَه اللهُ : وسواءٌ في ذلِكَ المصْدَرُ وغيْرُه ما لَمْ يكُنْ جُثَّةً إلا أنَّ مَجيءَ ذلِكَ في المصْدرِ أكْثَرُ كما ذَكَرْته[6] ، ومِمَّا يَدُلُّ على مَجيْئِه في غيْرِ المصَادِرِ قَولُ الشَّاعِرِ :[7] ٣٦/ب

* خَيالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيْلِ وَدُونَها مَسِيْرَةُ شَهْرٍ للبَرِيْدِ المُذَبْذَبِ *

===================

١) إضافة من المصدر السابق .

٢) في الأصل (الخبر) والوجه ما أثبته عن تمهيد القواعد .

٣) انظر ما تقدم ص١٣٨ .

٤) في المصدر السابق (يجرى)

٥) انظر ما تقدم ص ١٣٧ .

٦) شرح المقرب وانظر ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨ والهمع ٢ / ٤٨ .

٧) هو البعيث بن حريث والبيت في حماسة أبي تمام ١ / ٢١٨ والمؤتلف والمختلف ص٧٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٧٦ والخزانة - عرضا - ٢ / ٢٧٧ وشرح المقرب لابن عصفور .

فـ (خَيَـالٌ)مُبتـدأٌ ،و(لأُمِّ السَّلْسَبِيْلِ)صِفَةٌ لَهُ ، ولا يَكُونُ خَبـرًا (له)[1] لأنّه لا مُسَوِّغَ للابْتـداءِ بهـا إلا وصْفُها بالمجرُورِ ، والجُملةُ التي هي(ودُونَـه مَسِيرَةُ شَهْرٍ)سَادَّةٌ مَسَـدَّ خَبَـرِه وسَـاغَ ذلِكَ ، لأنَّ الخَيَالَ لا حقيقَـةَ له جِسْمِيَّةً فَجَرَى مَجْرَى المَصادِرِ.[2]

ومِنْهـا : أنّـه لا يجُوزُ أنْ تَسُدَّ الحَالُ مَسَدَّ خَبـرِ أنِ النّاصِبةِ للفعْلِ وإنْ كانَتْ بتأويْـلِ المصْدَرِ،مِنْ جِهَـةِ أنَّ الحَـالَ إنَّما تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبـرِ إذا كَانَ ظَرْفَ زمانٍ، وَظرفُ الزَّمانِ لا يَكونُ خبـرًا لأنْ والفِعْـلِ ، وإلى ما ذكَرْنـا مِنَ المنْـعِ ذَهَـبَ الكِسَـائيُّ والفَـرَّاءُ وهِشَـامٌ ـ رحِمَهم اللّه أجْمَعيـنَ ، وعَلَّلُوه بِأنَّها لَمّا عَمِلَت فيْمـا بَعْدَهـا أشْبَهتِ الأدَواتِ وبَعُـدَتْ عَنِ المَصَـادِرِ، فلَمْ يَجُـزْ فيهـا ما جَـازَ فـي المصَـادِرِ ، وهـذا التَّعْليْـلُ فيـه نظـرٌ[3] ، فإنَّ المصْدَرَ أيْضًـا عامِـلٌ فيْمَـا بعْـدَه ، فالصَّحيحُ ما ذَكَرْنـا مِنَ التَّعْليْـلِ .

ومِنْهـا : التَّنْبيْـهُ علـى أنّـه لا فَرْقَ بيْـنَ المصْـدرِ المُتَعـدِّي واللازمِ في جَـوازِ سَـدِّ الحَـالِ مَسَـدَّ خَبَـرِه ، فالمُتعـدِّي:كضَرْبِي زيْـدًا قائِمًـا ، واللّازمُ كقـولِكَ : قِيَـامُكَ حَسَـنًا،وإحْسَـانُكَ قائِمًـا ، وقَـدْ مَرَّ في أثْنـاءِ كلامِي ما يَـدُلُّ عـلى ذلِكَ، لكنَّ قَصْدِيْ بذكْـرِه التنبيـهُ على ذلِكَ تصْريْحًـا.[4]

ومِنْهـا : أنَّ الكِسَـائيَّ ـ رحِمَـه اللـهُ ـ أجَـازَ وحْـدَه[5] إتْبـاعَ المصْـدرِ المذْكُورِ علـى وجْـهٍ لا يَقْدَحُ في البَيـانِ ، كقولِكَ : ضَرْبِي زيـدًا الشَّـديدُ قائِمًا ، وشُـرْبِيْ السَّويقَ كلَّهُ مَلْتُوتًـا .

==============================

١) ما أضفته من تمهيد القواعد جـ ١ل ١٥١ب وانظر شرح المقرب .

٢) هنـا ينتهـي قـول ابن عصـفور ـ رحمـه اللـه ـ .

٣) عبـارة ناظـر الجيش في تمهيـد القواعـد جـ ١ل ١٥١ب(وفـي هـذا التعـليـل نظر)

٤) انظـر ما تقـدم صـ١٤٥.

٥) ما أجازه الكسائي في ارتشاف الضرب ٢ / ٣٧ ، وانظر الهمع ٢ / ٥١ .

وحُجَّةُ منْ منعَ[1] كَوْنُ الموْضِعِ موْضِعَ اخْتصارٍ ولمْ يَرِدْ به سَماعٌ فاقْتَضى ذلِكَ المنْعَ .

وحُجَّةُ الكِسائيِّ - رحمَه اللهُ - إتِّباعُ القِياسِ إذا دَعَتِ الْحاجَةُ إلى ذلِكَ ، فإجازَتُه توسِعَةٌ في الكَلامِ ، ومنْعُه تَضْيِيقٌ ، وعَدَمُ السَّماعِ لا يَمْنَعُ ما هُو جارٍ على القواعِدِ - واللّٰهُ عزَّ وجَلَّ أعْلَمُ.

ومِنْها : أنَّكَ إذا قَدَّرتَ الخبَرَ إذا ، أو إذْ ففي مَسْألةِ ضَرْبي ، وأكْثَرُ شُرْبي يَكونُ ظَرفًا مُتعلِّقاً بمحْذوفٍ ، وفي مَسْألةِ أخْطَبُ يجُوزُ أنْ يَكونَ تقْديرُه : أخْطَبُ أزْمانٍ ، كما تقدم[2] ، فَيكونُ (إذا) حينئذٍ مرفوعًا ، لأنَّه هُوَ المُبتدأُ ، كما تَقُولُ : اليَوْمُ الأحَدُ ، برفْعِ (اليَوْم)، ولا يُستَنْكَرُ خُروجُ (إذا) عَنِ الظَّرفيةِ ورفْعُها لفْظًا ، فقَدْ جاءَتْ مجرُورَةً في قَوْلِ الشّاعِرِ :[3]

* وبَعْدَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسِيَ على غَدٍ
إذا رَاحَ أصْحابِي ولَسْتُ بِرائِحِ *

فأبْدَلَ (إذا) مِنْ (غدٍ)، وقَدْ حُكِيَ : جِئْتُكَ بعْدَ إذْ قامَ زيدٌ ، وأجازَ أبُو العبَّاسِ المُبَرِّد - رحمَه اللهُ - الرَّفْعَ الصَّريحَ فيها[4] ، وذلِكَ إذا قُلتَ: إذَا يَقُومُ زيدٌ ، إذَا يَقْعُدُ عمْرٌو ، (إذا) الأُولى مُبتدأةٌ ، والثّانيةُ خَبَرٌ . ويَبَيِّنُ لكَ ذلِكَ أنَّه إذا ظَهَرَ الإعرابُ في الظَّرفِ تَرفَعُ فتَقُولُ : أخْطَبُ ما يكُونُ الأَميرُ يومُ الجُمعَةِ ، إذا جَعَلْتَ (أخْطَبُ) زمانًا ، فإنْ جَعَلْتَ (أخْطَبُ) ٢/٣٧

===============

١) هو الفراء - انظر المصدرين السابقين .

٢) انظر ما تقدم ص ١٣٣.

٣) هو الطمحان القيني ، أو هدية بن الخشرم ، والبيت في حماسة أبي تمام ٨٢/٢ ، والأمالي الشجرية ١/٣٠٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/٢٦٦ والمغني ١/٩٤ وشرح شواهده ١/٢٧٤ وشرح أبياته ٢/٢٢٩ .

٤) المقتضب ٢/٥٤ وانظر ما أجازه أبو العباس في شرح الحماسة ٣/٣٦٧ وشرح أبيات المغني ٢/٢٣٠.

كَوْنًـا نصبْتَ(يـومَ الجُمعـةِ)وكَانَ إِذْ وإِذَا فـي موضـعِ نصبٍ مُتعَلّقَيـنِ بمحـذوفٍ، كَمَا كـانَ فـي : ضَـربي زيـدًا قائِمـا ، وقَـدْ أجَـازَ الأخْفَشُ ـ رحمَه اللهُ ـ: أَخْطَبُ ما يَكونُ الأميرُ قائِمٌ ، برفْعِ(قائِمٌ)خَبرًا(لأَخْطَبُ) ، فَيكُونُ فيـه حينَئـذٍ مَجازان: إضَافَةُ (أخْطَبُ)إلى(الكوْنِ)كما تقـدمَ(١) ، والثانـي:الإِخْبارُ(بقائِمٍ)وهُو مِنْ صِـفاتِ الأعْيانِ عَنْ(أخْطَبُ)الذي هو في المعنـى كَوْنٌ ، والحامِلُ له على ذلكَ قَصْـدُ المُبالَغَـةِ ، وقَدْ فَتحَ بَابَهـا بأوّلِ الجُملةِ فَعَضَدَ آخِرهـا ؛ ولذلِـكَ امتنَـعَ رفْعُ(قائِمٍ فـي(ضَرْبي)إِذًا لم يَكُنْ أَوّلُها مَجَازًا ، (وَوَجّـهَ ابنُ الدّهّـانِ ـ رحمَـه اللـهُ ـ رفْعَ الأخْفشِ قائمًا بـأَنْ جَعَـلَ(أخْطَبُ)مُضافًا إلى أحوالٍ محذوفةٍ تقديـرُه: أخْطَبُ أحْوالِ كَوْنِ الأميرِ(٢)، فَلا مَجَازَ في(قائمٍ)حينئـذٍ ، ويجُوزُ أنْ نَجْعَـلَ (ما)بمنْزلَةِ شـيءٍ و(يـكونُ الأميرُ)صِـفَتَه والعائِدُ محْذوفٌ خَبرُ(يـكونُ الأميـرُ) وتكُونُ ناقصـةً كأنّ أصْلَها : أخْطبُ أحْوالٍ يَكونُ الأميرُ فيهـا قائِمًا ، وتَـكُونُ (ما)للعُمُومِ والكَثْرةِ ، كقولِه تعالى : ﴿ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ ما لا يَضرُّهُـمْ ولا يَنْفَعُهُـمْ ويَقُولُونَ هَـؤُلاءِ﴾(٣) .

وَدَليلُ وقوعِها للجنْسِ والعُمُومِ الإِشارةُ إليها(بِهؤلاءِ) ، وتَـكُونُ(ما) حينَئذٍ كِنَايةً عن الأحْوالِ،فيتوجّـهُ ما قَالَه الأخْفَشُ ـ رحمَه اللهُ ـ وقَـدْ أجَـازَ ابـنُ الدّهّـانِ ـ رحمَه اللهُ ـ رفْعَ قائـمٍ في : ضَرْبي زيـدًا قائمًا على الخبريـةِ ، قَـالَ : فإنْ أرَدْتَ بقولِكَ (قائِمٌ) ثابِتًا (دائِمًا)(٤) لم يَتغيَّرْ ، كَمـا تقُـولُ :

==================

١) انظر ما تقدم ص ١٣٣.
٢) ما بين القوسين نقله أبو حيان في التذييل والتكميل جـ٢ ل ٦١ والسيوطي في الهمع ٢ / ٤٨.
٣) سورة يونس آية ١٨.
٤) في الأصل (دائمة) وما أثبته عن التذييل والتكميل جـ ٢ ل ٦٢.

الأمرُ بينَنا قائمٌ ، والحرْبُ قائمةٌ على سَاقٍ ، جَازَ ذلِكَ ، وكانَ في (قائمٍ) الرفْعُ وَا للهُ سُبحانَه أعْلمُ وأحْكَمُ .

وَبقِيَ عليه مِنَ الأَخْبارِ اللاَّزِمَةِ الحذْفِ خَبرُ القَسَمِ إذا كَانَ مبتدأً ، نَحْو: أيْمُنُ اللهِ لأفْعلَنَّ ، ولَعَمْرُكَ لأفْعلَنَّ ، والتَقْديرُ : لَعَمْرُكَ قَسَمي أوْ يَميني ، أوْ ما أَحْلِفُ بِه، والْتزِمَ حذفُه للدَّلالةِ عليه وطُولِ الكَلام بجَوابِ القَسَم ، وكذلِكَ قولهُمْ : ويلٌ لزَيدٍ ، (الويلُ) فيه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ لا يجُوزُ إظهَارُه ولم يذكرْها المصنِّفُ هُنا .

وَمِنَ الأخْبارِ اللاَّزمَةِ الحذْفِ أيْضًا قولُهم حُكْمُكَ مُسَمَّطًا [1] والتقْديرُ : حُكْمُكَ عليَّ ، أو حُكْمُكَ لَكَ مُسَمَّطاً ، فهذا الخَبرُ لازمُ الحذْفِ أيْضاً ، نَصَّ عليْه ابنُ الخشَّابِ – رحِمَه ا للهُ – في حَواشِي الإيْضَاح وغيرِه وهذه المسْألةُ مِنْ فُرُوع : ضَرْبي زَيداً قائماً ، وقَدْ تقَدَّمتْ قبْلُ [2] ،ومَنَ الأخْبارِ اللاَّزمَةِ الحذْفِ خَبرُ المبتدإِ في نحو قوْلنا : نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ ، إذا قُلنا بأنَّ زيداً مبتدأ وخبرُه محْذوفٌ تقْديرُه : زيدٌ هُوَ ولم نجْعلْ (نِعْمَ الرجُلُ) خبراً له .

وقولُه : (والمبتدأُ بالنّظرِ إلى الإثْباتِ والحذْفِ قسْمان) [3]

قُلنا : الصَّحيحُ أنه ثلاثةُ أقسامٍ ، كما ذَكرَ في خَبرِ المُبتَدإِ ، لكنَّه أهْملَ القِسْمَ الذي يجب فيه حَذفُ المبتدإِ ، وقدِ التزمَ حذفُ المبتدإِ في مواضِعَ : / ٣٧/ب

مِنْها : المبتدأُ الذي خبرُه مخصُوصُ نِعْمَ وبئْسَ على أحَدِ الوجْهينِ كما تقدَّمَ [4].

١- من أمثالهم ، انظر الكامل ٢ /٩٢ ، الصحاح ٣ / ١١٣٤ ، مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ .

٢- انظر ما تقدم ص ١٣٢ .

٣- المقرب ١ / ٨٥ .

٤- انظر ما تقدم ص ٧٩ .

وَمِنْها : مَا رُفِعَ مِنَ الصِّفاتِ على القطْعِ ، نَحْو قولِهِمْ : مَرَرْتَ بالرَّجُلِ الكريْمُ ، برفْعِ الكريمِ ، على تقْديرِ : هُوَ الكريمُ ، ولا يجُوزُ إظْهارُ هذا المبتدإِ أَصْلاً ، وكذلكَ المرفُوعُ على المدْحِ والتعْظيمِ والشّتْمِ والذّمِّ والترَحُّمِ ، كُلُّها أخْبارُ مُبتدآتٍ محذُوفاتٍ ، لا يُسْتَعملُ إظْهارُها .

ومما التزمَ فيه حذفُ المُبتدإِ أيضاً أنْ يُحذَفَ لِكونِ خبرِه مصْدراً جِيْءَ به بَدَلاً مِنَ اللفْظِ بفِعْلِه (١) ، كقولِ الشّاعرِ : (٢)

فَقالَتْ حَنَانٌ ما أتَى بِكَ هَا هُنا   أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحيِّ عارِفُ .

ومِنْه قولُهم : سَمْعٌ وطَاعةٌ ، أيْ: أمْرِيْ حَنَانٌ ، و: أمْرِيْ سَمْعٌ وطَاعةٌ ، قَالَ سِيْبَويه - رحمَه الله - : ((والذي يُرفَعُ عليه حَنَانٌ وصَبْرٌ ، وما أشْبَهَ ذلكَ لاَ يُسْتَعْمَلُ إظْهَارُه ، كَتَرْكِ إظْهارِ ما نُصِبَ به)) (٣) .

ومِمّا التزمَ حذْفُ المُبتدإِ فيه أيضاً قَوْلُ العَربِ : في ذِمّتي لأفعلَنَّ ، يُرِيْدُونَ : في ذِمّتي مِيْثاقٌ ، أوعَهْدٌ ، أو يَمِينٌ ، ومنه قوْلُ الشّاعرِ : (٤)

تُسَاوِرُ سَوّاراً إلى المجْدِ والعُلاَ   وفي ذِمّتي لَئِنْ فَعلْتَ لَيَفْعَلا

وكُلُّ مبتدإٍ حُذِفَ في القرآنِ ، أو مَثَلٍ ، أو كَلامٍ ، جارٍ مجْرَاه . (٥)

قوله : (مُتَساوِيي في الرُّتْبَةِ ، في التَّعْريفِ والتّنْكيرِ) (٦)

يَنْبغي أنْ يقُولَ : ولو جَعلْنا الخبَرَ فيهِما مُقدَّماً لألْتَبَسَ ، وإلاَّ

١- في الأصل : (بزيد لا من اللفظ) تحريف .

٢- هو المنذر بن درهم الكلبي ، والبيت في الكتاب ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٢٣٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٨ والهمع ١ / ١٨٩ والخزانه ٢ / ١١٢ .

٣- عبارة الكتاب ١ / ٣٢١ (.... وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه .)

٤- هو ليلى الأخيلية ، والبيت في ديوانها ص ١٠١ ، والكتاب ٣ / ٥١٢ ، والمقتضب ٣ / ١١ وكتاب الشعر لأبي علي ٢ / ٥٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣١ ، والخزانة - عرضا - ٦ / ٢٤٣ .

٥- بقي علي ابن النحاس من المبتدآت الواجبة الحذف قولهم : من أنتَ زيد أي : من أنت كلامك زيد ، وقولهم : لا سواء ، أي : لاهما سواء وقولهم : لا سيما زيد ، أي : لاسي الذي هو زيد ، انظر الكتاب ١ / ٣٢١ ، ٢ / ٣٠٢ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

٦- المقرب ١/ ٨٥ .

فيجوزُ تقديمُ الخبرِ إذا كانا متساويين ، حيثُ لا يحصلُ لبسٌ كقولِ الشّاعرِ : (١) .

بَنُونَا بَنُو أبْنائنا وَبَناتُنا   بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ .

فـ(بَنُونَا) خبرٌ مقدّمٌ ، و (بَنُو أبْنائنا) مُبتدأ ، ولا يجُوزُ العكسُ ؛ لفَسادِ المعْنَى ؛ إذْ كانَ يصيرُ المعْنى : إنَّ ابني هو ابنُ ابني ، وهذا غيرُ مُستقيمٍ ، وإذا جَعلْنا (بَنُو أبْنائنا) مُبتدأً ، و(بَنُونَا) هو الخبرَ ، يصيرُ المعْنى : بَنُو أبنائنا هُمْ بَنُونَا ، وابنُ الأبنِ يُقالُ له ابنٌ فيَسْتقيمُ المعْنى على هذا ، ولا يُقالُ لابنِ ابنُ ابنٍ ، ومثلُه قولُ أبي تمّامٍ في قصيْدتِه التي أوّلُها :

* مَتَى أنْتَ عن ذُهْليةِ القَوْمِ ذَاهلُ * (٢)

في وصْفِ القلَمِ :

(لعابُ الأفَاعِيْ القَاتلاتِ لُعَابُه * (٣)

فـ (لُعابُه) مبتدأٌ و(لُعابُ الأفاعِيْ) خبرٌ مقدّمٌ .

وقوله (مُتَساويي الرّتبةِ) (٤)

احْترزَ مما إذا كانَ أحدُهُما أعْرَفَ ، فإنّ للنُّحاةِ في مِثْلِ هذا قَوليْنِ :

أَحدُهُما : أنْ نجعَلَ المتقدِّمَ مُبتدأً ، وإنْ كان أقلَّ تعريفاً ، والمتأخِّرَ الخبرَ ، وإنْ كانَ أكثرَ تعرِيفاً .

والثَّاني : أنْ نجْعلَ الأعْرفَ مبتدأً متقدِّماً كانَ ، أو مُتأخِّراً ، والأقلَّ تعريْفاً خبراً أيْنَ كانَ ، وبالجُمْلةِ : فإذا كانَ الكلامُ إنَّما وُضِعَ لإفادةِ

P/٣٨

١- هو الفرزق ، والبيت في ديوانه ص ٢١٧ ، والإنصاف ١ / ٦٦ والتبين ص ٢٤٦ ، وشرح الكافية ١ / ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، والتذييل والتكميل ح ٢ ل ٧٥ ، والخزانه ١ / ٤٤٤ .

٢- تمام البيت :
(وقلبُكَ منْها مُدّةَ الدّهْرِ آهِلُ) أنظر ديوانه ص ٢٤٧ .

٣- تمامه :-
(وأرْيُ الجَنَى اشْتارتْه أيْدٍ عَواسِلُ)
والبيت في ديوانه ص ٢٥٧ من قصيدة يمدح بها ابن الزيات ، قال المرتضى في غرر الفوائد ودرر القلائد ١ / ٥٣٧ (أجمع العلماء أن هذه الأبيات أحسن وأفخم من جميع ما قيل في القلم) وأنظر البيت في الحيوان ١ / ٦٧ ، وأدب الكتاب للصولي ص ٧٦ ، وديوان المعاني ٢ / ٧٨ وشرح الكافية ١ / ٩٨ ، ونهاية الأرب ٧ / ٢٥ ، والخزانه ١ / ٤٤٥ .

٤- المقرب ١ / ٨٥ .

السَّامع ، فَحيْثُ فُهِمَتْ الفائدَةُ المطْلوبَةُ رُوعيَ اللَّفظُ الذي يُعطيْها ، ألا ترى أنَّ المعْنـى حَملَ أبَا الفتحِ ابنَ جِنِّي – رحمَه الله – على أنْ جَعَلَ المبتَدأَ نكِرَةً والمعْرفَةَ الخبرَ في قَـوْلِ الشَّاعرِ في الحَماسَةِ :

أَهَا بُكِ إجْلالاً وَمَا بكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُها (١)

فَقَالَ : (مِلْءُ عَينٍ) مُبتدأٌ وَ (حَبيبُها) خَبَرُهُ ، وجَازَ ذلـكَ لمعْنـاهُ (٢) فَنَجْعلُـه كَذَلكَ ، قَالَ شَيْخُنا (٣) – رحمَه الله – : يُبْنَى مَعناه على قَاعِدةِ صَديْقي زَيدٌ ، وَ : زَيدٌ صَدِيْقي ، مِنْ أنَّ الخبرَ يكُونُ أعمَّ مِنَ المُبتدإِ أوْ مُسَاوياً لهُ

قُلتُ : مَعْنى كَلامِ الشَّيخِ : أنَّكَ إذا قُلتَ : زَيدٌ صَدِيْقي كَانَ الخَـبَرُ صَالحاً لأنْ يكُونَ أعمَّ مِنَ المُبتدإِ ، وَلذلكَ قَالُوا : لا يَلزَمُ انْحصَارُ الصَّدَاقَةِ في زيدٍ في هَذه الصُّـورَةِ ، بخِلافِ قَولِكَ : صَديْقي زَيدٌ ، فإنَّا لا يُمْكنُنا أنْ نجْعلَ الخبرَ الذي هُـوَ (زيـدٌ) أعـمَّ مِنَ المبْتدإِ ، فَما بَقيَ إلاَّ أنْ نجْعَلَ زَيْداً مُسَاوياً لـ (صَدِيْقي) الذي هُوَ المبْتَـدأُ ، وإلاَّ لَكَـانَ الخبرُ أخصَّ مِنَ المُبتدإِ ، وأنَّه غَيرُ جَائزٍ ، وإذَا ثَبَتَ أنَّه مُسَـاوٍ لَـزِمَ انْحِصَـارُ الصَّدَاقَـةِ في زَيدٍ ضَـرُورَةً ، إنَّ كُـلَّ مَنْ هُـوَ صَدِيْقي مُسَـاوٍ لِزيْدٍ ، فيكُونُ زَيـداً ،

١- البيت في ديون نصيب بن رباح ص ٦٧ ، وفي ديوان مجنون ليلى ص ٧١ وعزاه إلى نصيب أبو تمام في حماسته ٢ / ١١٢ ، والبكري في سمط الآلي ١ / ٤٠١ والعيني في المقاصد النحوية ١ / ٥٣٧ ، وعزاه إلى المجنون ابن نباته في سرح العيون ص ٣٥٦ ، وهو بدون عـزو في شرح الحماسة للمزروقي ٣ / ١٣٦٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٢٤١ .

٢- عبارته في إعراب الحماسه ورقة ١٦٩ : ((أخبر عن النكرة التي هي (ملء عين) بالمعرفة التي هي (حبيبها) وحاز ذلك لمعناه .....))

٣- هو ابن عمرون ، وقد تقدمت نقول كثيرة عنه .

فينْحصِرُ ، وكَذلكَ لا ينْحصِرُ ملءُ العيْنِ في الحبيْب إلاّ إذا جُعلَ (ملءُ عيْنٍ) مُبتدأً و (حَبيبُها) خَبَراً ، وقدْ أوضَحَهُ الشَّيخُ حيثُ قالَ : إذا جُعلَ (حبيبُها) الخبرَ لا يكُونُ ملءُ عيْنٍ) أعَمَّ مِنَ الحبيْبِ ، لاسْتِحَالة كَوْنِ المُبتدإ أعمّ مِنَ الخبرِ لَوْ قُلتَ : الحَيوانُ إنسَانٌ ولا تُريدُ بعْضَ الحَيوانِ ، بَلْ جَميعَ الحَيوانِ كَانَ كَذباً ، بخِلافِ قوْلِكَ الإنْسَانُ حَيوانٌ ؛ لأنَّ مَعْنَاه : الإنْسَانُ موصُوفٌ بأنّه حيَوانٌ لأنّ الخبَرَ صفَةٌ في المعْنَى ، ولا كَذلكَ بالعكْسِ ، ونحوُه لو قلتَ : قُريْشٌ العرَبُ ، صَحّ ، ولَوْ قُلتَ : العَرَبُ قُريشٌ وتريدُ الحقيقةَ كانَ كذباً .

قوله : (أوْ ضَميرَ شأنٍ)

ضَميرُ الشَّأنِ والقِصَّة : عبَارةٌ عنْ ضَميرٍ يُؤتي به قبْلَ الجُملةِ ، إسميةً كانَتْ، أو فِعْليةً إذا أُريْدَ تفْخيمُ الأمْرِ وتعْظيمُه ، فمِثالُ الجُملةِ الإسْميةِ قولُه تَعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ (١) عَلى أحَدِ الوجْهَين (٢) ، والفِعليَّة قولُه تَعَالَى : ﴿ مِنْ بعْدِ مَا كَادَ يَزيغُ قلوبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ ﴾ (٣) ففي (كَادَ) ضَميرُ الشَّأنِ والقِصّةِ ، والجُملةُ بعْدَه وَهيَ ﴿تَزيغُ قُلوبُ فَريْقٍ مِنْهُمْ ﴾ الخبَرُ ، وَلا يكُونُ إلَّا في المُبتدإ ونَواسِخه ، فإنْ كَانَ مَعَ بَابِ كَانَ وأفعالِ المقَاربةِ استَتَر فيْهِما ؛ لأنّهُ ضَميرُ رفْعٍ اتَّصلَ بعَامِلهِ ، وهُوَ فِعْلٌ فاسْتَتَرَ فيْهِ وإنْ كَانَ مَعَ بَابِ إنَّ وظَنَنْتُ كَانَ مِنْ ضَمائرِ النَّصْبِ المتَّصلَةِ ، وإنْ كانَ مبتدأً كانَ

١- سورة الإخلاص آية ١.

٢- قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٣٠٩ ما نصه : (قوله تعالى (هو) فيه وجهان : أحدهما : هو ضمير الشأن ، و(الله أحد) مبتدأ وخبر في موضع خبر (هو) والثاني : (هو) مبتدأ بمعنى المسؤول عنه ؛لأنهم قالوا أربك من نحاس أم من ذهب ؟ فعلى هذا يجوز أن يكون (الله) خبر المبتدأ ، و(أحد) بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون (الله) بدلاً ، و(أحد) الخبر) وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٢٤٤ .

٣- سورة التوبه آيه ١١٧ .

مِن ضَمائِرِ الرَّفْعِ المُنْفَصِلَةِ ، وتَكونُ الجُملةُ التي بَعْدَه خبرًا عنه في المُبتدأ، وكَانَ ، والمقاربة ، وإنَّ ومفعُولًا ثانيًا في ظَنَنْتُ ، ولا يَكونُ خبرُه إلا جُملةً؛ لأنَّه عِبارةٌ عَن الشَّأنِ والقِصَّةِ ، وأقلُّ ما يكونُ للشأنِ والقِصَّةِ جُملةٌ واحدةٌ، وأجازَ الفَرَّاءُ أنْ يُخبَرَ عَن ضَميرِ الشَّأنِ والقصَّة بمفردٍ إذا كَانَ ذلِكَ المُفْرَدُ مُشْتَقًا وعامِلًا فيما بَعْدَه ، نحو : إنَّه قائِمٌ أخَواكَ[1] ، ولا دَليلَ يَعْضُدُه مِنْ سَماعٍ ولا قِياسٍ ، ولا يَكونُ في تِلْكَ* الجُمْلةِ ضَميرٌ يَعُودُ إليه ، لأنَّها هُوَ في المَعْنى ، مِنْ حيْثُ كانَتْ تفسيرًا له ، فَلَوْ كَانَ فيها ضَميرٌ يعُود إليه لأوْهَمَتْ أنَّها غَيْرُه، مِنْ جِهَةِ احْتياجِها إلى الرَّبْطِ ، ولا يُعطَفُ على ضَميرِ الشَّأنِ ٣٨/ب والقِصَّةِ ، ولا يُؤكَّدُ ، ولا يُبْدَلُ مِنْه ؛ لأنَّه في اللَّفظِ مُفْرَدٌ ، وفي المَعْنى جُمْلةٌ ، فامْتَنَع البَدَلُ منه ، وتوكيدُه ، والعَطْفُ عليه لِذلِكَ ، ولا يَجوزُ أنْ يَعُودَ ضمِيرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ على شيءٍ قَبْلَه ، لِئَلَّا يَزُولَ إبْهامُه المُعطِي التَّفخِيمَ والتَّعظِيمَ ، ويُسَمِّيه الكُوفيونَ الضَّميرَ المَجْهُولَ ، لأنَّه لَمْ يَعُدْ على شيءٍ قَبْلَه ، ويُسَمِّيه البَصْريونَ ضَميرَ الشَّأنِ والقِصَّةِ والأمْرِ[2] ، وتَسْمِيةُ البَصْريينَ أحْسَنُ ، لأنَّهم سَمُّوه بِمَعْناه ، ويَجُوزُ أنْ يأتيَ مُذكَّرًا ومؤنَّثًا ؛ إن ذُكِّرَ فباعْتِبارِ الشَّأنِ والأمْرِ ، وهُما مُذكَّرانِ ، وإنْ أُنِّثَ فباعْتِبارِ القِصَّةِ ، وهِيَ مؤنَّثةٌ والأحْسَنُ* تأنيثُه إذا كَانَ في الكَلامِ مؤنَّثٌ ، كقَولِه تعالى : ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأبْصارُ﴾[3] ، وقَوْلِ الشَّاعِرِ :[4]

* عَلَى أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي *

==================

١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٤ وشرح الكافية ٢ / ٢٨ .

٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص ١٨٢ ومدرسة الكوفة ص ٣١١ .

٣) سورة الحج آية ٤٦ .

٤) هو أبو خراش الهذلي والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ والحماسة لأبي تمام ١ / ٣٨٦ وشرحها للمرزوقي ٤ / ١٠٧٥ والتبريزي ١ / ٣٢٧ وانظره أيضا في شرح المفصل ٣ / ١١٧ والبحر المحيط ٨ / ٢١ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢١ والخزانة ٥ / ٥ .

* في الأصل : (ذلك) تحريف .
* في الأصل : (وأحسن) والوجه ما أثبتُّ .

وقوله : (ولا يقتضي المبتدأ أزيدَ منْ خبرٍ واحدٍ منْ غيْرِ عَطْفٍ إلاَّ بشرْطِ أنْ يكونَ الخبرانِ فَصَاعداً في مَعْنى خبرٍ واحدٍ)[١].

قُلْنا : في تَسْمية مثْل : حُلوٌ حامِضٌ ، خَبرانِ نَظرٌ ؛ لأَنَّ المجْمُوعَ في مَوْضعِ خَبرٍ واحدٍ ، لا أنَّ كُلَّ واحدٍ منْهما خَبرٌ ، والمبْتدأُ يَكْتفي بخَبرٍ واحدٍ ، وَلاَ بُدَّ لَه منْه حتَّى تَتمَّ الفَائدةُ إلاَّ في تِلْكَ[٢] الأماكنِ التي عَدَدْنا أنَّ المبْتدأَ لا حاجَةَ به فيْها إلى خَبرٍ ، وقَدْ يجُوزُ أنْ يكونَ للمُبتدإِ خبَرَانِ فصَاعِداً وإنْ كَانَ تَتمُّ الفَائدَةُ بالواحِدِ ، وإذا أخْبَرنا عَنِ المبْتدإِ بأزْيدَ منْ واحدٍ فلا يخلُو المخْبَرُ به منْ أنْ يكُونَ متضَادَّاً :كحلوٌ حامِضٌ أوْ غيْرَ مُتَضَادٍّ : كزيدٌ فقيهٌ ، نحويٌّ شاعرٌ ، كاتِبٌ ،فَإنْ كَانَ غيرَ مُتضَادٍّ كَانَ لَكَ في رفْعِ الأَخْبارِ ثلاثةُ أوْجهٍ :

أحدُهما : أنَّ كُلَّ واحدٍ منْهُما خبرٌ لمبْتدإٍ محذُوفٍ تقْديرُه : هُو نَحويٌّ ، هُوَ شَاعِرٌ هُوكاتِبٌ .

والثَّاني : أنْ يكُونَ كُلُّ واحدٍ منها بانْفرادِه خبَرًا عنْ هذا المبْتدإِ المذْكُورِ فيكونُ للمُبتدإِ حينئذٍ أخبارٌ متُعددةٌ ، كُلُّ واحدٍ منها بانْفرادِه يَستقلُّ به مَعَ المبتدإِ الكلامُ .

والثَّالثُ : أنْ تجعلَ المجْمُوعَ خَبراً واحداً ، كأنَّكَ قُلتَ : زَيدٌ الجامعُ لهذه الأوصافِ ، وإن كانَتْ مُتضادَّةً فلا يكُونُ المجْمُوعُ حينئذ إلا مُتنَزَّلاً منزلةَ خَبرٍ واحدٍ كَمَا قدَّروا في (حُلوٌ حامِضٌ) وُقوعَه موْقعَ مُزٍّ ، وعلى جَعْلنا المجْمُوعَ خَبراً واحِداً يُقالُ إذَا لم يكُنْ كُلُّ واحدٍ منْهُما ، أوْ منْها خَبراً فَبِمَ يرتَفِعُ ؟

١- المقرب ١ / ٨٦ .

٢- في الأصل (إلا أن ...) بقحام (أن) وانظر ما تقدم ص ١١٢

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ – رحمَه اللهُ – (جازَ رفْعُهمَا وَإنْ لم يكُونَا جُملةً ؛ لأَنَّهُمَا أَشْبَها الجُملَةَ ؛ لأنهَّمَا خَبرانِ،فَرُفِعَا رفْعَ المُبتدإِ وَالخبرِ ،لِأَنَّ كُلَّ جُزءٍ منهُما غيرُ مُستغنٍ عَنْ صَاحِبِه * وكَذلِكَ يُقالُ إذا كَانَ كُلٌّ وَاحدٍ منهُمَا مُشْتقاً مَعَ جعْلِهما كَالخبَرِ الواحِدِ ، فَمَا العَائدُ إلى المبتدإِ ؟

فالجوَابُ : أَنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهُما فيه ضَميرٌ مِنْ جِهَةِ الاشْتقاق ، لَكِنَّ العَائدَ على جِهَةِ الاسْتقلَالِ ضميرٌ آخرُ غيرُهُمَا مِنْ طريْقِ المعْنَى ؛ لأنَّ المعْنَى:هَذا مُزٌّ،ولا يكُونُ ذلِكَ الضَّميرُ العائدُ في (حُلوٌ) على انْفِرَادِه ؛ لِأَنَّهُ حينئذٍ يكُونُ مُسْتقلاً بالخبريَّةِ، وليْسَ المعْنَى عَليْه ، ولا في (حَامِضٌ) علَى انْفرَادِه ؛ لذلِكَ أَيْضاً ،ولا فيْهِما، لأَنَّهُمَا حينئذٍ يكُونَانِ قَدْ رَفَعَا/ذَلِكَ الضَّميرَ فَليَزَمُ اجْتماعُ العامِلَيْنِ على مَعْمُولٍ وَاحدٍ وَأنَّه لا يجُوزُ . P/٣٩

وَقولُه : (ويجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ في الخَبَرِ) [١] إلى آخرِ البَابِ .

إنَّمااشْتَرطَ في دُخُولِ الفَاءِ هَذهَ الشُّرُوطَ ،لأَنَّ المُبتدَأَ إذْ ذَاكَ يَتَضَمَّنُ معْنَى الشَّرطِ،ويجُوزُدُخُولُ الفَاءِ في خَبَرِه ، كَمَا تدْخُلُ في جَوابِ الشَّرطِ ،فإنْ فُقِدَ شَيءٌ من هذه الشُّرُوطِ لم يجُزْ دُخُولُ الفَاءِ في الخبَرِ حينئذٍ ؛ لأَنَّ الفَاءَ عنْدَ سِيْبَوَيه – رحمَه اللهُ – لا تكُونُ إلَّا عاطِفةً أو جَوَابَ شَرْطٍ [٢]ولا تكُونُ زائدَةً،كَمَا اجَازَه الأَخْفشُ–رحمَه اللهُ – ومَن أتبَّعَهُ وما اسْتَدلَّ

١- المقرب ١ / ٨٦ وتمام قول ابن عصفور (.. إذا كان المبتدأ اسما موصولا أو نكرة موصوفه عامه بشرط أن تكون الصله او الصفه ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعليه غير شرطية ، يكون الفعل فيها على هيئة لا تنا٠في أداة الشرط ويشترط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفه)

٢- الكتاب ٤ / ٢١٧ ، ٣ / ٨٨ .

* لم أقف على قول الفارسي ، وفي المسائل المنثورة له ص ٣٢ كلام يقارب معنى هذا الكلام ، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٩٩ والارتشاف ٢ / ٦٥ .

بـه مِنْ قـوْلِ العَـربِ : زَيـدٌ فَوجَـدَ(١) ، وقَـوْلِ الشَّـاعِرِ :(٢)

* وقائـلةٍ خَـوْلانُ فانْـكِحْ فَتاتَهُـمْ *

لا دَليـلَ لـه في شيءٍ منْ ذلكَ ، لاحْتِمالِ أنّ يكونَ (زَيـدٌ وخَـوْلانُ) خَبَـريْ مُبتدأيْنِ مَحذُوفَيْنِ ، والفَـاءُ حينَئـذٍ عاطِفَـةٌ جُملةً على جُمْلةٍ ، لا زائـدَةٌ ، ومتـى فَقَـدَ المُبتدأُ شيئا منْ هـذه الشُّـروطِ لم يَكُنْ مَتضَمِّنـا معنـى الشَّـرْطِ ، فلا تَدْخُـلُ الفـاءُ حينَئـذٍ ، لأجْـلِ الشَّـرْطِ ، ولا تكُونُ عاطِفَـةً ، لأنّـه يَـلزَمُ منْ عـْطفِ الخَبـرِ على المُبتـدإِ أنّ يَرْجِـعَ مبتـدأً ، لا خَبَـرًا .

فَمثـالُ الموصُولِ بالفعْـلِ : الذي يأتينـي فَلَه دِرْهَـمٌ ، ومِثـالُ الموصُولِ بالظَّـرْفِ ، أو المَجْـرُورِ : الذي عنْـدَك ، أو في الدارِ ، فـله دِرْهَمٌ ، ومثـالُ الموصُوفةِ بالفعْـلِ : كلُّ رجُـلٍ يأتيني فـله درهَمٌ ، ومِثـالُ الموصُوفةِ بالظَّرفِ ، أو المجْرورِ : كلُّ رجُلٍ عنْدَكَ ، أو في الدارِ ، فَلَه دِرْهَمٌ ، وإنَّمـا اشْـترط هذه الشُّـروطَ ؛ لأنَّ الموصُـولَ أو النـكرةَ إذا كانا عامَّيْنِ أشْـبَها الشَّـرْطَ ، لأنَّ الشَّـرطْ بابُـه العُمُومُ ، فلوْ قيـلَ : الذي جاءني زيـدٌ ، لم يَجُـزْ دُخـولُ الفاءِ ، لأنَّ الذي هُنـا لا يُرادُ بـه العُمُـومُ ، وكَذلِـكَ إذا كَانَت الصِّـلةُ أوْ الصِّـفةُ فعْـلًا يكونُ قـدْ جـاءَ في الكَلامِ ما يطْلُبُـه الشَّـرطُ لأنَّ الشَّـرطَ يَطْلُبُ الأفْعـالَ ، وجـازَ في الظَّـرفِ والمجـرُورِ وإنّ لمْ يكُونَـا فِعْلينِ ، لمـّا كان الظَّـرفُ والمجـرُورُ يكثُرُ الْتباسُـهُما بالفعْـلِ ، واشْترَطَ كَونَ الصِّـلةِ غيْـر شَـرْطِيـةٍ ؛ لأنَّهـا إذا كانت شَـرْطيةً كقولِنا : الذي إنْ تَكْرِمْنـي أحْسِـنْ إليـكَ أخوكَ ، يكونُ صريحَ

---

١) معاني القرآن ١ / ١٢٤ وانظر الحجة لأبي علي ٢ / ١٩١ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٠ ؛ والجنى الداني ص ٧١ .

٢) لم أقف على قائله، وتمامه * وأكرُومـةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَـا *
والبيت في الكتاب ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، ٣ / ١٧٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٤١٣ والإيضاح ص ٥٣ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٢٦٦ وشرح المفصل ١ / ١٠٠ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ١٨٠ ورصف المباني ص ٤٤٩ والبحر المحيط ٣ / ٤٧٧ والهمع ٢ / ٥٩ والخزانة ١ / ٤٥٥ و ٣١٥ .

الشَّرْطِ قَدْ جَاءَ في الصِّلَةِ ، فلا يكونُ (الذي) حينَئذٍ مُتَضَمِّنًا معناه ، لوُجُودِ الصَّحيحِ، والشَّرطُ قَدْ أخَذَ جَوابَه في الصِّلَةِ ، فلا يَكونُ الخبَرُ جوابًا له حَتَّى يَجُوزُ دُخولُ الفَاءِ مع الخَبرِ ، وأهْمَلَ شَرْطا آخَرَ، وهو : أنْ لَا يَدْخُلَ على المُبتدإِ (لَيْتَ)، أو (لَعَلَّ) ، نَحْو : ليتَ الذي يَأتِيني ، ولعَلَّ الذي في الدار، فلا يجُوزُ أنْ تَقُولَ في خبَرِه : فمكرَمٌ ، بالفَاءِ ، واخْتُلِفَ في عِلَّةِ ذلِكَ ما هِيَ ؟

فمنهُم مَنْ قَالَ : عِلَّتُه بأنَّ الشَّرطَ لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَه ، فإذا عَمِلت فيه (ليْتَ) أوْ (لَعَلَّ) خَرَجَ عن بابِ الشَّرْطِ ، فلَا يجُوزُ دخُولُ الفَاءِ حينَئذٍ.(١)

ومنهم مَنْ قَالَ : بل العِلَّةُ أنَّ معنى (ليتَ ولَعَلَّ) يُنافي معنى الشَّرطِ (٢)؛ مِنْ حَيْثُ كان (ليْتَ) للتمني ، ولعَلَّ للترجِّي ، ومَعْنى الشَّرطِ التعْليقُ ، فلا يَجْتَمِعَانِ ، ويَتَخَرَّجُ على هاتَينِ العِلَّتَينِ مَسْألةٌ ، وهي دُخُولُ (إنَّ) على الاسْمِ الموصُولِ، هل يَمْنَعُ دُخولُ الفَاءِ ، أمْ لا ؟

٣٩/ب فَمنْ عَلَّلَ بالعِلَّةِ الأولى مَنَعَ دُخُولَ الفاءِ مَعَ إنَّ أيضا ، لأنَّها قَدْ عَمِلَت فيه، فَخَرجَ عن بَابِ الشَّرْطِ، ومَنْ عَلَّلَ بالعِلَّةِ الثَّانيةِ ، وهُو المَعْنى ، جَوَّزَ دُخُولَ الفاءِ مع إنَّ ؛ لأنَّها لا تُغَيِّرُ المَعْنى عمَّا كانَ عليه قبْلَ دخُولِها، وقَبْلَ دُخُولِها كانَتِ الفاءُ تَدْخُلُ في الخَبرِ، فيَبْقَى ذلِكَ بعْدَ دخولِهَا - واللهُ أعْلَمُ بالصَّوابِ .

= = = = = = = = = = = =

١) هذا التعليل للأخفش - انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٧٠ والهمع ٢ / ٦٠.

٢) هذا التعليل لسيبويه والجمهور - انظر الكتاب ١ / ١٣٩ وشرح المفصل ١ / ١٠١، والهمع ٢ / ٦٠.

بَابُ الاشْتِغَال

قَولُه : (وإنَّما عُقِبَ بِه) إلى آخرِه.[1]

إنَّما احتاجَ إلى هذا الاعْتِذارِ ، لأنَّ بابَ الاشْتِغالِ من المنصُوباتِ ، وفيها ذَكَره سيبويه - رحمَه اللهُ - وهُو لَمْ يَفرُغْ مِنْ ذِكْرِ المرفُوعاتِ بعدُ،[2] فاحْتاجَ إلى الاعْتذارِ بما ذكَرَه لذلكَ.

وقَولُه : (متصَرِّف)[3]

ليُخرجَ بَابَ نِعْمَ والتعجُّبِ ، كقولنَا : زَيدٌ نِعْمَ الرجُلُ ، وكقولنا : زيدٌ ما أحْسَنَه ، وزيدٌ أحْسِنْ بِه ، وكَانَ يحْتَاجُ أَنْ يقولَ :(إلاّ ليْسَ) فإنَّ سيبويه - رحمَه اللهُ - ذكَرَها في بَابِ الاشْتغالِ،ومثَّلَ عليْها بقولِه : أزيدًا لسْتَ مثْلَه[4] ، فيُعْرفُ أنَّ إخْراجَ غيرِ المتَصَرِّفِ مُطْلقًا ليْسَ بجيِّدٍ .

وقَولُه : (أو ما جَرى مَجْراه)[5]

يُريدُ اسْمَ الفاعلِ والأمثِلَةَ العامِلَةَ عمَلَه ، والمصْدرَ الواقعَ موقعَ فعْلِه ،نَحْو قَولِكَ :أمَّا العَسلَ فأنا شَرَّابُه،[6] ونَحْو : زيدًا ضربًا إياه* واسْمَ المفعُولِ نَحْو : أزيدًا أنْتَ ضَاربُهُ و (أزيدًا)[7] أنْتَ مَحْبُوسٌ عليْهِ ، وتقْديرُ الفعْلِ في الأولى : أضَربْتَ زيدًا ، وفي الثَّانيةِ : ألابَسْتَ ، أوْ بَاشَرْتَ .

وقَولُه : (ولَوْ لمْ يعْمَلْ فيه)[8] إلى آخرِه.

---

١) تمام كلام ابن عصفور (بعد المبتدأ والخبر لأن كثيرا من مسائله يرجع إلى ذلك . .) انظر المقرب ١/٨٧.
٢) انظر الكتاب ١/٨٠.
٣) المقرب ١/٨٧.
٤) الكتاب ١/١٠٢.
٥) المقرب ١/٨٧.
٦) الكتاب ١/١١١،وانظر البسيط في شرح الجمل ٢/٦٢٣.
٧) زيادة بنحوها يستقيم الكلام .
٨) المقرب ١/٨٧ وتمام قول ابن عصفور (لعمل في الاسم المشتغل عنه . . .)

* في الأصل (زيدًا ضربه) وما أثبتناه عن الارتشاف ٣/١٠٣.

يُخْرجُ بذلكَ المصْدرَ بأنْ والفعلِ ، أوْ بما والفعْلِ ، أوْ بأنَّ الَّتي خبرُها فعْلٌ ؛ لأنَّهُ لَو لَمْ يَعْمَلْ في الضَّمير ، أو السَّببيّ لَمَا جَازَ أنْ يعمَلَ في الاسْمِ المتقدِّم ؛ لأنَّ معمُولَ المصْدرِ المذكُورِ لا يتقدَّمُ عليْهِ ، ويُخرجُ أيضاً أسْماءَ الفِعْلِ فإنَّها وإنْ كانتْ أيضاً جاريةً مُجْرَى الفِعْلِ لا يتقدَّمُ معْمولُها عليْها ، خِلافاً للكُوفيينَ على ما يُحرَّرُ في موْضِعِهِ - إنْ شَاءَ اللهُ تعَالَى-.(١)

وقوله : (أوْ في موْضعه)(٢)

ليْسَ هذا مِنْ بَابِ الاشْتِغالِ في شيءٍ ، وعَجِبْتُ مِنه كيْفَ ذكَرَ هذا وكرَّرَه في هَذا البَابِ مِراراً ؟ ثُمَّ كَيفَ يقولُ (في موْضِعه) ، وَهُوَ يُريدُ بذلكَ أنه يعمَلُ في ظَرْفٍ ، أوْ مجْرُورٍ ، لَوْ وَقَعَ موْقعَ هَذا الإسْمِ على مَا بيَّنَ بعْدُ ، فَهلْ هذا يُطْلَقُ عليه لفْظُ (مَوضِعٍ) في اصْطِلاحِ أحَدٍ مِنَ النُّحاةِ ؟ هَذا ما لا عِلْمَ لي بِه(٣) .

وَقولُهُ : (ما اتَّصَلَ به ضَميرٌ)(٤)

مثالُهُ : زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه .

وَقولُهُ : (أوْ ما اشْتَملتْ صِفتُه)(٤)

مثاله : (زَيدٌ ضَرَبْتُ رجُلاً يُحبُّهُ) *

وَقولُهُ : (وما عُطِفَ عليه اسْمٌ) *

مثالُهُ : زيدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً وَأخَاه .

---

١) انظر ما سيأتي ص ٢٤٠ .

٢) المقرب ٨٧/١ - وبعد هذه العبارة فيه (.. فمثال عمله في الاسم قولك : زيد ضربته ، ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل في الضمير لنصب زيداً ، ومثال عمله في موضعه قولك : أزيد قام أبوه ، ألا ترى أن (قام) لو لم يعمل في (الأب) لم يعمل في (زيد) ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقعه ..)

٣) من قول الشرح - رحمه الله - (ليس هذا من باب الاشتغال .. إلى هنا نقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد جـ٢ ل٢٩٩أ .

٤) المقرب ٨٧/١ وعبارة ابن عصفور كاملة (.. وأعني بالسببي ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف إلى شيء من ذلك ..)

* هاتان العبارتان ليستا في المخطوطة ، وبما أثبته يلتئم الكلام .

وقـوله : (وما أُضيفَ إلى شيءٍ مِنْ ذلِكَ)(١)

مِثـالُه : زيـدٌ ضَـربتُ غُلامَ أخِيْـه ، وزَيـدٌ ضَـرَبتُ غُلامَ رجُـلٍ يُحِبُّـه ، وزيـدٌ ضـربتُ غـلامَ عمـرو وأخيـه ، وقـدْ ضَـبَطَه بَعضُـهم بأنْ قـالَ : هـو:أنْ يتقـدَّمَ اسْـمٌ ويتأخَّـرَ عنـه عامِلٌ واقـعٌ علـى ضَـمِيرِ ذلِكَ الاسْـمِ ، والضَّميرُ إمَّا منْصُـوبٌ، أو في موضـعِ نصْـبٍ،أوْ مُتعَـلِّقٌ بمنْصُـوبٍ ، ويـكونُ ذلِكَ العـامِلُ بحَيْـثُ يجُـوزُ تقديـمُ معمولِهِ عليه في ذلِكَ المكَانِ./ ٤٠/أ

مثـالُ المنصُـوبِ: زيـدٌ ضَربتُـه ، ومِثالُ ما هـو في موضعِ نصْـبٍ: زيـدٌ مررتُ بـه . ومِثالُ المتَعلِّقِ بمنصُوبٍ: زيـدٌ ضَـرَبتُ أخَـاه ، وجَميـعُ ما مَثَّلنـا به في السَّـبَبيِّ.

وقـولُه : (بحَيْـثُ يجُـوزُ تَقْديـمُ معمُولهِ عليـه في ذلِكَ المكَانِ)(٢)

ليُخـرِجَ مثْـلَ قولِنـا : زيـدٌ رجـلٌ أكرمتـُه، فـ(أكْرَمْتُـه)في مَوْضِـعِ الصِّـفةِ(لِرجُـلٍ)، ولا يَجُـوزُ تقديـمُ معمُولِ الصِّفةِ على الموصُوفِ ، ويُخْـرِجَ به أيْضـا المصْدَرَ المقَـدَّرَ بأنْ والفعْـلِ ،أو بمَـا والفِعْـلِ ، أو بأنَّ التي خبرُهـا فِعْـلٌ ، وأسْماءَ الأفْعَـالِ، والصِّـلةَ ، وكذا إذا حَـالَ بيْـنَ الاسْـمِ والفعْـلِ حـرْفُ اسْتفهامٍ ، أوْ مَا النافيـةُ ، أوْ لاَ في جَـوابِ قَسَـمٍ ، أو حـرْفُ شَـرْطٍ، أو تحضيضٍ، أوْ عَـرْضٍ ، لِعَـدمِ جَـوازِ تَقَـدُّمِ مَعْمُولاتِهـا عليْهـا .

قَـولُه : (وإلا مِنْ مَعْنَـاه)(٣)

مِثـالُه : زيـدٌ ضَـرَبْتُ أخَـاه ، أو رجـلاً يُحِبُّـه ، أو ما أشْـبَهَهُ ، والتَقْدِيـرُ: أهَـنْتُ زيـدًا ، ضَـرَبْتُ أخَـاه ، أو مَا هُـوَ في مَعْنَـاه ، ولا يجُـوزُ أنْ تُقَـدِّرَ

==================

١) المقرب ١ / ٨٧ وعبارة ابن عصفور كاملة (. . وأعنى بالسببى ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه ،وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف إلى شيء من ذلك . .)

٢) هذه العبارة ليست من كلام ابن عصفور وإنما أوردها الشارح رحمه الله ـ من الضابط المتقدم،كما ترى .

٣) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن ،وإلا فمن معناه .

ضربتُ زيدًا ، لأنَّكَ لمْ تَضْرِبْه ، وكَذلِكَ تُقدِّرُ في كلِّ سببيٍّ مِنَ المعْنَى ، لا مِنَ اللَّفْظِ ، في كلِّ ما الفعْلُ المفسِّرُ فيه لازِمٌ لا يَتَعدَّى إلا بحرفِ جرٍّ ، لِمَا سَنَذْكُره من أنَّ الفعْلَ اللازِمَ لا يُقَدَّرُ في هذا البَابِ.

واعْلمْ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُقَدَّرَ في جَميعِ مسائِلِ بَابِ الاشْتغالِ فعْلًا لازِمًا يتَعدَّى بحرفِ جرٍّ ، وإنما تُقَدِّرُ فعْلًا متَعدِّيًا ، لأنَّك إذا قدَّرتَ اللازِمَ،فإمَّا أنْ تُقَدِّرَ معَهُ حرْفَ جرٍّ ، فإنْ لمْ تقدِّرْ حرْفَ جرٍّ لمْ يصِلْ إلى المُشْتَغلِ عنه لِقُصُوره ، وإنْ قَدَّرتَ معَه حَرْفَ جرٍّ،فإما أنْ تَجُرَّ ذلِكَ الاسْمَ المُشْتَغلَ عنه ، أوْلَا ، فإنْ جَرَرْتَ يَلْزَمُ إسْقاطُ الجَارِّ وإبْقاءُ عمَلِه ، وذلِكَ ضعيفٌ قَليلٌ ، لا يجُوزُ ، وإن نَصَبْتَ يلزَمُ حذفُ حرْفِ الجَرِّ ، والنصْبُ على على إسْقَاطِ الخَافِضِ مَعَ حذْفِ الفعْلِ،فيَكْثُرَ الحَذْفُ ، ومِثْلُ ذلِكَ يَقِلُّ ، فلا يَجُوزُ ، فَظَهرَ أنَّه لا يجُوزُ تقْديرُ الفعْلِ اللازِمِ ، فتعَيَّنَ تقْديرُ الفعْلِ المُتَعدِّي .

وقَولُه : (المخْفُوضُ إذا كَانَ في موضِعِ رفْعٍ)(١)

مثالُه : زيدٌ كُفِيَ رجلًا ، وزيدٌ ذُهِبَ بِه .

وقَولُه : (النَّصْبُ معَ الضَّميرِ أحْسَنُ منْه مع السَّبَبِيِّ)(١)

لأنَّكَ مع الضَّميرِ تُقدِّرُ الفِعْلَ المحذُوفَ من لفْظِ المظْهَرِ ومعْناه ، ومع السَّبَبيِّ مِنْ معنَاه لا غيرُ،ومع السَّببيِّ أحْسنُ منه مَعَ الضَّميرِ المجرُورِ،لأنَّه مَعَ الضَّميرِ

==========================

١) المقرب ١ / ٨٨ وتمام قول ابن عصفور (.. يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع إلا أن النصب أبدا في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور .

المجرور يختلف الفعلان المقدر والظاهر من حيث التعدي واللزوم، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور ، كما كان مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب .

وقوله : (في معنى أمر)(١)

نحو: زيدًا اضربه ، (أو نهي)(١) نحو : زيدًا لا تكرمه (أو دعاء)(١) نحو: زيدًا غفر الله له، أو: زيدًا لا يعذبه الله ، هذه أمثلة الضمير المنصوب، ومثال السببي المنصوب : زيدًا اضرب أخاه ، ومثال الدعاء المرفوع الضمير : زيد رحم ، وزيد رحم أخوه في السببي المرفوع ،/ ومثال ٤٠/ب
المجرور المرفوع الموضع : زيد غفر له ، وزيد غفر لأخيه في السببي المرفوع الموضع ، ومثال المجرور المنصوب الموضع : زيدًا أمرر به، والسببي المنصوب الموضع : زيدًا أمرر بأخيه .

قوله : (صلة)(٢)

مثاله : زيد الذي ضربته .

(أو صفة)(٢)

مثاله : زيد رجل أكرمته .

(وما النافية)(٢)

مثاله : زيد ما ضربته .

======================

١) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (فإن كان العامل في معنى أمر أو نهي، أو دعاء. جاز أيضا في المشتغل عنه الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل، فيكون على حسب الضمير ، أو السببي . فإن كان مرفوعا رفع وإن كان منصوبا أو محفوضا نصب ، والاختيار إضمار الفعل .)

٢) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (هذا إذا لم يقع العامل صلة، أو صفة أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور، وهي: ما النافية، ولا في جواب القسم، وأدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، وهي هلا ولولا ولوما وألا بمعناها، ولام الابتداء، أو الداخلة على جواب القسم، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا الرفع على الابتداء . . .)

(وأَدواتُ الاسْتفهامِ)(١)

مِثـــالُه : زيـــدٌ هَـــلْ ضَرَبْتَـــه .

(والشَّـــرْطُ)(١)

مِثـــالُه : زيـــدٌ إنْ تَضْـــرِبْه أَضْـــرِبْه.

(والتَّحضِـــيْضُ)(١)

مِثـــالُه : زيـــدٌ هَـــلَّا تَضْرِبُـــه .

(ولَاْمُ الابتـــداءِ)(١)

مِثـــالُه : زيـــدٌ لَعمرٌو يضربه .*

(والداخِـلةُ على جَـوابِ القَسَـــمِ)(١)

مِثـــالُه : زيـــدٌ ـ واللّـهِ ـ لقَـدْ أكرَمْتُـــه .

قَـــولُه : (وإن تَقدَّمَـه سُـؤَالٌ والعامِـلُ غَيـرُ خَبـرٍ)(٢)

مِثـــالُه إذا قِيـلَ لَكَ : مَنْ أضْـرِبُ؟ تَقُـولُ : زيـدًا اضربْـه ، أو زيـــــــدًا اضـــربْ أبَـــاه .

وقَـــولُه : (وإنْ كَانَ خَبـرًا)(٢)

مِثـــالُه إذا قِيلَ لَكَ : مَنْ ضَرَبتَ؟ أو : من ضَرَبْتَه ؟ تقُولُ : زيدٌ ضربتُه، أو ضربتُ أَباه .

==================================

١) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (هذا إذا لم يقع العامل صلة أو صفة أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور، وهي : ما النافية ـ ولا في جواب القسم، وأدوات الاستفهام ، أو الشرط أو التحضيض وهي : هلا ـ ولولا ـ ولو ما ـ وألا ـ بمعناهـــا ؛ ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القسم فإنه لا يجوز فيه إذْ ذاك إلا الرفع على الابتدا

٢) [illegible] ١ / ٨٨ ، ٨٩ ونص كلام ابن عصفور (.. وإن تقدمه سؤال فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء، وإن كان خبرا جاز في المشتغل عنه الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل إلا ـ ان الاختيـــار أن يوافق المشتغل عنه في إعراب الاسم الذي استفهم به ، فإن كان مبتدأ، أو معمولا لفعـل كان هو كذلك .)

* في الأصل : زيد والله لأكرمنَّه ، وما أثبتناه عن شرح الكافية للرضي ١/١٦٤ ، والارتشاف ٣/١٠٥ .

قولُــه : (وَإِنْ تَقَدَّمَـــهُ حَـــرْفُ عَطْـــفٍ ، والعَـــامِلُ غَـــيْرُ خَـــبَرٍ) (١)
مَثالُــه في الجُمْلَــةِ الفِعْلِيَّــةِ : قَــامَ القَــوْمُ وَزَيْــداً أَضْرِبْــهُ ، أَوْ أَضْــرِبْ أَبَــاهُ .
وَقَــولُـــه : (٢)
مَثالُه في الجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةِ : زَيْدٌ قَامَ وعَمرُو أَكْرَمْتُه ، أَوْ أَكْرَمْتُ أَباهُ ، وفي الجُملةِ الفِعْلِيَّةِ : قَامَ القَوْمُ وعَمرُو أكْرَمْتُهُ ، أَوْ : أَكْرمتُ أَبَاهُ ، وَفي ذَاتِ الوَجْهَيْنِ : زَيْدٌ أكرمْتُـه وعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ ، أو أَكْرَمْتُ أَبَاهُ .
قَولُه في هَذه المَسَائِلِ الَّتي مَثَّلنا عليْها : وإِنْ كَانَ خَبَراً ، (فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ العَطْفُ عَلى جُملةٍ إِسمِيَّةٍ ، فيكُونُ الأَمْرُ على ما كَانَ عليْهِ لَوْ لَمْ يتقدَّمْه شَيْءٌ) (٣)
قُلنَا : لاَ ، بَلِ الرَّفْعُ هُنا أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ إِذَا لَمْ يتقدَّمْه شَيْءٌ ، لأَنَّهُمَا إشْـتَرَكَا في أَنَّ الرَّفْـعَ في كُلِّ واحِدٍ منهُما لا يَحْتَاجُ إلى إِضْمَارٍ ، وامْتازَ هَذا بزِيَادَةٍ ، وَهُو أَنَّ النَّصْبَ فِيه يُؤَدِّي إلى اخْتِلاَفِ الجُمَلِ ، والرَّفْعَ يُؤَدِّي إلى اتِّفاقِها ، بخِلافِ النَّصْبِ إِذَا لَمْ يتقدَّمْه شَيْءٌ ، فإِنَّـه لاَ شَيءَ قَبْلَه فَيوافِقَه ، أَوْ يُخَالِفَه ، فَظَهَرَ أَنَّ الرَّفْعَ هنا مُرَجَّحٌ على الرَّفْعِ هُنَاكَ .
وَقولُه : (وإِمَّا أَنْ يكُونَ على جُملةٍ فِعْلِيَّةٍ ، فالمُختَارُ الحَمْلُ على إِضْمَارِ فِعْلٍ) (٤)
إِنَّما كَانَ المُخْتارُ الحَمْلُ عَلى إِضْمارِ فِعْلٍ ، لأَنَّكَ حِينَئذٍ تكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلةً فِعْلِيَّةً على جُملةٍ فِعْلية ، فَتَتفِقُ الجُمَلُ ، فإِذا رَفَعْتَ تَكُونُ قَدْ عَطفْـتَ جُملَـةً إِسمِيَّـةً علـى جُملـةٍ فِعْلِيَّـةٍ ، فَتَخْتَلِفُ الجُمَلُ ، وتَوافُقُ الجُمَلِ أَوْلَى مِن اخْتِلافِها .

---

١) المقرب ٨٩/١ .
٢) كذا في الأصل – وتمامه من المقرب ٨٩/١ – (... وإن كان خبراً فإما أن يكون العطف على جملة إسمية فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإما أن يكون على جملة فعلية ، فيجوز الإبتداء والحمل على إضمار فعل ، والمختار الحمل على إضمار فعل ، وإما أن يكون العطف على جملة ذات وجهين ، فيستوي الرفع على الإبتداء ، والحمل على إضمار فعل ...)
٣) المصدر نفسه ، وفي الأصل : (...... أو عطف على جملة إسمية ، فكما لم يتقدمه شيء) .
٤) نفسه ٨٩/١ ، وفي الأصل (وإما أن يكون حمل ......) .

فَإنْ قيْلَ : تَوافُقُ الجُملِ يُعارِضُه أنَّك إذا نصَبْتَ تحْتَاجُ إلى تَقْديرٍ ، وإذا رَفَعْتَ لمْ تحتَجْ إلى تقْديرِ شيءٍ .

فالجَوابُ مِنْ وجهَيْنِ :

أَحدهما : أنَّه إذَا دارَ الأمْرُ بيْنَ الاخْتلافِ والتقْديرِ كانَ التقْديرُ أوْلى؛ لكثْرةِ التقْديرِ في كلامِ العَربِ ، وقِلَّةِ الاخْتلافِ ، والحَمْلُ على الكثيرِ أوْلَى .

والثاني :أنَّا نقُولُ : لا يصلُحُ أنْ يكُونَ التقديرُ مُعارِضًا للاخْتلافِ ؛ إذْ كانَ مُقْتضَى العطْفِ نَظيرَ التثْنيَةِ ، أو أصْلًا لَها ، وتَثْنيةُ المُخْتلفيْنِ كزيدٍ وعمْروٍ ، لا تجوز ،فكذلِكَ/كانَ القياسُ أنْ لا يَجُوزَ العطْفُ في المُخْتلِفِينِ،لكِنْ ٤١/م جوَّزْنا ذلِكَ لِمَا في منْعِه من الاحْتِياجِ إلى الأصْلِ ،فإذا كَانَ ذلِكَ مُجَوَّزًا للاخْتلافِ لمْ يصْلُحْ أنْ يَكونَ مُعارِضًا للموافَقَةِ .

وقَولُه في الجُملةِ ذَاتِ الوجْهين (يَسْتَوي الرفْعُ على الابْتداءِ ، والحَمْلَ على إضْمارِ فِعْلٍ)[(١)] .

هذه العِبَارةُ تَحْتَاجُ إلى فَضْلِ تَبْيِيْنٍ ، وكذلِكَ قَولُ الزَّمخشريِّ ـ رحِمَه اللهُ ـ فيها (ذَهَبَ التَّفاضُلُ بيْنَ رفعِ عمْروٍ ونَصْبِه)[(٢)]

وذلِكَ أنَّا نَقُولُ : لا يَخْلُو إمَّا أنْ نعتَقِدَ أنَّ هذه الجُملةَ معطُوفةٌ على الجُملةِ الأُولى برُمَّتِها،وهِيَ :(زيدٌ ضَرَبْتُه)،فحينَئِذٍ يكونُ الرفْعُ أولى من النَّصبِ؛ لما بَيَّنَّا في قَولِه في الجُملةِ الاسْميةِ(أنَّها بمنْزلةِ ما لمْ يتقدَّمْهُ شيءٌ)[(٣)]،أو نَعْتَقِدَها

==========================

١) المقرب ١ / ٨٩ .
٢) نص عبارة الزمخشري في المفصل ص ٥٠ و ٥١ (.. فأما إذا قلت : زيدا لقيت أخاه وعمرا مررت به ، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛لأن الجملةالأولى ذات وجهين ....)
٣) هذه العبارة تقدمت ص ١٦٦ .

مَعطُوفــةً عـلى الجُمـلةِ الصُّغْرى وهيَ(ضَرَبْتُـه) وحْدَهـا ، فَيـكونُ ـ حينَئـــذٍ ـ النصْـبُ أَولى من الرَّفْـعِ لِمَا بيَّنَّـا[1] في العَطْـفِ علـى الجُملةِ الفِعْليةِ ، فَبـانَ مِـنْ هـذا أنَّـه ليْسَ لنا حَـالةٌ يَكونُ الرفْـعُ والنصْـبُ فيهـا مُسْـتَوِيَيْنِ ، فَكَيْـفَ يَسُــوغُ قَولُه : (ويَسْـتَوِي الرفْـعُ والحَمْلُ عـلى إِضْـمارِ فِعْـلٍ) ، وكذلِكَ قـولُ الزَّمَخْشـرِيِّ : (ذَهـَبَ التَّفَاضُـلُ) ، وإِنَّمَا صِحَّةُ مَحْمَلِ كَلامِهِما أَنَّ للحَمْلِ على إِضْمارِ فِعْــلٍ رُجْحَـانًا مِنْ وجْـهٍ ، وللرفعِ رُجْحَـانًا من وجْـهٍ ، فصَارَ لِكُلٍّ واحـدٍ منهُما رُجْحـانٌ في الجُمـلةِ ، فَتَسَـاوَيَا بِهـذا الاعتِبَـارِ ، لا بالنِّسْبةِ إلى حَـالةٍ واحِـدةٍ .

رَجَعْنـا إلى البحْـثِ في نَفْسِ المَسْـأَلةِ :

قَــالُوا : لا يَجُـوزُ فيهـا الحَمْلُ علـى إِضمار* الفِعْـلِ أَصْلًا ورأْسًـا ، لأنَّ الحَمْلَ على إِضمار* الفِعْـلِ يُـؤَدِّي إلى مَحْذُورٍ ، بَيَـانُه: أنَّكَ إذا حَملْتَـه عـلى إِضْـمارِ فِعْـلٍ تَـكُونُ قَـدْ عطفْتَـه على الجُملةِ الفِعْليَّـةِ التي هـيَ :(ضَرَبْتُـه)ـ وضَرَبْتُـه جُملةٌ هيَ خَبرٌ عَنْ (زيـدٍ) ، والمعْطوفُ علـى الخَبرِ خَبَرٌ ، فيُـؤَدِّي إلى أنْ يَـكُونَ :(عمرًو أكْرمتُـه) خَبَرًا عن زَيْـدٍ ، وهُـو جُمـلةٌ ، ولا ضَـمرَ فيـه ، فلا يَجُـوزُ لذلِكَ .

قُلنَـا : قَـدْ أجَابَ الأئِمَّةُ عَـنْ ذلِكَ بأَرْبعـةِ أجْوِبَــةٍ :

أما السيرافيُّ[2] ـ رحمَه اللهُ ـ فأجَابَ عنْ ذلِكَ بأنِ الْتزَمَ السُّـؤالَ وقَالَ ما مَعْنـاهُ: إنَّ سيبويه ـ رحمَه اللهُ ـ لم يُمثِّلْ بهذا المِثالِ على أنَّـه صَحِيحٌ ، بَـلْ لِيُرِيـكَ كَيْفَ صُورةُ العطْـفِ في الجُملةِ ذَاتِ الوجْـهَيـنِ ؟ واعْتَمَـدَ في المسْألةِ على أنَّــه إنْ وُجِـدَ باقـي الشُّروطِ صَحَّتِ المسْـألةُ ، وإلَّا فَـلَا ، وتَبِعَـه في هـذا الجَــوابِ

==================

١) سـبق بيـانـه صـ١٦٦.

٢) شـرح الكتـاب حـ١ل٣٩٨وانظر شـرح الجمـل لابن عصفور ٣٦٧/١ .

* ثمة يلتئم بها الكلام .

ابنُ يَعِيْش – رحمه الله (١).

وأما أبو عليّ (٢) – رحمه الله – فإنّه أجاب عَنْ ذلكَ بأنْ قالَ ما معناهُ: أنَّه لمَّا لم يظهرْ الرفْعُ في الجُملةِ التي هي خَبرُ المبتدإِ صارَتْ كأنها غيرُ خَبرٍ فجَازَ أنْ يُعطفَ عليه ما لا يَصحُّ أنْ يكونَ خبراً، ووَافقَه ابنُ جنّي – رحمه الله – على هذا الجواب *

قالَ: ونظيرُه الضّميرُ في اسْمِ الفاعِلِ لمّا لم يظْهرْ لم يُعتدّ به فثُنِّيَ الاسْمُ وجُمِعَ، ولَوْ ظَهرَ لمْ يثنّ ولَمْ يُجمَعْ – واللهُ أعلمُ بالصّواب.

وأمّا ابنُ خَرُوفٍ – رحمه الله فإنّه أجابَ عَنْ ذلكَ بما معناهُ: أنّه ليْسَ المرادُ هُنا العطْفُ الحقيْقيُّ الذي يُوجبُ التّشْريكَ، بلِ المُرادُ هُنا إنّما هُوَ تواخي الجُملِ، بدليلِ أنّ سيْبَويه – رحمه الله ذكَرَ منْ جُملةِ مَسائلِ الكتَابِ العطْفَ بحتّى، نَحْوَ قولِكَ: القَومُ أكرَمتُهم حتّى زيدٌ أكرمْتُه، قالَ (وحتّى لا يُعطَفُ بها في الجُملِ) (٣) فعلِمْنا أنّ المُرادَ التّواخِيَ، لا العَطْفَ التشْريْكيّ، فلا تحتاجُ حيْنئذٍ – الجُملةُ المعطُوفةُ إلى ضَميرٍ، وإلى هَذا الجَواب مَالَ شَيْخُنا ابنُ عُمْرُونَ – رحمه الله في شَرْحِ المفصّلَ. ٤١/ب

وأمّا الرُّمّانيُّ (٤) – رحمه الله فإنّه أجَابَ عَنْ ذلكَ بأنْ قَالَ مَا معْناهُ: إنّ الجُملةَ المعطُوفةَ لا تَحتاجُ هُنا إلى ضَميرٍ، لأنّ العطْفَ هُنا إنّما هُو بالنّظرِ إلى المعْنى، وقولُنا: زيدٌ ضَرَبْتُه، أوّلاً في مَعْنى قَولِنا: ضَرَبْتُ زَيداً – فَلَمْ نَنْظُرْ إلى كَوْنِها مُبتدأً وخَبراً إلى* اللّفْظِ، بلْ إلى المعنى، فكأنّها جُملةٌ فِعْليّةٌ، فكأننا قلنا:

==============================

١- انظر شرح المنصل ٢ / ٣٣.

٢- انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦١ والمسائل البصريات ١ / ٢١٣.

٣- لم أقف عليه في شرحه للكتاب.

٤- شرح الكتاب ج ال ٣٥.

* انظر موافقة ابن جني لشيخه في كتابه المحتسب ٢ / ٣٠٣.

* في الأصل: (في)

ضَربتُ زيدًا ، وعمرًا أكْرمتُه ، وإذا قُلنَا ذلِكَ لم تَحْتَجْ الجُملةُ الثَّانيةُ إلى ضَميرٍ، فلَمْ نجْعَلْ فيها ضَميرًا ، إذْ كانَتْ في معنى ما لا يَحْتاجُ إلى ضَميرٍ.

قُلتُ :

أمَّا جَوابُ السِّيرافيِّ - رحمَه اللهُ - ففيه نَظَرٌ ، وذَلِكَ أنَّ القُرآنَ الكريمَ قَدْ وَرَدَ فيه ما هُوَ على صُورةِ الثَّاني الذي ذَكَره سيبويه - رحمَه اللهُ - من غيْرِ نقْصٍ* ولا زِيادَةٍ ، وهُوَ قولُه تعالى : (والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدانِ، والسَّماءُ رفَعَها)[1] برفْعِ السَّماءِ ونَصْبِها ، فإذا نُصِبَتْ كانَتْ كالمِثالِ الذي ذَكَره سيبويه[2] - رحمَه اللهُ - من غيْرِ زيادةٍ ولا نَقْصٍ ، فهلْ نَقُولُ أيْضًا في القُرآنِ كما قَالَ في المسْألَةِ ؟ لا يجُوزُ القَولُ بهذا ، فبَقِيَ المكَانُ يَحتَاجُ إلى جَوابِ السُّؤالِ المذْكُورِ ضَرُورَةً .

وأمَّا جَوابُ أبي عليٍّ - رحمَه اللهُ - فإنَّ شَيْخَنا - رحمَه اللهُ - ناقَشَه فيه وقَالَ: ما تَمَسَّكَا به مِنْ عَدَمِ ظُهورِ الإعرابِ يُبْطِلُه تجْويزُ سيبويه - رحمَه اللهُ - النَّصْبَ في : هذا ضَارِبُ عبْدَاللهِ وزيدًا يَمُرُّ بِه[3]، فجَوَّزَ النَّصْبَ مَعَ ظُهورِ الإعْرابِ ولا ضَميرَ في الجُملةِ .

وأمَّا جوابُ ابْنِ خَرُوفٍ - رحمَه اللهُ - ففيه نَظَرٌ ، وذلِكَ أنَّ مبْنَاه على أنَّ (حَتَّى) لا يُعطَفُ بها في الجُملِ .

وهذه المَسْألةُ فيها خِلافٌ ، فذَكَر أكثرُ المغَاربةِ أنَّ (حتَّى) لا يُعطَفُ بها في الجُملِ، كما قَالَ ابْنُ خَروفٍ - رحمَه اللهُ - .

وذَكَرَ ابْنُ بابشَاذ - رحمَه اللهُ - أنَّه يجُوزُ العطْفُ بها في الجُمَلِ ، وكذلِكَ

========================

١) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .
٢) جاء في الكتاب ١ / ٩١ ما نصه : (ومثل ذلك قولك : زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا مررتُ، إن حملته على الأب، وإن حملته على الأول رفعت.)
٣) نفسه ١ / ٩٣.

* في الأصل : (من غير ضمير)

ذَكَرَ الرَّبَعِيُّ – رحمه الله – في شَرْحِ مُخْتَصَرِ الجَرْمِيِّ : أَنَّ (حَتَّى) يُعطَفُ بِها في الجُمَلِ كَالوَاوِ . [١]

قَالَ شَيْخُنَا – رحمه الله – في قَوْلِهِمْ – : إِنَّ (حَتَّى) يُعطَفُ بِهَا في الجُمَلِ كَالوَاوِ : هَذَا كَلامٌ غَيرُ مُحقّقٍ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِمَا ذَكَرَه في شَرْحِ المفَصَّلِ ، وَيَطولُ الوَقْتُ بِذِكْرِهِ .

وَقولُه : (بِإِذَا التي للمفَاجَأَةِ) . [٢]

مثالُه في الجُملةِ الإسميةِ : زيدٌ قائمٌ وإذا عمرٌو يضْربُه بكْرٌ ، أو : يَضْرِبُ أَبَاه ، وَفي الجُملةِ الفعليّةِ : قَامَ زيدٌ وإذا عمرٌو يضْربُه بكْرٌ ، أو يَضْرِبُ أبَاه ، وفي ذَاتِ الوجْهَين : زيدٌ ضَرَبْتُه وإذا عمرٌو يضْربُه بكْرٌ ، أو يضْرِبُ أَبَاه ، وَإِنَّما وَجَبَ الرَّفْعُ بَعدَ (إِذَا) المفَاجَأَةِ ، لأَنَّها لايَقعُ بَعْدَها إِلّا الجمْلةُ الإبْتدَائيةُ ، فَلا يَجُوزُ إِظْهَارُ الفِعْلِ ، وَلَمْ يَرْوِ أَحَدٌ مِنْ مُتَقدِّمي النُّحَاةِ ، وُقُوعَ الفعْلِ بَعْدَ (إِذَا) المُفَاجَأَة إِلّا الأَخْفَشُ – رحمه الله – فإِنَّه رَوَى في كِتَابِه الكَبِيرِ وُقُوعَ الفعْلِ بَعْدَ (إِذَا) المفَاجأَةِ ، إِذا كَانَ مقرُوناً بِقَدْ ، وَعليْه رَتَّبَ المصنِّفُ – رحمه الله – هذا الإسْتِثناءَ الَّذي ذَكَرَه [٢] ، ومَثالُ ذلكَ : زَيدٌ قائمٌ وإِذَا عَمْرٌو قَدْ ضَرَبْتُه ، أَوْ : قَدْ ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وإِذْ قَدْ جَرَى هُنَا ذِكْرُ (إِذَا) التي للمُفَاجَأَةِ فَلْنَتَكلَّمْ عَلَيْهَا ، فَنقُولُ : إِعْلَمْ أَنَّ (إِذَا) قَدْ تَكُونُ للمُفَاجَأةِ ، نَحْو:خَرجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ ، وإِخْتُلفَ فِيهَا ، هَلْ هِيَ إِسمٌ أو حَرْفٌ ؟ .

٤٢/أ

==============================

١) أنظر شرح الجمل له حـ٢ ل١٤٣ ، وجوز العطف بها أيضاً إبن السيد البطليوسي ، المغـني ١٣٧/١ ، وأنظر الخزانة ٣٣/٣ .

٢) المقرب ٨٩/١ ، وهو قوله : (إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو السببي مقروناً بقد) .

فمذهب الفرّاء –رحمه الله أنها حرف (١) ومذهب غيره أنها اسم ، ظرف(٢)، والأكثر أنها ظرف مكان ، لاغير (٣) وجوّز أبو عليّ أن تكون ظرف زمان(٤)

واختلف إذا كانت ظرفاً ، هل تلزم الإضافة إلى جملة ، أم لا ؟

فعلى قولنا : أنها ظرف تلزم الإضافة إلى جملة وإذا كانت اسماً يلزم أن يكون خبر المبتدإ الذي بعدها محذوفاً ، أيْ: حاضر أو موجود، وعلى قول من لم يلزمها الجملة إذا كانت اسمية .

فإن قلنا : إنها ظرف مكان كانت خبراً عمّا بعدها،حدثاً كان ، أو جثة .

وإن قلنا : هي ظرف زمان كانت خبراً عمّا بعدها إن كان حدثاً،نحو : خرجت فإذا القتال، وإلاّ فالخبر محذوف إن كان جثة وهو العامل في (إذا) والزمخشري – رحمه الله – إنما ذكره على حذف الخبر ، لاغير (٥) .

ومن فروع هذه المسألة المسألة المشهورة بين سيبويه والكسائي – رحمهما الله – وقد تكلّم الناس عليها كثيراً (٦)، وقد حكى المجلس برمّته الإمام المرحوم علم الدين السخاوي في كتابه سفر السعادة، وتكلّم – رحمه الله – عليها، ونقل فيها كلاماً كثيراً عن العلماء فلنحك ما ذكره بقصّه، قال رحمه الله :(٧) (فمن ذلك ما جرى بين سيبويه والكسائي في مجلس يحي بن خالد البرمكي

١- وذهب الى أنها حرف أيضاً الكوفين والأخفش ، وهو اختيار الشلوبين وابن مالك انظر مغني اللبيب ١ / ٨٧ والجنى الداني ص ٣٧٥ والهمع ٣ / ١٨٢.

٢- هذا مذهب المبرد والفارسي وابن جني وأبي بكر بن الخياط وهو اختيار ابن عصفور، انظر المقتضب ٢ / ٥٥ ومغني اللبيب ١ / ٨٧ والجنى الداني ص ٣٧٤ والهمع ٣ / ١٨٢ .

٣- هذا مذهب الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، انظر مغنى اللبيب ١ / ٨٧ والجنى الداني ص ٣٧٤ والهمع ٣ / ١٨٢ .

٤- الجنى الداني ص ٣٧٥ وانظر الهمع ٣ / ١٨٢ .

٥- المفصل ص ٢٥ ، وانظر شرحه لابن يعيش ١ / ٩٤ .

٦- انظر هذه المناظرة في مجالس العلماء ص ٩ وطبقات الزبيدي ص ٧٠ وأمالي ابن الشجري ١ / ٩٩ والإنصاف ٢ / ٧٠٢ ومغني اللبيب ١ / ٨٨ والأشباه والنظائر د / ٣١ وبغية الوعاة ١ / ٢٣٠ وانظر هذه المصادر وغيرها في سفر السعادة ٢ / ٥٤٩ والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص ٦٦.

٧- سفر السعادة ٢/٥٤٩ .

وكَانَ شَيْخُنا أَبُو اليُمْنِ [(١)] - رحمَه اللهُ - شَافَهَنِي بشَيءٍ من ذلِكَ بلفْظِه ، وعَنِ الفَرَّاءِ - رحمَه اللهُ : قَدِمَ سيبويه - رحمَه اللهُ - على البَرامِكَةِ فَعزَمَ يَحْيى على الجمْعِ بيْنَه وبيْنَ الكسَائِيّ، فَجعَلَ لذلِكَ يَوْمًا ، فَلمَّا حضَرَ ، يَعْني - سيبويه - تَقدَّمتُ أنَا والأحْمَرُ ، فَدخَلْنَا فإذا بِمِثَالٍ [(٢)] في صَدْرِ المجْلِسِ، فقَعَدَ عليه يَحْيَى ومعَه إلى جَانِبِ المِثالِ الفَضْلُ وجَعْفَر ومَنْ حضَرَ بِحُضُورِهِم ، فأقْبَلَ الأحْمَرُ على سيبويه ، فَسَأَلَه عَنْ مسْألةٍ ، فأجَابَ فيها سيبويه (ثُمَّ سَأَلَه مسْأَلَةً ثانِيةً، فأجَابَ فيها ، فَقَالَ لَهُ : أخْطَأْتَ) [(٣)] - فقَالَ له سيبويه : هذا سُوءُ أدَبٍ، قَالَ الفَرَّاءُ : فأقْبلْتُ عليه، فقلْتُ له : إِنَّ في هذا الرَّجُلِ حِدَّةً وعَجلَةً ، ولَكِنْ ما تقُولُ فِيمَنْ قَالَ : هَؤُلاءِ أَبُونٌ ، ومَرَرْتُ بأَبِينَ ، كيْفَ تَقُولُ على مِثَالِ ذلِكَ مِنْ :(وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ)، فقَدَّرَ ، فأَخْطَأَ ، فقُلْتُ : أَعِدِ النَّظَرَ ، فقَدَّرَ فَأَخْطَأَ ، فقُلتُ: أعِدِ النَّظَرَ - ثلاثَ مرَّاتٍ ، يُجِيبُ ولا يُصِيبُ ، فَلمَّا كثُرَ ذلِكَ قَالَ : لسْتُ أُكلِّمُكُما ، أوْ يحْضُرَ صاحِبُكُما حتَّى أُنَاظِرَه ، فَحضَرَ الكِسائِيُّ ، فأقْبلَ على سيبويه ، فقَالَ : كيْفَ تقُولُ : كنتُ أَظُنُّ أَنَّ العقْرَبَ أشَدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ، فإذا هُوَ هيَ (أَمْ فإذا هُوَ إيَّاها ؟ فقَالَ سيبويه : فإذا هُوَ هيَ) [(٣)] ولا يجُوزُ النَّصْبُ ، فقَالَ له الكسَائِيُّ : لحَنْتَ ، ثُمَّ سَأَلَه عَنْ مسَائِلَ مِنْ هذا النَّحْوِ.

قَوله : (أَوْ بأَمَّا) [(٤)]

مِثالُه : قَامَ القَوْمُ وأَمَّا زيدًا فَضَربتُه ، أو : فضَرَبْتُ أباه ، وكَذلِكَ قامَ القَوْمُ

=======================

١) هو زيد بن الحسن ، تاج الدين أبو اليمن الكندي البغدادي ، تاجر ، نحوي، مقرئ ، شيخ القراء والنحاة بدمشق، كان عالي الإسناد في القراءات والحديث، توفي سنة ٦١٣ هـ - انظر مقدمة سفر السعادة ١ / ١٥ ومعرفة القراء الكبار ٤٦٧.

٢) فراش.

٣) ما بين المعقوفين من سفر السعادة ٢ / ٥٥٠.

٤) المقرب ١ / ٨٩.

وأمّا زيدٌ فاضْرِبْه ، أوْ : فلا تُكْرِمْه ، فَحُكْمُ المُشْتَغَلِ عَنْه بعْدَ(أمّا) كَحُكْمِه لَوْ لمْ يتقدَّمْه شيءٌ ، يَكونُ الرفْعُ في المسألةِ الأولى هُو الراجِحُ ، والنَّصبُ في المسْألةِ الثانيةِ هُو الراجِحُ .

واعْلمْ أنّ(أمّا)[1] حرْفُ تفْصيلٍ لِما أجْمَلَه المُدَّعِي،أوْ للاقْتِصارِ على بعْضِ ما ادّعَى ، فإذا قُلتَ : أمّا زيدٌ فمُنطلِقٌ ، فأصْلُه : مَهْمَا تذْكُرْ مِنْ شَيْءٍ، أو يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيدٌ منطلِقٌ ، فحَذَفْتَ اسْمَ الشَّرطِ وهُو(مهْمَا)، وفِعْلَ الشَّرطِ ، وهُو(تذْكُرْ مِنْ شَيْءٍ) ، وأنبْتَ(أمّا)منابَهُما ، فكانَ ينْبَغِي لِلفَاءِ أنْ تَلِيَها كما تَلِي فِعْلَ الشَّرْطِ ، لَكِنْ كرِهُوا أنْ تَليَ الفَاءُ حَرْفَ الشَّرطِ الذي هو(أمّا)مِن غيْرِ فاصِلٍ،فقدَّموا شَيْئًا مِمَّا بَعْدَ الفَاءِ عليْها ، لِيفْصِلَ بيْنَ أمّا والفَاءِ ، ولذلِكَ اشْتَرطُوا أنْ لا يُفْصَلَ بيْنَ الفَاءِ وأمّا بجُملةٍ؛لأنّ الغَرضَ الفَصْلُ ، والمُفْردُ كافٍ ، فالجُملةُ زيادةٌ مِنْ غيْرِ فائِدةٍ ، ولذلِكَ أيْضًا لمْ يُولُوا(أمّا)الفِعْلَ لِنيابَتِها عَنْ فعْلِ الشَّرطِ،فَلوْ وَلِيَها الفِعْلُ لكَانَ كإيلاءِ الفِعْلِ الفِعْلَ ، وذلِكَ لا يجُوزُ - واللهُ أعْلمُ بالصَّوابِ .

وقوله : (أداةٌ لا يَليْها إلاّ الفِعْلُ)[2]

يُرِيدُ به مِثْلَ أدَواتِ التَّحْضيضِ ، وأدَواتِ الشَّرطِ و(هَلْ)مِنْ أدواتِ الاسْتِفْهامِ ، ونَحْوِ ذَلِكَ ، نَحْو : لَوْلاَ زيدًا ضَرَبْتَه ، وإنْ زيدًا ضَرَبْتَهُ ، وهَلْ زيدًا ضَرَبْتَه ، في الشعر[3]؛فإنّ أدَواتَ التَّحضِيضِ لا يَليْها إلاَّ الفِعْلُ عنْدَنا خِلافًا

===============

١) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٥ والمقتضب ٣ / ٢٧ ومغني اللبيب ١ / ٥٥ ورصف المباني ص ١٨١ .

٢) المقرب ١ / ٨٩ وعبارة ابن عصفور كاملة (وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهرا، أو مضمرا لم يجز في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل . .)

٣) قال كعب بن جعيل:صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل:انظر البيت في الكتاب ٣ / ١١٣ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ والإنصاف ٢ / ٦١٨ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٠ والضرائر له ص ٢٠٧ والخزانة ٣ / ٤٧ .

للكوفيين - رحمهم الله - في تجويزهم وقوع المبتدإ بعدها ، وكذلك أيضا أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل عندنا ، خلافا لهم أيضا في تجويزهم وقوع المبتدإ بعدها .(١)

وقوله : (إلا الحمل على إضمار فعل)(٢)

هو أحسن من قول الزمخشري - رحمه الله - ومن تبعه من المتأخرين(٣) : أنه يجب النصب في هذه المواضع ، لأن اقتضاء هذه الأدوات للفعل يوجب إضمار الفعل كما ذكر .

أما أنه يكون الفعل المضمر ناصبا ليس إلا ، فلا دليل عليه ، فكيف يجب النصب؟ ، بل لو قالوا : يكون النصب راجحا ، لأن الفعل الذي بعده ناصب ، ففي تقدير الفعل الناصب قبل المشتغل عنه مناسبة بين المفسر والمفسر أكثر مما لو قدرنا الفعل الذي قبل المشتغل عنه رافعا لكان لقولهم وجه .

وأما وجوب النصب فلا وجه له ، ولا دليل يساعدهم عليه ، وقول المصنف رحمه الله - : (إلا الحمل على إضمار فعل) أعم من أن يكون الفعل المقدر ناصبا ، أو رافعا ، فكان كلامه أحسن لذلك .

قوله : (ولو التي هي : (حرف)(٤) لما كان سيقع لوقوع غيره)

إنما عبر بهذه العبارة ولم يقل كما يقول أكثر النحاة من أن معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، لما يلزمهم من مفهوم الأثر الذي هو : نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه)(٥) من أنه يصير مفهومه : أنه لو خاف

==========================

١) انظر رأي الكوفيين والأخفش والبصريين في المصادر السابقة الذكر .

٢) المقرب ١ / ٩٠ .

٣) عبارة الزمخشري في المفصل ص ٥٣ (وهلا ، وألا ، ولولا ، ولو ما - بمنزلة إن ؛ لأنهن يطلبن الفعل ، ولا يبتدأ بعدها الأسماء)، وانظر شرح المفصل ٢ / ٣٨ وتسهيل الفوائد ص ٨٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٤ .

٤) تتمة من المقرب ١ / ٩٠ .

٥) ما بين القوسين أضفته من شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٩٠ ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٦ .

٤٣/ أ

الله لعصاه ، وليس المعنى على ذلك ، فقال : (هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) وهي عبارة سيبويه – رحمه الله –[1] أو بمعنى (إنْ) ؛ لأنه على أيّ المعنيين حملت الأثر لا يلزم منه ما لزم من قولهم ، وكذا قوله تعالى ﴿ **ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله** ﴾[2] لا يبقى فيها أيضاً الإشكال المذكور إذا عبّرنا عن (لو) بما عبّر به ، وهذه العبارة قريبة من عبارة الزمخشري[3] وأبي العباس المبرد[4]، والجرجاني[5] – رحمهم الله أجمعين .

وقوله : (لولا)[6] .

قد ذكرت في باب المبتدإ وما في الإسم بعدها من المذاهب و (لوما) مثلها في ذلك[7].

قوله : (ضميرٌ واحدٌ أو سببيٌّ واحدٌ حملته عليه)[8] .

الضمير هنا قد يكون مرفوعاً ، وقد يكون منصوباً ، وكذلك السببي ، فمثال المرفوع : زيدٌ ضرب عمراً ، أو ضرب أبوه عمراً، فتحمل زيداً على ضميره أو سببيه، فترفعه لاغير ، ومثال المنصوب : زيدٌ ضربه عمرٌو ، وضرب أباه عمرٌو ، فيجوز في (زيدٍ) الرفع على الإبتداء ، والنصب بإضمار فعلٍ ، تحمله في النصب على ضميره أو سببيه لأنهما منصوبان .

==============================

١) الكتاب ٤/٢٢٤ .

٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

٣) أنظر المفصل ص٣٢ ، وشرحه لابن يعيش ٨/١٥٥ .

٤) المقتضب ٣/٧٦ .

٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٩٨ .

٦) المقرب ١/٩٠ .

٧) أنظر ما تقدم ص١٢٨ .

٨) في الأصل : (حمله على) ، وأنظر المقرب ١/٩١ .

وقَــولُه : (وإنْ كَانَ لـه سَـبَبيَّانِ)(١)

مثــالُه : زيـدٌ ضَـرَبَ أبـُوه أخَـاه .

وقَــولُه : (أو ضَميرانِ مُنفصِلَانِ)(١)

مثــالُه : زيـدٌ إيَّاه لمْ يضْـرِبْ إلاَّ هُـوَ.

وقَــولُـه : (أو ضَـميرٌ منْفصِلٌ وسَـبَبيٌّ)(١)

فالضَّـميرُ والسَّـبَبيُّ هُـنا قَـدْ يكُونُ كلٌّ واحـدٍ منهما مرْفُوعًا والآخَـرُ منصُوبًـا ، وبالعَـكْسِ، فتـكُونُ له صُـورَتانِ ، مِثـالُه : زيـدٌ لم يَضْـرِبْ أخَـاه إلاَّ هُوَ ، وزيـدٌ لم يضْـرِبْ أبـُوه إلاَّ إيَّـاهُ .

وقَــولُه : (حَمَلْتَــه عـلى أيِّهمـا شِـئْتَ)(١)

معنـى ذلِكَ : أنَّ لَكَ أنْ تَحْمِـلَ زيـدًا عـلى المرفُـوعِ من الضَّـميرِ أو السَّـبَبيِّ ، فلا يجُـوزُ في (زيـد) - حينَئـذٍ - إلاَّ الرفْـعُ ، ولَكَ أنْ تَحْمِلَه عـلى المنصُوبِ مِـنَ الضَّميرِ أو السَّـبَبيِّ أيْضًـا فَتنْصِبَه بإضْمارِ فِعْـلٍ ، مَعَ أنَّه يجُـوزُ لَـكَ فيه في مِثْـلِ هـذه المسْـألةِ أنْ ترفَعَـه بالابـتداءِ ، ولا تَحْمِلَه على الضَّميرِ ، ولا السَّـبَبيِّ .

وذَكَـر سـيبويـه هُـنـا تفْصِـيلًا رأيْتُ المصَنِّفَ أغْفلَـه ، فأحْبَبْتُ ذِكْرَه، وهُـو : أنَّه - رحِمَه اللَّهُ - ذَكر أنَّـه إذا كان سَبَبيَّانِ: أحَدُهُـما مرفـوعٌ ، والآخَـرُ مَنْصُوبٌ ، لَـكَ أنْ تَعْتَقِـدَ في أحَدِ السَّـبَبيَّينِ أنَّـه كالأجْنَبـيِّ، والآخـرَ سـببي ، فيَبْقـى كاجْتِمَاعِ السَّـبَبيِّ والأجْنَبـيِّ ، إنِ اعْتَقـدْتَ المرفُـوعَ هُـو السَّـبَبيَّ رفَعْتَ الأولَ ، وإنِ

---

١) المقـرب ١ / ٩١ .

اعْتقَدتَ المنصُوبَ هو السَّبَبيّ والمرفُوعَ كالأجْنَبِيّ نَصَبْتَ الأولَ ، وقَالَ بعْدَ ذلِكَ : (أيَّهُما ما جَعَلْتَه كزيدٍ مفعُولاً ، فالأوّلُ رَفْعٌ ، وإنّ جَعَلتَه كزيدٍ فاعِلاً فالأوّلُ نَصْبٌ)(١) هـذا نَصُّ لَفْظِه ـ رحمَه اللّهُ ـ.

قَولُه : (وإنْ كَانَ له ضميرٌ متّصِلٌ مرفُوعٌ مع سَبَبِيّ)(٢)

مِثَالُه : زيدٌ ضَرَبَ أخَاه.

وقَولُه : (أو ضَميرٌ منْفصِلٌ)(٢)

مِثَالُه : زيدٌ إيَّاه ضَرَبَ.

قَولُه : (حَملْتَه على الضّميرِ المتّصِلِ ، لاغيْرَ)(٢)

يَعْنِي : تَرفَعُه حَمْلاً على الضَّميرِ المرفُوعِ ، لاغيْرُ ، ولا يَجُوزُ حمْلُه على السَّبَبِيّ ، ولا الضَّميرِ المنْفَصِلِ فيُنصَبَ ، لِمَا تقدَّم(٣) مِنْ أنَّه : لَوْلا اشْتِغالُ العامِلِ بذَلِكَ الضَّميرِ أو السَّبَبِيّ لعَمِلَ في المُشْتَغَلِ (عنْه كمَا)(٤) هُنَا في ضميرِ* المُشْتَغَلِ عنْه ، فقُلتَ مثَلاً : زيدًا ضَرَبَ ، أيْ : ضَرَبَ نفْسَه لأدَّى إلى تعَدّي فِعْلِ المُضْمَرِ المتّصِلِ إلى ظَاهِرِه ، وذلِكَ لا يجُوزُ في بَابٍ مِنَ الأبْوابِ ؛ لِما يُؤدّي إليْهِ من صَيْرُورةِ المفعُولِ لازمًا ، فامْتَنعَ لذلِكَ إلاّ أنْ يكُونَ الظَّاهِرُ لفْظَ النّفْسِ ، لأنّ العَربَ تُجْرِي النّفْسَ مُجرَى الأجْنَبِيّ ، ولِذلِكَ تُخاطِبُها فَتقُولُ : يا نَفْسُ أقْلِعِي عَنْ كذا ، وافْعَلي كَذَا(٥) .

٤٣

قَولُه : (وإنْ كانَ له ضميرٌ متّصِلٌ منْصُوبٌ مَعَ ضميرٍ مُنفصِلٍ)(٦)

مِثَالُه : زيدٌ لَمْ يَظُنَّه إلاّ هُوَ قائمًا .

==================

١) الكتاب ١/١٠٣.
٢) المقرب ١/٩١.
٣) انظر ما تقدم ص ١٧٤.
٤) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبته هو الصواب .
٥) راجع كلاما لأبي علي في الحجة ٢/٢٨٩ قريبا من هذا .
٦) المقرب ١/٩١.
* تتمة لعل سياق الكلام يتم بها .

قـــوله : (أو سَـــبَبِيٍّ)(١)

مثـــاله : زَيـــدٌ ظَنَّـــه أَخُـوه قائِمًـــا .

قـــوله : (حَمَلْتَـه على أيِّهما شِئْتَ في بَابِ ظَنَنْتُ ، وفي فَقَدْتُ وعَدِمْتُ)(١)

أمَّا إذا رفَعْتَ زيـدًا حَمْلاً على الضَّمِيرِ المُنفَصِلِ ، أو السَّبَبِيِّ، فقُلتَ : زيدٌ لَمْ يَظُنَّه إلاَّ هُوَ قائِمًا ، وزيـدٌ ظَنَّه أخُـوه قائِمًـا ، يَكُونُ التَّقْديـرُ : ظَنَّـه زيـدٌ قائِمًـــا ، لَمْ يَظُنَّـه إلاَّ هُوَ قائِمًا ، وظَنَّ زَيـدٌ قائِما ، ظَنَّه أَخُـوه قائِمًـا ، تَجْعَـلِ الْفِعْلَ المقـدَّرَ مَبْنِيًّا للمفعُـولِ ، لِيَرْتَفِعَ بـه (زيــدٌ) ، وكذَلِكَ التَّقْديـرُ في عَدِمَ وفَقَـــدَ تَ رَفْعًـا ونَصْـبًا .

وأمَّـا إذا نصَبْتَ زيـدًا حَمْـلاً على الضَّمِيرِ المُتَّصِـلِ فقُـلتَ : زيـدًا لم يَظُنَّـــه إلا هُوَ قائِمًـا ، وزيـدًا ظَنَّه أَخُـوه قائِمًـا ، يـكونُ التَّقْديـرُ : لم يَظُـــنَّ زيدًا إلاَّ هُوَ قائِمًـا، لم يَظُنَّـه إلا هُـو قائِمًا ، وظَنَّ زيـدًا أَخُوه قائِمًا، ظَنَّه أَخُوه قائِمًا .

وإنَّما جَـازَ حَمْلُه على أيِّهما شِـئْتَ ، لأنَّكَ لوْ أزلْتَ ما حَمَلْتَـه عليه في كلِّ واحِدٍ مِنَ الأماكِنِ المذكُـورةِ ، ووضَـعْتَ زيـدًا موضِـعَه لم يُـؤدِّ إلى مَحْذورٍ، فجَـازَ .

أمَّا في رفْـعِ زيـدٍ فليْسَ فيـه إلاَّ تَعـدِّي فعْـلِ الظَّاهِـرِ إلى ضَميرِه المُتَّصِلِ ، وَهُـــوَ جـائِـزٌ في بَـابِ ظَنَنْتُ وأَخَواتِهـــا .

=================

١) المقـــرب ١ / ١٩٠ .

باب كان وأخواتها

قَوْلُه : (قَعَدَ) (١)

يَعْنِي : أَنَّهَا اسْتُعمِلَتْ فِي هذا الكَلامِ بمَعْنى(صَارَ)، ولمْ تُستَعْمَلْ فِي غيرِه بهذا المعنى .

وَقولُه : (وَجَاءَ مِنْ قولِهم : ما جاءت حاجتَك) (٢)

معناه : أنها استعملت في هذا الكلام بمعنى(صار)أيْضًا ، وأنَّثَ اسْمَ(جاءَتْ) الذي هُو ضمِرُ(ما)حمْلاً على المعْنى ، لأنَّ (ما)في المعنى هي(حاجَةُ) .

قَالَ سيبويه - رحمَه اللهُ - (ومِثْلُ قولِهِمْ : مَنْ كَانَ أَخَاكَ ، قَوْلُ العَرَبِ:ماجاءَتْ حَاجَتَكَ ، كأَنَّه قالَ : ما صَارتْ حَاجتَك ، ولكنَّكَ أدْخَلتَ على(جَاءَ)التَّاءَ حيثُ كانت(ما)هي الحاجَةَ (٣)) ثُمَّ قَالَ - رحمَه اللهُ: وإنَّما صُيِّرت(جَاءَ)بمنْزلِةِ (كَانَ)في هذا الحرْفِ وحدَه لأنَّه بمنْزلِةِ المَثَلِ ، ومِنْ كلامِهم أنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ في المَوضِعِ (٤) على غيرِ حالِه في سَائرِ الكَلامِ ، ومَنْ يَقُولُ مِنَ العَرَبِ : ما جَاءَتْ حَاجتُك ، كَثيرٌ ، كمَا قَالُوا : مَنْ كَانَ أمُّك (٥)، ولم يَقُولُوا ما جَاءَ حاجَتَك ، كما قَالُوا : مَنْ كانَ أمَّك ، لأنَّه بمنزلةِ المَثَلِ ألْزَمُوه (٦) التاءَ كما اتَّفَقُوا على :لَعَمْرُ اللّهِ في اليَمِينِ (٧) ، وزَعَمَ يونُسُ - رحمَه اللهُ - أنّه سَمِعَ رُؤْبةَ يقُولُ: ما جَاءتْ حَاجتُك ، فرفَعَ . (٨)

---

١) المقرب ١/ ٩٢.
٢) تقريب ١/ ٩٢ وفيه (في) بدل (من).
٣) عبارة الكتاب ١/ ٥٠ (ولكنه أدخل التأنيث على(ما)، حيث كانت الحاجة)
٤) في الكتاب ١/ ٥١ (موضع).
٥) عبارة الكتاب ١/ ٥١ (... يقول : من كانت أمُّك)
٦) في الكتاب ١/ ٥١ (فألزموه).
٧) هذه العبارة ليست في الكتاب ١/ ٥١ .
٨) الكتاب ١/ ٥١ وفيه (فيرفع)،وأثبت الأستاذ عبدالسلام هارون في الحاشية (فرع) عن نسخة ط،وهي طبعة دير نبورج ،وهي أصح نسخ الكتاب.

وقولُه : (وَهيَ أفْعالٌ)[١]

لم يَختلِفْ أحدٌ في فعليّةِ شيءٍ منْها إلاّ (لَيسْ) ، فإنّ أبا عليٍّ – رحمَهُ اللهُ – /ذكَرَ في المَسائلِ الحلبيّاتِ : أنّ (ليْسَ) حرْفٌ ، وَطوّلَ في الاسْتدْلالِ على ذلكَ[٢] ، وَكذلكَ اسْتدلَّ أيضاً* على حرْفيّتِها في أوّلِ الإيضاحِ الشّعْريِّ لـه[٣] ، وكذلكَ نقَلَ ابنِ السّرّاجِ – رحمَهُ اللهُ – أنّهُ قالَ : أنا أفْتِي بفعْليّةِ (ليْسَ) تقليْداً مُنْذُ زَمَنٍ طويْلٍ ، وفي كَلامِ سِيْبَويه إشَارةٌ إلى حرْفيّتِها مُحتمِلةُ التأويلِ، وهُوَ قولُه في بابِ حروفٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى حُروفِ الاسْتفهَامِ : (وقَدْ زَعمُوا أنّ بعضَهُم يَجْعلُ (ليْسَ) (كَمَا)[٤] ، وذلِكَ قَليلٌ لا يكَادُ يُعرفُ ، فَقَدْ[٥] يَجُوزُ أنْ يكُونَ مِنْهُ : ليْسَ خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ مِنْه) وذكَرَ غيْرَ ذلِكَ ، ثُمّ قَالَ – رحمَهُ اللهُ – (والوَجْهُ أنْ تحْمِلَه على أنّ في ليْسَ إضْماراً ، وهَذَا مُبتدأٌ ، كَقوْله : إنّه أمةُ اللهِ ذاهبَةٌ ، إلّا أنّهُم زَعَمُوا أنّ بعضَهُم قالَ : ليْسَ الطّيبُ إلّا المِسْكُ ، وَمَا كَانَ الطّيبُ إلاّ المِسْكُ)[٦] .

قَالَ السّيرافيُّ : يَعْنِي أنّ بعْضَهُم يَحْمِلُ (ليْسَ) عَلى (مَا) ويَجْعَلها حَرْفاً لا يَعْمَلُ في اللّفْظِ شَيْئاً ، كَما لَمْ يُعْملْ (مَا) وَ (لَيْسَ) عَلَى هذهِ اللّغَةِ[٧] دلِيْلٌ قَاطِعٌ ، لأنّ كُلّ مَا يُسْتشْهدُ به يَحْتَمِلُ التّأويلَ[٨] .

---

١) المقرب ٩٢/١.

٢) المسائل الحلبيات ص ٢١٠.

٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٦/١ ، وانظر الأصول ٥٩/٢ .

٤) الكتاب ١٤٧/١ والعبارة في الهامش ، أثبتها الأستاذ عبدالسلام هارون عن نسخة ط .

٥) الكتاب ١٤٧/١ وفيه (فهذا) ، وقد أثبت الأستاذ عبدالسلام هارون (فقد) في الحاشية عن نسخة ط .

٦) الكتاب ١٤٧/١ .

٧) هذه لغة بني تميم – انظر الكتاب ٥٧/١ ، ١٤٧ والمقتضب ١٨٨/٤ ورصف المباني ص ٣٧٩ والنحو والصرف بين التميمين والحجازيين ص ٣١ ولغة تميم ص ٥٠٧ .

٨) انظر شرح السيرافي جـ٢ ل٧ .

* في الأصل : (وكذلك أيضا استدل أيضا) بإقحام كلمة أيضا .

قَالَ ابنُ خَرُوفٍ* - رحمَه اللهُ - : الزَّاعِمُ هُنا عيسى بنُ عُمَرَ عنْ أبي عمْرٍو بنِ العَلاءِ - رحمَهم اللهُ .

قَالَ القالي - رحمَه اللهُ - في الذَّيْلِ بإسْنادِه : إنَّ أبا عَمْرٍو أخْبَرَ عِيْسى بن عُمَرَ أنّه : (ليْسَ في الأرْضِ تميميٌّ إلاَّ وهُو يرفَعُ، ولا حجازيٌّ إلاَّ وهُو ينْصِبُ)(١) يعني قولَهم : ليْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ ، وفي المَوْضِعِ بَحْثٌ ليْسَ هذا موْضِعُ ذِكْرِه(٢) ، وأكْثَرُ النَّاسِ على فِعْلِيَّةِ (ليْسَ)، واسْتدلُّوا على ذلِكَ باتِّصالِ الضَّمائرِ بها على حَدِّ اتِّصالِها بالأفْعالِ نَحْو : لسْتُ، ولَيْسَا ، ولَيْسُوا ، وباتِّصالِ تاءِ التَّأْنيثِ السَّاكِنةِ بها نَحْو : ليْسَتْ ، وبقَولِ سيبويه في بابِ ما يَنْتَصِبُ(٣) في الأَلِفِ : (ومِثْلُه أزيدًا لَسْتَ مِثْلَه ، لأنّه فعْلٌ ، فَصَارَ بمنزلِةِ قولِكَ(٤) : أزيْدًا لقيْتَ أخَاه)

وقَولُه : (إلاَّ الجُملَةَ غيْرَ المُحْتَمِلَةِ للصِّدْقِ والكَذِبِ)(٥)

يعْني : أنَّه يجُوزُ وقُوعُ غيْرِ المحْتَمِلةِ للصِّدْقِ والكَذِبِ أخْبارًا للمُبتَدإِ ، نحو : زيدٌ اضْرِبْه ، وزيدٌ لا تُكْرِمْه ، وزيدٌ هَلْ ضَرَبْتَه ، ولا يجُوزُ وقُوعُ شَيءٍ مِنْ هذه الجُملِ مَعَ نَواسِخِ المُبتَدإِ .

قَولُه : (فكَانَ إذا كانَتْ زائِدَةً للدَّلالةِ على اقْترانِ مَضْمُونِ الجُملةِ بالزَّمانِ)(٥)

هَذا صَحيحٌ ، ومِثالُه قَوْلُ العَربِ : لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهم(٦) ، وقَدْ تَجِيءُ

==========

١) ذيل الأمالي والنوادر ص ٣٩ وعبارة القالي (. . . ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع . .)

٢) سيأتيك ذكره في ص ١٩٤.

٣) الكتاب ١ / ١٠١ وفيه (ينصب)، وقد أثبت الأستاذ عبد السلام هارون في الحاشية (ينتصب) عن نسخة ط .

٤) هذه الكلمة من الكتاب ١ / ١٠٢ وقد تقدم ذكرها في باب الاشتغال ص ١٦٠.

٥) المقرب ١ / ٩٢.

٦) هذا من قول قيس بن غالب البدري ، وقوله كاملا : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم) انظر المفصل ص ٢٦ وضرائر الشعر ص ٧٨ والخزانة ٩ / ٢١١.

* لم أقف على قول ابن خروف في شرح الكتاب ، والموجود من هذا الشرح كما أخبرني الأستاذ صالح الغامدي ينتظم شرح الجزءين الثالث والرابع من كتاب سيبويه

زائِدَةً علي وَجْهٍ آخَرَ ، وَهُو أنْ يُرادَ بها مُجَرَّدُ التَأْكِيْدِ ، لا الدَّلالةُ على الزَّمانِ الماضي ، كقَوْلِ الشّاعِرِ :(١)

سَراةُ بني أَبي بَكْرٍ تَسَامَى   على كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ *

فـ (كَانَ) هُنا لا دَلالَةَ لها على الزّمانِ ، بَلْ هِيَ لمجَرّدِ التوْكيْدِ ، كَمَا في قَوْلِهِ تعَالَى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾(٢)

وَقولُه : (بِمَعْنَى صَارَ)(٣)

كَقَولِ الشّاعِرِ :(٤)

* بتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كأنّهَا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بيُوضُها * ٤٤/ظ

أيْ : صَارَت على مَنْ رَوَى : بُيُوضُها بضَمِّ البَاءِ * ؛ فإنَّ أبا عليٍّ – رحمَه اللهُ – رَوَى: بَيُوضُها بفَتْحِ البَاءِ*(٥) أيْضاً ، فتكُونُ في هَذه المسْألةِ على بَابِها ، وَهُوَ أحَدُ الوُجُوهِ في قَوْلِه تعَالَى : ﴿ لِمَنْ كَانَ له قَلْبٌ﴾(٦) ، وكَذلكَ قِيْلَ في قَوْلِه تَعَالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبِياً ﴾(٧) أنّها بمَعْنَى : (صَارَ)(أ) .

---

١) لم أهتد لقائله – انظره في سر صناعة الاعراب ٢٩٨/١ والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٢/١ والمفصل ص٢٦٥ وشرحه لابن يعيش ٩٨/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ والضرائر له ص٧٨ وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٩١/١ والهمع ١٠٠/٢ ، والخزانة ٢٠٩/٩ .

٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران ، ومراد الشارح – رحمه الله – : أن (ما) زيدت في (فبما) للدلالة على التوكيد ، كما زيدت (كان) في البيت .

٣) المقرب ٩٢/١ .

٤) هو عمرو بن أحمر الباهلي ، والبيت في ديوانه ص١١٩ والتكملة لأبي علي الفارسي ص٤٣١ والمفصل ص٢٦٥ وشرحه لابن يعيش ١٠٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ واللسان (كون) ٣٦٧/١٣ والخزانة – دار صادر – ٣٣/٤ .

٥) رواها أبو علي في الحجة ٣٢١/٢ وفي التذكرة كما نقل البغدادي في الخزانة ٣٣/٤ – دار صادر .

٦) من الآية ٣٧ من سورة ق .

٧) من الآية ٣٩ من سورة مريم .

* في الأصل (الضاد) تحريف ظاهر .

أ- هذه الوجوه أربعة ، ذكرها الزمخشري في المفصل ص٢٦٤ ، وهي :

١- أن تكون (كان) ناقصة   ٢- أن تكون تامة   ٣- أن يكون فيها ضمير الشأن

٤- أن تكون بمعنى (صار) وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ والإيضاح في شرح المفصل ١٨/٢ .

وقَـــولُه : (بمعْنَـى حَـدَث)(١)

كقَـوْلِ الشَّـاعِرِ :(٢)

* إذا كَانَ الشِّتاءُ فَأدْفِئونِـيْ ... فَإنَّ الشَّـيْخَ يَهْدِمُـه الشِّـتَاءُ *

فَـ(كَـانَ) هُنَا بمعْنـى : حَـدَثَ وَوُجِـدَ ، ومِنْـه قَوْلُ اللّهِ تَعالى : ﴿وإِنْ كَـانَ ذُو عُسْـرةٍ﴾(٣) .

وقَـــولُه : (آضَ بمنْزِلَـةِ صَـارَ)(٤)

وقَـدْ تكُونُ(آضَ)بمعْنـى رَجَـعَ ، ومِنْـه قَوْلُهم : وقَـالَ أَيْضًـا ،أيْ : رَاجِعًـا .

وقَـــولُه : (مَادَامَ إلى آخِـرِه)(٥)

اعْلَمْ أنَّ(ما دَامَ)تُخَـالِفُ بَاقِـي أَخَوَاتِهـا مِنْ وَجْـهٍ،وتُوافِقُهـا مِنْ وَجْـهٍ.

أمَّا وجْـهُ المُخَالفَـةِ : فَإنَّ (ما) فِيْها مَصْدرِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عـلى الظَّـرْفِ؛ ولذلِكَ لا يَتِمُّ معَ اسْمِها وخَبرِها كَلامٌ ، وتَحْتَـاجُ إلى شَـيْءٍ آخَـرَ تكُونُ ظَرْفًا له، كقَوْلِكَ : لا أُكَلِّمُكَ ما دُمْتَ مُقِيمًـا ، أيْ : مُـدَّةَ دَوَامِ إقَامَتِـكَ ، وَ (ما) في باقِـي أَخَواتِهـا حَـرْفُ نَفْـيٍ .

وأمَّا وَجْـهُ المُوافَقَـةِ ، فَهُو أنَّ معْنَاهُنَّ جُمَعَ الثَّبَـاتُ والدَّوامُ .(٦)

وقَـــولُه : (وهِيَ بالنَّظَـرِ إلى تقْديمِ أَخْبارِهـا عليْها قِسْمانِ)(٧)

كَانَ الأَحْسَـنُ أنْ يقُـولَ : عـلى ثَلاثَـةِ أقْسَـامٍ : قِسْـمٍ لا يَجُوزُ تقْديمُ خَبرِه عليْه بالإجْمَـاعِ ، وقِسْمٍ يجُـوزُ تقْديمُ خَبرِه عليْه بالإجْماعِ عِنْدَ البَصْريينَ ـ رحمَهم اللّـهُ ـ، وقِسْـمٍ مُخْتَلَفٍ فيْـه .

=======================

١) المقرب ١ / ٩٢.
٢) هو الربيع بن ضبع الفزاري،والبيت في الجمل ص ٤٩ والحلل ص ٥٧ واللآلىء في شرح أمالي القالي ٢ / ٨٠٣ والهمع ٢ / ٨٢ والدرر ٢ / ٦٠ والخزانة ٧ / ٣٨١.
٣) من الآيـة ٢٨٠ من سورة البقرة.
٤) المقرب ١ / ٩٣ وعبارة ابن عصفور (وآض في تمامها ونقصانها بمنزلتها.)
٥) المصدر نفسه ١ / ٩٤.
٦) من قول الشارح ـ رحمه الله ـ اعلم أن ما دام تخالف باقي أخواتها .....إلى هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٤ / ٣٢.
٧ـ المقرب ١ / ٩٥.

فالقِسْمُ الَّذِي لا يَجُوزُ تقْديمُ خَبرِه عليه هُوَ (مادَامَ) ،و(قَعَدَ[١])و(جَاءَ)في المثَل [٢]؛ لأنَّ (ما) في(ما دَامَ)مصْدَرِيَّةٌ ، فلا يجُوزُ تقديمُ الصِّلةِ،أوْ بَعْضِها على الموصُولِ ، و (قَعَدَ)و(جاءَ)في المثَلِ ، والأمْثالُ لا تُغَيَّرُ عمَّا اسْتُعْمِلَتْ عليه ، فلذلِكَ لا يجُوزُ تقديمُ أخْبارِهِنَّ عليْهِنَّ بالإجْمَاعِ.

وقِسْمٌ مُخْتلفٌ فيه ، وهيَ (ليْسَ) وَ (مازَالَ) وَ (ما انْفَكَّ) وَ (مافتِئَ)وَ(مابَرِحَ)، فالذي منعَ تقْديمَ خَبرِ ليْسَ عليْها ، لأنَّ (ليْسَ)فِعْلٌ ضَعِيفٌ لم يتَصَرَّفْ ، فَضَعُفَ حُكْمُها عَنْ باقي أخَواتِها ، فمنَعَ تقْديمَ خَبرِها عَليْها ، وَما(زالَ)و(ما انفكَّ)وَ(ما فتئَ)وَ(ما برِحَ) ، ما دامَتْ منفيَّةً بِـ(ما) ، أو بـ(لا) ، في جَوابِ القَسَمِ ، نَحْو قَوْلِكَ : واللّهِ لا يَزالُ زيدٌ مُقيمًا ، فلا يجُوزُ تقْديمُ أخْبارِهِنَّ عليْهِنَّ ، لأنَّ (ما) مِنْ أدَواتِ الصُّدُورِ ، وكذلِكَ (لا) في جَوابِ القَسَمِ ، فَلا يَتقَدَّمُ عليْها مِمَّا في حَيِّزِهَا .

وأمَّا مَنْ أجَازَ[٣] تقْديمَ خَبرِ ليْسَ عليْها دَليلُه أنَّ(ليْسَ)فِعْلٌ ناقِصٌ مِثْلُ أخَواتِها ، فإذا جَوَّزنا في (كانَ وأخَواتِها) نُجَوِّزُ في (ليْسَ) أيْضًا طَرْدًا للبَابِ .

واسْتَدَلَّ بعْضُهم[٤] على جَوازِ تقْديمِ الخَبرِ بقولِهِ تعالَى : ﴿ ألَا يَوْمَ يأْتِيهِمْ ليْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٥] حيْثَ قُدِّمَ معْمُولُ الخَبَرِ ، وتَقْديمُ المعْمُولِ يؤْذِنُ بجَوازِ تقْديمِ العَامِلِ .

ويُجَابُ عَنْ ذلِكَ بِتَوَسُّعِ العَرَبِ في الظُّروفِ ، فَلا دَليْلَ في ذلِكَ ، والدَّليْلُ

======================

١) يقصد به قولهم (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة) انظر الكافية الشافية ١ / ٣٩٠ والرواية فيها (أرهف) وانظر الهمع ٢ / ٧٠.

٢) انظر ما تقدم ص ١٨٠.

٣) أجاز ذلك البصريون وهو اختيار ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، انظر الإنصاف ١ / ١٦٠ والهمع ٢ / ٨٩ والمفصل ص ٢٦٩ والتوطئة ص ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨١.

٤) انظر المصادر السابقة.

٥) سورة هود آية ٨.

الصَّحيْحُ على جَوَازِ تَقْدِيمِ الخَبَرِ تَجْوِيزُ سِيْبَوَيْه – رحمه الله – في بَابِ الاشْتِغَال: أَزيداً لَسْتَ مِثْلَه ، عَلى ما تَقَدَّم[١] ، ولا يُفَسِّرُ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ. ٤٥/ب

وأمَّا مَنْ أَجَازَ في (مَا زَالَ وَبَاقِي أَخَواتِها[٢] دَليلُهُ أَنَّ (مَا) هُنَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى هَذه الأَفْعالِ – وَمَعْنَاها النفْيُ – صَارَ مَعْنَى الكَلامِ الإِيجَابَ ، فَصَارَتْ كـ (كَانَ) ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أخْبارِهِنَّ عَلَيْهِنَّ ، كَما يَجُوزُ في (كَانَ) إذا كانَتْ إيجاباً .

والقِسْمُ الثَّالِثُ – وَهُوَ مَا عَدا ذلِكَ – يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ عليْهِنَّ بالإِجْماع عِنْدَ البَصْريينَ – رحمهم الله – .

وَقولُه : (ما عَدا انفصالَ الضَّمْير)[٣] إلى آخره .

اعْلَمْ : أنَّ مِنْ مُوجبات تقْدِيْم المعمُول قَصْدَنا الإتْيَانَ بالضَّمِيْر المُنْفَصِل ، نَحْو : إيَّاكَ أكْرَمْتُ ، على ما تقدَّمَ في بَابِ الفَاعِل[٤]، ولا يُوجِبُ ذلِكَ تقدُّمَ الخَبَرِ في بابِ كَانَ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَأتِيَ بِالخَبَرِ ضَمِيْراً مُنْفَصِلاً ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّراً عَنْ (كَانَ) ، نَحْوَ : كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ ، وَإِنَّما جَازَ ذلِكَ مَعَ قُدْرَتنا على الإتْيانِ بالمتَّصلِ ؛ لأَنَّ بَابَ كَانَ أَصْلُه المُبْتدأُ والخَبَرُ ، وَبابُ المُبْتدإِ والخَبَرِ أَقلُّه أَنْ يكُونَ كَلِمتَيْنِ فَصَاعِداً ، فجَوَّزْنا انْفِصَالَ الضَّمْيرِ لِيَبْقَى مَعَ كَانَ واسْمِها كَلِمَتَيْنِ ،نحْو:كُنْتُ إيَّاه،(وَ)[٥] جَازَ أَنْ تَأْتِيَ بالضَّمِيْرِ المتَّصِلِ مَعَها أيضاً فتَقُولُ :

---

١) انظر ما تقدم ص ١٦٠ ، و ص ١٨٢ .

٢) هذا مذهب الكوفيين وابن كيسان والنحاس – انظر شرح المفصل ١١٣/٧ و ١١٤ وشرح الكافية ٢٩٧/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٦/١ والهمع ٨٩/٢ وابن كيسان النحوى ص ١٨١ .

٣) تمام كلام ابن عصفور (.. فإنه لا يوجب تقديم الخبر ، بل يجوز : كان إياه زيد ، وكانه زيد ..) انظر المقرب ٩٥/١ .

٤) انظر ما تقدم ص ٤١ .

٥) بياض في الأصل .

كُنْتُه ، وَكَانَهُ زَيْدٌ ؛ لِكَوْنِه أَخْصَرَ ، كَما تقَدَّم في بَابِ الفَاعِلِ[١].

قَولُه : (وإلّاَ حَسُنَ الانْفِصَالُ)[٢]

هَذه (المَسْأَلةُ فيْها خِلاَفٌ)[٣] ، مِنْهُم مَن اخْتَارَ الانْفِصَالَ ، لِمَا ذَكرْنَاه مِنْ مُشَاكَلَته أَصْلَه ، وَهُوَ بَابُ الابْتِدَاءِ ، ومِنْهُم مَن اخْتَارَ الاتِّصَالَ ؛ لِكَوْنِ الضَّمِيْرِ المتَّصِلِ أخْصَرَ[٤].

قَولُه : (فَإِنْ كَانَ قَبْلَه لَمْ يَجُزْ ، نَحْوَ قَولِكَ : كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ)[٥]

هذه المسْأَلةُ فيها خِلافٌ ، مِنْهُم مَنْ لم يُجِزْها ، ومِنْ جُمْلَتِهِم المصَنِّفُ -رحمَه اللهُ-[٦] ، ويَحْتجُّ بأَنَّ (كَانَ) وَلِيهَا ما انْتَصَبَ بغيْرِها ، ومِنْهُم مَنْ يُجِيزُها[٧] ، وَيَحْتَجُّ بأَنَّا لم نَفْصِلْ بيْنَ كَانَ واسْمِها بِأَجْنَبِيٍّ ، بَلْ بِمَعْمُولِ الخَبَرِ .

قَولُهُ : (فإنْ كَانَ في رتبةٍ واحدةٍ) إلى آخره[٨] .

إنَّما جَازَ جَعْلُ أَيِّهِما شِئْتَ الاسْمَ ، والآخَرَ الخَبَرَ ، بِخِلافِ المُبْتدإِ والخَبَرِ في تَعَيُّنِ المتَقَدِّمِ للابْتدائيّةِ ، والمُتَأَخِّرِ للخبَرِيّة ؛ لأَنَّ في بَابِ كَانَ اخْتلافَ الإعْرَابِ يَرفَعُ اللَّبْسَ ، ولا كَذلكَ في المُبتدإِ ، فلَوْ كَانَ الاسْمُ والخَبَرُ لايَظْهَرُ

---

١) لم يتقدم له ذكر .

٢) المقرب ٩٥/١ .

٣) في الأصل (مسألة خلاف) .

٤) اختيار الانفصال هو رأي أكثر النحاة ، واختيار الاتصال عليه ابن مالك وابنه بدر الدين ، المقتضب ٩٨/٣ وانظر شرح المفصل ١٠٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٣٠/١ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٨٩ والخزانة ٣١٣/٥ .

٥) المقرب ٩٧/١ .

٦) هذا مذهب البصريين – رحمهم الله – انظر شرح الكافية ٢٩٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤ وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٠/١ والهمع ٩٢/٢ .

٧) هم الكوفيون – رحمهم الله – انظر المصادر السابقة .

٨) تمام كلام ابن عصفور في المقرب ٩٧/١ (.... من التعريف جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ...)

فيهما إعرابُ أُلتزمَ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ الخبرِ ، كما في بابِ المُبتدإِ[١]،

ولا التفاتَ إلى ما أعربَه الزمخشريُّ في كشّافِه في قولِه تعالى:

﴿فما زالت تلك دعواهُم﴾[٢]، من أنَّ (دعواهُم) اسمُ (زالَتْ) و(تلكَ) خبرُها .

وقولُه (ولا يجوزُ عكسُ ذلكَ إلاّ في الشِّعْرِ)[٣]

ومِن ذلكَ قولُ القطاميِّ :

* قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعَا ... وَلا يَكُ موْقِفٌ مِنْكِ الوَداعَا[٤] *

ومِثلُه لِحسّانَ بنِ ثابتٍ - رَضِيَ اللهُ عنه - :

* كأنَّ سَبِيئةً مِنْ بيتِ رأسٍ ... يكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءُ[٥] *

======================

١) انظر ما تقدم من باب المبتدأ والخبر ص ١٥٢.

٢) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء، وانظر الكشاف ٣ / ٥ وفيه (... وتلك مرفوع أو منصوب، اسما أو خبرا، وكذلك دعواهم)

٣) المقرب ١ / ٩٧.

٤) انظر ديوانه ص ٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩١ والمغني ٢ / ٤٥٣ ، وشرح أبياته ٦ / ٣٤٥ والخزانة ٢ / ٣٦٧.

٥) انظر الديوان ص ١٨ والكتاب ١ / ٤٩ وشرح أبياته لابن النحاس ص ٧٥ والمقتضب ٤ / ٩٢ والمحتسب ١ / ٢٧٩ والمفصل ص ٢٦٤ وشرحه لابن يعيش ٧ / ٩٣ والمغني ٢ / ٤٥٣ وشرح أبياته ٧ / ٣٠٧ والخزانة ٩ / ٢٢٤.

بَابُ أفْعَالِ المُقَارَبَةِ

قَوله (المُقَارَبَةِ)(١)

مَصْدَرُ (قَارَبَ) وفاعَلَ هُنا ليْسَ المُرادُ به أنَّه مِن اثْنَين كـ(ضَارَبَ)، بَلْ مِنْ واحِدٍ كـ(سَافَرَ). ٤٥/ب

وقَوله: (عَسَى)(٢)

مَعْنَاها: الطَمعُ في المَحْبُوبِ، والإشْفَاقُ في المكْروهِ، وأغْفَلَ في عَدِّ هذه الأفْعَالِ: هَبَّ، وأنْشَأَ، وعَلِقَ، وهَلْهَلَ.

وقَوله: (وهذه الأفْعالُ كُلُّها دَاخِلَةٌ على المُبتدإِ والخَبرِ)(١)

اخْتلفَ العُلماءُ في مَرْفُوعِ هذه الأفْعالِ التي مَعَها (أنْ) ومنصُوبها، هَلْ هُما مِنْ (بَابِ)(٢) المُبتَدإِ والخَبَرِ، كاسْمِ كَانَ وخَبرِها، أمْ مِنْ بَابِ الفَاعِلِ والمفْعُولِ، كَزيدٍ وعمروٍ، في: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؟(٣) فحُجَّةُ مَنْ قالَ بأنَّه مِنْ بَابِ الفاعِلِ والمفعُولِ أنَّ المنْصُوبَ هُنَا غَيرُ الأوَّلِ، لأنَّه مصْدرٌ، والأوَّلُ جُثَّةٌ، والخَبَرُ إذا كَانَ مُفردًا كَانَ هُو المُبتدأَ في المعْنَى، أو مُنزلاً منزلَتَه، كَما تقَدَّمَ في بابِ المُبتدإِ(٤)، والجُثَّةُ غيْرُ المصْدَرِ، فكَانَ مِنْ بَابِ الفاعِلِ والمفعُولِ.

---

١) المقرب ١/٩٨. (٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

٣) جاء في ارتشاف الضرب ماصورته ٢/١١٩ (... والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات كان، تدخل على المبتدأ والخبر، لكن خبرها لا يكون إلا مضارعا، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بدل من الاسم بدل المصدر، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فالمعنى عندهم: قرب قيام زيد، وكرب خروج عمرو، ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر، فقلت: قرب زيد قيامه، ثم جعلته بالفعل، وذهب بعض النحويين إلى أنه مفعول، لأنهما في معنى: قارب زيد الفعل، وهي تامة، وهو مذهب أبي بكر خطاب، وتقديره: عسى زيد القيام، وذهب بعضهم إلى أن موضع الفعل نصب بإسقاط حرف الجر، إذ يسقط كثيرا مع (أن)، فمعنى: عسى زيد أن يقوم: عسى زيد القيام، ومعناها معنى اخلولق ...) وانظر المقتضب ٣/٦٩ والإيضاح ص ٧٧ والهمع ٢/١٣٨ والتذييل والتكميل جـ ٢ ل ١٧٨ أ.

٤) انظر ما تقدم ص ١٢٢.

وحُجَّةُ مَنْ قَالَ : إنَّه مِنْ بابِ اسْمِ كانَ وخَبرِها ، وهُوَ مذهبُ المصنِّف ـ رحمَه اللهُ ـ وغيْرِه : أنَّها لمَّا لَمْ تَتِمْ بالمرفُوعِ بَلِ افْتَقرتْ إلى المنصُوبِ لمْ تكُنْ مِنْ بَابِ الفاعِلِ والمفْعُولِ ، بَلْ مِنْ بَابِ الاسْمِ والخَبرِ ، ويُجِيبُ عَنْ كونِ الثَّاني غيْرَ الأوَّلِ بالوُجُوهِ التي في قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ عَدْلٌ.

وأمَّا مَا ليْسَ معَها (أنْ) منْها ، فأجْمَعُوا على أنَّه داخِلٌ على المُبْتَدإ كَكانَ.

وقَولُه : (وأمَّا أخْبارُها فلا تكُونُ إلَّا أفْعَالًا)(١)

إنَّما الْتُزِمتْ الأفْعَالُ في أخْبارِها ؛ لأنَّها لمَّا كَانَ معْناها في الإخْبَارِ معنى المُقارَبةِ وجَبَ أنْ تكُونَ أخْبارُها ممَّا يُتصوَّرُ فيها القُربُ والبُعْدُ، وإنَّما يُتصَوَّرُ ذلِكَ في الأفْعالِ، دُونَ الأسْماءِ ، فكانَتْ أخْبارُها أفعَالًا لذلِكَ.

وقَولُه : (فلَا تَقَعُ الأفعَالُ موقِعَ أخْبارِها إلَّا معَ أنْ)(١)

إنَّما الْتُزِمتْ (أنْ) في أخْبارِ هذه الأفْعالِ ؛ لأنَّ لفْظَها مَاضٍ والمُرادُ بهَا الاسْتِقبالُ، فاحْتَجْنا إلى (أنْ) لِتدُلَّ على الاسْتِقبالِ المقْصُودِ في أخْبارِهَا .

وقَولُه : (وقد تَسُدُّ أنْ معَ صِلَتِها مَسَدَّ الاسْمِ والخَبرِ)(٢)

معْناه : أنَّها تكُون تامَّةً ، وتكُون (أنْ) معَ صِلَتِها فاعِلَها ، فلا تحْتَاجُ حينئذٍ إلى خبَرٍ ، وتكُونُ بمعنى : قَرُبَ قيَامُ زيْدٍ .

وقَولُه : (إلَّا ضمِيرًا عائِدًا على أسْمائِها)(٣)

إنَّما كَانَ كذلِكَ، ولم يَقَعْ الظَّاهِرُ فاعِلًا لأخْبارِها، ولا الضَّمِيرُ غيرُ العَائِدِ على أسْمائِها ؛ لأنَّ الإنْسانَ لا يُقارِبُ فِعْلَ غَيْرِه ، وإنَّما يُقارِبُ فعْلَ نفْسِه ؛ فلِذلِكَ لا يُقالُ : كَادَ زيدٌ يقُومُ غُلامُه ، ولا : كَادَ زيدٌ أقُومُ معَه .

==================

١) المقرب ١/٩٨.	(٢) المصدر نفسه ١/١٠٠.

٣) نفسه ١/١٠٠ ـ وعبارة ابن عصفور كاملة (ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع اخبار أخوات عسى إلا ضميرا عائدا على أسمائها)

وأمّا (عسى) فيجوز أنْ يقع فاعل خبرها اسمًا ظاهرًا، أو غيره، فتقول: عسى زيدٌ أنْ يقومَ غلامُه، وعسى زيدٌ أنْ أقومَ معه؛ لأنّ معناها الطّمع والإشفاق كما تقدّم[1]، والإنسان قد يطمع في فعل غيره، وقد يشفق منه.

قلتُ: يجوز أنْ يقال: إنّ البيتَ[2] لم يخرج عن القاعدة، ولا أقام فيه السّبب مقام المسبّب، بل كان أصله: وقد جعل ثوبي إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي، فيكون في خبر (جعل)، وهو (يثقلني ثوبي) قد وضع الظّاهر موضع المضمر، ويكون في (جعلتُ) قد حذف المضاف وهو (الثّوب) وأقام المضاف إليه، وهو (ياء المتكلّم) مقام المضاف، فصار ضميرًا مرفوعًا، فقال: جعلتُ، ولا يستنكر هنا وضع الظاهر موضع المضمر؛ لما سنذكره في باب الإضافة[3] -إنْ شاء اللهُ تعالى-. 46/م

قوله: (وقد تعمل عسى عمل لعلّ) إلى آخره.[4]

أجمع النّحاة على أنّك إذا قلتَ: عساي، وعساك، وعساه، ولولايَ ولولاكَ، ولولاهُ، أنّ هنا شيئًا قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله، واختلف فيمَ وقع المجاز؟ فقال سيبويه -رحمه الله-: إنّ (عسى) خرجت عن عمل (كان) وعملت عمل (لعلّ)؛ لشبهها بلعلّ في الطّمع، فالضّمير منصوبٌ

==========================

(١) انظر ما تقدم صـ ١٨٩.

(٢) المقرب ١ / ١٠١، والبيت بتمامه:

* وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشّارب الثّمل *

وقد سبق أن أنشده ابن النحاس في صدر الكتاب وسبق تخريجه هناك، فانظره في صـ ٥.

(٣) انظر ما سيأتي من باب الإضافة ل ٧٤ ب

(٤) تمام عبارة ابن عصفور (إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميرا، فيقال: عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج ...) انظر المقرب ١ / ١٠١.

على أنَّه اسمُها ، و(لولا) قد صارتْ حرْفَ جرٍّ ، والضَّميرُ معَها مجْرورٌ.(١)

وقالَ الأخْفشُ - رحمَه اللهُ - إنَّ (عسَى) على بابِها مِنْ عملِها عملَ (كانَ)، و(لولا) على بابِها مِنْ أنَّها غيرُ عاملةٍ ، واسْتعَرْنا في (عسَى) ضَميرَ المنْصُوبِ للمرْفُوع،(٢) فالضَّميرُ عنْدَه في (عسَى) في موْضِعِ رفْعٍ، لا في موْضِعِ نصْبٍ ، والضَّميرُ في (لولا) أيضاً - وإنْ كانَ صُورةَ ضَميرِ الجرِّ مُسْتَعاراً للرَّفْعِ - فهُو عنْده أيْضاً في (لوْلا) في موْضِعِ رفْعٍ على الابْتِداءِ ، لا في موْضِعِ جرٍّ ، والوَجْهُ ما ذكره سيْبويه - رحمَه اللّهُ - لأنَّ التَّجوُّزَ في الفِعْلِ، أو الحَرْفِ أحْسَنُ مِن التَّجوُّزِ في الضَّمِيرِ ؛ لأنَّ المضْمراتِ تَرُدُّ الأشْياءَ إلى أُصُولِها ، فلا أقلَّ مِنْ أنْ لا تخْرُجَ هِيَ عنْ أصْلِها وموْضِعِها .

===================

١) هذا معنى قول سيبويه - راجع الكتاب ٢ / ٣٧٣ وما بعدها ، وانظر الاقتراح ص٩٢ .

٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٠ وانظر الجنى الداني ص ٤٦٧ وارتشاف الضرب ٢ / ١٢٤ .

بَابُ مَا وَلا وَلاتَ

قَولُه : (فالعَامُّ شَبَهُها بالحُروفِ التي لا تَخُصُّ الاسْمَ بالدُّخُولِ عليْه)(١)

اعْلمْ أنَّ كُلَّ حَرْفٍ دَخلَ على القَبِيْلَين: الاسْمِ والفِعْلِ لا يَعْمَلُ ، وكُلُّ حَرْفٍ يَخْتَصُّ بقَبِيْلٍ ولا يتَنَزَّلُ منزلَةَ الجُزءِ وجَبَ أنْ يَعْملَ في ذلِكَ القَبِيْلِ، وقَولُنا : (لا يَتَنَزَّلُ منْزلةَ الجُزءِ) احترازٌ منَ الألفِ واللّامِ في :(الرَّجُلِ) ونَحْوِه ، ومِنْ (قَدْ) وَ(السّيْنِ) وَ(سَوْفَ)، وإنَّما قُلنَا : إنَّ الألفَ واللّامَ كالجُزءِ ، لأنَّ الشَّاعِرَ لوْ جَمعَ بيْنَ قافِيَتَيْنِ ، إحْداهُما معْرِفَةٌ ، والأُخْرى نَكِرةٌ ، نَحْو :(رَجُلٍ) وَ(الرَّجُلِ)، لمْ يَكُنْ إيْطَاءً ، والإيْطَاءُ :اجْتِماعُ قافِيَتَيْنِ في أقلَّ مِنْ سَبْعةِ أبْياتٍ بلفْظٍ واحِدٍ ومَعْنى واحدٍ ، نَحْو : (رَجُلٌ رجلٌ)، وَ(قَالَ قَالَ)، وَ(هَلْ هَلْ).

ودَلِيلُ تَنَزُّلِ قَدْ والسِّيْنِ وسَوْفَ منْزلَةَ الجُزءِ دُخُولُ لامِ الابْتِداءِ عليْهما، نَحْو قَولِه تَعالى : ﴿ ولَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَترضَى ﴾(٢)

قَولُه (ونَجْدٍ)(٣)

النَّجْدُ : الموْضِعُ المُرتَفِعُ ، وسُمِّيتْ نَجْدُ نَجْدًا بالتَّنوِيْنِ لارْتِفاعِها .

قَالَ الجَوهَرِيُّ : (ونَجْدٌ مِنْ بِلادِ العَربِ ، وهُوَ خِلافُ الغَوْرِ ، والغَوْرُ هُوَ تِهامَةُ ، وكُلُّ ما ارْتَفعَ مِنْ تِهامَةَ إلى أرْضِ العِرَاقِ فَهُوَ نَجْدٌ.)(٤)

قَولُه :(أحَدُها : أنْ يَكُونَ الخَبرُ غَيْرَ موْجَبٍ)(٥)

إنَّما اشْتَرطَ ذلِكَ،لأنَّها إنَّما عَمِلَتْ لِشَبَهِها بِ(لَيسَ)في النَّفْي ، والدُّخُولِ على

---

١) المقرب ١٠٢/١.
٢) سورة الضحى آية ٥ .
٣) المقرب ١٠٢/١.
٤) الصحاح (نجد) ٥٤٢/٢.
٥) المقرب ١٠٢/١.

المُبتَدإِ والخَبَرِ ، فَإِذا انْتقَضَ النَّفْيُ ، نَحْو : ما زيدٌ إِلاَّ قائِمٌ ، بَطَلَ الشَّبَهُ، فَبَطَلَ العَمَلُ.

فَإِنْ قيلَ : لِمَ لَمْ تُشَبَّهْ (مَا) إِذا انتقضَ فيها النَّفْيُ بِ(ليس) إِذا انتقضَ فيها النَّفْيُ/ وتُعْمِلْها فتقولُ : مَا زيدٌ إِلَّا قائِمًا ، كما تقولُ : لَيْسَ زيدٌ إِلَّا قائِمًا ، ٤٦/ب
كما شَبَّهْتَ : مَا زيدٌ قائِمًا، بِلَيْسَ زيْدٌ قائِمًا .

قِيلَ : الشَّيءُ إِذَا حُمِلَ على الشَّيْءِ إِنَّما يُحْمَلُ عليه فِيمَا هُو أَصْلٌ لِلشَّيْءِ المَحْمُولِ عَلَيْه ، والَّذِي لِلَيْسَ في أَصْلِها إِنَّما هُوَ النَّفْيُ ، والإِيْجَابُ أَمْرٌ طَارِئٌ عليْها ، فَحَملنا (مَا) عَلَيْها إذا كَانَ النَّفْيُ بَاقِيًا ، لأَنَّ (لَيْسَ) أَصْلُها النَّفْيُ كما بَيَّنَّا[(١)] ، ولم نَحْمِلْها عَلَيْها في الإِيْجَابِ ، لِأَنَّ الإِيْجَابَ أَمْرٌ طَارِئٌ على (لَيْسَ)، ولَمْ نَحْمِلْ عليْها (مَا) في حَالِ إِيْجَابِهَا ، كما حُمِلَ في حَالِ نَفْيِهَا ، وَقَدْ أَوْرَدَ على ما يُوهِمُ الإِعْمالَ مَعَ نقْضِ النَّفْيِ قولَ الشَّاعِرِ :

* وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُونًا * (البيت)[(٢)]

وأَجَابَ عَنْه بِما فِيهِ كفايَةٌ.

وَقولُه : (والآخَرُ : أَلَّا يَتقَدَّمَ الخَبَرُ)[(٣)]

لأَنَّ إِعمَالَها مَعَ تقَدُّمِ الخَبرِ إِعْطاءٌ لَها حُكْمَ العَامِلِ القَوِيِّ المُتَصَرِّفِ ، وَهِيَ حَرفٌ ضَعِيْفٌ ، فلا تَقْوَى على التَّصَرُّفِ في مَعْمُولِها ، وأَنْشَدَ أيضًا في مَا يُوهِمُ

---

١) انظر ما تقدم ص ١٩٣.

٢) لم أهتد لقائله، والبيت بتمامه :

* وَما الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِه وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا *

انظر المقرب ١/ ١٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢ والهمع ٢/ ١١١.

٣) تمام كلام ابن عصفور (. . . على اسمها وليس بظرف ولا مجرور) المقرب ١/ ١٠٢.

إعمالَها مع تقدمِ الخبرِ بيتَ الفرزدقِ، وهو :

* إذْ ما مثلَهمْ بشرُ * (١)

وأجابَ عنْه أيضا بما فيه كفايةٌ ، وفي البيتِ أجوبةٌ غيرُ ما ذكرَ المصنفُ ـ رحمه اللهُ ـ :

منها أنْ لا يكونَ (مثلَهم) خبرًا ، بلْ صفةٌ لـ(بشر) تقدمتْ عليها، فانتصبتْ على الحالِ، والخبرُ محذوفٌ .

ومنها : أنَّ نصبَ (مثلَ) على الظرفِ ، تقديرُه : وإذْ ما بشرٌ في مثلِ حالِهم، ويكونَ خبرًا للمبتدإ مقدمٍ عليه .

ومنها : غلطُ الفرزدقِ؛ لكونِه تميميًّا، لا يعلمُ ما شرطُها في الإعمالِ عندَ أهلِ الحجازِ .

قولُه : (وليسَ بظرفٍ ولا مجرورٍ) (٢)

تحرزَ منْ مثلِ قولِنا : ما في الدارِ زيدٌ ، وما عندكَ زيدٌ ؛ فإنَّ الظروفَ والمجروراتِ يجوزُ فيها ما لا يجوزُ في غيرِها منْ أنواعِ التوسعاتِ ، وهذا شيءٌ اختصَّ به المصنفُ ، لا أعلمُه لغيرِه ، فإنَّ الناسَ نصُّوا على أنَّ الخبرَ متى تقدمَ مطلقًا بطلَ العملُ، ظرفًا أو مجرورًا كانَ، أوْ غيرَه .

قولُه : (أنْ لا يفصلَ بينَها وبينَ الاسمِ بإنْ الزائدةِ) (٢)

تحرزَ منْ مثلِ قولِنا : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، وقدْ جاءَ الفصلُ بـ(إنْ) مع إعمالِها

==========================

١) هذا جزء من عجز البيت ـ والبيت بتمامه :

* فأصبحوا قدْ أعادَ اللهُ نعمتَهمْ إذْ همْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهمْ بشرُ *

انظر الديوان صـ ٢٢٣ والكتاب ١ / ٦٠ والمقتضب ٤ / ١٩١ والمقرب ١ / ١٠٣ ومغني اللبيب ١ / ٨٢ وشرح أبياته ٢ / ١٥٨ و ٧ / ١٢٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٣٠٤ والهمع ٢ / ١١٣ والخزانة ٤ / ١٣٣.

٢) المقرب ١ / ١٠٢.

في الشِّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ :

* بَنِيْ غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا *(١)

قَولُه : (فإِنْ أتيْتَ بَعْدَ حَرفِ العَطْفِ بِصفةٍ مَوْصُوفٍ) إلى قوله:(كَانَ مرفُوعًا)(٢)

مِثَالُه : ما زيدٌ قائِمٌ ، ولا قاعِدٌ أَبُوه، فـ(أَبُوه)يجوزُ فيه وجْهانِ :

أَحدُهُما :أَنْ يكُونَ فاعِلَ(قاعِدٍ) ، على أَنَّ قاعِدًا معْطُوفٌ على قائِمٍ.

والآخَرُ :أَنْ يكُونَ (أَبُوه) مُبتدأً ،و(قاعِدٌ)خبرٌ مقدَّمٌ ، فقدْ عطفْتَ جُملَةً على جُملةٍ .

وقَولُه : (ويَجُوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ إِنْ كَانَ منْصُوبًا)(٣)

مِثَالُه : ما زيدٌ قائِمًا ، ولا قاعِدٌ أَبُوه ، برفعِ(قاعِدٍ) ونَصْبِه ، أمَّا الرَّفْعُ فَعَلى أَن (أَبُوه) مُبتدأٌ ، و(قاعِدٌ) خَبَرُه مقدَّمٌ ، لاغَيْرُ ، وأَمَّا النَّصْبُ فَعَلى أَنْ تَعْطِفَ قاعِدًا عَلى قائِمٍ ،و(أَبُوه) مُرتفِعٌ(بقاعِدٍ) لاغيرُ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكُونَ (قاعِدًا)معطوفًا على(قائمٍ)،و(أَبُوه)معطوفًا على (زيْدٍ) الذي هُوَ اسْمُ ما ؛ لأن خَبَرَ(ما)لا يَتقدَّمُ على اسْمِها .

قَولُه : (ويَجُوزُ فيه النَّصْبُ والرفْعُ والخفْضُ إِنْ كَانَ مجْرُورًا بالْياءِ الزائِدةِ)(٤)

مِثَالُه : ما زيدٌ بقائِمٍ، ولا قاعِدٌ أَبُوه ، بِرفْعِ(قاعِدٍ) ونَصْبِه وجَرِّه.

أَمَّا الرفْعُ ، فعلى أَنَّ(أبوه) مُبتدأٌ، و(قاعِدٌ) خَبَرٌ مُقدَّمٌ ، أَوْ يكُونُ (قاعِدٌ) معطُوفًا على (بقائِمٍ) عَلى أَنَّها تَمِيمِيَّةٌ و(أَبُوه) مُرْتفِعًا بـ(قاعِدٍ). ٩٧/ أ

---

١) لم أقف على قائله، وعجزه : * وَلَا صَيْرِفًا ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ * انظر مغني اللبيب ٢٥/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦ والتصريح على التوضيح ١٩٦/١ وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٣/١ والهمع ١١٢/٢ والمقاصد النحوية ٩١/٢ والخزانة ١١٩/٤ وتختلف المصادر في إنشاد البيت، فمنهم من أنشد ذهبٌ بالرفع على أن (ما) بطل عملها؛ لأنه فصل بينها وبين اسمها بإنْ، ومنهم من أنشده بالنصب فحينئذ تعمل (ما) عمل (ليس) مع أنه قد فصل بينها وبين اسمها بإنْ .

٢) تمام كلام ابن عصفور (. . وأوليت الوصف الحرف وكان الموصوف سببيا من اسمها كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعا . .) المقرب ١٠٤/١ .

٣) نفسه ١٠٤/١ . (٤) المصدر نفسه ١٠٤/١ .

وأمَّا النَّصْبُ، فعَلى أنَّ (قاعِدًا) معطُوفٌ على (بقائِمٍ) على الموْضِعِ، علـى أنَّهـا حِجازِيَّةٌ، و(أبُوه) مرتفِعٌ بـه، ولا يجُوزُ أنْ يكونَ (قاعِدٌ) معطوفًا على موْضِعِ بـ(بقائِمٍ) ويكُونُ (أبُوه) معطُوفًا على اسْمِ (ما)، لأنَّ خَبَرَ (مـا) لا يَتَقَدَّمُ على اسْمِها، وأمَّا (الجَرُّ)(١) فعَلى أنَّ (قاعِدٍ) معطُوفٌ على لفْظِ (بقائِمٍ) و(أبُوه) مرتفِعٌ به لا غَيْرُ، ولا يَجُوزُ أنْ يكُونَ (قاعِدٍ) المجْرُورُ معطُوفًا على (بقائِمٍ) و(أبُوه) معطُوفًا على اسْمِ (ما)، لأنَّه يَلْزَمُ منْـه تَقَدُّمُ خَبَرِ (ما)، وأنَّه لَا يجُوزُ، ويَلْزَمُ منْه أيْضًا العطْفُ على عامِلَيْنِ معمولي، وأنَّه لا يجُوزُ عنْدَ البَصْرِيِّيْنَ - رحمَهم اللهُ - عَلَى ما يُحَرَّرُ في موْضِعِه - إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالى -.(٢)

قَولُه (وإنْ كَانَ الموصُوفُ أجْنَبِيًّـا)(٣)

مثـالُه: ما زَيدٌ قائِمٌ، ولا قاعِدٌ عمْرُوٌ، لا يجُوزُ في (قاعِدٍ) هُنـا إلاَّ الرفْعُ سَواءً رفَعْتَ قائِمًا، أو نَصَبْتَه، أو جَرَرْتَه بالبَاءِ الزَّائِدَةِ، يكُونُ عَلَى كلِّ حَالٍ (عمْرٌو) مُبتدأ، و(قاعِدٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، أمَّا إنْ رفَعْتَ قائِمًا عَلَى أنَّ (ما) تَميميَّةٌ، فَلا يَجُوزُ أنْ ترفَعَ قاعِدًا بالعطْفِ عليْه، فيكُونُ (عمْرٌو) مُرتفِعًا بـ(قاعِدٍ)، لأنَّه يَلْزَمُ خُلُوُّ الخَبَرِ المُشْتَقِّ عنْ ضَمِيرٍ، وأمَّا إنْ نَصَبْتَ قائِمًا فلا يجُوزُ نصْبُ قاعِدٍ، لأنَّكَ إذا نَصَبْتَ لا يَخْلُو منْ أحَدِ أمْرَيْنِ: إمَّا أنْ تَعطِفَ (قاعِدًا) على قائِمٍ، وتَرْفَعَ عمْرًا بـه، فيلْزَمُ خُلُوُّ الخَبَرِ المُشْتَقِّ من ضَمِيرٍ.

---

١) في الأصل (الخبر).
٢) راجع تحرير المؤلف له في ل ٢٨٤، وانظر الإنصاف ٢/٤٧٤.
٣) تتمة قول ابن عصفور (... فيه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع، وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ...) المقرب ١/١٠٤.

وإمّا أنْ ترفَعَ عَمْراً بالعطْفِ على زيْدٍ ، وتنْصِبَ قاعِداً بالعطْفِ على قائمٍ ، فيلزمُ أنْ يكُونَ قد تقدّمَ خبرُ (ما) على اسْمِها ، وكُلٌّ منْهُما لا يجُوزُ ، فتعيّنَ الرفْعُ على ما ذكرْنا منْ كونهما مُبتدأً وخبراً .

وأمّا إنْ جرَرْتَ قائماً ، فلا يجُوزُ أن تجُرَّ قاعِداً بالعطْفِ عليه ؛ لأنّكَ إذا جرَرْتَه إمّا أنْ تعْتقِدَ أنّ قاعِداً معطُوفٌ على قائمٍ ، وعمْراً على زيْدٍ ، فيلزمُ العطْفُ على معْمُولَيْ عامِلَيْنِ إنْ اعْتقدْتَ (ما) تميْميّةً ، والعطْفُ على معْمُولَيْ عامِلَيْنِ وتقدُّمُ الخبرِ إنْ اعْتقدْتَها حجازيّةً ، وكُلٌّ منْ ذلكَ لا يجُوزُ ، وإذا نصبْتَ قاعِداً معَ جرِّ قائمٍ يلزمُ فيهِ ما لزِمَ عنْدَ نصْبِ قائمٍ ، فعلِمْنا تعيُّنَ رفْعِ (قاعد) على كُلِّ حالٍ .

وقولُه : (وإنْ تأخّرَ الوصْفُ جازَ فيه الرفْعُ والنّصْبُ ، كانَ الموْصُوفُ سَببياً ، أوْ لمْ يكُنْ). (١)

مِثالُه في السّببيِّ : ما زيْدٌ قائماً ولا أبُوه قاعِداً ، وفي الأجْنبيِّ : ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو قاعِداً ؛ لأنّه إذا تأخّر يجُوزُ أنْ تعْطِفَ عمْراً على (زيْدٍ) ، وقاعِداً على (قائمٍ)(٢) ، ويكُونَ خبرُ (ما) حينئذٍ مُؤخّراً ، لا مُقدّماً ، فلا يمْتنِعُ النّصْبُ ، كما امْتنعَ فيما تقدّمَ . (٣)

قولُه : (لا أفْضَلُ منْك رجُلٌ ، ولا إمرأةَ ، ولا رجُلٌ ولا إمرأةٌ إلاّ أفْضَلُ منْكَ)(٤)

إنّما كرّرَ (لا) في المثالَيْنِ ؛ لأنّ (لا) متى رُفِعَ ما بعْدَها لفُقْدانِ شرْطِ عملِها بدُخُولها على معْرِفةٍ ، أو بتقدُّمِ خبَرِها ، أو بإنْتقاضِ النفْيِ وجَبَ تكْرارُها

==============================

١) المقرب ١/١٠٤ .

٢) في الأصل (قاعد) .

٣) أنظر ما تقدم ص١٩٧ .

٤) المقرب ١/١٠٤ ، وفي الأصل : (لا أفضل منك رجل ولا إمرأة إلا أفضل منك) .

مَعَ اسْمٍ بعْدَها ، كَمَا مَثَّلَ المُصَنِّفُ ـ رحمَهُ اللَّهُ ـ، خِلافًا للمُبَرِّدِ ـ رحمَهُ اللَّهُ ـ.(١)

قَولُه : (وسَبَبُ ذلِكَ) إلى آخِرِه.(٢)

ما ذَكَرَه المصَنِّفُ ـ رحمَه اللَّهُ ـ لا يَصْلُحُ أنْ يكُونَ دَليلًا على اخْتِصَاصِ (لا) العامِلَةِ عَمَلَ (ليْس) بالنكراتِ ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه مِنَ العُمومِ إنَّما هُوَ لـ(لا) العامِلَةِ ٤٧/ب عَمَلَ (إنَّ)(٣)، وإذا كانَ كذلِكَ فَيحْتاجُ إلى دَليلٍ لاخْتِصاصِ (لا) العامِلةِ عَمَلَ (ليْس) بالنَّكرةِ.

فَنقُولُ : إنَّما اخْتصَّتْ بالنَّكرةِ لضَعْفِها عَنْ (ما) العامِلَةِ عَمَلَ (ليْس) ؛ لكونِها شَارَكَتْ (ليْس) في مُجَرَّدِ (النَّفْي)(٤)؛ لأنَّ العامِلَةَ عَمَلَ (إنَّ) في النَّكِرةِ، دُونَ المعْرفَةِ أيْضًا بأدْنَى تَغْيِيرٍ ، وهُو أنْ نقُولَ : إنَّها نَقصَتْ عَنْ (إنَّ) لِكَونِها مشَبَّهةً بِهَا، والمُشَبَّهَةُ أنقصُ مِنَ المُشَبَّهِ بها ، ثُمَّ نُتِمُّ ما ذكَرْناه إلى آخِرِه، إلى النَّفْي، وَ(مَا) شَارَكَتْها في نَفْيِ الحَالِ ، فَلَمَّا ضَعُفَتْ عَنْ (ما) اقْتَضَى ذلِكَ نُقْصَانَها عَنْها ، فَنَقَصْنَاها العَمَلَ في المَعْرِفَةِ.*

لا يُقَالُ : لِمَ لَمْ تَعْمَلُوها في المعْرِفَةِ ، وتَنْقُصُوهَا عَنْها في عَدَمِ العَمَلِ في النَّكرةِ ؟

لأنَّنَا نَقُولُ : النَّكِرةُ قَبْلَ المعْرفَةِ ، فَلَمَّا اقْتضَتْ العَمَلَ لِشَبَهِهَا بِلَيْس عَمِلَتْ فِيمَا هُو أوَّلُ ، وهُوَ النَّكِرةُ، فَلمَّا اعْتزَمْنا على النَّقْصِ نَقَصْنَاها فِيمَا هُو ثَانٍ ، وَهُو

==========

١) المقتضب ٤ / ٣٨٢ وذهب مذهب المبرد ابن كيسان ـ رحمه الله ـ ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٢ وانظر ابن كيسان النحوي ص ١٧٢.

٢) تمام كلام ابن عصفور (. . . أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب السؤال العام، نحو قولك : هل من رجل قائم ، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة.)

٣) في الأصل (ليس).

٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

* الكلام عن هذا الدليل مضطرب ، كما ترى ، لم أتمكن من إصلاح خلله.

المعْرِفَـةُ ، وهَـذِه العِـلَّةُ بعَيْنِهـا هِيَ العِـلَّةُ أيضًـا في عَمِلِ(لا) العَامِـلةِ عَمَلَ(إنَّ)في النَّكرةِ دُونَ المعْرِفَـةِ أيْضا بأَدْنـى تَغْييْرٍ ، وهُو أنْ نَقُـولَ: إنَّهـا نَقَصَتْ عَنْ(إنَّ)لكَونِهـا مُشَبَّهَةً بهـا ، والمُشَبَّهَةُ أنقَصُ مِن المُشَبَّهِ بِهـا ، ثُمَّ نُتِمُّ ما ذَكَرْنـاه إلى آخِـرِه .

قَـولُه : (وأمَّا لاَتَ) إلى آخِـرِه.(١)

اخْتلفَ النَّاسُ في(التاءِ) ، هَـلْ هِـيَ داخِلةٌ عَـلى(لا) ، أو عـلى(حِيْـنَ) ؟

فَقَـالَ بَعْضُهـم(٢) : هِيَ داخِـلةٌ عـلى(لا) ، كما دَخلَت على(رُبَّ وثَـمَّ) ، بدَليْـلِ مَجيْئِهـا مَعَ(لا) مِنْ غيْـرِ(حِيْـنَ) ، قَـالَ الشَّـاعِرُ:(٣)

* لَهْفِـي عَلَيْـكَ لِلَهْفَـةٍ مِنْ خَائِـفٍ
يَرْجُـو جِوَارَكَ حِيْـنَ لاتَ مُجِيْـرُ *

وقَـالَ بَعْضُهـم(٤) : هِـيَ مُتَّصِـلةٌ بـ(حِيْـنَ) ؛ بدَليـلِ مَجيْئِهـا مَعَ(حِيْـنَ)مِنْ دُونِ(لا)

==================================

١) تمام كلام ابن عصفور : (فلم ترفع بها العرب إلا الحين مظهرا ،أو مضمرا ، فتقول: لات حينُ قيام لك ، ولات حينَ قيام لك ، فتنصب(حين) ، تريد : لات الحينُ حينَ قيام لك ...) المقرب ١/١٠٥.

٢) هو مذهب جمهور النحاة - رحمهم الله - انظر مغني اللبيب ١/٢٥٥ والجنى الداني ص ٤٨٥ ورصف المباني ص ٣٣٤ ، والهمع ٢/١٢١.

٣) هو عبدالله بن أيوب الليثي ، والبيت في حماسة أبي تمام ١/٤٧٠ وشرحها للمرزوقي ٢/٩٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥ والضرائر له ص ١٨٢ ، والتصريح على التوضيح ١/٢٠٠ والمقاصد النحوية ٢/١٠٣ وشرح أبيات المغني ٧/٣١٦.

٤) هو مذهب ابن الطراوة والأموي وأبو عبيد القاسم بن سلام ، انظر مغني اللبيب ١/٢٥٤ والجنى الداني ، والهمع ٢/١٢١ وابن الطراوة النحوي ص ١٦٧.

قال الشّاعر(١):

* العاطِفُونَ تَحِيْنَ ما مِنْ عاطِفٍ *

ولا تعمل إلا إذا جاءت معها التّاءُ إلاّ في الحِيْنِ خاصّةً ، رفعْتَ الحِيْنَ، أو نصبْتَه،أو جررْتَه ، وإنّما اختصّتْ بالحِيْنِ؛لكونه ظرْفًا يعملُ فيه أضْعَفُ عاملٍ ، ولا يَظْهرُ معها إلاّ أحَدُ الجُزْءَيْنِ ؛ لضعْفِها حتّى تكونَ كأنّها لمْ تَعْمَلْ إلاّ في جُزْءٍ واحِدٍ ، فإنْ رفعْتَ الحِيْنَ ، وهُو أقلُّ مِنْ نصْبِه كانَ رفعُه بأنّه اسْمُها ، والخبرُ محذوفٌ ، يُقدِّرُه بعضُهم معرفةً ،وبعْضُهم نَكِرةً(٢) ، أيْ : ولاتَ حِيْنُ مَناصٍ حِيْنَنا نَحْنُ فيه ، وإنْ نصبْتَ الحِيْنَ ،وهُو الأكْثرُ -كانَ اسْمُها محذوفًا ، يُقدِّرُه بعْضُهم أيضا معرفةً ، وبعْضُهم نكِرةً(٢)، والذي يُفهَمُ من كَلامِ المُصَنِّفِ -رحمَه اللهُ - أنّه إنْ كانَ المحْذوفُ الاسمَ لا تقدِّره إلاّ معرفَةً ، وإنْ كانَ المحذوفُ الخبرَ قدّرْتَه -إنْ شِئْتَ معرفَةً ، وإنْ شِئْتَ نكِرةً ، وإنّما كانَ النصْبُ بها أكثرَ ؛ لأنّها لضَعْفِها أظْهَرُوا

==================

١) هو أبو وجزة السّعدِي،وعجزه :

* والمُطْعِمُونَ زمانَ أيْنَ المُطْعِمُ *

انظر البيت في مجالس ثعلب ١ / ٢٧٤ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٨٠ والإنصاف ١ / ١٠٨ والممتع ١ / ٢٧٣ والجنى الداني ص ١٨٧ واللسان (حين) ١٣ / ١٣٤، وابن الطراوة النحوي ص ١٦٨ والخزانة ٤ / ١٧٥.

٢) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٤ (الأمر الثاني : في عملها،وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها لا تعمل شيئا ، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ،أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده : في الآية : لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع : ولا حينُ مناص كائن لهم . والثاني : أنها تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر،وهذا قول آخر للأخفش. والثالث أنها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور،وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين،والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.) وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٩٧ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٧٢.

مَعَهَا العَمَلَ الضَّعِيفَ أكْثَرَ مِنْ إظْهارِهِمْ مَعَهَا العَمَلَ القَوِيَّ ، وإنْ جَرَرْتَ الخَبَرَ اعْتَقَدْتَ لانْحَرَفْ جَرٍّ ، وَرُوِيَ في تَاءِ (لاتَ) الضَّمُّ ، والفَتْحُ والكَسْرُ (١) ، مَنْ فَتَحَهَا طَلَبًا للتَّخْفِيفِ ، ومَنْ كَسَرَهَا فعلى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنينِ ، ومن ضَمَّهَا فَلأنَّهَا لمَّا قَوِيتْ بِوُقُوعِهَا مَوقِعَ (لَيْسَ) حَرَّكَهَا بأقْوى الحَرَكاتِ ، وهِيَ الضَّمَّةُ ، وإنَّمَا جَوَّزَ بعضُهم تقديرَ الاسْمِ / أو الخَبَرِ 48/ب معرفَةً ، وإنْ كانتْ (لا) مِنْ دُونِ (تاء) لا تعْمَلُ في المَعارِفِ إلا في وَجْهٍ شاذٍّ ، أنْشَدَ عليه ابنُ الشَّجَرِيِّ - رحمَه اللهُ - في أماليْهِ :

* فَحَلَّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا بَاغِيًا

سِوَاهَا وَلا عنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا * (٢)

وإنْ كَانَ يَحْتَمِلُ التَّأوِيلَ ؛ لأنَّ الحِيْنَ مُبْهَمٌ ، فتَعْرِيفُه وتنْكِيرُه سِيَّانِ ، وقَالَ أبُو الحَسَنِ الأخْفَشُ - رحمَه اللهُ - (لاتَ) لا تَعْمَلُ شَيْئًا ، فإنْ رفَعْتَ الحِيْنَ فبالابتِداءِ ، وإنْ نَصَبْتَه فعلى الظَّرْفِ (٣) .

قَوْلُه (وتَعْمَلُ في الحِيْنِ معرِفَةً ونكِرَةً ، ومِنْ إعْمالِها فيه معرفَةً قولُ الأعْشَى :

* لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ * (٤)

فأعْمَلَهَا في (هَنَّا) وهُوَ معرفَةٌ (٥) .

==============================

١) رجعتُ إلى كثيرٍ من المصادر فلم أقف على هذه اللغات .

٢) البيت للنابغة الجعدي - انظر ديوانه ص ١٧١ والأمالي الشجرية ١ / ٢٨٢ والرواية فيها : (لا أنا مبتغ) وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤١ ومغني اللبيب ١ / ٢٤٠ وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٥٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٣١٥ والمقاصد النحوية ٢ / ١٤١ وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٧٨ .

٣) في معاني القرآن ٢ / ٢٥٣ كلام قريب من هذا، وانظر حواشي المفصل ص ٣٠٠ .

٤) هذا جزء من صدر البيت، وتمامه :

* لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بطائِفِ الأهْوالِ *

انظر ديوانه ص ١٣ والخصائص ٢ / ٤٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٧ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٠١ ورصف المباني ص ٢٤٥ والهمع ٢ / ١٢٣ والمقاصد النحوية ٢ / ١٠٦ .

٥) المقرب ١ / ١٠٥ .

اعْلَمْ أَنَّ هذا البيتَ فيه اخْتِلافٌ بيْنَ النَّحْويينَ ، فقالَ أبُو عليٍّ الفارسيُّ -رحمَهُ اللهُ- : إنَّ (لاتَ) هُنا غيْرُ عاملةٍ ، وإنَّ (ذِكْرَى)[1] مُبتدأٌ و(هَنَّا) التي قبلَها ظرْفُ مكانٍ خَبَرٌ عَنْ (ذِكْرَى)[2] ، ورَدَّ ابنُ عُصفُور -رحمَه اللهُ- ذلِكَ بنَصِّ سيبويه -رحمَه اللهُ- على أنَّ (لات) تلْزمُ الحِيْنَ ولا تُسْتعْمَلُ إلاَّ فيْهِ[3] ، ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عَنْ أبي عليٍّ -رحمَه اللهُ- بأنْ يُحملَ نَصُّ سيبويه -رحمه اللهُ- على (لاتَ) إذا كانتْ عاملةً ، وأمَّا غيْرُ العَامِلةِ ، فلا نُسَلِّمُ التِزامَها الحِيْنَ .

ومِنْهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ (هَنَّا) اسْمُ زَمانٍ هُنَا ، وأنَّها تُسْتعْمَلُ تارةً للزَّمانِ، وتارةً للمكانِ كَ(حيْثُ) عِنْدَ أبي الحَسنِ الأخْفَشِ[4] ، وذَكرَ كونَ (هَنَّا) اسْمَ زمانٍ أبُو عليٍّ -رحمَه اللهُ- في الشِّيرازِيَّاتِ[5] ، وشَيْخُنا ابنُ عمرون -رحمَه اللهُ- في شَرْحِهِ للمفصَّلِ ، فتكُونُ (هَنَّا) في البيْتِ اسْمَ (لاتَ) و(ذِكْرَى جُبَيْرةَ) خَبرُ (لا) على حذْفِ مُضافٍ ، أيْ : لاتَ هَنَّا ذِكْرى جُبَيْرةَ ، أيْ : لاتَ هَذا الحِيْنُ حِيْنَ ذِكْرَى جُبَيْرةَ ، فَحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليْه مُقامَه ، فيكُونَ -حينَئذٍ- قد اسْتُعْمِلَ (لاتَ) هُنا مَذْكُورةَ الاسْمِ والخَبرِ ، على خِلافِ اسْتِعْمالِها، وحَسَّنَ ذلِكَ كَوْنُ الذي هُوَ خَبَرٌ في الحَقِيقةِ وهُو (حِيْن) مَحْذُوفًا ، ويَدُلُّ على مَجيءِ (هَنَّا) للزَّمانِ قولُ بعْضِ بني أسَدٍ :

==============================

١) في الأصل : (ذكر) .

٢) المسائل البصريات ٢/ ٧٥٤ وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/ ٦٦ والتذييل والتكميل جـ ٢ ل ١٦٧ أ .

٣) عبارة الكتاب ١/ ٥٧ : (وأما أهل الحجاز فيشبهونها (بمعنى ما) بـ(ليس) ؛ إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به . .) وانظر قول ابن عصفور في شرح المقرب .

٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/ ١٧٨ ، وانظر المغني ١/ ١٣١ .

٥) الشيرازيات ل ١٢٦ أ .

* فلمَّا حانَ نِصْفُ الليْلِ هَنَّا   وَهَنَّا نِصْفُه قَسْمَ السَّويِّ *(١)

أَلاَ تَراه أشارَب(هَنَّا) الأُولى إلى زَمَنِ نِصْفِ اللَّيلِ الماضِي ، وبالأُخْرَى إلى زَمَنِ نِصْفِ البَاقِي مِنْه ، وإلى هَذا الوجْهِ ذَهَبَ الشَّلَوْبِينُ ، وابنُ عُصْفُور* ـ رحمَهما اللهُ ـ ، وضَعَّفَ ابنُ مالِكٍ ـ رحمَه اللهُ ـ ذلِكَ بأَنَّ(هَنَّا) ظَرفُ لا يَتَصَرَّفُ إلا بأَنْ يَدْخُلَ عليه (مِنْ) و (إلى)، وأنَّه يَلزَمُ مِنْ ذلِكَ أيْضا إعْمالُ(لاتَ)في معرفةٍ ظاهِرةٍ ، وإنَّما تَعْمَلُ في نَكِرةٍ(٢) .

ويُمكِنُ أَنْ يُجابَ عنْ ذلِكَ بأنَّهم كما أخْرَجُوها عَنْ أَصْلِها مِن اسْتِعْمالِها في المَكَانِ إلى اسْتِعْمالِها في الزَّمانِ ، فكَذلِكَ يجُوزُ أنْ يُصَرِّفُوها لا سِيَّما وَتَصَرُّفُها إنَّما هُوَ تَقْدِيرِيٌّ ، لا ظُهورَ له في اللَّفْظِ ، وكَما جَازَ أَنْ تكُونَ المعْرِفةُ مَعَها مُقدرةً جَازَ أَنْ يُلفَظَ بها ظَاهِرةً ؛ إذْ ليْسَ في ذلِكَ إلَّا إظْهارُ ما قُدِّرَ مِثْلُه ، وفي كَلامِ المُصَنِّفِ ـ رحمَه اللهُ ـ ما يُوهِمُ أنَّه أعْربَ(هَنَّا) في البيْتِ على أنَّه خَبرُ(لاتَ)، وهُو قولُه : (ومِنْ إعْمالِها فيه / معْرِفَةً(٣)) ، ولم يَتقدَّمْ للهاءِ في(فيْه)ما تَعُودُ عليه إلَّا الخَبرُ في قوْلِه (وتَعمَلُ في الخَبَرِ)(٤) ، ثُمَّ قَالَ بعْدَ إنْشادِ البيْتِ : (فَأعْمَلَها في(هَنَّا)وهُو معْرِفَةٌ)(٥) ، فهذا القَوْلُ مُقوٍّ لِمَا يُتوهَّمُ مِنْ أنَّه جَعَلَ(هَنَّا)في البيْتِ خبَرًا ، وهذا إعْرابٌ لمْ أقِفْ عليه لغيْرِه ، وفي كَلامِه في شرْحِ المُقرَّبِ ما يَدُلُّ على أنَّه أرادَ ٤٨/ب

==============================

١) لم أقف على قائله ، والبيت ضمن ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في باب السير والنعاس في حماسته ٢ / ٤١٣ ، وانظر شرحها للتبريزي ٢ / ٣٨٥ ، وقال المرزوقي في شرح الحماسة ٤ / ١٨١٦ أثناء شرحه له (وسمعت شيخنا أبا علي الفارسي ـ رحمه الله ـ يقول : ليس هَنَّا من لفظ هُنا في شيء ، ووزنه فَعْلَلْ ، مثل : جعفر ، فهو رُباعي، وهُنا ثلاثي ، كأن أصله : هَنَنَ، فأبدلوا من إحدى نوناته الألف هربا من التضعيف.)

٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٥ . شرح التسهيل السفر الأول المجلد الثاني ص ٧٩

٣) المقرب ١ / ١٠٥ .

٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع.

٥) المصدر نفسه ١ / ١٠٥ .

* انظر حواشي المفصل ص ٣٠١ .

بالخبرِ المعْرِفةَ(حِيْنَ)التي قدَّرْناها محذوفةً لإضافَتِها إلى المعْرِفةِ ، وهذا الكَلامُ بعَيْنِه في قَوْلِ الشَّاعِرِ(١) :

* حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هنَّا حَنَّتِ   وبَدا الذّي كانَتْ نوارُ أجَنَّتِ *

غيْرَ أنكَ إذا قَدَّرْتَ(لا) غيْرَ عامِلةٍ ، وجَعَلْتَ(هَنَّا) للمكانِ تُقَدِّرُ(أن)المصْدريَّةَ الخفيفةَ قبْلَ(حَنَّتْ)التي بعْدَ(هنَّا) ، ليَصْلُحَ أنْ تكونَ(أنْ)وما بعْدَها مُبْتَدأً ، و(هنَّا)خبَرَه ، وإذا جعَلْتَ(هنَّا) اسْمَ لاتَ كانَ تقْديْرُ الخبَرِ : حِيْنَ حَنَّتْ.

وَقالَ بعْضُ النُّحاةِ(٢) : إنَّ(لاتَ)تَعْملُ في الحِيْنِ ومُرادِفِه ، يعْني أسْماءَ الزَّمانِ ، وأنْشَدَ على ذلِكَ قَوْلَ الشّاعرِ(٣) :

* نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ ساعَةَ مَنْدَمِ *

فأعْمَلَ(لاتَ)في(ساعةٍ) ، وقَوْلَ الشّاعِرِ(٤) :

* طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ *

فأعْمَلَ(لاتَ في(أوانٍ) ، وجَميْعُ ما ذكَره يُخَرَّجُ على حَذْفِ مُضافٍ ، تَقْديرُه : ولاتَ حِيْنَ ساعةِ مَنْدَمٍ ، ولاتَ حيْنَ أوانٍ ، ولا يُنْقَضُ بذلِكَ قاعِدَةٌ.

==============================

١) اختلف في قائله - فقيل لشَبيب بن جُعيل ، وقيل لحَجْل بن نَضْلة - انظر الشاهد في المسائل البصريات ٢ / ٧٥٦ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٤٢٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥ ، ١٧ وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٥ والمغني ٢ / ٥٩٢ والتذييل والتكميل جـ٢ ل ١٦٥ب والجنى الداني ص ٤٨٩ والهمع ٢ / ١٢٣ والخزانة ٤ / ١٩٥.

٢) هذا قول الفراء وابن مالك، انظر معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٣.

٣) اختلف في قائله - فقيل لمحمد بن عيسى بن طلحة، وقيل لمهلهل بن مالك الكناني، وتمامه : * والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبتغيْهِ وَخِيْمُ * ، انظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٨٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٣٢٠ والتذييل والتكميل جـ٢ ل ١٦٥ب والجنى الداني ص ٤٨٩ والمقاصد النحوية ٢ / ١٤٦ والهمع ٢ / ١٢٢.

٤) هو أبو زبيد الطائي ، وعجزه : * فأجَبْنا أنْ ليْسَ حِيْنَ بَقاءِ * الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥٣ والأصول ٢ / ٤٣ ، والخصائص ٢ / ٣٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٩ والإنصاف ١ / ١٠٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٢ ومغني اللبيب ١ / ٢٥٥ والجنى الداني ص ٤٩٠ والهمع ٢ / ١٢٤ والخزانة ٤ / ١٨٣.

بـاب : الحـروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

==========================

قَـــولُه (وَمَعْنَاهـا التأْكِيـــدُ)[1]

قُلنــا : أمَّـا(إنَّ)و(أنَّ) فمعْنَاهُما التأْكِيْدُ ، كما ذكَرَ ، وأَمَّا(لكِنَّ) فهِيَ وإنْ فُهِمَ مِنْها تأْكِيْدٌ ، لكِنَّ المعْنى الذي أُتِيَ بها لأَجْلِهِ الاسْتِدْراكُ ، وَمعْنى الاسْتِدْراكُ: مُخَالَفَةُ ما بَعْدَها لِمَا قبْلَهَا إِيْجاباً وسَلْباً ، إِمَّا لفْظًا ومَعْنَى، كَقولِنا : قَامَ زيدٌ ، لكِنَّ عمْرًا لَمْ يَقُمْ ، أَوْ : ما أَبُوه قائِمٌ ، أو: مَا قَامَ زَيْدٌ لكِنَّ عمْرًا قَائِمٌ ، وإمَّا مَعْنًى ، دُونَ لفْظٍ، كقَولِنا : سَافَرَ زَيْدٌ ، لكِـنَّ عمْرًا مُقِيمٌ ، فَمَا بَعْدَها وما قبْلَها وإنْ كَانَا مُوجَبَيْنِ إلَّا أنَّ معنى قَولِنـا: لكِنَّ عمْرًا مُقيمٌ ، أي : لَمْ يُسَافِرْ ، فَخَالفَ ما قبْلَها في المعْنَى .

قَـــولُه : (كَأَنَّ)[1]

اخْتُلِفَ فيها ، هَلْ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التشْبيهِ وإنَّ التي كانَتْ مَكْسُورَةً،أوْ مُفرَدَةٌ[2] ؟

مَنْ قَالَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ قَالَ : كَانَ أَصْلُها : إنَّ زيدًا كالأَسَدِ ، فقدَّمْنا الكَافَ لِغَرضِ أَنْ يُعلَمَ التشْبيهُ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ ، فَفَتَحْنا همْزَةَ(إنَّ)لدُخُولِ حرْفِ الجَرِّ عليْها، والمعْنَى على الكَسْرِ، بِدَليلِ عَدَمِ احْتِياجِها إلى جُزْءٍ آخَرَ ، كَما تَحْتاجُ إليـه (أنَّ)المفتُوحةَ في قَوْلِه[3]:

* (أحقًا)[4]أنَّ جيرَتَنَا اسْتَقلُّوا فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ *

==========================

١) المقرب ١ / ١٠٦.

٢) مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة،ومذهب المالقي وأبي حيان أنها بسيطة - انظر الكتاب٣ / ١٥١ والمقتضب ١ / ١٥٠ ومغني اللبيب ١ / ١٩١ ورصف المباني ص ٢٨٤ والتذييل والتكميل ج ٢ ل ١٩١ والجنى الداني ص٥٦٨ والهمع ٢ / ١٥٢.

٣) اختلف في قائله فقيل لرجل من عبد القيس، وقيل للمفضل بن معشر البكري، وقيل لعامر بن اسم بن عدي الكندي انظر البيت في الكتاب٣ / ١٣٦ والأصمعيات ص ٢٠٠ والرواية فيها * ألم تر أن جيرتنا استقلوا * .. وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت - انظر شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص ٣١٩ ومغني اللبيب١ / ٥٥ وشرح أبياته ١ / ٣٤٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٣٥ واللسان (فرق) ١٠ / ٣٠١ والخزانة عرضا ١٠ / ٢٧٤.

٤) في الأصل (أحـقّ)

ونَحْـوِهِ ، والفَرْقُ بيْنَ التَّمَنِّي والتَّرجِّي أنَّ التَّمنِّي يكُونُ بما يَجُوزُ وُقوعُه،وبمَا لا يَجُوزُ وُقُوعُـه ، كَقولِكَ : ليْتَني كُنتُ نَبِيًّا ، والتَرجِّي لايكُونُ إلَّا بما يَجُوزُ وقُوعُه.

وقَـولُه : (إنَّهـا أشْـبَهتِ الأفْعـالَ)(١)

مِنَ/الوجْـهِ الذي ذَكره صَحِيحٌ ، وأشْبَهتْها أيضا مِنْ أنَّ فيْهـا ما هُو على ثَلاثَـةِ أحْرُفٍ ، وأرْبَعَـةٍ ، وخَمْسَـةٍ ، كَما أنَّ الأفْعَـالَ كذلِكَ ، وأنَّ أواخِرَها لازِمَـةُ الفتْحِ ، كما أنَّ آخِـرَ الفعْـلِ الماضـي كَذلِكَ ، وأنَّهـا تَتَّصِـلُ بهـا الضَّمائِرُ ، كَمَا تَتَّصِـلُ بالأفْعـالِ ، تَعْليلُـه أيضا تَقْديمُ المنْصُوبِ على المرفُوعِ صَحِيحٌ ، وَيَجُوزُ أنْ يُقالَ فيه شَيْءٌ آخَرَ: وهُو أنَّ هذه الحُروفَ لمَّا أشْبَهتِ الفِعْلَ شَبَهًا قَوِيًّا أعْطَينَاها الحَالةَ القَوِيَّةَ التي للفِعْـلِ ، وهُو تَقْديمُ المنصُوبِ علـى المرفُـوعِ ؛ إذْ كانَ ذلِكَ إنَّمـا يكُونُ في حَـالِ تَصَرُّفِ الفِعْـلِ وقوَّتِـه ، بخِلافِ(ما)و (لا) إذْ كَانَ شَبَهُها ضَعِيفًا ، فأُعْطِيَا تقْديمَ المرفُوعِ على المنصُوبِ.(٢) ٤٩/أ

لا يُقَالُ :يَلْزمُ مِنْ ذلِكَ أنْ تُسَاوِيَ هـذه الحـرُوفُ الأفْعَالَ .

لأنَّا نَقُولُ : يظْهَـرُ أثَرُ نَقْصِهـا عَنِ الأفْعالِ بِلُزُومِ تقْديمِ المنْصُوبِ،بخِلافِ الأفْعالِ.

واخْتَلفَ النُّحاةُ في عامِلِ الرفْعِ في خبَرِ(إنَّ)وأخَواتِها :(٣)

فَذهبَ البَصْريُّونَ إلى أنَّ هذه الحرُوفَ تَرفَعُ الخَبَرَ ، كما تَنْصِبُ الاسْمَ.

وذَهبَ الكُوفيونَ إلى أنَّها لا تُؤثِّرُ في الخَبرِ ، وأنَّه مرتفِعٌ بما كَانَ يَرتفِعُ بـه .

لنـا في هذه المسْألةِ : أنَّ هذه الحرُوفَ اقْتَضَتْ الخَبَرَ،كما اقْتَضَتْ المُسْنَدَ والمُسْنَدَ إليْه ؛ مِنْ حيْثُ كانَت تَطْلُبُ الخَبَرَ* فَتَعْمَلُ فيه،كَما عَمِلت في الاسْمِ .

=====================*

١) عبارة ابن عصفور في المقرب ١٠٦/١ (اعلم أن هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء، ولم تكن كالجزء منها أشبهت الأفعال فعملت ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر؛ لأنها اشبهت منها ما يطلب اسمين ،وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر.)

٢) انظر ما تقدم ص ١٩٩.

٣) انظر الإنصاف ١٧٦/١ والتبيين ص ٣٣٣ وشرح المفصل ١٠٢/١.

* في الأصل : (الاسم) ولعل الصواب ما أثبتناه .

بيانُ الاقْتضاء : أنها تطلبُ المبتدأ والخبرَ ولابدَّ لكلِّ واحدٍ منْهما من الآخـر *، ويؤيـِّد ذلكَ أنَّ (كأنَّ) للتشْبيهِ ولايَتأتَّى إلاَّ بمشبَّهٍ ومشبَّهٍ به ، فلما اقْتضَتْ الجزأيْن عملَتْ فيهما ، وإذا ثبتَ في (كأنَّ) ثبتَ في جميْعِ أخَواتها ؛ لعدَمِ القائلِ بالفصْلِ .

وحُجَّةُ الكُوفيينَ : أنَّ هذه حُروفٌ ، فتنحَطُّ عن رُتْبةِ (كانَ) وأخواتها الَّتي هيَ أفعالٌ ، فَلا تَعْملُ في الجُزأيْنِ (١) كَما عَملَتْ (كَانَ) فيْهما .

والجوابُ : أنَّه لم ينْحصرْ أثرُ ضَعْفها عَنْ كَانَ في أنَّها لاتعملُ في الجُزأيْنِ (١) ، فَقَدْ ظَهرَ أثرُ ضَعْفها بغيْرِ ذلكَ ؛ وهوَ عَدمُ تَصرُّفها في معمُولاتها بتقْديم وتأخير ، إلى غَيْرِ ذلكَ من الأشْياءِ التي نقَصَتْ بها عَنْ (كَانَ) ، وفيْها كفايَةٌ ، فلا حَاجَةَ إلى نقْصِها بعَدَمِ التأثيرِ في الجُزأيْنِ .

قَولُـه : (وَانفرَدَتْ إنَّ) إلَى (لَفي الدَّارِ لَقائمٌ) (٢) .

اعلمْ أنَّ النُّحاةَ أجْمعُوا على جَوازِ دُخُولِ اللامِ مَعَ إنَّ المكْسُورَة ؛ لأنَّها لم تغيِّرْ شَيْئاً ممَّا كانَ المبْتدأُ ، أو الخبرُ عليـه قبْلَ دُخُولها إلاَّ نَصْبَ لَفْظِ زَيْدٍ ، وامْتناعُ تقديْم الخَبَرِ ووقُوعه غيْرَ الجُمْلة المحْتملَة للصِّدْقِ والكَذب ، ولايغيِّرُ ذلكَ في الابْتداء شَيْئاً ، فجَازَ دُخُولُ اللاَّمِ مَعَها ، كما تَدْخُلُ مَعَ الابْتـداء ، وأجْمَعُوا عَلَى أنَّها لاتَدْخُلُ مَعَ (أنَّ) المفْتُوحَةِ الهَمْزةِ وَ (كأنَّ) وَ (لَيْتَ) وَ (لَعلَّ) بسَائِرِ لُغَاتها (٣) .

==============================

١) في الأصل (فلا تعمل إلا في الجزأين) بإقحام (إلا) .

٢) المقرب ١/١٠٦،١٠٧ ، وتمام عبارة إبن عصفور (.... من بين سائر أخواتها بدخول اللام في الخبر إذا كان اسماً ، أو فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً غير متصرف نحو : نعم وبئس ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملة إسمية ، فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ، وقد تدخل أيضاً على معمول الخبر إذا تقدم عليه ، نحو قولك : إن زيداً لفي الدار لقائم ...) .

٣) انظر لغات لعل ما سيأتي ص٢١٦ .

* في الأصل : (أنها تطلب لكل واحد المبتدأ والخبر ، ولابد منهما من الآخر) .

أمَّا امْتِناعُها مَعَ(أنَّ)المفتوحَةِ ، فلأنَّها وَما بعْدَها كالمُفْرد، واللَّامُ لا تَدْخُلُ مَعَ المفْرَدِ .

وأمَّا امتِناعُها مع البواقي ، فلأنَّهنَّ غيَّرْنَ معنى الابْتِداء، فلا تَدْخُلُ معَهُنَّ لامُ الابْتِداءِ .

واخْتَلفَ النُّحاةُ في(لكنَّ)، فذهَبَ البصْريونَ إلى امْتِناعِ دُخولِ اللَّامِ مَعَها، وذَهبَ الكُوفيُّونَ - رحمَهم اللهُ - إلى جَوازِ دُخولِ اللَّامِ مَعَها .(١) ٤٩/ب

حُجَّةُ الأوَّليْنَ أنَّ مَعْنى(لكِنَّ)يُناقِضُ مَعْنى(اللَّامِ)، إذْ كانت(لكِنَّ)تقْتَضي تَعلُّقَ الثَّاني بَعْدَها بِما قبْلَها ، على ما تَقَدَّمَ(٢) ، واللامُ تَقْطَعُ ما بَعْدَها عمَّا قَبْلَها، إذْ كانَتْ مِنْ أدَواتِ الصُّدُورِ كما تَقدَّمَ(٢) ، وذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ اجْتِماعِهِما .

وحُجَّةُ الكُوفيينَ السَّماعُ والقِياسُ ، أمَّا السَّماعُ ، فَقولُ الشَّاعِرِ:(٣)

* ولَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ *

فأدْخَلَ اللامَ مَعَ لكِنَّ .

وأمَّا القِياسُ ، فإنَّهم قاسُوا(لكِنَّ)على(إنَّ) بجامِعِ ما يَشْتَرِكانِ فيهِ مِنْ بَقاءِ مَعْنى الابْتداءِ فيهِ ، إذْ لافَرْقَ بيْنَ قَوْلنا : ما قامَ زَيدٌ وعَمْرٌو مُنطَلِقٌ ، وبيْنَ قولِنا ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمْرًا مُنْطلِقٌ .

والصَّحِيحُ ما ذَهَبَ إليْه البَصْريُّونَ - لِما ذكَرْناه مِنَ الدَّليلِ .

والجَوابُ عمَّا ذَكره الكُوفيونَ :

======================

١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ والتبيين صـ ٣٥٣ وشرح المفصل ١٣٥/١ ورصف المباني ص ٣١٠
٢) انظر ما تقدم صـ ٢٠٦ .
٣) قائله مجهول - وصدره ذكره ابن عقيل في شرح الألفية ٣٦٣/١ :
* يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي *
وانظر العجز في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ والإنصاف ٢٠٩/١ والتبيين صـ ٣٥٤ وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٤/٨ ورصف المباني صـ ٣١٠ والمغني ٢٩٢/١ والجنى الداني صـ ١٣٢ والاقتراح صـ ٧٢ والهمع ١٧٦/٢ والخزانة ٣٦١/١٠ .

أمَّا البيْتُ فلا يُعرَفُ قائِلُه ، ولَا أوَّلُهُ ، ولَمْ يُذْكَرْ مِنْه إلَّا هَذا، ولَمْ يُنْشِدْه أحَدٌ مِمَّنْ وُثِقَ بِه في اللُّغَةِ ، ولا عُزِيَ إلى مَشْهُورٍ بالضَّبْطِ والإتْقانِ ، وفي ذلِكَ ما فيه ، ثُمَّ إنَّه لَوْ صَحَّحْناه لا حُجَّةَ لهُمْ فيه ، لأنَّه يَحْتَمِلُ أنْ يكُونَ أصْلُه : ولكِنْ إنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ ، فَخَفَّفَ الهَمْزَةَ بإلقاءِ حَرَكَتِها على النُّونِ وحَذَفَ إحْدَى النُّوناتِ لِكَثْرةِ اجْتِماعِ النُّوناتِ ، فَصارَ اللَّفظُ: ولكِنَّنِي، فَلَمْ تَدْخُلْ اللامُ - حينَئِذٍ - إلَّا مَعَ(إنَّ) - لا مَعَ(لكنَّ) .

ويَحْتَمِلُ أنْ يُقالَ : إنَّ هذه اللَّامَ زائِدَةٌ ، لا لَامَ الابْتِداءِ ، كاللَّامِ في قولِه (١):

* مَرُّوا عِجالًا فقالُوا كَيْفَ صاحِبُكُمْ
قالَ الَّذِيْ سَأَلُوا أمْسَى لَمَجْهُودَا *

وقَوْلِه (٢):

* أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه   ترضى من اللحم بعظم الرقبة *

فَلَا دَلِيلَ في البيْتِ - حينَئِذٍ - .

وأمَّا ما ذَكَرُوه مِنَ القِياسِ على (إنَّ) فما ذكَرْناه من الدَّليلِ يُبَيِّنُ الفَرْقَ ، فَثَبَتَ عَدَمُ مُصاحَبَةِ اللامِ للكِنَّ .

واعْلَمْ أنَّ اللَّامَ إذا دَخَلَتْ مَعَ إنَّ فلَها ثَلاثَةُ مواضِعَ، لا غَيْرُ، على ما سَنُبَيِّنُ(٣)،

==========================

١) لم أقف على قائله، وهو في مجالس ثعلب ١/ ١٥٥ والمسائل العضديات ص ٦٨ ، والخصائص ١/ ٣١٦ وسر الصناعة ١/ ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٤ ووصف المباني ص ٣١٢ والمغني ١/ ٢٥٤ وشرح أبياته ٤/ ٣٥٩ والهمع ٢/ ١٧٨ والخزانة ١٠/ ٣٢٧.

٢) هو رؤبة بن العجاج والبيت في ديوانه ص ١٧٠ قال البغدادي في الخزانة ١٠/ ٣٢٦ ما نصه (وهذا البيت نسبه الصاغاني في العباب إلى عنترة بن عروش ..) والبيت في سر الصناعة ١/ ٣٧٨ وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ١٣٠ ، ٧/ ٥٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٩ ورصف المباني ص ٣١١ والمغني ١/ ٢٥٤ وشرح شواهده ٢/ ٦٠٤ والخزانة ١٠/ ٣٢٢.

٣) انظر ما سيأتي ص ٢١٢ ، ٢١٣.

وكَانَ مُقْتَضَى القِيَاسِ أَنْ تدْخُلَ قبْلَ(إنّ)لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهما : كونُها لامَ الابتداءِ ، فيقْتَضِي ذلِكَ أَنْ تكُونَ في مُبتَدإِ الكَلامِ .

والآخَرُ : أنّ هَمْزة(إنّ)إذا أُبْدِلَتْ هَاءً ظَهرتَ اللاّمُ قبلَهَا ، كقَوْلِ الشّاعِرِ[(١)]:

* لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ *

على خِلافٍ فيه يُذْكَرُ بعْدُ[(٢)]، لكِنْ كَرِهُوا أنْ يَجْمَعُوا بيْنَ اللاّمِ وإنّ لاتّفاقِهما في المعْنى ، فاعْتَزَمُوا على تأْخِيرِ أحدِهما ، وكَانَ تأْخيرُ اللاّمِ أولى؛ لكَوْنِها غيْرَ عامِلةٍ ، فلا يُغَيِّرُ تأخِيرُها شَيْئًا، بخِلَافِ تأْخِيرِ إنّ ؛ فإنّه كَانَ يُبْطِلُ عمَلُها ، فأُخِّرتِ اللاّمُ لذلِكَ ، واقْتَضَى تأْخيرُها أنْ يُفْصَلَ بيْنَها وبيْنَ (إنّ) بشَيْءٍ ، وإلاّ لَزِمَ اجْتِماعُ الحَرفَيْنِ ، كما لَوْ كَانَت مُقَدَّمةً على(إنّ) ، فأُدْخِلَتْ حينَئذٍ على الخَبرِ ، ليكُونَ الاسْمُ فاصِلاً بيْنَهما، بشَرْطِ أنْ يكُونَ الخبَرُ اسْما مُفْرَدًا، أو فِعْلاً مُضارِعًا ، ويَحْتاجُ المُصَنِّفُ - رحمَه اللهُ - أَنْ يَقُولَ: (غيرَ منفِيٍّ) ؛ فإنّه لا يجُوزُ أَنْ تقُولَ : إنّ زيدًا لَمَا يَقُومُ ، وكَذلِكَ مَعَ جميعِ حُروفِ النّفْيِ ؛ لأنّ غالِبَ حُروفِ النّفْيِ أولُها لامٌ ، كـ(لا) ،و(لَمْ) ،و(لَنْ) ؛ فيُسْتَثْقلُ اجْتِماعُ اللاّمين ، وطُرِدَ ٥٠/أ الحُكْمُ في باقِي حُروفِ النّفْيِ (أوْ يكُونُ الخَبرُ فِعْلًا ماضِيًا غيْرَ مُتصَرِّفٍ) نَحْو: إنّ زيدًا لَنِعْمَ الرجُلُ ، لأنّ غيرَ المتصَرِّفِ يُشْبِهُ الاسْمَ (أو يكُونُ الخَبرُ ظَرْفًا) نَحْو : إنّ زيدًا لَعِنْدَكَ (أوْ جَارًّا ومجرُورًا) نَحْو: إنّ زيدًا لفي الدّارِ (أوْ جُملةً اسْميةً) نَحْو: إنّ زيدًا لأبُوه قائِمٌ ، ويَحتَاجُ أيضا أنْ يَقُولَ: (غيرَ منْفِيّةٍ)

============================

١) لم أقف على قائله - وهذا الصدر وقع في بيتين، وهما :

* لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيةٍ لَوَسِيمَةٌ على كاذِبٍ مِنْ وعْدِها ضَوْءُ صادِقٍ *

* لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُها *

انظر اللسان (لهن) ١٣/٣٩٣ والإنصاف ١/٢٠٩ والتبيين ص ٣٥٥ والهمع ٢/١٧٨ والخزانة عرضا ١٠/٣٤٠.

٢) انظر ما سيأتي ص٢١٤.

لِمَا ذَكَرْناهُ في المُضَارِع[١] ، ويحتاجُ أَنْ يزيدَ في ذلكَ بأَنْ يقُولَ : (ولا يكُونُ الخبرُ شَرْطاً وجَزاءً) ، نحو : إنَّ زيداً إنْ تكرِمْه ليشْكُرك ؛ لأنَّها إذْ ذاكَ تلبَّسُ بأنَّها لامُ القَسَم ، لا لامُ الابْتداء ، وأجازَ ابنُ الأنْبارِيِّ –رحمَه اللهُ– أنْ تدخُلَ اللاّمُ على جَوابِ الشَّرْطِ فتقُولُ : إنَّ زيداً إنْ تكْرِمْهُ ليشكُرك ، وَقَالَ : (لأنَّها – حينئذٍ لاتُلبِّسُ ؛ إذْ كَانتْ لامُ القَسمِ لا تدْخُلُ على جَوابِ الشَّرْطِ) * ولا سَماعَ يعضُدُه في ذلكَ وهُوَ بعيدٌ عن القِياسِ لكثْرةِ تأخُّرِ اللامِ عَنْ مَوضِعها الأَصْليِّ ، وَيزيدُ أيْضاً : (ولاَ يكونُ خَبرُ إنَّ قَسَماً) نحْوُ : إنَّ زيداً – وَاللهِ – لأضْربَنَّهُ .

قَولُه : (فَإنْ كَان مَاضِياً مُتصرِّفاً لم يجُزْ دخُولُها عليْهِ)[٢]

لبُعْدِ المَاضِي مِنَ الاسْمِ ، ويحتَاجُ أنْ يقُولَ : (إلّا أنْ تدخُلَ عليه قَدْ) فإنَّه –حينئذٍ– يجُوزُ دخُولُ اللاَّمِ نَحْوَ : إنَّ زيداً لَقدْ قامَ ؛ لأنَّه – حينئذٍ – يَقْرُبُ مِنَ الحَالِ ، فَيُشْبِهُ المُضارِعَ .

قَولُه:(وقَدْ تدخُلُ اللاّمُ على الاسْمِ إذَا وَقعَ مَوْقِعَ الخَبرِ ، نحْو قولِكَ : إنَّ في الدّارِ لزيْداً)[٢]

إنَّما جَازَ ذلكَ لأنَّ مَوْضِعَ اللاَّمِ كَان المُبتدأَ الذي هُوَ اسْمُ إنَّ وقَدْ وقَعَ الفصْلُ بيْنَها وبيْنَ إنَّ،ولا مَانِعَ مِن دخُولِها،وهَذا هُوَ الموضِعُ الثَّاني مِنْ مَواضِعِ (دُخُول)[٣] اللاَّمِ ، ويحتَاجُ أنْ يقُولَ:(بشَرْطِ ألاّ يكُونَ اسْمُ إنَّ (أنَّ) المفْتُوحَةَ المُشَدَّدةَ مَع ما في صِلتِها) نَحْو:إنَّ في ظَنِّي أنَّكَ مُقيمٌ،ولا تَعْتقِدْ أنَّ دُخُولَ اللاَّمِ علَى الاسْمِ مُتوقِّفٌ على أنْ يكُونَ الفاصِلُ بينَه وبيْنَ إنَّ الخَبرَ ، بَلْ لَوْ قَدَّمْتَ

---

١) انظر ما تقدم ص٢١١ .

٢) المقرب ١٠٦/١.

٣) زيادة – بها يستقيم الكلام .

* انظر ما أجازه ابن الأنباري في تسهيل الفوائد ص ٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ ، والهمع ١٧٤/٢ .

معْمُولَ الخَبَرِ على اسْمِ إنَّ فَقُلْتَ : إنَّ في الدَّارِ زيدًا قائمٌ ، وإنَّ فيكَ عمرًا راغِبٌ ، جَازَ دُخُولُ اللَّامِ على الاسْمِ - حينَئِذٍ - لِفَصْلِ المعْمُولِ بيْنَه وبيْنَ إنَّ .

وقولُه : (وقَدْ تَدْخُلُ أيْضا على مَعْمُولِ الخَبرِ)(١)

هَذا هُو الموضِعُ الثَّالِثُ مِنْ مواضِعِ دُخُولِ اللَّامِ ، وإنَّما اشْتَرطَ تَقدِيمَ المعمُولِ على الخَبرِ إذا دَخلَتِ اللَّامُ عليْه ، لأنَّه لوْ دخَلَتْ على المعْمُولِ وقَدْ تأخَّرَ لكانَتْ قَدْ دَخلَتْ على فَضْلةٍ ، وهِيَ إنَّما يَنْبَغِي أنْ تَدْخُلَ على أحَدِ جُزْئَي الجُملةِ ، فلا تَتأخَّرُ إلى الفَضْلةِ ، أمَّا إذا تقَدَّمَ المعمُولُ على الخَبَرِ فَقَدْ وقَعَ موقِعَ ما هُو أحَدُ جُزْئِي الجُملةِ فَجَازَ ، ويَحْتاجُ أنْ يَقُولَ: (بشَرْطِ أنْ يكُونَ الخَبرُ العامِلُ مِمَّا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عليْه) فإنَّكَ لوْ قُلتَ : إنَّ زيدًا في الدار قَامَ ، لم يَجُزْ دُخُولُ اللَّامِ عليْه عِنْدَ أكْثَرِ النُّحاةِ ؛ لأنَّ اللَّامَ وإنْ دَخَلَتْ على المعْمُولِ - هِيَ في المعْنى داخِلةٌ على العَامِلِ ، وقَدْ تقدَّمَ أنَّ المَاضِيَ لا تَدْخُلُ عليه اللَّامُ إذا لمْ تكُنْ معَه قَدْ(٢) ، فلا يَجُوزُ : إنَّ زيدًا لفي الدَّارِ قَامَ ، خِلافًا للأخْفَشِ والفَرَّاءِ - رَحِمَهما اللَّهُ - في إجَازتِهما ذلكَ.(٣) ٥٠/ب

قَولُه : (وقَدْ تَدْخُلُ أيْضًا على الخَبرِ ومعْمُولِه بشَرْطِ تقَدُّمِه على الخَبَرِ)(٤)

هذه المسْألةُ فيها خِلافٌ بيْنَ النُّحاةِ ، فأجَازَ بعْضُهم أنْ تقُولَ : إنَّ زيْدًا لَبِكَ لواثِقٌ ، واستَشْهَدَ على جَوازِه بقَوْلِ الشَّاعرِ(٥) :

========================

١) المقرب ١/ ١٠٧ وتتمة قول ابن عصفور (. . اذا تقدم عليه ، نحو قولك : إن زيدا لفي الدار قائم . .)

٢) انظر ما تقدم ص ٢١٢ .

٣) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٥ .

٤) المقرب ١ / ١٠٧ وعبارة ابن عصفور (وقد تدخل أيضا على معمول الخبر إذا تقدم عليه ، نحو قولك :إن زيدا لفي الدار قائم)

٥) انظره في الهمع ٢ / ١٧٢ ، وتمامه : وإنَّ حلْمِي إذا أُوذِيتُ مُعْتادُ

* إنِّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلَى لَذُوحَنَقٍ *

وَمِمَّا نَقَله الفَرَّاءُ – رحمَه اللهُ – في مَعَانيهِ عَن الكِسَائيِّ – رحمَه اللهُ – مِنْ أنَّه سَمِعَ أبا الجَرَّاحِ يقُولُ : إنِّي ليَحْمَدِ اللَّه لَصَالحٌ[١] ، وقَالَ المُجيزُ لذلكَ : يكُونُ تكرارُ اللاَّم تأكيداً ، وَمنعَ بعضُهم جَوازَ ذلكَ ، وقَال إنَّ الحَرْفَ إذا كُرِّرَ للتَّأْكيد أُعِيدَ مَعَ ما دَخَلَ عليْه – كقَوْله تَعَالى : ﴿ وأمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الجَنَّة خَالدِينَ فيْها ﴾[٢] .

واضْطَرَبَ النقْلُ في عِزْوَة المَذَاهب ، فعَزا السِّيرافيُّ – رحمَه اللهُ – المنْعَ إلى أبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ ، واختَارَه هُو أيْضاً ، والإجَازَة إلى الزَّجَّاجِ[٣] – رحمَه اللهُ – وعَزَا الأُبَّذيُّ[٤] –رحمَه اللهُ – في شرحِهِ الجُزُوليةَ إجَازَةَ دُخُولِ اللاَّم عَليْهما مَعاً إلى المبَرِّدِ ، والمَنْعَ إلى الزَّجَّاجِ ، بالعكْسِ مِمَّا ذكَرَ السِّيرافيُّ – رحمَه اللهُ – * .

قَوله : (ولا تَدْخُل اللاَّم على إنَّ نفْسها) إلى قَوله : (تُريدُ : للَّه أنْتَ)[٥]

اخْتلَفَ النَّاسُ في هذه اللاَّم بَعْدَ إبْدالِ الهَمْزةِ هَاءً ، نَحْو : لَهِنَّكَ ، فذهَبَ جماعةٌ مِنْهُم ابنُ يَعِيْش – رحمَه اللهُ – وغَيْرُه مِن المُتأخِّرينَ إلى أنَّ هذه اللاَّمَ هيَ لامُ الابْتداء وأنه لما تغيَّرتْ صُورةُ إنَّ بإبْدالِ الهَاءِ من هَمْزتها صَارتْ كأنَّها حَرْفٌ آخرُ غَيْرُ إنَّ ، فَجَازَ الجمْعُ بينَهما وبيْنَ اللاَّم[٦] ، وذَهبَ أكْثرُ

---

١) معاني القرآن ٢/٣٠ .

٢) سورة هود آية ١٠٨ .

٣) شرح الكتاب للسيرافي جـ٣ ل٦ .

٤) اسمه علي بن محمد بن عبدالرحمن أبو الحسن الخشني الأبذي ، ولد سنة ٦١٣هـ ، تتلمذ على الأستاذ أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباج وابن عصفور والصفار ، من تلاميذه أبو جعفر بن الزبير وابن الفخار الأركش وأبو حيان ، له من المؤلفات شرح الجزولية ، وإملاء على كتاب سيبويه وعلى الإيضاح والجمل ، توفي –رحمه الله – سنة ٦٨٠ بغرناطة ، ترجمته في بغية الوعاة ٢/١٩٩ ، وانظر ما عزاه في شرح الجزولية ٢/١١٠١ .

٥) المقرب ١/١٠٧ .

٦) انظر شرح المفصل ٩/٢٥ .

* لم أقف على المسألة في المقتضب،ولعل الأبذي وهم فيما عزاه ؛ لأن السيرافي أقرب عهداً من هذين الإمامين ، ثم إن ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣١ عزا المنع إلى المبرد والإجازة إلى الزجاج ، وكذلك فعل الرضي في شرح الكافية ٢/٣٥٦ .

النُّحَاةِ إلى أَنَّ هـذه اللَّامَ ليْسَتْ لَامَ الابْتِدَاءِ، مُحْتَجِّيـنَ بأَنَّا لَمْ نَمْنَعْ الجَمْـعَ بيْنَ اللَّامِ وإِنَّ إِلَّا لأَنَّ مَعْنَاهُمَا واحِـدٌ ، والمعْنـى لا يَتَغَيَّر بإِبْدالِ الهَمْزَةِ، أَوْ تَرْكِهـا ، فالمعْنَـى الذِّي لأَجْلِه مَنَعْنَـا مِنَ الجَمْعِ بيْنَهُما موجُـودٌ، فَلَا نَجْمَـعُ بيْنَهُمَا ، أُبْدِلَتْ أَوْ لَمْ تُبْدَلْ ، فَيَحْتَاجُونَ إلى تَخْرِيـجِ قَـوْلِ الشَّـاعِرِ:[1]

* لَهِنَّـكَ مِنْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كرِيـمُ *

وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ، فَخَرَّجَه سِيبَوَيْه وابنُ السَّرَّاجِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا رحمهما اللـه[2] بأَنَّ هـذه اللَّامَ الدَّاخِلَةَ على إِنَّ إِنَّمَا هِيَ لَامُ جَوابِ القَسَمِ ، لا لَامُ الابْتِداءِ؛ بدَليْلِ مَجِيءِ لامِ الابْتِداءِ مَعَهَا في نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

* لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ *

كَمَا أَنْشَدْنَاه أَوَّلاً[3] ، وقَوْلِ الشَّـاعِرِ:[4]

* وأَمَّا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهـا لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإِنْ لَمْ تَيْأَسِ *

وخَرَّجَه المُصَنِّفُ - رحمَه اللهُ - وَجَمَاعَةٌ قبْلَه على أَنَّ اللَّامَ ليْسَتْ لَامَ جوابِ القَسَمِ، ولَا لَامَ الابْتداءِ ، كما قَالَ ابنُ يَعِيشَ وغيْرُه ، بَلْ قَالَ: أَصْلُه : للّهِ أَنَّكَ مِنْ بَرْقٍ، ثُمَّ حَذَفُوا اللَّامَ مِنْ (لِلّهِ) فقَالُوا : لاهْ بسُكُونِ الهَاءِ ، فَحَذَفَتْ الأَلِفُ لالتقَـاءِ السَّاكنين، ثُمَّ أَلْقَوا حَركَةَ الهَمْزَةِ على الهَاءِ، وحَذَفُوا الهَمْزَةَ تَخْفيفًا، فَقَـالُوا : لَهِنَّكَ ، أَوْ أَصْلُه : لَاهِ بكَسْرِ الهَاءِ - إِنَّكَ ، فحَذَفُوا الهَمْزَةَ حَذْفًا طَلَبـًا

==========================

١) نسب هذا البيت لغلام من بني كلاب ، ونسب أيضا لفتى من بني نمير، وصدره :

* أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ عَلى قُلَلِ الحِمَى *

انظره في مجالس ثعلب ١ / ٩٣ والمسائل العسكريات صـ ٢٥٧ والخصائص ١ / ٣١٥ ، ٢ / ١٩٥ وسر الصناعة ١ / ٣٧١ وأمالي القالي ١ / ٢٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٣ والمغني ١ / ٢٣١ وشرح أبياته ٤ / ٣٥٠ والخزانة ١٠

٢- انظر الكتاب ٣ / ١٥٠ والأصول ١ / ٢٥٩ وشرح ابيات المغنى ٤ / ٣٤٨ والهمع ٢ / ١٧٩.

٣) تقدم إنشاده وتخريجه صـ ١١٢ .

٤) هو المرار الفقعسي، والبيت في نوادر أبي زيد صـ ٢٠١ والخزانة ١٠ / ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣ / ٩٤١ .

للتَّخْفِيفِ ، فَصَارَ اللَّفْظُ : لَا هِنَّكَ ، ثُمَّ حَذَفُوا ألف(لا)فَصَارَ اللَّفْظُ: لَهِنَّكَ(١)

قَوْلُه : (إلَّا أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفًا ، أَوْ مجرُورًا)(٢)

٥١/ب اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في تَقْدِيرِ عامِلِ الظَّرْفِ والمجرُورِ إذا قَدَّمْتَهُمَا على اسْمِ إنَّ ، فَقَالَ قَوْمٌ : نُقَدِّرُ الاسْتِقْرارَ بعْدَ اسْمِ إنَّ ؛ لِئَلَّا نَكُونَ قَدْ فَصَلْنَا بَيْنَ إنَّ واسْمِها بغيْرِ الظَّرْفِ والمجْرُورِ ، وقَالَ بعْضُهم : لا ، بَلْ نُقَدِّرُه قَبْلَ الظَّرْفِ والمجْرُورِ ، ولَا يُعْتَدُّ بهذَا فَصْلًا ؛ لِكَوْنِه لَازِمَ الإضْمَارِ ، ولا يجُوزُ إظْهَارُه .

مِثَالُ تقْدِيمِ معْمُولِ الخَبَرِ عليْه : إنَّ زيْدًا غُلَامَهُ ضَرَبَ ، فإنْ كَانَ مانِعٌ، نَحْو : إنَّ زيدًا مَا ضَرَبَ غُلَامَهُ ، لم يَجُزْ تقْدِيمُه على(ما) ، وما أشْبَهَ ذلكَ .

وفي(لعَلَّ)حَذْفُ نُونِ الوِقَايَةِ أَجْوَدُ مِنْ إثْبَاتِها ؛ لِطُولِ الكَلِمَةِ ، وكَثْرَةِ اجْتماعِ المُتَقَارِبَاتِ،وفي لَعَلَّ لُغَاتٌ عَشْرٌ(٣): لَعَلَّ ، عَلَّ ، لَعَنَّ ، عَنَّ ، لأنَّ ، أنَّ ، رَعَنَّ ، رَغَنَّ ،لَغَنَّ ،لَعَلَّتْ بالتَّاءِ ، وهِيَ أقَلُّها اسْتِعْمالًا ، ذَكَرها أبُو عليٍّ - رحمه اللّهُ - في التَّذْكِرةِ ، والثَّلاثَةُ التي قَبْلَها أقلُّ اسْتِعْمالًا أيْضا مِن السِّتَّةِ اللَّواتِي قَبْلَهُنَّ.

قَوْلُه (وإذا لَحِقَتْ هذه الحرُوفُ ما) إلى آخِرِه.(٤)

مَذْهَبُ سِيْبَويه - رحِمَه اللّهُ - أنَّه لا يجُوزُ أنْ تَعْتَقِدَ(ما)زائِدةً ، وتَنْصِبَ الاسْمَ بعْدَها وتَرْفَعَ الخَبَرَ إلَّا في(لَيْتَ)وحْدَها ، لأَجْلِ البَيْتِ الذي رواهُ(٥)

========================

١) انظر الصحاح (لهن) ٦/٢١٩٧ والمقرب ١/١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣ وشرح ابيات المغني ٤/٣٤٨.

٢) المقرب ١/١٠٧.

٣) انظر هذه اللغات في الإبدال لابن السكيت ص ١١١ ، والإنصاف ١/٤٢٢ والتسهيل ص ٦٦ والهمع ٢/١٥٣ و ١٥٤.

٤) المقرب ١/١٠٩ وتمام عبارة ابن عصفور (. . لم يجز إعمالها ، نحو قولك : انما زيد قائم لزوال اختصاصها بالأسماء)

٥) الكتاب ٢/١٣٧ ، وهو قوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا ونصفُه فقدِ

وانظر الديوان ص ٢٤ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٤٢ .

إلا
عَنِ النَّابِغَةِ ، وفي بَاقِيهِنَّ لا يَرى أنْ تَكُونَ (ما) كَافَّةً ، وَما بَعْدَها مرفوعٌ بالابْتِداءِ والخَبَرِ ، وقَاسَ بَعْضُهم البَواقِي على (لَيْتَ) ، فأجَازَ في الجَمِيعِ أنْ تَعْتَقِدَ أنَّ (ما) كافةٌ فترفَعَ ، وأنْ تَعْتَقِدَها زائِدَةً فَتنْصِبَ [١] ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلاءِ ، فَجَعَلَ بَعْضُهم الوجْهَيْنِ في الجَمِيعِ على السَّواءِ ، وفَصَّلَ بعْضُهُم فقَالَ : الكَفُّ في (إنَّ) و (أنَّ) و (لكِنَّ) أحْسَنُ مِنَ الزِّيادَةِ ، لِكَوْنِهِنَّ لمْ يُغَيِّرنَ مَعْنى الابْتِداءِ ، فالمَوْضِعُ يَطْلُبُ المُبْتَدأ ، والزِّيادَةُ في (كَأنَّ) وَ (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) أحْسَنُ مِنَ الكَفِّ ، لتَغْيِيرِهِنَّ معنى الابْتِداءِ [٢]

لا يُقَالُ في (لَيْتَ) إذا بَقِيَ اخْتِصاصُها بعْدَ دُخُولِ (ما) ، كَمَا كَانَ قبْلَه وجَبَ أنْ تَعْمَلَ ، ولا تُجْعَلَ (ما) كافةً .

لأنَّا نقُولُ : هَذه الحُروفُ على كلِّ حَالٍ ضَعِيفَةٌ ، وقَدْ حَصَلَ الفَصْلُ بَيْنَها وبيْنَ ما كَانَ اسْمَها (ما) ، فَجَازَ أنْ يَبطُلَ عَمَلُها لضَعْفِها ، وإنْ كَانَ الاخْتِصَاصُ بَاقِياً .

والخُلْبُ : اللِّيفُ ، بِضَمِّ اللاّمِ ، كَذَا قَالَ الجَوْهَرِيُّ [٣] - رحِمَه اللَّهُ ، وأنْشَدَ عليْه البيْتَ [٤] ، ثُمَّ قَالَ : (وكَذلِكَ الخُلْبُ بالتَّسْكِينِ) وقَالَ ابْنُ سِيدَه - رحِمَه اللَّهُ - (والخُلْبُ : حَبْلُ اللِّيفِ والقطنِ إذا رَقَّ وَصَلُبَ) [٥]

وقَوْلُه : (إذا كَانَتْ فِعْلِيَّةً فُصِلَ بيْنَهُما) [٦]

إنَّما الْتَزِمَ الفَصْلُ لِعِلَّةٍ مُرَكَّبةٍ من مَجْمُوعِ أمْرين ، وهما : العِوَضُ مِنْ تَخْفِيفِها ، وإيلاؤُها ما لَمْ يكُنْ يَلِيها .

=========================

١) هذا مذهب الزجاجي، ووافقه على ذلك الزمخشري وابن مالك - انظر الهمع ٢ / ١٩١ والمفصل ص ٢٩٢ وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٣.
٢) هذا مذهب الزجاج وابن أبي الربيع - انظر الهمع ٢ / ١٩١ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٣ .
٣) الصحاح ١ / ١٢٢.
٤) وهو قول رؤبة بن العجاج : * كأنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ * ، انظر ديوانه ص ١٦٩ والصحاح (خلب) ١ / ١٢٢ والمقرب ١ / ١١٠ واللسان ١ / ٣٦٥.
٥) انظر المحكم ٥ / ١٢٨.   (٦) المقرب ١ / ١١١.

وقولُه : (وَإنْ أُلغيتْ لَزمتْ اللاَّمُ)(١)

ليْسَ على إطْلاقه ، بَلْ نقُولُ : إنْ لم يظْهـرْ المعْنَى لزمَـت الـلاَّمُ للفَـرْقِ ، كمَـا ذكرَ ، وإنْ ظَهرَ بدُون اللاَّم جَازَ ترْكُها ، وإنْ كَانَ الإتْيانُ أحْسَـنَ ، ومنْـه مَـا جَاءَ في الحديْث (إنْ كَانَ رسُولُ الله – صَلَّى الله عليْه وَسَلَّمَ – يبعثُنا وَمَا لَنا منْ طَعامٍ إلَّا التَّمْرُ)(٢) – فَلمْ يأْتِ باللاَّم لمَّا كَانَ المعْنَى لا يُلبـسُ ، ومثْلُـه قَـوْلُ الشَّاعر :(٣)

* إنْ وَجَدتُ الكَريْمَ يمْنعُ أحْيـ ـانًا وَمَا إنْ بذَا يُعَدُّ بخيْلاً *

وأبيَاتَ أُخرُ تُرِكَ في جَميْعها اللاَّمُ لفهْمِ/المعْنَى . ١٥/ب

قَولُه : (وانْفردَتْ إنَّ ، ولكنَّ ، إلى (في أحَد القَوْليْن)(٤)

اعْلمْ أنَّـكَ إذَا قُلْـتَ : إنَّ زَيـداً أخُـوكَ وعَمرُو ، اخْتلفُـوا في رفْـع (عمـرُو) فذهَبَ بعضُهم(٥) إلى أنَّه لا يجُوزُ أنْ يكُونَ إلَّا مُبتدأً ، وخَبرُه محْـذوفٌ ؛ لِدَلالـة الأوَّل عَليْه ، ولا يجُوزُ أنْ يكُونَ معطُوفاً علـى موْضـع الإبْتـداء عنْـدَ هَـؤُلاء ، كَمَا يجُوزُ في الوجْهِ الآخَر ، على ما سنذْكُرُه ، فيكُونُ عنْدَ هـؤُلاء منْ عَطْـف الجُملة على الجُملة ، وذهَبَ أكثَرُ المحقِّقينَ إلى أنَّـه مَعْطُـوفٌ علـى موْضـع (إنَّ) مَـعَ اسْمها ، وكَذلـكَ (لكـنَّ) ، قَـالُوا : وَذلـكَ لأنَّ قوْلَـكَ : إنَّ زَيْـداً أخُـوكَ ، في المعْنَى ، كقَوْلنا : زَيْدٌ أخُوكَ ، فيكُونُ (أخُوكَ) قُبَالَةَ (أخُـوْكَ) ، يَبقَـى (إنَّ زيـداً) قُبالَـةَ (زيْـدٌ) في : زيـدٌ أخُـوكَ ، و(زيْـدٌ) مرْفُـوعٌ بـالإبْتداء ، فكَـانَ (إنَّ زَيْـداً) في موْضـعِ رفْـعٍ بـالابْتداء ، وإذَا كَـانَ كَذلـكَ جَـازَ

---

١) المصدر نفسه ١/١١١ وتمام عبارة ابن عصفور (... فرقا بينها وبين النافية نحو قولك : إن زيد لقائم ..)

٢) من حديث عامر بن ربيعة – رضي الله عنه – ، انظره في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥١ .

٣) لم أقف على قائله ، انظره في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٢ .

٤) المقرب ١/١١٢ وتمام عبارة ابن عصفور (... بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين ...)

أَنْ تَعْطِفَ عليه(عمرو) بالرَّفْعِ ، ويكُونُ من عطْفِ المُفْرداتِ ، وأَشَارَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ بقوله (في أحدِ القَوْليَيْنِ) إلى ما ذَكَرْناه من المذْهَبَيْنِ، واخْتارَ جَوازَ العطْفِ على الموْضِعِ ، وهُو مُخْتارُ أكْثَرِ الجَماعَةِ.(١)

فإنْ قيلَ : كيْفَ يجُوزُ العطْفُ على الحرْفِ والاسمِ ؟

قيل : لا مانعَ منْ ذلكَ ، بلْ قدْ جَاءَ ذلكَ في قوْلِ الشَّاعِرِ:(٢)

* لذلكَ أُدْني دُونَ حَبْلِيَ مَكَانَه وأُوصِي به أَلاَّ يُهانَ ويُكْرَما *

فقوله : (ويكرما) معْطُوفٌ على (لاَ يُهانُ) وليْسَ معْطُوفاً على (يُهانَ) منْ دُون (لا) ؛ لفَسَادِ المعْنى ، فكَما جَازَ أنْ يُعطَفَ على الفعْلِ مَعَ الحرْفِ جَازَ أنْ يُعطَفَ على الاسْمِ مع الحرْفِ ، ومنهُمْ منْ قَالَ(٣) : هُو مرفوعٌ على توهُّمِ الرَّفْعِ الذي كَانَ في (زيدٌ) قبْلَ دُخُولِ (إنّ) و (لكن) منْ حيْثُ إنَّهما إنَّما غَيَّرا اللفْظَ من الرَّفْعِ

==========================

١) جاء في الخزانة ١٠ / ٣٠١ (قال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العافية والشلوبين في آخر قوليه ، وجماعة من أصحابه ، ومنهم من جعل ذلك عطفا حقيقة من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيدا قائم وعمرو ، عطف فيه (عمرو) على موضع (زيد) وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس . . . وإليه ذهب الشلوبين في أول قوليه وابن أبي الربيع ، وهو ظاهر الإيضاح ، وجمل الزجاجي ، ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذا بالظاهر من كلامهما، وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه ، وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى الأول ونصره وزيف غيره ، وهو الصحيح من المذهبين ، والمعتمد المعضود بالدليل ، وقد تصدى ابن أبي العافية لنصرة في مسألة أفردها ، وابن الزبير من شيوخ شيوخنا اعتنى بالمسألة جداً وطول فيها الكلام ، وهو الذي ذهب إليه من اعتمدناه من شيوخنا، فتلقيناه عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فعليه بكلام ابن الزبير ففيه غاية الشفاء في المسألة.)
وانظر الأصول ٢ / ٦١ وجمل الزجاجي ص ٥٥ والإيضاح ص ١١٦ والبسيط في شرح الجمل ٢ / ٧٩٩.

٢) لم أقف عليه في غير هذا المكان .

٣) انظر ما تقدم صـ ٢١٨ .

إلى النَّصْبِ ، والمعنى المفهُومُ في الرَّفْعِ من هذا الكلامِ بَاقٍ بحَالِه ، فكأنَّ الرَّفْعَ باقٍ لِبَقَاءِ المعْنَى الدَّالِ هُو عليه على ما كَانَ ، ويكُونُ حينئذٍ من عطْفِ المُفْرَدَاتِ ، كالوجْهِ الذي قبْلَه ، وهذا الوجْهُ والذي قبْلَه يُعَبِّرُ عنْهُما النُّحَاةُ كثيرًا بالعطْفِ على الموْضعِ .

واعلَمْ أنَّهم أجْمَعُوا على جَوازِ العطْفِ على الموْضعِ مع(إنّ) ،و(لكنّ)، وعلى عدَمِ جَوازِه مع(ليْتَ) ،و(كأنَّ)و(لعَلَّ) واخْتلفُوا في(أنَّ)المفتوحةِ ، فذَهبَ جَماعةٌ إلى منْعِ العطْفِ معَها على الموْضعِ ، ومِنْ جُمْلَتِهم المصَنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ؛ لأنَّها مع ما بَعْدَها في تأْويلِ المُفْردِ ، فلَمْ تبْقَ هُنا كالمُبتَدإِ والخَبَرِ ، وذهَبَ آخَرُونَ إلى جَوازِ العطْفِ على الموْضعِ معَها ، وقَالُوا: إنَّها لَمْ تُغيِّرْ معْنى الابْتداءِ والخَبَرِ ؛ بلْ معْناه على ما كَانَ عليه قَبْلَ دُخُولِها ، وإنْ جَعَلَتْ الجُملةَ فيحَيِّزِ المفْردِ ، فلَوْكَانَ خبرُ إنَّ ولكنَّ مشْتقًا، نحْو : إنَّ زيدًا مُنْطلِقٌ وعَمْرٌو ، جَازَ في(عمرو)أيضا الرَّفْعُ من وجْهٍ آخَرَ، وهُو أنْ تَعْطِفَه على الضَّميرِ الذي في(مُنْطلِقٌ) ، لكنَّ الأحْسنَ ، أو الْواجِبَ في هذا الوجْهِ أن تُؤكِّدَه فتقُولُ : إنَّ زيدًا مُنطَلِقٌ هُوَ وعمرُو .

قَولُه : (وإنْ عطَفْتَ قبْلَه فالنصْبُ على اللفْظِ ليْسَ إلاّ) (١)

هذه المسألةُ فيها ثلاثةُ مَذاهبَ : (٢)

/ ٥٧ أ

مذهبُ البصْريينَ ما ذكره المصَنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ واخْتارَه مِنْ أنَّه لا يجُوزُ الرَّفْعُ على الموْضعِ إلَّا بَعْدَ مَجِيءِ الخَبَرِ ؛ لأنَّ الموْضعَ أَمْرٌ متوهَّمٌ،لا حَقيقَةٌ ، وقَبْلَ مَجيءِ الخَبرِ لم يَتِمَّ معنى الابْتداءِ والخَبَرِ ، فكيفَ يتوهم ؟

ومذْهبُ الكِسائيِّ الجَوازُ مُطلقًا ، قبْلَ مَجيءِ الخَبَرِ،وكذلكَ بَعْدَه .

ومذْهَبُ الفَرّاءِ وتَبِعَه المُبرِّدُ ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّه إنْ ظهَرَ النصْبُ في اسْمِ

---

١) المقرب ١ / ١١٢.

٢) انظر هذه المذاهب في معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ والأصول ١ / ٣٠٦ والإنصاف ١ / ١٨٥ ، وأسرار العربية ص ١٥٢ ، والتبيين ص ٣٤١.

إن فلا يُعْطَفُ عليه بالرَّفْعِ إلَّا بَعْدَ مَجيءِ الخَبَرِ ، وإنْ لم يظْهَرْ كقولِكَ : إنَّكَ وزيدٌ قائمانِ ، جَازَ العطْفُ على موضعِ الابْتِداءِ ، وإنْ لمْ يتقَدَّمْ الخَبَرُ على المعْطوفِ.

ولهُمْ أدِلَّةٌ وأجوبَةٌ عنْها مذْكُورةٌ في الكُتُبِ ، فَلا نُطيْلُ بذِكْرِها، واللَّهُ أعْلَمُ بالصَّوابِ .

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

==============

العَادَةُ أنْ يُقدَّمَ في المنصُوبَاتِ المَفْعُولُ المُطْلَقُ ؛ لكونه هُوَ المفعُولَ حقيقةً ؛ لأنَّه هُو الذي فَعَلَه الإنْسَانُ ، والمُصَنِّفُ ـ رحمَه اللهُ ـ قَدَّمَ المفعُولَ به؛ لمَّا كَانَ هُو الفَارِقَ بيْنَ المُتَعَدِّي مِنَ الأفْعَالِ واللَّازِمِ ؛ لأنَّه لا يُقَالُ : (متعَدِّ) بقَوْلٍ مُطْلَقٍ إلَّا في المُتَعَدِّي إلى المفْعُولِ بِه ، وفي ما عَدَاه يُقَالُ : فِعْلٌ لازِمٌ ، وإنْ قِيلَ : (مُتَعَدٍّ) قُيِّدَ بأنْ يُقَالَ : مُتَعَدٍّ إلى المَفْعُولِ المُطْلَقِ ، أو المفْعُولِ فيْه ، أوْ غَيْرِ ذلِكَ .

قَولُه : (كُلُّ فَضْلَةٍ)(1)

دُخُولُ لفْظِ (كُلّ) في الحَدِّ لا يَصْلُحُ ؛ قَالُوا: لأنَّ كُلاًّ بها يُعْتَبرُ اطِّرادُ الحَدِّ وانْعِكاسُه ، فإذا كانت في الحَدِّ فبماذا يُعْتَبَرُ ؟ ، ويَجُوزُ أيْضًا أنْ يُقَالَ: إنَّ كُلاًّ إذا اسْتُعْمِلت قَدْ يُرادُ بها معنى الاجْتِماعِ منْ حيْثُ هُوَ ، وقَدْ يُرادُ بِها العُمُومُ بطَريقِ الإفْرَادِ ؛ فتَكُونُ ـ حينئذٍ ـ كالمُشْتَرَكِ ، فلا يجُوزُ اسْتِعْمالُها في الحَدِّ .

==================================

١) المقرب ١/١١٣.

بَابُ الأَفْعَالِ المُتَعَدِّيَةِ

قَوْلُه : (عَلى حَدٍّ سَوَاء)[١]

تَحَرَّزَ مِنْ مِثْلِ : أَمَرْتُكَ خَيْرًا ، أَوْ:أَمَرْتُكَ بِخَيْرٍ ، فَإِنَّه لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ بِنَزْعِ الخَافِضِ لَمْ يَكُنْ وُصُولُه إِلَيْهِ مَنْصُوبًا ، وَوُصُولُه إِلَيْهِ مَجْرُورًا على حَدٍّ سَوَاءٍ ، بَلْ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ مَنْصُوبًا فَالخَافِضُ مُرَادٌ مُقَدَّرٌ مُوصِلٌ (الفِعْلَ)[٢] إِلى المَفْعُولِ كما يُوصِلُه إِلَيْهِ إِذا كانَ مَوْجُودا ، ولا كَذلِكَ : نَصَحْتُ زيدا إِذا كَانَ مَنْصُوبًا.

قَوْلُه : (نَحْو : نَصَحَ)[٣]

يُرِيْدُ بِهِ نَصَحْتُ ، وشَكَرْتُ ، وكِلْتُ ، ووزَنْتُ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَصَحْتُ زَيْدًا ، ونصحْتُ لزيْدٍ ، وكذلِكَ البَاقِي .

قَوْلُه (وَقَعَ الفِعْلُ ، أَيْ:الحَدَث)[٤]

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ على نَوْعَيْنِ : حَقِيْقِيٍّ ، وصِنَاعِيٍّ ، فالفِعْلُ الحَقِيْقِيُّ:هُوَ الحَدَثُ ، والفِعْلُ الصِّنَاعِيُّ:هُوَ الذي يَدُلُّ على الحَدَثِ والزَّمَانِ ، وَسُمِّيَ الفِعْلُ الصِّنَاعِيُّ فِعْلًا باسْمِ أَصْلِهِ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ الصِّنَاعِيَّ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ الذي هُوَ الفِعْلُ الحَقِيقِيُّ عِنْدَ البَصْرِيينَ[٥] ـ حينَئِذٍ ـ أَصْلٌ ، والفِعْلُ الصِّنَاعِيُّ فَرْعٌ ، فَسُمِّيَ باسْمِ أَصْلِه .

---

١) المقرب ١/١١٤.
٢) في الأصل (للفعل).
٣) المقرب ١/١١٤.
٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع.
٥) وذهب الكوفيون إلى عكس ما ذهب البصريون ، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل ، انظر الإنصاف ١/٢٣٥ وأسرار العربية ص ١٧١ والتبيين ص ١٤٢ وشرح الكافية ٢/١٧٨.

قـولـه : (ويَجُوزُ إدْخَالُ اللاَّمِ)[1] إلى آخـره.

الفِعْلُ إذا تَقدَّمَ على مفعُوله كَانَ في غايَةِ القُوَّةِ، فلا يَحتَاجُ إلى مُقَوٍّ، فلا يُجُوزُ أَنْ تقُولَ: ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ، وإنْ تَأخَّرَ حَصَلَ له نَوْعُ ضَعْفٍ، فجَازَ تَقْويتُه باللاَّمِ، فتقُولُ: لِزيدٍ ضَرَبْتُ، كما قَالَ تعالى: ﴿إنْ كُنْتُمْ للرُّؤيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]، بخِلافِ الأسْماءِ العَامِلةِ عَملَ الفِعْلِ، فإنَّها لمَّا كانَتْ أضْعَفَ مِن الفِعْلِ في العَمَلِ جَازَ دُخُولُ اللاَّمِ على مَعْمُولِها، مُتقدِّمةً كانَتْ أوْ مُتأخِّرةً، تَقُولُ: هَذا ضاربٌ لزيدٍ، و: لِزيْدٍ ضَارِبٌ. ٥٢/ب

أَصْلُ الظَّنِّ: رُجْحَانُ أَحَدِ المُعْتَقَدَيْنِ على الآخرِ، والمَرْجُوحُ وَهْمٌ، فإنْ اسْتَويَا فَهُوَ شَكٌّ، وقَدْ يُسْتَعْمَلُ الظَّنُّ بمعنى العِلْمِ.

في الجُزْءِ الثَّالِثِ مِنَ الخَاطِريَّاتِ لابْنِ جِنِّي -رحمه اللهُ-[3] مَسْألةٌ: قُلتُ لهُ -يَعْنِي أبَا عَليٍّ -رحمه اللهُ- قَالَ: -يعني سيبويه- -رحمَه اللهُ- إذا كَانت (علِمْتُ) بمعنَى (عرفتُ) عُدِّيَتْ إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ، وإذا كانَتْ بمعْنَى (العِلْم) عدِّيتْ إلَى مفْعُولَيْنِ، فما الفَرْقُ بيْنَ علِمْتُ وعَرَفْتُ مِنْ جِهَةِ المعْنى؟.

فَقَالَ: لا أعْلَمُ لأصْحَابنا -رحمَهُم اللهُ- في ذلِكَ فَرْقًا مُحصَّلاً، والذي عِنْدي في ذلِك أنَّ (عرفْتُ) مَعْناهَا: العِلْمُ المَوْصُولُ إليْه مِنْ جِهَةِ المَشَاعِرِ والحَوَاسِّ بمنْزِلةِ (أدْرَكْتُ)، وعَلِمْتُ (مَعْنَاها العِلْمُ)[4] مِنْ غَيْرِ جِهَةِ المَشَاعِرِ

==========================

١) المقرب ١/ ١١٥ وتمام عبارة ابن عصفور (.. على المفعول به إذا تقدم على العامل، قال الله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾، وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لا ينقاس عليه إلا في ضرورة نحو قوله:

** فلما أن توافقنا قليلا   أنخنا للكلا كل فارتمينا

أي: (أنخنا الكلاكل)   (٢) سورة يوسف آية ٤٣.

٣) أغلب الظن أن هذا الجزء من الخاطريات مفقود، وقد نقل السيوطي هذه المسألة برمتها في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٩.

٤) هذه العبارة وقعت في الأصل بعد كلمة (أدركت)، ولا معنى لها على هذا النسق، وما أثبته من الأشباه والنظائر ٧/ ٢٥٠.

والحَواسّ - يدُلُّكَ على ما ذكرنا في(عرفتُ) قوله تعالى : ﴿يُعْرَفُ المُجْرِمُونَ بسيماهُم﴾(١) والسِّيما: تُدْرِكُ بالحَواسّ وبالمَشاعِرِ ، وكذلِكَ في ذِكْرِ الجَنَّةِ ﴿عَرَّفَها لَهُمْ﴾(٢) أيْ : طَيَّبَ رائِحَتَها لَهُمْ ، مِنَ العَرْفِ،وهُو الرَّائِحَةُ ، والرائِحَةُ إنَّما تُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الحَاسَّةِ ، وكقولِه :(٣)

* أوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكاظَ قَبيلَةٌ بَعَثُوا إليَّ عَريفَهُمْ يَتَوَسَّمُ *

قُلتُ لَهُ : أفيجُوزُ أنْ تقُولَ عرفتُ ما كانَ ضِدُّه في اللَّفْظِ أنكرتُ ، وعلِمتُ ما كانَ ضِدُّه في اللَّفْظِ جَهِلْتُ، فإذا أُرِيدَ بِعَلِمْتُ العِلْمُ المُعاقِبَةُ عِبارتُه الإنْكارَ تَعَدَّتْ إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ، وإذا أُرِيدَ بِعَلِمْتُ العِلْمُ المعاقبةُ عِبارتُه الجَهْلَ تَعَدَّتْ إلى مفعُولَيْنِ ، ويَكُونُ هذا فَرْقًا بينَهُما صَحِيحًا ؛ لأنَّ(أنكرْتُ)لَيْسَتْ بِمَعْنى(جَهِلْتُ) ؛لأنَّ الإنْكارَ قَدْ يُضامُّ(٤) العلمَ،والجَهْلَ لا يُضامُّ(٤) العِلْمَ؛ ولأنَّه إنَّما يُنْكِرُ الإنْسانُ ما يَعْلَمُه ، ولا يَصِحُّ أنْ يُنْكِرَ ما قَدْ يَجْهَلُهُ(٥)؛ولأنَّ الجَهْلَ يكُونُ في القَلْبِ فَقَطْ ، والإنْكارَ يكُونُ باللِّسانِ وإنْ وُصِفَ القَلْبُ بِهِ، كقَولِكَ : أنكره قلبي ، كانَ مَجازًا ، وكَوْنُ الإنْكارِ باللِّسانِ دلالةٌ على أنَّ المَعْرِفَةَ مُتَعلِّقَةٌ بالمَشاعِرِ ، فقالَ : هذا صحِيحٌ .

ووَجَدْتُ بمعْنى(أصبتُ)يتَعَدّى إلى مفعُولٍ واحِدٍ ، وبِمعْنى(حَزِنتُ)يتعَدَّى بحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْو : وَجَدْتُ عَلَيْه ، وزَعَمْتُ بمَعْنى(قولٍ يَتبعُه اعتِقادٌ) يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، وبمَعْنى(كَفَلْتُ)يتَعَدَّى إلى واحِدٍ ، وبِمعْنى(قُلْتُ)

================

١) من الآيـة ٤١ من سورة الرحمن.
٢) يشير إلى قوله تعالى من سورة محمد آية ٦ ﴿ويدخلهم الجنة عرفها لهم﴾ .
٣) هو طريف بن تميم العنبري،والبيت في الكتاب ٤ / ٧ والأصمعيات ص ١٢٧ والمنصف ٣ / ٦٦ ودلائل الإعجاز ص ١٢٣ وشرح شواهد الشافية ٤ / ٣٧٠ وانظر اللسان (عرف) ٩ / ٢٣٦.
٤) فيالأشباه والنظائر ٧ / ٢٥١ (قد يصاحبه .. والجهل لا يصاحبه العلم ..)
٥) في الأصل (جهله)،وما أثبتـه عن الأشباه والنظائر ٧ / ٢٥١.

يَتَعَدَّى إلى جُمْلَةٍ ، ورأيتُ بمعنى (أبْصَرْتُ) ، أو (ضَرَبتُ رِئتَه) يتعدَّى إلى مفْعُولٍ واحِدٍ ، وبمعنى (اعْتَقَدْتُ) ، تَقُولُ : فُلانٌ يَرى رَأيَ/أبي حَنِيفَة ٣٥/ب
- رضي اللهُ عنه - أي: يَعْتَقِدُه اعْتِقَادَه ، وبمعنى (المَشُورة) تقولُ : أنا أرى لَكَ أنْ تَفْعَلَ كذا ، أيْ : أُشِيرُ عليكَ بهِ ، يَتعدَّى إلى واحِدٍ.

وقَولُه : (وجَعَلَ بمعنى صَيَّرَ)[1]

كقَولِه تعالى : ﴿جَعَلْناكم أمَّةً وَسَطًا﴾[2] ، أيْ : صَيَّرْناكُمْ ، ووَسَطُ الشَّيءِ: خِيَارُه .

الاخْتِصَارُ: أنْ تذكُرَ أحَدَهُما وتَحْذِفَ الآخَرَ ، وأنتَ تُرِيدُه .

والاقْتِصَارُ: أنْ تذكُرَ أحدَهُما وتحْذِفَ الآخَرَ ، و (أنْتَ)[3] لا تُرِيدُه .

الإلْغَاءُ : إبْطَالُ العَمَلِ في اللَّفْظِ والمَوْضِعِ .

والتَّعْلِيقُ : إبْطَالُ العَمَلِ في اللَّفْظِ دُونَ المَوْضِعِ .

وقَولُه : (ظَنَنْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ ، وأنْ يقُومَ زيدٌ)[4]

فيهما خِلافٌ بيْنَ سيبويه والأخْفَشِ[5] ، فسيبويه - رحمَه اللهُ - يَرَى أنَّ (أنَّ وأنْ) مَعَ صِلَتَيْهما يَسُدُّ كُلٌّ واحدٍ منهما مَسَدَّ المفعُولين ؛ لوُجُودِ الخَبَرِ والمُخْبَرِ عَنْه الذي يَقْتَضِيه (ظَنَنْتُ) ، والأخْفَشُ - رحمَه اللهُ - يَرى أنَّ هذه في موضِعِ المفعُولِ الواحِدِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منْهُما مع (صِلَتِه)[6] مُقَدَّرٌ بالمُفْرَدِ، فيَحْتَاجُ إلى مفعُولٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُه : حاصِلًا، أو موجُودًا ، أوْ غَيْرَ ذلِكَ .

==================

١) المقرب ١ / ١١٦.
٢) سورة البقرة آية ١٤٣، وسيذكر الشارح - رحمه الله - معانٍ آخر لمادة (وسط) ما سيأتي صـ ٢٥٣.
٣) إضافة يلتئم بها الكلام.
٤) المقرب ١ / ١١٨.
٥) انظر الكتاب ١ / ١٢٥ والمقتضب ٢ / ٣٤٣ والهمع ٢ / ٢٢٣.
٦) في الأصل (صلتهما).

قــوله (الفصــل)(١)

اخْتَلفَ الخَليلُ ومَنْ تبعَه ، والكُوفيُّونَ فيه(٢)، فذهَبَ الخَليْلُ -رحمَه اللهُ- ومَنْ تبعه إلى أنَّ الفَصْلَ حَرْفٌ على صُوَرةِ الضَّميرِ المرفُوعِ ، فلا مَوْضعَ له -حينئذٍ- منَ الإعْرابِ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّه اسْمٌ ، ومَوْضِعُه من الإعْرابِ كإعْرابِ ما قبْلَه؛لأنَّه تَأْكيدٌ له ، ويُبْطِلُ كونَه تأْكيدًا على ما ذَكَروا أنَّه ليْسَ بتأْكيدٍ لفْظيٍّ ،ولا مَعْنَويٍّ ، لأنَّ اللَفظِيَّ:إعادَةُ اللَّفْظِ بعَيْنِه ، وليْسَ هذا منْه ، والمعْنَوِيُّ: مُنْحَصِرٌ في تِلْكَ التِّسْعَةِ وتَوابِعِها(٣)،وليْسَ هذا واحدًا منْها ، فَبَطلَ كَوْنُه تأْكيدًا على ما ذَكُروا ؛ ففي كَلامِ المصَنِّفِ -حينئذٍ- نَظَرٌ ، لأنَّه قَالَ :(ضَميْرٍ مُنفَصِلٍ)، ثُمَّ قَالَ: (لا مَوْضعَ له من الإعْرابِ)، فَقولُه :(ضَميرٍ) يَقتَضي كَوْنَه اسْمًا ، وقَولُه: (لا مَوْضعَ له من الإعْرابِ)يَقْتَضي كَونَه حَرفًا؛ فَيَتنافَرُ اللَّفْظُ.

قَـوْلُه : (إلَّا أنَّه لا تَظْهرُ الفَصْليَّةُ ، إلى قَوْلِه : (لا مَوْضعَ له مِنَ الإعْرابِ)(٤)

==========================

١) المقرب ١ / ١١٨.

٢) الكتاب ٢ / ٣٧٨ وانظر المقتضب ٤ / ١٠٤ والإنصاف ٢ / ٧٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٩.

٣) ذكرها المؤلف في باب التوكيد ل٨٦أ- فقال : (هذه الألفاظ هي التي تعرف بالتوكيد المعنوي،وهي منحصرة في تسعة ألفاظ وتوابعها ثلاثة ألفاظ من (ك ل) وما معها ، وهي (كلا) للمذكر المثنى ، وكلتا للمؤنث المثنى وكل للجميع،سواء المذكر والمؤنث فيه ، وأربعة ألفاظ من (جمع) وهي أجمع للمذكر المفرد،وجمعها أجمعون،وجمعاء للمفرد المؤنث وجمعها :جمع،والنفس والعين،والتوابع ثلاثة أكتع وأبصع (بالصاد والضاد) وأبتع) وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٤.

٤) المقرب ١ / ١١٨ وتتمة كلام ابن عصفور (.. نصا إلا في باب ظننت وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسما ظاهرا،نحو قولك :أعلمت زيدا عمرا هو القائم ،ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيدا لعمرو ؛ لأنه ظاهر، والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلا منه ؛ لأن المضمر إذا كان بدلا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب ،فلو كان بدلا لقلت: إياه؛ فتبين أنه فصل ، لا موضع له من الإعراب ..)

إِنَّما كَانَ كذلِكَ لِأَنَّه مع المُبْتَدإِ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ هُوَ المُنطَلِقُ ، جَازَ أَنْ يكُونَ بدَلاً ، فلا يَتعيَّنُ للفصْلِيّةِ ، وكذلِكَ مَعَ كَانَ إذا قُلتَ : كَانَ زيدٌ هُوَ المُنْطلِقُ ، وإذا قُلتَ : إِنَّ زيدًا هُو المُنطَلِقُ ، جَازَ أَنْ يكونَ (هُوَ) مُبتَدأً و(المُنطلِقُ) خَبَره ، فلا يتعَيَّنُ للفصْليَّةِ أيْضا ، وإذا قُلتَ : زَيدٌ ظَنَنْتُه هُوَ المُنْطلِقُ ، جَازَ أَنْ يكُونَ (هُوَ) توكيدًا للضَّمِر المفْعُولِ في (ظَنَنْتُه) ، فلا يَتعَيَّنُ للفصْليّةِ ، فَلذلِكَ قال : (إِنَّما تظْهرُ الفَصْلِيَّةُ نَصًّا في بَابِ ظَنَنْتُ وأَعْلَمتُ بشَرْطِ أَنْ يكُونَ المفعُولُ الذي قَبْلَ الفصْلِ اسْمًا ظاهِرًا) ويُعْوِزُه أَنْ يقُولَ: (وبِشَرطِ أَنْ يَظْهرَ النصْبُ في المفعُولِ الثّاني) ، فإنَّكَ لو قُلتَ : ظَنَنْتُ زيدًا هُو المُعْطِي ، لما تعيَّنَ هُنَا للفصْلِيَّةِ ، وإنْ كَانَ المفعُولُ قَبْلَه اسْمًا ظاهِرًا ، لجَوازِ / أَنْ يكُونَ (هُوَ) مُبتَدأً و(المُعْطِي) خَبَرَه . ٥٣/ب

قَولُه : (أَوْ في بَابِ كَانَ بشَرْطِ دُخُولِ اللَّامِ على الفَصْلِ)(١)

لا يُفهَمُ مِن هذا : أَنَّ مُرادَه أَنَّ اللَّامَ لا تدْخُلُ على الفصْلِ إِلَّا في بَابِ كَانَ ، لِأَنَّها تدْخُلُ عليه أيْضًا مع ظَنَنْتُ إِذَا قُلتَ : إِنْ ظَنَنْتُ زيدًا لَهُوَ القَائِمُ ، وإِنَّما مُرادُه : أَنَّه لا يَتعيَّنُ الضَّميرُ للفصْليَّةِ نَصًّا في بَابِ كَانَ إِلَّا إِذا دَخَلَ عليه لَامُ الابْتداءِ .

وقَولُه : (أعْنِي أفْعَلَ مِنْ)(٢)

يَنبغِي أَنْ يُضِيفَ إِليْه (أو مِثْلًا) تقُولُ : ظَنَنْتُ زيدًا هُو مِثْلَكَ .

قاعِدَة: الضَّميرُ إذَا أُكِّدَ بضَميرٍ كَانَ الضَّميرُ الثَّانِي المُؤكِّدُ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفعِ لا غَيْرُ ، سَواءٌ كَانَ الضَّميرُ الأَوّلُ المُؤكَّدُ مَرفوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أو مجْرُورًا ، نَحْو : قُمْتُ أَنَا ، ورأَيْتُكَ أَنْتَ ، ومَرَرتُ بِهِ هُوَ ، (وكَائِنْ)(٣) مَعْنَاهُ: التَّكْثِيرُ ، ويَجيءُ الكَلامُ عليْه

===================

١) المقرب ١١٩/١.   (٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

٣) في الأصل (وكان) تصحيف ، والكلمة من بيت لجرير ، ونصه :

* وكائن بالأباطح من صديق   يراني لو أصبت هو المصابا *

انظره في المقرب ١١٩/١.

وَعَلَى لُغَاتِهِ في العَدَدِ - إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -[1]، مِثَالُ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ: عَلِمْتُ أيُّهم أَخُوكَ ، ومِثَالُ المُضَافِ إليْه : عَلِمْتُ غُلَامَ أيِّهِمْ أَخُوكَ ، ومِثَالُ الهَمْزَةِ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ومِثَالُ لَامِ الابْتِدَاءِ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنطَلِقٌ، ومِثَالُ ما النَّافِيَةِ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ومِثَالُ إنَّ وفِي خَبَرِهَا اللَّامُ :عَلِمْتُ إنَّ زَيْدًا لمُنْطَلِقٌ .

قَوْلُه : (دَعَا بِمَعْنَى سَمَّى)[2]

احْتِرَازٌ مِنْ دَعَا بِمَعْنَى(تَضَرَّعَ إلى اللَّهِ وَخَضَعَ) وبِمَعْنَى(صَاحَ ورَفَعَ صَوْتَه)

قَالَ[3] :

* دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ ما كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ ما لَمْ يفْعَلِ الأَخَوانِ *

قَوْلُه : (وأَمَّا حَذْفُ اثنَيْنِ مِنْهَا أَوْ واحِدٍ) إلى آخِرِه.[4]

أَمَّا جَوازُ حَذْفِهِما ، أعني الثَّانِي والثَّالِثَ اخْتِصَارًا فَجَائِزٌ ، لا مَانِعَ مِنْه ، وأَمَّا حَذْفُ الثَّالِثِ اخْتِصَارًا فَمَبْنِيٌّ على الخِلَافِ في حَذْفِ الثانِي مِنْ مَفْعُولي ظَنَنْتُ اخْتِصارًا ، فَمَنْ أَجَازَ الحَذْفَ هُنَاكَ أَجَازَه في الثَّالِثِ هُنَا ، ومَنْ مَنَعَه في الثَّانِي هُنَاكَ مَنَعَه في الثَّالِثِ هُنَا ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الثَّالِثَ هُنَا هُو الثَّانِي هُنَاكَ بعَيْنِه .

وأَمَّا حَذْفُ الثَّالِثِ ، أو الثَّانِي هُنَا اقْتِصارًا فَلَا يَجُوزُ إجْمَاعًا ، كما لَا يَجُوزُ

==========================

١) باب العدد من الأبواب المفقودة من التعليقة.

٢) المقرب ١ / ١٢١.

٣) لم أقف على قائله، وهو في الكامل للمبرد ١ / ١٢٥ والمفصل ص ٢١٥ وشرحه لابن يعيش ٦ / ٢٧ والرواية في هذه المصادر (مالا) بدل (مالم).

٤) المقرب ١ / ١٢٢ ، وتمام عبارة ابن عصفور (.. فجائز اختصارا وغير جائز اقتصارا، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أولا في باب ظننت ، والثالث ما كان ثانيا فيه ، ويجوز أن تسد أنَّ و أنْ مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث .)

بالإجْمَاعِ حَذْفُ أَحَدِهِما في بَابِ ظَنَنْتُ اقْتِصارًا .

وأَمَّا حَذْفُ الثاني والثَّالِثِ مَعًا، فَهَلْ يَجُوزُ اقْتِصارًا ، أَوْ لا ؟

فيه خِلَافٌ [١] ، أَصْلُه مِنْ تَرْجَمةِ سيبويه - رحمَه اللَّهُ - حَيْثُ قالَ : (هذا بَابُ الفَاعِلِ الذي يَتَعَدَّاه فِعْلُه إلى ثَلاثةِ مَفْعُولِيْنَ ، ولا يجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْتصِرَ على مفعُولٍ مِنْهمْ واحِدٍ دُونَ الثَّلاثَةِ ؛ لِأَنَّ المفعُولَ هَا هُنَا كالفَاعِلِ في البَابِ الأَوَّلِ الذي قَبْلَه في المَعْنَى) [٢] فَمَنْ مَنَعَ مِنْ جَوازِ حذفِ الثَّاني والثَّالِثِ مَعًا قَالَ : لِأَنَّ سيبويه - رحمَه اللهُ - نَصَّ على عَدَمِ جَوازِ الاقْتِصارِ على واحِدٍ مِنْهُم دُونَ الثَّلاثَةِ ، فأَنَا أَقِفُ عِنْدَ نَصِّه ، ومَنْ أَجازَ ذلِكَ - ومِنْ جُملَتِهم السِّيرافيُّ - رحمَه اللهُ - تَأَوَّلَ قَوْلَ سيبويه :(لا يجُوزُ)بِلَا يَحْسُنُ ، وقَالَ : (ما ذَكَره سيبويه - رحمَه اللَّهُ - مِنَ التَّعْليلِ في التَرجَمةِ يَدُلُّ على جَوازِ حذْفِهِما حيثُ قَالَ: (لِأَنَّ المفعُولَ هُنَا كالفاعِلِ في البَابِ الأَوَّلِ الذي قبْلَه) ، وقَدْ كَانَ الفاعِلُ هُنَاكَ يجُوزُ الاقْتِصارُ عليه مِنْ دُونِ المَفْعُولَيْنِ، فَلْيَجُزْ هُنَا الاقْتِصارُ على الأَوَّلِ، دُونَ الثَّاني والثَّالِثِ [٣]) وهَذَا الكَلَامُ تأْوِيلٌ غَيْرُ ما ذُكِرَ مُسْتَقْصًى في التَّعَالِيقِ على كِتَابِ سيبويه ، فلا نُطِيلُ بِذِكْرِه هُنَا .

٥٤/أ

قَوله : (أَنْبَأَ ونَبَّأَ ، وأَخْبَرَ وخَبَّرَ ، وحَدَّثَ) [٤]

في هذه الخَمْسَةِ خِلَافٌ ، هَلْ هُنَّ مُتَعَدِّياتٌ بأَنْفُسِهِنَّ إلى مفعُولَيْنِ، وإلى الآخَرِ بالتَّضْعِيفِ ، أَوْ بالهَمْزَةِ ، أَوْ هُنَّ مُتَعدِّياتٌ إلى واحِدٍ بالتَّضْعِيفِ

================

١) قال أبو حيان في الإرتشاف ٣ / ٨٤ (. . وأجاز الجرمي الاقتصار على الأول دون الأخيرين ، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز.. .وهو قول ابن الباذش وابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبي علي وابن عصفور . .)وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤.

٢) الكتاب ١ / ٤١ .　　(٣) شرح الكتاب للسيرافي جـ ١ ل ٢٩٢ .

٤) المقرب ١ / ١٢٢ من غير ذكر لـ(خبَّر)

والهَمْزَة كما ذُكر، وإلى الاثْنَيْنِ الباقِيَيْنِ على إسْقاطِ حَرْفِ الجَرِّ؟

الأَوّلُ : مَذهَبُ أَبِي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ وتَبِعَه عليه أَكْثَرُ النَّاسِ ، وقَالَ : إِنَّهُنَّ لمَّا كُنَّ بمعْنَى عَلِمَ المُتَعَدِّيةِ بنَفْسِها إلى اثْنَينِ تَعَدَّيْنَ تَعْدِيَتَها ، ثُمَّ زَادَهُنَّ الهَمْزَةُ ، أو التَّضْعِيفُ واحدًا، فصارَتْ المفَاعِيلُ ثلاثة(١) ، وهُو الّذي أَشَار إليهِ المُصَنِّفُ ـ رحِمَه اللّهُ ـ بقَوْلِه : (إذَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى أَعْلَمَ)(٢)

والثّاني : مَذهَبُ سيبويه ـ رحمَه اللّهُ ، واسْتَدلَّ بقَوْلِ العَرَبِ : (نَبَّأْتُ زيدًا عَنْ عَمْرٍو بكذا)(٣) ، وكَقَولِ امْرِئِ القيس :

* وخُبِّرْتُه عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ(٤) *

ثُمَّ قَالَ ـ رحمَه اللّهُ : ولَيْسَتْ عَنْ هَا هُنَا بمَنْزِلةِ البَاءِ في : (كَفَى باللّهِ)(٥) ، يَعْنِي: أَنَّها ليْسَتْ زائِدَةً ، قَالَ:(لأَنَّ على وعَنْ لا يُفْعَلُ بهما ذلكَ ، ولا بمِنْ في الواجِبِ)(٥)

قُلْتُ : وإذا ثَبَتَ أَنَّ عَنْ ليْسَتْ زائِدَةً كَانَ النَّصْبُ عِنْدَ حذْفِها على إسْقاطِ الجَارِّ ، لا على أنّه مُتَعَدٍّ إليْه بنَفْسِه ، فَلَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ أَعْلَمَ ـ حينَئذٍ ـ .

==========================

١) المقتضب ٣ / ١٢٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٣ والهمع ٢ / ٢٥٠.
٢) المقرب ١ / ١٢٢.
٣) عبارة الكتاب ١ / ٣٨ (... وكما تقول : نبئت زيدا يقول ذاك ، أي:عن زيد)
٤) هذا عجز البيت ـ وصدره :
* وذلك من نبأ جاءني *
انظر الديوان ص ١٨٥ وفيه : (وأنبئته) بدل (وخبرته) ، وانظر المغني ١ / ٣٢٠ وشرح أبياته ٥ / ٣٠٨ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٢.
٥) عبارة الكتاب ١ / ٣٨ (وليست عن وعلى هاهنا بمنزلة الباء في قوله (كفى بالله شهيدا) وليس بزيد ، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ، ولا بمن في الواجب)

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ

مُثُلُها : الضَّوارِبُ الرَّجُلَ ، والضَّارِباتُ الرَّجُلَ ، والضَّوارِبُ غُلامَ الرَّجُلِ ، والضَّارِباتُ غُلامَ الرَّجُلِ ، وهذا الرَّجُلُ هُنَّ* الضَّوارِبُ غُلامَه ، وهذا الرَّجُلُ هُنَّ الضَّارِباتُ غُلامَه ، وهؤلاءِ الضَّوارِبُ زيدًا ، وهؤلاءِ الضَّارِباتُ زيدًا ، وهؤلاءِ الضَّوارِبُكَ ، وهؤلاءِ الضَّارِباتُكَ ، والضَّارِبانِ زيدًا ، والضَّارِبُونَ زيدًا .

قولُه : (فإنْ أثبتَّ النُّونَ لَمْ يَجُزْ فيه إلاَّ النَّصْبُ)

إثباتُ النُّونِ إنَّما يكونُ مَعَ المظهَرِ دونَ المُضْمَرِ ، فلا يُقالُ : الضَّارِبانِكَ ، ولا الضَّارِبُونَكَ إلاَّ في الشِّعْرِ ، كقَوْلِه :(١)

* هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ *

واعْلَمْ أنَّ النُّونَ في التثنِيَةِ والجَمْعِ عِنْدَ بَعْضِهِم بَدَلٌ مِنَ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كانا في المُفْرَدِ في كلِّ موضِعٍ ، منْهُمْ أبُو عليٍّ ، وابْنُ جنِّي ، والزَّمَخْشَرِيُّ(٢) - رحمَهم اللهُ - وإثْبَاتُها مَعَ الألِفِ واللاَّمِ ، وإنْ كانَ التنْوِينُ لا يَثْبُتُ تَغْليبًا* لجانِبِ الحَرَكَةِ ، وحَذْفُها في الإضافَةِ وإنْ كانَتِ* الحَرَكَةُ لا يُحذَفُ فيها تَغْليبًا لجانِبِ التنْوِينِ ، وعِنْدَ آخرينَ هِيَ بَدَلٌ مِنَ التنْوِينِ وحْدَه عِنْدَ الإضَافَةِ ، لحذْفِها ، وبَدَلٌ مِنَ الحركَةِ وحْدَها مَعَ الألِفِ واللاَّمِ لثُبوتِها ، وبَدَلٌ من الحَرَكَةِ والتنْوِينِ معًا بحَيْثُ لا ألِفَ ولاَمَ ولا إضافَةَ.(٣)

---

١) لم أقف على قائله - وتمامه : * إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمًا *
انظره في مجالس ثعلب ١ / ١٥٠ ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ والكامل ١ / ١٦٤ وضرورة الشعر للسيرافي ص ٥٠ والصحاح (ها) ٦ / ٢٥٥٩ والمفصل ص ٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١٢٥ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧ والخزانة ٤ / ٢٦٩.

٢) انظر الإيضاح ص ٢٢ واللمع ص ١٠٣ وسر الصناعة ٢ / ٤٤٩ والمفصل ص ١٨٨ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٧ والهمع ١ / ١٦٣.

٣) المذهب الأول لابن كيسان ، والثاني عليه ابن ولاد وأبو علي، والثالث للزجاج - انظر التذييل والتكميل جـ١ ل٦٩أ وانظر الهمع ٢ / ١٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣.

* في الأصل : (هم) تصحيف .
* في الأصل : (تغلب)
* في الأصل : (كان)

قَولُــه : (وإنْ حَذَفْتَهــا جَازَ النَّصْبُ إنْ قَدَّرتَ حَذْفَهَا للطُّول ، والخفْضُ إنْ قدَّرتَ حذْفَها للإضَافَة)[١] .

هذه العبارةُ لا تُسْتَحسَنُ ؛ فإنكَ متى قدَّرتَ حذْفَ النُّونِ للطول وجَبَ النَّصْبُ ، وإنْ قدَّرتَ حذْفَها للإضَافَةِ وَجبَ الجرُّ ، فالتَّعبيرُ في مِثْلِ هَذا بالجَوازِ يُسْتَقْبَحُ ، وأَحْسَنُ مِنْ هذهِ العِبارةِ أنْ يَقُولَ : وإنْ حَذفْتَها جَازَ النصْبُ ، ويكُونُ الحَذْفُ للطُّولِ ، والجَرُّ ، ويكُونُ الحذْفُ للإضَافَة .

قَولُــه : (إنْ قَدَّرتَ حذْفَها للإضَافَة)*[٢] .

لأَنَّ النُّونَ بدَلُ التنْوين ، والتَّنوينُ دَليلُ تَمام الكَلِمَة ، والإضَافةُ دليلُ نقْصان الكَلِمَة ؛ لأَنَّ المُضَافَ والمضَافَ إليْه كَكَلِمَةٍ واحدَةٍ ، فلو ثبَتَ النُّونُ في المُضَاف لكَانَت الكَلِمَةُ الواحِدةُ في حَالةٍ واحِدةٍ تامَّةً وناقِصةً ، وهَذا لا يجُوزُ[٣] .

وإذا كَانَ إسمُ الفاعِلِ بمعنى المُضيِّ وليْسَ فيه ألفٌ ولامٌ لا يَعْمَلُ أَلبَتَّةَ في فاعِلٍ ولا مفعُولٍ ، لكِنْ يعْمَلُ في الظَّرْفِ والمجْرُور .

٥٤/ب إسْمُ الفَاعِلِ يعمَلُ عمَلَ الفِعْلِ لجَريانه على الفِعْلِ في حَركَاته وسَكَناته وعَـدَدِ حُروفه ، وأنَه يذَكَّرُ ويؤَنَّثُ ، ويفْرَدُ ويُثنَّى ويُجمَعُ ، كما تلحَـقُ الأفعالَ عَلامَةُ التَّثنيـة والجمْع والتأْنيث ؛ ولـذلكَ عَمِـلَ فـي الحَالِ والإسْتِقْبالِ ، دُونَ المُضيِّ ؛ لأنَّه جَرَى على المضَارِع ، ولَمْ يَجْرِ على المَاضي ، هذا إذا لَمْ يكُنْ فيه الألفُ واللاَّمُ ، فإنْ كانَ فيـه الألِـفُ والـلاَّمُ عَمِـلَ علـى كُـلِّ حَـالٍ في المُضيِّ والحَـالِ والإسْـتِقْبالِ ؛ لأنَّـه

---

١) المقرب ١٢٣/١ .

٢) المصدر نفسه ١٢٤/١ .

٣) في باب الإضافة ل٧٥ب أعاد المؤلف هذا التعليل بنحو مما هنا ، فانظره إن شئت هناك .

* في الأصل بعد هذه العبارة : (وتسقط النونات في الإضافة) فلعل هذه العبارة ...

-حينئذٍ - يَكُونُ صِلةً للألِفِ واللّام ، فيقْوَى فيه معنى الفِعْلِ ، فيَعْمَلُ حينئذٍ لقُوَّةِ معنى الفِعْلِ ، فَعَمِلت لذلِكَ فيه ، لا لِجَرَيانه على الفِعْلِ ، وكذلِكَ الأمْثِلةُ لمَّا كَانَت للمُبالَغَةِ قَوِيَ فيها معنى الفِعْلِ فَعَملت لِذلِكَ ، لا لِلْجَرَيانِ على الفِعْلِ ؛ لِأنَّها غَيْرُ جَارِيةٍ عليْه في ما ذَكَرْنا .

قَولُه : (ونَصْبُه ما بَعْدَه)(١)

مِثالُ المَسْألةِ : هذا مُعْطِي زيدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ ، وهَذانِ مُعْطِيا زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ ، فاسْمُ الفاعِلِ هُنَا لا يَعْمَلُ ؛ لكَوْنِه للمُضِيِّ ، فلا يَكُونُ ناصِبًا لِلثّاني ، فيكُونُ نَصْبُ الثاني بفِعْلٍ مقَدَّرٍ، تقْدِيرُه : يُعْطِيْه دِرْهَمًا أَمْسِ ، ولَمْ يقُلْ أَحَدٌ بأَنَّه يَنْصِبُ الثَّاني مع كَوْنِه للمُضِيِّ إلَّا السِّيرافيُّ * - رحمه اللّهُ - وكلامُ المصَنِّفُ - رحمَه اللّهُ - يظْهَرُ فيه اتِّبَاعُ السِّيرافيِّ - رحمَه اللّهُ - لِقَوْلِه : (ونَصْبُه ما بَعْدَه) .

مِثالُ الوصْفِ : جَاءَني ضَارِبٌ ظريفٌ أَبُوه زيدًا ، لا يَجُوزُ أنْ تَرْفَعَ (أبُوه) وتَنْصِبَ (زيدًا) - حينئذٍ - مِثالُ التَّصْغِيرِ : جَاءَني ضُوَيْرِبٌ(٢) ، ومِثالُ النَّفْيِ مَا ضَارِبٌ زَيدٌ عمْرًا ، مِثالُ الاسْتِفْهامِ : أَضَارِبٌ زيدٌ عمْرًا ، مِثالُ كَوْنِه صِلةً لِموْصُولٍ : جَاءَني الضَّارِبُ أبُوه زيدًا ، مِثالُ كَوْنِه صِفةً لموْصُوفٍ لفْظًا : جاءَني رَجُلٌ ضَارِبٌ أبُوه زيدًا ، أوْ نِيَّةً : جَاءَني ضارِبٌ أبُوه زيدًا ، تقْديرُه : جاءَني رجُلٌ ضارِبٌ أبُوه زيدًا ، مِثالُ كونِه خَبَرًا لذي خَبَرٍ : زَيْدٌ ضارِبٌ أَبُوه عمْرًا ، ومِثالُ كَوْنِه حالًا لذي حَالٍ : جَاءَني زَيْدٌ ضارِبًا أَبُوه عمْرًا .

====================

١) المقرب ١ / ١٢٤ وعبارة ابن عصفور كاملة (وإن كان من فعل متعد إلى أزيد لم يجز فيه إلا حذف النون ، أو التنوين ، وإضافته إلى الذي يليه، ونصبه ما بعده.)

٢) في الأصل (مثال النفي التصغير)

* لم أقف عليه في شرحه للكتاب ، وتابعه في ذلك الأعلم وابن أبي العافية وابن مضاء والشلوبين ، انظر الارتشاف ٣ / ١٨٤ .

شَـرَاحِي[1]، يُرِيْدُ شَرَاحِيلَ اسْمَ رَجُلٍ ، الرَّوَاهِقُ[2]: جَمْعُ راهِقَةٍ ، والرَّهَقُ : كَثْرةُ الإِلْحَاحِ عَلَيْه ، المُعْتَفِيْنَ[3] : الطَّالِبِيْنَ العَفْوَ.

مِثَالُ تابِعِ المرْفُوعِ: جاءني الضَّارِبُ أَبُوه زيدًا الظَّريفُ ، ومِثَالُ تابعِ المنصُوبِ: جاءني الضَّارِبُ أَبُوه زيدًا الظَّريفَ ، مِثَالُ عَطْفِ البَيَانِ : هذا ضَارِبُ زيدٍ أبي عمْروٍ أَمْسِ ، ومِثَالُ البَدَلِ إذا كَانَ مُعَرَّفًا بالألِفِ واللَّامِ : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ العَبَّاسِ ، ومِثَالُ البَدَلِ إذا كَانَ مُضَافًا إلى ما فيه الألِفُ واللَّامُ : هَذا الضَّارِبُ الرجُلِ أخي القَوْمِ ، وأَخَا القَوْمِ ، ومِثَالُ البَدَلِ إذا كَانَ مُضَافًا إلى ضَمِيرِ ما فيه الألِفُ واللَّامُ : هذا القائِمُ الرجل* الضَّارِبُ أخِيْه ، وأَخَاه ، والضَّمِيرُ الذي في(أَخِيْه)يَعُودُ إلى(القائِمِ) لا إلى(الرَّجُلِ) ، لِأَنَّ الأَخَ بَدَلٌ مِنَ الرَّجُلِ ، بَدَلَ الكُلِّ،فَهُوَ الرَّجُلُ في المعْنَى ، فَلَوْ أَضَفْتَه إلى ضَمِيرِ الرَّجُلِ لكَانَ إِضَافَةَ الشَّيءِ إلى نَفْسِه في المعْنَى ، وهذا لا يَجُوزُ ، ومِثَالُ المُتَعَدِّي إلى ثَلَاثَةٍ : هَذا مُعْلِمٌ زيدًا عمْرًا مُنطلِقًا أَمْسِ . ٥٥/أ

العُوذُ[3] : جَمْعُ عائِذٍ ، وَهِيَ الحَدِيْثَةُ النِّتَاجِ مِنَ الظِّبَاءِ والإِبِلِ والخَيْلِ، ويُجْمَعُ أيضًا على عُوذَانٍ،مِثْلُ رَاعٍ ورُعْيَانٍ ، زَجَّيْتُ الشَّيءَ أُزَجِّيْهِ :إِذَا دَفَعْتَه بِرِفْقٍ .

واسْمُ المفْعُولِ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، لِجَرَيانِه عَلَيْه في جَمِيْعِ

==============================

١) يشير بذلك إلى قول يزيد بن محمد الحارثي :
* وما أَدْرِيْ وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ   أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِ *
انظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢/٤٨٦ ، والمقرب ١/١٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٨.

٢) يشير بذلك إلى قول الشاعر :
* ولَمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَه   جَمِيعًا وأَيْدِيْ المُعْتَفِيْنَ رَواهِقُه *
والبيت في المقرب ١/١٢٥ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨ والخزانة ٤/٢٧١.

٣) هذه الكلمة من بيت للأعشى في ديوانه ص ٢٩١ وهو قوله :
* الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ وعبْدِها   عُوذًا تُزَجِّيْ بيْنَها أَطْفَالَها *
انظره في المقتضب ٤/١٦٣ والمقرب ١/١٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦.

* تتمة يكمل بها المثال ، يدل عليها قول الشارح بعد : (... لأن الأخ بدل من الرجل)

الأحْـوالِ ، ولا يُلتفتُ إلى الـواوِ الَّـذي في إسْمِ مفعُـولِ الثُّلاثـيِّ ؛ لأنَّ الـواوَ – حينئذٍ – للفرْقِ بيْنَ إسْمِ المفعُولِ الثُّلاثيِّ وبيْنَ أسْماءِ المفعُولاتِ مما عَدَا الثُّلاثيِّ .

شآها(١) : أيْ:سَاقَها وطَرَدَها ، كَليلُ(١) : أيْ:ضَعيفٌ ، وَهـيَ صِفَـةٌ لِلبْرقِ ، المُوْهِنُ(١): قِطعةٌ مِنَ اللَّيلِ .

وَقـوْلُ زَيْدِ الخَيْلِ(٢) : الكَرْمَليْنَ(٣) ، قَـالَ أَبُو عُبيدٍ البَكْـريُّ في مُعْجَمِ ما إسْتَعْجَـمَ : (الكَرْمَلانِ: بفتْحِ أوّلِهِ وإسْكانِ ثانيْه ، تَثْنيةُ كَرْمَلٍ ، مَاءٌ لبعْضِ طَيْءٍ ، وَهُمْ رَهْطُ حَاتِمٍ ، وفي القَصيْدةِ :

* فَسَيْرِيْ يا عَديُّ وَلا تُراعيْ ... فَحُلّيْ بيْنَ كَرْمَلَ والوَحيْدِ *

فَقوْلُه : سيْرِيْ : يعني قبيْلتَه ، وعَديٌّ : يعْني إبنَ حَاتِمٍ)(٤) .

وَفَدَ على النَّبيِّ – صَلَّى اللهُ عَليْه وسَلَّمَ – فأكْرَمَه ، وقَالَ لَهُ : ما إسْمُكَ ؟ فقالَ : زَيْدُ الخَيْلِ ، فقَالَ النَّبيُّ – صَلَّى اللهُ عَليْه وسَلَّمَ – بَلْ أنتَ زَيْدُ الخَيْرِ .

---

١) هذه الكلمات من بيت لساعد بن جؤية الهذلي ، وهو قوله :
* حَتّى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ... باتَتْ طِراباً وباتَ اللَّيلُ لم يَنَمِ *
أنظره في الكتاب ١١٤/١ وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣ والمقرب ١٢٨/١ وشرح الجمل لإبن عصفور ٥٦٢/١ .

٢) زيد بن مهلهل بن زيد إبن منبه الطائي – قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد طيء في السنة التاسعة من الهجرة فأسلم فسماه الرسول صلى الله عليه وسلم (زيد الخير) ويكنى أبا مكنف ، وكان شاعراً محسناً خطيباً ، وكانت بينه وبين كعب بن زهير مهاجاة ، إختلف في تاريخ وفاته – فقيل مات بعد أن إنصرف من عند الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقيل : في آخر خلافة عمر رضي الله عنه – أنظر ترجمته في الإصابة ٥٧٢/١ والخزانة ٣٨٠/٥ .

٣) يشير بذلك إلى قوله : * أتاني أنهم مَزِقونَ عِرْضيْ ... جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهُمْ فَديدُ *
أنظر البيت في المقرب ١٢٨/١ .

٤) معجم ما أستعجم ١١٢٥/٢ مع إختلاف يسير ، إسمه عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي ، صحابي جليل ، من رؤساء طيء ، أسلم سنة ٩ من الهجرة ، وشارك في حرب الردة ، وشهد وقعة الجمل وصفين ، توفي بالكوفة . أنظر ترجمته في معجم الشعراء ص٢٥١ ، والخزانة ٢٨٦/١ ، والأعلام ٢٠/٤ .

بَابُ المَصْدَرِ العَامِلِ عَمَلَ فِعْلِهِ

اخْتُلِفَ في المَصْدَرِ الواقِعِ مَوْقِعَ الفِعْلِ ، هَلِ العَمَلُ لَه ، أو للفِعْلِ الذي وقَعَ المَصْدَرُ موقِعَهُ (١) ؟

واعْلَمْ أنَّ المَصْدَرَ إنَّما عَمِلَ لأنَّه أصْلٌ للفِعْلِ ، وفيه حُرُوفُ الفِعْلِ ، فأشْبَهَه ، فَعَمِلَ .

قَوْلُه : (ومقَدَّرٌ بأَنْ والفِعْلِ ، أوْ بما والفِعْلِ ، أوْ بأنَّ التي خبرها فعل) (٢) إنَّمَا قَدَّرَ بهذه الأشْياءِ لِيتَعَيَّنَ زَمنُه فيقْوَى شَبَهُه بالفِعْلِ ، مِنْ حيْثُ كَانَ زَمنُ الفِعل مُعَيَّنًا ، وقُدِّرَ بأنْ والفِعلِ ؛ لأنَّ (أنْ) تَدْخُلُ على المُضارِعِ فتُخلِّصُه للاسْتِقْبالِ ، وعلى الماضِي فتَدَعُه على مُضِيِّه ، فَيَحْتَاجُ إلى ما يُعَيِّنُ زَمَنَ الحَالِ ، لِتَكْمُلَ له ثَلاثَةُ الأزْمِنَةِ فقَدَّرَه بما ، أوْ بأنَّ التي خَبَرُها فِعْلٌ ؛ لأنَّ كُلاًّ مِنْهُما يَصْلُحُ لِلحَالِ .

أتَعَلَّقُ (٣) : أيْ : أتَحبَّبُها ، والأفْنَانُ (٣) : جَمْعُ فَنَنٍ ، أصْلُه : الغُصْنُ ، واسْتَعْمَلَه هَا هُنا بِمعْنَى الشَّعْرِ ، والثَّغَامُ (٣) : شَجَرٌ إذا يَبِسَ ابْيَضَّ ، ويُقَالُ : هُوَ نَبْتٌ لَه نَوْرٌ أبْيَضُ ، والمُخْلِسُ (٣) : ما اخْتَلَطَ فيه البَيَاضُ والسَّوَادُ ، وتَشَاجُرٍ (٤) : أيْ تَخَاصُم ، وكَفَرَتْ (٤) : أيْ غَطَّتْ ، والضَّاحِي (٥) : البَرِيَّةُ ، والعَذَاةُ (٥) : الأرْضُ الطَّيِّبَةُ التُّرْبَةِ ، والضَّامِزُ (٥) : السَّاكِتُ .

---

١) انظر ما تقدم ص ٦ . (٢) المقرب ١ / ١٢٩ .

٣) هذه الكلمات من بيت للمرار الفقعسي ، وهو قوله :

* أعلاقَةً أمَّ الوَلِيدِ بَعْدَما أفْنَانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ *

انظر البيت في الأصول ١ / ٢٣٤ والمقرب ١ / ١٢٩ والخزانة ١١ / ٢٣٢ .

٤) هاتان الكلمتان من بيت للفرزدق ، وهو قوله :

** حَرْبٌ تَرَدَّدَ بينَهُم بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَرَتْ آباؤُها أبْناؤُها

انظر الديوان ص ١ والمقرب ١ / ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥ .

٥) هذه الكلمات من بيت للشماخ بن ضرار ، وهو قوله :

* وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَه بِضَاحِي عَذاةٍ أمْرَه وَهْو ضَامِزُ *

انظر البيت في الديوان ص ٤٤ والمقرب ١ / ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥ وشرح أبيات المغني ٧ / ١٦٤ .

التِّلادُ(١) : المَالُ المورُوثُ ، النَّشَبُ(١) : المِلْكُ ، كالقُرَى وغَيْرِها ، والقَوَاقِيزُ : جَمْعُ قاقُوزَةٍ ، وَهِيَ القَدَحُ .

النِّكَايَةُ(٢) : التَّأْثِيرُ في الشَّيءِ ، يُراخِيْ(٢) : يُطِيلُ ، مَوْعِداً(٣) : أيْ : وَعْداً . ٥٥/ب

قوله : (يَثْرِب)(٤)

أنكَرَ بعْضُ أهْلِ اللُّغةِ يَثْرِبَ(٥) ؛ لأنَّ عُرْقوبَا رَجُلٌ من العَمالِيقِ ، وَكَانُوا بالبُعْدِ مِنْ يَثْرِبَ مَدِينَةِ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ – ، وَقَالَ : إنَّما هِيَ يَتْرِبُ بِتاءٍ مُعْجَمةٍ بِثِنْتَيْنِ مِنْ فوقٍ وَرَاءٍ مَفْتُوحَةٍ ، وَهِيَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِن اليَمَامَةِ .

---

١) هذه الكلمات من بيت للأقيشر الأسدي ، وهو قوله :

* أفْنَى تلادِيْ وما جَمَّعتُ من نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقيزِ أفْواهُ الأبَارِيْقِ *

انظره في الجمل ص١٢١ والمقرب ١٣٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢ وشرح أبيات المغني ١٥٧/٧ .

٢) هاتان الكلمتان من بيت مجهول القائل ، وهو :

* ضَعِيفُ النِّكَايةِ أعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ *

انظره في الكتاب ١٩٢/١ والإيضاح ص١٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢ والخزانة ١٢٧/٨ .

٣) هذه الكلمة من بيت لعلقمة الفحل ، ونصه :

وَقَدْ وَعَدْتَكَ مَوْعِداً لوَوَفَيْتَ به ... مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيترِبِ

انظر ديوانه ص١٣٣ ، وشرح الشريشي للمقامات ١٧٥/١ ، وفصل المقال ص١١٤ .

٤) المقرب ١٣١/١ .

٥) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى – انظر معجم ما استعجم ١٣٨٨/٢ وفصل المقال ص١١٣ ومعجم البلدان ٤٣٠/٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١ .

بَابُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ـ رحمه اللّهُ ـ إِنَّما كَانَ أَكْثَرُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ في الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ قَدْ يُسْتَغْنى فيه بِقَرائِنِ الأَحْوالِ عَنِ الأَفْعَالِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ لِمَنْ أَشَالَ سَوْطًا ، أو شَهَرَ سَيْفا : زيدًا ، أو عمرا ، وتَسْتَغْنِي عَنْ قَوْلِكَ اضْرِبْ ،أو اقْتُلْ ، فإذا اسْتُغْنِيَ بقرائِنِ الأَحْوالِ فَأَنْ يُسْتَغْنى بأَلفاظِ هذه الأَسْماءِ عن الأفعالِ كان أَوْلى.[1]

اعلَمْ أَنَّ أَسْماءَ الأفعَالِ كُلَّها مَبنيَّةٌ ، قِيلَ : لِعَدَمِ التَّركيبِ ، وقِيلَ : لِتَضَمُّنِ ما كَانَ مِنْها بمعْنى الأَمْرِ لَامَ الأَمْرِ[2] ، وحُمِلَ اسْمُ الفِعْلِ الماضِي والمُضارِعِ على اسْمِ فِعْلِ الأَمْرِ لاشْتِراكِهما في كَوْنِهما اسْمَ فِعل* ، وقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : (إِنَّها وَقَعَتْ موقِعَ ما لاتَمَكُّنَ لَه)[3] يعْنِي:أَنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ فِعْلِ الأَمْرِ إِنْ أَرادَ بقولِهِ: (ما لا تمكُّنَ له) فِعْلَ الأَمْرِ ، والفِعْلَ الماضِي ، يَبْقى عليه نحو(أُفٍّ)في مَنْ جَعَلَه اسْمًا للفِعْلِ المضَارِعِ ، وهُو أَتَضَجَّرُ ،وإِنْ أَرادَ بقولِهِ (ما لاتمكُّنَ له) يَعْنِي:في أَصْلِهِ ، فالعِلَّةُ شَامِلَةٌ ، انتهى .

(اكْفُفْ)[4] أي : امْتَنِعْ (إِيْهٍ)[4] بالكَسْرِ ، أيْ : زِدْ في هذا الأَمْرِ (كَفٍّ)[1] أيْ : امتَنِعْ (قَرِّي)[4]: مِن اسْتَقَرَّ إِذا سَكَنَ* ، ورُوِيَ في الأَثَرِ(إِذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فحيهلًا بِعُمَرَ)[5] وفَعَالِ مقيسٌ عِنْدَ سيبويه ـ رحمه اللّهُ ـ لِكَثْرةِ ما جاءَ مِنْهُ ،

---

١) الايضاح صـ ١٦٣ بتصرف .
٢) راجع هذين القولين في الإنصاف ٢ / ٥٣٤ الفصول الخمسون صـ ١٦٦ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٧/١ ، ٥٠٥ ، شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣ الخزانة ١٨١/٦.
٣) لم أقف على هذا النص في المفصل المطبوع.
٤) المقرب ١٣٢/١.
٥) الأثر لعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٦ ، وانظره في الفائق ٣٤٠/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١ ، واللسان مادة ((حيا)) ٢٢٢/١٤ .
* في الأصل : (في كونها فعل)
* لعل بعد هذه العبارة عبارة نصها : (وحيهلا ، أي : إئت .)

وموقُوفٌ على السَّماعِ عِنْدَ المبرِّدِ - رحمَه اللّهُ -[١]

واعْلَمْ أنَّ نَحْوَ : نَزالِ وعَرْعارِ مُخْتَلَفٌ فيهِما ، فعِنْدَ سيبويه - رحمَه اللّهُ - هو مَقيسٌ في الثُّلاثيِّ موقُوفٌ على السَّماعِ في الرُّباعِيِّ ، وعِنْدَ الأخْفَشِ - رحمَه اللّهُ - مقيسٌ فيهِما ، وعِنْدَ أبي العَبَّاسِ - رحمَه اللّهُ - مقصُورٌ على السَّماعِ في الثُّلاثيِّ ممنُوعٌ في الرُّباعِيِّ ، وخَرَّجَ ما جاءَ مِنْه نَحْو عَرْعارِ وقَرْقارِ وغيرِهما،[٢] وأَبْطَلَ ابنُ ولاَّدٍ - رحمَه اللّهُ - وغيْرُه تخْريجَه بما هُو الصَّوابُ - واللّهُ أعْلَمُ.[٣]

ولا يَجُوزُ تقْديمُ معْمُولِ اسْمِ الفِعْلِ على خِلافٍ للكُوفيِّينَ - رحمَهم اللّهُ -.[٤]

(تَراكِ)[٥] بمعْنَى اتْرُكْ*، والفَاءُ جَوابُ ما في (تَرَاكِ) مِنْ مَعْنَى الأمْرِ[٦].

قَولُه : (أُفْ)[٧]

اسْمُ (فِعْلٍ بِمعْنَى)[٨] أتَضَجَّرُ، أو تَضَجَّرْتُ ، وفِيه سَبْعُ لُغاتٍ ، ضَمُّ الفَاءِ وكَسْرُها وفَتْحُها مِنْ غَيْرِ تنْوينٍ ، وتَنْوينٍ ، هذه سِتٌّ، والسَّابِعَةُ أُفّي بألِفٍ مُما لَةٍ بَعْدَ الفَاءِ ، وهِيَ التي تُخَلِّصُها العامَّةُ ياءً ، وعن ابنِ القَطَّاعِ رحمَه اللّهُ : وإِفٌّ بكسْرِ الهمْزةِ[٩]، وحَكاها ابْنُ سِيْدَه في المُحْكَمِ ، وهِيَ مَبْنيةٌ على كُلِّ لُغَةٍ ، لِكَوْنِها اسْمَ فِعْلٍ ، وحكى الأزْهَريُّ[١٠] عن ابنِ الأنْباريِّ ٥٦/أ رحمَهما اللّهُ : أُفِّي لَكَ ، بإضافَتِهِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، فَمَنْ ضَمَّ فللإتْباعِ ، ومَنْ كسَرَ

= = = = = = = = = = = = = = = = = = = =

١) انظر الكتاب ٣ / ٢٨٠ والكامل ٢ / ٦٨ وشرح الكافية ٢ / ٧٦ والمخصص ١٧ / ٦٩.

٢) المقتضب ٣ / ٣٦٨.

٣) محصول تخريج ابن ولاد في الانتصار أن (قرقار) و(عرعار) يبنى منهما فعل ماض واسم فاعل ، وإذا بني منهما ذلك صح أن يكونا معدولين عن فعل الأمر.

٤) انظر الإنصاف ١ / ٢٢٨ وشرح الكافية ٢ / ٦٨ والمرتجل ص ٢٥٥.

٥) المقرب ١ / ١٣٣.

٦) هذا الكلام تعليق على قول ابن عصفور (. . ولا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها إلا أن تكون من لفظ الفعل ، نحو قولك : تراك فنتركك)المقرب ١ / ١٣٣.

٧) المقرب ١ / ١٣٣. (٨) تكملة يلتئم بها الكلام .

٩) الأفعال ١ / ٥٦.

١٠) تهذيب اللغة ١٥ / ٥٨٩.

* في الأصل : (دراك ... أدرك)

فعلى أصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، ومَنْ فتَحَ فَطَلَبًا للتَّخْفيفِ، والتنوينُ فيهما في جَمِيعِ الأَحْوالِ للتنْكِيرِ ، قال الزمخشريُّ: (وتَلْحَقُ به التَّاءُ مُنَوَّنًا)(١) وقَالَ ابنُ يَعِيْش : (وأمَّا أُفَّةً بتاءِ التأنيثِ فَلا أعْرِفُها)(٢) وقَالَ السَّخَاوِيُّ: (هي اسْمٌ للفِعْلِ ، وقَالَ أبُو عليٍّ : (وهُوَ في الأَصْلِ: مَصْدَرٌ مِنْ قولِهِم: أُفَّةً وتُفَّةً ، أيْ : نَتَنًا ، فَلَمَّا صَارَ اسْمًا للفِعْلِ الذي هُو أنْكِرُه وأتضَجَّرُ بُنِيَ ، ويُخَفَّفُ فيُقَالُ : أفْ ، بسُكُونِ الفَاءِ ، ومِنْهُم مَنْ يَفْتَحُها مَعَ التَّخْفِيفِ، وهُوَ إتْبَاعٌ لأُفَّةٍ)(٣) وقَالَ الجَوْهَرِيُّ : (ويُقَالُ : أُفًّا وتُفًّا، وهُو إتْبَاعٌ لَهُ)(٤) وقَالَ ابن سِيْدَه : (الأُفُّ : الوَسَخُ الذي حَوْلَ الظُّفْرِ ، والتُّفُّ: الذي فيه، وقِيلَ : الأُفُّ: وَسَخُ الأُذُنِ ، والتُّفُّ: وسَخُ الأَظْفَارِ ، ثُمَّ اسْتُعمِلَ ذلِكَ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ تُضْجِّرَ مِنْهُ ، وقِيلَ : الأُفُّ والأَفَفُ: القِلَّةُ ، والتُّفُّ مَنْسُوقٌ على أُفٍّ ، ومَعْنَاه كمَعْنَاه)(٥) انتهى .

(وحَيَّانَ)(٦): اسْمُ رَجُلٍ ، (العَقِيْقُ)(٧) - مَوْضِعٌ في طَرِيقِ الحِجَازِ(٨) (والإِهَالَةُ)(٩) السَّمْنُ ، أيْ : ما أسْرَعَ إهَالَتَها ، أيْ : النَّعْجَةِ .

=========================

١) المفصل ص ١٦٣.
٢) شرح المفصل ٤ / ٧٠.
٣) انظر المسائل العسكريات ص ١١٣ ، وص ١٢٢.
٤) الصحاح ٤ / ١٣٣١.
٥) انظر ما حكاه عن ابن سيده في اللسان (أفف) ٩ / ٦.
٦) المقرب ١ / ١٣٣ وهذه الكلمة من بيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٨ وهو قوله :

* شَتَّانَ ما يومي على كُوْرِها ويومُ حَيَّانَ أخي جابِرِ *

وانظره في المخصص ١٤ / ٨٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٧٥ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٩٩ ، وحيان هذا كان نديما للأعشى، وهو وأخوه جابر الوارد ذكره في البيت ابنا عميرة من بني حنيفة ، الاقتضاب ٣ / ٢٤٣ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٧
٧) المقرب ١ / ١٣٤ وهذه الكلمة من قول جرير :

* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وأَهْلُهُ وهيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ *

انظر البيت في ديوانه ص ٤٧٩ وشرح المفصل ٤ / ٣٥ والمقاصد النحوية ٣ / ٧.
٨) معجم ما استعجم ٢ / ٩٥٢ وانظر معجم البلدان ٤ / ١٣٨.
٩) من قول العرب (سرعان ذا إهاله)، وهو مثل ، تراه في مجمع الأمثال ١ / ٣٣٦ واللسان (سرع) ٨ / ١٥٢.

بَـابُ الإِغْـــرَاءِ

===========

الإِغْـرَاءُ : الإِبْلَاغُ بالشَّـيْءِ

قـــوله:(مَوْضِعَ أَسماءِ الأفْعال)(١)

مَعْنـاهُ : أَنْ تَجْعَلَ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ لِلأَمْرِ ، وإِنَّما سَمَّى الأفْعَـالَ بالظُّرُوفِ والمجرُوراتِ لِلمُنَاسَبَةِ بيْنَ الظُّرُوفِ والأَفْعَالِ،مِنْ جِهَـةِ أَنَّ الأفْعـالَ لا تَقَعُ إِلاَّ في ظُـرُوفٍ ومِنْ جِهَةِ احْتِيـاجِ الظُّـرُوفِ والمجْرُوراتِ إِلى فِعْـلٍ ، أو مَعْنَـى فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بـه .

(التَّيَّـازُ)(٢) : الرَّجُـلُ القَصِيرُ المُلَزَّزُ الخَـلْقِ .

أَوَّلُ الحَدِيثِ:(يا مَعْشَرَ الشَّبَّابِ)(٣) : البَـاءَةُ : النِّكَاحُ،وكَذلِكَ البَـاءُ والبَـــــاهُ والبَاهَــةُ أيْضَــا ، ومُـرادُ الحَدِيثِ : مَـنْ كَانَ له قُـدْرةٌ عـلى الزَّواجِ وكُلْفَـــــــةٌ ، والوِجَاءُ : نَوْعٌ مِنَ الخَصْي .

(والمَائِحُ)(٤) : الذي يكُونُ أَسْفَلَ البِئْرِ ، والمَاتِحُ الذي يكُونُ على رَأْسِها ، وفي المَثَـلِ : هُـوَ أَعْـرَفُ مِنَ المَائِحِ باسْتِ المَاتِـحِ .(٥)

===========================

١) المقرب ١ / ١٣٥، وفي الأصل : (موضع أفعال الأمر)

٢))المصدر نفسه ١ / ١٣٦ وهذه الكلمة من بيت للقطامي،وهو قوله :

* إِذَا التَّيـازُ ذُو العَضَلاتِ قُلنَـا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعـا *

انظر ديوانه ص ٤٠ والصحاح (تيز) ٣ / ٨٦٦ واللسان (المادة نفسها) ٥ / ٣١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٦.

٣) تمامه كما أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٣/٧ ((..... من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)) والحديث أخرجه مسلم في كتاب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤونه ٩/١٧٢ ، وانظر الحروف للخليل ص٣٤.

٤) المقرب ١ / ١٣٧ وهذه الكلمة من بيت نسب إلى جارية من الأنصار،وقيل:لراجز جاهلي من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ،وهو:

* يَا أَيُّهـا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكـا إِنِّي رأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُ ونَـكا *

انظر البيت في الإنصاف ١ / ٢٢٨ وأسرار العربية ص ١٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٧ وأوضح المسالك ٣ / ١٢٠.

٥) ورد المثل بهذه الرواية عند ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٠٥ وفي المسائل البصريات ١ / ٣٩٧ (أنا أعلم بـه . .) وفي مجمع الأمثال ١ / ٦٧ (أنا أعلم بكذا . .) وفي أساس البلاغة ص ٤٤٠ (إني لأعلم. .) وفي اللسان (متح) ٢ / ٥٨٨(هو أبصر . . .)

بَابُ المَنْصُوبِ على التَّشْبِيهِ بالمفعُولِ به [(١)]

= =

قَولُه (لأنَّ الإضَافَةَ إنَّما تَكُونُ مِنْ نَصْبٍ) [(٢)]

لأنَّها إذا كَانَتْ مِنْ نَصْبٍ لا تُؤَدِّي إلى إضَافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِه ؛ لأنَّ الحُسْنَ حينئذٍ - مَعَ النَّصْبِ يكُونُ للرَّجُلِ لا لِلْوَجْهِ في اللَّفْظِ ، ولا كَذلِكَ في الرَّفْعِ ؛ لأنَّ الحُسْنَ - حينَئذٍ - للوَجْهِ لفظًا ومعْنًى ، فَلَوْ أضَفْتَ في الرَّفْعِ لأدَّى إلى إضَافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِه ، وذلِكَ لا يَجُوزُ .

قَوْلُه (وإلَّا فَهِيَ غَيْرُ مُشَبَّهَةٍ) [(٢)]

يَعْنِي: أنَّها إذَا رَفَعَتْ فرفعُها مَعْمُولَها بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ ، لا بطَرِيقِ التَّشْبِيهِ باسْمِ الفَاعِلِ .

قوله : (فإنْ لَمْ تَكُنْ مُشَبَّهَةً) [(٢)]

يَعْنِي به : إذَا كَانَتْ رافِعَةً لِظَاهِرٍ - وحينَئذٍ - تكُونُ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِه - لا لَـه ؛ لأنَّها إنَّما تكُونُ له إذَا كانَتْ رافِعَةً ضَمِيرَه .

مِثَالُ غيرِ المشَبَّهةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُه ، تَرفَعُ الوَجْهَ فتَقُولُ : مَرَرْتُ ٥٦/ب
بامْرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا ، فَلَمْ تَتْبَعْ ما قَبْلَها في التَّأْنِيثِ ، ومَرَرْتُ برِجَالٍ حَسَنٍ وُجُوهُهُمْ ، فَلَمْ تَتْبَعْ ما قَبْلَها في الجَمْعِ .

قَولُه : (ولا تَعْمَلِ الصِّفَةُ إلَّا في السَّبَبِيِّ) [(٣)]

نَحْوَ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ) [(٤)] حَسَنُ الوَجْهِ ، تَقْدِيرُه : الوَجْهِ مِنْه ، فالوَجْهُ - حينئذٍ - سَبَبِيٌّ ، وكذلِكَ باقي الأمْثِلَةِ .

= =

١) المقرب ١٣٨/١ ، والعنوان فيه : (باب ما يجوز أن يتسع فيه فينصب على التشبيه بالمفعول
٢) المصدر نفسه ١٣٩/١ .
٣) المصدر نفسه ١٣٩/١ وفيه (ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي)
٤) تكملة يلتحم بها الكلام .

قوله: (مررت برجل حسنٍ وجهًا)[١]

يجوز في (وجه) هنا أن يكون منصوبًا على التمييز، وعلى التشبيه بالمفعول.

قوله: (والصفة مشبهة كانت، أو غير مشبهة)[٢]

مسائل هذا الباب تنقسم في الصورة إلى ثمان عشرة مسألة؛ لأن الصفة إمّا أن تكون معرّفة بالألف واللام، أو منكّرة، ومعمولها المظهر إمّا مضاف، أو معرّف بالألف واللام، أو منكّر فتضرب وجهين للصفة في ثلاثة، المعمول يكون * والمعمول في كل وجوهه يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ومجرورًا، فتضرب هذه الثلاثة في هذه الستة، فتكون ثمان عشرة، لكن يجوز في (وجه) النكرة إذا نصبته مع الألف واللام في الحسن وعدمها النصب من وجهين: على التمييز، أو التشبيه بالمفعول، كما تقدم، فيكون في المسألة من حيث الإعراب عشرون وجهًا: منها مسألتان لا تجوزان بالإجماع، وهما: إذا كانت الصفة معرفة بالألف واللام ومعمولها إمّا منكّر، أو مضاف إلى الضمير، نحو: مررت بالرجل الحسن وجهٍ، والحسن وجهِه، الجرّ ممتنع في كلا المسألتين إذا كانت الصفة مفردة؛ لأنها إذا كانت مفردة وفيها الألف واللام لا تضاف إلى ما فيه الألف واللام.

ومنها: مسألة مختلف فيها، وهي: إذا كان المعمول مضافًا إلى الضمير والصفة عرية من الألف واللام، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ وجهِه، يجوز في هذه المسألة جرّ المعمول بالإضافة عند سيبويه - رحمه الله - واستشهد على تجويزها

========================

١) المقرب ١/ ١٤٠.

٢) المصدر نفسه، وفيه (والصفة في هذا الباب ...)

* مكان البياض كلمة لم أتبيّنها.

(بنحو)[1] مُصْطلاهُما[2] ، ومَنَعَ الجَرَّ غيْرُه مِنَ النُّحاةِ[3] ، وباقِي المَسائِل كُلُّها جَائِزَةٌ ، لكِنْ تتفاوتٌ في القُوَّةِ والضَّعْفِ .

قَولُه : (الحَسَنانِ وُجُوهًا والحَسَنُونَ وُجُوهًا)[4]

يَمْتَنِعُ الجَرُّ فيه مَعَ ثُبُوتِ النُّونِ ، ويَمْتَنِعُ الرفْعُ ؛ لأَنَّ المعْمُولَ لَيْسَ فيه ضَميرٌ، ولا ما يَقُومُ مقامَ الضَّمير ، وثُنِّيتْ الصِّفَةُ وجُمِعَتْ ، ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَع إذا رَفعَتْ الظَّاهِرَ على اللُّغَةِ الفُصْحَى ، نَحْو : مَرَرْتُ برجُلَيْن حَسَنٍ غُلاماهُما ، وبرِجَالٍ حَسَنٍ أخُوهُمْ.

قَولُه : (على لُغَةِ مَنْ قالَ :أكَلُونِي البَراغِيثُ)[5]

يَعْنِي به : أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يأتِي مَعَ الفَاعِلِ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ بِعَلائِمَ تُخْبِرُ بأحْوالِ الفَاعِلِينَ ، كما أَتَوا مَعَ المُؤنَّثِ في نَحْو : قَامَتْ هِنْدٌ، بِعَلامَةٍ تُخْبِرُ بتَأنِيثِ الفَاعِلِ ، وعلى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[6] / ٥٧/أ

========================

١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

٢) الكتاب ١/ ١٩٩ وهذه الكلمة من بيت للشماخ في ديوانه صـ ٣٠٨ والبيت بتمامه
* أقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا *
وانظره في الأصول ٣ / ٤٧٥ والخصائص ٢ / ٤٢٠ والخزانة ٤ / ٢٩٣.

٣) المبرد يمنع هذه المسألة في الشعر والنثر،والكوفيون يجيزونها في الكلام كله،راجع شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٨ والهمع ٥ / ٩٨.

٤) المقرب ١ / ١٤١ ، ١٤٢.

٥) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ، وهذا القول لأبي عمرو الهذلي ؛ يقول أستاذنا الدكتور الطناحي في معرض حديثه على أن مجاز كتب التراث مجاز الكتاب الواحد:(. . . ومما يستطرف ذكره هنا أن الشاهد النحوي المعروف(أكلوني البرغيث) لم أجده منسوبا لقائل في كتاب من كتب النحو التي أعرفها،على حين وجدته في كتاب أبي عبيدة (مجاز القرآن) منسوبا لأبي عمرو الهذلي) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم صـ ٣٧ ، وانظر مجاز القرآن ١ / ١٠١ و ٢ / ٣٤.

٦) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه صـ وانظر الكتاب ٢ / ٤٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٤٩١ والخصائص ٢ / ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٣ والإفصاح للفارقي صـ ٣٥٤ والهمع ٢ / ٢٥٧ والخزانة ٥ / ٢٣٤.

* وَلكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّه   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ *

فالنُّونُ في (يَعْصِرْنَ) عَلامَةٌ لِجَمْعِ الفَاعِلِ المُؤَنَّثِ ، وكَذلِكَ يَجْمَعُونَ الاسْمَ العَامِلَ عَمَلَ الفِعْلِ ، ويُثَنُّونَه ، وقَدْ رَفَعَ الظَّاهِرَ ، فتكُونُ تَثْنِيَتُه وَجَمْعُه في كَوْنِه عَلامَةً لِلُحُوقِ العَلائِمِ للفِعْلِ .*

بعد هذه العلامة سطران مضطربان ، لم أتمكن من فهمها .

بَابُ المنْصُوبَاتِ التي يَطْلُبُهَا الفِعْلُ على اللُّزُوم

قَولُه : (فأَمَّا المَصْدَرُ فَهُو اسْمُ الفِعْلِ)(١)

يَعْنِي : اسْمَ الفِعْلِ عِبَارةٌ عَن الفعْل

اعْلَمْ أنَّ المصْدَرَ والحَدَثَ والحِدْثَانَ والفِعْلَ أَلْفَاظٌ مُترادِفاتٌ،وجَمِيْعُهَا عِبَارَةٌ عَنِ الحَرَكَةِ الصَّادِرَةِ من المُتَحَرِّكِ بِها مِنَ الإِنْسَانِ وغَيْرِه ،ومُسَمَّاهَا هُو الحَرَكَةُ المفْعُولَةُ ، فَإِذا عَبَّرْنا عَنْ ذلِكَ المُسَمَّى جَازَ أَنْ نُعَبِّرَ بِلَفْظِ الفِعْلِ الذي هُوَ مُرادِفٌ ـ فحينَئِذٍ ـ يكُونُ الفِعْلُ هَا هُنا المُرَادَ به نَفْسُ الحَرَكَةِ مَجَازًا ، كما تَقُولُ : ضَرَبْتُ زيدًا ـ فيكُونُ الزَّايُ واليَاءُ والدَّالُ كأَنَّها جُعِلَتْ نَفْسَ ذلِكَ الشَّخْصِ مَجَازا.(٢)

قَولُه : (منْصُوبًا)(٣)

تَحَرَّزَ مِنْ نَحْوِ:الضَّربُ مُؤلِمٌ.

(بَعْدَ فِعْلٍ)(٣)

تَحَرَّزَ مِنْ نَحْوِ(إِنَّ الضَّربَ مُؤلِمٌ)

(مِن لَفظِهِ)(٣)

تَحَرَّزَ مِنْ : كَرِهْتُ الضَّرْبَ.

(أَوْ مِنْ مَعْنَاه)(٣)

لِيَدخلَ : يُعْجِبُني حُبًّا ، وأُبْغِضُه كَراهَةً .

وقَولُه : (ومُختَص)(٣)

---

١) المقرب ١٤٤/١ وفي الأصل (الفاعل) تحريف.
٢) انظر ما تقدم صـ ٢٣٧.
٣) المقرب ١٤٤/١.

وهُوَ ما يُفهَمُ منْه فائِدَةٌ زائِدَةٌ على ما في الفِعْلِ ، ولَمْ يُفهَمْ مِنْه العَدَدُ ،

(والقَهْقَرى)[1] : نَوْعٌ مِنْ أَنْواعِ المَصْدَرِ ، ومَعْنَاه : الرُّجُوعُ إلى وَراءِ وجْهِكَ

نَحْوَ الذي يُرجَعُ عَنْه * ، المَكَانُ : هُوَ ما اسْتقرَّ فيه أو تُصُرِّفَ عليه بالذَّهابِ

والرُّجُوعِ .

لا يَجُوزُ : في مَقعَدِ القَابِلَةِ[2] الإتْيَانُ بفي وَما كَانَ مِثْلُه في القُرْبِ نَحْوَ :

مَقْعَدَ الإزارِ[2] ، أو البُعْدِ ، نَحْو : مَنَاطَ الثُّرَيَّا[2] ، نَحْو : جَلَسَ مِنِّي مَقعَدَ

القَابِلَةِ ، وَهُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الإزارِ ، وَهُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا .

واعْلَمْ أَنَّ الحَالَ تَنْقَسِمُ أَرْبعةَ أقْسَامٍ : مُنْتَقِلَةٍ : كَجَاءَ زيدٌ راكِبًا ، ومُؤكِّدةٍ :

كقَولِه (تعالى)[3] : ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[4] ، ومُوَطِّئَةٍ ، كقَوْلِه (تَعَالَى)[5] :

﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[6] ، وكَقَولِهِم : مَرَرْتُ بزيْدٍ رجُلاً صالِحًا ، فـ(رجُلاً) حَالٌ في

اللَّفْظِ و(صالِحًا) صِفَةٌ له ، وفي المعْنى إنَّما الحَالُ (صالِحًا) ، ومُقدَّرةٍ : نَحْو :

مَررْتُ برجُلٍ مَعَه صَقْرٌ صَائِدًا به غَدًا[7] ، أيْ : مُقدِّرًا الصَّيْدَ به غَدًا .

مِثالُ ضَميرِ ظَرْفِ الزَّمانِ : يَوْمُ الجُمُعَةِ قُمْتُ فيه ، ومِثالُ ظَرْفِ المكَانِ :

يَمِينُ زيدٍ جَلَسْتُ فيه .

معْنَى التَّصَرُّفِ في الظَّرْفِ والمصْدَرِ وغيْره : النَّقْلُ مِنْ هذا البَابِ إلى بَابٍ

آخَرَ .

قَوْله : (سُبْحَانَ اللَّهِ)[8]

==========================

١) المقرب ١ / ١٤٥ - وهذه الكلمة من قول العرب : (رجع القهقرى) انظر الأصول ١٦٠/١.
٢) انظر الكتاب ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، والأصول ١ / ١٩٩ .
٣) زيادة واجبة يقتضيها السياق.
٤) من الآية ٩١ من سورة البقرة.
٥) زيادة واجبة يقتضيها السياق.
٦) من الآية ١٢ من سورة الأحقاف.
٧) انظر الكتاب ٢ / ٤٩ والنكت في تفسيره ١ / ٤٦٥ .
٨) المقرب ١ / ١٤٨ .

* هذا المعنى مضطرب ، كما ترى ، وجاء في النهاية لابن الأثير ٤/١٢٩ ((وهو المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه ....)) وانظر اللسان (قهر) ٥/٩

٥٧/ب قيلَ : سُبْحانَ : اسْمُ للمَصْدَرِ ، وقيلَ : هُوَ مصْدرُ فِعْلٍ لَمْ يُسْتَعْمَلْ؛ [1]
كَأَنَّه سَبَحَ سُبْحَاناً ، بتخْفِيفِ البَاءِ ، كَكَفَر كفْراناً ، ومَعْنَاه : البَرَاءَةُ مِنَ السُّوءِ والتَّنْزِيهُ ، فإذا قُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَمَعْنَاهُ : نَزَّهْتَ اللَّهَ ، وليْسَ معْناه : قُلْتُ: سُبْحانَ اللَّهِ ، وأَكْثَرُ ما يُسْتَعْمَلُ مُضَافًا إلى المفْعُولِ؛ لأَنَّ سيبويه حِيْنَ قَدَّرَه قَالَ : أُسَبِّحُ اللَّهَ [2] ، ويُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عليْهِ وسَلَّمَ - سُئِلَ عَنْ سُبْحانَ اللَّهِ ، فَقَالَ : الكافِي اللَّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، وفَسَّرَه، فَقَالَ : إِنَّكَ نَزَّهْتَه عَمَّا يُسْتَنْكَفُ مِنْه ، ويُرْوَى أَنَّه عليه السَّلامُ قَالَ : بَراءَةُ اللَّهِ مِنَ الشِّرْكِ، وقَدْ جَاءَ غَيْرَ مُضَافٍ في قَوْلِهِ [3] :

* سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ *

فَقِيْلَ : جُعِلَ عَلَمًا على معْنى البَراءَةِ وفيه لأَلِفُ والنُّونُ الزائِدتانِ ، فَلَمْ يَنْصَرِفْ للتَّعْرِيفِ ، وزِيادَةِ الأَلِفِ والنُّونِ ، وقيلَ : إِنَّما لَمْ يُنَوَّنْ لأَنَّهُ نَوَى الإضَافَةَ ، ورَجَّحَ هذا القولُ بأَنَّ سيبويه شَبَّهَهُ بالحَمْدِ لِلَّهِ [4] ، فَشَبَّهَ ما فيه الأَلِفُ واللَّامُ بالمُضَافِ ، وأَمَّا قولُهم : (سَبَّحَ) بتَشْدِيدِ البَاءِ، فهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ سُبْحَانَ .

قَولُه : (وقَعْدَكَ اللَّهَ) [5]

بمَعْنَى: عَمْرَكَ اللَّهَ ، وهُوَ مُضَافٌ إلَى الفَاعِلِ ، كَعَمْرَكَ اللَّهَ ، وفيه لُغَتَانِ قَعْدَكَ ، وقَعِيْدَكَ .

====================

١) على القول الأول ثعلب والفراء ، وعلى الثاني سيبويه والبصريون - انظر مجالس ثعلب ٢١٦/١ الكتاب ٣٢٢/١ - ارتشاف الضرب ٢١٠/٢ .
٢) الكتاب ٣٢٢/١ .
٣) هو الأعشى ، وصدره : * أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُه *
انظر البيت في ديوانه ص ١٠٦ والكتاب ٣٢٤/١ والمقتضب ٢١٨/٣ والخصائص ١٩٧/٢ و ٤٥٣ و ٤٢/٣ والأمالي الشجرية ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١ ، ١٢٠ والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/١ ، ٢٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ والتذييل والتكميل جـ ٤ ل ٩ب والهمع ١١٥/٣ والخزانة ٣٩٧/٣ و ٢٤٤/٧ .
٤) الكتاب ٣٢٤/١ . (٥) المقرب ١٤٨/١ .

السِّيرافيُّ - رحمَه اللَّهُ : أَسْأَلُكَ بِقَعْدِكَ اللَّهَ ، أَيْ : بِوَصْفِ اللَّهِ بالثَّبَاتِ والدَّوَامِ ، مأْخُوذٌ مِنْ قَوَاعِدِ البَيْتِ ، وَهِيَ أُصُولُه ، والأَصْلُ في ذلِكَ القُعُودُ الذي هُوَ ضِدُّ القِيَامِ لِثُبُوتِه ، ولَمْ يتَصَرَّفْ مِنْه فِعْلٌ ، فيقَالُ : قَعْدَتُكَ اللَّهَ ، كما يُقَالُ : عَمْرَتُكَ[1] ، وقَالَ أبُو عَليٍّ - رحمَه اللَّهُ (كَأَنَّ المعْنَى في قَعْدَكَ اللَّهَ ، أي حَفَّظْتُكَ اللَّهَ تَحْفِيظًا كَتَحْفِيظِكَ إِيَّاه نَفْسَكَ ، ولَيْسَ من القُعُودِ الذي هُو خِلافُ القِيامِ ، ولكِنَّه مِنْ قَوْلِهِ تَعَالى : ﴿عَنِ اليَمِينِ وَعنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾[2] أَيْ : حَافِظٌ ، يُبَيِّنُ ذلِكَ قَولُه : ﴿ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[2] . وقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ قَعِيدَكَ اللَّهَ ، ولَيْسَ على حذْفِ الزَّوائِدِ ، ولكِنَّه كالنَّكِيرِ مِنْ أَنكَرْتُ ، والنَّذِيرِ مِنْ أَنْذَرْتُ .)[3]

ونَصَّ سيبويه - رحمَه اللَّهُ - أَنْ قَعْدَكَ لَيْسَ له فِعْلٌ .[4]

قَولُه : (حَنانَيْكَ)[5]

أيْ: ومِنَ المنصُوبِ بإِضْمارِ فِعْلٍ لا يجُوزُ إِظْهارُه ما جَاءَ مِنَ المصَادِرِ مُثَنًّى ، ويُرادُ بالتَّثْنِيةِ التَّكْثِيرُ ، وأَنَّه يَعُودُ مَرَّةً بعْدَ مَرَّةٍ ، واقْتُصِرَ على التَّثْنِيَةِ ؛ لأَنَّها أَوَّلُ التضْعِيفِ ، نَحْو : حَنَانَيْكَ ، قَالَ سيبويه - رحمَه اللَّهُ - (لا يكُونُ هذا مُثَنًّى إِلَّا في حَالِ إِضافَةٍ[6]) انتهى .

وحَنانَيْكَ تَثْنِيةُ حَنَانٍ ، والحَنَانُ: الرَّحْمَةُ والخَيْرُ ، أَيْ : إذا كُنْتَ في رَحْمَةٍ منك[7] وخَيْرٍ فلا يَنْقَطِعْ ، ولْيَكُنْ موصُولاً بآخَرَ مِنْ رحْمَتِكَ ، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا منصُوبًا

==========================

١) شرح الكتاب للسيرافي جـ ٢ ل ٨٩ .

٢) سورة ق آية ١٧ و ١٨ .

٣) المسائل الشيرازيات لـ ٢٥ ب بتصرف يسير .

٤) الكتاب ١ / ٣٢٣ وعبارته (... فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ، وكأن قوله : عمرك الله ، وقعدك الله بمنزلة : نشدك الله ، وإن لم يتكلم بنشدك الله ...)

٥) المقرب ١ / ١٤٨ .   (٦) الكتاب ١ / ٣٤٨ .

٧) في الأصل : (منه)

٥٨/م

لأنَّه لمَّا دَخَلَه معنى التَّنْكِير بالتَّثْنِيةِ لَزِمَ النصْبَ لِعَدَمِ تمكّنِه ، وهُوَ مضَافٌ (إلى)[1] المفْعُولِ .

ابنُ قُتَيْبَةَ : وحَنانَا : أيْ رَحْمَةً ، ومِنْه تَحَنَّنْ عَلَيَّ ، وأَصْلُه:مِنْ حَنِينِ النَّاقَةِ على وَلَدِها .*

قوله : (هَذَا ذَيْكَ)[2]

وهُوَ مأخُوذٌ مِنْ هَذَّ يَهُذُّ إذا أسْرعَ ، والمُرادُ بالتثْنيةِ الكَثْرَةُ .

قَولُه : (حَذارَيْكَ)[2]

ذَكرَ سيبويه - رحمَه اللّهُ - حَذارَيْكَ (فَقالَ)[3] : (كَأنَّه قالَ : لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ)[4]

قَولُه : (دَوالَيْكَ)[5]

تَثْنِيةُ دَوالٍ ، والمُرادُ بالتثْنِيةِ الكَثْرةُ ،قالَ سيبويه - رحمَه اللّهُ - ومعْنَى تثْنِيةِ دَواليْك أنَّه فِعْلٌ مِن اثْنَيْنِ ، لأَنَّكَ إِذَا دَاولْتَ كَانَ مِنْ كُلِّ واحِدٍ فِعْلٌ.)[6] وحَذْفُ نُونِه للإضافةِ مِنَ المُداولَةِ،وهِيَ المُناوبَةُ ، وذَا مِنْ فِعْلِ الجاهِلِيَّةِ،وكَانَ إِذَا أرادَ الرَّجُلُ أنْ يَعْقِدَ مَوَدَّةً لامْرأةٍ شَقَّ كُلٌّ واحِدٍ مِنْهُما ثَوْبَ الآخَرِ لِيُؤكِّدَ المَوَدّةَ .

ونَصْبُ(دَواليْكَ)على فِعْلٍ مِنْ لَفْظِه ، أيْ : دَالَ لنا الأمْرُ دَوالاً بعْدَ دَوالٍ، أوْ على الحَالِ. وهُوَ بدلٌ مِنَ الفِعْلِ ، فإذا نَصَبْتَ دَواليْكَ على المصْدرِ قَدَّرْتَ بـ: تَداولَ تداوُلاً مِثْلَ دَواليْكَ ، لأنَّه مصْدَرٌ مُشَبَّهٌ ، وإذا نَصَبْتَ (على) الحَالِ

=========================

١) تكملة يلتئم بها الكلام .
٢) المقرب ١ / ١٤٨ .
٣) تكملة بها يلتئم الكلام .
٤) الكتاب ١ / ٣٤٩ .
٥) المقرب ١ / ١٤٨ .
٦) الكتاب ١ / ٣٥١ وعبارته (. . . لأني إذا داولت فمن كل واحد منا فعل)
* كلام ابن قتيبة تجده في تفسير غريب القرآن صـ ٢٧٣ ، وانظر أيضاً مجاز القرآن ٢/٢ ، وأفعال ابن القطاع ١ /٢٤٩ .

فتقْديرُه : مُتَداوِلَيْنِ ، وَصَحَّ نصْبُه على الحَالِ وإنْ كَانَ معْرِفَةً ؛ لِأَنَّ المصَادِرَ قَدْ تَقَعُ أحْوالاً وإنْ كَانَتْ معارِفَ نحْو : جَهْدَكَ ،وطاقَتَكَ والعِرَاكَ ، وسيبويه ذَكَرَ ذلِكَ في الشِّعْرِ.(١)

قَولُه : (ولبَّيْكَ وسَعْدَيْك)(٢)

قَالَ سيبويه : (أرَادَ بلبَّيْكَ وسَعْدَيْك إجَابةً بعْدَ إجَابَةٍ كأنَّه قالَ :كُلَّما أَجَبْتُكَ في أمْرٍ فأنا مُجِيبُكَ في آخَرَ)(٣) ، وقال : (حَدَّثنا أبُو الخَطَّابِ: أنَّه يُقَالُ للرَّجُلِ المُدَاوِمِ على الشَّيءِ لا يُقْلِعُ عَنْه ولا يُفارِقُه ، قَدْ أَلَبَّ فُلانٌ على كذا وكذا ،ويُقَالُ : قَدْ أَسْعَدَ فُلانٌ فُلاناً على أمْرِه وسَاعَدَه ، فالإلْبابُ والمُسَاعدَةُ دُنُوٌّ ومتَابَعَةٌ ، إذَا ألَبَّ على الشَّيءِ فهُوَ لا يُفارِقُه ، وإذا أَسْعَدَه فقَدْ تابعَه ، فكأنَّه إذا قَالَ الرَّجُلُ للرجُلِ:يا فُلانُ ، فَقَالَ : لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، فقَدْ قالَ : قُرْباً مِنْكَ ومُتابَعَةً لكَ ، فهذا تَمْثِيلٌ وإنْ كَانَ لَا يُسْتَعْمَلُ في الكَلامِ)(٤)

والمُرادُ بالتثْنيةِ هُنا الكَثْرةُ ، كما في(حَنانَيْكَ) ، ونَصْبُ(لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ) بفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ غيْرِ لفْظِ المصْدَرِ ، بَلْ مِنْ معْنَاه ؛ لِعَدَمِ الاسْتِعْمالِ مِنْ لفظِه يجرى عليه المصدر. *

قوله : (غُدْوةَ وبُكْرةَ)(٥)

اعْلَمْ أنَ تَصَرُّفَ غُدْوَة وبُكْرَة مُعَيَّنَيْنِ على غيْرِ القِياسِ .

==========================

١) الكتاب ١/ ٣٧٢ وما بعدها.
٢) المقرب ١/ ١٤٨.
٣) هذه العبارة لم أعثر عليها في الكتاب المطبوع.
٤) الكتاب ١/ ٣٥٣ وفيه (.. لا يفارقه ولا يقلع عنه ...)
٥) المقرب ١/ ١٤٩.

* لعل صحة العبارة : لعدم استعمال فعل من لفظه.

قَوْلُه : (سِوَاك)(١)

سِوَى عِنْدَ سِيبويه مِنَ اللَّوازِمِ النَّصْبِ

وعِنْدَ الأَخْفَشِ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيكُونُ مُتَصَرِّفاً(٢)، وفيه ثَلاثُ لُغَاتٍ : المَدُّ لا غَيْرُ عِنْدَ فَتْحِ السِّينِ ، والقَصْرُ لا غَيْرُ عِنْدَ ضَمِّها ، وكِلاهُما عِنْدَ كَسْرِها .

قَولُه : (عِنْدَ)(٣)

هو لازمٌ* الظَّرفِيَّةَ إِلاَّ بِدُخُولِ مِنْ وحْدَها . / ٥٨/ب

قَولُه : (وَسْطَ سَاكِنَةَ السِّيْن)(٣)

يُقَالُ : جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ ، بالتَّسْكينِ ، لِأَنَّه ظَرْفٌ ، وجَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ، بالتحْريْكِ ، لِأنَّه اسْمٌ ، وكُلُّ موْضِعٍ صَلُحَ فيه بيْنٌ فَهُوَ وسْطٌ بالتسْكِيْنِ ، وإنْ لَمْ يَصْلُحْ فيه بيْنُ فَهُوَ وسَطٌ بالتحْرِيْكِ ، ورُبَّما سُكِّنَ، وليْسَ بالوجْهِ (والوسَطُ أيضا بالتحْريكِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: أعْدَلُه ، قَالَ تَعالى: { وكذلك جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا }(٤) أَيْ : عَدْلاً ، ويُقالُ : شَيْءٌ وَسَطٌ ، أَيْ : مُتَوسِّطٌ بيْنَ الجَيِّدِ والرَّدِيْءِ)(٥)

قَولُه : (العِرَاكَ)(٦)

أَيْ : مُعْتَرِكَةً ، لِأَنَّ العِراكَ مَصْدَرٌ، والمَصادِرُ أجْناسٌ، فتعْرِيفُها وتَنْكِيرُها مُتَقارِبٌ لِعُمُومِها ، (وَفَاهُ)(٧) جِثَّةً ، وهُوَ واقِعٌ مَوْقِعَ المُشْتَقِّ ، وهُوَ مُشافَهَةً

======================

١) المقرب ١ / ١٥٠.
٢) انظر الكتاب ١ / ٣٢ والمقتضب ٤ / ٣٤٩ والإنصاف ١ / ٢٩٤ وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٣ والتبيين ص ٤١٩ وشرح المفصل ٨ / ١٣٥ والأشباه والنظائر ٥ / ١٧٢.
٣) المقرب ١ / ١٥١.
٤) البقرة آية ١٤٣.
٥) ما بين القوسين في الصحاح ٣ / ١١٦٧ ، ١١٦٨ مع اختلاف يسير.
٦) المقرب ١ / ١٥١.
٧) المصدر نفسه ١ / ١٥١ وهذه الكلمة من قول العرب: (كلمته فاه إلى فِيَّ) انظر الكتاب ١ / ٣٧٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢.

* قال ابن عقيل في شرح الألفية : (والذي لزم الظرفية أو شبهها (عند) و(لدن) والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعمال مجرورًا بمن ، نحو: خرجت من عند زيد ، ولا تجر (عند) إلا بمن ، فلا يقال : خرجت إلى عنده ....) ١ / ٥٨٧

قَــولُه : (وحْـــدَه)[1]

في نَصْبِه خِـلَافٌ ، فَهُـوَ عِنْـدَ سـيبويه ـ رحمَـه اللّهُ ـ حَـالٌ ، وعِنْـدَ يُونسَ ظـرفٌ.[2]

ومَـرَرْتُ بالقَـومِ ثلاثتَهُم[3] ، معْنَـاه : أيْ: مَـرَرْتُ بِهِـمْ معْدُودِيْـنَ بِهـذه العِـدّةِ ،

(وجَاعِـلًا)[4] : أيْ: مُصَيِّرا ، (ومُنقَضِّيْنَ)[5] أيْ : مُجْتَمِعِيْنَ.

وقَــولُهُ : (وأقيـم مَعْمُولاتُها مُقَامَهَـــا)[6]

وقيْـلَ : أوقَعْنـا المصْـدرَ مَقَامَ اسْـمِ الفَاعِـلِ.[7]

(الجَمَّـاءَ)[8] : مِن اسْـتَجَمَّ المَاءُ إذا كَثُـرَ، (والغَفِيْـرُ)[8] : مِنَ الغَفْـرِ ، وهُـــوَ

السَّـتْرُ، كأنَّهُـم سَـتَروا وجْهَ الأرضِ بكَثْرَتِهِـمْ.

وقَـــوله (أفْعَـــلُه آثِـرًا مـا)[9]

أيْ : اسْتَأْثِرُ بِفِعْـــلِه ، ومعْنَـاه : أيْ : أنْفَـرِدُ بِفِعْـــلِه.

مِثَـالُ النَّكِرةِ المُقَارِبةِ للمعْرِفَـةِ مـا جـاءَ في الحَديْـثِ : (فَجاءَ فَرَسٌ له سَـابِقًا)[10]

==============================

١) المقــرب ١ / ١٥١.
٢) الكتـاب ١ / ٣٧٧ وانظر توضيح المقاصـد ٢ / ١٣٦ وقال ابن يعيش في شــرح المفصـل ٢ / ٦٣ (. . وليونس فيه قول آخر :أن وحده معناه :(على حياله)وعلى حياله في موضع الظرف ، وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدرفيه مستقر ناصب للظـرف، ومستقر هو الأول . .)
٣) المقرب ١ / ١٥١.
٤) المصدر نفسه ١ / ١٥١.وهذه الكلمة من تقدير ابن عصفور وهو قوله (ـ . . وجاعلا فاه إلى في . .)
٥) المصدر نفسه ١ / ١٥١.وهذه الكلمة من تقدير ابن عصفور أيضا، وهو قوله (. . ومنقضين قضهم بقضيضهم . . .)
٦) نفسه ١ / ١٥١.
٧) توضيح المقاصد ٢ / ١٣٥ وفيه (ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر)
٨) هاتان الكلمتان من قول ابن عصفور:(. . وجاء القوم الجماء الغفير . .) المقرب ١ / ١
٩) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع وهي في المسائل البغداديات ص ٣٤٤ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١ / ١٣٨ والصحاح ٢ / ٥٧٥.
١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ١ /١٨٢ ، ومسلم ١٣ /١٤ ، وانظر الجمل لابن جزي ص ١٤٦.

فَقَرُبَ (فَرَسٌ) مِنَ المعْرِفَةِ؛لِكَوْنِهِ وُصِفَ بـ (لَهُ)

قَولُه : (مَنْصُوبَةً على معْنى في)(١)

الحَالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ في أنَّهَا مقَدَّرةٌ بفي ، وتُفارِقُها في أنَّ (في) تَدْخُلُ على لفْظِ الظَّرْفِ ، وفي الحَالِ تَدْخُلُ على حَالٍ مُضَافَةٍ إلى مصْدَرِها، نَحْو : جَاءَ زيدٌ قائِمًا ، أيْ : في حَالِ قِيامِه ، ويُضَمُّ إلى قولِه (وكانَ) ويَلْزَمُ أيضًا إنْ كَانَ الفِعْلُ ماضِيًا لفْظًا أنْ تَكُونَ مَعَه(قَدْ) إمَّا مَلْفُوظًا بِها، أو مُقَدَّرةً؛لِتَقْرِيبِه إلى الحَالِ .

قَولُه : (ولا يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ في المُضَارِعِ لفْظًا ومعْنًى)(٢)

لِشَبَهِ المُضَارِعِ باسْمِ الفَاعِلِ ، فَكَما لا تَدْخُلُ الواوُ في اسْمِ الفاعِلِ إذا قُلْتَ جَاءَ زَيدٌ ضاحِكًا ،فكذلِكَ لا تَدْخُلُ على الفِعْلِ المُضَارِعِ ، ويَنْبَغي أنْ يَقُولَ: (إذا كَانَ الفِعْلُ المُضَارِعُ مُثْبَتًا)، لِأَنَّه إذا كَانَ مَنْفِيًّا جَازَ دُخُولُ الواوِ مَعَه، نَحْو : جَاءَ زيدٌ وما يَضْحَكُ غُلامُه .

قَولُه : (وأَصُكُّ عَيْنَه)

لا بُدَّ مِنْ تَقْديرِ مُبتَدإٍ مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ إذا وَقَعَ حالًا ودَخَلَ عليه الواوُ، لِما تَبيَّنَ مِنْ أنَّ الفِعْلَ المُضَارِعَ إذا وقَعَ حَالًا لا يجُوزُ دُخُولُ الواوِ عليْه ، وإذا عُرِفَ أنَّ مَعَ الفِعْلِ -حينَئذٍ- مُبْتَدأً مقَدَّرًا لم تَكُنِ الجُمْلةُ -حينَئذٍ- إلَّا اسْمِيَّةً، فلا وَجْهَ للاسْتِثْناءِ -حينَئذٍ- ؛لأنَّ الجُمْلةَ الحَاليَةَ في اللَّفْظِ صُورتُها صُورةُ المُضَارِعِ. ٥٩/أ

---

١) المقرب ١/١٥٢.

٢) هذه العبارة غير موجودة في المقرب المطبوع،والذي فيه ١/١٥٤ (.. ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ فيحفظ،ولا يقاس عليه، نحو قولهم : قمت وأصك عينه..)

قـــوله : (ولا يَقْتَضِـي العَامِـلُ)(١)

أمَّا في المَصْـدَرِ والظَّرفينِ فَلا يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ واحـدٍ منهمـا لا عـلى سَـبيْلِ البَـدَلِ ، ولا يجُـوُزُ أنْ يكُونَ له مِن كُلٍّ مِنْهُمـا لا على سَـبِيْلِ البَـدَلِ أكثر مِنْ واحِـدٍ ، وأمَّـا الحَـالُ فإنَّـه يَقْتَضِي عـلى سَـبِيْلِ الطَّلَب أكثر مِنْ حالٍ واحِدَةٍ، فالأَصَحُّ جَـوازُ ذلِكَ؛إذْ كَانَ الشَّخْصُ الواحِـدُ قَدْ يَتَّصِفُ بِصِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فيآنٍ واحِدٍ. *

قَـــولُه : (إلى ذي حَـالٍ واحِـدَةٍ)(٢)

تَحَرَّزَ مِنْ مِثْـلِ : ضَرَبَ زيـدٌ عَمْرًا ؛ فإنَّـه يَقْتَضِـي ـ حينَئِـذٍ ـ حَالَيْنِ؛لِمجِيْـيءِ ذَوَيْ الحَالَيْـنِ مَعَـهُ ، كما قَـالَ الزَمَخْشَـرِيُّ ـ رحِمَـه اللّهُ ـ (وقَـدْ تكُونُ مِنْهُمـا ضَرْبَةً عـلى الجَمْعِ والتَّفرِيْـقِ ، كَقولِـكَ : لَقِيْتُـه راكِبَيْـنِ ، ولقِيْتُـه مُصْـعِدًا مُنْحَـدِرًا .)(٣)

قَـــولُه : (لقِيْتُ هِنْـدًا مُصْـعِدًا مُنْحَـدِرَةً)(٤)

اعْـلمْ أنَّ الحَالَيْـنِ اللَّذَيْنِ مِنْ ذَوَيْ حالٍ إمَّا أنْ يَلْبِسَـا،كقوْلِكَ : لقِيْـتُ زيـدًا مُصْـعِدًا مُنْحَـدِرًا ، أوْ لا يُلْبِسَـا،كالمِثَالِ الذي مَثَّـلَه المصَنِّفُ ـ رحِمَـه اللّهُ ؛ فَـإنْ أَلْبَسَـا تَعَيَّنَ جَعْلُ الحَـالِ الأُولى لِذِي الحَـالِ الثَّانـي ، وإنْ لَمْ يُلْبِسـا فالأَجْـوَدُ جَعْـلُ الحَـالِ لذي الحَـالِ الثَّانـي إلى جَانِـبِ ذي الحَـالِ الثَّانـي . وحَـالِ ذِي الحَـالِ الأَوّلِ بعْـدَ حَالِ ذي الحَـالِ الثَّاني(٥)؛لأنَّكَ إذا عَكسْـتَ ما ذَكَرْنـا حَصَـلَ فَصْلَانِ ، فَصْلٌ بيْنَ الحَـالِ الأُولى وصَاحِبِهـا بالمفْعُـولِ،وفَصْـلٌ

==============================

١) المقرب ١ / ١٥٥ وتمام كلام ابن عصفور (.. من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد الا بحرف عطف إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان ..)

٢) المقرب ١ / ١٥٥. (٣) المفصل ص٦١ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٣.

٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١ / ١٥٥ والذي فيه (.. فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل ،نحو قولك : لقي عمرو زيدا مصعدا منحدرا ، إذا كان اللاقي مصعدا والملقى منحدرا ..)

٥) مثـاله : لقيتُ هِنْدًا منحدِرَةً مُصْعِدًا ، ومثال العكس : لقيت هندًا مُصعِدًا منحدِرَةً.

* النص مضطرب لم أتمكن من إصلاحه على كثرة ما عانيت في ذلك .

بيْنَ الثّانيةِ وصَاحِبها بالحَالِ الأُولى، فيَحْصُلُ - حينئذٍ - فَصْلانِ ، وما ذَكَرْنا لا يَحْصُلُ إلّا فَصْلٌ واحِدٌ ، وهُوَ الفَصْلُ بيْنَ ذِي الحَالِ الأُولى وحَالِه بالحَالِ الثّانيةِ وصَاحِبِها ، وكُلّما قَلَّ الفَصْلُ كَانَ أَوْلى .

(فيه) *

مِثَالُ ما جَرَى مُجْراه (١) : أَنَا ضَارِبٌ زيدًا قائِمًا ، يجُوزُ تقْديمُها، فنقُولُ : أنا قائِمًا ضَارِبٌ زيدًا .

قَولُه (هَذا زيدٌ ضاحِكًا) (٢)

العَامِلُ في الحَالِ ما في (ها) مِنْ معْنى التّنْبيهِ ، أيْ : أُنَبِّهُ على زيدٍ ضَاحِكًا ، أوْ ما في (ذا) مِنْ مَعْنى الإشَارَةِ ، أيْ : أُشِيرُ إليْه ضاحِكًا ، وهذا وشِبْهُهُ يُسَمّى العَامِلَ المَعْنَويّ .

كُلُّ صِفَةٍ لنكِرةٍ إذا قَدّمْتَها عليْها انْتصَبتْ على الحَالِ .

==============================

١) المقرب ١/١٥٦ وفيه (وأما الحال فإن كان العامل فيها فعلا ، أو ما جرى مجراه ، جاز تقديمها عليه ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها من قبيل الأسماء الموصولة ، أو فعلا غير متصرف ..)

٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١/١٥٦ ، انظرها في شرح الجمل له ١/٣٣٤ .

* كلمة ، غير موجودة في الأصل .

بَـابُ المنصُوباتِ التي تَطْلُبها جَميعُ الأفْعالِ على غيْرِ اللُّزوم (١)

هـذه التَّرْجَمةُ تشْتَمِلُ عـلى أبْوابٍ تَذْكُرُهـا بـابًـا بـا بًـا ـ مِنْهـا :

(بَـابُ التَّمْييــــــز)

قَــولُهُ : (عَـنْ تَمامِ الكَلامِ) (٢)

يَعْنِي: أنَّـه ليْسَ مُبَيِّنًـا لِلفْظِ الاسْمِ ، ولا لِلفْـظِ الفِعْـلِ في قَولِنا : طَـابَ زيـدٌ نَفْسـًـا ، وقَـوْلِهِ تَعـالى : ﴿وفَجَّرْنـا الأرْضَ عُيونـا﴾ (٣) بَـلْ هُوَ مُبَيِّنٌ لهـذه النِّسْبةِ التي بيْـنَ الاسْمِ والفِعْـلِ ، بخِـلافِ : عِنْـدي عِشْرُونَ دِرْهَمًـا ؛ فإنَّ (دِرْهَمًـا) مُبَيِّنٌ لِذَواتِ(العِشْرينَ)لا للنسْـبَةِ التي بيْنَ الخَبـرِ والمُخبَرِ عَنْهُ. ٥٩/

قــوله : (لِلّـهِ دَرُّه فارِسًـا) (٤)

الضَّـميرُ يَعُودُ إلى مُتَقَـدِّمٍ تُحُـدِّثَ عَنْـه وتُعُجِّبَ مِنْـه؛فَبَيَّنَ وجْهَ التَّعَجُّبِ ، وأنَّ التعَـجُّبَ مِنْ فُروسِيَّتِهِ ، وأصْـلُ الدَّرِّ: اللَّبَـنُ.

قَـولُهُ (ولا يجُـوزُ تَقْديمُ التَّمْييـزِ) (٥)

اعْـلَمْ أنَّ العَامِلَ في التَّمْييـزِ عـلى نوعَيْـنِ : إمَّا الفِعْـلُ ، نَحْـو : طَـابَ زيدٌ نَفْسـًـا ، وإمَّا الاسْـمُ ، نَحْـو (عِنْـدِي) (٦) عِشْرُونَ دِرْهَـماء ؛ (عِشْرُونَ)تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْـلِ مَجـازًا،لا حقِيْقَـةً .

فَإنْ قِيْـلَ : لا وجْـهَ في عَمَلِ(عِشْرُونَ) في(دِرْهَمًـا)لِبُعْـدِه عَنِ العَمَـلِ .

١) المقـرب ١ / ١٦٣ وترجمة ابن عصفور: (باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها، وهي التمييـز والمسـتثنى)
٢) المصدر نفسـه ١ / ١٦٣.
٣) سورة القمـر آيـة ١٢.
٤) هـذه العبـارة ليست في المقـرب المطبوع.
٥) المصـدر نفسـه ١ / ١٦٥.
٦) تكملـة يلتئم بهـا الكـلام .

يُقالُ : إنَّ العِشْرينَ شَبَهُ (الضَّارِبُونَ) في ثَبَاتِ النُّونِ في حَالةِ النَّصْبِ، نَحْو : الضَّارِبُونَ زيدًا ، والعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وفي حَذْفِ النُّونِ في حَالةِ الجَرِّ ، نَحْو : الضَّارِبُو زيْدٍ ، وعِشْرُو زيْدٍ ؛ فَعَمِلَ لِمُشَابَهتِه العَامِلَ -فَحِينَئِذٍ - إنْ كَانَ التَّمييْزُ يَجِيْءُ بَعْدَ تَمامِ الاسْمِ لا يَجُوزُ تَقْدِيمُه بالإجْمَاعِ؛ لِضَعْفِ العَامِلِ ، وإنْ كَانَ التَّمييزُ يَجِيءُ بَعْدَ تَمامِ الكَلامِ فَفِيْهِ خِلافٌ[1]، ذَهَبَ سيبويه - رحِمَه اللَّهُ - إلى أنَّه لا يجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمييْزِ على الفِعْلِ ، وذهَبَ المَازنِيُّ والمُبرِّدُ والكُوفيُّونَ - رحِمَهم اللَّهُ أجْمَعِيْنَ - إلى أنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمييْزِ على الفِعْلِ؛ مُحْتَجِّينَ بالقِياسِ والسَّماعِ.

أمَّا القِياسُ فَعَلى الحَالِ في تَقَدُّمِه على العَامِلِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مانِعٌ مِنَ المَوانِعِ التي ذَكَرْنَاها في بَابِ الحَالِ[2].

وأمَّا السَّماعُ فَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

* أتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِراقِ حَبِيْبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيْبُ *[4]

==========================

١) انظر الكتاب ٢١١/١ (الحاشية) والمقتضب ٣٦/٣ والأصول ٢٢٣/١ والإنصاف ٢٢٨/٢ والتبيين ص ٣٩٤ وشرح الكافية ٢٢٠/١ وشرح المفصل ٧٤/٢ والهمع ٧١/٤.

٢) انظر ما تقدم ص ٢٥٧.

٣) اختلف في قائله - قيل: للمخبل السعدي، وقيل: لأعشى همدان، وقيل: لقيس بن معاذ الملوح.

٤) روى البيت في بعض المصادر (ليلى) بدل (سلمى) و(بالفراق) بدل (للفراق)، وروي عجزه هكذا : * وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بالفِرَاقِ تَطِيْبُ *
وهذه رواية الزجاج والزجاجي وإسماعيل بن حماد الجوهري وابن عصفور - انظر الإيضاح ص ٢٠٣ والجمل ص ٢٤٣ والخصائص ٣٨٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، وانظره في التبصرة والتذكرة ٢١٩/١ وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١ والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٧/١ والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣ وديوان الأعشى ص ٣١٢.

نَقُولُ : أَمَّا القِيَاسُ فلا يَتَّجِهُ[1] ؛ لِأَنَّ الفَرْقَ بيْنَ الحَالِ والتَّمْيِيزِ ظَاهِرٌ ؛ لأَنَّ التَّمييْزَ مفسِّرٌ لِذَاتِ المُمَيَّزِ ، والحَالَ ليْسَ بمفسِّرٍ ، فَلَوْ قَدَّمْنَا التَّمييْزَ لكَانَ المُفَسِّرُ قَبْلَ المُفَسَّرِ ، وهَذا لا يَجُوزُ.

وأَمَّا السَّماعُ فنقُولُ : إنَّ (نَفْسًا) خَبَرُ كَانَ والضَّميرُ الذي في (كَانَ) عائِدٌ عَلى (حَبِيْبَها) وليْسَ النَّفْسُ بتَمْيِيْزٍ ، ولا يُلتَفَتُ إلي قَوْلِ مَنْ قَالَ[2] : إنَّ النَّفْسَ لا تَتِمُّ به الفائِدَةُ ، فَلا يَكُونُ خبرًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : ما بَعْدَها - وهُوَ (بالْفِرَاقِ تطِيْبُ) جُمْلَةٌ بَعْدَ نَكِرةٍ فَصَارتْ صِفَةً لها ، فلَمَّا أتَيْتَ بالصِّفَةِ جَازَ أنْ تكُونَ النَّفْسُ خبرًا للحَبِيْبِ ؛ كقولِهِ تَعَالى : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[3] وفي آيَةٍ أُخْرَى : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[4] لَمَّا تَمَّتِ الفَائِدَةُ بالصِّفَةِ جَازَ أَنْ تَقَعَ خَبرًا .

قَوْلُه : (عَرِيْبٍ)[5]

كَأَنَّه مأخُوذ مِن أعْرَبَ إذَا أَبَانَ.

قَوْلُه : (وَلَا بِالأَسْمَاءِ المُتَوغِّلَةِ في الإِبْهَامِ)[5]

الأَسْمَاءُ المُتوغِّلَةُ في الإِبْهَامِ نَحْوُ : غَيْرٍ ، ومِثْلٍ ، وشِبْهٍ. ٦٠/أ

======================

١) من قول الشارح : (أما القياس فلا يتجه . . . إلى : وهذا لا يجوز) نقله السيوطي عن التعليقة في الأشباه والنظائر ٤ / ١٥٠.
٢) الكشاف ٢ / ٦٨ وانظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٧٧.
٣) سورة النمل آية ٥٥.
٤) سورة الشعراء آية ١٦٦.
٥) المقرب ١/١٦٦.

بابُ المفعُولِ مَعَهُ[1]

==========

قَولُه : (ولِذَلكَ لاَ تَقعُ إلاَّ في المكَانِ الَّذي يُمكِنُ أنْ تكُونَ فيه عَاطِفَةً)[2] خِلافاً لِمَنْ حَكَى عَنْه أبُو عَليٍّ – رحِمَه اللهُ – جَوازَ كَوْنِ الوَاوِ بِمعْنى مَعَ في المَوْضِعِ الَّذي لا يجُوزُ فيه أنْ تكُونَ عَاطِفَةً مُفْرداً على مُفْرَدٍ .*

وَقولُه : (وَلا يجُوزُ تَوَسُّطُ المفعُولِ مَعَهُ[3])

يَعْني لاَ يُقالُ : اسْتَوى والخَشَبَةَ الماءُ ، وكَذلِكَ لاَ يُقالُ ، دَعْ وَنفْسَه امْرءاً .

قَولُه (وإنْ كَانَ ذلِكَ جَائزاً في المعْطُوفِ بالوَاو)[3]

كقَوْلِ الشَّاعِرِ :[4]

* ألاَ يا نخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ – ورَحْمَةُ اللهِ – السَّلاَمُ *

قَاعِدَةٌ : العَطْفُ على الضَّميرِ المخْفُوضِ لا يجُوزُ إلاَّ بَعْدَ إعَادَةِ الخَافِضِ ، سَواءً كَانَ الخَافِضُ اسْماً ، أو حَرْفاً ، نَحْو : ما شَأنُكَ وشَأنُ زَيْدٍ ، وَما لَكَ ولِزَيْدٍ[5] .

---

١) باب المفعول معه وباب المفعول من أجله جاء ترتيبها في المقرب قبل بابي التمييز والاستثناء .

٢) المقرب ١٥٨/١ وفيه (.. والدليل على أنها عاطفة في الأصل – أي الواو – أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو المجاز)

٣) نفسه ١٥٩/١ وفيه (... ولذلك أيضاً لم يجز توسيطه بين الفعل والفاعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ؛ لأن الفروع لا يتصرف فيها ، كما يتصرف في الأصول .)

٤) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت غير موجود في شعره ، وهو في مجالس ثعلب ١٩٨/١، ورواية عجزه فيه : * بَرُودُ الظِّلِّ شَاعَكُمُ السَّلاَمُ * ، ولا شاهد على هذه الرواية ، وانظره في الأصول ٣٢٦/١ والخصائص ٣٨٦/٢ ، والخزانة ٣٩٩/١ .

٥) انظر هذه القاعدة في الكتاب ٣٨٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢ . وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ .

* لم أقف على هذه الحكاية في كتب الفارسي التي بين يدي .

قَــولُه : (وضَــيْعتَه)(١)

الضَّيْعَةُ : الحِرْفَــةُ ، سُمِّيتْ ضَـيْعةً ؛ إمَّا لِأَنَّ الإِنْسانَ يُضَيِّعُ عُمرَه فيهـــا ، أوْ لِأَنَّ الإِنْسـانَ يُضَـيِّعُ مَعَها غيرَهـــا .

قَــولُه (وانْتِصَابُ الاسْمِ بَعْدَ الوَاوِ(٢)) إلى آخِــرِه.

قَــالَ بعْضُهم : المفْعُولُ مَعَه يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ ، وليْسَ بِمَقِيْسٍ ، وحُجَّتُه أَنَّكَ في المفْعُولِ مَعَه تُخْرِجُ الوَاوَ عَنْ أصْلِها مِنَ العَطْفِ إلى جَعْلِها بِمعْنى مَعَ وإخْـرَاجُ الشَّـيءِ عَنْ بَـابِـه مسْـمُوعٌ غَيْـرُ مَقِيْسٍ .(٣)

================================

١) المقــرب ١ / ١٦٠ وهذه الكلمة من قــول العــرب:(كل رجــل وضيعته)
٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١ / ١٦٠.
٣) قال أبو علي في الإيضاح ص ١٩٥ (.. قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه،وقوى هذا القــول الثاني.) وفي شرح الكافية للرضــي ١ / ١٩٨ جاء ما هذه صورته :(.... وفي كون المفعول معه قياسا خلاف،ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسا ، وقال بعضهم:هو سماعي ، لا يتجاوز ما سمع منــه ...)

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

قَوْلُه : (وَأَنْ يكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ)[١]

مَعْنَاه : أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ له والفِعْلُ العَامِلُ فيه فاعِلُهُما واحِدٌ، بمَعْنَى: أَنَّهُما وَقَعَا مِنْ شَخْصٍ واحِدٍ ، تَحَرَّزَ مِنْ قَوْلِكَ : جِئْتُكَ لإِكْرامِكَ بَكْرًا .

(نَضْوُ الثَّوْبِ)[٢] : خَلْعُه ، أَيْ: قَلْعُه .

قَوْلُه : (العُصْفُورُ)[٣]

هُوَ بِضَمِّ العَيْنِ ، وليْسَ في الكَلَامِ فَعْلُولٌ بِفَتْحِ الفَاءِ سِوَى صَعْفُوق[٤]، وهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ باليَمَنِ[٥]، قَالَ العَجَّاجُ :

* مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وأَتْبَاعٍ أُخَرْ[٦] *

وسِوَى خَرْنُوبٍ عَلى لُغَةٍ .[٧]

---

١) المقرب ١ / ١٦١ .

٢) هذه العبارة شرح وتفسير لكلمة من بيت لامرئ القيس،وهو قوله :

* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ *

انظر المقرب ١ / ١٦١ وديوانه ص ١٤ وشرح القصائد التسع المشهورات ص١٣٢ .

٣) المقرب ١ / ١٦٢ وهذه الكلمة من بيت لأبي صخر الهذلي،وهو قوله :

* وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَه القَطْرُ *

انظره في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧،ورواية صدره فيه :

* إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِيَ لِذِكْرِهَا *

وانظره في الإنصاف ١ / ٢٥٣ وروى فيه (نُفْضَة) بدل (هِزَّة) وشرح المفصل ٢ / ٦٧ والخزانة ٣ / ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٦٠ .

٤) قال الجوهري بعد أن أنشد بيت العجاج (... ولم يجئ على وزن فعلول شيء غيره ..) انظر الصحاح ٤ / ١٥٠٧ ، وقال ابن منظور في اللسان ١٠ / ٢٠٠ (وقال الأزهري :كل ما جاء على فُعْلُول فهو مضموم الأول مثل: زُنْبُور وبُهْلُول وعُمْرُوس،وما أشبه ذلك إلا حرفا جاء نادرا،وهو بنو صَعْفُوقٍ لخول باليمامة،وبعضهم يقول : صُعْفُوق بالضم) وانظر تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ .

٥) انظر معجم ما استعجم ٢ / ٨٣٣ ومعجم البلدان ٣ / ٤٠٧ والذي ذكره البكري وياقوت أن صعفوق قرية باليمامة،وكذلك ما ذكره صاحب الصحاح واللسان .

٦) عجزه : * مِنْ طَاعِمِيْنَ لا يُبَالُوْنَ الغَمَرْ * وهو في الديوان ص ١٦ والصحاح ٤ / ١٥٠٧ وانظر صدر البيت في معجم ما استعجم ٢ / ٨٣٣ واللسان ١٠ / ٢٠٠ وروايته : مِنْ طاعِمِيْنَ لا يَنالُونَ .

٧) هذه العبارة معطوفة على قول الشارح - رحمه الله - وليس في الكلام فَعْلُولٌ بفتح الفاء سوى صَعْفُوق . وقال الجوهري في الصحاح ١ / ١١٩ (والخَرُّوبُ بالتشديد : نَبْتٌ معروف، والخُرْنُوبُ لغة ، ولا تَقُلْ الخَرْنُوبَ بالفتح) وانظر ليس في كلام العرب ص ١٩٠ .

بَابُ الاسْتِثنَاءِ

قَوْلُه : (بأَدَاةٍ)(١)

ليُخْرِجَ : جَاءَني القَوْمُ وأُخْرِجَ زَيْدٌ مِنْهُمْ .

قَوْلُه : (إلَّا أَنَّ النصْبَ بِحَاشَا قَلِيلٌ)(١)

مِمَّا اتُّفِقَ على حَرفِيَّتِه واخْتُلِفَ في فِعْلِيَّتِه(حَاشَا) ، فَرأْيُ المُبَرِّدِ والمازِنِيِّ(٢) رحِمَهُما اللّهُ - أنَّها يجُوزُ أنْ تكُونَ فِعْلاً ، وَحَكَى المَازِنِيُّ وأَبُو عَمْرو الشَّيْبَانِيُّ - رحِمَهُما اللّهُ - عَنْ بَعْضِ العَرَبِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطانَ وابنَ الأصبغ ، وَرأْيُ سيبويه - رحِمَه اللّهُ - أَنَّ حاشى لا تَكُونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ(٢) ،* ولمْ يَعْتَدَّ بِهَا ، أوْ لَمْ يَسْمَعْهَا ، وقَوِيَ مَذْهَبُ سيبويه ٦٠/ب
بأَنَّ(حَاشَا)لَوْ كَانَتْ فِعْلاً (لاتَّصَلَتْ)(٣) بِهَا المصدرية ، كَمَا وُصِلَتْ بـ(عَدَا)و(خَلا) ، وأَيْضًا لوْ كانَتْ فِعْلاً للَزِمَتْها نُونُ الوِقَايَةِ مَعَ يَاءِ المُتَكلِّمِ ، وأَنْتَ إنَّما تقُولُ: حَاشَايَ ، ولا تقُولُ : حَاشَانِي،بِالنُّونِ ، وفِيْه لُغَةٌ أُخْرَى : حَاشَ(٤) .

قوله : (إنْ كَانَتْ ما مَصْدَرِيَّةً)(٥)

مِثَالُه : جَاءَني القَوْمُ ما خَلا زَيْدًا ، تَقْدِيرُه : جاءَني القَوْمُ خُلُوَّ زَيْدٍ ، أيْ : وَقْتَ خُلُوِّهِمْ مِنْ زَيْدٍ ، فَيكُونُ منْصُوبًا على الظَّرْفِ ، وقِيْلَ : المَصْدَرُ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ على الحَالِ(٦) ،تقْدِيرُه : جَاءني القَوْمُ مُجَاوِزِيْنَ زَيْدًا .

قوله : (والمُخْرَجُ لا يكُونُ إلَّا النِّصْفَ فَمَا دُوْنَهُ)(٧)

نَحْو : عِنْدِي عَشَرَةٌ إلَّا خَمْسَةً .

---

١) المقرب ١ / ١٦٦ .

٢) ذهب مذهب المبرد والمازني الأخفشُ والجرميُّ والزجاجُ وأبو زيد - انظر المقتضب ٤ / ٣٩١ والأصول ١ / ٣٥٣ والإنصاف ١ / ٢٧٨ وشرح المفصل ٨ / ٤٨ والتذييل والتكميل جـ٣ ل٤٨أ والجنى الداني ص ٥٦٢ والهمع ٣ / ٢٨٦ .

٣) الكتاب ٢ / ٣٠٩ . (٣) غير واضحة في الأصل .

٤) في حاشا لغات :قال ابن مالك في التسهيل ص ١٠٥ فما بعدها (.. وكثر فيها حَاشَ ، وقل حَشَا ،وربما قيل : ما حاشا)

٥) المقرب ١ / ١٦٦ .

٦) هذا قول السيرافي - رحمه الله - وأجاز أيضا ألا يكون لها موضع من الإعراب - انظر التذييل والتكميل ج٣ ل٤٨ب والجنى الداني ص٤٣٧ .

٧) المقرب ١ / ١٦٦ .

* بعد هذه الكلمة ثلاث كلمات لم أتبينها في المخطوطة .

قوله : (ويكون الاستثناء على نوعين : متصل ، ومنقطع)(١)

فالمتصل : هو ما كان اللفظ الأول يتناول الثاني بعمومه ، نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، فزيد داخل في جملة القوم ، والمنقطع : ما لم يتناول اللفظ الأول فيه الثاني ، نحو : جاءني القوم إلا حمارا ، ونحو : جاءني القوم إلا زيدا ، إذا قلته لمن يعلم أن زيدا ليس من جملة القوم ، هذا أيضا لم يتناول زيدا .

قوله : (ولا يكون المخرج إلا مختصا)(٢)

يعني : لابد من معرفة السامع أن المخرج يصح دخوله في المخرج منه حتى يكون في إخراجه فائدة ، فلذلك ينبغي أن يكون المخرج والمخرج منه مختصين ، كما ذكر - رحمه الله - .

قوله : (والاسم الواقع بعد إلا) إلى آخره(٣)

اعلم أن الاستثناء على نوعين : مفرغ ، وغير مفرغ ، فالمفرغ : هو الذي لم يأخذ فيه العامل الذي قبل (إلا) ما يقتضيه فيعمل في ما بعد (إلا) على حسب ما يقتضيه من رفع ، أو نصب ، أو جر ، فكأن العامل مفرغ لما بعد (إلا) ، وغير المفرغ : أن يكون العامل الذي قبل (إلا) قد استوفى جميع معمولاته ، فلم يطلب ما بعد (إلا) ليعمل فيه .

====================

١) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

٢) المقرب ١ / ١٦٧ .

٣) نفسه ١ / ١٦٧ وتمام قول ابن عصفور (. . لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يكون العامل المفرغ رافعا ، أو ناصبا ، أو خافضا ، فإن كان رافعا عمل فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد ، وإن كان ناصبا أو خافضا ، فإما أن يكون معموله محذوفا ، أو لا يكون ، فإن لم يكن له معمول محذوف كان الاسم الذي بعد إلا على حسب ذلك العامل ، وذلك نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا وما مررت الا بزيد . . .)

قَوْلُه : (ومِثالُ الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ مِنْ مُوْجَبٍ: صُمْتُ إلَّا يَوْمَ الخَمِيْسِ ، وزُرْتُكَ إلَّا يَوْمَ السَّبْتِ)[1]

لَابُدَّ في مَا قَبْلَ(إلَّا) مِنْ عُمُوْمٍ يُصِحُّ الإخْرَاجَ ، فَهُنَا المُخْرَجُ مِنْهُ عُمُوْمُ الزِّيَارَةِ،كَأنَّكَ قُلْتَ: زُرْتُكَ الأيَّامَ كُلَّهَا إلَّا يَوْمَ الخَمِيْسِ .

قَوْلُه (أفْصَحُهَا نَصْبُه عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، والآخَرُ:أَنْ تَجْعَلَه مَعَ إلَّا تَابِعًا)[1]

يَعْنِيْ بالتَّابِعِ هُنَا الوَصْفَ ، لا البَدَلَ ؛ لأَنَّ البَدَلَ في المُوْجَبِ لا يَجُوزُ؛ لأَنَّا لبَدَلَ عِبْرَتُه أَنْ يَصِحَّ المَعْنَى بإسْقَاطِ المُبْدَلِ مِنْهُ وَوَضْعِ البَدَلِ مَوْضِعَه ، وَلَوْ قُلْتَ في : قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْدًا : قَامَ زَيْدٌ ، لَمْ يَصِحَّ؛لِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، أَوْ : قَامَ إلَّا زيدٌ ، لَكَانَ اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغًا مِنْ مُوْجَبٍ في غَيْرِ عُمُومٍ، وذلِكَ لا يَجُوزُ.

قَوْلُه (بنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِه)[2]

٦١/ب فَالنَّصْبُ على الاسْتِثْنَاءِ ، والرَّفْعُ على أَنَّ(إلَّا) وَصْفٌ في المَعْنَى،ومَعْنَاها(غَيْرٌ)، وغَيْرُ في مَعْنَى مُغَايِرٍ، وَ(إلَّا) حَرْفٌ لا يَسْتَحِقُّ الإعْرابَ ، فَأَعْطَيْنا إعْرابَه للاسْمِ بَعْدَه ، وهُوَ(زيْدٌ) ، فَزَيْدٌ صِفَةٌ في اللَّفْظِ ، فكَأنَّه مَعَ إلَّا تَابِعٌ للاسْمِ الذي قَبْلَه ، ولا يَكُونُ صِفَةً إلَّا بِثَلاثِ شَرَائِطَ :

الأوَّلُ : أَنْ يكونَ قَبْلَها اسْمٌ.

والثَّاني : أَنْ يكُونَ قَبْلَها جَمْعٌ، نحو:قَامَ الرِّجَالُ إلَّا زيدٌ ، أَوْ في معناه[3]، نحو : قَامَ القَوْمُ إلَّا زيدٌ .

والثَّالِثُ: ألَّا يكُونَ بَعْدَها جُمْلَةٌ ،لا يَجُوزُ في قَوْلِنا : مَا قَامَ أحَدٌ إلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنه، أَنْ تَكُونَ(إلَّا) وَمَا بَعْدَها صِفَةً.

==========================

١) المقتضب ١٦٧/١.
٢) المقتضب ١٦٨/١ وفيه (.. برفع زيد وبنصبه)
٣) يعني اسم الجمع.

قَــولُه : (لا رَجُـلَ في الدّارِ إلَّا زَيْـدًا)(١)

لا يجُـوزُ في نصْـبِ(زيـدٍ) أنْ يَـكُونَ بدَلًا على لَفْـظِ :(لَا رَجُـلَ) ؛لِأنَّ البَـدَلَ في حُكْمِ تَـكْرارِ العَامِـلِ ، فيَـلْزَمُـه أنْ تَـكُونَ(لا) مُقَـدَّرَةً بعْدَ (إلَّا) ، وما بَعْدَ إلَّا مُوجَبٌ، ولَا تَعْمَـلُ إلَّا في مَوْضِـعِ النَّفْـيِ ، لا في مَوضِـعِ الإيْجَـابِ ، وأيْضًـا:فإنَّ زَيْـدًا مَعْرِفَـةٌ،وَ(لا) لا تَعْمَلُ في المَعَـارِفِ .(٢)

قَــولُه : (بَـدَلًا على المَوْضِـعِ)(٣)

أَيْ : عـلى مَوْضِـعِ(لا) مَعَ(رجُـلَ).

قَــولُه : (بالْبَـاءِ الزَّائِـدَةِ ، أَوْ مِنْ الزَّائِـدَةِ)(٤) .

قَاعِـدَةٌ : إذَا كَانَ أحَدُ المعْطُوفَيْنِ مُضْمَرًا مجْرُورًا،فَلَا بُدَّ في الثّانِي مِنْ إعَادَةِ الجَـارِّ،سَـواءٌ كَانَ المُضْمَرُ الثّانِـي ، أَوِ الأَوّلَ .(٥)

قَــولُه : (النَّصْبُ عـلى الاسْـتِثْناءِ ، أوِ الإبْـدالُ عـلى المَوْضِـعِ)(٦)

يَعْنِـي:كُلُّ مَوْضِـعٍ يجُـوزُ فيـه البَـدَلُ يَجُـوزُ فيـه النَّصْبُ عـلى الاسْـتِثْناءِ ، ولا يَنْعَكِسُ.

قَــولُه (لَيْسَ زيـدٌ بِشَيْءٍ إلَّا شَـيْءٌ لا يُعْبَـأُ بـه)(٧)

يَـكُونُ النَّصْـبُ عـلى ثلاثَـةِ أَوْجُـهٍ : عـلى الاسْـتِثْناءِ ، وعـلى البَـدَلِ على المَوْضِـعِ ، وعـلى النَّعْـتِ عـلى المَوْضِـعِ ، والخَفْضُ يَتَعَيَّـنُ أنْ يَـكُونَ عـلى الصِّـفَةِ عـلى اللَّفْـظِ، ولا يَجُـوزُ أنْ يَـكُونَ عـلى البَـدَلِ ، لِأنَّ البَـاءَ الزَّائِـدَةَ في الخَبـرِ لا تَـكُونُ فـي الإيْجَـابِ .

قاعــدة : لا تَـكُونُ البـاءُ زائـدةً في الخَبَـرِ إلّا إذَا كَانَ غَيْرَ مُوجَـبٍ إلا عِنْدَ الأَخْفَـشِ.(٨)

==============

١) المقــرب ١ / ١٦٨.
(٢) انظر ما تقدم ص١٩٩ وانظر ما سيأتي ص٢٩٤.
٣) المقــرب ١ / ١٦٨.
(٥) انظر ما تقدم ص ٢٦١.
٤) المصــدر نفســـه.
(٦) المقرب ١ / ١٦٨.
٧) نفســه ١ / ١٦٨.
(٨) انظر شرح الكافية ١ / ٢٣٨ والجنى الداني ص٥

قَــــولُه : (وما أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ)[١]

إِنْ جَعَلْتَ (ما) تميميَّةً يَجُوزُ أَنْ يكونَ الاسْمُ الذي بعْدَ (إِلَّا) منصُوبًا على الاسْتِثْناءِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مرْفُوعًا على البَدَلِ على المَوْضِعِ ، وعلى النَّعْتِ على المَوْضِعِ ، ويجُوزُ أَنْ يَكُونَ مجْرُورًا على النَّعْتِ على اللَّفْظِ فَحَسْبُ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكُونَ على البَدَلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنا ، وإِنْ جَعَلْتَها حِجَازِيَّةً ، إِنْ نَصَبْتَ يكُونُ على الاسْتِثْناءِ ، ويكُونُ على النَّعْتِ على المَوْضِعِ ، وإِنْ رَفَعْتَ يكُونُ على البَدَلِ على المَوْضِعِ ، على القَاعِدَةِ التي هِيَ : إِنَّ دُخُولَ (إِلَّا) على خَبرِ (ما) يُبْطِلُ عَمَلَها ، ويُوجِبُ رفْعَ الخَبرِ[٢] ، وإِنْ جَرَرْتَ يكُونُ على النَّعْتِ على اللَّفْظِ فَحَسْبُ ؛ لِمَا ذَكَرْنا .

قَــــولُه : (لاسْتِواءِ اللُّغَتَيْنِ مَعَ إِلَّا)[٣] .

يَعْنِي : في البَدَلِ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّه في اللُّغَتَيْنِ إِذا أَبْدَلْتَ كانَ البَدَلُ مرفُوعًا البَتَّةَ .

قَــــولُه : (مَا جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)[٣]

إِنْ نَصَبْتَ يكُونُ على الاسْتِثْناءِ ، وإِنْ رَفَعْتَ يكُونُ على البَدَلِ على المَوْضِعِ ، وأَيْضًا يكُونُ على النَّعْتِ على المَوْضِعِ ، وإِنْ جَرَرْتَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يكُونَ على الصِّفَةِ على اللَّفْظِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على البَدَلِ ؛ لأَنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةَ لا تُزادُ في الإِيجابِ ، وأَيْضًا لا تُزادُ مَعَ المَعارِفِ. ٦١/ب

==========================

١) المقرب ١ / ١٦٨ .
٢) انظر ما تقدم ص ١٩٤ .
٣) المقرب ١ / ١٦٨ وقول ابن عصفور بتمامه (. . وكذلك إن قدرتها حجازية لاستواء اللغتين مع إلا فنحو : ما جاءني من أحد إلا زيدا ، برفع زيد ونصبه وخفضه.)

قــــوله : (وَمَا ضَرَبْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْــدًا)(١)

إِنْ نَصَــبْتَ يَـكُونُ على الاسْـتِثْنَاءِ ، ويَـكُونُ عـلى البَـدَلِ عـلى المَوْضِعِ ، ويَـكُونُ عـلى النَّعْـتِ عـلى المَوْضِعِ ، وإِنْ جَرَرْتَ يَـكُونُ عـلى النَّعْتِ عـلى اللَّفْـظِ.

قَــوله : (وإِنْ كَانَ مجْرُورًا بِالبَـاءِ الزَّائِـدَةِ) إِلى قَوْلِهِ : (ولَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ المُسْتَثْنَى)(٢)

لا تَخْتَصُّ هـذه الأَحْكَامُ بالنَّفْيِ وحْـدَه ، بَـلْ جَمِيْعُ ما ذَكَرَ مِنَ الأَحْكَامِ في ما بَعْدَ (إِلَّا) يـكُونُ في غَيْرِ الوَاجِـبِ ، وهُوَ النَّفْيُ ، والنَّهْـيُ والاسْـتِفْهامُ ، وهُـوَ الَّـذي عَنَـاهُ بِقَـوْلِهِ : (أَوْ مَعْنَـى) ، مِثَـالُ الاسْـتِفْهامِ : هَـلْ جَـاءَكَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زيدًا ، ومِثَـالُ النَّهْـيِ : لا يَجِيْئُنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زيــدًا ، بِرَفْـعِ زَيْـدٍ ونَصْبِهِ وخَفْضِــهِ فيْهِمـا ، ولا يَبْقَى(٣) مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الكَلَامُ عـلى مَا بَعْـدَ (إِلَّا) على تَقْدِيْـرِ نَصْــبِ (بِشَـيْءٍ) عـلى الخَبَـرِ مَعَ لَيْسَ ، وَمَـا الحِجَازِيَّــةِ فإِنَّ الخَبَـرَ المَنْصُوبَ لا يَــكُونُ في النَّهْـيِ والاسْتِفْهامِ ، فَإِنَّـه إِذَا قِيْـلَ : هَـلْ أَنْتَ بِشَـيْءٍ إِلَّا شَـيْئًا لا يُعْبَـأُ بِـهِ ، لا يُمْكِنُ هُنَـا تَقْدِيرُ (بِشَيْءٍ) في مَوْضِـعِ نَصْـبٍ إِذْ لا نَاصِـبَ لـه .

قَــولُه : (عـلى كُلِّ حَـالٍ)(٤)

أَيْ : سَـواءً كَانَ مِنْ مُوجَـبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجَـبٍ .

قَــولُه : (وإِنْ قَدَّمتَـه عـلى صِـفَةِ المُسْتَثْنى مِنْـه)(٥)

مِثَــالُه : مَا جَاءَنِـي أَحَـدٌ إِلَّا زَيْـدًا خَيْـرٌ مِنْـه ، فَمِنَ النُّحَـاةِ مَنْ لَمْ يُجِزْ في زيـدٍ إِلَّا النَّصْـبَ على الاسْتِثْنَاءِ(٦) ، لا غَيْـرَ ، وجَعَـلَ تَقَدُّمَـه على الصِّـفَةِ كَتَقَدُّمِـهِ عـلى

---

١) المقــرب ١ / ١٦٨. (٢) المصدر نفســه ١ / ١٦٨ فما بعدهــا.
٣) هذه الكلمة واضحة في الأصل على غير هذا الرسم وما أثبته جهدي في قراءتهـا .
٤) المقرب ١ / ١٦٩ وقبل هذه العبارة قوله (.. فإن قدمتـه على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب على كل حال، نحو قولك : ما قام إلا زيدا القوم ..) .
٥) المصدر نفســه ١ / ١٦٩.
٦) هذا مذهب أبي عثمان المازني، انظر المقتضب ٤ / ٣٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٤ والتسهيل ص ١٠٥ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٦ والتذييل والتكميل جـ ٣ ل ٥٤ ب.

الموصُوفِ ، ومِنْهُمْ مَنْ أجَازَ في زيدٍ البَدَلَ والنَّعْتَ مَعَ جَوازِ النَّصْبِ على الاسْتِثْناءِ ، وجَعَلَ تَأخُّرَه عَنِ الموصُوفِ كَتَأخُّرِهِ عَنِ الصِّفَةِ أيْضًا ، ولَوْ تَأخَّرَ عَنِ الصِّفَةِ لَمْ يَبْقَ فيه مَانِعٌ عنِ البَدَلِيَّةِ والنَّعْتِ ، وَمأخَذُ الوَجْهَيْنِ: أنَّ الصِّفَةَ والموصُوفَ كالشَّيْءِ الواحِدِ.(١)

قَولُه (وَتنْصِبُ ما عَدَاه)(٢)

سَواءٌ كَانَ الذي يَجُوزُ فيه البَدَلُ ، أوْ غيْرَه ، وإنَّما يَلْزمُ النصْبُ في ما عَدَاه ؛ لأنَّها - حينَئذٍ - تكُونُ مُسْتَثْناةً مِمَّا هُو كالمُوجَبِ، كَما قَالَ أبُو عَليٍّ - رحمَه اللّهُ - في قَوْلِهِ : (وتَقُولُ : ما أكَلَ أحَدٌ إلّا الخُبْزَ إلّا زيدًا ؛ فلا يَكُونُ في زيدٍ إلّا النَّصْبُ ؛ لأنَّ المَعْنَى : كُلُّ النّاسِ أكلَ الخُبزَ إلّا زيدًا.(٣)

قَولُه (وما مَرَرْتُ بأحَدٍ إلّا زيدًا - بنَصْبِ زيدٍ وخَفْضِهِ)(٤)

فالنَّصْبُ يتَعَيَّنُ أنْ يكُونَ على الاسْتِثْناءِ ، والجَرُّ يكُونُ على البَدَلِ على اللَّفْظِ ؛ ويكُونُ على النَّعْتِ على اللَّفْظِ أيْضًا ، ولا يجُوزُ أنْ يكُونَ منصُوبًا على البَدلِ على المَوْضِعِ ، أو النَّعْتِ على المَوْضِعِ ؛ لأنَّ المَوْضِعَ للجَارِّ والمَجْرُورِ مَعًا ، لا للمجْرُورِ وحْدَه ، فلَمْ يَجُزْ البَدَلُ منْهُما والنَّعْتُ لَهُما .

==========================

١) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين - انظر الكتاب ٢/٣٣٦ وشرح الكافية ٣١٧/١ وانظر المصادر السابقة ، وقال ابن مالك - رحمه الله - في شرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢ ما نصه: (وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان ؛ لأن لكل منهما مرجحا، فتكافأ.)

٢) المقرب ١٧٠/١ ، وقول ابن عصفور فيه (.. وإن لم يكن مفرغا كانت مستثناة مما استثنى منه الأول ، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه، فيكون الواحد منها في الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عداه ، فتقول : ما قام القوم إلا زيدٌ إلا عمرا .)

٣) الإيضاح ص ٢٠٧.

٤) المقرب ١٦٩/١.

أَمَّا امْتِنَاعُ البَدَلِ مِنْ(أَحَدٍ)فَقَطْ على المَوْضِعِ ، فَلِأَنَّ الفِعْلَ لَمْ يَصِلْ إلى المُبْدَلِ منه إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ ، فَكَيْفَ يَنْصِبُ البَدَلَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ؟ هَذَا لا يَجُوزُ ، وكَذلِكَ الكَلَامُ في النَّعْتِ ، لأَنَّ المَنْعُوتَ لا مَوْضِعَ لَه وَحْدَه ، بِخِلَافِ المَجْرُورِ بِحَرْفِ الجَرِّ الزَّائِدِ ، فَإِنَّ المَوْضِعَ للمَجْرُورِ وَحْدَه ، ٦٣/أ ولا مَدْخَلَ لِحَرْفِ الجَرِّ مَعَه في المَوْضِعِ ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ زَائِدٌ ، ووَصَلَ العَامِلُ إلى مَجْرُورٍ بِنَفْسِه مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إلى مُقَوٍّ.

فَائِدَةٌ في قَوْلِهِ (مِنْ أَحَدٍ)(١) : تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرَادَ بِهِ العُمُومُ - وحِينَئِذٍ - لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا في غَيْرِ الوَاجِبِ ، وهَمْزَتُه أَصْلٌ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ شَيْءٍ.

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِه مَعْنَى (وَاحِدٌ) ، وحِينَئِذٍ - يُسْتَعْمَلُ في الإِيْجَابِ وغَيْرِه ، وهَمْزَتُه هذه مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوِ وَاحِدٍ ، كَانَ أَصْلُه : وَحَدًا ، ومِنْه قَوْلُهُمْ في العَدَدِ : وَاحِدٌ وَثَلَاثُونَ ، وأَيْضًا : فَإِنَّ أَحَدًا الذي لِلْعُمُومِ إِنَّمَا يَقَعُ على مَنْ يَعْلَمُ والذي بِمَعْنَى (وَاحِدٍ) يَقَعُ على مَنْ يَعْلَمُ ، وَمَا لَا يَعْلَمُ.

قوله : (أو تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ فيها إِلَّا النَّصْبُ)(٢)

إِنَّمَا يَلْزَمُ النَّصْبُ في الجَمِيعِ ، لِأَنَّهَا قَبْلَ التَّقَدُّمِ كَانَت لازِمَةَ النَّصْبِ إِلَّا وَاحِدًا ، فَإِنَّه كَانَ يَجُوزُ فيه البَدَلُ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ امْتَنَعَ البَدَلُ مِنَ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فيه لِتَقَدُّمِه ، فَلَزِمَ نَصْبُه وَنَصْبُ البَوَاقِي على ما كَانَتْ عَلَيْه قَبْلَ التَقَدُّمِ مِنْ لُزُومِ النَّصْبِ ، وإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ : إِنَّمَا يَلْزَمُ النصْبُ في الجَمِيعِ لِتَقَدُّمِهِمْ والمُسْتَثْنَى المُقَدَّمُ لَازِمُ النَّصْبِ .

==============================

١) بسط الكلام عليها الأستاذ ابن أبي الربيع في كتابه البسيط ٢ / ٧٢٥ بأوسع مما هنا ، فارجع إن شئت إليها هناك ، وانظر اللسان (أحد) ٣ / ٧٠.

٢) المقرب ١ / ١٧٠ ومثاله فيه : ما قام إلا زيدا إلا عمرا أحدٌ .

قَـــولُه : (أَنْ يَتوجَّـهَ عليـه العَامِـلُ)(١)

مَعْنَـاه : أنَّـه يَجُـوزُ أَنْ تَجْعَـلَ ما بَعْـدَ(إلَّا) بَدَلاً مِمَّا قَبْلَهـا ، فَيجُـوزُ لِلْعَـامِلِ الذي عَمِلَ شَيئًا قَبْلَهـا ـ وهُوَ المُبْدَلُ مِنْه ـ أَنْ يَعْمَلَ في ما بَعْدَهـا، وهُـوَ البَدَلُ ، ويَصِحُّ المَعْنَى .

قَـولُه : (وبَنُو تَمِيـمٍ يُجْرُونَـه مُجْرَى المُتَّصِلِ)(٢)

يَعْنِـي : يُجِيْزُونَ فيـه البَـدَلَ ، وَوَجَّـهَ بَعْـضُ النُّحَـاةِ البَـدَلَ(٣) فيـه بِأَنْ قَـالَ: إِنَّـه بَـدَلُ البَعْضِ على تَقْدِيْـرِ أَنَّ المُرادَ بِأَحَـدٍ أَحَـدٌ ، ومَـنْ يَتْبَعُـه فَكَأَنَّـه قَـالَ : ما جَاءَنـي أَحَـدٌ ، ومَنْ يَتْبَعُ أَحَـدًا إلاَّ حِمَـارًا ، وهذا التَّوْجِيْـهُ فيـه نَظَـرٌ ، فإِنَّـه إِذَا أَرادَ بالأَحَـدِ أَحَـدًا ، ومَـنْ يَتْبَعُـه كَانَ الحِمَارُ ـ حينئذٍ ـ اسْتِثْناءً مُتَّصِلًا ، لِأَنَّ لَفْظَ أَحَـدٍ على هذا التَّقْدِيْرِ يَتَناوَلُه ، فَيَـلْزَمُ خِلَافَ التَّقْدِيْـرِ في كَوْنِـه مُنْقَطِعًـا ، والذي يَظْهَرُ أَنَّنا إِذَا أَبْدَلْنَا الحِمَـارَ مِنْ أَحَـدٍ كَانَ بَدَلَ اشْتِمَالٍ ، لا بَعْضٍ ، كَقَوْلِنا : سُلِبَ زَيْـدٌ ثَوْبُـه ، فَلِلثَّانِـي بِالأَوَّلِ تَعَـلُّقٌ في الحِمَارِ والثَّوْبِ ، ولا يَلْزَمُ مِنْ هـذا التَّوْجِيْهِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الأَوَّلُ ، وهُـوَ أَحَـدٌ ، يَتَناولُ الثَّانِـي ، وَهُوَ حِمَارٌ ، فَيَكُونَ ـ حِينَئِذٍ ـ اسْتِثْناءً مُنْقَطِعًـا على ما قِيْلَ ، وهُوَ بَدَلٌ .

قَـولُه : (ويكُونُ حُكْمُ غَيْرٍ في الإِعْرابِ كَحُكْمِ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا في جَمِيْـعِ مـا تَقَدَّمَ ذِكْرُه)(٤) .

إِنْ قِيْـلَ : كَيْفَ جَـازَ أَنْ يَصِلَ الفِعْـلُ إلى(غَيْـر)مِنْ غَيْـرِ واسِطَةٍ ، وهُوَ لا يَصِـلُ إِلى ما بَعْـدَ (إِلاَّ) إلاَّ بِوَاسِـطَةٍ.

=========================

١) المقـرب ١٧١/١ وقبل هـذه العبارة (فإن كان منقطعا ، فإما أن يتوجه عليـه العامـل المتقدم من جهـة المعنـى،أو لا يتوجـه)

٢) المصـدر نفسـه ١٧١/١.

٣ـ الكلام بعد هذا مضطرب لم أوفق إلى إصلاح خلله على كثرة البحث .

٤) المقـرب ١٧٢/١.

فالْجَوابُ : أنّ غَيْرًا أَشْبَهتِ الظُّروفَ بإبْهامِها ، والظَّرْفُ يَصِلُ الفِعْلُ إليْهِ بلا واسطةٍ ، فَوَصَلَ أيْضًا إلى(غَيْر) بلا واسطةٍ لِذلكَ .

فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ تُبْنَ(غَيْرُ)لِتَضَمُّنِها مَعْنَى الحَرْفِ الذي هُوَ(إلاّ)؟

فالْجَوابُ : أنّ غَيْرًا لَمْ تَقَعْ في الاسْتِثْناءِ لِتَضَمُّنِها مَعْنَى(إلاّ) ، بَلْ؛لأنَّها تَقْتَضِي مُغايَرَةَ ما بَعْدَها لِما قَبْلَها ، والاسْتِثْناءُ : إخْراجٌ ، والإخْراجُ : مُغايَرَةٌ ، فاشْتَرَكَ(إلاّ وَغَيْرُ)في المُغايَرةِ،المَعْنَى الذي صارَتْ بِهِ(غَيْرُ) اسْتِثْناءً هُوَ هذا في الأَصْلِ ، لا لِتَضَمُّنِها مَعْنَى(إلاّ) ،فَلَمْ تُبْنَ .

قَوْلُه : (في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ)[1] /٦٢

تَقْديرُه : خالِينَ عَنْ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ ، وكَذلِكَ تَقْديرُ : لَيْسَ زَيْدًا ، ولا يَكُونُ زَيْدًا[2] .

قَوْلُه : (وَيكُونُ اسْمُها ضَميرًا عائِدًا على البَعْضِ المَفْهُومِ مِنْ مَعْنَى الكَلامِ كَما تَقَدَّمَ)[2]

البَعْضُ المُضْمَرُ في(خَلا وعَدا)عِبارَةٌ عَنِ القَوْمِ المُخْرَجِ مِنْهُمْ زيدٌ ، لا زيدٌ[3] ؛ لأنّ إعْرابَ البَعْضِ هُنا فاعِلٌ ،و(زيدًا)مفعُولٌ ، والفاعِلُ يَنْبَغي أنْ يَكُونَ غَيْرَ المفعُول ، بخِلافِ البَعْضِ المُضْمَرِ هُنا في(لَيْسَ ولا يكُونُ) ؛فإنَّه هُنا عِبارَةٌ عَنْ زَيْدٍ ، لأنّ إعْرابَ البَعْضِ اسْمٌ لِلَيْسَ، ولا يَكُونُ، و(زيدًا)منْصُوبٌ على الخَبَرِيّةِ ، والاسْمُ هَا هُنا هُوَ الخَبرُ في المَعْنَى ؛ فَوَجَبَ أنْ يكُونَ البعْضُ هُوَ زيدًا في المعْنَى .

==============================

١) المقرب ١/١٧٣ وقبل هذه العبارة (وتكون الجملة في موضع نصب على الحال،وإن دخلت(ما)على شيء منها كانت مصدرية،والمصدر في موضع الحال على حد قولهم: أتيته ركضا .)
٢) المصدر نفسه ١/١٧٣.
٣) في الأصل : لا عن زيد ـ بإقحام (عن)

بَـابُ النِّـــدَاءِ

==========

النِّدَاءُ : رَفْعُ الصَّوتِ بِالْمُنَادَى ؛ لِيُقْبِلَ عَلَيْكَ ، بِخِلَافِ النُّدْبَـةِ ، فَإِنَّـــه لا يَصِحُّ مِنْـه الإِقْبَالُ ، والمُنَادَى : هُوَ المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ (يا) ، أَوْ ما قَـــامَ مَقَامَهـــا [1] ، لَفْظًـــا ، أَوْ تَقْدِيرًا ، يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : (بِيَاءٍ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهَا) [2] قَوْلُنَـــا : [3] أَطْلُبُ إِقْبَـالَكَ .

قَـــوله (لِلمَنْـــدُوبِ) [4]

النَّـدْبُ : تَعْدِيـدُ مَحَاسِنِ المَيِّتِ والبُكَاءُ عَلَيْـهِ .

قَـوله (إِمَّا أَنْ يَـكُونَ مُفْـرَدًا ، أَوْ مُضَـــافًا) [4]

المُفْـرَدُ يُسْتَعْمَلُ في كَـلَامِ النُّحَـاةِ بِأَحَـدِ مَعَانٍ خَمْسَـةٍ :

المُفْـرَدُ الذي هُوَ مُقَابِلٌ للجُمْـلَةِ ، يُذْكَرُ في خَبَـرِ المُبْتَدَإِ ونَوَاسِخِهِ . [5]

المُفْـرَدُ الذي هُوَ قُبَالَةُ المُرَكَّبِ ، نَحْـو : بَعْلَبَكَّ .

المُفْـرَدُ الذي هُو مُقَابِـلٌ للمُضَـــافِ . [6]

المُفْـرَدُ الذي هُوَ مُقَابِـلٌ للمُثَنَّـى والمَجْمُـوعِ .

لمفْـرَدُ الذي فِي بَـابِ النِّـداءِ ، وَبَابِ لا [7] ، وَهُوَ مُقَابِـلٌ لِلمُضَـــافِ والمُشَـابِهِ للمُضَـــافِ .

قَـــوله : (بِإِضْـمَارِ فِعْلٍ لا يَجُوزُ إِظْهَارُه) [8]

إِنَّمـا يَـلْزَمُ إِضْمارُ الفِعْلِ ؛ لِأَنَّكَ لو قُلْتَ : أُنَادِي ، أو أَدْعُو زيـدًا لا لْتَبَسَ فيـه النِّـداءُ بالخَبَـرِ ، فَأَضْمَرُوه رَفْعًـا لِلَّبْسِ .

==========================

١) نحو : أيا ، وهيا ووا ، وأي ، والهمزة ، انظر المقرب ١ / ١٧٥ وشرح الجمل لابن عصـفور ٢ / ٨٢ .

٢) لم أقف على هذه العبارة في المقرب المطبوع .

٣) بإزائها في الأصل وضعت كلمة (عن) من الناسخ، ولا وجه لها .

٤) المقـرب ١ / ١٧٥ . (٥) انظر ما تقـدم ص ١١٣ .

٦) انظر باب الاضافة ل ٧٢ أ . (٧) انظر باب لا ص ٢٩٦ .

٨) المقرب ١ / ١٧٥ .

قَولُه : (ما كَانَ عَاملاً في غَيرِه)[١]

يَنبغي أَنْ يقُولَ : (أَوْ مَعَـه) ، فأَشْبَهَ العـاملَ ؛ ليُدْخـلَ فيـه : ثلاثـةً وثلاثـُونَ ، إِذَا سَمَّيْتَ به شَخْصاً ونَادَيْتَه فقُلتَ : يَا ثَلاثةً وثَلاثيـْنَ ، فَـالوَاوُ تُشـبِهُ العـامِلَ ؛ لأَنَّهـا تُوجِبُ لِمَا بَعْدَها إِعْراباً ، كَمَا يُوجِبُه العامِلُ .

قَولُه (فَإِنْ كَانَ مُضَافاً كانَ منصُوباً)[٢]

في عَامِلِ المُنَادَى خلاَفٌ : قَالَ بعضُهُمْ : إِنَّ العامِلَ فيه الفِعْـلُ المُضْمَرُ الَّـذي لا يجُوزُ إظهارُه،كَما تقدَّمَ ذِكْرُه[٣] ، وقَالَ بعضُهمْ : إِنَّ العَامِلَ فيـه حـرفُ النِّدَاءِ ، وهُوَ (يا) وبَاقِي أَخَواتِها[٤] .

واخْتلفَ في سَبَبِ عَمله أَيْضاً ، فَذَهَبَ بعضُهمْ إلى أَنَّ (يَا) تَعْمَلُ نِيَابةً عَنِ الفِعْـلِ المقَدَّرِ ، وذَهَبَ بعضُهـُـمْ إلَـى أَنَّ (يَـا) اسْـمُ الفِعْـلِ ، فَتعَـدَّى إِليْـهِ وعَمِـلَ فيْه ،* ويكُونُ فاعلُها مسْتَتِراً فيْهَا ، لِكَوْنِها اسْماً للفِعْلِ المُتعَدِّي ، وَهُوَ (أُنَـادِي) أَوْ (أَدْعُو) ، واسْتَدلُّوا على أَنَّهَـا لا يَجُـوزُ أَنْ تكُـونَ حَرْفـاً ؛ بَدليـلِ إِمَالَتِهـا ؛ لأَنَّ الإِمَالَةَ تُعهَدُ في الحُروفِ ، ولا يجُوزُ أَنْ يكُونَ فِعْلاً ؛ لِعَدمِ القَـائِلِ بـه ، فَبقـيَ أَنْ يكُونَ اسْماً لِلفعْلِ ؛ لعَدَمِ القَائلِ بخلاَفِ ذلكَ مَـعَ القَوْلِ باسْـمِيَّتِها – فحَيَنئـذٍ – تَعيَّنَ على هَذا المَذهَبِ أَنْ يكُونَ/العامِلُ فيه الفِعْلَ المقَدَّرَ ، لا غيْرُ . ٦٣/ب

قَولُه (فإِنْ كَانَ معْرِفةً بُنيَ على الضَّمِّ)[٥]

---

١) المقرب ١/١٧٥ وقبل هذه العبارة (.. وإن كان مفرداً فإما أن يكون مطولاً ، أو غير مطول ، فإن كان مطولاً وأعني به : ما كان عاملاً في غيره لم يجز فيه أيضاً إلا النصب ، نحو قولك : يا ضارباً زيداً)

٢) المصدر نفسه .

٣) هذا القول عليه جمهور النحاة .

انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص٥٥٤ وتوضيح المقاصد ٣/٢٧٧ والهمع ٣/٣٣ .

٤) عزاه السيوطي في الهمع ٣/٣٣ إلى الفارسي ، والرضي في شرح الكافية ١/١٣١ إلى المبرد ، وكلامه في المقتضب ٤/٢٠٢ موافق لسيبويه والجمهور .

* المذهب الأول للجمهور ، والثاني عزاه الرضي في شرح الكافية ١/١٣٢ إلى الفارسي وكذلك عزاه اليه ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٢٧ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ .

٥) المقرب ١/١٧٥ .

فيه ثلاثة أسئلة (١):

الأوّل : لِمَ بُنِيَ ؟

لأنَّ الأصْلَ في الإسْم الإعْرابُ .

والثّاني : إذَا بُنِيَ ، لِمَ بُنِيَ على الحركة ؟

لأنَّ الأصْلَ في البناء السّكونُ .

والثّالثُ : لِمَ كانت الحركةُ ضمّةً ؟

فالجوابُ عَن الأوّل : لأنَّ المُنادَى المفْردُ المعرفةَ يشبهُ الكافَ في : أدْعُوكَ وأُنادِيكَ مِنْ ثلاثة أوجهٍ : من الإفْراد ، والخطاب ، والمعْرفة – وكافُ الضّمير تُشْبهُ الكافَ التي في : (إيّاكَ) في الخطاب والتذْكير ، والمُشْبهُ للمشَبّه مُشْبهٌ لما يُشْبهُهُ ، فبنَيْناهُ لذلكَ .

والجَوابُ عَن الثّاني : لأنَّ له أصْلاً في التّمكّن ، بمعْنى : أنَّه يعْرَبُ في حَال (تمكّنه) (٢)

والجَوابُ عَن الثّالث : لئلّا يَلتَبسُ بالكَسْر بالمُنادَى المضَاف إلى يَاء المتكلّم حَالةَ جَوَاز حَذْف اليَاء ، وَبقاء المُنادَى بلَا يَاء ، نَحْو : يَا غُلام ، وكَذلكَ لئلّا يلتَبسُ بالفَتْح بالمُنادَى النكرَة المقصُودَة حَالةَ جَواز فَتْحه مِنْ غَيْر تَنوِيْن ، نَحْوْ : يَا رَجُلَ مِنْ رَجُلٍ ، فأعْطيْناه الضّمّ لرفْع اللّبْس .

وقيلَ : إنّما بُنيَ على الضّمّ لشَبهه بقَبْلُ وبَعْدُ (٣) ، وَوجْهُ الشَّبه : أنَّه إذَا أُضيفَ ، أوْ نُكّرَ أُعْرِبَ ، وإذا كَانَ معْرِفَةً مُفرداً بُنيَ ، وأجْوَدُ مِنْ قوْله : (بُنيَ عَلى الضّمّ) أنْ يقولَ : بُنيَ على ما يُرفَعُ به ؛ ليُدخلَ فيه نَحْوَ : يا زَيْدانِ ، ويا زَيْدونَ .

---

١) انظر هذه الأسئلة والأجوبة عنها في أسرار العربية ص٢٢٤ .

٢) تكملة يتم بها الكلام .

٣) عزا ابن الأنباري هذا التعليل في الإنصاف ٣٢٣/١ للفراء ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٤ ، ومعاني الفراء ٣٢١/٢ ، وأسرار العربية ص٢٢٥ .

قــوله : (وإنْ كانتْ غيْرَ مقبلٍ عَلَيْهـا كانَتْ منصُوبــةً)(١)

مثــاله : قَوْلُ الأعمى : يا رَجُلاً خُذْ بيَـدِي .

وقــوله : (والأسْـماءُ المُعَرَّفَـةُ بالألِفِ واللّامِ)(٢)

يَجُوزُ أنْ يُريدَ به ما الألِفُ واللّامُ فيه لِلعَهْدِ ، فإنَّ مِثْلَ ذلكَ لا يجُوزُ نِداؤُه أصـــلاً .

وقَـــولُه : (فإنْ أردْتَ نِداءَ ما فيه الألِفُ واللّامُ)(٣)

يُريدُ به ما الألِفُ واللّامُ فيه للجِنْسِ ، وهِيَ التي يُرادُ بها تَعْريفُ الحَقيقـةِ ؛ فإنَّه قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ مافيه الألِفُ واللّامُ لِلعَهْدِ لا يُنادى أصلا ورأسا(٤) ، ويَدُلُّكَ على أنَّ المُرادَ بالألِفِ واللّامِ التي ذَكَرَها الجِنْسُ أنَّ المُعَرَّفَ بها يَكُونُ صِفَةً (لأيّ)، أو لاِسْمِ الإشارَةِ ، وهُمَا إنَّما يُوصَفانِ باسْمِ الجِنْسِ .

وقَـولُه : (يا أيُّهـا الرجُـلُ)(٥)

أتيْنـا بـ(ها) مُقحَمةً بيْنَ (أيّ) وصِفَتِها عِوَضًا مِنْ بُعْدِ حَرْفِ النِّداءِ مِنَ المُنادَى ؛ لأنَّ (ها) للتَّنْبيـهِ ، وفي حَرْفِ النِّداءِ تَنْبيهٌ ، قالَ سيبويه -رحمَه اللَّهُ- : (كأنَّكَ كَرَّرْتَ (يا) مرَّتيْنِ)(٦)

والتَّحْقِيقُ في إعْرابِ (الرجُلُ) مِنْ قَولِنا : يا أيُّها الرَّجُلُ ، ويا هَذا الرَّجُلُ أنَّه عَطْفُ بيانٍ ، لا صِفَةٌ ، نَصَّ عليه ابْنُ جِنّي -رحمَه اللَّهُ- وتَبِعَه أكثرُ المُحَقِّقِينَ .(٧)

================

١) المقـرب ١/ ١٧٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٧٦.

٣) نفسه ١/ ١٧٦.

(٤) تقدم قبل سطرين .

٥) المصدر نفسه ١/ ١٧٦.

(٦) هذه العبارة ليست في الكتاب المطبوع .

٧) لم أقف عليه في الخصائص، وفي اللمع ص ١٩٦ أعربه صفة، وهذا الذي عليه أكثر النحاة ، ومن النحاة الذين أعربوه عطف بيان ابن السيد ، انظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٩٨ والهمع ٣/ ٥٠ وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٣٠ ما نصه : (واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو : هذا الرجل، إنما هو عطف بيان، وقول النحويين أنه نعت تقريب ، وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه ، أو في شيء من سببه ، وهذه أجناس ، فهي شرح و بيان للأول، كالبدل والتأكيد ، فلذلك كان عطف بيان ، ولم يكن نعتا ....)

قَــولُه : (يَا هَـذَا الرجُــلُ)(١)

أَرادَ بـ(هـذا) الوُصْــلَةَ ، فلا يَجُـوزُ في (الرَّجُـلُ) على رَأْيِ غَيْـرِ المَازِنـيِّ ومَـنْ تَبعَه إلَّا الرفْـعُ(٢)، ويَجُوزُ أَنْ تعْتقِدَ في (هـذا) أَنَّـه غَيْـرُ وُصْلَةٍ ، فيَجُوزُ في (الرجُـلُ) حينَئِـذٍ ـ الرفْعُ والنَّصْبُ ، كَمَا جَازَ في (الظَّرِيْـفُ) في قولِنـا : يَـا زَيْـدُ الظَّريـفُ.

قــوله : (ومُعَاقَبتهِمـا الـهَمْـزَةَ مِنَ الإِلَـهِ)(٣)

يَعْنِـي بـه: أَنَّـه لا يُجْمَـعُ بيْنَ الـهَمْـزَةِ والأَلِفِ واللَّامِ في اسْـمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَأَنَّ الأَلِفَ واللَّامَ صَارَتا عِوَضًـا مِنَ الـهَمْـزَةِ ، فَكَما يَجُـوزُ الجَمْـعُ بيْنَ الـهَمْـزَةِ ويـا جَازَ الجَمْـعُ بيْنَ (يـا) والأَلِفِ واللَّامِ، ويَجُوزُ قَطْعُ الـهَمْـزَةِ ووَصْـلُها مِنْ لَفْـظِ (اللَّه) إِذا دَخَلَتْ عليها (يـا) .

قَــوله : (ويَجُــوزُ حَـذْفُ حَـرْفِ النِّـداءِ)(٣).

أَصْـلُ حَذْفِ حَـرْفِ النِّـداءِ في نِـدَاءِ العَـلَمِ ، ثم كُلُّ ما أَشْبَهَ العَـلَمَ في كَوْنِـــه لا يَجُـوزُ أَنْ يـكُونَ وَصْفًا لِأَيٍّ ، وليْسَ مُسْتَغاثًا بـه، ولا مَنْدُوبًـا يَجُـوزُ حَذْفُ حَـرْفِ النِّـداءِ مَعَـه.(٤) ٦٣/ب

قَــولُه (أَطْــرِقْ كَرا إِنَّ النَّعَـامَ في القُــرى)(٥)

==============================

١) المقــرب ١ / ١٧٦.
٢) هــذا الذي عليـه جمهور النحـاة ، وانظر رأي المازني في التسهيل ص ١٨١ ، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٢٩ بعد أن ذكر مذهب المازنـــي : (. . وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال .) وانظر شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٧٦.
٣) المقــرب ١ / ١٧٧.
٤) من قـول المؤلف ـ رحمه الله ـ أصل حذف حرف النداء . . إلى هنا نقله السيوطي في الأشـباه والنظائر ٣ / ٢٢٧.
٥) المقرب ١/ ١٧٧ والذي فيه (أطرق كرا) فقط، وقد تكررت هذه العبارة في الأصـل، ولم يُثبت لها تعليق ، وهي من أمثال العرب ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٤٣١ ، وهذا المثل ونحوه من مثل قوله : أَصْبِحْ لَيلُ ، افتدِ مخنوقُ ، حُذف فيه حرف النداء (يا) شذوذًا ، الكتاب ٢/ ٢٣١ ، وانظر المفصل ص ٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨.

قَـولُه : (يا عَبْدَ اللَّهِ) إلى آخِـرِه.[1]

مثَـالُ عَطْـفِ البَيـانِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ العَاقِلَ نَفْسَـه أَخَانَـا ، أَوْ بَكْراً .

وقَـولُه : (لأَنَّ حَرَكَةَ البِنَاءِ في هذا البَابِ تُشْبِهُ حَرَكَةَ الإِعْرابِ)[2]

وَجْهُ الشَّبهِ : أَنَّه لَمَّا اطَّردَ ضَمُّ المُنَادَى المُفْرَدِ المَعْرِفَـةُ بَعْدَ (يَا) أَشْبَهَ اطِّرَادَ رَفْعِ الفَاعِلِ بعْدَ الفِعْـلِ ، فَأَشْبَهتْ حَرَكَتُه حَرَكَةَ الفَاعِـلِ ، وَحركَـةُ الفَاعِلِ إِعْرابٌ ، فَقَدْ أَشْبَهتْ هـذه الحَرَكَةُ حَرَكَةَ الإِعْـراب ، ولِذَلِكَ جَـازَ أَنْ تُتْبعَهـا حَرَكَةَ الإِعْرابِ ، وإِنْ كَانَتْ هِيَ حَرَكَـةُ بِنَـاءٍ .

قَـالَ ابْنُ عُمْرُون- رحمَـه اللَّهُ - في قَوْلِ الزَّمخْشَرِيِّ -رحمَـه اللَّهُ - (حَمَلْتَ على لَفْظِـهِ)[3] : هذا مِنَ المَواضِعِ العَجِيبَـةِ ، وهِيَ حَمْلُ المُعْـرَبِ عـلى المَبْنِـي في الإِعْرابِ ، والمُعْـرَبُ يَفْتَقِرُ إِلى عَامِـلٍ ، فَكَيْفَ يَحْمِلُ على مـا لا يَفتقِـرُ إِلى عامِـلٍ ، وذا في غَايَـةِ الإِشْـكالِ .

وقَـدْ تَصَدَّى سـيبويه -رحمَه اللَّهُ - لِسُؤَالِ الخَلِيْلِ -رحمَه اللَّهُ -عَنْ هـذا المَوْضِـعِ ، فَقَـالَ : (فقُلْتُ : أَرأَيْتَ الرَّفْعَ)[4] على أيِّ شَيْءٍ هُـوَ ، إِذَا قَـالَ : يـا زَيْـدُ الطَّويْـلُ .؟

قَـالَ : هُـوَ صِـفَةٌ لِمرفُـوعٍ .

قُـلْتُ : أَلَسْـتَ قَدْ زَعمْتَ أَنَّ هذا المَرْفُـوعَ في موضِـعِ نَصْبٍ ، فَلِمَ لا يَـكُونُ كقَوْلِهِ : لَقِيتُـه أَمْسِ الأَحْـدَثَ ؟

=========================

١) المقرب ١ / ١٧٨ والكلام بتمامه : (.. فإن كان معرباءفإن أتبعته ببدل كان حكم التابع كحكمـه لو باشـره حـرف النداء ؛ ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم فيـه لام تعريـف ، لأنـك إن أثبتهـا فقلت : يا عبد الله الرجـل لم يجز ، كما لا يجـوز ذلك مع حرف النـداء ، وإن حذفتهـا لم يجز ؛لأن النكرة لا تستعمل إلا مع حـرف النـداء ملفوظـا بـه ، وان أتبعته بعطف نسـق ، فإن كان مفردا لم يكن إلا معرفة ؛ لأن النكرة لا تستعمل الا مقرونـة بحرف النداء.)

٢) نفسه ١ / ١٧٨.

٣) المفصل صـ ٣٧ وانظر شرحه لابن يعيش ٢ / ٢ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٦٠.

٤) تكملة من الكتاب ٢ / ١٨٣ يلتحم بها الكلام .

قَالَ : مِنْ قِبَلِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُفْرَدٍ فِي النِّدَاءِ يكُونُ مرفُوعًا أبَدًا ، وليْسَ كُلُّ اسْمٍ يكُونُ فِي مَوْضِعِ (أمْسِ) يكُونُ مَجْرُورًا ، فَلَمَّا اطَّرَدَ الرفْعُ فِي كُلِّ مُفْرَدٍ فِي النِّدَاءِ صَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ ما يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ ، أَوْ بالفِعْلِ ، فَجَعَلُوا وَصْفَه إذا كَانَ مُفْرَدًا بِمَنْزِلَتِهِ .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ العَرَبِ كُلِّهِمْ : أزيدُ أَخَا وَرْقَاءَ ، (لِأَيِّ شَيْءٍ)[١] لَمْ يَجُزْ فيه (الرفْعُ)[١] كما جَازَ في (الطَّوِيلُ) ؟ .

قَالَ : لِأَنَّ المُنَادَى إِذا وُصِفَ بالمُضَافِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِه إذا كَانَ في مَوْضِعِه .

مُحَمَّدٌ : وَلَمَّا كَانَ الخَلِيْلُ قَدْ لَخَّصَ هذا المَوْضِعَ لِسِيْبَوَيه أحْبَبْتُ الاقْتِصَارَ عَلَيْه، ولِإِشْكَالِ هذا المَوْضِعِ قَالَ أَبُو الحَسَنِ : إِنَّ العَامِلَ في الصِّفَةِ كَوْنُهَا صِفَةً ، لِأَنَّ هُنَا حَرَكَةَ المَتْبُوعِ لَيْسَتْ مِنْ عَامِلٍ ، فَلَوْ كَانَ العَامِلُ في الصِّفَةِ العَامِلَ في المَوْصُوفِ لَبَقِيَ إِعْرابُ الصِّفَةِ لا عامِلَ لَه ، لَكِنَّ العَامِلَ عِنْدَه مَعْنَوِيٌّ ، وهُوَ كَوْنُهَا صِفَةً حَتَّى لا يُعْرَى المُعْرَبُ مِنْ عَامِلٍ[٢] .

والجَوَابُ عَنْهُ : ما أَشَارَ إِلَيْه الخَلِيْلُ - رحمَه اللَّهُ ، إِذْ ضَمَّةُ المُنَادَى تُشْبِهُ حَرَكَةَ الإِعْرابِ ، ولِذَا غَيَّرها حَرْفُ الجَرِّ في : يَا لزيدٍ ، على ما أَشَرْنا إِلَيْهِ ، ولِكَوْنِهَا تُشْبِهُ حَرَكَةَ الإِعْرابِ جَازَ لِلْمُضْطَرِّ فِي الشِّعْرِ تَنْوِينُهَا ، نَحْوَ : يا زيدٌ[٣] ، ومِمَّا يَدُلُّ على أَنَّ حَرَكَةَ البِنَاءِ هُنَا تُشْبِهُ حَرَكَةَ الإِعْرابِ تَقْدِيْرُهَا حَيْثُ لا تكُونُ في اللَّفْظِ حَتَّى تُتْبِعَهَا بالرَّفْعِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : يا مُوسَى الظَّرِيْفُ ، ويا هَؤُلَاءِ

===================================

١) تكملة من الكتاب ٢ / ١٨٤ يلتئم بها الكلام .

٢) انظر رأي أبي الحسن في العامل في الصفة أسرار العربية ص ٢٩٥ والمسائل المنثورة ص ٥٥ ، وانظر نتائج الفكر ص ٢٣١ .

٣) ونحو قول الأحوص الأنصاري :

* سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ *

والبيت في شعره ص ١٨٩ والكتاب ٢ / ٢٠٢ ومجالس ثعلب ١ / ٧٤ والمقتضب ٤ / ٢١٤ وأمالي الزجاجي ص ٨١ والمسائل البصريات ١ / ٥٨٩ والتبيين ص ٢١٦ .

الكِرامُ ، برَفْعِ(الظَّرِيْفِ والكِرامِ) على اعْتِقَادِ الضَّمَّةِ مُقَدَّرَةً في(مُوسَى وهَؤُلاءِ).

قَوْلُه (ما عَدَا أيًّا) إلى قَوْلِهِ:(خاصَّة)[1]

مَذْهَبُ سيبويه ـ رحمَه اللّهُ ـ وأكْثَرِ النُّحَاةِ أنَّه لا يَجُوزُ في وَصْفِ(أيّ) إلاّ الرفْعُ لا غَيْرُ[2]؛ لأنَّه هُو المَقْصُودُ بالنِّدَاءِ ، فَهُو مُنادَى مَعْنَى،ولَوْ كَانَ مُنادَى لَفْظًا لَمْ يَكُنْ إلاّ مَضْمُومًا ، فَكَذلِكَ إِذا كانَ مُنادَى مَعْنَى لَمْ يَكُنْ إلاّ مرفُوعًا ، وأَجازَ المَازِنيُّ[3] ـ رحمَه اللّهُ ـ النَّصْبَ فيه أيْضًا بالقِيَاسِ على الظَّرِيفِ في قَوْلِنا : يا زَيْدُ الظَّرِيْفَ ، ولا يَسْتَقِيمُ القِيَاسُ مَعَ قِيَامِ ما ذَكَرْنا مِنَ الفَارِقِ ، بخِلافِ(الظَّرِيْفِ)؛ فَإِنَّه لَيْسَ مُنادَى لَفْظًا ، ولا مَعْنَى . ٤٦/ب

قَوْلُه : (إلَّا أنَّ إِبنًا انْفَرَدَتْ في هَذا البَابِ)[4] إلى آخِرِه.

لمَّا كَثُرَ نِدَاءُ العَلَمِ مَوْصُوفًا بابْنٍ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ أتْبَعُوا الأوّلَ للثَّاني ، فَحَرَّكُوه بالفَتْحِ طَلَبًا للتخْفِيْفِ فيْما كَثُرَ اسْتِعْمالُه ، وكَانَ إِتْبَاعُ الأوَّلِ لِلثَّاني أَوْلَى مِنَ العَكْسِ ؛ لأمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أنَّا لَوْ أتْبَعْنا الثَّاني للأوَّلِ كَثُرَ الضَّمُّ الذي هُو ثَقِيْلٌ .

والثَّاني :أنَّ الأوَّلَ حَرَكَتُه حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، فَلا عامِلَ مَعَهَا ، والثَّاني حَرَكَتُه

==================

١) المقرب ١ / ١٧٨ وقيله (.. وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع فإن كان التابع مفردا فالرفع على اللفظ،والنصب على الموضع ما عدا أيا فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع على اللفظ خاصة.)

٢) الكتاب ١ / ٣٠٦ وانظر المقتضب ٤ / ٢١٦ والأصول ١ / ٣٣٧ والجمل ص ١٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧ وشرح الكافية ١ / ١٤٢.

٣) والزجاج أيضا ـ شرح الكافية ١ / ١٤٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨.

٤) المقرب ١ / ١٧٩ وتمام قول ابن عصفور (..إذا وقعت بين اسمين علمين،أو ما جرى مجراهما،أو بين اسمين متفقين في اللفظ وإن لم يكونا علمين ولا جاريين مجراهما، وكان الأول منهما غير مضاف بجواز إتباع حركة آخر المنادى بآخر النون من ابن، فتقول : يا زيدُ بنَ عمرو ، وبضم الدال من زيد وفتحها ...)

حَرَكَةُ إِعْرابٍ بِعامِلٍ ، وَما مَعَهُ العامِلُ أَقْوى ، فَكانَ إِتْباعُ الأَضْعَفِ لِلأَقْوى أَوْلى مِنَ العَكْسِ، على أَنَّ كَلامَ الجَماعَةِ يُشِيرُ إِلى أَنَّ المُنادى رُكِّبَ مَعَ (ابن)، فَفُتِحَ لِلتَّرْكِيبِ ، كَما فُتِحَ (بَعْلَ) مِنْ بَعْلَبَكَّ .

قَوْلُهُ: (ويا شَرِيفَ بنَ شَرِيفٍ)(1)

لا يَجُوزُ هُنا ضَمُّ الفاءِ ؛ لِأَنَّ شَرِيفًا هُنا نَكِرَةٌ غَيْرُ مُقْبَلٍ عَلَيْها ؛ بِدَلِيلِ وَصْفِها بِالنَّكِرَةِ في قَوْلِهِ :(ابنَ شَرِيفٍ)، فالفَتْحَةُ هُنا في المُنادى لَيْسَتْ لِلإِتْباعِ ، بَلْ هِيَ هُنا النَّصْبَةُ التي تَسْتَحِقُّها النَّكِرَةُ في قَوْلِ الأَعْمى: يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِيْ ؛ وإِنَّما حُذِفَ التَّنْوِينُ هُنا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، كَما يَحْذِفُهُ مَنْ يَقُولُ : جاءَني زيدُ بنُ عَمْرٍو في غَيْرِ النِّداءِ.

قَوْلُهُ : (وإِذا كُرِّرَتِ المُنادى)(1)

يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ :(وإِذا كُرِّرَتِ المُنادى المُضافَ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ المُضافُ إِلَيْهِ في اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ إِذا كُرِّرَ المُنادى وَلَمْ يَكُنْ مُضافًا ، نَحْو: يا زَيْدُ زَيْدُ ، لم يَجِئْ فيه ما ذَكَرَ مِنَ الأَحْكامِ ، بَلْ يَكُونُ في(زيدُ)الثاني الضَّمُّ، لا غَيْرُ، إِنِ اعْتَقَدْتَهُ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا ، وكذلِكَ لا يَكُونُ فيه أَيْضًا إِلَّا الضَّمُّ، إِنْ جَوَّزْتَ فيه البَدَلِيَّةَ ، ويَكُونُ فيه النَّصْبُ والرَّفْعُ، إِنْ جَوَّزْتَ فيه عَطْفَ البَيانِ.

وقَوْلُهُ : (وكانَ زَيْدَ الأَوَّلُ مُضافًا إِلى عَمْرٍو أَقْحَمْتَ زَيْدًا الثّاني بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إِلَيْهِ)(2)

==========================

1) نفسه ١٧٩/١ و ١٨٠ ، وفيه: (... بن الشريف)

هَذا الَّذي ذَكَرَه مذْهبُ سِيْبَويه - رحـمَـه الله - وهُو أنّه يعتَقِدُ أنَّ ثمَّ شَـيْئاً مـحذُوفاً من اللَّفْظِ ، وذَهَبَ غيرُه إلى أنَّ هُنا تقْديرَ محْذُوفٍ ، واخْتُلفَ في المُضَـافِ إلى المحْذُوفِ أيُّهما ؟ .

فقيـل : زيدُ الأوّلُ ، وقيلَ : زيدُ الثاني (١) .

قَاعِدَةٌ : كُلُّ كَلمةٍ على حرْفٍ واحدٍ مبْنيةٌ يجبُ أنْ تبْنى على حَرَكة تقْويةً لها ، وينْبغي أنْ تكُونَ الحرَكةُ فتْحةً طَلباً للتَّخْفيف ، فإنْ سُكِّنَ منْها شَيْءٌ كالياءِ في (غُلامِيْ) فطَلباً لمزيْد التَّخْفيف (والاجْتزاءُ) (٢) : الاكْتفاءُ .

قَولُه: (إلاّ ابنَ أمَّ ، وابْنَ عمَّ ، وابنةَ أمَّ ، وابنةَ عمَّ ، فإنّه يجُوزُ فيها خمْسُ اللّغاتِ) (٣) اخْتلفَ النَّاسُ في : يا ابنَ خَالي ، هَلْ يجُوزُ فيه ما جَازَ في : يا ابنَ عَمِّي ، ويا ابْنَ أمِّي ، أمْ لا ؟ فمِنْهم من أجَازَ فيه خمْسَ اللُّغاتِ ، كَمَا ذكرَ (٤) ، قَالُوا : لأنّه كثُرَ اسْتعْمالُه كثْرةَ اسْتعْمالِ : يا ابنَ عَمِّي ، ويا ابنَ أمِّي ، ومنْهُم مَنْ لَمْ يُجِزْ فيه إلاّ الإسْكَانَ والفتْحَ اللّذيْنِ كَانَا يَجُوزانِ في جَميْعِ المُضَافِ إلى يَاءِ المُتكلِّمِ ، وفي قَولِه : (خمْسُ اللّغَاتِ) نظَرٌ ؛ فإنَّ اللاّمَ في (اللّغَاتِ) للعهْدِ ٦٤/ب

==============================

١) على القول الأول المبرد ، وعلى الثاني سيبويه ، أنظر الكتاب ٣١٥/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ .

٢) المقرب ١٨٠/١ وهذه الكلمة من قول ابن عصفور (وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم كان فيه خمس لغات ، أفصحها حذف الياء ، والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحو قولك : يا غلام ....) ، وأنظر هذه القاعدة بنصها ونصها في الأشباه والنظائر ٥٠/٣ .

٣) المصدر نفسه ١٨١/١ ، وتمام قول ابن عصفور (.... الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ لأنهم جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، إلا أن الوجه الذي يجعل فيه الإسم بعد حذف الياء بمنزلة إسم لم يحذف منه شيء يبنى الآخر فيه على الفتح ، فتقول : (يا ابن أم) و (يا ابن عم) تشبيهاً يبعلبك ....) .

٤) في الأصل : كما ذكرنا .

إِلَى مَا سَبَقَ فِي المُضَافِ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ، ومِنْ جُمْلَتِهَا حَذْفُ اليَاءِ وضَمُّ ما قَبْلَهَا بَعْدَ الحَذْفِ ، ولا يَجِيءُ ذلِكَ هُنَا ؛ بَلْ يُفْتَحُ ما قَبْلَهَا على ما ذَكَرَه هُوَ - رحمه اللهُ - فَلاَ يَتَوَجَّهُ العَهْدُ إليْه ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يقُولَ :(أَرْبَعٌ مِنَ الخَمْسِ المَذْكُورَةِ)، فالخَامِسُ حَذْفُ اليَاءِ[١] ، والاجْتِزَاءُ بالكَسْرَةِ[١] كما ذَكَرَ - رحمه اللهُ - أَوَّلاً .

قَوْلُه : (وقَدِ اخْتَصَّتِ العَرَبُ بَعْضَ الأَسْمَاءِ بالنِّدَاءِ)[٢]

هذا اللَّفْظُ فيْه نَظَرٌ ؛ لأَنَّ المَعْنَى الذي يُعْطِيْهِ هذا اللَّفْظُ هُوَ: أَنَّ النِّدَاءَ لا يَكُونُ إلاَّ فِي هذه الأَلفَاظِ فَقَطْ ، ولَيْسَ كَذلِكَ ؛ لأَنَّ النِّدَاءَ يَدْخُلُ على زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وغَيْرِهِمَا مِنَ الأَسْمَاءِ إلاَّ ما اسْتَثْنَى[٢] ، والمَعْنَى الذي يُرِيْدُه هُوَ هَذا اللَّفْظُ : أَنَّ هذه الأَسْمَاءَ لا تَكُونُ إلاَّ فِي النِّداءِ ، ولا تُسْتَعْمَلُ في غَيْرِه ، فَلا تَقَعُ فاعِلَةً ، ولا مَفْعُولَةً ، ولا مُبْتَدأَةً ، ولا خَبَرًا ، ولا غَيْرَ ذلِكَ مِنَ المَواقِعِ .

وقَوْلُه : (أَبَتَ ، وأُمَّتَ)[٣]

التَّاءُ فِيْهِمَا للتأْنِيْثِ ؛ بِدَلِيْلِ قَلْبِهِمَا في الوَقْفِ هَاءً ؛ نَحْو : يا أَبَهْ ، ويا أُمَّهْ ، وأَنَّثُوا الأَبَ لِيُعْلِمُوا أَنَّه قَدْ بَلَغَ في المَشَقَّةِ مبْلَغَ الأُمَّهَاتِ ، فالتَّاءُ فيه للمُبَالَغَةِ في مَعْنَى الأُبُوَّةِ ، وهِيَ في جَمِيْعِهَا عِوَضٌ مِنَ اليَاءِ ، وَعَوَّضْنَا عَنْهَا اليَاءَ عِنْدَنَا ؛ خِلَافًا للكُوفِيِّينَ - رحمهم اللهُ -[٤] ؛ والدَّلِيْلُ على أَنَّهَا عِوَضٌ التِزَامُ

---

١) في الأصل : الألف . . . بالفتحة ، تحريف.
٢) المقرب ١ / ١٨١.
٢) ما استثناه ابن عصفور هو (فل) في ضرورة الشعر ، وما كان على وزن مفعلان في نادر الكلام ، نحو: مكرمان - راجع المقرب ١ / ١٨٢ وانظر إصلاح الخلل ص ٢٣٧.
٣) المقرب ١ / ١٨١ ، ١٨٢.
٤) الكتاب ٢ / ٢١١ - وانظر المفصل ص ٣٣٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٥ والتعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ص ١٢٣.

العَرب ألاَّ يَجْمعُوا بَيْنَهُما ، وهَـذا العِوَضُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الإِلْبَاسِ ، فَـلا يجُوزُ فـي : يا عَمِّي ، أَنْ تقُولَ : يا عَمَّتْ ، لَمَّا كَانَ له مُؤَنَّثٌ مِنْ لَفْظِـهِ ، فَيَلْتَبِسَ ، ثُمَّ لَكَ في تَحْرِيكِ التَّاءِ وَجْهَانِ : الفَتْحُ ، والكَسْرُ ، فالفَتْحُ لِوَجْهَيْنِ : إِمَّا لأَنَّهَا حَرَكَةُ الحَرْفِ المُعَوَّضِ عنه التَّاءُ ، وإِمَّا طَلَبًا للتَّخْفِيفِ ، والكَسْرُ مِنْ وَجْهَيْنِ : إِمَّا لِمُخَالَفَةِ الكَسْرَةِ الحَرْفَ المُعَوَّضَ عَنْه ، أَوْ لأَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تَأْنِيثٍ ، والكَسْرُ مِنْ عَلائِمِ التأْنِيثِ ، وقَالُوا : يا أَبَتَا ، ويا أُمَّتَا ، فالتَّاءُ فيهما عِوضٌ عَنِ اليَاءِ ، وكذلِكَ الأَلِفُ أَيْضًا عِوَضٌ عَنِ اليَاءِ ، ولا يُكْرَهُ الجَمْعُ بَيْنَ العِوَضَيْنِ ، كما يُكْرهُ الجَمْعُ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عَنْـه .

وقـوله (اللَّهُمَّ)[1]

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في المِيمِ فِيْهِ[2] ، فذَهَبَ البصريُّونَ إِلى أَنَّهـا عِوَضٌ مِنْ (يا) فيـه ، إِذْ[3] كَانَ أَصْلُه : (يا أَللهُ) فَحَذَفْنَا (يا) وعَوَّضْنَا عَنْها (المِيْمَ) ، ولِذَلِكَ أَتينـا بهـا مُشَدَّدَةً لمَّا كَانَتْ عِوَضًا عَنْ حَرْفَيْنِ ، والدَّلِيلُ على أَنَّهَا عِوَضٌ عَدَمُ الجَمْعِ بينَهُما في اخْتِيَارِ الكَلامِ ، وقَالَ الكُوفِيُّونَ : ليْسَتْ عِوَضًا ، وأَنْشَدُوا عـلى ذلِكَ بالجَمْعِ بَيْنَهُما قَوْلَ الشَّاعِرِ :

* إِنِّـي إِذَا مَا حَـدَثٌ أَلَمَّا

أَقُـولُ : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا *[4]

====================

١) المقـرب ١ / ١٨٢.

٢) الكتـاب ٢ / ١٩٦ - وانظر معـاني القرآن ١ / ٢٠٣ ومعـاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٥ وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣ والإنصاف ١ / ٣٤١ والتبيين ص ٤٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٦.

٣) في الأصل : في إذا .

٤) عزي البيت إلى أميه بن أبي الصلت ، وإلى خراشة الهذلي ، وهو في نوادر أبي زيد ص ٤٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٢ ، والجمل ص ١٦٤ والتذييل والتكميل جـ ٤ ل ٢٠٢ أ ، والهمع ٣ / ٦٤.

وفي البَيْتِ الذي أنْشَدَه المُصَنِّفُ ـ رحمَه اللّهُ ـ.[1]

والجَوابُ عَنْ ذلِكَ : بأنَّ هذه ضَرُورَةُ شِعْرٍ ، ولا حُجَّةَ فيه ، وقَالَ الفَرَّاءُ ٦٥/م
رحمَه اللّهُ ـ المِيمُ مِنَ اللَّهُمَّ ، كَانَ أَصْلُه : يا الله أُمَّنا بِخَيْرٍ ، فَأَبْقَيْنَا
اسْمَ اللّهِ تَعَالى ، والمِيمَ ، وحَذَفْنَا اليَاءَ[2] ، وهذا الذي ذَكَرَه دَعْوَى ،
لا دَلِيلَ عَلَيْها ، فَلا يُصَارُ إليْها ، على أنّا نَقُولُ لَه : مَحَنَّاكَ بِالدَّلِيلِ ،
وَنَتَعَرَّضُ لِلْجَوابِ عَنْ ذلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ ـ رحمَه اللّهُ : لَوْ كَانَتِ المِيمُ مِنْ
(أُمَّنا بِخَيْرٍ) لَمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ أُمَّنا بِخَيْرٍ ، ولا أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ الْعَنِ
الكافِرَ ، كَمَا لا يُقَالُ : يا أَللّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ ، العَنِ الكافِرَ ، بَلْ والْعَنِ
الكَافِرَ ، بِحَرْفِ العَطْفِ.[3]

وأَجَابَ بَعْضُهمْ أَبَا عَلِيٍّ ـ رحمَه اللّهُ ـ عَنْ ذلِكَ بأَنْ قَالَ : إنَّما جَازَ هذا
العَطْفُ لِحَذْفِ الأَوّلِ ، ولَمْ يَبْقَ لَفْظُ الفِعْلِ بَيِّنًا ، فَلِذَلِكَ جازَ أَنْ تقُولَ : العَنِ
الكَافِرَ ، بِغَيْرِ حَرْفِ العَطْفِ ، وأَنْ تَقُولَ : أُمَّنا بِخَيْرٍ ، ويكُونُ تأْكِيدًا لِمَا
قَبْلَه ، وهذا الذي ذَكَرُوه مِنَ التَّأْكِيدِ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ التَّأْكِيدَ مَوْضِعُ
تَطْوِيلٍ وَتَكْرارٍ ، لا حَذْفٍ واخْتِصَارٍ ، فلو كَانَتْ للتأْكِيدِ كَانَ إِبْقَاءُ الجُمْلَةِ
الأولى أولى مِنْ حَذْفِها، وإبْقاءُ حَرْفٍ مِنْها ، لاغَيْرُ ، والإتْيانُ بتأْكِيدِها
يُعَزِّزُ ذلِكَ .

ومِمّا يَدُلُّ على أنَّ المِيمَ لَيْسَتْ مِنْ (أُمَّنا بِخَيْرٍ) مَجِيءُ جَوابِ الشَّرْطِ بَعْدَها
في قولِه تَعَالى : ﴿ وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هذا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ
عَلَيْنا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[4] ، والشَّرْطُ إذا تَقَدَّمَه فِعْلٌ أَغْنَى عَنْ مَجِيءِ الجَوابِ

==========================

١) وهو قوله : * وَما عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يا اللَّهُمَّ مَا *
انظره في المقرب ١/١٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٠٣ واللامات للزجاجي ص ٨٦ والإنصاف ١/٣٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٧.

٢) معاني القرآن ١/٢٠٣ وعبارته (.. ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها (أم)، تريد يا ألله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت.....)

٣) المسائل الشيرازيات ل ٢٥ ب وانظر الإنصاف ١/٣٤٤.

٤) سورة الأنفال آية ٣٢.

بَعْده ، تَقُولُ : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبْ ، ولا تَقُولُ : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبْ فَأَنا مُكْرِمُكَ.

قوله : (وفُلُ)(١)

(فُلُ) لا يَكُونُ إِلَّا في النِّداءِ ، بخِلَافِ (فُلَانْ) ، فَإِنَّه يُسْتَعْمَلُ في النِّداءِ وغَيْرِه ، وهُوَ كِنايَةٌ عَنْ أَعْلَامِ الأَنَاسِيِّ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عليه الأَلِفَ واللَّامَ ، فَقُلْتَ : (الفُلَانُ) كَانَ كِنَايَةً عَنْ أَعْلامِ البَهَائِمِ .

قَوْلُه : (لُكَعُ)(٢)

رَجُلٌ لُكَعٌ ، أَيْ : لَئِيمٌ ، ويُقَالُ : هُوَ الذَّلِيلُ العَبْدُ النَّفْسِ.(٣)

قَوْلُه : (وتَدْخُلُ لَامُ الجَرِّ عليه مَفْتُوحَةً)(٤)

إِنَّمَا فُتِحَتْ لِعِلَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ مَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ : هُمَا : وُقُوعُ المُنَادَى مَوقِعَ المُضْمَرِ ، وطَلَبُ الفَرْقِ بيْنَ المَدْعُو والمَدْعُوِ إِلَيْه ، فَإِنَّهَا مَعَ المَدْعُو إِليْه مَكْسُورَةٌ .

وقَوْلُنا : (إِنَّه واقِعٌ موقِعَ المُضْمَرِ) ، لِنُخْرِجَ المَدْعُوَ إِليْه ، فَإِنَّه لَيْسَ واقِعًا مَوْقِعَ المضْمَرِ ، فَبَقِيَتِ اللَّامُ مَعَه على كَسْرِها .

وقَوْلُنا : (وطَلَبُ الفَرْقِ) ، لِنُخْرِجَ المَعْطُوفَ على المَدْعُو ، نَحْو : يالَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ ، فَإِنَّ اللَّامَ في (لِعَمْرٍو) مَكْسُورَةٌ ، وإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا على المُنَادَى فَهُو واقِعٌ مَوْقِعَ المُضْمَرِ ، لكِنْ حَصَلَ الفَرْقُ بعَطْفِه على الأَوَّلِ ، فَلَا حَاجَةَ إلى الفَتْحِ.

قوله : (مِنْ نَبْزٍ)(٤)

النَّبْزُ : يُقَالُ في الشَّرِّ خَاصَّةً ، بِخِلَافِ اللَّقَبِ ، فَإِنَّه يُقَالُ في الخَيْرِ والشَّرِّ ، كَقَوْلِهِمْ : أَوَّلُ لَقَبٍ في الإِسْلَامِ عَتِيقٌ ، وهُوَ لَقَبٌ لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ(٥) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ومِثَالُ النَّبْزِ : قُفَّةٌ ، وكرز ، وبطة ، وغيْرُ ذلِكَ ، فالقُفَّةُ كالقَرْعَةِ(٦) ، تُتَّخَذُ مِنَ الخُوصِ

---

١) المقرب ١/١٨٢.   (٢) المصدر نفسه ١/١٨٢.
٣) الصحاح (لكع) ٣/١٢٨٠ والنص فيه كما هنا تماما.
٤) المقرب ١/١٨٤.   (٥) الاشتقاق لابن دريد ص ٤٩ وانظر جمهرة اللغة ٢/٢٠.
٦) رسمت في الأصل هكذا: كالتقصنة وما أثبته عن الصحاح (قفف) ٤/١٤١٨.

والكُرّزُ : الخُــرّجُ.

وقَــوْلُه : (وقَـدْ حُـكِيَ لَحَاقُهـا في آخـرِ صِفَتِه)(١)

هـذا الذي ذَكَرَ/المُصَنِّفُ ـ رحِمَه اللّهُ ـ مذْهَبُ يُونُسَ(٢) ـ رحِمَه اللّهُ ـ وقَاسَـه ٦٥/ب

على المُضَافِ إليْه ، وقَالَ : بَلْ أَوْلى ، فإنَّ المُضَافَ إليْه غَيْرُ مَنْـدُوبٍ ،

لا لفْظَاً ولا مَعْنَى ، والصِّفَةُ هِيَ الموصُوفُ ، فهِيَ مَنْدُوبَةٌ في المَعْنَـى ،

وذهَبَ الخَليْلُ وسِيْبَويه(٢) ومَنْ تَبِعَهُما ـ رحِمَهم اللّهُ ـ إلى أنَّهُ لا يَجُـوزُ

إلْحَاقُ ألفِ النُّدْبَةِ الصِّفَةَ ، وفَرَّقُوا بيْنَ المُضَافِ إليْه وبيْنَ الصِّفَةِ بأنَّ اتِّصالَ

المُضَافِ إليْه بالمُضَافِ أشَدُّ مِن اتِّصَالِ الصِّفَةِ بالموصُوفِ ؛ مِنْ حَيْثُ إنَّ الصِّفَةَ

والموصُوفَ يُفْصَلُ بينَهُما بالتَّنْويْنِ ، ولا كذلِكَ المُضَافُ والمُضَافُ إليْه ، فَبَانَ

أنَّ اتِّصَالَ المُضَافِ إليْه أشَدُّ مِن اتِّصالِ الصِّفَةِ ، فلا يَلْزَمُ مِنْ إلحَاقِ علامَـةِ

النُّدْبَـةِ بالمُضَافِ إلْحَاقُهـا الصِّفَةَ.

قَـولُه : (في نُدْبَـةِ غُلامِـكِ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَـا)(٢)

مِثَالُ المَضْمُومِ قولُكَ : واغُلاَمَهُوهُ ، إذَا نَدَبْتَ غُلاَمَـهُ ، ولَمْ تَقُلْ : واغُلاَمَهَـا ؛

لِئَلاَّ يلتَبِسَ بِغُلاَمِ امْـرَأةٍ .

قَـولُه :(فَإنْ كَانَ السَّاكِنُ تَنْوِيْنًا حَذَفْتَـه)(٣) إلى آخِرِ هذه المَسْأَلةِ ، كما تَقَدَّمَ

مِن الأمْثِـلَةِ .

---

١) المقـرب ١/١٨٤.

٢) انظر مذهب يونس والخليل وسيبويه في الكتاب ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ والمقتضب ٤/٢٧٥. وذهب مذهب يونس بعض الكوفيين وابن كيسان ـ انظر الإنصاف ١/٣٦٤ ، وأسرار العربية ص ٢٤٥ وشرح الكافية ١/١٥٩ ويونس البصري ص ٢٦٧ وابن كيسان النحوي ص ١٨٩.

٢) المقـرب ١/١٨٥.

٣) المصدر نفسه ١/١٨٥ وتمام قول ابن عصفور (. . . وألحقت الألف وأتبعتها حركة ما قبلها ، فتقول : يا غلام زيداه ، وإن كانت ألفا ألحقت ألف الندبة وحذفت التي قبلها لالتقاء الساكنين، فتقول : واموساه، وإن كان واوا ، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها وألحقت الألف ، فتقول : وامن يغزواه.)

إنْ حَصَلَ لَبْسٌ أُتْبِعَتْ عَلامَةُ النُّدْبَةِ الحَرَكَةَ التي قَبْلَ التَّنْوِينِ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِيْنِ ، فيكُونُ بَعْدَ الضَّمَّةِ واوٌ ، وبَعْدَ الكَسْرَةِ ياءٌ ، وبعْدَ الفَتْحَةِ أَلِفٌ ، وإنْ لَمْ يَحْصُلْ لبْسٌ جَعَلْتَ عَلامَةَ النُّدْبَةِ أَلِفًا في كُلِّ حَالٍ وفَتَحْتَ ما قَبْلَهَا .

قَوله : (ولا يُرَخَّمُ مَنْدُوبٌ ، ولا مُسْتَغاثٌ بِه)(1)

لأَنَّ المُرادَ فيهما مَدُّ الصَّوْتِ ، والتَّرخِيْمُ مِمَّا يُضَادُّ ذلِكَ .

وقَوله : (ولا مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ)(1)

لأَنَّنا لا نُرَخِّمُ إلَّا ما أَحْدَثَ فيه النِّداءُ البِنَاءَ ، ولَيْسَ بِمَنْدُوبٍ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا تَطَرَّقَ إليْه التَّغْيِيْرُ بِالبِنَاءِ جَازَ أَنْ يَتَطَرَّقَ إليْهِ تَغْيِيْرٌ آخَرُ بالتَّرْخِيْمِ ؛ لأَنَّ التَّغْيِيْرَ يُؤْنَسُ بالتَّغْيِيْرِ ، وجَمِيْعُ ما ذَكَرَ مُعْرَبٌ في النِّدَاءِ ، فَلا يُرَخَّمُ .(2)

وقَوْلُه : (ويَجُوزُ تَرْخِيْمُ ما عَدَا ذَلِكَ مِنَ المُنَادَيَاتِ)(3)

لَيْسَ هَذا على ما ذَكَرَه مِنَ الإِطْلاقِ ، بَلْ إنْ وُجِدَ فيه الشُّرُوطُ التي سَنَذْكُرُهَا جَازَ تَرْخِيْمُهَا ، وإلَّا فَلا .

قَوْلُه : (أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ)(3)

تَحَرَّزَ مِنْ حَذْفِ أَوائِلِها ، كما لَوْ قُلْتَ : يا عِدَة ، أَوْ أَوْسَاطِها ، كَمَا لَوْ قُلْتَ : يا مذ .

وقَوْلُه : (في النِّدَاءِ)(3)

تَحَرَّزَ مِنْ حَذْفِ أَواخِرِ الأَسْماءِ لا في النِّداءِ ، نَحْو : يد ، ودم ، وغد .

قَوْلُه : (قَدْ بُنِيَ بِسَبَبِ النِّدَاءِ)(3)

تَحَرَّزَ مِنْ أَنْ يكُونَ مَبْنِيًّا لا بِسَبَبِ النِّداءِ ، كَقَولِنا : ياهَؤُلاءِ ؛ فَإنَّ بِنَاءَه على الكَسْرِ لَيْسَ بِسَبَبِ النِّداءِ ، ولِهَذا لا تَصِفُه بالجَرِّ ، بَلْ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ .

قَوله : (أَوْ ثَلاثَةٍ لَيْسَ أَحَدُها تَاءَ التَأْنِيْثِ)(3)

==================

1) المصدر نفسه ١/١٨٦ .

2) هذا التعليل ساقه السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٣٢٩ إلى قول الشارح - رحمه الله . (لأَنَّ التغيير يؤنس بالتغيير . .)

3) المقرب ١/١٨٦ .

هَـذا عِنْدَنـا ، خِلافًـا للفَـرَّاءِ[1]، فإنَّـه يُجِيْزُ تَرْخِيْـمَ الثُّلاثِـيِّ المُتَحَرِّكِ الوَسَــطِ ، نَحْـو : عُمَــرَ ، ويُنَزِّلُ الحَرَكـةَ مَنْزِلَةَ حَـرْفٍ رابِـعٍ ، وعَلَيْـه قولُ المُتَنَبِّي - رحمَـه اللَّــهُ : *عُـمَ بنَ سُـلَيْمانٍ*[2]

يُرِيْدُ: عُمَـرَ ، فَإِنْ كانَ الثُّلاثِـيُّ سَاكِنَ الوَسَـطِ فالمَشْهُورُ مِنْ نَقْلِ الأَئِمَّـةِ - رحمَهم اللَّـهُ تَعالى - أَنَّ الإِجْماعَ مُنْعقِدٌ على أَنَّـه لا يَجُوزُ تَرْخِيْمُـه ، وقَـالَ ابنُ الخَبَّـازِ[3] رحمَـه اللَّهُ - في كِتابِـه الكِفايَـةِ : ومِنْهُـمْ مَنْ يُجِيْزُه ، يَعْنِي التَّرْخِيْـمَ في الثُّلاثِيِّ السَّاكِنِ الوَسَـطِ ، والضَّمِيرُ في :(مِنْهُم) يَعُودُ إلى الكُوفِيِّينَ - رحمَهم اللَّهُ ، وكَذلِـكَ يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ أبي البَقَــاءِ - رحمَـه اللَّهُ - في كِتابِ التَّبْيِيْنِ[4] ، كما ذَكَرَ ابنُ الخَبَّازِ رحمَـه اللَّهُ .

وقَــولُه : (حَذَفْتَهــا ، لاغَيْــرُ)[5]

فِيْـه تَنْبِيْـهٌ على أنَّـه لا يُحْذَفُ مَعَ تاءِ التأْنِيْثِ غَيْرُهـا حَتَّى لَوْ سَـمَّيْتَ بِطَائِفِيَّـةَ ، أَوْ مُرْجَانَــةَ ورخَّمْتَهُما لا تَحْذِفُ إِلَّا تَـاءَ التأْنِيْـثِ، لاغَيْـرُ.

قَــولُه/(وإنْ كانَتْ فِيْـهِ زِيادَتَـانِ)[5] م/٦٦

يُضَـمُّ إِلَى ما عَدَّه مِنَ المواضِعِ نَحْوِ : جَبَـرُوتٍ ، ورَغَبُـوتٍ ، فَإِنَّكَ في التَّرْخِيْــم تَحْذِفُ مِنْـه الـوَاوَ والتَّـاءَ أيضـا .

قَـوْلُه : (نَحْو: مَنْصُــورٍ)[5]

---

١) انظر الأصول ١ / ٣٦٥ وقد عزاه ابن الانباري في الإنصاف ١ / ٣٥٧ إلى الكوفيين ، وأبو البقاء في التبيين ص ٤٥٦ إلى بعض الكوفيين وزاد الرضي في شرح الكافية ١ / ١٤٩ الأخفش مع الفراء، وانظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٧ والهمع ٣ / ٨٤.

٢) البيت بتمامه : * أَجِدَّكَ ما تَنْفَكُّ عَانٍ تَفُكُّه عُمَ بنَ سُلَيْمانٍ وَمالاً تُقَسِّمُ *
وهو في ديوانه ص ١١٦ وانظر شرح الديوان المنسوب للعكبري ٤ / ٨٩ وشرح الديوان للبرقوقي ٤ / ٢١٢.

٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي النحوي الضرير ، عرف بابن الخباز الموصلي ، له من المصنفات الكفاية، والنهاية، وشرح ألفية ابن معط وشرح الجزولية، توفي سنة ٦٣٧هـ انظر ترجمته في نكت الهميان ص ٦٩ وبغية الوعاة ١ / ٣٠٤.

٤) التبيين ص ٤٥٦.   (٥) المقرب ١ / ١٨٧.

لِيُعْلِمَنَا أَنَّ مِنْ شَرْطِ حَرْفِ المَدِّ واللِّيْنِ أَنْ يكونَ زائِدًا ، يَحْترِزُ مِنْ نحْوِ : مُخْتَارٍ ، فَإِنَّكَ إِذا رخَّمْتَه لا تَحْذِفُ مِنْه إِلَّا الرَّاءَ فَقَطْ.

قوله : (أَوْ سُكُونٍ)(1)

هَذا خِلافٌ لِلفَرَّاءِ(2)، فَإِنَّ عنْدَه إِذا رَخَّمْتَ نَحْو : هِرَقْلٍ، وقِمَطْرٍ، تَحْذِفُ مَعَ الآخِرِ الحَرْفَ السَّاكِنَ الذي قَبْلَه ، سَواءٌ في ذَلِكَ عِنْدَه الحَرْفُ الصَّحِيحُ نَحْو ما مَثَّلْنا بِه، والحَرْفُ المُعْتَلُّ ، نَحْوَ : يَزِيْدٍ ، وثَمُوْدٍ.

قَوله (جَازَ لَكَ أَنْ تُقْحِمَ فيه تَاءَ التَأْنِيْثِ)(3) إلى آخره.

قَالَ النُّحَاةُ في مِثْلِ هَذا : إِنَّا إِذا رَخَّمْنَا نَحْذِفُ تاءَ التأْنِيْثِ، ثُمَّ أَتَيْنا بها بَعْدَ التَّرْخِيْمِ مُقْحَمَةً مَزِيْدَةً ، إِنَّما حَرَّكْنَاهَا بِالفَتْحِ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ ما قَبْلَها، وأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ - رحِمَه اللَّهُ - فَإِنَّه قَالَ في تَعالِيْقِهِ على كِتابِ سيبويه(4) : القَائِلُ: يا طَلْحَةَ، بالفَتْحِ في التَّاءِ أَقْحَمَ الهاءَ* بيْنَ الحَاءِ وبيْنَ الفَتْحَةِ التي كانَتْ تكُونُ على الحَاءِ إِلى الهاءِ* المُقْحَمَةِ بيْنَها وبيْنَ الحَاءِ، فانْفَتَحَتِ الحَاءُ ؛ لأَنَّ هذه التَّاءَ* إِذا أُلْحِقَت اسْمًا فَتَحَتْ ما قَبْلَها ، فالفَتْحَةُ في الحَاءِ مِنْ قَولِهِم : يا طَلْحَةَ ، غَيْرُ الفَتْحَةِ التي كانَتْ عَلَيْها في حَالِ التَّرْخِيْمِ ؛ لأَنَّ تِلْكَ قَدِ انْتَقَلَتْ إِلى الهاءِ* على مذهبنا*، وما أَحْسَنَ ما قَالَ - رحِمَه اللَّهُ - ؛ فَإِنَّ على قَوْلِ الجَمَاعَةِ نكُونَ قَدْ زِدْنَا حَرْفًا وحَرَكَةً ، وعلى ما قَالَه - رحِمَه اللَّهُ

---

1) المقرب ١/١٨٧ وفيه قبل هذه الكلمة (والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى رد المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخرا بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون...)

2) انظر المقتضب ٤/٢٦٠ والأصول ١/٣٦٣ وعزا ابن الأنباري هذا الرأي في الإنصاف ١/٣٦١ إلى الكوفيين وتبعه أبو البقاء العكبري في التبيين ص ٤٥٨، وانظر رأي الفراء في شرح الكافية ١/١٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١. وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧ والهمع ٣/٨٥.

3) قبل هذه العبارة في المقرب ١/١٨٧ (.. وإذا رخمت ما في آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الرد جاز لك أن تقحم فيه تاء التأنيث وتحركها بالفتح فتقول : يا فاطمة ..)

٤) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١/٨٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٨٣.

* في الأصل : (... التاء ... إلى التاء ... في ... إلى التاء ... على مابينا

تَكُونُ قَدْ زِدْنَا حَرْفًا فَقَطْ ، والحَرَكَةُ التي زِدْنَاهَا قَبْلَ التَّاءِ لا يُعْتَدُّ بِهَا زَائِدَةً ، لِأَنَّ ما قَبْلَ تاءِ التأْنِيْثِ لا يكُونُ إلاَّ مُتَحَرِّكًا ، فالحَرَكَةُ كالمُضْطَرِّ إِلَيْهَا ، فَلا تُعْتَدُّ زائِدَةً.

قَوْلُه: (قَاضُونَ اسْمُ رَجُلٍ)(1)

كَانَ أَصْلُه : قَاضِيُون في التَّقْدِيْرِ ، فَحَذَفْنا الضَّمَّةَ للاسْتِثْقَالِ ، فالتَقَتِ الوَاوُ والياءُ ، وهُما سَاكِنَانِ ، فَحَذَفْنَا اليَاءَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وأَبْدَلْنَا مِنَ الكَسْرَةِ ضَمَّةً لِتَسْلَمَ الواوُ(2) ، فَصَارَ اللَّفْظُ (قَاضُونَ) كَما تَرَى ، فإِذَا رَخَّمْتَه على لُغَةِ مَنْ لَمْ يَنْوِ زالَ مُوجِبُ حَذْفِ اليَاءِ ، وهُوَ الوَاوُ ، فَتُعِيْدُ اليَاءَ فتقُولُ: يا قَاضِيْ ، وكَذَلِكَ أيْضًا تُعِيْدُ اليَاءَ على لُغَةِ مَنْ يَنْوِي.

قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ في شَرْحِ هذا البَابِ مِنْ كِتابِ سيبويه - رحمَه اللَّهُ : هذا البَابُ يُرَخَّمُ باللُّغَتَيْنِ ، وتَعْتَدُّ بالعَارِضِ ، لِأَنَّ الذي كُنْتَ حَذَفْتَ مِنْ أَجْلِه السَّاكِنَ الأَوَّلَ قَدْ زَالَ ، ولَيْسَ بِمَنْزِلَةِ ﴿قَالُوا الان﴾(3) في قِرَاءَةِ مَنْ نَقَلَ ، لِأَنَّ الحَرْفَ السَّاكِنَ الذي حَذَفْتَ الواوَ مِنْ أَجْلِه بَاقٍ ، وإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا ، فجَازَ فيه الاعْتِدَادُ بِه وتَرْكُ الاعْتِدَادِ ، ثُمَّ قَالَ : (ورَدَدْتَ ما حَذَفْتَ مِنْ آخِرِ الكَلِمَةِ ، وهُوَ اليَاءُ ، وكذلِكَ حُكْمُ ما يُحْذَفُ للسَّاكِنَيْنِ ، لِزَوالِ السَّاكِنِ مِنَ اللَّفْظِ ، فَإِذا رَخَّمْتَ على لُغَةِ مَنْ لَمْ ينْوِ كانَتِ اليَاءُ في نِيَّةِ الضَّمَّةِ لِلْبِنَاءِ ، وإِنْ رَخَّمْتَ على لُغَةِ مَنْ يَنْوِي ، فإِن اعْتَقَدْتَ أَنَّ حَرَكَةَ الضَّادِ مَنْقُولَةٌ إِلَيْهَا مِنَ اليَاءِ

==========================

1) المقرب ١/١٨٨ وقول ابن عصفور تاما (والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم، ثم زال بالترخيم سببه زال ذلك الحكم ، فتقول في ترخيم (قاضون) اسم رجل : ياقاضي ، فترد الياء لما زال موجب حذفها ، وهو الواو.)

2) في الأصل : الياء ، تحريف.

3) سورة البقرة آية ٧١ وفي البحر المحيط ١/٢٥٧ جاء ما نصه: (.. قرأ الجمهور بإسكان اللام والهمزة بعده ، وقرأ نافع بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام ، وعنه روايتان: إحداهما حذف واو قالوا ، إذ لم يعتد بنقل الحركة إذ هو نقل عارض ، والرواية الأخرى: إقرار الواو اعتدادا بالنقل واعتبارا لعارض التحريك ؛ لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها ، فإذا ذهب موجب الحذف عادت الواو إلى حالها من الثبوت ..) وانظر عن قراءة هذه الآية إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٢٥.

بَعْدَ زوالِ حَركَتِها لَمْ يُنْوَ فيها حَركَةٌ ، وإِنْ كُنْتَ حَذَفْتَ حَركَةَ اليَاءِ، ثُمَّ حَذَفْتَ للسَّاكِنَيْنِ وضَمَمْتَ الضَّادَ لِلوَاوِ التي وَقَعَتْ بعْدَها فَتَنْوي حَركَةَ اليَاءِ ، وهِيَ ضَمَّةُ الأَصْلِ ، ثُمَّ قَالَ : وهَذا نَصٌّ في رَدِّ ما يُحْذَفُ للسَّاكِنَيْنِ إِذَا فُقِدَ مِنَ اللَّفْظِ وإِنْ كَانَ مُرادًا مَنْويًّا . (١)

شرح هذا الباب غير موجود في القطعة الموجودة من تنقيح الألباب .

بـــاب لاَ

==========

٦٦/ب

قَـــوْلُه :(فَإِنْ دَخَـلَتْ عـلى مَعْرِفَـةٍ لَمْ تعْمَـلْ شَـيْئًا)[(١)] /

إِنَّمـا لَمْ تَعْمَـلْ في المَعْرِفَـةِ لِمَا ذَكَره المُصَنِّفُ ـ رحِمَـه اللّهُ ـ في بَـابِ ما ولاتَ[(٢)]، وَبِمَا زِدْنَـا عَلَيْـهِ نَحْنُ هُنَـاكَ أَيْضًـا .[(٣)]

وقَـــوْلُه :(ولَزِمَ تَكْرارُهـا)[(٤)]

إِنَّما لَزِمَ تَكْرارُهـا وأَنْ يُقَـالَ مَثَلاً : لا زيـدٌ عِنْـدِي ولا عَمْرٌو ، لِأَنَّهـا جَـــوابٌ عَنْ سُـؤالٍ مُـكَرَّرٍ، كَأَنَّـه قَـالَ : أَزَيْـدٌ عِنْـدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ فَأَجَابَــه بالتَّكْرارِ ، ولَـوْ لَمْ يَـكُنْ جوابًـا عَنْ سُـؤالٍ مُكَرَّرٍ لاكْتُفِيَ في الجَوابِ بِ(لا) أَوْ(نَعَـمْ) ،ولَمَّا لَـمْ يُكْتَـفَ دَلَّ ذَلِكَ أَنَّـه جَـوابُ سُـؤالٍ مُكَرَّرٍ ، أَوِ الْتَزَمَ جَوابَ السُّؤَالِ المُكَرَّرِ ، والمَـــرْءُ مُـلْزَمٌ بِمـا الْتَزَمَ بِـه .

وقَـــوْلُه :(أَبَـا الحَسَـــنِ)[(٤)]

يَعْنِـيْ : عَـلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ـ كَرَّمَ اللّهُ وَجْهَـــهُ ـ .

وقَـــوْلُه :(أَرَى الحَاجَـاتِ)[(٥)]

==========================

١) المقـرب ١ /١٨٩.
٢) المصدر نفسه ١ /١٠٤ وما بعدهـا ـ قال ابن عصفور ـ رحمه الله ـ مانصه : (أما (لا) فإنـها لا تعـمل إلا في التكرار بشرط أن يكون الخبر أيضا مؤخرا منفيا، نحـــو قولك :لا رجل أفضلَ منك ، فإن كان موجبا ، أو مقدما لم تعمل ، نحـو قـــولك: لا أفضلُ منك رجلٌ ولا امرأةٌ ، ولا رجلَ ولا امرأة إلا أفضلُ منك؛وسبب ذلك أنـها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم،ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب السؤال العام،نحو قولك:هل من رجل قائم ؟ فيلزم دخولها من أجـل ذلك على الاسم النكرة.)
٣) انظر ما زاده الشارح ـ رحمه الله ـ في ص ١٩٩.
٤) المقرب ١ /١٨٩ وهذه الكلمة من قول العرب:(قضية ولا أبا حسن لـها) وانظـــر الكتاب ٢ /٢٩٧ والمقتضب ٤ /٣٦٣ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٥٠٨ .
٥) المقرب ١ /١٨٩ وتمام البيت: . . .عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِـلادِ *
وهو في الكتاب ٢ /٢٩٧ وانظر المقتضب ٤ /٣٦٣ والمسائل المنثورة ص ٩٧ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ /٥٦٩ وشرح اللمع لابن برهان ١ /٧٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ /٦٠٨ والهمع ٢ /١٩٥.

البَيْتُ لابْنِ الزَّبِيرِ الأَسَدِيِّ[1] - بِفَتْحِ الزَّايِ وكَسْرِ اليَاءِ المُوَحَّدَةِ ، وبَعْدَها يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتُ ، يَقُولُه لِعَبْدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وكَانَ يُكْنَى أَبَا خُبَيْبٍ - حِينَ أَتَاهُ مُسْتَمِيحًا، فَلَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِه.

نَكِدْنَ : أَيْ : ضِقْنَ وتَعَذَّرْنَ ، وَأَرَادَ بِالبِلَادِ : ما كَانَ في طَاعَةِ عَبْدِ اللَّهِ وخِلَافَتِه ، وأُمَيَّةَ مَعْرِفَةٌ ، وقَدْ أَعْمَلَ فِيهِ(لا).

قوله : (فَعَلَى حَذْفِ مِثْلٍ)[2]

فِيهِ نَظَرٌ ، فَإِنَّه - حِينَئِذٍ - يكُونُ قَدْ حَذَفَ المُضَافَ وأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَه ، وأَعْمَلَ(لا) في الذي كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ ، فَتَكُونُ(لا) - حِينَئِذٍ - قَدْ عَمِلَتْ في المَعْرِفَةِ ، فَالسُّؤَالُ بَاقٍ كَمَا كَانَ ، وإِنَّما الوَجْهُ في الجَوابِ ما قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ - رحمَه اللَّهُ -[3]: وهُوَ أَنَّه اعْتَقَدَ تَنْكِيرَ هَذِه الأَلْفَاظِ التي ذَكَرَها جَمِيعَها ، فَلَمْ تَعْمَلْ فيها(لا) إلاَّ وَهِيَ نَكِرَاتٌ ، لا مَعَارِفُ ، قَالَ سِيبَوَيْه رحمَه اللَّهُ - قُلْتُ له* - يَعْنِي لِلخَلِيلِ - رحمَه اللَّهُ -:(فكَيْفَ يكُونُ هَذَا وإِنَّما أَرَادَ عَلِيًّا .

فَقَالَ : لِأَنَّه لا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ(لا) إلاَّ في نَكِرَةٍ[4] ، فَإِذَا جَعَلْتَ(أَبَا حَسَنٍ)نَكِرَةً حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ ، وعَلِمَ المُخَاطَبُ أَنَّه قَدْ دَخَلَ في هَؤُلَاءِ المَنْكُورِينَ عَلِيٌّ[5].

==============================

١) هو عبد الله بن الزبير من بني أسد ، شاعر كوفي ، من شيعة بني أمية ، ولما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة أتى به أسيراً ، فأطلقه، فمدحه ، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان ، راجع ترجمته في الأعلام ٤ /٨٧.

٢) المقرب ١ /١٨٩.   (٣) المفصل ص ٧٧.

٤) عبارة الكتاب المطبوع ٢ /٢٩٧ (.. لأنه لا يجوز لك أن تعمل(لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة ..) وفي الحاشية على الأستاذ عبدالسلام قائلا : في الأصل و ب : (أن تعمل(لا) إلا في نكرة) وهي عبارة الشارح كما ترى .

٥) بعد هذه العبارة في الكتاب ٢ /٢٩٧(وأنه قد غيب عنها)،وقد تكررت هذه العبارة مرتين في الكتاب : مرة في هذا الموضع،وأخرى في آخر النص .

* هذه الكلمة غير موجودة في الأصل ، وبها يستقيم الكلام .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّه لَمْ يُرِدْ أَنْ يَنْفِيَ كُلَّ مَنِ اسْمُه عَلِيٌّ ، وإِنَّما أَرادَ أَنْ يَنْفِيَ مَنْكُورِيْنَ كُلَّهُمْ في صِفَةِ عَلِيٍّ[1]، كأَنَّه قالَ : لا أَمْثالَ عَلِيٍّ لِهَذِهِ القَضِيَّةِ، وَدَلَّ هذا الكَلامُ المُخاطَبَ[2] على أَنَّه لَيْسَ لَها عَلِيٌّ ، وأَنَّه قَدْ غُيِّبَ عَنْها)

انْتَهى كَلامُ سِيْبَوَيْه .

قَوْلُه : (ولا زَيْدَ مِثْلُه)[3]

إِنَّه اعْتَقَدَ تَنْكِيْرَه ؛ يَدُلُّ على ذلِكَ وَصْفُه بِ(مِثْل)[4].

قَوْلُه : (أَوْ مُطَوَّلاً)[5].

يَعْنِي بِ(مُطَوَّل) المُشابِهَ لِلْمُضافِ ، نَحْو : لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ جالِسٌ عِنْدَنا، وإِنَّما قُلْنا : إِنَّه مُشابِهٌ له مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما : أَنَّ المُضافَ عامِلٌ في المُضافِ إِلَيْه ، فَكَذلِكَ (خَيْرًا) عامِلٌ في: (مِنْ زَيْدٍ).

والثَّانِي : أَنَّ المُضافَ دُونَ المُضافِ إِلَيْه لا يَسْتَقِيْمُ تَمامُ مَعْناه ، فَكَذلِكَ المُضارِعُ لَهُ ، يَتَعَلَّقُ بِه شَيْءٌ ، هُوَ تَمامُ مَعْناه ، كَخَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ .

قَوْله : (لِأَنَّها نَقِيْضَتُها)[5]

يَعْنِي أَنَّ (لا) نَقِيْضَةُ (إِنَّ) ؛ لِأَنَّ (لا) لِلنَّفْيِ ، و(إِنَّ) لِلإِثْباتِ ، والعَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ على نَقِيْضِه ، كما تَحْمِلُه على نَظِيْرِه ، هذا الذي يَقُولُه النُّحاةُ هُنا ، وعِنْدِيْ أَنَّ أَحْسَنَ مِنْ هذه العِبارَةِ ما قالَه شَيْخُنا ابنُ عَمْرُونَ - رحمَه اللّهُ -

---

١) في متن الكتاب ٢٩٧/٢ (... أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي ..) وعبارة الشارح - رحمه الله - في نسخة ب للكتاب، والأصل، كما علق عليه الأستاذ عبد السلام .

٢) كلمة (المخاطب) ليست في الكتاب .

٣) المقرب ١٨٩/١ وهذه العبارة من بيت مجهول القائل، وهو :

* تُبْكِي عَلى زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيْمُ الجَوانِحِ *

انظره في الهمع ١٩٦/٢ والدرر اللوامع ١٢٤/١ والخزانة ٥٧/٤ - عرضًا - وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢٣٦/١.

٤) قال ابن عصفور بعد أن ذكر البيت (يتخرج على تنكير زيد) المقرب ١٩٠/١.

٥) المصدر نفسه ١٩٠/١.

وابْنُ الخَشَّاب - رحمَه اللّه -(1): وهُوَ أنَّ للإثْبَاتِ ، كَمَا قُلْنَا في (لا) للنَّفْـي، ٢/٦٧
والنَّفْيُ والإِثْبَاتُ طَرفَانِ ، فَاشْتَركَا في الطَّرَفِيَّةِ ، فَحُمِلَتْ (لا) علـى (إنّ)
لاشْتِراكِهِما فِيْما ذَكَرْنَا .

قَوْلُه : (بُنِيَ مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ)(2)

اعْلَمْ أَنَّ النَّكِرَةَ المُفْرَدَةَ مَعَ (لا) للنَّفْيِ العَامِّ مَبْنِيَّةٌ على الفَتْحِ بِنَاءً عَارِضـًا ، والمُضَافُ والمُضَارِعُ له مُعْرَبَانِ ، واخْتَلَفُوا في عِلَّةِ بِنَاءِ النَّكِرَةِ المُفردةِ مَعَ (لا) لِنَفْيِ الجِنْسِ ، فَذَهَبَ بَعْضُهم(3) إلى أَنَّ عِلَّةَ بِنائِه تَضَمُّنُ مَعْنَى الحَرْفِ، وهُوَ (مِنْ) ، لأَنَّكَ إِذَا سَأَلَكَ سَائِلٌ : هَلْ في الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ؟ تُجِيْبُه بِـ(لا) التي للنَّفْيِ العَامِّ ، لِتَضَمُّنِ مَعْنَى (مِنْ) للعُمُومِ ، أَلَا تَرَى قولَكَ : لا رَجُلٌ ، إِذَا رَفَعْتَ لَيْسَتْ مُتَضَمِّنَةً ، فَصَارَ نَفْيُه نَفْيًا خَاصًّا ، بِمَعْنَى الوَحْدَةِ ، فَلَمَّا تَضَمَّنَ : لَا رَجُلَ ، لِنَفْيِ الجِنْسِ مَعْنَى الحَرْفِ صَارَ مَبْنِيًّا .

فَإِنْ قِيْلَ : لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ بِنَائِه هَا هُنَا تَضَمُّنَ مَعْنَى الحَرْفِ، وذَلِكَ لأَنَّه في المُضَافِ والمُضَارِعِ له كَذلِكَ لِنَفْيِ العُمُومِ، فَتَضَمُّنُ مَعْنَى (مِنْ) مَوْجُودٌ ، ولَيْسَا مَبْنِيَّيْنِ ، بَلْ هُمَا مُعْرَبَانِ ، فَيَخْتَلِفُ الحُكْمُ مَعَ وُجُودِ العِلَّةِ ، وذَلِكَ مُحَالٌ ، فَعَلِمْنَا أَنَّ عِلَّةَ بِنَاءِ النَّكِرَةِ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى الحَرْفِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، ولَا يُلْتَفَتُ إِلى قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الإِضَافَةَ تُنَافِي البِنَاءَ ، لأَنَّ: لَدُنْ زَيْدٍ ، مُضَافٌ ، وهُوَ مَبْنِيٌّ ، وسُقُوطُ التَّنْوِيْنِ في: لا غُلَامَ رَجُلٍ، للإِضَافَةِ ، لا لِبِنَائِه .

---

1) المرتجل ص ١٧٩ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٥ والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٨٤.
2) المقرب ١/١٩٠.
3) من هؤلاء النحاة الخليل، وتابعه ابن الأنباري ، وصحح ابن عصفور هذ التعليل، الكتاب ٢/١٧٥ وانظر أسرار العربية ص ٢٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧١ والهمع ٢/١٩٩.

وذَهَبَ سِيْبَوَيه - رحمَه اللّهُ - ومَنْ تبعَه(1) إلَى أنَّ عِلَّةَ بَنَاءِ النَّكرةِ المَفْتُوحَةِ مَعَ لا لِنَفْيِ الجِنْسِ تَرْكِيْبُها مَعَ الحَرْفِ ؛ لأَنَّ (لا) حَرْفٌ ، فَرَكَّبْنَا (رَجُلَ) مَعَها فَصَارَا كَحَرْفٍ ، فَبُنِيَا لِذلِكَ ، وليْسَ المُضَافُ والمُشَابُه كَذلِكَ؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تُرَكِّبُ ثلاثَ كلِمَاتٍ فَتَجْعَلَها كَكَلِمَةٍ واحِدَةٍ، والمُضَافُ والمُضَافُ إليْه كَلِمَتَانِ، وكَذلِكَ (خَيْرًا) مَعَ مَعْمُولِه كَلِمَتَانِ ، أوْ أكْثرُ فَلا تُرَكَّبَانِ مَعَ الحَرْفِ أيْضًا ، هَذِه عِلَّةُ بِنَائِه الصَّحِيْحَةُ ، وَلا يُلْتَفَتُ إلى قَوْلِ مَنْ قَالَ : حِيْنَ تَرْكِيْبِ (رَجُلَ) مَعَ (لا) لِمَ رَجَّحْتَ الحَرْفَ وبَنَيْتَه ؟ لأَنَّ الحَرْفَ هُو الذي أثَّر في الاسْمِ مَعْنَاه ، فَكَانَ أقْوَى مِنَ الاسْمِ لِذَلِكَ .

قَوْلُه : (وقَدْ يَحْذِفُونَ أَفْضَلَ)(2)

لا يُرِيْدُ بِـ(قَدْ) مَعَ المُضَارِعِ هُنَا التَّقلِيْلَ ؛ لأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ - رحمَه اللّهُ - قَالَ : (ويحْذِفُه الحِجَازِيُّونَ كَثِيْرًا)(3)، فَيكُونَ المُرَادُ بِـ(قَدْ) هُنَا التَّحْقِيْقَ ، كَمَا في قَوْلِه تَعَالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللّهُ ﴾(4)

قَوْلُه : (لَيْسَتْ لا عَامِلَةً في الخَبَرِ)(5) إلى آخِرِه .

هَذَا مَذْهَبُ سِيبويه - رحمَه اللّهُ - واحْتَجُّوا عَنْه بِضَعْفِ (لا) عَنْ (إنَّ) ، ومَذْهَبُ

=======================

1) الكتاب ٢ / ٢٧٥ وانظر المقتضب ٤ / ٣٥٧ والأصول ١ / ٣٨٠ وشرح الكافية ١ / ١١١ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٦.

2) المقرب ١ / ١٩٠.

3) المفصل ص ٣٠ وانظر شرحه لابن يعيش ١ / ١٠٧ ورصف المباني ص ٤٥٥ والجنى الداني ص ٢٥٤.

4) في التنزيل جَلَّ ذكره وردت آيتان ، جاء الفعل فيها (يعلم) بعد (قد) ، الأولى: في سورة النور آية ٦٣ ونصها : ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾
والثانية : في سورة الأحزاب آية ١٨ ونصها: ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلا ﴾

5) المقرب ١ / ١٩٠ وتمام قول ابن عصفور (. . . بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع)

أَكْثَرِ النُّحَاةِ البَصْرِيِّينَ أَنَّ(لا) عامِلَةٌ في الاسْمِ والخَبَرِ، فَالخَبَرُ مُرتَفِعٌ بـ(لا) -حينَئِذٍ - على مَذْهَبِهِمْ.(١)

قَـوْلُه : (لَا أَهْـلاً ، وَلَا مَرْحَبَـا)(٢)

هَـذَانِ مَنْصُوبَانِ ، إِمَّا على المَصْدَرِيَّةِ ، تَقْدِيرُهُما : لا أَهَلْتَ أَهْـلاً ، ولا رَحُبْتَ مَرْحَبًا ، أَوْ عـلى المَفْعُولِيَّةِ ، تَقْدِيرُهُما : لا صَادَفْتَ أَهْلاً، ولا لاقَيْتَ مَرْحَبًا .

قَوْلُه : (إِلَّا أَنَّه يجُوزُ في نَعْتِه إِنْ كَانَ مُفْرَدًا)(٣) إِلَى آخِرِه.

٦٧/ب قَـالَ ابْنُ عُصْفُورٍ -رحِمَـه اللَّهُ- في شَرْحِ المُفَصَّلِ : يَجُوزُ هُنَا أَنْ تَبْنِيَ الصِّفَةَ مع المَوْصُوفِ وتَجْعَلَهُما اسْمًا واحِدًا.

قَـوْلُه : (وقَـدْ تَدْخُـلُ(لا) عَلَى المُضَافِ إِلى مَعْرِفَـةٍ)(٤) إِلَى آخِرِ البَيْتِ.

اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ لَمَّا قَـالُوا : لا أَبَا لَهُ ، ولَا غُلامَيْ لَه ، بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ وحَـذْفِ النُّونِ عَلِمْنَا أَنَّهُم قَصَدُوا الإِضَافَـةَ ، إِذْ كَانَ أَبٌ وأَخَواتُـه إِنَّما تُعْرَبُ بالحُرُوفِ حَـالَ الإِضَافَـةِ ، وكَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ مِنَ المُثَنَّى إِنَّما يَكُونُ حَالَ الإِضَافَـةِ ، لَكِنَّهُـمْ اعْتَزَمُوا أَنْ تَكُونَ الإِضَافَـةُ هُنَـا غَيْرَ مَحْضَـةٍ وإِلَّا لَمَا جَـازَ(لا) أَنْ تَعْمَـلَ فيـه ، لِأَنَّ(لا) لا تَعْمَلُ في المَعَارِفِ(٥) ، ولَمَّا اعْتَقَدُوا الإِضَافَةَ غَيْرَ حَقِيقِيَّـةٍ

==========================

١) الكتاب ٢ /١٧٥ والمقتضب ٤ /٣٥٨ والإنصاف ١ /٣٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١ /١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /٢٧٣ و توضيح المقاصد والمسالك ١ /٣٦٣.

٢) المقرب ١ /١٩١.

٣) المصدر نفسه ١ /١٩٢ وقول ابن عصفور تاما (.. وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنيا كان حكمه في الإتباع كحكم المعرب في جميع ما ذكر ، إلا أنه يجوز في نعته إن كان مفردا ، أو لم يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد فيبنيان، فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدار..)

٤) المصدر نفسه ١ /١٩٢ وتمام قول ابن عصفور (.. إذا قدرت إضافته غير محضة ، ولا بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام إصلاحا للفظ ، نحو قولهم : لا أبا لك ، وقد يؤتى بها في الضرورة نحو قوله :

* أبا المَوْتِ الذي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ - لَا أَبَاكِ - تُخَوِّفِيني *

٥) انظر ما تقدم ص٢٩٤.

أَتَوْ بِاللَّامِ فَاصِلَةً بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ تَأْكِيدًا ؛ لِكَوْنِهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ ، واخْتَصُّوا اللَّامَ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لَمَّا كَانَ مَعْنَى اللَّامِ هُوَ المَعْنَى المَطْلُوبُ فِي الإِضَافَةِ ، فلا يَتَغَيَّرُ بِهَا المَعْنَى ؛ ولِذَلِكَ لا يَقُولُونَ : لَا أَبَا فِيهَا ، ولا غُلَامَيْ بِهَا ؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى (في) و(البَاء) مَعْنَى الإِضَافَةِ ، والفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِنَا : لا أَبَ لَهُ ، ولا غُلَامَيْنِ لَهُ ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا : لا أَبَا لَهُ ، ولا غُلَامَيْ لَه ، أَنَّ (لَهُ) فِي الأَوَّلَيْنِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّهُ خَبَرُ (لا) ، وفي الثَّانِيَيْنِ الخَبَرُ غَيْرُهُمَا ، و (الهَاء) فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِاللَّامِ المَزِيدَةِ ، لا بِـ (غُلَامَ وأَبَ) ، وإِنْ كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى (الهَاء) ؛ لأَنَّا لَوْ قُلْنَا : الجَرُّ بِالمُضَافِ ، لا بِاللَّامِ ، لَزِمَ تَعْلِيقُ حَرْفِ الجَرِّ وإِبْطَالُ عَمَلِه ، وَهَذَا لا يَكُونُ فِي حُرُوفِ الجَرِّ ؛ لأَنَّ طَلَبَ حَرْفِ الجَرِّ لِلمَجْرُورِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِ المُضَافِ لِلمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ بِدَلِيلِ جَوَازِ حَذْفِ المُضَافِ إِلَيْهِ وَتَبْقِيَةِ المُضَافِ ، كَقَوْلِهِمْ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا[(١)] ، ولَا يَجُوزُ حَذْفُ المَجْرُورِ وتَبْقِيَةُ حَرْفِ الجَرِّ ؛ ولِكَوْنِ الإِضَافَةِ غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ شَبَّهَهُ سِيبَوَيْهِ : بِلَا مِثْلَ زَيْدٍ[(٢)] ؛ ولِكَوْنِ الإِضَافَةِ غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ أَيْضًا جَازَ فِي الشِّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[(٣)] :

* لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي *

======================

١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٥٧ وانظر توضيح المقاصد ٢ / ٢٨٣ والهمع ٣ / ٥٨.

٢) الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٩ وانظر النكت في تفسيره ١ / ٥٩٨.

٣) هو أبو حية النمري ، وقد تقدم البيت بتمامه قريبا في الحاشية ، وانظره في شعره المجموع ص ١٧٧ والمقتضب ٤ / ٣٧٥ والأصول ١ / ٣٩٠ والإيضاح ص ٢٤٥ والمسائل البصريات ١ / ٥٣٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٧ والخزانة ٤ / ١٠٥.

فَأَعْمَلَ (لا) في (أَبَاك) ، وَلَوْ كَانَتِ الإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً لَمَا جَازَ .

قَالَ الرُّمَّانِيُّ[1] : أَضَافَ وَلَمْ يُعَرِّفْ ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ الانْفِصَالَ ، وَحَذْفُهُ اللَّامَ لِلضَّرُورَةِ ، وَحَكَى سِيبَوَيْه أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ : لَا أَبَاكَ فِي مَعْنَى : لا أَبَا لَكَ[2] ، وَالإِضَافَةُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ اللَّامِ مُخْتَصَّةٌ بِالأَبِ .

قَالَ ابْنُ عُمْرُونَ ـ رحمه اللَّهُ : وَلَمْ أَرَ أَحَدًا تَتَبَّعَ هَذَا التَّتَبُّعَ مَعَ أَنَّ سِيبَوَيْه قَالَ : هُوَ شَاذٌّ .

============================

١) شرح الكتاب جـ ٣ ل ٢٥٧ .

٢) الكتاب ٢ / ٢٧٦ وانظر شرح الكافية ١ / ٢٦٥ .

(تذييـــــــل واســـــــــتدراك [*])

النقـــص	الصفحة	السطر	التنبيه
حكم	٦٢	١٢	
مثاله : أنا الذى كنته ، وانما لم يجز حذفه ،			
لقوة الطلب له ، لأن الموصول يطلبه عائـــدا ،			
وكان واسمها يطلبانه خبرا ، فاشتد الطلـــب			
له ، فلم يحذف لذلك .	٦٢	–	
وقوله : (فان كان فى الصلة ضمير آخر عائـــد			
على الموصول لم يجز حذفه)	٦٢	–	
أن يكون .	٦٤	١١	ن
جملة آخرى قد تعدت الى مثل ذلك الضمير .	٦٤	١٢	
وعن المؤنث بالمذكر	٧٠	١١	ن
اذا .	٨٧	٩	
تقديرا .	٩٨	١١	
وهو أحد .	١١٠	٨	
وهو :	١١٥	١٤	
عليه .	١١٥	١٤	
والا منعناه .	١١٨	٦	

(*) هذه الاستدراكات وقفت عليها بعد آن عرضت النص المطبوع على أصله المخطـــوط ، فما كان بسبب الطابع فسأتركه غفلا ، وما ند عنى ولم أتنبه له أثناء التحقيـــق فسترى قبالته هذا الرمز (ن) .

النقص	الصفحة	السطر	التنبيه
آن يكون .	١١٩	٦	ن
الله .	١٢٢	١٠	
وقال : لأن الواو الجامعة .	١٢٧	٩	
من .	١٢٨	٢	
هو .	١٣٣	٩	
تعالى .	١٣٣	١٣	
ضربى .	١٣٦	٢	
باب .	١٥٥	١	ن
أفعال .	١٥٥	٢	ن
المقدر .	١٦١	١	
به .	١٦٣	١٤	
عمل العامل .	١٧٨	١١	
الذى هو فضلة .	١٧٨	١٤	
لكونه مفسرا للضمير الذى هو فاعل ، فيصيـــر غير اللازم لازما .	١٧٨	١٤	
عن .	١٨١	٥	
فالمصدر .	٢٢٣	١٣	
من .	٢٣٣	٨	
التى .	٢٥٦	١٥	
وروى : وأبا الاصبع .	٢٦٤	٧	
ما .	٢٦٤	٩	
لا .	٢٦٧	٤	
أحدها .	٢٧٤	٩	
والثانى .	٢٧٤	١٠	

النقص	الصفحة	السطر	التنبيه
والثالث .	٢٧٤	١١	
والرابع .	٢٧٤	١٢	
والخامس	٢٧٤	١٣	
ولا .	٢٩٤	٢	ن
ان .	٢٩٧	١	

الفهارس

١ - (فهرس الآيات القرآنية الكريمة)

اسم السـورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
يوسـف	" إنه من يتـق ويصبـر "	٩٠	٣٠
الحجـر	" فاصـدع بمـا تؤمـر "	٩٤	٦٤
النحـل	" وجعل لكم من الجبـال أكنانـا "	٨١	٤
مريـم	" كيف نكلم من كان في المهد صبيـا "	٢٩	١٨٣
مريـم	" أسمـع بهـم وأبصـر "	٣٨	٨٩
مريـم	" هـل تعلـم له سميـا "	٦٥	٣
مريـم	" ثم لننزعن من كل شيعـة أيهم أشد علـى الرحمن عتيـا "	٦٩	٦٠
مريـم	" فليمدد لـه الرحمـن مـدا "	١٧٥	٨٧
الأنبيـاء	" فمازالت تلـك دعواهـم "	١٥	١٨٨
الأنبيـاء	" وكذلك ننجي المؤمنيـن "	٨٨	١٠٠
الحـج	" فإنها لاتعمـى الأبصـار "	٤٦	١٥٥
النـور	" يسبح له فيها بالغدو والآصال رجـال "	٣٦	١٩
النـور	" والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشـي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهـم من يمشي على أربع "	٤٥	٥٤
النـور	" قـد يعلـم اللـه "	٦٣	٢٩٨
الفرقـان	" أهذا الذي بعـث الله رسـولا "	٤	٦٢
الشعـراء	" ومارب العالميـن "	٢٣	٥٢
الشعـراء	" قال رب السمـوات والأرض "	٢٤	٥٢
الشعـراء	" بل أنتم قـوم عـادون "	١٦٦	٢٦٠
النمـل	" ألايسجـدوا "	٢٥	٨٠
النمـل	" بل أنتـم قـوم تجهلـون "	٥٥	٢٦٠
لقمـان	" ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام والبحـر يمده من بعده سبعة أبحر مانفذت كلمات الله "	٢٧	١٧٦
الأحـزاب	" وأزواجـه أمهاتهـم "	٦	١٢٣
الأحـزاب	" قـد يعلم اللـه "	١٨	٢٩٨
سبـأ	" بـل مكر الليـل والنهـار "	٣٣	١٣٣

اسم السورة	الآية	رقمها	الصفحة
ص	" مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدي "	٧٥	٥٣
الزمر	" والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون"	٣٣	٥٤
الزخرف	" وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا"	١٩	٤
الجاثية	" ليجزى قوما بما كانوا يكسبون"	١٤	١٠٠
الأحقاف	" لسانا عربيا"	١٢	٢٤٨
محمد	" طاعة وقول معروف "	٢١	١٢٢
الفتح	" كفى بالله "	٤٨	٢٣١
ق	" عن اليمين وعن الشمال قعيد "	١٧	٢٥٠
ق	" مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد "	١٨	٢٥٠
ق	" لمن كان له قلب "	٣٧	١٨٣
الذاريات	" إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون "	٢٣	٩٠
القمر	" وفجرنا الأرض عيونا"	١٢	٢٥٨
الرحمن	" والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها "	٦،٧	١٧٠
الرحمن	" يعرف المجرمون بسيماهم "	٤١	٢٢٥
المنافقون	" فأصدق وأكن من الصالحين "	١٠	٣٢
الحاقة	" الحاقة ما الحاقة "	١، ٢	١٢٦
نوح	" والله أنبتكم من الأرض نباتا"	١٧	٧٧
القيامة	" فلا صدق ولا صلى "	٣١	١٣١
الشمس	" والسماء ومابناها والأرض وما طحاها "	٥، ٦	٥٣
الضحى	" ولسوف يعطيك ربك فترضى "	٥	١٩٣
القارعة	" القارعة . ما القارعة "	١، ٢	١٢٦
الكافرون	" ولا أنتم عابدون ما أعبد "	٣، ٥	٥٣
الإخلاص	" قل هو الله أحد . الله الصمد "	١، ٢	٤٠، ١٥٤

٢ - (فهـــرس الحديث الشريف والأثـــر)

	الصفحــــة
-إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر.	٢٣٩
- أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد	١٤٣
- إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثنا ومالنا من طعام إلا التمر.	٢١٨
- الأيم تعرب عن نفسها.	١٧
- براءة الله من الشرك.	٢٤٩
- تمرة خير من جرادة .	١١٨ ، ١٢٠
- شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حر الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يشكنا.	١٧
- فجاء فرس له سابقا.	٢٥٤
- لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم.	١٣٠
- نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه.	١٧٥
- يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج.	٢٤٢

٣ ـ (فهــــــرس الأمثـــــال)

٤ - (فهرس أقوال العرب وبعض الأساليب النحوية)

٥ - (فهرس الأعـــــلام)

٦ – (فهرس القبائل والمدارس النحوية)

٧ - (فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن)

٨ – (فهرس الأماكن والبلدان)

٩ - (فهرس قوافي الشعر والرجز)

القافيـــــــة	البحـــــــر	الصفحـــة
احتمـــالـــــي	الوافـــر	١٣١
الأهـــــوال	الخفيـــف	٢٠٢
فاصطلـــــي	السريـــع	٥٨
الميم المفتوحة :		
مطعمـــــا	الطويـــل	٤٢
معظمـــــا	الطويـــل	٢٣٢
ويكرمـــــا	الطويـــل	٢١٩
يا اللهمـــــا	الرجـــز	٢٨٥
الميم المضمومة :		
كلامهـــــا	الطويـــل	٤٥
وشامهـــــا	الطويـــل	٤٦
الســـــلام	الوافـــر	٢٦١
نـــــدام	الكامـــل	١٤٣
وخيـــــم	الكامـــل	٢٠٥
يتوســـــم	الكامـــل	٢٢٠
كريـــــم	الطويـــل	٢١٥
الميم المكسورة :		
العمائـــــم	الطويـــل	١٣٦
قطـــــام	الكامـــل	٦٨
ســـــام	الكامـــل	٦٧
سلـــــم	الخفيـــف	١١٢
النون المفتوحة :		
يكونـــــا	الوافـــر	٩٠
غيـــلانـــا	الهـــزج	١٤٢
النون المكسورة :		
الكنائـــــن	الطويـــل	٣٩
النون المضمومة :		
غضبـــــان	البسيـــط	١٤٤

١٠ ـ فهـــرس
المصادر والمراجـع

أولا : المخطوطـــات :

(١) الأبذى ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية رسالة دكتوراه ، إعداد الطالب / سعد حمدان محمد الغامـدى جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .

(٢) إعراب الحماسة ، لابن جني ، مصورة مركز البحث العلمي بمكـة المكرمة ، رقم (٤٣٥ نحو) ، عن نسخة يني جامـع رقـم (٩٦٦) .

(٣) الانتصار ، نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه ، لابن ولاد ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقـم (١٩٤ نحـو) عن نسخة المكتبة التيمورية رقم (٧٠٥) .

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، مصـورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمـة ، رقم (٧٥) و (٧٨)و(٨١) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢ نحو) .

(٥) تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ، رسـالة دكتـوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب / محمد الزين زروق ، جامعـة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، مصورة مركـز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٧٠٤) ، عن نسخة مكتبـة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم (٥) .

(٧) حواش المفصل ، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، رسـالة ماجسـتير تحقيق ودراسة ، إعداد الطالـب / حماد بن محمد الثمالي .

(٨) درة الأسلاك في دولة الأتراك ، لابن حبيب ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (١٣٥٨) عن نسخة يني جامع رقم (١١١) .

(٩) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، رسالة دكتوراه تحقيق ودراسة ، إعداد الطالبين / عدنان خلف قليل ، وعلاء الدين حمويه ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ،١٤٠٦/١٤٠٧ هـ

(١٠) شرح الجزولية ، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (١٦٧) عن نسخة خزانة القرويين رقم ٣٤٧/٨٠ .

(١١) شرح ديوان أمرئ القيس (التعليقة) ، لابن النحاس ، بهاء الدين أبي العباس أحمد ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٥٦ أدب) عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية رقم (١٤٣) .

(١٢) شرح كتاب الجمل في النحو ، لابن بابشاذ ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم ١٧٦ ،عن نسخة المكتبة الظاهرية رقم ١٦٨٧.

(١٣) شرح كتاب سيبويه ، لابن خروف ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٢٠٤) عن نسخة دار الكتب المصرية .

(١٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٥٢٥) و (٩٤٩) نحو ، عن نسخة مكتبة فيض الله بتركيا رقم (١٩٨٤) و (١٩٨٧) .

(١٥) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (١٩٦) (١٩٨) (١٩٩) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧)

(١٦) شرح المقرب ، لابن عصفور (لعله الشرح الكبير) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٤٥٥) عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم (٥١١) .

(١٧) شرح المقرب المسمى بـ (المثل) ، لابن عصفور ، رسالة ماجستير تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب/ عبد الرحمن بن محمد العمار، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ١٤٠٢/١٤٠٣هـ .

(١٨) شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، من أول الكتاب إلى أول المنصوبات ، رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد الطالبة فتحية حسين عبد الغفور عطار ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ .

(١٩) ابن فلاح النحوي ، حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني ، رسالة دكتوراه ، إعداد الطالب/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية .

(٢٠) كتاب شرح الجمل في النحو ، للجرجاني ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير، إعداد خديجة محمد حسين باكستاني ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٧/١٤٠٨هـ .

(٢١) المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٣٤٧) عن نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٣٧٤).

(٢٢) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ، من أول الكتاب إلى نهاية باب النائب عن الفاعل ، رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب/ عثمان محمود حسين الصيني ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م .

ثانيا : المطبوعات :

(٢٣) ابن الحاج النحوي ، تأليف / الدكتور حسن موس الشاعر ،دار القلم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

(٢٤) ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابي دريد ، دراسة وتحقيق / محمود جاسم محمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

(٢٥) ابن الطراوة النحوي ، تأليف / الدكتور عياد الثبيتي ، مطبوعات نادى الطائف الأدبي ، الطائف ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(٢٦) ابن عصفور والتصريف ، تأليف / الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(٢٧) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، تأليف / الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، جده ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

(٢٨) ابن كيسان النحوي : حياته ، آثاره ، آراؤه ، تأليف / الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

(٢٩) الإبدال ، لابن السكيت ، تقديم وتحقيق / الدكتور حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٣٠) الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين ابن الخطيب ، تحقيق ، محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

(٣١) أدب الكاتب ، لأبي بكر الصولي ، نسخة وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه / محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، بغداد ، العراق ، ١٣٤١هـ .

(٣٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م .

(٣٣) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) ، لياقوت الحموي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م .

(٣٤) الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣٢هـ /١٩٥٢م .

(٣٥) الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ،مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ،سوريا ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(٣٦) أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق / الأستاذ عبد الرحيم محمود ،دارالمعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

(٣٧) أسرار العربية ، لابي البركات الأنباري ، عني بتحقيقه / محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، سوريا ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .

(٣٨) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق /الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

(٣٩) الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م .

(٤٠) اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق / الدكتور عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م .

(٤١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبدالباقي اليماني ، تحقيق / الدكتور عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م .

(٤٢) الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(٤٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / الدكتور حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩م .

(٤٤) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة .

(٤٥) الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الخامسة .

(٤٦) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٤٧) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة / إبراهيم الابياري دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

(٤٨) إعراب القرآن ، لابي جعفر النحاس ، تحقيق / الدكتور زهير غازى زاهد، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .

(٤٩) الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٤م .

(٥٠) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، لمحمد راغب الطباخ ، المطبعة العلمية حلب ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥ م.

(٥١) الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٥هـ /١٩٢٧م .

(٥٢) الأفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ، حققه وقدم له / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(٥٣) الأفعال ، لابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٥٤) الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحقيق وتعليق / الدكتور أحمد محمد قاسم .

(٥٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ،١٩٨١ - ١٩٨٣م .

(٥٦) أمالي الزجاجي ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٢هـ .

(٥٧) الأمالي الشجرية ، لابن الشجرى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

(٥٨) أمالي القالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(٥٩) أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٣م .

(٦٠) الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق / هادى حسن حمودى ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

(٦١) الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه وعلق عليه وقدم له / الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م .

(٦٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م .

(٦٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ،لبنان .

(٦٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦م .

(٦٥) إيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق ودراسة ، الدكتور محمد الدعجاني ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

(٦٦) الإيضاح العضدي ، لابي علي الفارسي ، حققه وقدم له / الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م .

(٦٧) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم / الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق .

(٦٨) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق / الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(٦٩) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٧٠) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ .

(٧١) برنامج التجيبي ، تحقيق / عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ليبيا ، تونس ، ١٩٨١م .

(٧٢) برنامج المجاري ، تحقيق / محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢م .

(٧٣) برنامج الوادى آشي ، تحقيق / محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م .

(٧٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة/ الدكتور عياد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

(٧٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م .

(٧٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادى ، تحقيق / محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ،١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

(٧٧) البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة،١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٧٨) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدى ، تحقيق جماعة من العلماء ، مطبعة حكومة الكويت ، ظهر بتواريخ مختلفة .

(٧٩) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .

(٨٠) تاريخ الخلفاء ، للسيوطي ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

(٨١) تاريخ عمر بن الخطاب ، لأبي الفرج ابن الجوزي ، قدم له وعلق عليه / أسامة عبد الكريم الرفاعي ، دار إحياء علوم الدين للتأليف والطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، ١٣٩٤هـ .

(٨٢) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

(٨٣) التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي البقاء العكبري ، ضبطه وصححه / مصطفى السقا وابراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(٨٤) التبصرة في القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، حقق نصه وعلق عليه / الدكتور محي الدين رمضان ، معهد المخطوطات العربية الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

(٨٥) التبصرة والتذكرة ، للصيمرى ، تحقيق / الدكتور فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

(٨٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة / الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

(٨٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الانصارى ، تحقيق وتعليق/ الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

(٨٨) تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية دار إحياء التراث العربي.

(٨٩) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، لابن حبيب ، حققه ووضع حواشيه / الدكتور محمد محمد أمين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٦م .

(٩٠) تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦.

(٩١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

(٩٢) التعويض وآثره في الدراسات النحوية واللغوية ، تأليف / الدكتور عبد الرحمن إسماعيل ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

(٩٣) تفسير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٩٤) تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .

(٩٥) تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

(٩٦) تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٩٧) تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتعليق / محمد جاسم الدليمي ، دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .

(٩٨) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، ١٩٨١ م/ ١٤٠١هـ .

(٩٩) التمثيل والمحاضرة ، للثعالبي ، تحقيق / عبد الفتاح محمد الحلو ، الدار العربية للكتاب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ /١٩٨١م .

(١٠٠) تنوير الحوالك ، شرح على موطأ مالك ، للسيوطي ، دار إحياء الكتب العربية ، طبع على نفقة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة مصر .

(١٠١) تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق جماعة من العلماء ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، مصر .

(١٠٢) توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، للرماني ، حققه وقدم له / سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، سوريا ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م .

(١٠٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق / الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة مصر ، الطبعة الثانية .

(١٠٤) التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، مصر .

(١٠٥) التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

(١٠٦) ثلاثة كتب في الحروف ، للخليل بن أحمد ، وابن السكيت ، والرازي، حققه وقدم له وعلق عليه / الدكتور رمضان عبد الوهاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دار الرفاعي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

(١٠٧) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٤هـ /١٩٦٥م .

(١٠٨) الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق / الدكتور على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .

(١٠٩) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(١١٠) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق / الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ،بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(١١١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

(١١٢) الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي على الفارسي ، تحقيق / علي النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(١١٣) الحديث النبوى الشريف وآثره في الدراسات اللغوية والنحوية تأليف / الدكتور محمد ضارى حمادى ، مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

(١١٤) الحديث النبوي في النحو العربي ، تأليف / الدكتور محمود فجال شركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

(١١٥) حسن المحضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م .

(١١٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر الطبعة الاولى ، ١٩٧٩م .

(١١٧) الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق / الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، دار الهلال ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١١٨) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، تأليف / أحمد أحمد بدوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة مصر .

(١١٩) الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨هـ /١٩٦٩م .

(١٢٠) خاص الخاص ، للثعالبي ، قدم له / حسن الأمين ، دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

(١٢١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،للبغدادي ،تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ،والهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة مصر ، ظهر بتواريخ مختلفة .

(١٢٢) الخصائص ، لابن جني ، حققه / محمد علي النجار ، عالم الكتب بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٢٣) الخاطريات ، لابن جني ، حققه وعلق عليه / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولي ، ١٤٠٨هـ/١٩٨١م.

(١٢٤) دراسات لغوية ، تأليف / الدكتور حسين نصار ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ /١٩٨١م .

(١٢٥) درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق / الدكتور محمد الاحمدي أبو النور ، دار التراث ، تونس ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

(١٢٦) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

(١٢٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م .

(١٢٨) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، حققه وقدم له / الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية ، دار قتيبة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(١٢٩) الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغري بردي ، تحقيق وتقديم / فهيم شلتوت ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

(١٣٠) دول الاسلام ، للذهبي ، تحقيق / فهيم محمد شلتوت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٤م .

(١٣١) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون ، تحقيق / الدكتور محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .

(١٣٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق / محمد حسن آل ياسين ، دار المعارف ، بغداد ، العراق، ١٣٨٤ هـ /١٩٦٤م .

(١٣٣) ديوان أبي تمام ، شرح / محي الدين الخياط ، بيروت ، لبنان ١٣٢٣هـ .

(١٣٤) ديوان أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه / الدكتور نورى حمودي القيسي دار المعارف ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٧م .

(١٣٥) ديوان الاعشى ، تحقيق / دودلف جاير ، فينا ، ١٩٢٧م .

(١٣٦) ديوان امرئ القيس ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة .

(١٣٧) ديوان الإمام علي بن أبي طالب ، تحقيق / الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الغد العربي ، القاهرة ، مصر .

(١٣٨) ديوان أبي نواس ، نشر بعناية محمد واصف ، المطبعة العمومية ، ١٨٩٨م .

(١٣٩) ديوان أوس بن حجر ، تحقيق / الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت لبنان ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م .

(١٤٠) ديوان تأبط شرا وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٤١) ديوان توبة بن الحمير ، جمع وتحقيق / خليل إبراهيم العطية ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٨م .

(١٤٢) ديوان جرير ، طبعة الصاوى ، ١٣٥٣هـ ٠

(١٤٣) ديوان جميل بثينه ، تحقيق / الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٢هـ ٠

(١٤٤) ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - شرحه وكتب هوامشه وقدم له / الاستاذ عبدأ مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ٠

(١٤٥) ديوان حميد بن ثور ، تحقيق / عبد العزيز الميمني ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر ١٩٥١م ٠

(١٤٦) ديوان دعبل الخزاعي ، جمع وتحقيق / عبد الصاحب عمران الدجيلي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م ٠

(١٤٧) ديوان ابن الدمينة ، تحقيق / أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة القاهرة ، مصر ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩ م ٠

(١٤٨) ديوان ذى الرمة ، تحقيق / كارليل هنرى هيس ، كمبردج ، ١٩١٩م ٠

(١٤٩) ديوان روّية ، نشره / وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣م ٠

(١٥٠) ديوان الشماخ بن ضرار ، حققه وشرحه / صلاح الدين الهادي ،دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م ٠

(١٥١) ديوان طرفه بن العبد ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م٠

(١٥٢) ديوان الطرماح ، تحقيق / ف ٠ كرنكو ، ليدن ، ١٩٢٧م ٠

(١٥٣) ديوان العرجي ، تحقيق / خضر الطائي ، ورشيد العبيدى ، بغداد، العراق ، ١٣٧٥هـ ٠

(١٥٤) ديوان عروة بن الورد ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٣هـ .

(١٥٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة ،تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١هـ .

(١٥٦) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له / الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(١٥٧) ديوان القطامي ، تحقيق / ج . بارت ، ليدن ، ١٩٠٢م .

(١٥٨) ديوان ليلي الاخيلية ، تحقيق / خليل العطية ، وجليل العطية ، بغداد ، العراق ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

(١٥٩) ديوان المتنبي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .

(١٦٠) ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق وشرح / عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر .

(١٦١) ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

(١٦٢) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية.

(١٦٣) ذيل الأمالي والنوادر ، لأبي علي القالي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان .

(١٦٤) ذيول تذكرة الحفاظ ، للحسيني ، وابن فهد ، والسيوطي ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .

(١٦٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني ،لابن عبد النور المالقي ،تحقيق/الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق، سوريا ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٦٦) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، للخوانساري ، تحقيق / الدكتور أسد الله اسماعيليان ، مطبعة مهراستوارقم ، ١٣٩١هـ •

(١٦٧) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق / الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ •

(١٦٨) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق / الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م •

(١٦٩) سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ، لابن نباتة المصري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م •

(١٧٠) سفر السعادة وسفير الافادة ، للسخاوي ، تحقيق / محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م •

(١٧١) السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريزى ، صححه ووضع حواشيه ، محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠م •

(١٧٢) سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة عيسى البابي ، الحلبي ، القاهرة ، مصر •

(١٧٣) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق / الدكتور بشار عواد معروف وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى •

(١٧٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، منشورات دارالآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان •

(١٧٥) شرح أبيات سيبويه ،لأبي جعفرالنحاس ،تحقيق وتعليق/الدكتور وهبه متولي سالمه ،مكتبة الشباب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م •

(١٧٦) شرح أبيات سيبويه ،لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٧٧) شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق / الكدتور محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩م .

(١٧٨) شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق / عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار البيان ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م .

(١٧٩) شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر .

(١٨٠) شرح ألفية أبن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، نيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م .

(١٨١) شرح ألفية أبن معطي ، لابن القواس الموصلي ، تحقيق ودراسة / الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٨٢) شرح ألفية أبن مالك ، لابن الناظم ، اعتنى بتصحيحه وتنقيحه / محمد بن سليم اللبابيدى ، منشورات ناصر خسرو ، بيروت ، لبنان .

(١٨٣) شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(١٨٤) شرح الجمل ، لابن عصفور، تحقيق / الدكتور صاحب أو جناح ، بغداد، العراق ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٨٥) شرح الحماسة ، للتبريزي ، مكتبة النوري ، دمشق ، سوريا .

(١٨٦) شرح الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق / أحمد آمين وعبد السلام ، هارون ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

(١٨٧) شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة /أبو سعيد السكرى ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

(١٨٨) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه وقدم له / الدكتور إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .

(١٨٩) شرح ديوان المتنبي / لعبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(١٩٠) شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

(١٩١) شرح شواهد الايضاح العضدي ، لابن بري ، تحقيق / الدكتور عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة مصر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٩٢) شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق / محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب ، العلمية ، بيروت ، لبنان .

(١٩٣) شرح شواهد مغنى اللبيب ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطي لجنة التراث العربي .

(١٩٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق / عدنان الدوري، مطبعة العاني ، بغداد ،العراق ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(١٩٥) شرح عيون كتاب سيبويه ، لهارون المجريطي القرطبي ، دراسة وتحقيق/ الدكتور عبد ربه عبد اللطيف ، مطبعة حسان ، القاهرة ، مصر الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٩٦) شرح القصائد التسع المشهورات ، لابي جعفر النحاس ، تحقيق / أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

(١٩٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الانباري ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

(١٩٨) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٩٩) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له / الدكتور، عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٢٠٠) شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام الانصاري ، تحقيق / صلاح راوى ،القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .

(٢٠١) شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق / الدكتور فائز فارس ،الكويت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

(٢٠٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، تصحيح وتعليق، جماعة من العلماء ، القاهرة ، مصر .

(٢٠٣) شرح المقامات ، للشريشي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الاولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .

(٣٠٤) شرح المقدمة المحسبة ،لابن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٦م .

(٢٠٥) شعر أبي حية النميري ، جمعه وحققه / الدكتور يحى الجبوري منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا ، ١٩٧٥ م .

(٢٠٦) شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه / عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م .

(٢٠٧) شعر الحارث بن خالد المخزومي ، جمع وتحقيق / الدكتور يحى الجبوري ، مطبعة النعمان ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

(٢٠٨) شعر الحسين بن مطير الأسدي ، جمع وتحقيق / الدكتور حسين عطوان، ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الخامس عشر الجزء الأول ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

(٢٠٩) شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة / الاعلم الشنتمري ، تحقيق / الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢١٠) شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، جمع وتحقيق ودراسة / الدكتور وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٢١١) شعر عبد الله بن الزبير ، جمع وتحقيق / الدكتور يحى الجبوري، دار الحرية ،بغداد ، العراق ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

(٢١٢) شعر عمرو بن أحمد الباهلي ، جمع وتحقيق / الدكتور حسين عطوان ، مطبعة المجمع العلمي ، دمشق ، سوريا .

(٢١٣) شعر الكميت بن زيد ، تحقيق / الدكتور داود سلوم ، مطبعة النعمان، بغداد ، العراق ، ١٩٦٩م .

(٢١٤) شعر ابن ميادة ، جمعه وحققه / الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٢١٥) شعر نصيب بن رباح ، جمع وتحقيق / الدكتور داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٨م .

(٢١٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق وتعليق / محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢١٧) الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

(٢١٨) صبح الاعشى في صناعة الانشا ، للقلقشندي ، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه / محمد حسين شمس الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

(٢١٩) الصحاح ، للجوهرى ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م .

(٢٢٠) صحيح البخارى ، ادارة الطباعة المنيرية ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٢١) صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٢٢٢) ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق / السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م .

(٢٢٣) الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، للآلوسي ، دار البيان ، بغداد ، العراق ، دار صعب ، بيروت ، لبنان ، ١٣٢٠ هـ .

(٢٢٤) ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، منتزعة من شرحه لكتاب سيبويه تحقيق / الدكتور رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٢٥) طبقات الحفاظ ، للسيوطي ، راجع النسخة وضبط أعلامها / لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٢٦) طبقات الشافعية ، للأسنوى ، إخراج / كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٢٢٧) طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق / عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى .

(٢٢٨) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه / الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى .

(٢٢٩) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه / محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

(٢٣٠) طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهبة ، تحقيق / الدكتور محسن غياض ، مطبعة النعمان ، بغداد ، العراق ، ١٩٧٤م .

(٢٣١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م .

(٢٣٢) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، للأدفوى ، تحقيق / سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٦م .

(٢٣٣) العبر في خبر من غبر ، للذهبي ، تحقيق / محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٣٤) العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق / الدكتور مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٣م .

(٢٣٥) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، للسيوطي ، تحقيق / أحمد عبدالفتاح تمام ، وسمير حسين حلبي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

(٢٣٦) عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية للغبريني تحقيق / عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

(٢٣٧) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٣٨) الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، للصفدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

(٢٣٩) فتاوى الإمام الشاطبي ، حققها وقدم لها / محمد أبو الأجفان ، مطبعة الكواكب ، تونس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .

(٢٤٠) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٤١) الفاخر ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٤م .

(٢٤٢) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للأسود الغندجاني ، تحقيق وتقديم / الدكتور محمد علي سلطاني ، مطبعة دار الكتب ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٢٤٣) الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وحققه / حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

(٢٤٤) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(٢٤٥) الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق / الدكتور محمود الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

(٢٤٦) الفلاكة والمفلوكون ،لأحمد بن علي الدلجي ، طبع على نفقة مكتبة ومطبعة الشعب ، القاهرة ، مصر ، ١٣٢٢هـ .

(٢٤٧) الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢٤٨) فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(٢٤٩) في أدلة النحو ، تأليف / الدكتورة عفاف حسانين ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .

(٢٥٠) في أصول النحو ، تأليف / سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .

(٢٥١) كتاب الخيل ، لابن جزى الغرناطي ، حققه وقدم له / محمد العربي الخطابي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

(٢٥٢) كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م .

(٢٥٣) كتاب الشعر أو (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ، لأبي علي الفارسي تحقيق وشرح / الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ،القاهرة مصر ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٥٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(٢٥٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ،دار العلوم، الحديثة ، بيروت ، لبنان .

(٢٥٦) الكامل ، للمبرد ، عارضة بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ،القاهرة ، مصر .

(٢٥٧) اللالىء في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق ،عبد العزيز الميمني ، دار الحديث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

(٢٥٨) اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٥٩) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(٢٦٠) لغة تميم ، دراسة تاريخية وصفية ، تأليف / الدكتور ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مصر ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٦١) اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق / الدكتور حسين محمد شرف ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢٦٢) اللامات ، للزجاجي ، تحقيق / مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٦٣) ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

(٢٦٤) مايجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق / الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي ،دار العروبة الكويت .

(٢٦٥) مبادىء اللغة ، للخطيب الإسكافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٦٦) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق / الدكتور فؤاد سزكين ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .

(٢٦٧) مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة .

(٢٦٨) مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دار الرفاعي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٦٩) مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

(٢٧٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق / علي النجدي ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، مصر ١٣٨٦هـ .

(٢٧١) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيده ، تحقيق / الدكتور حسين نصار وآخرين ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .

(٢٧٢) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عني بنشره / ج. برجستراسر ، مكتبة المثني ، القاهرة ، مصر .

(٢٧٣) المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(٢٧٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف / الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٧٥) المدارس النحوية ، تأليف / الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٨م .

(٢٧٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م .

(٢٧٧) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

(٢٧٨) المرتجل في شرح الجمل (جمل عبد القاهر الجرجاني) ،لابن الخشاب ، تحقيق / علي حيدر ، دمشق ، سوريا ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٢٧٩) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٨٠) المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق / الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، ودار المنارة ،بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٢٨١) المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .

(٢٨٢) المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٨٣) المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات) لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق / صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٣م .

(٢٨٤) المسائل المنثورة ، لابي علي الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا .

(٢٨٥) المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق / الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥/ ١٩٨٤م .

(٢٨٦) مستفاد الرحلة والإغتراب ، للتجيبي ، تحقيق وإعداد / عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس .

(٢٨٧) مسند الإمام أحمد ، بهامشه منتخب كنز العمال / المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر ، ١٣١٣ هـ .

(٢٨٨) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، تأليف / الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩م .

(٢٨٩) معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق / الدكتور فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

(٢٩٠) معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .

(٢٩١) معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / الشيخ محمد علي الصابوني ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٩٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق / الدكتور عبد الجليل شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة مصر .

(٢٩٣) المعاني الكبير في أبيات المعاني / لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .

(٢٩٤) معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، لبنان ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٩٥) معجم الشعراء ، للمرزباني ، تهذيب المستشرق / الأستاذ الدكتور سالم الكرنكوي ،دار الكتب العلمية ، مكتبة القدسي ،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى .

(٢٩٦) معجم شواهد العربية ، لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٢٩٧) معجم الشيوخ (المعجم الكبير) الطائف ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ٠

(٢٩٨) معجم ماستعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكـــري، تحقيق / مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ٠

(٢٩٩) المعجم المختص بالمحدثين ، للذهبي ، تحقيق / الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ٠

(٣٠٠) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القـــراء، تأليف / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، والدكتور أحمـــد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ٠

(٣٠١) معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، إيران ٠

(٣٠٢) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربـــي، بيروت ، لبنان ٠

(٣٠٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، حققه وقيـــد نصه وعلق عليه / بشار عواد معروف ،وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ٠

(٣٠٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه ، وفصلـــه وضبط غرائبه / محمد محي الدين عبد الحميد ٠

(٣٠٥) المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان الطبعة الثانية .

(٣٠٦) المفضليات ، للضبي ، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة السابعة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .

(٣٠٧) المقاصد النحوية (بهامش خزانة الأدب) للعيني ، دار صادر بيروت ، لبنان .

(٣٠٨) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق/ الدكتور كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد العراق ، ١٩٨٢م .

(٣٠٩) المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، مصر .

(٣١٠) المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق وشرح/ الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، دار الغد العربي ، مطبعة أم القرى.

(٣١١) المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ،وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٣١٢) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة ، لابن رشيد السبتي ، تحقيق / الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة ، الدارالتونسية للنشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٣١٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة/ الدكتور علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٣١٤) الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق / الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٣١٥) منثور الفوائد ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٣١٦) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني) لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الاولى ، ١٣٧٣ هـ .

(٣١٧) المؤتلف والمختلف ، للآمدي ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨١هـ/١٩٦١م .

(٣١٨) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم تأليف / الدكتور محمود الطناحي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

(٣١٩) الموشح ، للمرزباني ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٥م .

(٣٢٠) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق / الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر .

(٣٢١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، دار الكتب المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .

(٣٢٢) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، تأليف / الدكتور عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٣٢٣) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتي نهاية القرن الخامس الهجري ، عرض ونقد / الدكتور محمد آدم الزاكي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٣٢٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف / محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٣م .

(٣٢٥) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته / الاستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

(٣٢٦) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٨هـ /١٩٦٨م .

(٣٢٧) نقائض جرير والفرزدق ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٠٩م .

(٣٢٨) نقد النثر ، لقدامة بن جعفر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

(٣٢٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق / زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

(٣٣٠) نكت الهميان في نكت العميان ، للصفدي ، عني بطبعه ونشره/ أسعد طرابزوني الحسيني ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٣٣١) نهاية الأرب في فنون الأدب ، للنويري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .

(٣٣٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .

(٣٣٣) النوادر في اللغة ، لأبي زيد الانصاري ، تحقيق / الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٣٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٣٣٥) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تحقيق / مجموعة من المحققين العرب والألمان ، دار النشر فرانز شتاير بقيسبادن ، جمعية المستشرقين الألمانية ، ١٣٨١هـ - ١٤٠١هـ /١٩٦٢/- ١٩٨١م

(٣٣٦) الوفيات ،لابن رافع السلامي ،حققه وعلق عليه/ صالح مهدي عباس ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

(٣٣٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،تحقيق /الدكتور إحسان عباس دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(٣٣٨) يونس البصري ، حياته ،آثاره ،مذاهبه ، تأليف / الدكتور أحمد مكي الأنصاري ،دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

الفهرست

القسم الثاني

تحقيق النصف الأول من تعليقة ابن النحاس على المقرب

الفهارس الفنية